الملف العربي في القرن العشرين

الجزء التاسع

د. سليمان المدني

المنارة

الطبعة الأولى

١٩٩٨م - ١٤١٩ هـ

المنارة

للإنتاج الإعلامي والفني

بيروت : الحمراء - ص .ب ١١٣/٥٧٢٠

دمشق : ص .ب ٧٨٧ - هاتف: ٢٢١٢٩٦٧ -

فاكس :٢٢٣٤٣٣٦ - ١١ - ٩٦٣

الحرب العراقية الإيرانية

إنصافاً للحقيقة والتاريخ نقول بأن الثورة الإسلامية في إيران ما أن تمكنت من السيطرة على زمام الحكم في إيران حتى رفع العديد من رجالها شعار تصدير الثورة للخارج، كما أن الإعلام الإيراني كان ينتقد بصورة دائمة حزب البعث الحاكم في العراق ويدعو إلى إسقاطه.

أضف إلى أن العديد من المناوشات الحدودية كانت تقع على خطوط الفصل بين الدولتين.

هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن التأييد الجماهيري الكبير الذي لاقته الثورة الإسلامية في إيران جعل حكم صدام حسين في بغداد قاب قوسين أو أدنى من شفير الهاوية. وإذا ما عرفنا أن طبيعة صدام حسين بالأساس هي طبيعة شرسة ونزقة فإنه لم يكن من المعقول أن يقف ضد هذا التحدي موقف المتفرج. ولكننا نعود للتأكيد بأنه كان هناك الكثير من الحلول البديلة عن الحرب.

ولكي نتعرف أكثر على طبيعة صدام حسين دعونا أولاً نلقي نظرة على قادة العراق الحديثين المتمثلين بأحمد حسن البكر وصدام حسن.

أحمد حسن البكر

في السابع عشر من تموز عام ١٩٧٨ قام أحمد حسن البكر بالتعاون مع عبد الرزاق النايف وعبد الرحمن الداود بقيادة العملية الإنقلابية التي أطاحت بحكم عبد الرحمن عارف حيث عين إثر ذلك رئيساً للجمهورية العراقية وغدا عبد الرزاق النايف رئيساً للوزراء. لكن البكر تمكن من إقصاء النايف في ٣٠ تموز من نفس العام وتولى بنفسه القيادة العامة للقوات المسلحة ومهمة تشكيل الوزارة.

وقد جاء عنه في الموسوعة السياسية انه:

ولد في تكريت في العام ١٩١٤. تخرج من مدرسة دار المعلمين في العام ١٩٣٢، ومارس مهنة التعليم في مدارس ناحية الصقلاوية، وهيت حتى العام ١٩٣٨، حيث التحق بالكلية العسكرية العراقية في بغداد.

عند اندلاع ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ التي أطاحت بالنظام الملكي في العراق، عين البكر عضوا في المجلس العرفي العسكري. ولقد اتهم بالتآمر على الرئيس عبد الكريم قاسم خلال ثورة الموصل التي قادها العقيد عبد الوهاب الشواف في ١٩٥٩/٣/٨ بمؤازرة عناصر بعثية وناصرية، فصودرت أمواله في ١٩٥٩/٤/١٩، وأحيل إلى التقاعد برتبة مقدم.

شارك في إسقاط نظام عبد الكريم قاسم في ١٩٦٣/٢/٨، ومنح رتبة لواء وعين رئيساً للوزراء. وفي ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣، وعندما أقصى رئيس الجمهورية العراقية عبد السلام عارف معظم البعثيين عن الحكم، أبعد البكر عن رئاسة الوزراء، وعينه في منصب نائب رئيس الجمهورية. ثم أبعده عن نيابة الرئاسة وعينه سفيرا في وزارة الخارجية في ١٩٦٤/١/٤.

اعتقل لفترة في العام ١٩٦٤ إبان حكم الرئيس عبد السلام عارف. وصعد نشاطه السياسي على إثر وفاة الرئيس عارف بحادث طائرة في ١٩٦٦/٤/١٣، حيث خلفه في رئاسة الجمهورية أخوه عبد الرحمن عارف. وكان أحد الضباط المتقاعدين الثلاثة الذين وقعوا على عريضة ١٩٦٨/٤/١٦ التي طالبت بتغيير الحكومة القائمة آنذاك.

وبعد أن تولى السلطة في العام ١٩٦٨ تمكن من إحباط محاولة إنقلابية ضده في ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٠ بزعامة العميد عبد الغني الراوي وعدد من الضباط. ولقد أسندت في عهده صلاحيات واسعة للواء ناظم كزار مدير الأمن العام، إلا أن كزار حاول القيام بانقلاب في حزيران (يونيو) ١٩٧٣. وعلى أثر فشل الإنقلاب، أعدم كزاز وتعززت مركزية السلطة.

ولقد واجه العراق في عهد الرئيس البكر مشكلات خارجية وداخلية. وأهمها مشكلة الأكراد في شمالي العراق. وفي ١٩٧٥/٣/٦ وقعت اتفاقية بين العراق وإيران أدت إلى إنهاء القتال في شمالي العراق.

شارك العراق في عهد الرئيس البكر بجزء من قواته في حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، وذلك على الجبهتين السورية والمصرية. وتم تأميم شركة نفط العراق في ١٩٧٢/٦/١. ولقد تحقق إرتفاع في مستوى الدخل القومي السنوي، ساهمت فيه إلى حد بعيد الزيادات الكبيرة في أسعار النفط التي تحققت في أعقاب حرب تشرين.

أما على صعيد العلاقات الدولية، فلقد تم في عهده توقيع معاهدة صداقة وتعاون مع الإتحاد السوفيتي في ١٩٧٢/٤/٩. كما أقام العراق علاقات وثيقة مع عدد من بلدان أوروبا، وعلى رأسها فرنسا، وذلك بالإضافة إلى توثيق علاقاته باليابان، وعدد من دول العالم الثالث.

الملا مصطفى البرزاني

ذكرنا أن العراق تعرضت في عهد الرئيس البكر إلى جملة من المشاكل التي كانت من بينها مشكلة الأكراد وهي حركة تمرد وعصيان كان يقودها آنذاك الملا مصطفى عبد الرحيم البرزاني. فمن هو البرزاني هذا...؟

تقول الموسوعة العسكرية انه من زعماء أكراد العراق ومؤسس الحزب الديمقراطي الكردستاني، وقد جاء جده الزعيم الديني الشيخ محمد من إيران إلى السليمانية في العراق في أوائل القرن التاسع عشر، ثم انتقل إلى قرية برزان الواقعة في منطقة جبلية وعرة في شمالي العراق. وقد اجتذب ورع جده بعض القبائل الكردية التي التفت حوله. وبعد وفاة الشيخ محمد حل ولده عبد الرحيم محله، وأقام في برزان مركزاً دينياً لأتباعه. وكانت له سلطة شعبية ورثها أبناؤه من بعده، واستغلوها للقيام بعمليات عدوانية في المناطق المجاورة لبرزان. ولكن السلطات العراقية تصدت لهم واشتبكت معهم بعدة معارك في العام ١٩٣٢، وأجبرت الملا مصطفى وأخويه أحمد وصادق على الفرار إلى تركيا حيث سلموا أنفسهم للسلطات التركية.

وفي ١٣ أيار (مايو) ١٩٣٣ عفت الحكومة العراقية عنهم، وسمحت لرجال القبائل البرزانيين بالعودة إلى قراهم. ولكن ما أن استقر الوضع وهدأت المنطقة حتى تحالف البرزاني، الذي بدأ يحل مكان أخيه الأكبر كزعيم للبرازنيين، مع أحد الزعماء الأكراد (خالي شوى) وقاما بأعمال العصيان. فأرسلت الحكومة قوة عسكرية احتلت المنطقة وأجبرت الملا مصطفى على التراجع إلى الجبال. وفي

العام ١٩٣٦ قبل الملا مصطفى أن يستقر في السليمانية حيث بقي حتى نشوب الحرب العالمية الثانية. ثم عاد إلى برزان في تموز (يوليو) ١٩٤٣ ليستأنف أعماله العسكرية ضد الحكومة. ونما نفوذه خلال فترة الحرب نظراً لعجز الجيش عن العمل ضده في تلك الظروف. وفي الفترة ١٩٤٣ ـ ١٩٤٥ برز البرزاني كأقوى شخصية كردية عشائرية في العراق. وعندما انضم بعض الضباط الأكراد القوميين إليه، طرح نفسه كزعيم يستند إلى الفكرة القومية الإنفصالية التي أخذ يبشر بها، بالإضافة إلى مرتكزاته العشائرية. وأخذ يوجه نداءاته إلى زعماء القبائل الكردية معلناً عن قدرته على تحقيق أحلامهم. ولقد ساعد البرزاني في مهمته عدم تحرك الجيش والحكومة العراقية ضده آنذاك، نظراً لضغوط بريطانيا التي كانت تمده بالمال والسلاح. وكان البرزاني في هذه الفترة على اتصال بالسوفيت، وكان يفاوضهم حول إمكانية إقامة دولة كردية في شمالي العراق.

وفي العام ١٩٤٥ أصدرت الحكومة العراقية، بدفع من بريطانيا، عفواً عن الملا مصطفى وزملائه. ولكن ذلك لم يؤد إلى إحلال الهدوء، إذ استمر البرزاني في عصيانه المسلح. وفي آب (أغسطس) ١٩٤٥ لم يعد أمام القوات العراقية سوى مهاجمته ورجاله. وأمام الضغط العسكري اضطر البرزاني إلى الإنسحاب إلى الجبال وعبور الحدود إلى إيران. وهناك قام البرزاني بنشاط في ظل الوجود السوفيتي في إيران (١٩٤٦ بعد دخول الحلفاء)، وطالب بالحكم الذاتي في كردستان الإيرانية. ولم تستجب الحكومة الإيرانية لمطالبه، ودفعته إلى الفرار من جديد في أواخر نيسان (إبريل) ١٩٤٧. وعندما طلبت منه السلطات العراقية الإستسلام رفض ذلك وغادر العراق إلى الاتحاد السوفيتي، وسكن هناك حتى

سقوط النظام الملكي في العراق في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨. ولقد رحب البرزاني وأعوانه بثورة تموز، فمنحهم عبد الكريم قاسم العفو العام، وأخذ البرزاني وقاسم يتبادلان الزيارات، وكثيراً ما استعمل قاسم أنصار البرزاني لقمع القوى القومية في العراق (مجازر كركوك ١٣ تموز (يوليو) ١٩٥٩). ولكن سرعان ما تدهورت العلاقات بين قاسم والبرزاني، وقام الملا مصطفى في صيف ١٩١٦ بإعلان الثورة والمطالبة بالحكم الذاتي. وعندما تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي في ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣، جدد البرزاني مطالبه، وأجرى مفاوضات مع الحكومة العراقية في حزيران ١٩٦٣. ولقد أدى فشل هذه المفاوضات إلى تجدد القتال الذي اشتركت فيه قوات البرزاني المعززة بأسلحة إيرانية وخبراء إسرائيليين من جهة. والقوات العراقية النظامية المعززة بقوات كردية غير نظامية (فرسان صلاح الدين) تعارض خط البرزاني الإنفصالي وترفض زعامته العشائرية. واستمر الوضع قلقاً في شمالي البلاد إلى أن تم الإتفاق بين الحكومة العراقية والملا مصطفى في ١١ آذار ١٩٧٠ على إعلان الحكم الذاتي. وفي ١٨ آذار شكلت لجنة مشتركة للإشراف على تطبيق الاتفاق وحددت الفترة من آذار (مارس) ١٩٧٠ إلى آذار (١٩٧٤ كفترة إنتقالية تسبق الحكم الذاتي، الأمر الذي أدى إلى تهدئة الصراع في الشمال، وسمح للحكومة العراقية بدفع فرقتين مدرعتين وثلاثة ألوية مشاة إلى الأراضي السورية للمشاركة في حرب ١٩٧٣ ضد إسرائيل.

ولقد استغل البرزاني هذه الفترة لتدعيم قواته، وحصل على أعداد كبيرة من الأسلحة والمدفعية والذخائر من إيران التي كانت قاعدة لتثبيت أقدامه في شمالي العراق بغية مشاغلة الحكومة العراقية وتشتيت قواها، وإبعاد البرزاني عن

أكراد إيران ومنعه من تحريضهم على الثورة كما حصل في العام ١٩٤٦. وتابعت إسرائيل دعم البرزاني بالأسلحة والمدربين نظراً لأن استمرار القتال في شمالي العراق يشتت الجيش العراقي، ويحرمه من القدرة على المشاركة بفعالية وقوة في معركة العرب المصيرية في فلسطين. وعندما وجد البرزاني أن قواته غدت كبيرة، وأن المنطقة التي يسطر عليها حصلت على عمق كاف وأصبحت متصلة بدولة مجاورة مؤيدة لها، بدأ ينقض الإتفاقات المعقودة مع الحكومة، ويطالب بتوسيع منطقة الحكم الذاتي حتى تشمل منابع النفط في كركوك، وأدى كل ذلك إلى تجدد القتال في آذار ١٩٧٤. وكانت المعارك هذه المرة عنيفة ودامية نظراً لضخامة القوى المشتركة فيها من الطرفين. وفي ٦ آذار ١٩٧٥، تم التوصل إلى تفاهم عراقي ـ إيراني، وأعلن خلال مؤتمر الدول المنتجة للنفط المنعقد في الجزائر عن اتفاق إيراني ـ عراقي حول مختلف المشاكل الحدودية المعلقة، وتعهد الدولتين بعدم القيام بأي عمل يعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية للدولة المجاورة. وكان الاتفاق ضربة استراتيجية للملا مصطفى البرزاني الذي فقدت قاعدته عمقها الجغرافي، ولم يعد بوسع قواته الحصول على مساعدات من دولة حليفة، الأمر الذي أدى إلى انهيار هذه القوات بسرعة أمام الضغط العسكري العراقي. وفي ١٣ آذار (مارس) ١٩٧٥، توقفت العمليات الحربية في شمالي العراق، ولجأ البرزاني وعدد من أنصاره إلى إيران، على حين استسلم الباقون للسلطات العراقية التي أعلنت عفواً عاماً، وبدأت تجمع الأسلحة من أنصار البرزاني. وفي ٣ أيار (مايو) ١٩٧٥ صرح الملا مصطفى بأن انتفاضة الأكراد ضد الحكومة العراقية لن تتكرر أبداً.

صدام حسين


صدام حسين

أما صدام حسين فيقول عنه عبد الوهاب الكيالي في موسوعته السياسية بأنه نائب الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي ورئيس الجمهورية العراقية. ولد يتيماً بالقرب من تكريت، مسقط رأس صلاح الدين الأيوبي، وتمرد على أسرته الفلاحية في السنة العاشرة من عمره عندما قرر الإنتقال إلى تكريت للإلتحاق بالمدرسة هناك، حيث أقام في رعاية خاله خير الله طلفاح، الضابط القومي العربي الذي شارك في ثورة العراق ١٩٤١ الوطنية التحررية وانتقل معه إلى بغداد فيما بعد. وفي بغداد (١٩٥٦) وجد الفتى صدام نفسه يتجاوب بشكل طبيعي مع مبادئ حزب البعث العرب الاشتراكي (وكتابات الأستاذ ميشيل عفلق)، التي وجد فيها تعبيراً عن مشاعره الوطنية. وإبان المظاهرات التي قامت في وجه العدوان الثلاثي على مصر وجد نفسه مهيأ للإنضمام إلى صفوف الحزب. وفي عام (١٩٥٨) ألقت به سلطات عبد الكريم قاسم في السجن فأخذ

البعثيون المعتقلون معه علماً بجرأته وشجاعته، وعندما فاتحه بعض أعضاء الحـزب بتكليف من قيادة الحزب بخطة لتصفية قاسم لم يتردد في الموافقة علـى الفـور وفي اعتبار تكليفه بهذه المهمة الخطرة تكريماً له.

وعندما نفذ ورفاقه خطة محاولة اغتيال قاسم أصيب برصاصة في ساقه اليسرى ولكنه مع ذلك تمكن من الهرب، ومن الوصول إلى سورية بعد رحلة شاقة محفوفة بالمخاطر، وقد مكث في دمشق أربعة أشهر انتقل بعدها إلى القاهرة، حيث أنهى الدراسة الثانوية في القاهرة ودخل بعدها كلية الحقوق في جامعة القاهرة. وفي القاهرة اخذ يبرز في صفوف تنظيم الحزب (المقتصر على الطلبة العرب آنذاك) وتوالى انتخابه في القيادات الحزبية حتى وصل إلى قيادة فرع مصر. كما استفاد آنذاك من دراسة تجربة الرئيس جمال عبد الناصر واستخلاص العبر منها.وبعد قيام ثورة رمضان (٨ شباط ١٩٦٣) وسقوط حكم عبد الكريم قاسم عاد إلى العراق، حيث اخذ يكتشف وجود خلل وانقسام داخل الحزب. وفي المؤتمر القومي السادس للحزب الذي انعقد في دمشق صيف ١٩٦٣ كان صدام حسين من القلة النادرة التي وقفت بموضوعية وجرأة لتحذر من مغبة استمرار الأجواء التكتلية واللاديمقراطية المشحونة في العراق، ولتلفت الأنظار إلى العواقب السيئة والخطيرة في حال عدم مبادرة الحزب لمعالجة هذه الأمراض، وعندما تمكن عبد السلام عارف من الإرتداد على البعث في تشرين الثاني ١٩٦٣ لوحق صدام حسين من قبل السلطات، وفي نفس الوقت توثقت صلته بقريبه ورفيقه أحمد حسن البكر، رئيس وزراء عهد البعث عام ١٩٦٣، وأخذا يعملان سوية لبناء حزب البعث كحزب قومي متماسك يستطيع أن يقود

العراق وفق مبادئ البعث. وفي عام ١٩٦٤ سافر سراً إلى دمشق للمشاركة في المؤتمر القومي السابع للحزب وللتشاور مع مؤسس البعث وأمينه العام والذي كانت تربطه بصدام صلات طيبة. وعاد بعد ذلك إلى بغداد للتصدي للمهام الأساسية، وسرعان ما تولى مسؤولية الإشراف على التنظيم العسكري (والذي ظل على صلة قوية وأصولية به منذ ذلك الحين)، إضافة إلى مسؤولية المكتب الفلاحي. ومن خلال مواقعه الحزبية أخذ يحضر لعملية تغيير النظام وحدد شهر أيلول سبتمبر ١٩٦٤ موعداً لتنفيذ الخطة. لكن السلطة تمكنت من كشف العملية قبل تنفيذها فقامت بإلقاء القبض على عدد كبير جداً من البعثيين وتعريضهم للتعذيب لكشف أسرار التنظيم البعثي وضربه. وعلى الرغم من طلب الحزب منه الهرب إلى دمشق وحسه العالي بأهمية الإنضباط فقد أصر على البقاء في بغداد الأمر الذي تسبب في اعتقاله في ٦٤/١٠/١٤ وتعرضه للاضطهاد،وفي السجن انكب على المطالعة ورفع معنويات رفاقه واستمالة بعض الحراس وتنظيم إضراب عن الطعام لتحسين أحوال السجن وإحداث ضجة سياسية ضد النظام،وفي السجن واصل دراسته للحقوق في الجامعة وأكملها بعد ثورة ١٧ تموز (يوليو) ١٩٦٨. وفي المؤتمر القومي الثامن للحزب ١٩٦٥ انتخب عضو في القيادة القومية. وفي تموز عام ١٩٦٦ تمكن من الهرب من السجن وأسهم مساهمة أساسية في الحفاظ على تماسك الحزب بعد أن عرضته حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ الإنقلابية ضد القيادة القومية للحزب في دمشق، إلى هزة قوية.

وفي فجر ١٧ تموز ١٩٦٨ كان صدام حسين يرتدي الثياب العسكرية ويدخل القصر الجمهوري في دبابة وفق خطة مدنية ـ عسكرية (وهذه ناحية مهمة طبعت طريقة تحرك الحزب في العراق منذ الأساس) لإنهاء حكم عبد الرحمن عارف وتسلم حزب البعث السلطة من جديد.

وعلى أثر نجاح الثورة أشرف صدام حسين بنفسه على إقصاء عبد الرزاق النايف والداود، اللذين فرضا نفسيهما على قيادة البعث كشريكين في ثورة تموز ليكونا فرس رهان خصوم البعث كسبيل إلى ضرب الحزب.

ومنذ ذلك أذاع مجلس قيادة الثورة بياناً بتعيين أحمد حسن البكر، أمين سر القيادة القطرية للحزب رئيساً للجمهورية ورئيساً للوزراء وقائداً عاماً للقوات المسلحة. وبعد الإجتماع الأول للقيادة الجديدة تقرر اختيار صدام حسين نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة بعد ٣٠ تموز انسجاماً مع موقعه الحزبي الرسمي باعتباره كان نائباً لأمين سر القيادة القطرية منذ العمل السري وإشارة إلى الدور الخاص والمتميز في عملية الثورة ولكن دون إذاعة ذلك رسمياً ومنذ ذلك الحين ولأحد عشر عاماً اعتمدت صيغة قائدين ضمن قيادة واحدة... دون أن يؤدي ذلك إلى خلل خطير في المسيرة من الناحية الخلقية أو الناحية العملية. ومن دون أن تنتهي العلاقة بينهما إلى إقصاء أحدهما لكي يبقى الآخر. ومنذ الأيام الأولى لحكم البعث تولى صدام حسين المهام الحساسة والكبيرة. مثل أمن الثورة، والمفاوضات مع الحركة الكردية في الشمال للتوصل إلى بيان ١١ آذار ١٩٧٠ للحكم الذاتي في المنطقة الشمالية. وفي عام ١٩٧٠ زار موسكو ومهد لعقد المعاهدة العراقية ـ السوفيتية، كما قاد سنة ١٩٧٢ المعركة ضد شركات النفط

الإحتكارية الأجنبية وأشرف بنفسه على تعبئة صفوف الحزب والشعب لإعلان تأميم النفط في أول حزيران ١٩٧٢ وحماية هذه الخطوة الهامة في تاريخ العراق والعرب المعاصر.

وعندما اندلعت حرب تشرين أكتوبر ١٩٧٣ كان المبادر في اقتراح خطة المساهمة التي أقرتها القيادة رغم تحفظاته على قادتها وعلى عدم التنسيق مع العراق في مرحلة التخطيط لها.

وإلى جانب القضايا السياسية البارزة أولى صدام حسين عناية كبيرة لقيادة الدولة فأشرف على مجلس التخطيط وعمل على توجيه الإدارات والأجهزة لتحقيق التنمية الصناعية والزراعية بما يؤمن منعة واستقلال العراق، وانفتاحه على الأقطار العربية، ورفع المستوى المعاشي والخدمات التعليمية والصحية للمواطنين، وفي أعقاب حرب ١٩٧٣ زاد التأزم الأمريكي على العراق وأخذت الولايات المتحدة وإسرائيل تشجعان التمرد الانفصالي في شمال العراق وغذته بالأسلحة والأموال والمدربين، وشاركت قوات إيرانية كبيرة في معارك مباشرة مع الجيش العراقي. وقد جابه العراق الموقف بالصمود الداخلي والعسكري، وعمد صدام حسين إلى تقوية الموقف الدولي للعراق من خلال توثيق الصلات مع دول عدم الإنحياز ومع فرنسا، إلى جانب الحفاظ على العلاقات الودية مع الإتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية، وأعلن بعد شهور من الصمود العسكري في الشمال وفي وجه القوات الإيرانية بان بإمكان العراق أن يتحمل هذا النوع من الإستنزاف لسنوات طويلة وان ينقل المعركة إلى ارض الأعداء. وإزاء ذلك كله اضطر شاه إيران إلى التراجع عن مواقع الصراع

العسكري المكشوف مع العراق، فتم التوصل إلى اتفاقية الجزائر (آذار ١٩٧٥) وبروتوكول طهران بعد أسابيع قليلة من اتفاقية الجزائر، فبدأت بذلك صفحة جديدة من العلاقات العراقية ـ الإيرانية وانهار التمرد الإنفصالي في شمال العراق.

وعلى الأثر تمكن العراق بقيادة صدام حسين، من مضاعفة الجهود التنموية ورفع المستوى المعاشي وتحقيق التأمينات والخدمات الإجتماعية للمواطنين على نطاق واسع، ومن التخطيط لإيجاد تكنولوجيا عربية متقدمة، بما فيها التكنولوجيا النووية، وألحقت هيئة الطاقة الذرية بمكتب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة وتولى صدام حسين شخصياً التفاوض مع الحكومة الفرنسة حول حيازة العراق للمعدات وتدريب العلماء والفنيين في هذا الخصوص مستفيداً من تطور العلاقات الرئيسية المؤسسية والشخصية مع القادة الفرنسيين. وفي الفترة الواقعة ما بين المؤتمر القطري الثامن (مطلع ١٩٧٤) وتوليه مهام الرئاسة عام (١٩٧٩)، لفت صدام حسين أنظار المراقبين من خلال مقدرته المتميزة على التعامل الفكري والعملي مع القضايا السياسية والإجتماعية المطروحة وذلك بأسلوبه الخاص والمبتكر، وقد شملت معالجاته قضايا كثيرة لم يسبق معالجتها بشكل معمق وعملي في أدبيات البعث مثل قضية المرأة التي ناصرها بقوة ودفع مسيرة مشاركتها في تطور المجتمع بجرأة وثبات ــ والاهتمام بالأطفال، وقضايا الإنتاجية والتنمية، ودور النشاط الخاص في المجتمع الإشتراكي، والتوازن في النظرة والتوفيق بين التمسك بالمبادئ والأهداف البعيدة وبين إعطاء العوامل العملية والواقعية نصيبها من الإعتبار والأهمية.

وعندما انعقد المؤتمر القومي الحادي عشر للحزب في عام ١٩٧٧ كان من الواضح للجميع أن صدام حسين بات مرشح البعث للقيادة العربية فقد حظي بتأييد واحترام الأمين العام للحزب والقيادات الحزبية في مختلف الأقطار، وكانت مساهماته الفكرية والسياسية محور مناقشات وأبحاث المؤتمر ومن ثم فقد اختير أميناً عاماً مساعداً للحزب في القيادة القومية الجديدة.

ولدى إقدام حاكم مصر على التوصل إلى اتفاقيات كامب دافيد، أدرك صدام حسين وقيادة الحزب، أن انهياراً عربياً وشكلياً سوف يحدث إذا لم يتم تحرك سريع لتوحيد الصف العربي وعزل نظام أنور السادات وفق إستراتيجية عربية مشتركة قادرة على تأمين الصمود العسكري والمالي في الجبهة الشرقية والصمود السياسي عن طريق الإجماع العربي على رفض كامب دافيد وما يتخمض عنه من نتائج. وفي اجتماعات عقدتها القيادتان القومية والقطرية ومجلس قيادة الثورة في أيلول (١٩٧٨) اقترح صدام حسين إعلان استعداد العراق لجعل الساحتين العراقية والسورية ساحة مشتركة، والدعوة إلى مؤتمر قمة عربي لمعالجة الموقف الخطير. وعلى الأثر بدأ تقارب عراقي سوري، وتوجه صدام حسين إلى السعودية حيث اجتمع بكبار المسؤولين السعوديين وزار الكويت واتصل بالملك حسين ملك الأردن، لتامين مستلزمات نجاح مؤتمر القمة لا مجرد انعقاده وحسب.

وعلى الرغم من ميل المسؤولين العرب نحو تمييع الموقف أثناء انعقاد مؤتمر قمة بغداد في مطلع تشرين الثاني ١٩٧٨، فإن الوفد العراقي ـ ولا سيما صدام حسين ـ لعب دوراً كبيراً ومشهوداً في الخروج بموقف عربي موحد ملتزم بدعم

شامل لمنظمة التحرير الفلسطينية وعرب الأراضي المحتلة والأردن وسورية باعتبار النضال من اجل استعادة الحقوق العربية في فلسطين والأراضي المحتلة مسؤولية قومية عامة. وفي الإجتماع الإستثنائي لوزارة الخارجية والإقتصاد في بغداد يوم ٢٧ مارس آذار ١٩٧٩، عمل صدام حسين على ترجمة قرارات قمة بغداد إلى أفعال، وأصدر العراق تعهداً بتحمل أعباء دعم دول المواجهة وصمود الأرض المحتلة وحده إذا ما قصرت حكومات الأقطار الأخرى بالإيفاء بتعهداتها المالية في هذا السبيل.

وفي ١٦ تموز ١٩٧٩ أعلن الرئيس أحمد حسن البكر تنحيه عن المنصب القيادي الرسمي الأول في العراق لصالح نائبه ورفيقه صدام حسين في مبادرة فريدة من نوعها، لأنها كانت طوعية وطبيعية تماماً وبعد أن برهن صدام حسين كفاءته الفعلية وقدرته العالية على قيادة الحزب والدولة من خلال ممارسة طويلة حافلة. وهكذا تم انتخاب صدام حسين في القيادات الحزبية وفي مجلس قيادة الثورة نائباً للأمين العام وأمين سر القيادة القطرية في العراق ورئيساً للجمهورية وقائدا عاماً للقوات المسلحة. وسرعان ما اضطر الرئيس الجديد للبرهنة على حزمه وسرعة حسمه للأمور عندما تكشفت له مؤامرة داخلية شارك فيها بعض الحزبيين القياديين.

ولم تمض بضعة أسابيع على توليه مهام الرئاسة حتى قصد «هافانا» على رأس وفد عراقي للمشاركة في مؤتمر قمة عدم الانحياز حيث برز كقائد عام في العالم الثالث، وحيث كان لمشروعه الخاص بانبثاق نظام إقتصادي دولي جديد يضمن العدالة والتكافؤ في التبادل الدولي ويلغي كل أشكال الإستعمار الجديد الأثر

الكبير على المؤتمر. وكنتيجة للدور الدولي الهام للعراق ولقادة العراق فقد ثبت المؤتمر بغداد كعاصمة لمنظمة عدم الانحياز في الدورة التالية والتي تبدأ من أيلول ١٩٨٢ وتستمر لثلاث سنوات.

وفي مؤتمر القمة العربية العاشر المنعقد في تونس في ٢٠ تشرين لثاني نوفمبر ١٩٧٩ أسهم الخطاب الإفتتاحي للرئيس العراقي في توجيه المؤتمر نحو أهدافه لتعزيز روحية قمة بغداد وعمل في سياق المؤتمر لتأمين الدعم المالي للبنان. كما حرص بعد المؤتمر على إعداد صيغة تعامل قومي جاءت على شكل إعلان قومي لتنظيم العلاقات بين الدول العربية ولتعزيز وحدة الأمن القومي العربي عن طريق رفض وجود الجيوش والقوات والقواعد الأجنبية في الوطن العربي وتحريم استخدام القوة المسلحة من قبل أية دولة عربية ضد دولة عربية أخرى، وتطبيق نفس المبدأ مع الدول المجاورة إلا في حالات الدفاع عن السيادة وعن النفس. كما دعا الإعلان إلى التضامن ضد أي عدوان يقوم به أي طرف أجنبي ضد أي قطر عربي وذلك بالتصدي المشترك لذلك العدوان، بما في ذلك العمل العسكري والمقاطعة السياسية والإقتصادية الجماعية وأكد على ضرورة التزام عدم الإنحياز في السياسة الدولية والالتزام بتعزيز الأرضية المشتركة للبناء الإقتصادي العربي المتطور والوحدة العربية.

والواقع أن الرئيس العراقي يعلق أهمية كبيرة جداً على تطوير التعاون والبناء الإقتصادي المشترك بين البلاد العربية ويدعو إلى تقليل الفوارق في مستويات الدخل والمعيشة بين المواطنين العرب وبين الأقطار العربية. وفي مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في عمان في خريف ١٩٨٠ بذل صدام

حسين جهداً حقيقياً لتطوير العمل الإقتصادي العربي المشترك لتعزيز التعاون العربي.

وكانت مسألة العلاقات مع إيران من المسائل الرئيسية التي واجهها صدام حسين في مطلع تسلمه مهام المركز القيادي الرسمي الأول في العراق. لقد كان حريصاً منذ نهاية الحرب غير المعلنة بين إيران والعراق عام ١٩٧٥ على علاقات سليمة مع إيران. بيد أن الذين تسلطوا على القيادة الإيرانية التي ظهرت في أعقاب القضاء على نظام الشاه بادرت العراق والعرب المجاورين بالسلبية وإثارة النعرات الطائفية واستخدام الدين كغطاء للأطماع التوسعية للسيطرة على الخليج العربي. وفي هذا الإطار أخذت الإستفزازات العسكرية والسياسية والحملات الإعلامية الإيرانية المتواصلة تتصاعد، الأمر الذي دفع صدام حسين إلى بذل المحاولات المتكررة عبر المذكرات الرسمية والأصدقاء المشتركين مثل السيد ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، للتنبيه إلى خطورة الإستمرار على هذا المنوال، ولكن دون طائل. وفي ٤ أيلول سبتمبر ١٩٨٠ أخذت المناطق العراقية المتاخمة لإيران والمدن تتعرض لنيران المدفعية الإيرانية في الوقت الذي أعلن فيه رئيس جمهورية إيران تراجع بلاده عن اتفاقية الجزائر التي وقعها الشاه ولم يطبقها. وكذلك قامت إيران بغلق شط العرب. وفي ١٧ أيلول ١٩٨٠ وقف صدام حسين أمام المجلس الوطني المنتخب حديثاً (بعد غياب طويل جداً للحياة البرلمانية) ليعلن قرار القيادة باعتبار إتفاقية الجزائر ملغاة واستعادة السيادة الكاملة على شط العرب. وعلى الرغم من الإنتصارات العسكرية التي حققها الجيش العراقي على جبهة واسعة وفي عمق الأراضي

الإيرانية فإن صدام حسين حرص على التأكيد باستمرار وثبات بعدم رغبة العراق في ضم الأراضي الإيرانية واستعداده لعقد صلح عادل ومشرف مع إيران شريطة تسليمها بحقوق العراق المشروعة في السيادة على أرضه ومياهه، وإبداء رغبتها الحقيقية في حسن الجوار مع الأقطار العربية المجاورة لها.

وفي آب ١٩٨٠ بادر إلى عقد اجتماع قمة مع الملك خالد بن عبد العزيز في مدينة الطائف على اثر نقل بعض السفارات في الكيان الصهيوني من تل أبيب إلى القدس وترتب على نتائج هذا الإجتماع تراجع الدول التي أقدمت على هذه الخطوة. ولم تغير الحرب مع إيران من تصميمه على المضي في مشاريع التصنيع والتنمية الإقتصادية والنهضة العلمية في العراق، ولا من عاداته في القيام بزيارات شبه يومية للمواطنين في جميع أنحاء العراق وتبادل الرأي معهم والإطلاع على حاجاتهم ورغباتهم، وذلك لرسم صورة جديدة للعلاقة بين القائد والمواطن ولإشراك الجميع في تيار الحياة العامة في العراق الجديد، كما حرص على تطبيق الظاهرة نفسها أثناء زياراته للجنود في الجبهة وتبادل الرأي مع المسؤولين العسكريين، خصوصاً وانه يحمل نتيجة اهتمامه ودراسته رتبة مهيب ركن يعتز بها أيما اعتزاز. وليس هناك شكاً بان الرئيس العراقي يتمتع بشعبية قوية واسعة داخل العراق وبمكانة عربية ودولية مرموقة تؤهله لتولي رئاسة منظمة دول عدم الانحياز ١٩٨٢ - ١٩٨٥.

ومن خلال مراجعة بسيطة للصيغة التي قدم لنا من خلالها عبد الوهاب الكيالي صدام حسين نلحظ بأنها كتبت قبل غزو العراق للكويت وتغيير نظرة العالم العربي لسياسته العدائية، علماً بأن معظم الإعلان العربي كان يؤيد سياسة

صدام ضد إيران لسبب واحد فقط، وهو خوف قادة الدول العربية الأخرى من التهديدات الإيرانية بتصدير الثورة.

وقد استطاع صدام حسين استخدام هذه النقطة بالذات لإقناع الآخرين بأنه يدافع عنهم جميعاً في حربه ضد إيران. مما جعل دول الخليج تقدم له المال والسلاح وكل ما يلزم لاستمراره في تلك الحرب.

وقد بدأت الحرب كما أسلفنا بعدد من المناوشات الحدودية التي لم تكن تشير بشكل من الأشكال إلى احتمال نشوب حرب شاملة بين البلدين.

معركة شرق الكارون

لقد كانت القيادة العراقة مطمئنة بعد الهجمات الصغيرة التي حدثت في كل القواطع والتي لم تسفر عن أي نتيجة محسوسة في تغيير موازين القوى أو في نقل المبادرة من أيدي القوات العراقية وإن كانت هناك حالة واحدة بدأت تسري بشكل رهيب في صفوف القوات العراقية وهي انحطاط المعنويات وبدء عمليات الهروب إضافة إلى بروز ظاهرة محاسبة القادة على أي انسحاب مهما كان حتى (لو كان لغرض تعبوي) مما أثر على تصرف الضباط وإبداعهم وحرية عملهم. ولقد كانت القوات العراقية مطمئنة إلى أن القوات الإيرانية لا تستطيع وإلى فترة طويلة أن تنظم أي هجوم كبير على القوات العراقية وفيما عدا القصف المدفعي المستمر لم يكن هناك نشاط يذكر للإعداد لهجوم كبير وانعكس تفكير القيادة العسكرية على القادة التعبويين والضباط بشكل عام وكان الرأي السائد أن أي هجوم إيراني يمكن احتواؤه وتدميره / وقد ولد هذا الشعور حالة من

الحذر وانعكست على أعداد المواضع الدفاعية واتخاذ تدابير الحـذر كما كـانت المعلومات إلى ذلك الحين والتي تحصل عليها القطعات من كافة المصـادر وخاصـة الإستطلاع لم تكن بالمستوى المطلوب. إن مثل هذا الوضع كان قائماً عشية بـدء عمليات /ثامن الأئمة/ في شرق الكارون.

الوضع العراقي وسير المعركة:

لقد استهدفت القوات العراقية في بداية الحـرب احتـلال مدينـة عبـادان الـتي تضم أكبر مصافي النفط في المنطقة والتي تسكنها أغلبيـة عربيـة ولا يفصـل هـذه المدينة عن الأراضي العراقية سوى شـط العـرب. ولم تتجـه القـوات العراقيـة إلى عملية عبور من شط العرب وإنما استهدفت تجاوز المحمرة وعبـور نهـر الكـارون ومهاجمة عبادان من الشرق والذي يتطلب عبور مانع مائي كبير آخر هو /ترعـة بهمشير/ وقد فشلت القوات العراقية في تأسيس رأس جسر على الضفة البعيـدة لبهمشير وكانت تسيطر على الطرق المؤديـة إلى المدينـة وظلـت تقصـف المدينـة والطـرق بشـكل مكثـف ويومـي وقـد كـان حجـم القـوات العراقيـة في الموقـع الدفاعي فرقة مدرعة زائد لواء معزز بوحدات إضافية من القـوات الخاصـة وقـد كان احتياطي هذه القوات في الجانب الغربي من النهر الذي أقـامت عليـه ثلاثـة جسور لغرض إدامة المواصلات ولم يكـن هنـاك أي طريـق آخـر لتأمين اتصالها بقواتها الإحتياطية ولذا فقـد كـانت منطقـة الجسـور تعتـبر /المنطقـة الحيويـة/ في الموضع كله وقد خصصت قوة مرتبة لحماية الجسور.

في الساعة ٢٠٠٠ ليلة ١٩٨١/٩/٢٧ اتصل أحد ضباط الإستخبارات في مديرية الإستخبارات العسكرية بغرفة العمليات في قيادة الفرقة المدرعة الثالثة التي كانت موجودة في منظمة /الشلامجة/ ليخبرها أن هناك احتمالاً لهجوم القوات الإيرانية هذه الليلة ولما لم يكن قائد الفرقة موجوداً لأنه كان يقضي سهرة مع أصدقاءه في مدينة البصرة فقد تم الإتصال به فوراً وأنذرت كل القطاعات ووضعت وحدات التموين والنقل وكتيبة التجسير بالإنذار إلا أن الإسراف في تحذيرات القيادة من احتمالات الهجوم في المرات السابقة قد جعل هذه الأوامر عادية بالنسبة لآمري الألوية والوحدات ولم تعط الأهمية اللازمة وقد كان الإحتياطي العام للفيلق الثالث الذي كان مسؤولاً عن القاطع قد انذر أيضاً وكان يتألف من ثلاث ألوية مدرعة. لقد كان الموضع العراقي يتألف من نصف دائرة يستند جناحاها على نهر الكارون وكانت تتألف من اللواء ٤٤ مشاة واللواء المدرع السادس وأخيراً اللواء الآلي الثامن زائد فوج والذي كان يدافع في أقصى اليسار على ضفة النهر ويتكون الموضع من سواتر ترابية متعاقبة حتى النهر تضم ملاجئ ومنصات رمي إلا أن الخط الأول لم يكن منيعاً بدرجة كافية وقد زرعت حقول الألغام أمام الموضع وكانت المناطق الفاصلة بين القطعات وخاصة بين اللواء الثامن وكتيبة الإستطلاع التي كانت تشكل جزءاً من الخط الأول غير واضحة في مسؤولية الدفاع عنها وإلى الخلف من الموضع بمسافة ٤ ـ ٥كم كانت القوة الإحتياطية المحلية التي تتألف من كتيبة دبابات وبجانب النهر في الضفة الغربية كان هناك كتيبتا دبابات وفوج قوات خاصة.

في الساعة ٢٤٠٠ بدأ القصف المدفعي الإيراني الكثيف على كل الموضع واستمر قرابة نصف ساعة ثم تقدمت الوحدات الإيرانية التي كانت تتألف من المشاة مستهدفة / الحدود الفاصلة وتم تركيز الهجوم على قاطعي اللواء الثامن والسادس وقد فقد الإتصال بالفوج الأول العائد إلى اللواء السادس كما أن آمر اللواء الثامن اخبر بعد نصف ساعة من الهجوم أن بعض مواضعه قد سقطت وإن القوات الإيرانية بدأت تنفذ من الثغرات التي سقطت وفي الواقع أن تقدم القوات الإيرانية كان سريعاً وقوياً وقد وصلت بعض القطعات إلى خلف موضع اللواء الثامن وبدأت الرمي عليه من الاتجاه الآخر مما أحدث ارتباكاً شديداً جعل آمر اللواء يترك مقره ليعبر إلى الضفة الغربية وقد صدر الأمر إلى القوات الإحتياطية لتتدخل في قاطع اللواء إلا أنها أضاعت وقتاً طويلاً قبل وصولها ولم تستطيع أن تنظم هجوماً مقابلاً ذا تأثير.

لقد استطاعت القوات الإيرانية النفاذ إلى منطقة الجسور مستخدمة ضفة النهر للوصول في الساعات الأولى للهجوم إلا أنها لم تمسك كافة الجسور إضافة إلى أن قيادة الفرقة قد أصدرت أمراً فورياً بنصب جسر احتياطي آخر مما سمح للقوات العراقية باستخدام الجسور لعدة ساعات أخرى.

لقد بدأت القطعات العراقية تتهاوى فما عدا اللواء ٤٤ الذي لم يكن يتعرض إلى أي ضغط عند صباح يوم ٩/٢٨ كان الموضع بأكمله قد سقط وصدرت الأوامر بالإنسحاب وإن كان ما تبقى من عناصر الفرقة قد انسحب خلال الليل ومما يذكر أن اللواء ٤٤ مشاة قد سُحب أيضاً ولم تتم الاستفادة منه ونجا من التدمير وقد حدث ارتباك كبير عند منطقة الجسور وتعطلت إحدى

الدبابات في الجسر الوحيد الذي كانت القطعات تستخدمه ولولا أن تم نصب جسر احتياطي خلال الليل لحوصرت الفرقة بالكامل. في هذه الأثناء وصلت قوات الفيلق الإحتياطية وكان في طليعتها اللواء المدرع العاشر وتم نقل الفوج الآلي إلى الضفة الشرقية ولكنه فقد اكثر من نصف ناقلاته من نوع/ BMB/ خلال معركة العبور ولم يستطع التقدم حيث تسمر عند الضفة وقد قام آمر اللواء رغم صدور الأوامر إليه بإضاعة الوقت ولم يتم عبور بقية اللواء بسبب الخسائر الكبيرة وهكذا طلب من الفوج الآلي أن يعود إلى الضفة الغربية. عند صباح ٩/٢٨ وصل وزير الدفاع آنئذ عدنان خير الله إلى مقر الفرقة وكان يائساً من استرجاع الموقع حيث كان همه التأكد من عدم عبور القوات الإيرانية إلى الضفة الغربية حيث لم يكن هناك خط دفاعي منظم حتى مدينة البصرة القريبة، وكان الطريق مفتوحاً للقوات الإيرانية للوصول إلى الشلامجة ومحاصرة المحمرة بل والتقدم باتجاه البصرة وقد أرسل ضابط ركن في طائرة هليوكوبتر إلى الضفة ليتأكد من عدم عبور القوات الإيرانية وهكذا بوشر في بناء موضع دفاعي جديد.

دروس معركة شرق الكارون في الجانب العراقي:

أ- الإستخبارات:

لقد تم إطلاع الفرقة المدرعة الثالثة المسؤولة عن قاطع العمليات عن احتمال هجوم إيراني وشيك ولم يجر الاستفادة القصوى من هذه المعلومات بسبب:

أولاً ـ عدم وجود فسحة من الوقت كافية لاتخاذ الترتيبات اللازمة لتعزيز الموضع حيث أن فترة ساعتين كانت بين الإنذار وبدء الهجوم لم تكن كافية.

ثانياً ـ كانت المعلومات الواردة غير واضحة فهي لم تبين حجم الهجوم ولا اتجاهاته وأهدافه أو توقعاته.

ثالثاً ـ كان دأب القيادات العليا إرسال معلومات عن هجومات متوقعة باستمرار وإن تعبير معلومات ناقصة وغير موثوقة قد قلل كثيراً من أهمية الإنذار والمعلومات التي يرسلها المقر الأعلى وعليه لا ينبغي تعبير مثل هذه المعلومات الغير مؤيدة حتى لا تقع القيادات الدنيا تحت تأثير العادة وتستهين بالإجراءات التي ينبغي اتخاذها لمعالجة الهجوم.

رابعاً ـ لم تكن القيادات الأمامية نشطة أو فعالة في الحصول على المعلومات حيث لم تستطع اكتشاف التحشد بشكل مبكر ورغم أن القوات الإيرانية كانت تستغرق وقتاً طويلاً في التحشد وأعمال التكريس لظروفها الصعبة ولو قد تم ذلك لكان في استطاعة القوة الجوية والمدفعية إيقاع أذى كبير في القوات المحتشدة التي كانت مكشوفة ولا توجد لديها مواضع أو خنادق تحميها.

ورغم أن هناك ظواهر عن قرب الهجوم الإيراني مثل عملية تسجيل أهداف المدفعية بالقنابل الدخانية التي كانت دائماً دليلاً على هجوم إيراني وشيك واختطاف دورية عراقية من قاطع اللواء الثامن قبيل الهجوم بفترة قصيرة إلا أن تفكير القيادة العراقية لم يتجه إلى استنتاج وجود عملية كبيرة.

ب ـ الهدف السياسي والتعبوي:

من الناحية التعبوية لم يكن موضع شرق الكارون صحيحاً ولم يكن هناك أي فائدة للاحتفاظ به والسبب يعود إلى أن وجود قوات كبيرة يفصلها عن قواعدها مانع مائي كبير أمر يشكل خطورة كبيرة خاصة وإن هذه القوات التي تشكل قوساً يستند جناحاه على النهر بدأ تدريجياً يحاصر من قبل القوات الإيرانية كما أن وجود هذه القوات لفترة طويلة تحت القصف المستمر والخسائر اليومية قد جعل أمر ترك الموضع والإنسحاب إلى غرب الكارون يبدو مناسباً وقد حاولت قيادة الفرقة والفيلق مراراً إقناع القيادة العامة بوجهة نظرها إلا أن طلبها رد بقوة لان وجود القوات حول عبادان يشكل ضغطاً سياسياً بالدرجة الأولى.

ج ـ الأرض الحيوية :

من المبادئ المهمة في الدفاع تشخيص المنطقة الحيوية في القاطع الدفاعي والتي إذا سقطت بيد العدو يصبح الدفاع أمراً متعذراً وقد كانت الأرض الحيوية في قاطع شرق الكارون هي منطقة الجسور المقامة على الكارون وقد كانت قيادة الفرقة قد خصصت لحمايتها /قوة مرتبة/ تتألف من خليط من عناصر القوات الخلفية الإدارية وأفراد الصنف الكيماوي ولم تكن هذه القوة منسجمة أو كافية لحماية الجسور ولذا فإن سقوط هذه المنطقة قد أنهى الموضع كله.

د ـ إدارة المعركة:

إن كسب أي معركة لا يمكن أن يتم إلا بالعزم والتصميم والقتال وإن الصمود في المعركة قد يغير ميزان القوى. وقد كان الانهيار السريع في شرق الكارون يعود بالدرجة الأولى إلى الاختراق السريع للمناطق الواهنة وخاصة / المفاصل بين القطعات/ وبمجرد إحساس القوات العراقية بوجود قوات خلفها انهارت مقاومتها وبدأت في الإنسحاب غير المنظم وكان آمر اللواء الثامن قد انسحب في بداية المعركة وذهب إلى مدينة المحمرة إلا انه عاد إلى مقره مرة أخرى بعد أن علم أن بعض القطعات لازالت تقاتل وخاصة الفوج الأول لواء/ ٤٤/ الذي كان بإمرته. إن على القادة عدم ترك قواتهم أثناء المعركة إلا للأمام ولا يمكن لأي قطعة أن تقاتل إذا شعرت أن القائد قد تخلى عنها ومن جهة أخرى فإن انهيار جزء من قاطع دفاعي لا يعني انهيار القاطع ككل وعلى القطعات الباقية أن تصمد ولو أن القطعات العراقية صمدت حتى الصباح لكان هناك أمل كبير في تعزيزها بقطعات أخرى من احتياط المقر العام والتي وصلت فعلاً عند الصباح.

هـ ـ القوة الجوية:

في هذه المعركة كان رد الفعل للقوة الجوية العراقية والتي كانت تعمل بحرية كاملة ولديها الفائقية الجوية غائباً وغير فعال إطلاقاً حيث كانت عمليات إسناد القوات الأرضية معدومة رغم الطلبات المتكررة علماً أن هناك قاعدة جوية ضخمة لا تبعد اكثر من ٧٠كم عن مكان المعركة.

لقد ساهمت هذه المعركة في بلورة أهمية وجود التنسيق الأفضل بين القوات البرية والقوة الجوية ووجود الخطط المشتركة مسبقاً وفعلاً تم تطوير هذا التنسيق في المعارك اللاحقة حيث اصبح دور القوة الجوية اكثر فاعلية ولكنه ظل وعلى مدى السنوات الثمان للحرب لا يقدم الإسناد الأرضي الذي يتناسب مع دور وحجم القوة الجوية وقد ركزت القوة الجوية جهودها على عمليات /التجريد/ والقصف السوقي مهملة الإسناد الأرضي بشكل واضح.

أما فيما يخص /طيران الجيش/ الذي يملك أعداداً كبيرة من طائرات الهليكوبتر المقاتلة بدأ بفاعلية منذ صباح يوم ٩/٢٨ حيث كانت المعركة البرية قد حسمت فعلاً ومن الملاحظات المهمة أن اغلب المعارك قد حدثت أثناء الليل وعلى هذا الأساس ينبغي تطوير عمل القوة الجوية وطيران الجيش للعمل بكفاءة في الليل. وهناك حادثة عارضة على عمل الطيران وهي اشتعال حريق في مستودعات الوقود الإيرانية بشكل تصادفي مما أدى إلى أن يغطي الدخان الكثيف سماء المعركة لفترة طويلة مما منع القوة الجوية وطيران الجيش من تمييز أهدافها وشل فاعليتها.

دروس في الجانب الإيراني:

لقد خاضت القوات الإيرانية ولأول مرة منذ بدء الحرب معركة واسعة النطاق واستطاعت أن توجه ضربة قوية وحاسمة إلى القوات العراقية في وقت كانت أحوج ما تكون فيه إلى مثل هذا النصر الذي شكل الدافع الأساسي في توسيع قوات حرس الثورة واعتماد السلطة السياسية عليها في الحرب بشكل

نهائي وإعطاء الجيش دوراً ثانوياً. لقد قدر الكثير من القادة الإيرانيين عدد القوات التي اشتركت في الهجوم بـ /٥/ آلاف متطوع تساندهم مدفعية الجيش وبعض الناقلات والدبابات ولم يصرح هؤلاء القادة بغاية العمليات وهل هي رفع الحصار عن عبادان أو أن هناك أهداف اكبر لم تنفذ ولقد تميزت المعركة من الجانب الإيراني بما يلي:

أولاً - لقد أفرزت معركة شرق الكارون نتائج بالغة الأهمية على القوات العراقية خاصة انه لا توجد أية مواضع دفاعية مهيئة سلفاً غرب نهر الكارون وحتى مدينة البصرة وقد كان من الممكن تطوير العمليات بعبور نهر الكارون واستخدام الجسور التي ظلت سليمة والوصول إلى طريق الأهواز ـ المحمرة ومسك منطقة الشلامجة وذلك يمكنها من حصار اكثر من ٤ فرق عراقية ولكنها اكتفت بنصرها الذي حققته. إن على أي قيادة عندما تخطط لمعركة ما أن تسبق النظر وان تعد القوات اللازمة لاستثمار الفوز في حالة انهيار الخصم بشكل مفاجئ ولكن القوات الإيرانية لم تتمتع بهذه الميزة. ليس في هذه المعركة وحسب بل طيلة الحرب وظلت تمارس أسلوب الحصول على انتصارات تعبوية ولم تتطور عملياتها حتى أنها لم تحاول العبور والدفاع عن النهر والاحتفاظ بالجسور التي استطاعت القوات العراقية نسفها فيما بعد وذلك لعمليات المستقبل ولو حدث ذلك لما اضطرت القوات الإيرانية في عمليات تحرير المحمرة إلى إنشاء الجسور والعبور من /منطقة الطاهري/.

ثانياً ـ سبق النظر ومسك الجسور

لقد استطاعت القوات الإيرانية النفوذ بسرعة إلى الموضع العراقي ولكنها تلكأت في مسك الجسور فوراً وتركت جسرين صالحين أحدهما تم نصبه ليلاً وهكذا سهل تخلص جزء من القوات العراقية.

ـ بعد معركة تحرير عبادان دخلت الحرب مرحلة جديدة ففي إيران كان قد تم حسم المعركة السياسية التي كانت تدور لصالح الإمام الخميني وأنصاره الذي يشكل حرس الثورة جزءً منهم قبل المعركة ولكن الاعتبار الكبير الذي أحرزوه بعد المعركة قد دفع بالقيادة السياسية إلى وضع كل ثقتها فيهم وفتحت أمامهم مخازن السلاح والعتاد واستطاعوا أن يحسنوا تنظيمهم القيادي وبدؤا بأولى الخطوات ليكونوا قوة مسلحة ذات سلطة كبيرة في إيران وقد امتدت سلطتهم بسبب الحرب إلى كل الاتجاهات وبدؤوا يفكرون بإدارة معارك كبرى بعد أن اعتبر الجيش عاملاً مسانداً وليس قوة أساسية وقد رضخ الجيش لهذه الحقيقة معترفاً/ضمنياً/ انه عاجز عن القيام بنفس الدور في الحرب. أما في الجانب العراقي فقد صدمت القيادة العراقية لنتائج المعركة. فقد قال وزير الدفاع عدنان خير الله للضباط المتبقين من الفرقة المدرعة الثالثة إن هذه المعركة قد أخرت نهاية الحرب أربعة أشهر أخرى. وهذا دليل على أن القيادة العراقية كانت تأمل أو تظن أن إيران على وشك الانهيار وهذا التقدير ناتج عن سماع صوت الإعلام والدعاية وليس صوت العقل فهذه المعركة لم تكن إلا بداية معارك كبيرة وصاخبة، وعلى مستوى القوات المسلحة فقد بدا أن المعنويات آخذة في الهبوط رغم أن الإعلام العراقي كان يحاول أن يصور كل هزيمة بأنها

نصر ساحق وكانت الخسائر تخفى عن الشعب إلا أن الأخبار كانت تنتقل بسرعة عن حجم الخسائر وعن الروح الجديدة التي كان الإيرانيون يقاتلون بها وبالتالي فان الكفة بدأت تميل تدريجيا لصالح الإيرانيين وبدأو يستعيدون المبادرة واكتفت القيادة العراقية بالدفاع السلبي مما ساعد في تدهور الأمور.

طبيعة القتال الإيرانية

قبل الخوض في تفاصيل المعارك الرئيسية في الحرب والتي أثرت فعلاً على مجرياتها لا بد من توضيح أساليب القتال الإيرانية.

ولا بد من القول أن الثورة في إيران ثورة شعبية ولم تكن انقلاباً عسكرياً ولم يكن التغيير الهائل الذي جرى حدثاً عابراً بل كانت مخاضاً لقناعات عميقة الجذور داخل المجتمع الإيراني ولقد اشتركت فئات الشعب وفي كل المناطق في صنع الثورة ولم يقف تعدد القوميات حائلاً دون انصهار الجميع في بوتقة واحدة تطالب بسقوط الحكم الشاهنشاهي ولقد قدم الشعب الإيراني تضحيات هي اكبر مما هي معلن عنها في سبيل الانتصار وبعد انتصار الثورة بدأت القوى السياسية التي كان أساس تحالفها هدف مركزي هو سقوط الشاه تحاول أن تقطف الثمار وبدأ الصراع السياسي الذي كان في البداية يدور بروح الثورة وكانت المناظرات السياسية تدور في الشارع والمعمل والجامعة إلا أن هذا لم يدم طويلاً إذ بدأت أعمال العنف تحل محل الحوار الذي لم يؤد إلى نتيجة واستطاعت القوى الإسلامية في النهاية أن تسيطر على الأمور تدريجياً والسبب يعود إلى طبيعة الشعب الإيراني الذي تؤلف أغلبيته طبقة الفلاحين المتدينين بالفطرة

والذين كانوا ينظرون إلى رجال الدين نظرة تقديس واحترام وكان رجال الدين في الواقع طليعة المجاهدين لسنين عديدة في سبيل سقوط الشاه وكانوا هم الذين يقودون المظاهرات وقد استطاعوا بالفعل أن يجعلوا أعداداً كبيرة من الشباب المثقف أو أبناء الفلاحين تلتف حولهم إضافة إلى أن الإمام الخميني الذي كان رمز الثورة طيلة عقود من الزمن يمثل تجسيداً حياً للأطروحة الجديدة التي بدت تجتذب الأغلبية التي جربت كل شيء والتي بدأت تنظر إلى أن الأطروحة الدينية هي الحل الوحيد لكل المشاكل في إيران وقد تبلور التأييد الذي كان أبناء الفقراء يلتزمون به في تشكيل تنظيم /حراس الثورة/ الذي اخذ على عاتقه حماية الثورة ومن ثم حماية التيار الإسلامي في الثورة وقد كان هذا الجهاز / في غياب الجيش/ هو القوة الوحيدة المسلحة والمنظمة في إيران بينما كان الجيش يعاني من التفكك وضياع الهيكل القيادي وكان أغلب الضباط من ذوي الرتب المتوسطة والكبيرة ينظر إليهم على انهم من بقايا نظام الشاه وكان عليهم أن يغادروا أو يؤمنوا حماية لأنفسهم، وفي بداية الثورة حدثت أزمة كردستان التي تطورت بسرعة إلى أعمال عنف وسيطرت قوى الحركة الكردية على مدن عديدة وقد تصدى حرس الثورة الذي كان تسليحه بسيطاً واستطاع أن يفرض سيطرته على المنطقة مستخدماً العنف كما أن أحداث الشغب في عربستان التي بدأت في نفس الوقت قد خمدت على يد حراس الثورة مما ساعد على تركيز سلطتهم ونفوذهم.

وعندما بدأت الحرب كان الوضع العسكري الإيراني صعباً للغاية فالقوة الوحيدة وهي حرس الثورة كانت مشغولة في كردستان والجيش كان في حالة

انهيار وما تبقى منه لم يكن لديه الرغبة لأسباب عديدة. وهذا يبرر الاجتياح السريع الذي قامت به القوات العراقية. وقد لجأت القيادة الإيرانية بعد أن أفاقت من هول المفاجأة وتخلصت من العناصر التي كانت تقف حائلاً دون استلام القوى الإسلامية لمقاليد السلطة أمثال بني صدر الرئيس السابق ومهدي بازركان رئيس أول مجلس وزراء في إيران بعد الثورة إلى تقوية حرس الثورة وأوجدت نظام نسيج المستضعفين التابع لحرس الثورة وهذا التشكيل يضم المتطوعين الذين تحملوا مسؤولية حماية الدولة وبطبيعة الحال فإن هؤلاء المتطوعين لم يكونوا إلا أبناء الفلاحين والفقراء الذين تشربوا بالروح الدينية وغرست في نفوسهم مفاهيم الاستشهاد وكانت الشهادة بالنسبة لهم أمنية غالية يتمنونها ويغذي ذلك باستمرار التثقيف الديني الذي كان يمارسه رجال الدين الذين كانوا يرافقون أفواج المتطوعين.

وقد بدأ الإقبال على هذا التشكيل يتصاعد تدريجياً خاصة بعد أن شجع الإمام الخميني نفسه الشباب على التطوع وقد كان الشعب الإيراني في الواقع لا يرفض طلباً للإمام. ولما لم يكن هؤلاء المتطوعين مدربين جيداً ولم يكن الوقت وظروف الجبهات يسمح بتدريبهم بشكل كافٍ كما أن تشكيلاتهم كانت ضعيفة وكان سلاحهم في البداية لا يتعدى البندقية والرشاش والقاذف وكانت الأعتدة تنقصهم فقد اعتمد الحرس الذي تعلموا من خلال الحرب ولم يدخلوا في البداية أي دورات عسكرية على أسلوب الهجمات المباشرة والمكثفة ولقد كانوا يصابون بخسائر كبيرة ولكن هذه الهجمات والخسائر لم تكن لتؤثر على معنوياتهم وتدريجياً طور قادة الحرس أساليبهم وتعلموا دروساً كثيرة فكانوا

يحاولون في كل هجماتهم خرق القواطع الدفاعية لمسافة /قصيرة نسبياً/ والتركيز على هذا الخرق والنفوذ ثم الالتفاف وكانوا يزجون بأعداد كبيرة من المشاة المتطوعين لهذا الغرض، أما حقول الألغام التي كانت تزرع اعتيادياً أمام الموضع المدفعي فكانوا قبيل كل معركة يختارون متطوعين لفتح ثغرات فيها بكشفها بطريقة بدائية /بالواخزات/ أو بتفجيرها بالأجساد ثم يقوم رفاقهم بالعبور من هذه الممرات وبطبيعة الحال سيتم العبور على أجساد هؤلاء ولقد كلفت هذه الطريقة آلاف القتلى ولكنها كانت الطريقة الوحيدة المتيسرة.

في الأشهر الأولى للحرب كانت المدفعية الإيرانية قد ساعدت في التأثير على معنويات العراقيين ولكن ليس بشكل كبير حيث كانت الثقة كاملة لازالت لدى القوات العراقية بإحباط وتدمير أي هجوم إيراني ولكن بعد معركة شرق الكارون بدأت الأمور تتغير. ولم يكن المشاة الإيرانيون الذين تنقصهم الخبرة يمارسون في البداية أي جهد لتقليل نسبة الخسائر وقد كانت /مهنة الميدان/ أمراً لا يوجد في قاموسهم. وكانوا يقاتلون بشجاعة ولكن فن القتال لا يحتاج إلى الشجاعة وحدها بدون معرفة استخدام جيد للأرض والسلاح وإتباع أساليب الخداع والمناورة وبعد معركة شرق الكارون التي بلغ فيها عدد المتطوعين حوالي /٥/ آلاف. بدأ الإقبال على التطوع يزيد وحدثت عدة معارك صغيرة ناجحة أسهمت في ترسيخ هذا التشكيل الجديد وقد حصل حرس الثورة في هذه المعارك على أسلحة كثيرة منها الدبابات والناقلات وبدؤوا يستخدمونها فعلاً وقد بلغ عدد المتطوعين عشية معركة الفتح المبين حوالي خمسين ألف متطوع.

معركة الفتح المبين: (الشوف ودزفول)

قبل ثلاثة اشهر من بدء عمليات الفتح المبين كانت الإشاعات داخل الجيش العراقي تُرَوْج أن الهجوم المقبل للقوات الإيرانية سيكون في قاطع الشُوش ـ دزفول وقد تحولت الإشاعات إلى حقيقة واضحة بعد أن زادت التحشدات بشكل كبير وقد لجأت القيادة العسكرية العراقية إلى تعزيز هذا القاطع.

أ ـ وصف منطقة العمليات:

في بداية الحرب حاولت كلاً من الفرقة الآلية الأولى والفرقة المدرعة العاشرة وهما من خيرة قطعات الجيش العراقي /أن تحتلا مدينتي/ الشوش/ العاصمة الأثرية/ ودزفول وقطع طريق الأهواز الذي يربط جنوب البلاد بشمالها والذي يشمل خط السكك الحديدية مما سيكون لو نجح ذا تأثير خطير على إدامة القطعات في القاطع الجنوبي ولكن القطعات العراقية ولأسباب عديدة أهمها النقص في القطعات تراجعت/ بعد أن وصلت فعلاً إلى مشارف مدينة الشوش وإلى حدود القاعدة الجوية في دزفول وقد استقرت أخيراً في المرتفعات التي تساعد على الدفاع غرب نهر /الكرخة/ والمنطقة التي هي سهل منبسط تتخلله بعض الارتفاعات عند بداية الحدود العراقية في الفكة ثم يتحول إلى طرق وعرة باتجاه الشرق تتخللها ارتفاعات تساعد على الدفاع وتتحكم في المنطقة أهمها/ الرادار/ والسايت ٤،٥/ وعين الخوش/ والرقابية/ والدوسلك/ وكذلك/ جبل مشداخ/ الذي كان أهم تلك المرتفعات وقد كان الموضع العراقي محصناً بشكل

طبيعي وقد أدخلت عليه تحسينات عديدة وكانت الفرقة الأولى قد استقرت في جنوب القاطع والفرقة العاشرة في شماله أي في قاطع دشت عباس ـ عين الخوش.

ب ـ تطور المعركة:

عندما أحست القيادة العراقية بقرب إتمام الاستعدادات الهجومية الإيرانية بدأت في إعداد خطة مضادة /إجهاضية/ تستهدف بالدرجة الأولى تحطيم الاستعدادات وإيقاع أكبر الخسائر بالقوات الإيرانية وقد تم تكليف /٩/ ألوية معظمها مدرعة وآلية يساندها اكثر من /١٠/ ألوية مهمات خاصة وضعت بإمرة الفرقة المدرعة الثالثة التي استعادت تنظيمها تواً ونقلت بشكل سريع من منطقة الشلامجة بواجب الهجوم على القاطع المقابل لمدينة الشوش وقد نص أمر الحركات على وصول القطاعات إلى ضفة نهر الكرخة الغربية على أن تستهدف المرحلة الأولى منطقة (جهيلا) واكتساح كل القطعات الإيرانية الموجودة في المنطقة وتدميرها.

في ١٩/ ١٩٨٢/٣ تقدمت القطعات في الأراضي الوعرة والمرتفعات الحادة التي لا تصلح إلا بشكل نسبي لعمل الدرع وقد لاقت مقاومة شديدة وتكبدت خسائر كبيرة وخاصة في /ألوية المهمات الخاصة/ وقد اضطر المهاجمون إلى التوقف كلياً وسحبت القطاعات إلى الخلف وخاصة الوحدات المدرعة والآلية لتشكل الإحتياطي العام للفيلق الرابع الذي كان مسؤولاً عن منطقة الحركات وكان هذا الإحتياط يتركز بالدرجة الأولى خلف الجناح الأيمن من قاطع العمليات بعيد نسبياً عن الجناح الأيسر ولم يتم وضع القطعات الإحتياطية في

محل مركزي يمكنها من التحرك في كل الاتجاهات إلى أن هذه القطعات التي يفترض أنها احتياطية بقيت إلى حد ما تماس في عدة نقاط مع القطعات الإيرانية.

ج ـ بدء الهجوم الإيراني:

في الساعات الأولى من يوم ١٩٨٢/٣/٢٢ بدأت القوات الإيرانية هجومها على القاطع الأيسر/ قاطع الفرقة المدرعة العاشرة/ بموجات متعاقبة من المشاة تساندهم مدفعية كثيفة كما شوهدت عشرات الدبابات والناقلات تساند تقدم المشاة وقد استطاعت بعض القطعات الإيرانية في المراحل الأولى من الليل النفوذ إلى منطقة المدفعية وإلى مقرات بعض الألوية والمناطق الإدارية الكائنة بعمق ١٠كم مما أثر على وضع القطعات الأمامية وجعلها تنسحب في ظل موقف غير واضح ولم تكن قيادة الفيلق الرابع تتلقى معلومات صحيحة كما أنها بدورها لم تكن تعطي معلومات صحيحة إلى القيادة العامة كما أن معلومات عن الوضع في الجناح الأيسر لم تبلغ إلى الجناح الأيمن الذي ظلت قطعاته جاهلة بما يجري فعلاً. اضطرت القيادة العامة إلى زج الإحتياطي العام خوفاً من تداعي الجبهة قبل أن يتضح الموقف تماماً وتمت حركة الإحتياط بعد أن قطع التماس من الجناح الأيمن وقد دخل المعركة من حالة الحركة وبدون انتظار تكامله وزج على شكل ألوية منفصلة ولكن الوقت قد فات حيث انهار الموضع وبدأت أعداد كبيرة من الآلات والجنود في الإنسحاب على طريق ضيق وقد أغلقت الطرق تقريباً مما منع وصول الإحتياط في أغلب الحالات.

وفي ليلة ٣/٢٣ باشرت القوات الإيرانية بالمرحلة الثانية من هجومها على منطقة الرقابية والمشراخ في الجناح الأيمن الذي أصبح بدون أي احتياط يذكر، وقد كانت القطعات الأمامية في هذا الجناح /لواء المشاة ٩٦/ في حالة تبديل لمواضع أفواجه لا يمكن تفسيره في نفس الوقت الذي بدا فيه الهجوم وقد استطاعت القوات الإيرانية بعد أن نفذت بالعمق وأصبحت خلف القطعات العراقية انتظرت حتى الصباح حيث بدأت الوحدات بالتسليم بإعداد كبيرة وهي ظاهرة غريبة.

وهنا ارتكبت القوات الإيرانية خطا كبيراً إذ أنها لم تضع في حسابها موضع السيطرة على الطريق الرئيسي والوحيد فكه ـ شوش.

كان الوضع في الجبهة يوم ٣/٢٤ كالتالي ... انهيار الجناح الأيمن والأيسر للقاطع وتشتت القطعات الإحتياطية وتكدس عدة مئات من الدبابات والناقلات والعجلات المختلفة على الطريق وهي في حالة انسحاب وكان هناك انهيار لم يسبق له مثيل منع أي تحرك ممكن أن يتخذ لإنقاذ الموقف. لقد سيطرت حالة الفزع فعلاً ولكن القيادة الإيرانية لم تكن تدرك أبعاد الانهيار ولذا لم تبادر باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحويل نصرها التعبوي إلى محاصرة خيرة وحدات الدرع والمشاة الآلية العراقية إضافة إلى بضع عشرات من كتائب المدفعية والوحدات الأخرى وذلك بمسك الطريق أمام قوات منسحبة فقدت مواصلاتها وقادتها وفقدت أيضاً إرادة القتال.

كانت الثغرة بين الجناحين الأيمن والأيسر مشغولة من قبل الفرقة الآلية الأولى التي بقيت في موضعها رغم أنها كانت مهددة بالحصار تماماً ولم تصدر إليها أي أوامر بالإنسحاب حيث كان الوقت متيسراً ولم تكن قيادة الفرقة على إطلاع كامل بما يجري على جناحيها وفي مساء يوم ٣/٢٥ بدأ الهجوم عليها وسرعان ما انهارت حيث دمرت ألويتها والوحدات الملحقة بها ولم ينج منها إلا القليل. ولقد انتهت المعركة تماماً يوم ٣/٢٧ حيث بلغ عدد الأسرى حوالي ١٥ ألف وعدد القتلى حوالي ١٥ ألف إضافة إلى استيلاء الإيرانيين على عشرات الدبابات والناقلات ومئات العجلات الأخرى وتدمير أعداد كبيرة أخرى، ولقد استطاعت معظم الآليات التملص والإنسحاب على مرأى من القطعات الإيرانية التي لم تحاول مطاردة القوات المنسحبة أو الوصول إلى /فكه/ وهي المخفر الحدودي أو إكمال الطوق وأسر هذه القطعات.

ـ دروس معركة الفتح المبين/ الشوش ودزفول

ـ الجانب العراقي:

أ ـ استخدام القوة الجوية والهجوم الإجهاضي. كان التحشد الإيراني للمعركة مكشوفاً ومبكراً ومناطق التحشد هي الأخرى كانت معروفة وقد استخدم الإيرانيون/ الخيم/ لإسكان قطعاتهم وكان لدى القيادة العراقية معلومات كافية عن التحشد وكان بإمكان القوة الجوية لو تم استخدامها بكفاءة وبشكل مكثف في ضرب مناطق التحشد أن تحدث أضراراً كبيرة وان توقع خسائر اكبر خاصة وان القوة الجوية العراقية كانت تتمتع بالفائقية الجوية ولكن

الجهد الذي بذل فعلاً كان ضئيلاً جداً لا يمكن قياسه مع إمكانيات القوة الجوية وغياب الدفاع الجوي الإيراني وقد لجأت القيادة العراقية إلى ترك الاستعدادات الإيرانية تتكامل لمدة ثلاث اشهر حيث شنتا ما يسمى بالهجوم /الإجهاضي/ والذي زجت فيه القطعات الإحتياطية للمقر العام وكان توقيت الهجوم خاطئاً حيث جرى بعد تكامل الاستعدادات الإيرانية إضافة إلى انه جرى في منطقة ضيقة ولم تستخدم المناورة في منطقة وعرة تساعد على ذلك (إذا استخدمت قوات المشاة) وكان الخطأ الأكبر هو عدم استخدام القوات العراقية مجال تفوقها / الدرع/ لأن الأرض التي اختيرت للهجوم لم تكن تساعد على عمل الدروع بكفاءة.

كانت أهداف العملية الإجهاضية غير كافية لو تحققت لإجهاض الهجوم المحتمل إذ أنها لم تستهدف الوصول إلى مناطق التحشد الرئيسية التي تمتد إلى شرق نهر الكرخة حيث توجد المقرات الرئيسية وكان ينبغي أن يستهدف الهجوم/ تحطيم القطعات في مناطق تحشدها إضافة إلى تدمير المناطق الإدارية والاستعدادات/.

ب ـ استخدام الإحتياط:

لقد استخدم الإحتياط الاستراتيجي للمقر العام استخداماً غير منطقي من قبل القيادة العراقية وذلك بزجه في معركة الإجهاض في الجناح الأيمن من قبل القيادة وبتوقيت خاطئ بحيث أن الهجوم الإيراني عندما بدأ على الجناح الأيسر لم تستطع القوات الإحتياطية المكونة من حوالي ١٢ لواء من التدخل في الوقت

المناسب وعندما تم استدعاءها من مسافات بعيدة لا تتوفر فيها الطرق الصالحة كانت في حالة انفتاح وتماس بالقوات الإيرانية وعندما وصلت إلى الجناح الأيسر كانت المعركة هناك قد حسمت لصالح القوات الإيرانية كما أنها زجت كالوية حال وصولها ولم يتم تنظيم هجوم مقابل قوي بحجة أن الموقف لا يسمح بالانتظار.

وعندما كانت القوات الإحتياطية تخوض معركتها في الجناح الأيسر بدأ الهجوم الإيراني بسرعة على الجانب الأيمن ولم تستطع هذه القوات التدخل أيضاً في المعركة بسبب سرعة المعركة وحسمها بوقت مبكر إضافة إلى أن هذه القوات التي وجدت نفسها تقاتل قتالاً تراجعياً في الجناح الأيسر لم تستطع أن تقطع التماس بسهولة أن التوقيت الإيراني للعمليات قد خدم عملياتها ولا نعلم هل كان الإيرانيون يعرفون مواضع القوات الإحتياطية أم لا ولكن الذي نعلمه أن هذه القوات ظلت تنتقل من قاطع إلى قاطع بدون تحقيق اي هدف. لقد كان ينبغي أن تكون القوات الإحتياطية في مكان مركزي مناسب لكي تكون اقرب إلى القاطع المهدد فعلاً كما أن إشغال القوات الإحتياطية بالهجوم الاجهاضي قد أفقدها صفتها لوجودها في حالة التماس.

ج ـ الإنسحاب

يعتبر الإنسحاب إحدى صفحات القتال التي تتخذ أحياناً لسبب أو لآخر وهي ليست هزيمة بقدر ما تكون في بعض الأحيان لازمة للتملص من معركة

خاسرة أو لتعديل موقف عسكري معين وعلى هذا ينبغي أن تكون القطعات والقيادات مدربة على تنفيذ هذه الصفحة بدقة.

وفي هذه المعركة لم تصدر القيادات العليا أوامرها للقطعات بالإنسحاب لوجود حساسيات واضحة رغم أن القطعات سحبت فعلاً وبدون تنظيم ولقد تحول هذا الإنسحاب الذي كان /بدون أوامر/ إلى هزيمة بحيث فقد النظام وتكدست القطعات على الطريق الرئيسي مستمرة لا تستطيع الحركة وكانت مئات الدبابات والعجلات وآلافاً من الجنود هائمين على وجوههم لا يعلمون ماذا يفعلون وانحلت سلسلة القيادة/ فليس هناك من يوجه أو يصدر أمراً وغابت قيادة الفيلق كلياً فلم يكن لها دور يذكر في إدارة المعركة. إضافة إلى أن الموضع الذي سقط جناحاه فعلاً وكانت القطعات الموجودة في الوسط على وشك / التطويق/. لم يعط لها توضيح كاف ولم تصدر لها الأوامر بالإنسحاب وهكذا فقدت فرقة كاملة من القطعات الملحقة بها بدون مبرر وكان على القيادة سحبها بوقت مبكر للاستفادة منها في تأسيس موقع دفاعي جديد.

ـ الأسرى:

للمرة الأولى في الحرب العراقية ـ الإيرانية يتم أسر حوالي ١٥ ألف أسير عراقي بينهم عدد من كبار الضباط وآمري الألوية وهذه الظاهرة المهمة التي كانت القيادة العراقية تنكرها في حينه وتتحسس منها بشكل واضح ناتجة عن ظروف وأسباب عديدة سنحاول توضيحها.

أولاً- إن الروابط التي تربط بين العراقيين والإيرانيين كثيرة جداً وهي موغلة في القدم وخاصة في المناطق الوسطى والجنوبية من رابطة المذهب الشيعي الذي يجمع بين الشعبين إلى العلاقات القائمة بحكم الحدود المشتركة وتنقل التجار والبضائع بين البلدين وقد كانت العشائر التي تعيش على الرعي تستخدم كلاً من طرفي الحدود إضافة إلى أن العلاقات الدينية بحكم وجود عدد من مراقد الأئمة في النجف وكربلاء قد جعلت زيارة الإيرانيين للعراق أمنية يحلمون في تحقيقها كما كانت زيارة العراقيين لمرقد الإمام الرضا (ع) في مشهد مستمرة. وقد أقام نتيجة هذه العلاقة عدد كبير من الإيرانيين في العراق واختلطوا بأهله واكتسبوا الجنسية العراقية. إن كل هذه العلاقات قد خلقت وضعاً خاصاً من الشعور بالتعاطف للشعبين معاً.

ثانياً - إنّ تشكيلة الجيش العراقي بحكم الواقع السكاني تتألف في الواقع من ٨٠٪ من الجنود الشيعة الذين ينظرون إلى الإيرانيين كإخوان لهم في المذهب الديني لا تحل مقاتلتهم ناهيك عن أن الآخرين ينظرون إليهم كمسلمين لا تحل مقاتلتهم خاصة وان كل أساليب النظام لم تستطع إقناع الرأي العام بمشروعية الحرب.

ثالثاً - لقد ولدت الثورة الإسلامية في إيران تعاطفاً واضحاً بين مختلف طوائف الشعب العراقي واكتسب الإمام الخميني محبة واحترام الجميع خاصة وان الشعارات المطروحة من الثورة الجديدة كانت تؤيد الحق العربي في فلسطين وقامت بخطوات فعلية في هذا الصدد حيث تم قطع العلاقات مع إسرائيل

وجعلت سفارتها في طهـران سـفارة لدولـة فلسـطين كمـا منـع تزويـد إسـرائيل بالنفط.

رابعا ـ لم يكن الشعب العراقي والجيش يؤيد الحرب التي شـنت على إيـران ولا يرى أن لها ما يبررها بـل قـد فسـر معظـم الضبـاط وأبنـاء الشـعب أن هـذه الحرب قد شنت نيابة عن أمريكا خاصة وان بدء الحرب جـاء متزامنـاً مـع قمـة الأزمة بين الولايات المتحدة وإيران.

خامساً ـــ لا يخفـى أن المعارضـة العراقيـة للنظـام والـتي كـانت كامنـة نتيجـة الضغـط الهـائل حـاولت أن تضعـف النظـام بمختلـف السـبل ومنهـا رفـض أو الانضمـام إلى الجـانب الآخـر وكـان هنـاك تشـجيع للجنـود علـى عـدم القتـال والاستسلام.

سادساً ـ كانت وضعية الجبهـة والحالـة النفسـية الـتي خلفهـا امتـداد الحـرب والقصف المستمر إضافة إلى الإجراءات التي بدأت القيادة العراقية بتطبيقها على الجنود والضباط الذين كانوا يهملون أو يفرون أو الذين يتملصون مـن المعركـة وهذه الإجراءات الصارمة طبقت بدون النظر في حيثيات كل قضيـة علـى حـدة بل كانت تنفذ على شكل إعدام جماعي كمـا اضطـرت القيـادة إلى وضـع لجـان إعدام خلف الجبهة واجبها إعدام من يرجع إلى الخلف بغض النظـر عـن السـبب ودون التمييز بين جنـدي وضـابط كـل هـذه الأسـباب قـد جعلـت الكثـيرون يفضلون أن يذهبوا إلى الجانب الآخر من الجبهة علـى أن يعدمـوا علـى يـد لجـان الإعدام.

سابعاً ـ كان الإعلام الإيراني نشيطا في هذا الجانب إذ كان يشجع الجنود والضباط على اللجوء إلى إيران أما بتسليم أنفسهم خلال المعركة أو قبلها ووعد بالمعاملة الحسنة على ضوء الشريعة الإسلامية وإن كان هذا الأمر لم يطبق إلى حد ما فيما بعد وقد شجع هذا النشاط على الاستسلام.

ثامناً ـ كانت الخسائر اليومية في حرب موضعية / حرب خنادق/ والطويلة الأمد قد أثرت على معنويات الجنود الذين كانوا يرون رفاقهم يتساقطون يومياً لذلك كانت غريزة حب الحياة عند البعض تضاف إلى العوامل الأخرى المشجعة على الاستسلام.

كلمة أخيرة في هذا المجال وهي أن الإنسان العراقي مقاتل شرس وعنيد وهو لا يفر أو يستسلم أبداً عندما يكون مؤمناً بمعركته وقيادته وأن هذه الأعداد الكبيرة من الأسرى لم تكن نتيجة الضعف وحب الحياة وليست ناتجة كلياً عن الخوف أو طريقة القتال الإيرانية بقدر ما هي نتيجة العوامل الآنفة الذكر ولقد تولد انطباع خاطئ لدى الإيرانيين عن سبب هذه الأعداد الكبيرة من الأسرى وفي معارك لاحقة وخاصة في معركة /شماخ شميران/ وفي/ عمليات المرصاد/ اعترف الإيرانيون انهم كانوا مخطئين في تقديراتهم.

ـ دروس في الجانب الإيراني:

أ ـ التخطيط. إن الجهد الذي يبذل لخوض معركة كبيرة ناجحة جهد خارق تشترك في أعداده كل مفاصل الأمة وعلى هذا الأساس ينبغي أن يستغل أقصى حد من المكاسب التي يمكن الحصول عليها من هذا الجهد ومن ناحية المبادئ العسكرية يجب قبل الشروع في المعركة أن نحسب أسوأ الاحتمالات التي قد نجد أنفسنا أو الجانب المقابل فيها وان نغتنم الفرص والانهيارات التي تحدث للوصول إلى الغاية الأبعد من خلال التخطيط الجيد، وفي هذه المعركة حدث ولأول مرة اكبر انهيار يشهده الجيش العراقي خلال الحرب كلها إذ تحول انسحاب القطعات إلى هزيمة ساحقة وتكدست معظم قوات الدرع العراقي على الطرق عاجزة عن الحركة وخاصة طريق فكه ـ شوش. ولم يكن هناك أي سيطرة على السابلة أو نظام مواصلات للسيطرة على الوضع وأما القطعات فقد اختلطت بعضها ببعض والكل يريد الإنسحاب بأسرع ما يمكن وفي ظل هذا الوضع كان من الممكن استغلال الفرصة بالإستطلاع المستمر واستغلاله في تطوير الحركات حيث أن القوات الإيرانية لو قامت بخطوة جريئه وبأقل ما يمكن من القطعات الآلية / بقطع الطريق/ لاستطاعت اسر كافة القطعات بل كان في استطاعة هذه القوات أسر رئيس النظام مع قيادة الفيلق الرابع الذين كانوا موجودين على الطريق وقد أصيبوا بالشلل التام وهم لا يصدقون ما حدث. إضافة إلى ذلك كان بإمكان الإيرانيين تحرير منطقة شاسعة من أراضيهم وحتى الحدود وفي الواقع أن توقف القوات الإيرانية وخاصة في واقع عدم وجود أي خط دفاعي عراقي ثاني في العمق ليس له ما يبرره وقد كان من الممكن لو تم القضاء على معظم الدرع

العراقي أن تنتهي الحرب بشكل أسرع مما حدث فعلاً ولكان هذا في مصلحة إيران والعراق ولتم تجنب الكثير من الخسائر والآلام لسنوات مقبلة.

في يوم ٣/٢٤ كان ممكناً للقطعات الإيرانية أن تصل إلى الطريق العام حيث كان من السهل منع القطعات من الإنسحاب ولكنها تأخرت مما سمح للقوات العراقية التملص من المعركة... إن سبق النظر والمرونة وإعداد القطعات لاستثمار الفوز من الأمور المهمة للنجاح في أي معركة وان الجرأة والاندفاع قد يخلق أحياناً ظروفاً ملائمة لا يمكن الحصول عليها.

ـ التحشد المبكر:

كانت القيادة العسكرية الإيرانية ترتكب نفس الخطأ في كل مرة وقد تكون هذه القيادة مجبرة على هذا لخطأ الذي يتمثل في البدء في الحشد في أماكن مكشوفة بوقت مبكر جداً أن القواعد الأساسية ليستُ بعيدة عن الجبهة بالشكل الذي يجبر على تحريك القوات إلى أقصى الأمام.

إن الحروب الحديثة تمتاز بوسائل الإستطلاع المتقدمة ووسائل التنصيت الإلكتروني ولا يمكن إخفاء أي عملية تحشد عن نظر العدو واستطلاعه ولكن يمكن اتخاذ الإجراءات المخففة ووسائل الأمان وذلك ما لم تراعيه القيادة الإيرانية:

أولاً ـ عدم تعريض القطعات لقصف العدو الأرضي والجوي وذلك بوضعها في أماكن خارج مدى المدفعية وإخفاء تحشدها.

ثانياً ـ منع العدو من معرفة حجم التحشد الحقيقي وبالتالي قوة الهجوم.

ثالثا ـ منع العدو من معرفة اتجاهات الهجوم الرئيسية من خلال أسلوب التحشد إن هذه النقاط لا يمكن إخفاءها عندما تتم عملية التحشد ببطء وبشكل مكشوف وإذا كانت القوات الإيرانية قد حققت انتصاراً في معركة الفتح المبين رغم طول فترة التحشد وتعرض القطعات للقصف المدفعي فذلك ليس مقياساً ولا يوجد مبرر لخسائر كبيرة في الأرواح وتعريض معنويات الجنود إلى الهبوط.

في مناقشة مع أحد القادة الإيرانيين حول هذا الموضوع ادعى أن عملية /بناء المقرات/ و/فتح الطرق/ تستغرق وقتاً طويلاً والواقع أن المقرات يجب أن تكون/ عملياتية/ لا تحتاج إلى وقت طويل لإنشائها أما الطرق فيجب أن تكون عملية إنشائها سرية ويمكن تحقيق عدم كشفها بأساليب عديدة. إن الخطأ هو وضع القطعات في حالة تهيوء لمدة طويلة وبدون غطاء جوي أو تحصين يخفف آثار القصف المدفعي أما استخدام الخيم للإسكان فهو لا يتلائم إطلاقاً مع الحرب الحديثة إذ أن منطقة التحشد يجب أن تتمتع بحصانة كافية ضد الغارات الجوية والقصف المدفعي وبالتالي يجب أن يتم فيها أعمال الحفر والتحصين.

ب ـ التدريب:

إن التدريب عنصر مهم لبناء الجندي المقاتل فالشجاعة وحدها لا تكفي خاصة وان السلاح الحديث يحتاج إلى فترات أطول لإعداد الجندي إضافة لتهيئة القطعة للقتال وعلى نفس الصعيد فإن القيادات وعلى كل المستويات تحتاج

وبشكل مستمر للتدريب على أساليب الحرب الحديثة وعلى استخدام الأسلحة وان التفريط في أعداد القيادات يعتبر هدراً لحياة البشر.

ولقد كانت معنويات الجندي الإيراني/ في تشكيلات المتطوعين/ جيدة ولكن التدريب كان ناقصاً بشكل واضح. إن أي جندي يدفع إلى الميدان يجب أن يحظى بالحد الأدنى من مهارات القتال اللازمة كالرمي واستخدام الأرض وأسلوب الحركة واستخدام التجهيزات الحديثة... وبعكسه فإن الخسائر لا شك ستزيد إلى أضعافها. ومن الطبيعي أن ظروف بداية الحرب ووضع قوات المتطوعين في تلك المرحلة لم يكن يساعد على تدريب متكامل وطويل إلا أن الفرصة كانت موجودة لتحسين التدريب والمشكلة الأساسية هي في /إيجاد نظام للتدريب قبل المعركة/ بشكل مستمر.

إن نظام المتطوعين كان / ولظروف خاصة/ عبارة عن استدعاء المتطوعين لمدة ٣ اشهر أو شهرين قبيل أي معركة ومن ثم أعدادهم في عدة أيام ثم زجهم في المعركة ويحدث أحياناً أن تنتهي مدة التطوع حتى قبل بدء المعركة أو في بدايتها وبذلك يعود المتطوع إلى منزله ليمارس نشاطه الاعتيادي لقد كان لذلك النظام تأثير قاتل على مجرى الحركات إلا انه ومن الناحية الأخرى ضمن أمرين مهمين هما استمرارية تدفق المتطوعين وعدم توقف أو شلل الحياة العامة نتيجة تجنيد هؤلاء لفترات طويلة.

لقد كانت هناك مشكلة أخرى لم يتم حلها إلا في السنوات الأخيرة وهي وجود الحساسية المفرطة لدى قوات الحرس من الاستعانة بالجيش في شؤون التدريب أو في الشؤون الأخرى وبما أن الجيش لديه خبرات واسعة في هذا المجال فقد أثر ذلك على وضع قوات الحرس إلى أن تم خلق الكادر التدريبي الخاص بهم وقد استغرق ذلك عدة سنوات وقد لوحظ في سياق المعركة أن قسماً كبيراً من المتطوعين لا يعرفون كيفية الاختفاء أو استخدام الأرض مما كان يعرضهم لنيران الجانب المقابل وبالتالي إلى خسائر لا مبرر لها. كما أن قلة التدريب واستقبال متطوعين من أعمار لا تزيد على ١٥ سنة قد جعل نسبة المصابين بـ /رهاب الحرب/ تزيد بشكل ملحوظ.

ومن الأمثلة على الأعداد الناقص قيام الكثير من المتطوعين بحرق وتدمير الدبابات والناقلات بعد الاستيلاء عليها وبشكل عشوائي علماً أن قوات المتطوعين كانت تشكو من النقص في هذه الأسلحة الغالية الثمن.

ـ الخطة:

من الملاحظ أن الخطط الموضوعة للمعركة كانت جيدة رغم ما قلناه سابقاً عن عدم سبق النظر واستثمار الفوز للوصول إلى الحدود الدولية أو استغلال النجاح التعبوي وتحويله إلى نصر سوقي يمكن أن يقرب نهاية الحرب لو تم محاصرة الدرع العراقي إلا أن هناك تساؤلاً ظل بدون إجابة طيلة مدة الحرب وهو لماذا لم تقم القيادة العسكرية الإيرانية بتنفيذ مثل هذا الهجوم في القاطع الأوسط الممتد من /قره تو ـ حتى جنوب مندلي/ والذي يؤدي بشكل مباشر إلى

أهم الأهداف السوقية التي يؤدي الاستيلاء عليها أو حتى الاقتراب منها إلى وضع حد للحرب. خاصة إذا علما أن بغداد العاصمة لا تبعد عن الحدود في هذه المناطق سوى ١٢٠ كم.

لقد كانت حجج القيادة الإيرانية أنها تفتقر إلى الدرع وإلى الغطاء الجوي والذي هو في صالح الجيش العراقي.

ولكن معركة الفتح المبين جرت في منطقة شاسعة صالحة في معظمها لعمل الدرع وقد كانت القوة الجوية العراقية تستطيع أن تعمل بنفس الكفاءة لو شاءت.

ولو استطاعت القوات الإيرانية التوغل بنفس العمق الذي حققته في القاطع الأوسط فماذا سيكون وضع الحرب حينئذ؟ إن الاعتقاد السائد هو إن القيادة الإيرانية لو ركزت عملياتها في هذا القاطع منذ البداية /خاصة إن العوامل المؤثرة هي نفسها/ لاستطاعت أن توصل الحرب إلى نهاية معقولة تجنب الطرفين الكثير من الآلام والخسائر.

عمليات تحرير المحمرة/ بيت المقدس/

بعد الإنتصار في عمليات الفتح المبين زادت ثقة الإيرانيين بأنهم يستطيعون مواجهة الدرع والقوة الجوية وأن يحققوا الإنتصارات لقد انتقلت المبادرة كلياً إليهم إضافة إلى إستناد القيادة السياسية لقوات الحرس وإقبال أعداداً كبيرة من المتطوعين على هذه القوات. وكان من الواضح للإيرانيين والعراقيين على السواء أن الخطوة المقبلة ستكون تحرير ميناء المحمرة الذي يعتبر الهدف المهم الوحيد الذي استطاعت القوات العراقية احتلاله، وتعتبر معركة تحرير خرمشهر من أكبر العمليات التي جرت طيلة الحرب ولذا سنحاول أن نركز عليها قليلاً.

بعد معركة / رفع الحصار عن عبدان/ حيث منيت الفرقة المدرعة الثالثة بخسائر كبيرة جداً تم تبديل قائد الفرقة / العميد الركن قدوري جابر الدوري/ الذي منح أثر المعركة رتبة لواء بسبب قربته من عزت الدوري ولكي تظهر القيادة السياسية أنها انتصرت لذا فهي تكافئ القائد.

وقد تم تعيين /العميد الركن جواد أسعد شيتنه/ الذي أقسم في مراسيم استلام منصبه على الإنتقام من الإيرانيين وأن يمحو الهزيمة التي منيت بها الفرقة التي أُعيد تدريبها وتجهيزها بسرعة قياسية/ لا تتجاوز شهرين/ ولقد كانت القيادة العراقية قد أحست أن الهدف التالي للقوات الإيرانية سيكون تحرير المحمرة ولذا فإن الإستعدادات المبكرة قد بدأت للدفاع عن المدينة.

لقد شكلت لجنة من بعض الضباط بأمر المقر العام لتصميم الدفاع عن المدينة وقد قررت هذه اللجنة تهديم كل مباني المدينة وإنشاء سواتر من أنقاض البنايات يفصل بين ساتر وآخر مسافة ٥٠٠-٧٠٠ متر كما تركت البنايات الموجودة على امتداد ضفة نهر الكارون على حالها لتمنع رصد الإيرانيين الموجودين في الضفة البعيدة. وقد وضعت قوات كبيرة على ضفة النهر الذي يمثل الحافة الأمامية للقوات العراقية لصد أي عبور محتمل من اتجاه الكارون إضافة إلى أن النهر نفسه قد مدت فيه أنابيب في /١٢/ نقطة تتصل بمضخات قوية تستطيع في حالة تشغيلها وإشعالها تحويل سطح النهر في منطقة العبور إلى شعلة من نار حيث استخدمت بعض المواد الكيماوية ذات الإستمرار في الإشتعال على سطح الماء وقد أجريت تجارب عديدة عليها.

لقد كان اعتقاد القيادة العراقية أن الهجوم الإيراني سيكون عبر نهر الكارون مقابل المدينة ولقد وضعت حوالي/١١/ لواء مشاة في السواتر الترابية المتعاقبة إضافة إلى قوة كبيرة من الجيش الشعبي/ كما وضعت القوات الأخرى إلى الشمال من المدينة وعلى امتداد النهر وتم تحشيد عدة ألوية مدرعة وآلية خلفها بمسافة مناسبة كقوة/ هجوم مقابل/ بحيث تتمكن من تدمير أي رأس جسر حال صدور الأوامر وخاصة باتجاه منطقة /الطاهري/ التي هي/ الحد الفاصل/ بين قاطعي الفرقة المدرعة الثالثة والفرقة الآلية الخامسة.

كانت تقارير الموقف التي أجرتها هيئة أركان الفرقة المدرعة الثالثة تشير إلى أن الإحتمال الأقوى هو الهجوم عبر الكارون في منطقة /الطاهري/ وليس في منطقة المواجهة في المحمرة. وقد بدأ هذا الإعتقاد يترسخ حتى أصبح حقيقة

مؤكدة خاصة بعد تقارير الإستطلاع والمعلومات التي تم الحصول عليها بواسطة الوكلاء أو المصادر الأخرى وعلى هذا الأساس تم استقدام قطعات إضافية تتكون من الفرقة المدرعة التاسعة وبعض الألوية الأخرى.

وقد باشرت القيادة بوضع الخطط لإفشال العمليات الإيرانية وتتلخص هذه الخطط بالسماح للقوات الإيرانية بالعبور على نهر الكارون إلى الضفة القريبة ومن ثم حصرها وتدمير الجسور والقضاء عليها في منطقة قتل مختارة على أن تقوم بعملية الحصر قطعات من الفرقة الخامسة من اتجاه الشمال والفرقة التاسعة المدرعة من الجنوب والوسط ثم تقوم الفرقة المدرعة الثالثة بتدمير وإبادة رأس الجسر قبل أن تستطيع القوات الإيرانية توسيعه أو تعزيزه بالأسلحة الثقيلة كالدبابات.

لقد كانت الفرقة المدرعة الثالثة وقيادة الفيلق الثالث تريدان أن توقعا أكبر ما يمكن من الخسائر بالقوات الإيرانية وذلك للإنتقام لمعركة/ تحرير عبادان/ كما صرح بذلك العميد الركن جواد أسعد شيتنه إضافة إلى أن القيادة العامة التي هزتها نتائج معركة /الشوش ودزفول/ ترغب بأن تحصل على نصر كبير لتستعيد المبادرة التي فقدتها ورفع الروح المعنوية وإيقاف بوادر الإنهيار.

لقد قامت القطعات المكلفة بتنفيذ الخطة بتدريب شاق ودؤوب لغرض إنجازها على أحسن وجه وأخيراً أجرت/١١/ ممارسة فعلية ليلية ونهارية للتأكد من معرفة القطعات الكاملة لكل تفاصيل الخطة.

سير العمليات:

في ليلة ١٩٨٢/٤/٣٠ بدأت القوات الإيرانية عبور نهر الكارون وفي نفس الوقت قامت بعمليات ثانوية مستهدفة الفرقة الخامسة والسادسة المدرعة إلى الشمال والشمال الغربي من منطقة العبور.

وقد استطاعت القوات الإيرانية باستخدام الزوارق المطاطية والضفادع البشرية مفاجأة القوات الضعيفة المنتشرة على الضفة الغربية والتي كانت مهمتها المراقبة وتأخير عملية العبور ومن ثم عبرت موجات الهجوم الأولى واستطاعت القوات الإسلامية السيطرة على الجسر الوحيد المقام على نهر الكارون وهو جسر /حالوب/ ولقد باشرت بالإندفاع متجاوزة كل المقاومات العراقية إلى العمق حيث ترك أمر تطهير الموقع إلى القطعات المعقبة وكانت غايتها في المرحلة الأولى الوصول إلى طريق المحمرة – أهواز الإستراتيجية كما انتشرت القوات التي عبرت في مساحة كبيرة مكونة رأس جسر واسع ولم تنتظر وصول أسلحتها الساندة بحيث اصطدمت مع الصباح بالقوات العراقية التي كانت مكلفة بواجبات الهجوم المقابل ولقد تأخرت القوات العراقية في تنفيذ الخطة الموضوعة بسبب عدم معرفة اتجاه الجهد الرئيس الإيراني وقد أحدث هذا التأخير شجاراً بين قائد الفرقة المدرعة الثالثة العميد الركن جواد أسعد ووزير الدفاع عدنان خير الله الذي اتهم القائد بالتلكؤ والجبن وقد أدى هذا الشجار إلى سحب قائد الفرقة فوراً وإعدامه.

لقد بدأت القطعات العراقية ردود فعل عنيفة تجاه الهجوم وحدثت معارك طاحنة بين المشاة الإيرانيين والدروع العراقية وقد انسحب الإيرانيون عدة مرات عن الطريق العام ثم كانوا يعاودون الهجوم بقوات إضافية وأخيراً تمكنوا من السيطرة عليه ومن ناحية كان /الهجوم الثانوي/ الذي استهدف الفرقتين الخامسة والسادسة قد أدى إلى أسر ٢٥٠٠ جندي عراقي وإيقاع خسائر أخرى وبالتالي فقد انسحبت هاتين الفرقتين عدة كيلو مترات إلى الخلف ولم تشاركا في صد الهجوم الرئيسي وقد صدر أخيراً أمر الإنسحاب لهما وأن تأخذا موضعين دفاعيين على امتداد الحدود العراقية – الإيرانية بالإستفادة من السدة الحدودية المقامة قديماً. بعد عشر أيام من المعارك الدموية التي تميزت بالإشتباك القريب والقصف المدفعي الشديد استقر الموقف تقريباً بانتشار القوات الإيرانية في رأس جسر واسع واتجاه هجومها نحو الجنوب لغرض تحرير الميناء الإستراتيجي /خرمشهر/ وقد كانت الهجمات المقابلة العراقية المتوالية قد أدت إلى وقوع خسائر كبيرة لدى الجانبين.

لقد كانت القيادة الإيرانية الميدانية مترددة بشكل كبير في التقدم باتجاه الجنوب خوفاً من أن تقوم الفرقتين الخامسة والسادسة بالإستدارة وضرب القوات الإيرانية مما يؤدي إلى وقوعها بين فكي كماشة ويحقق مقولة الإعلام العراقي الذي كان يردد من اليوم الأول للمعارك أن القوات الإيرانية قد وقعت في /الحبيب المهلك/ ولكن سحب هاتين الفرقتين قد أدى إلى أن تؤمن القوات الإيرانية مؤخرتها وجناحها الغربي وتستعد للهجوم النهائي وقد ارتكبت القيادة

العراقية أكبر أخطائها في عدم تمييزها للجهد الثانوي وسحب الفرقتين من مواقعها.

كان على القوات الإيرانية الآن أن تتقدم نحو المحمرة بوجه مقاومة متزايدة ولقد كان هدفها قطع طريق الشلامجة – المحمرة والوصول إلى شط العرب ومحاصرة القوات العراقية الموجودة في المدينة والتي ليس لها أي منفذ آخر وقد شنت القوات الإيرانية هجومين باتجاه الطريق العام إلا أن الهجومين فشلاً بسبب المقاومة العنيفة التي أبدتها القوات العراقية التي كانت تحتل الطريق العام /شلامجة – محمرة من الجنوب إضافة إلى أجزاء كبيرة من السدة الحدودية إلى الغرب.

وفي يوم ١٩٨٢/٥/٢٢ شنت القوات الإيرانية هجومها النهائي وقد استطاعت بعد قتال عنيف أن تخترق الخط الدفاعي الأخير وأن تنفذ إلى شط العرب وبذلك تم قطع خطوط مواصلات القوات العراقية التي حوصرت داخل المدينة وبدأ القتال باتجاه المدينة من عدة اتجاهات أهمها اتجاه جسر /بل نو/ من الجنوب وسده الدج من الشمال ولقد حاولت القيادة العراقية القيام بهجوم مقابل لغرض استعادة الطريق وكانت الفرقة الحادية عشر هي التي تقود العمليات في المدينة ولكن مقرها كان بعيداً إلى الغرب مما جعله خارج نطاق الحصار وقد فشل الهجوم المقابل والذي كان الأمل الأخير للقوات المحصورة مما أحدث ارتباكاً كبيراً وفي هذه الأثناء صدرت أوامر /غير معلومة المصدر/ لتجميع القوات في أرصفة الميناء /وكان الغرض هو سهولة سحبها بواسطة الزوارق عبر شط العرب /ولكن هذه القوات فقدت تنظيمها وانهارت معنوياتها وتجمع القادة الذين خذلتهم الأوامر المبهمة والوعود الكاذبة وفقدوا الأمل في

منطقة الميناء وقد كان القائد الذي عينته القيادة لإدارة العمليات داخل المدينة قد فقد (العقيد أحمد زيدان) ويعتقد أنه استطاع الإنسحاب عبر شط لعرب.

وقد تنازع الضباط الباقون في دفع مسؤولية قيادة المعركة الفاشلة داخل المدينة وهكذا غدت القوات بدون قيادة فعلاً. وفي صباح ١٩٨٢/٥/٢٤ بدت القوات العراقية عاجزة عن القيام بأي رد فعل سواء داخل المدينة أو خارجها علماً بأن هناك مخزوناً من الأعتدة والمواد الضرورية الأخرى يكفي القطعات للقتال لمدة ١٠ أيام أخرى على الأقل. أصبحت المعركة تجري داخل المدينة فعلاً وهنا حدث ما يسميه الإيرانيون بالمعجزة فقد بدأت القوات العراقية تستلم تدريجياً وبدون قتال وخلال ساعات نهار يوم ١٩٨٢/٥/٢٤ استسلم ما يقارب /٢٥/ ألف جندي بينهم عدد كبير من الضباط وأسر آمري الألوية ووقعت المدينة بالكامل تحت سيطرة القوات الإيرانية.

لقد وقعت كل الأسلحة والتجهيزات لحوالي /١١/ لواء بيد القوات الإيرانية إلا أن الملاحظ أن الدبابات والناقلات التي كانت داخل المدينة قليلة جداً.

ولقد فوجئت القوات الإيرانية بدخول المدينة بدون قتال بعد أن كانت قد قدرت أنها ستتكبد خسائر لا تقل عن عشرة آلاف قتيل. وقد غمرت القوات والمدن الإيرانية فرحة غامرة عند إعلان نبأ تحرير المدينة وفقدت القوات التي دخلت المدينة وهي في أغلبها من المتطوعين السيطرة والنظام تقريباً وتوقفت على خط قريب من منطقة الشلامجة وعلى امتداد السدة الحدودية التي تمثل خط الحدود بين إيران والعراق وهكذا انتهت أكبر معركة في تاريخ الحرب العراقية

الإيرانية بانتصار كامل للقوات الإيرانية ضمن المستوى التكتيكي الذي خطط له وقد أفرزت هذه المعركة نتائج مهمة على مسيرة الحرب وقد كان بمقدور الإيرانيين إنهاء الحرب وهم في وضع جيد خاصة بعد أن أعلنت الحكومة العراقية على أثر المعركة أنها ستنسحب من كافة الأراضي الإيرانية وهو القرار الذي كان مطلباً أساسياً للسلطات الإيرانية لكي تنهي الحرب إلا أن الفرصة لم تستغل بشكل جيد مما جعل الحرب تستمر لسنوات أخرى وكبدت الشعبين الجارين خسائر كبيرة جداً لا مبرر لها.

- دروس معركة المحمرة:

– الجانب العراقي: الخطط الدفاعية – لقد بنت القيادة العراقية خططها الدفاعية في المحمرة وهي أكبر هدف استراتيجي احتلته خلال الحرب/ بشكل بعيد عن المبادئ العسكرية السليمة بل إنها تعدت ذلك إلى إفقاد هذه المدينة أهميتها بعد أن قامت بتهديمها ولقد كانت أفكار القيادة تتجه منذ البداية إلى أن الهجوم الإيراني لو حدث فسيكون عبر نهر الكارون في الجبهة المقابلة للمدينة ولذلك أسست دفاعها على فكرة تحصين ضفة النهر وبنت سواتر من أنقاض المدينة متعاقبة مع استخدام فكرة/ حرق صفحة النهر/ بالمواد الكيماوية عند أي محاولة عبور.

إن فكرة هدم المدينة بكاملها قد جاءت بعد أن شكلت لجنة من عدة ضباط برئاسة مدير الإستخبارات العسكرية بأمر من رئيس النظام وقد قررت هذه اللجنة هدم المدينة مستخدمة لذلك عدة كتائب من الهندسة العسكرية وقد

كلفت عملية التهديم الكثير من الأرواح والأموال فقد فقدت القوات العراقية أكثر من /٤٠/ بلدوزر جراء القصف المقابل وإن عملية الهدم كانت في الواقع مثار جدل كبير داخل أوساط الضباط العراقيين إذ أنها تشكل سابقة خطيرة لا مبرر لها لا تخدم سوى تعميق وتكريس العداء بين الشعبين والبلدين الجارين إضافة إلى أنها فكرة ساذجة من الناحية العسكرية ولو أن البنايات والشوارع بقيت على حالها لكان الدفاع عنها أسهل ولكان الهجوم أكثر تعقيداً ولكن القيادة العراقية بعملها هذا سهلت إلى حد بعيد عملية الهجوم.

لقد كان بعض القادة يصرون دائماً على أن الهجوم الإيراني سيجري بصورة جبهوية عبر النهر في داخل المدينة بينما كانت هيئة الأركان لتي أجرت تقديراً للموقف تصر على أنه سيجري في منطقة /الطاهري/ وهي الحدود الفاصلة بين قاطعي الفرقة الآلية الخامسة والمدرعة الثالثة إذ أن هذه المنطقة التي يبلغ طولها حوالي ٤٠كم لا توجد فيها قطعات كافية ولم تكن مراقبة بشكل كاف ولم تهيأ فيها مواضع دفاعية وخالية من العوارض الطبيعية ومن الناحية التعبوية فإن العبور فيها سيؤدي فوراً إلى الإستيلاء على طريق الأهواز – المحمرة ويمنع التعاون بين الفرقة الخامسة والقوات الموجودة في المحمرة كما أنها تؤدي إلى السيطرة على السدة الحدودية وهي ساتر جيد كما أنها تمثل الوصول إلى خط الحدود العراقية – الإيرانية وهو مطلب أساسي للقوات الإيرانية ولقد أهملت القيادة العراقية بشكل واضح / خطوط المواصلات/ ولقد تكرر هذا عدة مرات سواء على المستوى التعبوي أو السوقي ففي عمليات /فك الحصار عن عبادان/ أهملت منطقة الجسور وفي عملية تحرير المحمرة أُجبرت القطعات على استخدام

طريق واحد هو طريق الشلامجة – المحمرة ورفضت كل الإقتراحات لبناء جسور على شط العرب لتكون بديلاً وهكذا فعندما سقط هذا الطريق أصبحت القطعات محاصرة تماماً وعجزت عن الدفاع.

- الإنسحاب:

ذكرنا أن عملية الإنسحاب هي إحدى صفحات القتال التي ينبغي أن تتدرب عليها القطعات ويجب على القيادة الواعية أن لا تشعر تجاه ممارستها بأي حرج إذا اقتضى الأمر. فالإنسحاب ليس هزيمة بقدر ما يكون لإجراء تعديلات تقضيها المعركة أو لإعادة تنظيم الهجوم أو التملص من معركة فاشلة أو موقف خطر وعلى هذا الأساس يجب أن تتدرب عليها القطعات وبكفاءة عالية لأنها عملية معقدة وأن يؤخذ بنظر الإعتبار تهيئة الطرق والطرق البديلة للإنسحاب وفي معركة تحرير المحمرة كانت مواصلات كل القطعات في المحمرة تعتمد على طريق واحد وقد كانت هناك مقترحات لإنشاء جسرين على /شط العرب/ لتكون بديلاً، وقد حثت القيادات الميدانية على الإسراع بإنشاء هذين الجسرين وجرت الإستطلاعات اللازمة وتم تثبيت الأماكن الصالحة ولكن القيادة العليا لم تكن على ما يبدو متحمسة لهذا الأجراء وبالتالي لم تجر أي خطوة عملية لإنشائها رغم الإمكانيات المتوفرة ويعود السبب إلى أن القيادة لم ترغب في تشجيع أي تفكير في التراجع خلال المعركة وأن يسود المفهوم الذي كرسته في منشور وزع على القطعات وهو أن الدفاع عن المحمرة هو كالدفاع عن البصرة ولهذا السبب وجدت القطعات نفسها محاصرة عندما تم قطع الطريق العام المحمرة – الشلامجة كما أن القيادة وعندما أصبح الموقف ميؤوساً منه لم تبذل أي

جهد لتوفير الزوارق اللازمة لسحب القطعات عبر النهر وحتى في هذه الحالة فإن القطعات كانت ستنسحب تاركة تجهيزاتها وأسلحتها ومما هو جدير بالذكر أن الكثير من الجنود قد عبروا شط العرب سباحة وغرق بعضهم واستعمل الآخرون الأنابيب المطاطية لعجلات السيارات التي انتزعوها لغرض النجاة بأنفسهم.

- **القيادة:**

لقد اختارت القيادة العراقية/ العقيد أحمد زيدان/ ليكون مسؤولاً عن الدفاع عن المحمرة وهذا الضابط الذي لم يكن كفوءاً /عين بفضل علاقاته/ وقد عزز الدفاع عن المدينة بعدة ألوية كان آمريها أقدم من العقيد المذكور وأكثر كفاءة ولكن القيادة ورغم كل الإعتبارات أبقت هذا الضابط قائداً لكل القطعات في المدينة مما أثر سلبياً على الآمرين كافة وحتى القطعات ولذلك وفي بداية المعركة الأخيرة ليوم ٥/٢٣/ خرج العقيد أحمد زيدان من المدينة تاركاً مقر قيادته وبقيت القطعات بدون قيادة لأن آمري الألوية اللذين وجدوا أنفسهم في وضع يائس والفوضى ضاربة أطنابها كانوا يرفضون تحمل المسؤولية لتسلم الدفاع عن مدينة على وشك السقوط وقد تجمع هؤلاء الآمرين في مقر آمرية قوات المغاوير الثانية في الميناء ينتظرون أي مبادرة من القيادة العليا لفك الحصار أو لسحب القطعات بأي وسيلة بدون جدوى إلى أن تم أسرهم.

أما قيادة الفرقة الحادية عشر وهي التي كانت تدير العمليات فقد كانت بعيدة إلى الخلف ولم ترسل حتى ضابط ركن واحد إلى المدينة ولم تكن على

إطلاع كامل بالموقف الدقيق والحرج الذي كانت تعانيه القطعات ولقد حاولت القيام بهجوم مقابل لفك الحصار وتحرير الطريق العام إلا أنه فشل وبالتالي كان عليها أن تعمل ما بوسعها لإنقاذ هذه الأعداد الهائلة من الجنود والضباط ولكنها لم تبادر إلى ذلك ولم تقم بإصدار أمر حازم بالبقاء في المدينة والدفاع عنها بل أصدرت أمراً بالتجمع في منطقة الميناء مما أوحى للقطعات أن هذا الأمر هو تمهيد للإنسحاب وبذا فقدت القطعات إرادة القتال ولم تسحب.

إن هذا الموقف يؤكد أهمية القائد في أي معركة إذ يجب أن يكون على رأس قطعاته وأن يكون هناك وضوح كامل في انساق القيادات البديلة عندما تحتم الظروف ذلك.

لقد بلغ عدد الألوية الموجودة داخل المحمرة وحواليها أكثر من ١٥ لواء وهذا يعادل ٥ فرق وقد كان المفروض أن تقوم /قيادة الفيلق الثالث/ المسؤولة عن القاطع بإدارة المعركة بشكل مباشر ولكنها بقيت بعيداً إلى الخلف وتركت الأمر إلى قيادة الفرقة الحادية عشر التي لا يمكنها أن تدير المعركة بهذا الحجم أما مقر القيادة الذي كان داخل المحمرة والذي كان المطلوب منه أن يدير معركة /١٥/ لواء فقد كان مقر أحد الألوية وهو لا يحوي من المواصلات ولا ضباط ركن ما يؤهله لهذه القيادة.

لقد جسدت هذه المعركة أموراً كثيرة منها أن القيادات لم تكن تعمل بأي حماس بل كانت تعمل إلى الحد الذي لا يحملها أي مسؤولية والنجاح في أي معركة يتطلب الإندفاع والحماس والمثابرة وهو ما كان مفقوداً.

- الهجوم المقابل:

منذ بدء العمليات وعبور القوات الإيرانية منطقة الطاهري حدثت معارك متوالية وقد كان رد الفعل العراقي يتسم بالإنفعال حيث كانت الهجمات المقابلة سريعة ومتوالية وبحجم قليل أيضاً ولم تستطع القيادة العراقية تطبيق الخطة الموضوعة سلفاً وحيث أن المبدأ الأساسي في شن الهجمات المقابلة هو إيقاف الهجوم المعادي أولاً واحتوائه ومن ثم القيام بالهجوم المقابل وينبغي في هذه الأثناء عدم تشتيت القطعات في هجمات صغيرة وفي مناطق منفصلة وخاصة بقطعات غير مستعدة بشكل كامل حيث كانت القطعات التي تصل إلى الجبهة تزج بالهجوم حالما تطأ أرض المعركة دون أن يتاح لها الوقت الكافي للإستطلاع المفصل واتخاذ ترتيبات الهجوم ومن جانب آخر فقد كان على القيادة العراقية أن لا تقع في خطأ تقدير حجم الهجوم الذي وقع على الفرقتين الخامسة والسادسة على أنه هجوم رئيسي وبذلك تسحب هاتين الفرقتين إلى الحدود فاسحة المجال أمام القوات الإيرانية أن تعمل بحريتها بعد أن توقف الهجوم فعلاً بسبب الخوف من استدارة هاتين الفرقتين ومهاجمتها من اتجاه الشمال.

- الجانب المعنوي:

لم تكن المعركة التي حدثت داخل مدينة المحمرة اشتباكاً دموياً يدور من شارع إلى آخر ومن بناية إلى أخرى بعد أن حولت القيادة العراقية هذه المدينة إلى أكوام من الأنقاض نظمتها على شكل سواتر متعاقبة بمحاذاة نهر الكارون ولكن الهجوم الإيراني جرى بالدرجة الأولى من الإتجاه المعاكس أي من اتجاه

منطقة /بل نو/ لقد انهارت القيادة العراقية حالما شعرت بأنها محاصرة وسلمت بشكل جماعي كل القطعات الموجودة داخل المدينة ونتيجة لذلك لم تحدث خسائر كبيرة للجانبين ولعل السبب في انهيار المقاومة يعود إلى أمور عديدة منها: عدم وجود القيادة الفعالة. إضافة إلى عدم إطلاع القيادات العليا على الموقف وعدم اتخاذ الإجراءات العملية لمعالجته. وكذلك عدم تأمين خطوط المواصلات ولكن السبب المهم في هذا الإنهيار يعود إلى استخدام الجيش الشعبي وبعض القطعات غير المدربة وعلى سبيل المثال فقد تم استقدام /اللواء العاشر حدود/ وهو لواء شرطة جمعت عناصره من شرطة المرور المتطوعين حديثاً ولم يكن قسم منهم قد تدرب حتى على استخدام البندقية وكان هذا اللواء موجوداً في قاعدة H٣ الجوية في غربي البلاد لأغراض الحراسة والتدريب وقد تم نقله بالطائرات أثناء المعركة إلى البصرة ومن ثم إلى المحمرة ليقع بأكمله بالأسر دون أن يشتبك بأي معركة. وإن الأسباب العامة في انخفاض الروح المعنوية للجيش العراقي والتي سبق أن ذكرناها كانت من العوامل التي تجمعت وساهمت في وجود هذه الحالة المأسوية.

دروس الجانب الإيراني

- **الهدف:**

مرة أخرى وخلال شهرين يحدث بعد انتصار القوات الإيرانية في معركة انهيار كامل للقوات العراقية بحيث أصبح الطريق مفتوحاً إلى البصرة وقد كانت القيادة العراقية مرتبكة ولا يوجد خطوط دفاعية حتى البصرة ولكن القوات

الإيرانية توقفت بعد تحرير المحمرة ولم تحاول حتى تحصين مواقعها الأمامية باتجاه الحدود ولم تستكمل احتلال السدة الحدودية. ولقد تركزت هذه الظاهرة مرة أخرى حيث لايوجد /سبق النظر/ ولا التهيوء الفعلي لاستغلال الفرصة لتحويل المكاسب التعبوية المحدودة إلى مكسب استراتيجي يساعد على إنهاء الحرب.

إن الأسباب الرئيسية في هذه الظاهرة يعود في رأينا إلى نظام المتطوعين الذين كان تطوعهم يغطي فترة المعركة الواحدة ومن ثم يذهب الجميع إلى منازلهم وانحلال النظام وتسلل القيادة على أثر الدخول إلى المحمرة واكتفاء القيادات بالمكاسب التي تحققت وخوفهم من التفريط بها وإن العمل السياسي هو الذي كان يتحكم في مسار الحرب؟

- التخطيط :

لقد كانت خطط الهجوم الإيراني مناسبة جداً في انتخاب منطقة العبور في الطاهري أو الهجوم الثانوي الذي جرى شمالاً على قاطعي الفرقتين الخامسة والسادسة إذ ساعد كثيراً في نجاح القوات في عملية إدامة رأس الجسر وتوسيعه ومنعت القوات العراقية من الإستفادة من هاتين الفرقتين في تطويق رأس الجسر ولكن القوات الإيرانية لم تطبق مبدأ مهماً في الهجوم هو /إدامة الزخم/ إذ أنها لم تستغل الإرتباك الذي حصل في الأيام الأولى للإندفاع إلى أهدافها بل توقفت لفترة طويلة نسبياً أُتيح فيها الوقت للقيادة العراقية لتقوية دفاعاتها وسبب فشل

القوات الإيرانية في هجومها قبل يوم ٥/٢٢/ مما سبب خسائر وجهود لا مبرر لها.

إن موضوع تهيئة القوات اللازمة لاستغلال النجاح في المناطق التي يخرق فيها دفاع الجانب المقابل واعتماد السرعة في رد الفعل والمبادرة ووجود القيادات في أقصى الأمام للإطلاع على ما يجري مسألة مهمة. إن المعركة الحديثة تعتمد على السرعة ورد الفعل السريع وينبغي على القوات والمقرات أن تكون مدربة بحيث تستطيع أن تواكب الظروف والمتغيرات وفي الواقع أن وتيرة وأساليب العمليات كانت تجري بشكل بطيء وخالية من روح الإبداع لقد كانت المعارك أشبه بمعارك الحرب العالمية الأولى رغم استخدام أسلحة حديثة لم تكن متوفرة في ذلك الوقت. إن روح المناورة وقطع خطوط العدو لم يكن موجوداً ولقد كانت القيادة الميدانية على الجانبين لا تحمل روح المغامرة والإندفاع المحسوب وكانت تكتفي بالحصول على أي مكسب صغير مقابل خسائر كبيرة وفي الجانب العراقي كان النظام يتحمل روح الخوف من المسؤولية التي غرزها في نفوس الضباط والتي أثرت تأثراً سلبياً على تصرف القادة.

استمرار الحرب

بعد الإنهيارات المتوالية للقوات العراقية بدأ الوضع العسكري والسياسي في العراق يتدهور بشكل سريع ولقد كانت معركة المحمرة قد وضعت المبادأة العسكرية بيد القوات الإيرانية وفقد الجيش العراقي الكثير من أسلحته وتجهيزاته وتعتبر بداية النصف الثاني من عام ١٩٨٢ مرحلة جديدة في الحرب

كان يمكن للطرف الإيراني استغلالها لإنهاء الحرب ويمكن إجمال تأثير هذه المرحلة بجانبين.

ـ الجانب السياسي:

لقد ارتفعت أصوات كثيرة في إيران مطالبة بالإستجابة لنداءات إيقاف الحرب وإنهائها بشكل مشرف وعادل خاصة بعد أن أعلن العراق انسحابه من كافة الأراضي الإيرانية وإن كان هذا القرار لم يطبق بشكل صحيح فإنما كان ذلك نابعاً عن عدم استجابة الطرف الإيراني الذي كان قد حقق انتصارات عديدة وكان يمكنه أيضاً أن يحصل على اتفاقية الجزائر مرة أخرى ولقد كان معروفاً /وقد ثبت ذلك فيما بعد/ أن النظام العراقي عندما يوضع في الزاوية فإنه يستجيب للضغط للمحافظة على السلطة ولم تكن مصالح البلاد العليا هي المقياس في كل تصرفاته فلماذا لم تستجب إيران وتحقن الدماء وترفع الأعباء عن كاهل الشعبين المسلمين؟

إن الإجابة على هذا السؤال عسيرة جداً وفي رأينا أن الهدف الإيراني الذي أعلن في بداية الحرب والذي كان /الإنسحاب العراقي من الأراضي الإيرانية والعودة إلى اتفاقية الجزائر التي ألغاها العراق من طرف واحد/ هذا الهدف قد تطور وبشكل معلن إلى /إسقاط النظام العراقي/ وقد شجعت الإنتصارات الكبيرة التي تحققت على وضع هذا الهدف كشرط لإنهاء الحرب وفي الواقع أن العالم الغربي الذي كان يحارب الثورة في إيران بضراوة لم يكن ليتقبل أن تمتد

التجربة الإيرانية إلى العراق وبالتالي إلى الخليج الذي هو دائرة النفوذ المغلقة للغرب لكل الأسباب المعرفة وبذا فلن يسمح مطلقاً بتحقيق هذا الهدف.

ومن الناحية العملية فإن عملية تغير نظام ما بواسطة حرب تشنها دولة أجنبية مسألة شبه مستحيلة ما لم يشارك الشعب نفسه في عملية التغيير.

لقد ارتكب الإيرانيون خطأً سياسياً كبيراً في عدم إنهاء الحرب وهم في وضع جيد وسينعكس هذا الخطأ على مستقبل الحرب.

الجانب العسكري:

لقد تحولت المبادأة إلى الطرف الإيراني كلياً مع نهاية معركة المحمرة وأصبح الوضع العسكري العراقي بحالة يائسة وقد كان يبدو أن معركة واحدة أخرى بهذا الحجم ستفتح الباب للإيرانيين للدخول إلى العراق وقد كانت المعنويات في حالة انهيار وحدث نقص حاد في العتاد الحربي وفي هذه الفترة حدثت المعجزة التي غيرت مجرى الحرب... تلك الحرب التي أريد لها أن لا يكون فيها غالب أو مغلوب وأن يكون فيها الاستنزاف حتى آخر قطرة.

لقد شعرت القوى الكبرى التي شجعت النظام العراقي على خوض الحرب كما شعرت القوى الإقليمية /دول الخليج/ أن انتصار إيران وسقوط النظام العراقي سيشكل ضربة قاسية لمصالحها في المنطقة كما أن دول الخليج أحست بأن الخط الدفاعي الأول وهو العراق لو سقط فستكون الحرب غداً في عقر دارهم ومن الناحية العملية فإن العمليات في شرق البصرة قد اقتربت من

الكويت كثيراً.. إن انتصار الإيرانيين سوف يجعل تصدير الثورة بمختلف الوسائل أكثر قرباً كما أن المخاوف القديمة من الأطماع الإيرانية كانت الهاجس الأكبر لدول المنطقة لكل هذه الأسباب بدأت هذه القوى جميعاً في إسناد النظام العراقي وبقوة ولقد كانت جوانب هذا الإسناد تتمثل في تقديم المليارت وبلا حدود والتسهيلات في الموانئ والمطارات لنقل الأسلحة والعتاد الذي توالى وصولها من مختلف المصادر كما أصبحت المعلومات التي تحصل عليها الأقمار الصناعية وغيرها من المصادر تحت تصرف القيادة العراقية إضافة إلى الإسناد السياسي والإعلامي الذي استطاع ولسنين عديدة أن يغطي أعمال النظام العراقي وخاصة في استخدام الأسلحة الكيماوية وبشكل مكثف عدة مرات وحتى ضد الشعب العراقي نفسه في /حلبجة وقره داغ وغيرها/ وقد راح ضحية الأسلحة الكيماوية عشرات الآلاف من القتلى ولكن أحداً لم يتحرك في حينه لأن هذا التحرك لم يكن يخدم الأهداف الغربية.

وفي نفس الوقت استمر الإتحاد السوفيتي في دعمه اللامحدود للعراق لسببين أولاهما العملات الصعبة التي كان العراق يدفعها بسخاء لقاء التجهيز السريع للعتاد والسلاح الذي كان يتآكل بسرعة في أتون الحرب الطويلة وثانيهما رغبة الإتحاد السوفيتي في أن يرى إيران ما بعد الثورة ضعيفة وعاجزة عن مد نشاطها إلى الجمهوريات المسلمة والمتاخمة للحدود الإيرانية والتي لم يكن يدور بخلد القادة السوفيت في حينها أنها ستنفصل سلماً وستمد يدها إلى إيران وأنها ستدخل المستقبل السياسي للمنطقة بصفتها الإسلامية الآسيوية ومن يعلم ما

تدخر الأيام لهذه الدول من مستقبل وتأثير ليس على ما تبقى من الإتحاد السابق بل على الوضع الدولي ومراكز القوى في العالم.

لقد انعكس هذا الإسناد وبشكل سريع على وضع القوات المسلحة والقيادة العراقية ومن الواضح أن التدريب والتنظيم العالي للقوات المسلحة العراقية يساعدها كثيراً في تجاوز الأزمات الكبيرة.

فبعد أقل من شهرين على انتهاء عمليات المحمرة بدأت إيران عملياتها داخل الأراضي العراقية وذلك في /عمليات رمضان أو شرق البصرة/ التي بدأت في ١٩٨٢/٧/١٥ والتي استهدفت احتلال منطقة شرقي البصرة ومن ثم السيطرة على مدينة البصرة ثاني أكبر مدن العراق والميناء الرئيسي والتي تجاور الكويت والقريبة جداً من الأراضي السعودية.

لم يكن الهجوم الإيراني مفاجئاً لأحد فقد أعلنت الإذاعة العربية في إيران صراحة عن قرب هذا الهجوم كما لم يتحفظ الإيرانيون في إعلان نواياهم قبل الهجوم وكانت تحشداتهم واستعدادتهم واضحة. فلقد خلقت المعارك الأخيرة والإنتصارات السهلة التي تم تحقيقها نوعاً مبالغاً فيه من الثقة بالنفس جعلت موضوع الأمن والحيطة منسياً تماماً وهكذا بدأ الهجوم في أراضي منبسطة صالحة تماماً لعمل الدروع لا يتخللها سوى /بحيرة الأسماك/ وهي بحيرة صناعية أنشأها العراق كمانع مائي منذ فترة طويلة ولقد استطاعت القوات الإيرانية التوغل بعيداً داخل الأراضي العراقية حتى وصلت إلى مشارف منطقة /كتيبان/ ولم يبقى إلا عدة كيلو مترات حتى يدخلون البصرة. كل ذلك حدث خلال ٢٤ ساعة من

بدء الهجوم ولكن الجيش العراقي قام بهجوم مقابل بقوة من الدرع يقودها اللواء العاشر المدرع استهدف مجنبة القوات الإيرانية التي لم تقاوم طويلاً وأضرت إلى الإنسحاب /مدهوشة/ من عنف الضربة العراقية غير المتوقعة وقد تكبد الإيرانيون خسائر كبيرة خاصة بالمشاة الذين تحملوا عبء الصدمة كما أثرت هذه المعركة على القيادات الإيرانية وأرجعتها عن ثقتها الزائدة بالنفس. ولعل السبب المباشر في التغير الذي حدث يعود إلى عدة أمور أهمها المعلومات الوثيقة التي كانت تتلقاها القيادة العراقية وكذلك طبيعة المعركة التي جرت في الأراضي العراقية وما تبع ذلك من حالة معنوية مختلفة إضافة إلى الإمدادات السريعة من الأسلحة والعتاد التي بدأت تصل من مختلف الجهات إلى القوات المسلحة العراقية.

ومن الناحية التعبوية فقد تعلم العراقيون والإيرانيون درساً تعبوياً مهماً. أما بالنسبة إلى القيادة فقد كانت ولأسباب تعود إلى وسع الجبهة وقلة فرق المشاة المتوفرة وبسبب عدم إعلان النفير العام تقوم بإشغال الجبهة بالمشاة والدروع مستخدمة الألوية المدرعة في الموضع الدفاعي على حساب قوة الإحتياط والهجوم المقابل ولم تكن الخطوط الدفاعية تتمتع بالعمق اللازم بأي حال وهذا مما سهل على الإيرانيين اختراق الخطوط باستمرار والوصول إلى المقرات الإدارية في العمق ومن الجانب الآخر فقد كانت هذه الهجمات التي تتم ليلاً توقع خسائر كبيرة جداً في الدروع العراقية التي تكون عادة في الخط الأول والتي تحدّد قدرتها على القتال ليلاً بمدى أجهزة الرؤية الليلية المزودة بها. ولكن تجارب القيادة العراقية من خلال المعارك الماضية علمتها أن تضع الدرع في مناطق تمكنها القيام دون تعرضها للصدمة الأولى كما علمتها أيضاً إنشاء

خطوط دفاعية متعاقبة مشغولة بقوة إضافية إلى الزيادة الكبيرة التي طرأت على فرق المشاة مما جعل الإعتماد أكثر عليها في إشغال الخطوط الدفاعية وترك القوات المدرعة لتكون قوى الإحتياط والهجوم المقابل أما بالنسبة إلى الإيرانيين فقد كان أسلوبهم يعتمد على هجمات مركزة بالمشاة وخرق الخط الدفاعي العراقي والنفوذ إلى العمق ضاربين بذلك المقرات والمناطق الإدارية ودون انتظار وصول أسلحتهم الساندة أو إسنادهم من قوات مدرعة ومشاة الآلي وقد كان ذلك صحيحاً حينما لا تكون هناك قوة مدرعة في العمق جاهزة مع الصباح التالي لليلة المعركة لتوجيه ضربات قوية.

لقد كان جند المشاة الإيراني يتقدم خلال الليل مسافة تصل إلى ١٥ كم وعندما يحل الصباح يكون قد أنهك ونفذ عتاده ولكن لا يوجد من يهاجمه في لحظة وصوله إلى قمة الضعف أما الآن فقد تغير الوضع كلياً وأعاد الإيرانيون حساباتهم بحيث لا يتقدم الهجوم الليلي أكثر من/٧كم/ ولا يستأنف الهجوم إلا بعد وصول الأسلحة الساندة وتوفر الإسناد المدفعي.

- تطور الحرب:

بدأت حدة المعارك تخف بعد معركة شرق البصرة وأصبح الإيرانيون أكثر حذراً وبدأوا بإعداد كل إمكاناتهم لمعركة رئيسية في قاطع العمارة وقد استطاعوا ولأول مرة في تاريخ الحرب إعداد ما يقارب من ١٣ فرقة من المتطوعين وكان الموجود القتالي لكل فرقة لا يتجاوز ٣-٤ آلاف مقاتل إضافة إلى إسناد مدفعي وكتيبة واحدة من الدبابات وكان الإيرانيون يستهدفون الدخول إلى المدينة /العمارة/ وبذلك يحققون عدة أهداف في آن واحد.

لقد بدأت معركة / الفجر التمهيدية/ في ١٩٨٣/٢/٧: باختراق أرتال المشاة الإيرانيين للموقع الدفاعي العراقي ولكنهم اصطدموا مع الصباح بألوية الدبابات التي استطاعت أن توقفهم وتوقع بهم خسائر كبيرة إضافة إلى أن بعض أرتالهم فقدت اتجاهاتها وبالتالي لم تحقق أهدافها كما أن المواقع الدفاعية العراقية الأمامية لم يتم تطهيرها ولذلك عندما انسحب الإيرانيون كانت بانتظارهم نيران غير متوقعة أوقعت بهم خسائر كبيرة.

لقد كان التخطيط لمعركة /الفجر التمهيدية/ سيئاً والمعلومات كانت غير دقيقة كما أن الإيرانيين أصيبوا قبيل المعركة بفقدان خمسة من قادتهم الميدانيين قتلوا أثناء الإستطلاع وقد اتجه الإيرانيون إلى تشتيت عملياتهم في هذه المرحلة بشكل يدعوا إلى الدهشة فقد فتحوا جبهة في شمال العراق حيث الأراضي الجبلية الوعرة ولم تكن العمليات في هذا القاطع والتي كانت مكلفة كثيراً تخدم الهدف الإستراتيجي إلا أنها كانت لإسناد وتشجيع الأكراد في الشمال لإثارة المتاعب أمام النظام العراقي من جهة والحد من عمليات المعارضين الأكراد للنظام الإيراني وعملياتهم المسلحة.

وفي الوسط قام الإيرانيون بعمليات /مسلم بن عقيل/ في قاطع مندلي ثم بدأوا سلسلة عمليات في الوسط والجنوب كعمليات /خيبر/ عبر الاهوار والتي تعتبر نموذجاً فريداً من نوعه في المجازفة بإرسال قوات كبيرة عبر الهور لاحتلال مناطق غير ذات أهمية بدون أن تكون هناك خطوط مواصلات إطلاقاً وقد فشلت العمليات فشلاً ذريعاً.

معارك الفاو

تعتبر معارك عبور شط العرب واحتلال الفاو والمناطق الكائنة جنوبها حتى ساحل البحر في /رأس البيشة/ من المعارك الناجحة لإعتبارات كثيرة وهي إحدى أهم معارك الحرب قد أثرت على مسار الحرب بسبب وصول المعارك إلى المناطق الحساسة قرب ميناء أم قصر والقريب جداً من الحدود الكويتية بحيث بدأت أصوات المدافع تسمع من داخل الكويت.

وسنبحث تفاصيل هذه المعركة المهمة والدروس المستفادة منها.

ـ التخطيط للمعركة:

بدأ التفكير بعبور شط العرب قبل المعركة بوقت طويل يمتد إلى عام كامل وكان هناك جدل قائم داخل القيادة الإيرانية حول المنطقة الأصلح للعبور إذ أن شط العرب يعتبر مانعاً مهماً ويبلغ عرضه في أضيق المناطق حوالي ٤٠٠متر ويصل هذا العرض في مناطق أخرى إلى أكثر من كيلو متر وأن عبور كهذا من قبل قوات قليلة التجربة يعتبر مغامرة كبرى خاصة وأن القوات العراقية قد أنشأت دفاعاتها على الضفة الغربية بشكل جيد حيث تم إزالة غابات النخيل المحاذية للنهر والى عمق حوالي ٥٠٠ متر وزرعت الضفاف بحقول الألغام ووزعت بشكل مدروس /دكات/ أو منصات للدبابات بحيث تستطيع أن ترمي بشكل مباشر إلى الضفة البعيدة وبما أن شط العرب يتفرع منه عشرات الأنهار الصغيرة التي تسمى /احواز/ في الجانب العراقي فقد نشطت قوات الإستطلاع

الإيرانية في العبور والتغلغل في هذه الاحواز واستطلاع المنطقة بشكل مفصل وقد استخدمت الضفادع البشرية لهذا الغرض مما حدا بالقيادة العراقية إلى سد هذه الاحواز بالشبكات أو الألغام.

لقد بدأت القيادة الإيرانية ببناء المقرات وتخزين المواد الحربية في مدينة عبادان وضواحيها بأسلوب تدريجي لكي لا تجلب انتباه القوات العراقية إضافة إلى التدريب على إنشاء الجسور واستخدام العبارات والسباحة وأما القوات فلم تستقدم إلى المنطقة إلا في المرحلة الأخيرة من الإستعدادات.

وأخيراً وقع اختيار الإيرانيين على منطقة تقع جنوب منطقة /السبيه/ لكي يتم فيها العبور إلا أن هذا المنطقة بدلت إلى منطقة أخرى تقع إلى جانبها بسبب تسرب معلومات عن وجود لواء مدرع في المنطقة المقابلة لمنطقة العبور /تبين فيما بعد أن المعلومات غير صحيحة/.

لقد كان العبور إلى الشمال أكثر في صالح الإيرانيين إذ يقربهم من أهدافهم في مدينة البصرة ويجنبهم معارك اصطدام مباشرة ويجعل مسألة تطويق قوات عسكرية عراقية /أكبر/ أمراً محتملاً.

- إجراءات الجانب العراقي:

لقد تولدت لدى القيادة العراقية فكرة خاطئة ترسخت بمرور الزمن عن عدم وجود الإمكانيات الكافية لدى القوات الإيرانية لعبور مانع مائي عريض مثل

شط العرب وأن إمكانياتهم على التحشد محدودة/ناسين بذلك ما حـدث عندما عبر الإيرانيون نهر الكارون في عمليات الطاهري/.

لذلك كانت المعلومات التي تصل إلى القيادة ولأشهر عديدة عن وجود عمليات تكديس وبوادر تحشد لا تؤخذ بعين الجد وكانت القيادة العراقية تعتبرها عملية مخادعة غايتها تغطية عمليات في أماكن أخرى إذا لا يمكن للقوات الإيرانية أن تغامر في عبور شط العرب تحت الفائقية الجوية معرضة خطوط مواصلتها وجسورها للتدمير بينما تنتظرهم على الجانب الآخر الدبابات العراقية المتفوقة وهم مجردون من أسلحتهم الساندة.

وحتى الأيام الأخيرة التي سبقت الهجوم عندما زار مدير الإستخبارات العسكرية اللواء الركن محمود شكر شاهين قاطع شط العرب لإجراء تقييم عام للموقف شرح له آمرو الألوية والوحدات المعلومات المثيرة عن عمليات تهيئة واسعة للعبور وعن أعمال الإستطلاع المكثفة لم يصدق ذلك وبين لهم أن الهجوم مستحيل عبر شط العرب وإذا حدث وركب الإيرانيين رؤوسهم ونفذوا الهجوم فسيتم سحقهم.

وعلى هذا الأساس لم تجلب القيادة العسكرية العراقية أية تعزيزات للمنطقة سوى وحدات قليلة.

- سير العمليات: في ليلة ١٩٨٦/٣/١....

بدأت العمليات في قاطع لواء المشاة /١٠١/ حيث عبرت في البداية مجموعة كبيرة من الضفادع البشرية الذين سبق لهم أن تدربوا على السباحة لمسافات طويلة وعلى القتال بالسلاح الأبيض والأسلحة القصيرة المدى وقد استطاع هؤلاء تنظيف الشواطئ من أعشاش الرشاشات والسيطرة على معظم النقاط الدفاعية ومخابئ الأسلحة والمنعات الموجودة على الشاطئ الآخر ومهدوا لعبور قوات المشاة كما تم العبور في قاطع لواء مشاة آخر بنفس الطريقة ولكن بزخم أقل وقد استطاعت قوات المشاة التوغل /بعد أن تخطت المقاومات/ إلى العمق إذ استطاعت بعض المجاميع الوصول إلى الطريق الإستراتيجي الذي يربط بين مدينة البصرة والفاو في الجنوب وقد دارت معارك طاحنة بين قوات المشاة الإيرانية والعراقية لغرض تنظيف مناطق بساتين النخيل التي تمتد على الضفة الغربية لشط العرب.

مع صباح اليوم التالي كان رأس الجسر الإيراني قد تم توسيعه وبعد أن اطمأن الإيرانيون لنجاح العبور بدأوا يستخدمون العبارات والزوارق لنقل المعدات والأسلحة الساندة إلى الضفة الغربية وفي نفس الوقت اتجهت قوات أخرى عبرت تواً إلى مدينة الفاو وقد استطاعت بعد معارك عنيفة احتلالها واستمرت في اتجاهها نحو الجنوب حيث استطاعت الوصول إلى أخر نقطة عراقية في /رأس البيشه/ وقد استطاعت هذه القوات السيطرة على قاعدتين أو ثلاث لإطلاق الصواريخ /دودة القز/ أرض بحر /سلك وورم/ الصينية الصنع.

كما قام رتل آخر بالإتجاه غرباً صوب الميناء الرئيسي في /أم قصر/ وكان الطريق المؤدي إلى أم قصر ضيقاً تغطي المياه جوانبه ودارت معارك طاحنة على الطريق أجبرت القوات الإيرانية على التوقف لعدم وجود أي مجال للمناورة وللخسائر الكبيرة التي تكبدتها. وقد تأخر هذا الرتل في الإتجاه نحو الهدف عدة ساعات استطاعت فيها القوات العراقية أن ترسل بعض القطعات لحماية الميناء المهم الذي كانت ترسو فيه معظم قطع البحرية العراقية.

بعد أن استطاعت القوات الإيرانية تطهير المنطقة جنوب الفاو وحتى البحر وتوقف الهجوم باتجاه الغرب /أم قصر/ اتجهت شمالاً حيث بدأت القيادة العراقية بزج قطعات كبيرة لإيقاف زحف الإيرانيين الذي كان يبدو أنه استهدف مدينة البصرة وقد اشتركت في المعركة خيرة القطعات العراقية بينها قطعات الحرس الجمهوري وقد توقفت المعارك في منطقة /الممالح/ وهي عبارة عن مجموعات من الأحواض الكبيرة التي تستخدم لإنتاج الملح ولقد كانت القطعات العراقية في مأزق حقيقي بسبب عدم وجود أراضي صالحة لتنقل الدروع والآليات والمدفعية إذ أن الأراضي على جانبي الطريق أما أن تكون مغمورة بالمياه أو هشة نتيجة /السباخ/ ولذلك غرزت الدبابات والعجلات التي خرجت عن الطريق وأضرت المدفعية إلى الانفتاح على الطريق في مجال ضيق سلبها حرية الحركة والمناورة وإمكانات الرمي وجعل جميع تلك الأسلحة والقطعات هدفاً سهلاً للمدفعية الإيرانية الغزيرة التي كانت ترمي بكثافة وبحرية تامة من الجانب الشرقي لشط العرب مستخدمة أبراجاً عالية سبق إنشائها لأغراض الرصد.

• لقد تحمل عنصر المشاة العبء الأكبر في هـذه المعركـة الـتي تـدور مـن أجـل السيطرة على منطقة الممالح واستمرت المعارك أكثر من ٢٠ يوماً كـان الجانبـان يزجان فيها كل يوم بقوات جديدة مما أدى إلى تكبدها خسائر كبيرة جـداً ولقـد بدأت حدة المعارك تخف تدريجياً بعد أن امتدت شمالاً حتـى المماـلح وغربـاً علـى مسافة عدة كيلو مترات في الطريق المـؤدي إلى مينـاء أم قصـر واكتفـت القيـادة الإيرانية بما حققته من مكاسب.

لقد حاولت القيادة العراقية القيام بعدة هجمات مقابلـة إلا أنهـا لم تنجـح في دفع القوات الإيرانية إلى الخلف ولكنها استطاعت إيقافها عن التقدم ولقد كـان القتال الذي دار في منطقة المماـلح عنيفاً إذ تبادل الطرفان هذه المنطقة عدة مرات فقد لجأت القيادة العراقية إلى القيام بإنزال عـبر /خـور عبـد الله/ لضـرب مجنبـة القوات الإيرانية إلا أن الإنزال فشل.

ولقد برزت من خلال المعركة دروس مهمة سنحاول إلقاء الضوء عليها.

ـ الجانب الإيراني:

الهدف: إن عبور مـانع مـائي واسـع والدخـول في أراضـي عراقيـة في منطقـة حساسة لاقترابها من حـدود الكويـت وحقـول النفـط يعتـبر مهمـاً من الناحيـة الإستراتيجية بمعناه السياسي وهذا يفسر الرسالة الـتي أرسـلها السـيد الخـامنئي رئيس الجمهورية الإيرانية إلى أمير الكويت مع بـدء المعركـة والـتي يطلـب فيهـا ضمناً اتخاذ موقف الحياد من الحرب. ولقد كان لاحتلال الفاو التي أطلق عليهـا الإيرانيون اسم /الفاطمية/ وقع قـوي في نفـوس القـادة العراقيـين الذيـن شـعروا

بالحرج التام أمام القوى التي كانت تمدهم بكل ما يريدون وقللت الثقة بإمكانياتهم في الصمود وأداء الدور الموكول إليهم.

لقد كانت قيمة الهدف سياسية فمن الناحية العملية ينبغي أن نلاحظ النقاط التالية:

آ ـ إن ميناء الفاو بحد ذاته يعتبر ميناءاً ثانوياً لا تستطيع دخوله سوى السفن ذات الغاطس القليل كما أن السيطرة عليه لا تشكل معضلة اقتصادية باعتباره مغلق أصلاً بوجه الملاحة.

ب ـ إن القوات الإيرانية كان عليها لكي تجعل تأثير العمليات فعالاً من الناحية السياسية والعسكرية أن تسعى للاستيلاء على ميناء أم قصر الذي هو القاعدة البحرية العراقية الوحيدة التي ترسو فيها كل قطع البحرية ماعدا تلك الموجودة في موانئ غير عراقية.

ج ـ إن قرب ميناء أم قصر من الحدود الكويتية سوف يكون عند احتلال الميناء ذا تأثير بالغ على موقف الكويت الذي كان يساند النظام العراقي بشكل مطلق كما يؤثر على شحنات الأسلحة التي كانت تصل عبر ميناء الكويت وقد يتعدى تأثير ذلك إلى الدول الخليجية الأخرى.

د ـ كان المفروض بالعبور الإيراني لشط العرب أن يكون إلى الشمال من المنطقة التي تم فيها العبور فعلاً وتوجد أماكن أكثر صلاحية من الناحية التعبوية وأن ذلك لو تم لقربهم فعلاً من هدفهم في البصرة وجنبهم منطقة الممالح ولسهل

عليهم محاصرة عدد كبير من القوات العراقية وجعل مسألة استئناف العمليات في المستقبل تجاه البصرة أكثر تصوراً خاصة إذا كانت تلك العمليات مكملة لعمليات أخرى تجري من شرق البصرة كما حدث فعلاً في عمليات كربلاء الخامسة والتي كان أحد أسباب فشلها عدم تأمين جناحها الأيسر حينما كان الفيلق السابع يعمل بحرية ويضرب بقوة مجنبة القوات الإيرانية اليسرى. إن العبور الإيراني لو تم إلى الشمال أكثر لكان في إمكانهم أن يضعوا البصرة بين فكي كماشة فعلاً.

لقد كانت حجج القادة الإيرانيين في تبديل مكان العبور وجود معلومات عن حشد للدبابات في القاطع المقابل لمنطقة العبور وقد ثبت أن هذه المعلومات كانت إما غير صحيحة إطلاقاً أو مبالغاً فيها.

هـ ـ بالرغم من كل الظروف كان ينبغي تطوير الهجوم باتجاه أم قصر ولو استغلت المفاجأة في الساعات الأولى ووفق إعداد مسبق لكان هذا ميسوراً ولأثر ذلك في العمليات المقبلة لاحتلال البصرة.

ـ التكتيك:

لقد استخدمت القوات الإيرانية الضفادع البشرية بأعداد كبيرة لتنظيف الشواطئ في الضفة البعيدة وكان استخدامهم هذا مفاجأة للقوات العراقية التي كانت في الواقع قليلة وخطها الدفاعي قليل العمق وغير متماسك إطلاقاً وعلى سبيل المثال فإن اللواء /١٠١/ الذي كان الجهد الإيراني الرئيسي موجهاً إلى قاطعه كان يشغل مسافة تزيد على /١٦/ كيلومتراً. إلا أن الإيرانيين لم يستغلوا

عدم وجود العمق الكافي وفراغ المنطقة الكائنة غرب الطريق العام بصرة ـ فاو للقيام بإنزال للمنقولين بالسمتيات مما كان يسهل العمليات ويقلل الخسائر ويعجل بسقوط المواقع الدفاعية. لقد ترك مقر اللواء /١٠١/ بدون أن يتعرض إليه أحد رغم سقوط المواقع لمدة ثلاثة أيام وكان هذا أمراً يدعوا للإستغراب. أن السرعة في تحقيق العمليات خاصة إذا علمنا أن الجيش العراقي يتمتع بقدرة عالية في رد الفعل ونقل القطعات والمرونة في استخدام الإحتياط بشكل أفضل.

لقد قدمت طبيعة المنطقة خدمة كبيرة للقطعات الإيرانية إذ أن انفتاح المدفعية الإيرانية على الضفة الشرقية لشط العرب قد أعطاها حرية الحركة وإمكانية رمي القطعات العراقية عند /أماكن تشكيلها/ أي قبل انفتاحها للمعركة وبما أن القطعات العراقية قد التزمت الطريق المبلط لعدم وجود إمكانية الإنفتاح خارج الطريق بسبب هشاشة الأرض أو اغمارها بالماء فإنها أصبحت هدفاً سهلاً للمدفعية أوقع فيها معظم الخسائر التي بلغت حسب اعتراف المصادر العراقية أكثر من /٥٢، ألف قتل وجريح.

ـ المباغتة:

استطاعت القيادة الإيرانية ولأول مرة في معركة عبور الفاو أن تحقق المباغتة والتي كان لها التأثير الفعال في نجاح العمليات ولقد تحققت المباغتة نتيجة عاملين أولها: سوء تقدير الموقف الإستخباري للمعلومات الواردة إلى الدوائر المعنية في القيادة العراقية وعدم سبق النظر في إمكانية عبور القوات الإيرانية لمثل هذا المانع الكبير. أما العامل الثاني فهو الأسلوب التدريجي الذي اتبعته القيادة

الإيرانية في تحشيد المعدات والذي استغرق عدة أشهر. وهناك معلومات أدلى بها طه ياسين رمضان أحد أركان النظام العراقي قال فيها أن الأمريكان قد زودهم بمعلومات مضللة قبل العبور فهل يخفى مثل هذا التحشد عن أنظار الأقمار الصناعية؟ وهذا اعتراف كامل بتعاون الغرب مع النظام العراقي في هذا المجال.

وعلى كل حال فان تحقيق المباغتة في حجم القوات أو في اتجاهها أو في التوقيت يعتبر عاملاً مهماً في تحقيق النجاح في أي هجوم.

ـ الجانب العراقي

ـ الإستخبارات:

رغم الإمكانيات المتوفرة لدى القيادة العراقية في ما يخص الإستطلاع الجوي والأرضي ووجود شبكات من الوكلاء داخل الأراضي الإيرانية خاصة في منطقة /عربستان/ التي يسكنها العرب الذي يؤيد قسم منهم النظام العراقي إضافة إلى الضعف البارز في إيران فيما يخص أمن القطعات وصعوبة إخفاء أي تهيوء لعملية كبيرة بسبب طبيعة نظام التطوع الشعبي الذي يحتاج إلى إسناد إعلامي ورغم ذلك فأن الإستخبارات العسكرية التي سبق أن كشفت كل الهجمات الإيرانية بل أعطت للقطعات وباستمرار حتى ساعة الشروع والتي هي ساعة الصفر واتجاه الهجوم وحجمه إلا أنها هذه المرة أخفقت في كشف مبكر للهجوم ولعل هذا الأمر يرجع إلى أسباب عديدة أحدها الغرور الذي أصاب هذا الجهاز نتيجة نجاحاته السابقة ولقد رأينا أن مدير الإستخبارات العسكري العراقي /اللواء الركن محمود شكر شاهين/ الذي استطلع المنطقة قد نفى وجود أي

إمكانية للعبور وكان عليه أن يأخذ المعلومات المؤكدة بنظر الاعتبار وأن يعطي التصور الصحيح للقيادة لكي تقوم بتعزيز القاطع ولعل وراء الأمر كله بعد ذلك أسرار لم تظهر.

ـ الدفاع:

يمتد الموضع الدفاعي العراقي على طول شط العرب المقابل لإيران وقد بنيت خلال الموضع مواقع محصنة إضافة إلى أعشاش الرشاشات وتم اقتلاع بساتين النخيل على طول الضفة الغربية وبعمق ٥٠٠متر إلا أن الموضع الدفاعي العراقي كان يفتقر إلى العمق الكافي ولا يعدو الخط الدفاعي كونه قشرة أمامية هشة يمكن خرقها بسهولة في أي منطقة. وقد كان في الإمكان تعويض النقص في العمق بوضع قوات احتياطية في أماكن مناسبة يمكنها التدخل في الوقت والمكان المناسبين إلا أن هذا الإجراء لم يتخذ أيضاً ولا يمكن تبرير هذا الإهمال إلا بوجود دافع قوي للاعتقاد بعدم جدية القوات الإيرانية في الهجوم.

- التكتيك:

لقد كان الهجوم مفاجأة حقيقية للقوات العراقية ولذا فقد كان هناك تشويش كامل عن اتجاه الهجوم الرئيسي في ساعاته الأولى وهل كان هدفه المخادعة لتغطية عمل آخر ولذا كان رد الفعل العراقي بطيئاً هذه المرة إلى درجة سمحت للقوات الإيرانية أن ترصن رأس الجسر وتنتشر بشكل كافي وأن تنقل مزيداً من الأسلحة والقوات إلى الضفة الغربية وعندما استعادت القيادة العراقية توازنها كانت الأوضاع قد ساءت وأصبح أمر إزاحة القوات العابرة يحتاج إلى جهد

وقوة ليست متوفرة لأن القيادة العراقية كانت تـزج كـل قـوة تصـل إلى المنطقـة فوراً ولم تنتظر حتى تستطيع أن تحشد قوة هجوم مقابل قويـة قـادرة علـى إزالـة رأس الجسر ومن الملاحظ أن القيادة العراقيـة كـانت ترتكـب نفـس الخطأ كـل مرة.

لقد كانت لدى القيادة العراقية حساسـية خاصـة تجاه هـذا الهجـوم لما يمثلـه احتلال الفاو من هزيمة سياسية وعسكرية إضافة إلى تأثيراتها على أوضاع منطقة الخليج و خشيتها من وصول القوات الإيرانيـة إلى مينـاء أم القصـر الـذي كـان سيجعل كل القوة البحرية في قبضة القوات الإيرانية.

لقد كانت القيادة العراقية تعاني من مشكلة أخرى بعد أن اسـتقدمت قـوات كافية للمنطقة وهذه المشكلة تتمثل في عـدم وجـود إمكانيـة لانفتـاح القطعـات لإتخاذ تشكيل المعركة بسبب طبيعة الأراضي وكانت جبهة العمليات ضيقة جداً تحددها الأراضي الملحية وشط العرب وغابات النخيل إضافـة إلى وجـود منطقـة الممالح. والتي هي عبارة عن أحواض لتجفيف الماء واستخراج الملـح والـتي تمنـع حركة الآليات وحتـى الدبابـات مما جعـل حركـات الإلتفـاف والتطويـق صعبـة وجعلت العبء كله يقع على عاتق جندي المشاة الذي كان يواجه النار الغزيـرة والمركزة التي تنصب عليه من الجانب الشرقي.

أما بالنسبة إلى حركة الإنزال التي قـامت بهـا القيـادة العراقيـة والـتي كـانت تستهدف ضرب مجنبة ومؤخرة القوات الإيرانية فقد كانت عملية فاشـلة حيـث أنزلت القوة في أراضي طينية لزجـة جعلـت الجنـود "يتسـمرون" في أمـاكنهم لا

يستطيعون الحركة وقد أنقذت قسماً منهم القوات الإيرانية وحصدت القسم الآخر نيران الرشاشات وقد كانت هذه القوة لا تستطيع حتى استخدام السلاح الشخصي إذ كيف يستطيع الجندي الذي غطس في الطين حتى أعلى من وسطه أن يستخدم سلاحه وكانت كل حركة منه تزيده التصاقاً بالطين؟وأن المرء ليعجب كيف يمكن أن تزج أي قيادة جنودها في /منطقة عراقية/ لا تعرف مواصفاتها ولم تستطلعها سابقاً وأي قائد يمكن أن يضحي بأرواح كل هؤلاء المساكين الذين دفنهم الطين وجرف القسم الآخر منهم التيار حتى الشواطئ الكويتية.

حرية العمل للقائد:

لعل موضوع حرية العمل للقادة لا يخص هذه المعركة فقط ولا الجيش العراقي بل أنه سمة غالية في أكثر الأقطار العربية وقد أدت إلى الكثير من الكوارث وإن كانت هذه الكوارث غير معلنة ولا يمكن أن يطلع عليها عامة الناس.

إن القائد العسكري يتسلم مهمة من أخطر المهمات في المجتمع إذ أنه مسؤول عن حياة أعداد كبيرة من البشر من جهة ويتوقف على تصرفه نجاح المعركة أو خسارتها وما ينبع ذلك من تأثير على الأمة بأكملها وخسارة لا يمكن تعويضها والقائد العسكري الذي يتلقى واجبه المحدد والهدف المطلوب تحقيقه ينبغي أن يعطى حرية العمل في كيفية تحقيق هذا الهدف وأن يزود بكل مستلزمات النجاح،والعلم العسكري وما يتبعه

من تفرعات في مختلف الجوانب التطبيقية ليس صيغاً جامدة،وإنما هو علم خاضع كسائر العلوم للإبداع،بل إن الجانب التطبيقي منه أكثر تأثراً بأفكار الأفراد /القادة/ من العلوم الأخرى.

يبقى الهدف العسكري النهائي خاضعاً لقرار السياسيين ولكن القائد وفي مختلف المستويات هو الذي يحدد أسلوبه وفق المقاييس والمبادئ المتعارف عليها وبطبيعة الحال فإن التربية العسكرية في المعاهد والكليات والأكاديميات العليا تأخذ /عند وضع مناهجها/ بنظر الاعتبار تنمية روح الإبداع والمبادرة عند القادة لكي لا يقعوا ضحية الصيغ الجامدة عند التطبيق ولكن وفي كل معركة هناك خاسر ورابح دائماً وليس بالضروري أن يكون الخاسر قد خسر نتيجة إهماله أو عدم تطبيق المبادئ بل إن هناك عوامل كثيرة جداً في أسباب النجاح والفشل قد لا يعود بعضها إلى كفاءة القائد وعليه فإن ما جرى في الحرب العراقية الإيرانية يعطي مثلاً واضحاً لخنق روح المبادرة والإبداع للقائد.

لقد مارست القيادة العليا العراقية ومنذ بداية الحرب أسلوب وضع الرقباء على القادة وكذلك محاسبتهم الفورية عن أي فشل حتى إذا كان مؤقتاً أو غير ذي تأثير وقد تصل حدود المحاسبة إلى الإعدام أو التجريد من الرتبة مع تحمل إهانات لا حدود لها وقد تكررت هذه الحوادث حتى أصبحت ظاهرة عامة بعد كل معركة مما جعل القادة خلال المعركة يتصرفون فقط إلى الحد الذي لا يحملهم أي مسؤولية فالكل كان يتجنب أي إبداع أو مبادرة حتى لا يقع في خطأ يكلفه حياته وشرفه.

وعندما تنعدم هذه الروح لدى القائد تصبح علاقته بقضية بلده بشكل عام علاقة وظيفة إن الذي يبذل المستحيل لكي ينتصر لا يجب أن يكون ثمن عدم نجاحه الإعدام وهكذا يتحول الجميع بالتدريج إلى آلات صماء تقتل من دون أي إحساس سوى الإحساس الوظيفي.

لقد كلفت هذه السياسة الخاطئة الجيش العراقي الكثير جداً فقد فضل مئات الضباط الوقوع في ربقة الأسر على العودة بعد هزيمة قطعاتهم أو تدميرها لأن العودة لا تعني الموت فقط بل الموت الذي يرافقه الذل إذ يكتب على نعش المعدوم كلمة /خائن/ ويمنع إقامة الفاتحة عليه وتحرم عائلته من حقوقها القانونية بل ويغرمون مبلغ دينار واحد ثمن الطلقات التي يقتل بها وذلك إمعاناً في الإذلال.

معركة كربلاء الرابعة..... الخامسة

أم الرصاص - نهر جاسم - بحيرة الأسماك

من أهم الأسباب التي جعلت الحرب العراقية الإيرانية تطول كل هذه الثمان سنوات أن إيران كانت محاصرة تماماً ولم تكن تستطيع أن تحصل على العتاد اللازم لإستمرار المعارك إلا بصعوبة بالغة وكانت تستخدم كل الطرق الممكنة للحصول على العتاد بما في ذلك الشراء من السوق السوداء وبأسعار مضاعفة ولذا أصبحت وتيرة المعارك بطيئة وكانت القيادة الإيرانية تحتاج فترة من ٦ – ١٢ شهراً لغرض تهيئة العتاد اللازم لمعركة واحدة على مستوى معركة الفاو.

ولهذا السبب وأسباب أخرى لم تستطع القيادة الإيرانية استغلال انتصاراتها أو الحالة المعنوية الهابطة للقوات العراقية في سبيل تحقيق انتصارات أكبر تستطيع من خلالها تحقيق الهدف السياسي لإنهاء الحرب.

ولقد حدث في الفترة بين معركة الفاو ومعركة كربلاء عدة معارك صغيرة لم تكن ذات تأثير على مجريات الحرب وكان الإيرانيون في هذه الأثناء يعدون لأكبر معركة في تاريخ الحرب وكانوا من خلالها يأملون أن يحصلوا على نتيجة ماهوذلك بعد اشتداد الحصار الغربي وتواجد الأساطيل الأمريكية في الخليج على مقربة من السواحل الإيرانية وزيادة التهديدات الموجهة إلى الحكومة الإيرانية.

ولقد اختارت القيادة الإيرانية العبور من شط العرب في المنطقة القريبة من مدينة البصرة والتوجه نحو البصرة ومحاصرة القوات العراقية شمال الفاو.

لقد تم اختيار منطقة التقاء نهر بهمشير بشط العرب لكي تكون إحدى أهم نقاط العبور وذلك لكي تستطيع إخفاء زوارق العبور في هذا النهر بعيداً عن أنظار القيادة العراقية وقد بدأ الهجوم بالعبور على عدة نقاط واستطاعت القوات الإيرانية الحصول على مواطئ قدم في إحدى مناطق العبور وكذلك الإستيلاء على جزيرة/ أم الرصاص/ لكي تكون قاعدة انطلاق لقواتها ولكن العبور فشل في باقي النقاط وبعد أقل من عشر ساعات على بدء الهجوم صدرت الأوامر إلى القوات الإيرانية بالإنسحاب إلى قواعدها في الضفة الشرقية للنهر. إن أسباب هذا الإنسحاب ليست واضحة تماماً وإن كانت بعض المصادر القيادية قد ذكرت أن السبب الرئيسي هو أن القيادة العراقية كانت على علم تام بتفاصيل الهجوم وأنها سبقت النظر في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتدميره ومن أبرز أعمالها في هذا الصدد وضع عدة كتائب من الدبابات والمدفعية في المنطقة المقابلة لمصب نهر بهمشير في شط العرب بحيث تستطيع أن ترمي رمياً مباشراً جاعلة دخول أي زورق إلى شط العرب عملية مستحيلة وقد سبب ذلك إغراق عدد كبير من الزوارق ومنع عمليات إمداد القوات التي عبرت إلى الضفة الغربية عبر نهر بهمشير ثم إلى شط العرب وقد أصبح وضع القوات في الضفة الغربية صعباً للغاية. وعندما سئل أحد القادة عن سبب عدم تحويل القوات والإمدادات إلى منطقة أخرى علماً أن جبهة العبور كانت حوالي ١٢كم ويمكن أن يستثمر النجاح في المناطق التي استطاعت فيها القوات أن تؤسس رأس جسر. أجاب بصراحة إن مثل هذه المرونة وسبق النظر مستحيل في ظروف القوات وفي رأينا إن السبب يعود إلى عدم وجود المرونة في وضع الخطط وصعوبات تتعلق بنقل القوات وعدم القدرة على التجسير والخوف من المجازفة

التي تسبب خسائر كبيرة وعلى كل حال فالمعركة انتهت بسرعة تكبدت فيها القوات الإيرانية خسائر كبيرة نسبياً.

لقد ولدت هذه الخسائر والفشل الذي رافق العمليات رد فعل نفسي شديد لدى القادة الإيرانيون الذين كانوا يستعدون لدخول مدينة البصرة. وإن الدرس المهم من هذه المعركة هو عدم وجود خطط المخادعة وعدم استخدام القوات الموجودة في الفاو وشمالها في إسناد عملية العبور. في مثل هذه الأجواء التي اتسمت بالإحباط وعدم الثقة شعرت القيادة السياسية الإيرانية أن الوضع قد يتدهور إذا لم يبادروا بعمل ما.

استدعى الإمام الخميني بصفته القائد العام للقوات المسلحة كافة القادة في قوات حرس الثورة وألقى فيهم كلمة رفع فيها من معنوياتهم وأصدر آمراً بالهجوم في قاطع الشلامجة بأسرع وقت ممكن وبنفس الإمكانيات المعدة سابقاً. ولقد ساعد الإيرانيون في سرعة نقل هجومهم إلى الشلامجة قربها من قاطع الهجوم الأول وأنهم لا يحتاجون في هذه الحالة إلى نقل قواتهم ومعداتهم ومخازنهم كما أن المقرات في هذا القاطع كانت مهيئة نظراً لأهمية القاطع ووجود عمليات سابقة فيه وعلى هذا تقرر الهجوم على البصرة من اتجاه الشلامجة بعد حوالي الأسبوعين من فشل العمليات التي سميت /كربلاء الرابعة/ أو معارك أم الرصاص.

معركة كربلاء الخامسة - التخطيط للمعركة:

كان الهدف الأساسي من الهجوم هو الوصول إلى مدينة البصرة باعتبارها هدفاً حيوياً يؤثر تأثيراً مباشراً على الحروب ويخلق احتلالها الأرضية المناسبة لإنهائها وخاصة وأن الوضع الإيراني بمجمله كان مهيئاً لإنهاء الحرب بمكاسب أقل من تلك التي أعلنت سابقاً وذلك بسبب الضغوط الكبيرة التي كانت الحكومة الإيرانية تتعرض لها والوضع الإقتصادي الذي بدأ يتدهور نتيجة اشتداد الحصار الجوي الذي فرضه العراق على الصادرات الإيرانية من النفط واحتمالات التدخل الأجنبي الذي بدت بوادره فعلاً. لقد حشدت القوات الإيرانية لهذه المعركة كل الجهود الممكنة لإنجاحها واشتركت فيها معظم الفرق التابعة لحرس الثورة إضافة إلى قوات أخرى من الجيش وكل مدفعية الجيش.

لقد انحصرت العمليات في المنطقة الكائنة بين /بحيرة الأسماك/ وشط العرب ولا يتجاوز عرض المنطقة أكثر من ١١كم وإن كانت العمليات قد امتدت إلى بحيرة الأسماك نفسها إذ استخدمها الإيرانيون في طرفها الجنوبي للعبور.

لقد بدأ الهجوم الإيراني ليلة ١٨/١٧ آب ٨٧ بقصف مدفعي تمهيدي كبير تحولت فيه المنطقة إلى كتلة نارية ثم تبعه هجوم المشاة الراجلين عبر حقول الألغام وقد فوجئت القيادة العراقية بهذا الهجوم إذ أنها كانت تقدر أن الإيرانيين يحتاجون إلى ستة أشهر على الأقل لإعادة تنظيمهم بعد الخسائر التي تكبدوها في معركة كربلاء الرابعة والتي قدرها العراق بـ ٨٠ ألف قتيل ومفقود

وفي الواقع أن خسائر الإيرانيين لم تكن تتجاوز ٤٠٠٠ بين قتيل ومفقود ويبدو أن القيادة العراقية قد صدقت في النهاية إعلامها واطمأنت.

نجح الهجوم المفاجئ في التوغل عدة كيلومترات محطماً بذلك خطوط الدفاع الأولى بواسطة المشاة ولكن الخطأ القاتل الذي كان يقع كل مرة تكرر أيضاً حين كان من المفروض أن تندفع أرتال الدبابات والمشاة الآلي إلى العمق مستغلة الإرتباك وعدم وجود دفّاع منظم ولكن هذا لم يحدث فقد استطاعت القوات العراقية في اليوم التالي أن تزج بقواتها في هجمات مقابلة في كل الإتجاهات موقفة اندفاع الإيرانيين.

وهنا بدأ أعنف صراع دموي قرابة الثلاثين يوماً في القتال من متر إلى متر أحياناً وبالسلاح الأبيض، وتبادل العراقيون والإيرانيون الأرض عدة مرات تاركين في كل مرة آلاف القتلى والجرحى لقد صبت القيادة العراقية كل ثقتها وكل قطعة سلاح في سبيل إيقاف الإيرانيين ومنعهم من التقدم.

لجأت القوات الإيرانية إلى احتلال جزيرة /طويلة/ الواقعة في شط العرب في محاولة منها لتأمين جانبها الأيسر ثم تقدمت إلى /جزيرة الصالحية/ في شط العرب أيضاً وأصبحت الآن في المنطقة المقابلة لأطراف مدينة البصرة وفي داخل الجزيرة جرت معارك بالأيدي والرمانات اليدوية واستبسل الجانبان في المعارك وكان كل فوج يزج في المعركة لا يلبث بضع ساعات وينتهي فيزج فوج آخر بديلاً عنه.

ومن الجدير بالذكر أن القوات الإيرانية لم تفكر بجانبها الأيسر عبر شط العرب حيث كان يتواجد (الفيلق السابع) الذي يقوده اللواء ماهر عبد الرشيد والذي هو من صلب العائلة الحاكمة وقد كان ينبغي مشاغلة هذا الفيلق، لذا فقد استطاعت قوات الفيلق السابع أن تصب نيرانها الكثيفة الجانبية على القوات المتقدمة مما أثر على التقدم الذي كان يجري عبر الجزر في شط العرب وأوقفه وأخيراً استقرت القوات الإيرانية على /نهر جاسم/ وكانت القوات العراقية تقوم بهجمات مقابلة يومية.

لم تحاول القوات الإيرانية تخفيف الضغط الذي كانت تواجهه بفتح جبهة إلى الشمال من الشلامجة حيث كانت القوات العراقية هناك قليلة وقد كان في الإمكان الهجوم من اتجاه مخفر زيد أو من اتجاه جزر مجنون.

إن القوات التي اشتركت في معركة كربلاء الخامسة من الجانب العراقي والتي رصد وصولها إلى أرض المعركة تقدر بـ/١٢٠/ لواء مشاة ومدرع أي حوالي/٤٠/ فرقة ويعتبر هذا الرقم أعلى من أي معركة عدا تلك التي دارت في الحرب العالمية الثانية ولقد تضررت معظم هذه الألوية بنسبة تتراوح بين (١٠٪ و٧٠٪ وقد تميزت القوات العراقية بقدرة عالية في التنقل لمسافة أكثر من ٤٠٠ كيلومتر والدخول إلى المعركة بوقت قياسي تعجز عنه أحدث الجيوش أما بالنسبة للإيرانيين فقد زجوا في المعركة كل ما لديهم من قوات وتكبدوا خسائر مقاربة لخسائر العراقيين ولقد فقدو /٢٠٠/ آمر فوج مما يدل على ضخامة حجم الخسائر.

يمكن اعتبار الهجوم فاشلاً بالنسبة للإيرانيين لأنه لم يستطع تحقيق أهدافه وهي احتلال البصرة ولكن هذه المعركة أنهكت الجيش العراقي حتى غدا اسم /نهر جاسم/ كابوساً مرعباً حقاً لدى الجنود وقد صرح أحد آمري الألوية الذي أسروا أن لواءه الذي كان تعداده القتالي ٢٠٠٠ مقاتل تحرك من شمال العراق وعندما وصل البصرة بقي من اللواء ٨٠٠ مقاتل وهرب الباقون ولما اتخذ تشكيل المعركة وتقدم إلى نهر جاسم وصل منه ١٥٠ جندي فقط وسقط الآخرين نتيجة الرمي المكثف للمدفعية وبقية الأسلحة.

لقد كان الإيرانيون يستطيعون أن يحققوا نصراً لو أنهم فتحوا جبهة أخرى وخلال فترة قصيرة مستغلين فترة الضعف وإعادة التنظيم التي يمر بها الجيش العراقي ولكن الإيرانيين كانوا قد أنهكوا تماماً إضافة إلى أنهم بطيئين في إعادة تنظيمهم وتنقصهم الخبرة التي يمتلكها الجيش العراقي الذي يستطيع وخلال شهر واحد أن يعيد تنظيم كل الفرق التي تضررت ولعل جزءاً من أسباب بطء الإيرانيين في هذا المجال يعود إلى توفر العتاد والسلاح والتجهيزات الأخرى.

- دروس معركة كربلاء الخامسة

الجانب الإيراني - اختيار الهدف

مرة أخرى تنتخب القيادة الإيرانية مدينة البصرة كهدف استراتيجي كما جرى طيلة فترة الحرب. إن الميزات التي يحققها احتلال البصرة واضحة ولكن هل يمكن أن يرقى انتخاب هذا الهدف إلى مستوى التضحيات التي قدمت من أجله وهل ينهي احتلال البصرة الحرب. إن الحشد الهائل الذي استطاعت

القيادة الإيرانية أن تعده لهذه المعركة والذي لم تستطع إعداده مرة أخرى مطلقاً كان يمكن استغلاله للتقدم باتجاه /بغداد/ إذ أن هذا الهدف وحده كان يمكن أن ينهي الحرب لو استطاعت احتلاله أو حتى لو وضعته تحت مدى المدفعية.

- المناورة:

لقد كان اختيار منطقة الشلامجة ذا فوائد إذ أنه أقرب المحاور إلى مدينة البصرة كما أنه لا يحتاج إلى إعادة التحشد والتكديس ولكن المنطقة من الناحية التعبوية محصورة بين شط العرب وبحيرة الأسماك وهي لا تساعد على استيعاب القوات المشتركة في العمليات وبالتالي تجعل جبهة العمليات ضيقة جداً مما يؤمن للمُدافع فرصة لتوجيه نيرانه وتركيز مدفعيته لإيقاف الهجوم خاصة إذا علمنا أن العراق يمتلك عدة آلاف من المدافع والهاونات يستطيع حشدها بأسرع وقت كما أن العراقيين بارعين في استخدام نيران الدبابات بالرمي غير المباشر إضافة إلى أن مناطق التحشد والمناطق الإدارية كانت في منطقة المحمرة وعبادان والتي هي تحت تأثير نيران المدفعية العراقية ولقد حاول الإيرانيون توسيع جبهة الهجوم عبر بحيرة الأسماك ولكن العمليات كانت صعبة جداً عبر البحيرة.

أما الجناح الأيسر فلم يكن محمياً وإنه لمما يثير الاستغراب أن تقوم قوات كبيرة بهجوم وجناحها مكشوف. لقد كان الفيلق السابع يصب نيرانه المكثفة على القوات الإيرانية مما جعلها تواجه النيران من كل اتجاه وقد كان بإمكان الإيرانيين مشاغلة الفيلق السابع إما بالتقدم من اتجاه الفاو نحو الشمال أو بإجراء عبور ثانوي.

ولم تكن خطط المعركة تحوي أي إبداع أو مخادعة، إنها صدام جبهوي رهيب في جبهة لا يتجاوز عرضها عدة كيلومترات وقد كان بإمكـان الإيرانيين إجراء هجوم ثانوي من اتجاه جزائر مجنون شمال الشلامجة ومحاولة قطع الطرق والجسور والوصول إلى منطقة النشوة والذي لو تحقق سيهدد كل القوات العراقية في قاطع الشلامجة كما كان بإمكانهم القيام بإنزال بحري بالسمتيات في منطقة أم القصر التي كانت خالية من القطعات وإرباك القوات العراقية وتشتيت القوات الموجودة شمال الفاو والتقدم نحو البصرة واستغلال أي نجاح في هذا القاطع أو في قاطع الشلامجة للاندفاع نحو الهدف.

- التحشد:

لقد اضطرت القيادة الإيرانية لنقل زخم تحشدها /بعد فشل عمليات كربلاء الرابعة/ إلى اتجاه منطقة الشلامجة وكانت منطقتا /عبادان والمحمرة/ قد كدست فيها المخازن والمناطق الإدارية وهي في الواقع لا تسمح بتحشد قوات كبيرة لعدم مساعدة الأرض إضافة إلى أنها كانت وباستمرار تحت تأثير المدفعية العراقية والتي أثرت تأثيراً كبيراً على عمليات الإمداد ومن المعلوم أن المناطق الإدارية ومناطق التحشد يجب «جهد الإمكان» أن تكون خارج مدى المدفعية وقد أدى هذا الأمر إلى خسائر كبيرة لا مبرر لها.

- إدامة الزخم:

هناك حقيقة على كل قائد أن يضعها نصب عينه وهي أنه لا يمكن التكهن بالفترة التي تستغرقها أي معركة بدقة وعلى القيادات أن تعد العدة لكافة

النواحي لإدامة المعركة حتى الوصول إلى مرحلة إجهاد العدو وإنهاكه ومن ثم الإجهاز عليه.

لقد استطاع الجيش العراقي أن يخوض معركة دفاعية ناجحة ولكنها كلفته الكثير من الخسائر فقد بلغ عدد الألوية التي اشتركت في المعركة (١٢٠) لواء تكبد معظمها خسائر كبيرة وقد وصل الجيش إلى حالة من الإنهاك لم يسبق لها مثيل وقد كان على القيادة الإيرانية أن تتعلم من الدروس السابقة وأن تبذل جهدها لإدامة المعركة إلى فترة أخرى تؤدي بالجيش العراقي إلى الوصول إلى نقطة الضعف وهي المرحلة الحرجة لكلا الطرفين. وإن دخول قوات جديدة في هذه المرحلة سوف يساعد على كسب المعركة وإذا أخذنا بنظر الاعتبار أن موارد العراق من ناحية السلاح والعتاد تتفوق في الكم والنوع على موارد إيران فإن المشكلة الدائمة التي كان الجيش العراقي يعاني منها هي نقص الموارد البشرية وتعويضها وهذا هو مجال تفوق إيران بسبب الواقع السكاني والحالة المعنوية التي بقيت جيدة حتى معركة استرجاع الفاو.

- المراحل الأخيرة:

يبدو أن معركة كربلاء الخامسة قد استنزفت القوات الإيرانية تماماً ولقد كان واضحاً للجميع بعد انتهاء المعركة أن الحرب لا يمكن أن تحسم عسكرياً وأن العالم الغربي ودول المنطقة تقف وراء النظام العراقي وأنها لن تسمح لإيران بأي انتصار وكانت المساعدات الغربية والشرقية أو المحلية قد زادت بشكل كبير إلى العراق وبدأت تظهر في سماء المعركة طائرات حديثة مثل /سوبر اتندار/ و/

ميراج/ FI الفرنسية و/الميغ ٢٥/ الروسية مما جعل اليأس يتسرب تدريجياً إلى النفوس.

في هذه الفترة بدأت القيادة العراقية تخوض حرباً جديدة هي مزيج من الضغط النفسي والمعنوي والتدمير الإقتصادي. وفي الواقع أن الشعب الإيراني كان يندفع إلى التطوع للجبهات بشكل تلقائي بمجرد دعوة من الإمام الخميني ولم يكن يبدو على الإيرانيين أنهم مستعجلون لإنهاء الحرب بسبب الثقة الزائدة التي كانوا يحملونها عن استمرارية الشعب على العطاء مهما تكون الظروف ومن جهة أخرى فإن الإقتصاد الإيراني بقي صامداً بفضل سياسة التقشف التي التزمت بها الحكومة ووجود الإحتياطي وكذلك مساهمة الشعب في التبرع للجبهات واستمرار تصدير النفط والمنتجات الأخرى وقد استطاعت السياسة الزراعية أن ترفع الإنتاج الزراعي من المواد الإستراتيجية كالحنطة إلى نسبة تزيد على ٥٠٪ خلال الحرب.

منذ بداية الحرب استخدمت القيادة العراقية قوتها الجوية المتفوقة استخداماً سيئاً فهي لم تستطيع أن تستغل التفوق الجوي لا على مستوى إسناد القطعات الأرضية ولا في القصف السوقي للأهداف الحيوية ويبدو أن كفاءة التخطيط في قيادة القوة الجوية لم ترق إلى مستوى حجم وإمكانات هذه القوة التي تعتبر الأفضل في المنطقة وهناك ملاحظات كثيرة للجيش على مستوى اندفاع القوة الجوية منذ حرب الشمال عام ١٩٧٤ إذ أن مستوى الإسناد الأرضي في ذلك الحين كان متدنياً ولا يتناسب مع حاجة القوات الأرضية ولكن وفي الفترة التي أعقبت معركة كربلاء الخامسة اتبعت القيادة العراقية أسلوباً جديداً في استخدام

القوة الجوية فلقد زودت هذه القوة بصواريخ حديثة مضادة للرادار استطاعت تجميد ما تبقى من صواريخ هوك الأمريكية التي كانت لدى إيران كما زودت بصواريخ ضد السفن تحملها طائرات السوبر اتندار من نوع (اكسوزيت) كما تستطيع طائرات الهليوكوبتر /السوبر فريلون/ أن تستخدمها هذا بالإضافة إلى معلومات وافية ومفصلة عن الأهداف الحيوية الإيرانية ومن مختلف المصادر كما أن أحدث التغيرات كانت تصل إلى العراق بواسطة الأقمار الصناعية.

لقد كانت الخطة العراقية تستهدف تدمير كل مصادر الطاقة والمصانع ومخازن السلاح وطرق المواصلات والجسور وفق مناهج دقيقة وفي نفس الوقت تقوم القوة الجوية بضرب أي سفينة أو أي ناقلة بترول تدخل من المياه الإيرانية وحتى مضيق هرمز ولا يخفى أن بعض الدول المطلة على مياه الخليج قد أعطت تسهيلات للقوة الجوية العراقية مما أصبح من العسير على إيران أن تصدر نفطها.

وبالإضافة لما يشكله هذا الأسلوب من ضغط اقتصادي ونفسي فقد لجأت القيادة العراقية إلى قصف المدن الإيرانية الرئيسية بالصواريخ بعيدة المدى من طراز سكود وتم التركيز على مدينة طهران العاصمة. لقد خرجت الجماهير الإيرانية هاتفة /صاروخ مقابل صاروخ/ وقد وقعت الحكومة الإيرانية في إحراج شديد فهي لا تملك إلا عدداً ضئيلاً من الصواريخ التي اشترتها من الصين أو كوريا ولم تكن تستطيع الرد المناسب على سيل الصواريخ الذي كان يقع كل يوم على أكثر من مدينة مما أدى إلى خروج أعداد كبيرة من أهالي مدينة طهران منها وشلت الحياة العامة فيها.

كان النظام العراقي يغدق على الطيارين الذين كانوا ينفذون مهمات خارج الحدود فمن الأوسمة التي توزع بلا حدود إلى سيارات المارسيدس من أحدث طراز لكل من ينفذ مهمة ناجحة حتى أصبح الطيارون يتنافسون في القيام بتلك المهام ويجب القول هنا أن هؤلاء الطيارين لم يتورعوا عن ضرب المناطق السكنية عن سبق إصرار وتخطيط أكثر من مرة ولكن الكثير منهم أيضاً كان يتجنب ذلك وقد وصل شك النظام ببعضهم وبالذين لم يكونوا متحمسين لضرب الأهالي الأبرياء إلى درجة إعدامهم أو إخراجهم من الخدمة.

استطاعت إيران بعد جهد جهيد الحصول على بعض الصواريخ من طراز/ دودة القز/ من الصين لتستخدمها ضد السفن وقامت بالرد على الهجمات العراقية بضرب سفن بعض الدول التي كانت تقدم التسهيلات للقوات العراقية مما دفع الولايات المتحدة التي كانت تنتظر الفرصة لإرسال أسطولها إلى المنطقة وسماحها لسفن هذه الدول بحمل العلم الأمريكي لكي تتجنب تعرض القوات الإيرانية لها.

أما بالنسبة إلى القوة البحرية الإيرانية والتي كانت أقوى بكثير من القوة البحرية العراقية التي تلقت ضربات عديدة اضطرت معها إلى الإبقاء على ما تبقى من سفنها في موانئ أم قصر وبعض موانئ الخليج، هذه القوة المتفوقة لم تستخدم طيلة السنوات الأولى للحرب للمساهمة في المجهود الحربي ولم تكلف إلا بمهمات ثانوية وقد كان في الإمكان استخدامها في عمليات الفاو وبالقيام بإنزال في أم قصر والسيطرة عليه بالتعاون مع القوات البرية وفي المرحلة الأخيرة من الحرب استخدام هذا الأسطول في عمليات تفتيش السفن في الخليج.

عمليات حلبجة

منذ بداية الحرب وحتى قبل نهاية الحرب بفترة كانت مجاميع كبيرة من العراقيين قد لجأت إلى إيران هرباً من الإضطهاد السياسي ولكن النظام العراقي قد قام بتجهيز مئات الآلاف من العراقيين منذ بداية عام ١٩٧٠ ولكنه كثف عملية التهجير اعتباراً من عام ١٩٨٠ ومن الطبيعي أن يشكل كل هؤلاء قوة منظمة لمحاربة النظام وقد اشترك العراقيون في الحرب وفي مختلف الجبهات وقد تم تشكيل نواة لقوة منظمة هي قوات/ بدر/ التي ساهمت في عمليات عديدة وبدأت تمارس عملها في داخل العراق بالأخص في منطقة الأهوار جنوب العراق وفي شمال العراق بالتعاون مع الحركات الكردية التي كانت تمارس حرب العصابات ضد قوات الجيش العراقي الذي خصص عدة فرق منه لغرض فرض الأمن في المنطقة لقد استطاعت هذه القوى السيطرة على عدة مناطق في شمال العراق وخاصة منطقة /قره داغ/ القريبة من كركوك وقد تمركزت فيها مجموعة من قوات بدر إضافة إلى القوات الكردية وكانت تتخذها منطلقاً لشن حرب العصابات ضد الجيش.

لقد قام الإيرانيون بعمليات عديدة في شمال العراق بذلوا فيها جهوداً جبارة إذ أن المنطقة وعرة جداً والطرق قليلة كما أن الظروف الجوية قاسية فيها معظم فصول السنة وكانت العمليات في هذه المناطق تعتمد بالدرجة الأولى على قوات المشاة واستطاع الإيرانيين احتلال قضائي بنجوين وحاج عمران، إن هذه العمليات لم تكن سليمة من الناحية

الإستراتيجية إذ أن مفهوم /توخي الهدف/ يقتضي أن يكون كل المجهود الحربي في خدمة الهدف مباشرة وأن الدخول في معارك لتحقيق أهداف ثانوية لا تؤثر تأثيراً مباشراً على الهدف الرئيس هو جهد لاطائل تحته. وفي الواقع أن عمليات الشمال لم تقدم الكثير للهدف السوقي الإيراني رغم ما بذل فيها من جهود هائلة وخسائر كبيرة وعلى نفس السياسة الخاطئة بدأت القيادة الإيرانية بالتفكير بالقيام بعمليات تستهدف الوصول إلى منطقة تمتد من /خورمال- حلبجة - دربندخان/ وهي مناطق حدودية لا تشكل بحد ذاتها أي تأثير سوقي ولكن لو تم استخدامها كقاعدة للانطلاق لكان من الممكن الوصول إلى/ قره داغ/ ومن ثم تهديد مدينة /كركوك/ التي تحوي أكبر ثروة نفطية وكذلك مدينة /السليمانية/.

- منطقة العمليات:

تشكل منطقة العمليات سلسلة جبلية وعرة تمتد مع الحدود العراقية الإيرانية وتنحدر في منطقة خورمال - حلبجة إلى سهل منبسط هو سهل /شهرزور/ الذي يعد من أغنى سهول العالم وإلى الغرب والجنوب الغربي من حلبجة تقع بحيرة دربندال والسد المقام عليها وإلى الغرب أكثر تقع منطقة قرة داغ التي يصعب الوصول إليها إلا من طرق محددة يسهل الدفاع عنها والتي تتواجد فيها قوات من المجاهدين العراقيين والأكراد منذ فترة طويلة ويمتد مع السلسة الجبلية الحدودية /نهر سيروان/ الشديد الجريان وأما المنافذ المؤدية إلى نهر سيروان فهي وعرة للغاية ومحدودة ولا يوجد جسور على النهر في هذه المنطقة وكان الجيش

العراقي يحتل موضعاً دفاعياً على طول السلسلة الجبلية بأفواج من الشرطة أو من حرس الحدود وهي قوات من الدرجة الثانية وقد وضع فرقة مشاة في منطقة سيد صادق وما حولها لغرض السيطرة على المنطقة ورد أي هجوم يمكن أن يحدث.

بدأت الحشود الإيرانية. والإستعدادات قبل شهرين من بدء العمليات وفي ظروف جوية قاسية حيث كان الثلج يغطي الجبال ولم تكن الطرق الرئيسية والوحيدة التي تستخدم للتنقل سوى طرق ترابية من العسير تجاوزها عندما تهطل الأمطار وطيلة فترة الإستطلاع والتحشد والتي كانت مكشوفة بحكم سيطرة السلاسل الجبلية على الطريق العام لم يبدُ على القوات العراقية أنها أحست بالنوايا الإيرانية.

كان الإستطلاع الإيراني مفصلاً لكل جزء من الموضع الدفاعي حتى أن دوريات الإستطلاع كانت تعرف عدد الجنود في كل /ربيئة/ وكان واجب قوات بدر الهجوم على المنطقة الوسطى من قاطع العمليات والذي يؤدي إلى مدينة حلبجة.

في ليلة ١٩٨٨/٣/١٦ وفي الساعة الثانية بعد منتصف الليل بدأ الهجوم على كل القاطع ودارت معارك خفيفة تمت بعدها السيطرة على كل الخط الدفاعي الأمامي ولم تكن خسائر الطرفين كبيرة.

وتدفق الإيرانيون عبر الجسر الوحيد المقام في شمال قاطع العمليات باتجاه الأراضي العراقية واستمرت المعارك عبر السهل حتى وصلت

القوات الإيرانية إلى منطقة /سيد صادق/ أما في الوسط فقد استطاعت القوات الإيرانية وعلى رأسها قوات بدر الدخول مع الصباح إلى مدينة /حلبجة/ بعد أن قضت على قوة الهجوم المقابل التي كانت تتألف من ستة مدرعات أصيبت إحداها وفر الباقون.

ولقد خرج أهالي مدينة حلبجة مرحبين بالقوات الداخلة خاصة وأن أغلبها من العراقيين بل إن الأهالي تجمعوا في الساحات مرددين شعارات الترحيب منددين بالنظام العراقي.

لم تستطيع القوات الداخلة استصحاب أي سلاح ضد الجو ولم تكن تملك حتى صواريخ /ستريلا/ المحمولة على الكتف وكعادة الإيرانيين في المعارك السابقة فقد استولوا على الأسلحة الموجودة حيث كانت كل فرقة تضع شارتها الخاصة على كل سلاح تستولي عليه ثم تسحبه إلى الخلف وكانت أسلحة مقاومة الطائرات ضمن الأسلحة التي سحبت وعند الضحى بدأت الطائرات العراقية غاراتها على المدينة ولقد حلقت أربعة تشكيلات من الطائرات تضم كل تشكيلة أربعة طائرات وضربت المدينة بالقنابل الإعتيادية.

كان الضرب عشوائياً ولعدم وجود دفاع جوي فقد صدرت الأوامر إلى الجنود الذين دخلوا المدينة بإخلائها فوراً والصعود نحو الجبال الشرقية.

بعد ساعة من القصف بدأت طائرات أخرى بالقصف وتصاعد دخان أبيض كثيف بعد الإنفجار... كانت القنابل هذه المرة تحوي مواد كيماوية قاتلة وقد سقطت في معظم أنحاء المدينة. خرج الأهالي مذعورين ومن استطاع تسلق الجبل فقد نجا من الموت لفترة أما الآخرون فقد ماتوا في أماكنهم وقد استولى الذعر القاتل على الأهالي كانت المناظر المأساوية التي لا يستطيع الإنسان تحملها في كل مكان ولم يكن أحد يستطيع شيئاً لمساعدة هؤلاء المنكوبين الذين لم يكونوا يتوقعون أن يقدم إنسان على إبادتهم بهذا الشكل الرهيب. وكنت ترى الأمهات يحملن أطفالهن الذين عميت أعينهم وآخرين لا يستطيعون أن يجدوا طريقهم بسبب العمى وأولئك لم يكونوا في مركز القصف بل كانوا في أطراف المدينة.

وبدأت القرى المجاورة بالهرب ولم يكن هناك إلا طريق عبر السلسلة الجبلية ينحدر إلى نهر سيروان الذي تم نصب جسر فوقه.

عاودت الطائرات ضربها بالكيماوي مرة أخرى على امتداد الطريق الذي استخدمه الأهالي للهرب وكذلك الطرق الأخرى خارج المدينة وهكذا همدت المدينة تماماً.

في اليوم التالي وعلى طول الطريق المؤدي من قرية – عنب – حلبجة كانت مئات الجثث ملقاة على الطريق ولا يوجد من يحملها أو

يزيحها حتى إن العجلات العسكرية كانت خلال الليل تدوس على هذه الجثث.

كان كل شيء قد فقد الحياة... الناس والحيوانات وحتى الطيور... في قرية /عنب/ كانت رجلاً في السبعين من عمره ينوح على بقية أهالي القرية قال إنه كان خارج القرية يحتطب في الجبل عندما بدأ القصف ولما عاد إلى القرية شاهد كل عائلته وقد قتلهم الغاز السام وتأثر هو أيضاً من بقايا الغاز وفقد البصر وعندما دخل إلى /حلبجة/ كانت كالمدينة الأسطورية التي كان أجدادنا يحدثونا عنها والتي سحرت وبقي أهلها على حالتهم التي كانوا عليها، شاهدت عائلات تجمعت حول مائدة الطعام وماتوا على هيئتهم وأصحاب الدكاكين لازال صندوق النقود مفتوحاً والمشتري لازال يمسك بضاعته.

كان أشد ما يؤلم مشاهدة الأطفال الذين لا حول لهم ولا قوة كان أحدهم لا يزال يرضع من ثدي أمه وقد مات الاثنان.

كانت هناك مشكلة أخرى إذ أن الأهالي الذين تجمعوا حول الجسر المنصوب على نهر سيروان لم يكن في الإمكان نقلهم بسرعة إلى مكان آمن لعدم وجود وسائط نقل كافية وكذلك لعدم صلاحية الطريق الذي أصبح من المتعذر سلوكه بسبب الأمطار.

عـاودت الطـائرات العراقيـة ضـرب التجمـع قـرب الجسـر بالغـازات الكيماويـة وقتـل الكثـيرون وعمـت الفوضـى القاتلـة فـاضطر الكثـير إلى الهرب عبر الجبـال مشياً على الأقـدام.

- نتـائج معركـة حلبجـة:

لقـد توقفت معـارك حلبجـة بعـد أن احتلـت القـوات الإيرانيـة شـريطاً حدوديـاً يتضمـن بعـض القـرى إضافـة إلى مدينـة حلبجـة ولم تسـتطيع القـوات الإيرانيـة اخـتراق الحـاجز الـذي كـان يفصـل عـن منطقـة /قـره داغ/ والـتي كـانت تسـيطر عليهـا قـوات مـن الأكـراد والمجـاهدين العراقيـين ولـو فعلـت القـوات الإيرانيـة ذلـك لأصبـح في الإمكـان مشـاهدة طريـق كركـوك – سـليمانية وكذلـك الإمتـداد حتـى منطقـة كركـوك وتهديدهـا وبذلـك تكـون العمليـات قـد حققـت هدفـاً مهمـاً ولكـن الإيرانيـين لم يفعلـوا ذلـك وفي الواقـع أن العـراق لم يبـد أي اهتمـام بالحشـود الإيرانيـة حـول حلبجـة منـذ البدايـة وذلـك يعـود إلى أن القيـادة العراقيـة كـانت تعـد العـدة ومنـذ فـترة طويلـة لاسـتعادة منطقـة الفـاو وحشـدت القـوات اللازمـة لذلـك ولم تبـد أي ميـل للإنجرار لمعركـة جانبيـة بينمـا حشـد الإيرانيـون خـيرة قطعـات الحـرس في عملياتهم الـتي لم تكـن لهـا أي نتـائج تذكـر، ولم يكـن الإيرانيـون يسـتطيعون بسـهولة نقـل قطعـاتهم مسـافة تبلـغ ألـف كيلومـتر للدفـاع عـن الفاو علمـاً أن القيـادة الإيرانيـة كـانت تعـاني مـن عـدم وجـود وسـائط النقـل الخاصة بهـا ولذلـك كـانت تنقـل قطعاتهـا بالباصـات المدنيـة.

- استعادة الفاو وبداية التغيير:

بنهاية عمليات حلبجة قام الجيش العراقي بعمليات سريعة وحاسمة لإستعادة الفاو وذلك في أواسط نيسان ١٩٨٨ وقد كانت العمليات معداً لها بشكل جيد وتم تدريب القطعات عليها وأعد لها إسناد مدفعي لم يسبق له مثيل. لقد استطاعت القوات العراقية استعادة الفاو خلال فترة قياسية إذ لم تستطع القوات الإيرانية الصمود لساعات معدودة.

لقد قال الإيرانيون أن القوات الموجودة في الفاو كانت قليلة وأنهم سحبوا أغلب قطعاتهم منها لإشتراكها في عمليات حلبجة ولقد كان الإنتصار العراقي في استعادة الفاو كبيراً على كل المستويات وأدى إلى أن تجد القوات الإيرانية نفسها في وضع حرج إذ أن القوات العراقية لم تكتف بذلك بل بدأت بسرعة عمليات أخرى لاستعادة منطقة الشلامجة ودخلت الأراضي الإيرانية.

لقد حدثت حالة من الفزع وهبطت المعنويات وتتابعت العمليات العراقية بسرعة غير مألوفة وقد حاولت القوات الإيرانية أن تقوم بهجوم مقابل في منطقة الشلامجة إلا أن الهجوم فشل.

تابع العراقيون هجماتهم وخاصة في منطقة جزائر مجنون/ التي تعتبر من أغنى الحقول النفطية وقد وصلت للقيادة الإيرانية الخطط الخاصة بالهجوم على جزائر مجنون ولكنها لم تستطع اتخاذ أي إجراءات لإيقاف الهجوم وقد قام الجيش العراقي بحركة بارعة إذ أرسل رتلاً من الدبابات

لقطع طريق الأهواز المحمرة واستطاعت بعض الدبابات الوصول إلى الطريق كما سبب حالة من الرعب في صفوف القوات الإيرانية جعلها تنسحب بدون انتظام.

- أسباب الإنكسارات الإيرانية:

لا بد من وقفة هنا لشرح أسباب هذا التبدل السريع في سير الحرب إذ أن هذه الفترة هي التي قررت فعلاً مصير الحرب وأجبرت الإيرانيين على أن يرضخو لقرار الأمم المتحدة ٥٩٨ الذي طالما رفضوه.

١- لا شك أن القيادة العراقية كانت في السنوات الأخيرة من الحرب تعد قواتها لإنهاء الحرب إعداداً جيداً ولقد ساعدها في ذلك عوامل عديدة أهمها سيل المساعدات المالية التي كانت تقدمها مختلف الجهات التي لا ترى في مصلحتها انتصار إيران في الحرب هذا بالإضافة إلى فتح مختلف مصادر التسليح الغربية والشرقية وبأحدث المواصفات وبالكميات التي يحتاجها كما أن هذه الجهات نفسها زادت من ضغوطها السياسية والإقتصادية وشددت من حصارها على إيران. وبما أن الجيش العراقي لديه قابلية هائلة في إعادة التنظيم واستيعاب الأسلحة فقد ساعد ذلك في سرعة إعداده بشكل جيد.

أما الضغوط العسكرية التي مورست على إيران فقد تمثلت بالحصار البحري الذي منع تصدير النفط تماماً وأفقد القيادة الإيرانية القدرة على التحرك وسبب ارتفاعاً في الأسعار في الداخل مما خلق تململاً انعكس

على سيل المتطوعين للجبهات وقد كان ذلك واضحاً خلال الأشهر الأخيرة كما أن الأسطول الأمريكي بدأ بتحرشات واستفزازات مستمرة تجاه القوات البحرية الإيرانية وقد انعكس هذا التصعيد في ضرب. الحقول النفطية والمنصات المقامة في المياه الإقليمية وكذلك إسقاط طائرة /ايرباص/ إيرانية في عرض البحر وهي تحمل المئات من الركاب يرافق ذلك نشاط أعلامي ضد إيران على مستوى عالمي واختلاق الفضائح ولقد بدا واضحاً أن الغرب كان يريد لهذه الحرب أن تنتهي بسقوط النظام الإسلامي في إيران.

جاء ذلك كله مترافقاً مع موجة من القصف الجوي وبالصواريخ على المدن الإيرانية مما شل الحياة العامة وساعد الفئات المناوئة للحكم الإسلامي على التحرك وإعادة تنظيم صفوفها والقيام بأعمال التخريب.

في تلك الفترة كانت مدينة طهران العاصمة وعدة مدن أخرى تبدو خالية مّن البشر ولنا أن نتصور مقدار الضغط النفسي والإقتصادي الذي نتج عن هجرة ثمانية ملايين من البشر من العاصمة نحو الشمال الذي لم ينجُ أيضاً من القصف وأن كان بشكل أقل تأثيراً.

كانت القيادة العسكرية الإيرانية في ورطة كبيرة فهي تنقصها الخبرة الكافية للحد الأدنى من وسائل الدفاع وزاد الطين بلة تورطها في عمليات حلبجة التي لا طائل من ورائها ونقص الموارد البشرية التي كانت تتوجه إلى الجبهات والتي كانت هذه الجبهات بحاجة إليها رغم

النداءات المتكررة التي كان القادة السياسيون والعسكريون يصدرونها بهذا الشأن وبما أن وفرة الموارد البشرية في إيران كانت إحدى مصادر القوة التي يتمتع بها الإيرانيين فقد فقدوا آخر مصادرهم.

وبناء على معلومات أفضى بها العديد من الإيرانيين كان يبدو أن التقارير التي تصل إلى القيادة السياسية العليا كانت مشوشة أو غير دقيقة عن الواقع الحقيقي للجبهات وهذه المعلومات المشوشة ستؤثر بالتأكيد عبر اتخاذ القرار الصائب باعتبار أنه لا يمكن إجراء أي تقدير للموقف بشكل دقيق بدون معلومات صحيحة.

- الوضع السياسي:

لقد كان لهذه الضغوط على كافة الجبهات تأثيرها الواضح على الجبهة الداخلية التي كانت مصدر القوة التي تتمتع بها السلطة الجديدة في إيران إذ أن فئات كبيرة من أبناء الشعب الإيراني بدأت تفقد حماسها الديني الذي كان الدافع المحرك لاستمرار الصمود في الحرب وبدأت القوى المضادة للثورة والتي كانت قد تلقت ضربات قوية أفقدتها القدرة على الحركة في السابق بدأت في ظل الظروف المواتية الجديدة في التحرك على كافة الأصعدة وساهمت بشكل فعال في خلق حالة من الرعب والتخريب الإقتصادي إضافة إلى التفجيرات العديدة وأخذت تبث الإشاعات المثبطة للعزائم.

معارك المرصاد

آخر معارك الحرب العراقية ـ الإيرانية كانت المرصاد ولهذه المعركة قصة لا زالت بعض فصولها مطوية وسنحاول أن نبين كيف بدأت وكيف قضي عليها.. منذ بداية انتصار الثورة الإسلامية في إيران وانفصال منظمة / مجاهدي خلق/ عن ركب الثورة بسبب الخلاف الأيديولوجي الحاد احتضنت بغداد عناصر هذه المنظمة وزودتهم بالسلاح والمال وقد كان مركز نشاطهم السياسي في باريس ولكنهم ومنذ البداية وبالتنسيق مع أجهزة المخابرات العراقية استطاعوا أن يؤسسوا معسكرات لهم في عدة مناطق من العراق وبعد أن قررت باريس إخراجهم منها نقلوا مركز ثقلهم إلى بغداد واستخدموا الحدود الشمالية الشرقية للعراق لغرض النفوذ والقيام بأعمال التخريب والإغتيال. وكذلك للإتصال بأعوانهم في داخل إيران. ولقد زود النظام العراقي هذه المنظمة بأحدث الأسلحة والتجهيزات العسكرية وكانوا يتدربون على أيدي خبراء عراقيين وفي السنة الأخيرة من الحرب بدأوا ينظمون صفوفهم بشكل أفضل وأسسوا وحدات عسكرية مزودة بأسلحة متوسطة تتضمن الهاونات والعربات المدرعة وأسلحة مقاومة الطائرات طراز ستريلا ولقد أعدت القيادة العراقية بالتنسيق مع هذه المنظمة خطة كبيرة لغرض استغلال أي ظرف مناسب للدخول إلى إيران بالتنسيق مع العناصر المؤيدة في الداخل مستغلة بذلك الإرتباك الذي قد يحصل وضعف المواصلات الإيرانية وبطء رد الفعل لديها كما أثبتت التجارب السابقة.

ولهذا السبب لم يوقف النظام العراقي إطلاق النار رغم قبول إيران بالقرار ٥٩٨ لأن خطة الدخول الآنفة الذكر كانت كاملة وكانت الآمال المعلقة عليها كبيرة وإن لم تؤدي إلى سقوط النظام فستثير حرباً أهلية كما قبدر النظام العراقي.

وهناك سبب آخر لإستمرار العراق في هجماته وهو الحصول على أكبر عدد ممكن من الأسرى الإيرانيين لأن عدد الأسرى العراقيين في إيران كان يقارب ٨٠ ألف أسير أما عدد الأسرى الإيرانيين فكان لا يزيد على ٣٠ ألف أسير وكان وضع الجبهة يساعد على ذلك لأن حالة الجبهات قد تردت كثيراً في الجانب الإيراني وكان الجيش الإيراني الذي ركز العراقيون هجماتهم عليه في حالة من الفوضى واللامبالاة تساعد على التسليم بدون قتال.

كانت القوات التي أعدت للنفوذ بثلاثة آلاف مقاتل بينهم عدد كبر من النساء مزودين بعجلات نوع لاندروفر أمريكية ومدرعات خفيفة وأسلحة أخرى متنوعة وكانوا يحملون معهم أغذية أمريكية معلبة وتستهدف خطتهم الدخول من منطقة قصر شيرين إلى (كرند) ثم (إسلام آباد) وباختزان همدان طهران وكان من المقرر أن ينضم إليهم أعداد كبيرة من أنصارهم في الطريق إضافة إلى أن خططاً قد أعدت للسيطرة على المدن التي تمر فيها القوات مع أحداث اضطرابات في المدن الأخرى وفي طهران. كانت هناك خططاً للإستيلاء على المقرات والمواقع المهمة تتوافق مع وصول القوات الداخلة.

ومن خلال الفوضى الشاملة التي سادت الجبهات الوسطى والجنوبية وتعدد الهجمات العراقية مما وضع القيادة الإيرانية في مأزق خطير لاضطرارها لنقل قواتها من مكان إلى آخر وفقدانها المبادأة بدأت قوات المعارضة الإيرانية تدعمها قوات عراقية بالنفوذ من منطقة /خسروي/ على الحدود العراقية الإيرانية والتي تبلغ المسافة بينها وبين طهران حوالي /١١٥٠/ كم وكان هذا الزحف يستهدف الوصول إلى طهران والإطاحة بالنظام ولقد كانت هذه الخطة تتميز بالجرأة والمغامرة ويبدو أن المعلومات الخاطئة هي التي أوحت لهم بمثل هذا الخيال الجامح وأن نسبة النجاح المتوقعة لمثل هذه العملية لا يزيد على ١٠٪ في أفضل الأحوال. وقد استطاعت الأرتال الآلية التي كانت تنتقل على الطريق البري الرئيسي الذي يربط العراق بإيران أن تجتاز المنطقة الحدودية بدون مقاومة تذكر إذ أن القطعات الضعيفة الموجودة فيها والتي كانت من الجيش لم تبد أي مقاومة وقد أسرعت الأرتال مستغلة المفاجأة للوصول إلى مدينة /كرند/ وقد حدثت معركة قصيرة في كرند حيث قاوم حراس الثورة الموجودين فيها إلا أنهم لم يصمدوا وتركوا المدينة التي سيطر عليها الغزاة ــ في هذه الأثناء وصلت معلومات مشوشة إلى القيادة العليا عن طريق المقر الموجود في باختران والذي لم يتخذ أي إجراء فوري لعدم تيسر القطعات وكانت المعلومات متأخرة وكان رد الفعل الوحيد من قبل القوة الجوية ولم تكن القيادة حتى ذلك الوقت تعلم شيئاً عن حجم الهجوم أو عن غاياته واتجاهاته، أسرع الغزاة بالتحرك إلى مدينة /إسلام آباد/ التي توجد فيها معسكرات عديدة للقوات الإيرانية ودخلت المدينة بعد معارك سريعة وحاسمة لعبت فيها المفاجأة دوراً كبيراً وأخيراً تمت السيطرة على المدينة بعد أن انسحبت القوات الموجودة فيها وبدأ الغزاة

حركتهم نحو مدينة /باختران/ التي هي من كبريات المدن الإيرانية وأغلبية سكانها من الأكراد ويوجد فيها أعداد كبيرة من أنصار منظمة مجاهدي خلق.

في مدينة باختران كان يوجد معسكر لقوات المجاهدين العراقيين وقد تم الإيعاز إلى أحد الأفواج للتحرك إلى مدينة الأهواز وكان الطريق يمر قرب مدينة إسلام آباد وعندما اجتاز هذا الفوج الذي لم يكن يعلم شيئاً عما يجري فعلاً مفرق إسلام آباد متجهاً نحو الجنوب فوجئ بفتح النار عليه من قبل قوات الغزو وقد ترجل الفوج الذي كان يحمل أسلحته وعتاده وبدأ بالمقاومة / ولقد كان هذا هو الخطأ الفادح الذي ارتكبه الغزاة والذي قضى عليهم في النهاية. إذ أن الفوج الذي لم يكن يعلم شيئاً كان من الممكن أن يمر لو لم تفتح عليه النار/ وقد تم أخبار قيادة القوات العراقية في باختران عن الموقف والذي بدأ بدوره بإرسال التعزيزات إلى المنطقة بسرعة وقد تم التنسيق بين العراقيين والإيرانيين الذين بدأوا بإرسال القوات إلى المنطقة وتم احتلال أحد المضائق المهمة على الطريق والتي لا يكمن الحيدان عنها وتم إنزال فوج عراقي آخر خلف خطوط القوات الغازية.

وبدأت القوة الجوية وطيران الجيش بضرب آليات الغزاة وتدميرها وقد حاول قسم من أنصار الغزاة الإلتحاق بهم ولكنهم لم يستطيعوا بسبب غلق الطريق.

وهكذا أصبحت مسألة القضاء على العناصر الغازية مسألة وقت ليس إلا، وقد اضطر ما تبقى منهم إلى الإنسحاب إلى داخل الأراضي العراقية.

دروس معركة المرصاد:

لعل معركة المرصاد مثال للتقدير الخاطئ الذي ظل النظام العراقي يتصوره عن الوضع الإيراني فالحرب التي استمرت ثمان سنوات والتي زج فيها الطرفان مئات الألوف من الجنود وأعداد هائلة من الأسلحة الحديثة لم تستطيع أن تحسم الحرب لصالح أحد الطرفين فكيف تستطيع قوة من ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ مسلح أن تغير هذه المعادلة ورغم أن الظروف كانت عند تنفيذ العملية في صالح تنفيذها فعلاً ولكن نسبة النجاح تبقى بمعدل لا يزيد على ١٠٪ فكيف يمكن الأقدام على عمل لا تزيد حصته من النجاح على النسبة أعلاه.

لقد تغير الموقف في إيران خلال المعارك الأخيرة /بعد قبول إيران بالقرار ٥٩٨ واستمرار العراق في هجماته تدريجياً إذ أن الشعب الإيراني الذي كان في الفترة الأخيرة من الحرب غير متحمس للتطوع إلى الجبهات بدأ يتوافد وبأعداد كبيرة جداً وقد سبب هذا وقوع معارك شديدة أدت إلى خسائر فادحة في صفوف الطرفيين والنظام العراقي الذي كان بحاجة إلى أعداد من الأسرى لكي يوازن المعادلة مع أسراه لدى إيران خسر عشرات الألوف من الضحايا ولكنه استطاع فعلا أن يحصل على عدة آلاف من الأسرى.

ولقد بدأ الحماس يدب فعلاً في صفوف الشعب الإيراني الذي ذكرته الهجمات العراقية الجديدة بالأيام الأولى وبدأت أعداد غفيرة من المدربين بالتوجه إلى الجبهات.

بعد تأكد العراق من فشل عمليات الإختراق الأخيرة وانسحاب القوات الإيرانية من معظم المناطق العراقية التي سبق احتلالها حتى بدون الدخول في معركة كما حدث في حلبجة ـ شاخ شمران ـ حاج عمران ـ المناطق المطلة على رانية وقضاء بنجوين ـ وبعد أن بدأ الإيرانيون يبدون مقاومة شديدة ويوقعون خسائر كبيرة في القوات العراقية... اضطر النظام العراقي إلى وقف إطلاق النار وهكذا انتهت هذه المأساة التي استمرت ثمان سنوات بعد أن خلفت وراءها دماً شاملاً لحق بكلا البلدين.. وخلقت آثاراً اقتصادية واجتماعية وسياسية ستبقى آثارها لسنين قادمة وفقد الجانبان ما يقارب المليون قتيل وجريح ولازال عشرات الآلاف من الأسرى حتى الآن ينوؤن في غياهب /السجون سواء في العراق أو في إيران.

لقد كانت أهداف الحرب كما أعلنه النظام العراقي في بدايتها إلغاء اتفاقية الجزائر وتعديل الحدود وخاصة في شط العرب.. ولكن رئيس النظام وبعد احتلاله للكويت. أرسل رسالة إلى الرئيس الإيراني يخبره فيها أن العراق يوافق على اتفاقية الجزائر ويذكر في رسالته (أن كل شيء أصبح واضحاً) وهكذا وبكل سهولة ذهب الهدف الذي استغرق حرباً لمدة ثمان سنوات ومليون قتيل ... فهل تعلم النظام درساً واحداً من هذه الحرب.

إن الجهود الخارقة التي استنفذت كل طاقات العراق كانت جبارة فعلاً ولقد أظهرت الحرب العراقية الإيرانية مدى قدرة وحيوية العراقيين الذين كان يدفعهم للعمل عوامل عديدة منها الشعور بالواجب والوطنية وكذلك الرعب من

التقصير والذي كان عقابه الموت لقد بذل الجيش والشعب العراقي هذه الجهود بدون نتيجة.

وإتماماً للفائدة نستعرض فيما يلي كلاً من بيان الجزائر ٦ مارس (آذار) ١٩٧٥ بشأن تسوية النزاع العراقي الإيراني حول الحدود الذي أرادت العراق إلغائه في حربها ضد إيران وكذلك بنود المعاهدة الدولية وحسن الجوار بين البلدين.

٦ - بيان الجزائر ٦ مارس ١٩٧٥ بشأن تسوية النزاع العراقي - الإيراني حول الحدود.

أثناء انعقاد مؤتمر القمة للدول الأعضاء في منطقة الأوبك في عاصمة الجزائر وبمبادرة الرئيس هواري بومدين تقابل مرتين صاحب الجلالة شاه إيران والسيد صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة وأجريا محادثات مطولة حول العلاقات بين العراق وإيران. وقد اتسمت هذه المحادثات التي جرت بحضور الرئيس هواي بومدين ببديع الصراحة الكاملة وبإرادة مخلصة من الطرفين للوصول إلى حل نهائي دائم لجميع المشاكل بين بلديهما وتطبيقاً لمبادئ سلامة التراب وحرمة الحدود وعدم التدخل بالشؤون الداخلية.

قرر الطرفان الساميان المتعاقدان:

أولاً: إجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية بناء على برتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٢ ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤.

ثانياً: تحديد حدودهما النهرية حسب خط تالوك.

ثالثاً: بناء على هذا سيعيد الطرفان الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ويلتزمان من ثم على رقابة مشدودة وفعالة على حدودهما المشتركة وذلك من أجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت.

رابعاً: كما اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المشار إليها أعلاه كعناصر لا تتجزأ لحل شامل وبالتالي فإن أي مساس بإحدى مقوماتها يتنافي بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر وسيبقى الطرفان على اتصال دائم مع الرئيس هواري بومدين الذي سيقدم عند الحاجة معونة الجزائر الأخوية من أجل تطبيق هذه القرارات.

وقد قرر الطرفان إعادة الروابط التقليدية، لحسن الجوار، والصداقة، وذلك على الخصوص، بإزالة جميع العوامل السلبية لعلاقاتهما، وبواسطة تبادل وجهات النظر بشكل مستمر حول المسائل ذات المصلحة المشتركة، وتنمية التعاون المتبادل.

ويعلن الطرفان رسمياً: أن المنطقة يجب أن تكون في مأمن من أي تدخل خارجي.

وسيجتمع وزراء الخارجية من العراق وإيران، بحضور وزير خارجية الجزائر بتاريخ ١٥ آذار ١٩٧٥ في طهران، وذلك لوضع ترتيبات

عمل اللجنة المختلطة العراقية والإيرانية التي أسست من أجل تطبيق القرارات المتخذة في اتفاق مشترك والمنصوص عليها أعلاه طبقاً لرغبة الطرفين ستدعى الجزائر إلى اجتماعات اللجنة المختلطة الإيرانية. العراقية، وتحدد اللجنة المختلطة: جدول أعمالها، وطريقة عملها، والإجتماع إذا اقتضى الحال، والتناوب في بغداد وطهران.

وقد قبل صاحب الجلالة شاه إيران بكل سرور الدعوة التي وجهها إليه سيادة الرئيس أحمد حسن البكر للقيام بزيارة رسمية إلى العراق، علماً أنه سيحدد تاريخ الزيارة في اتفاق مشترك.

وقد آلى صاحب الجلالة الشاهنشاه والسيد صدام حسين إلا أن يعبرا بصفة خاصة عن امتنانهما الحار للرئيس بومدين الذي عمل بدافع من العواطف الأخوية، وروح النزاهة، على إقامة اتصال مباشر بين قيادة الدولتين الساميتين، وساهم بالتالي في عهد جديد للعلاقة بين العراق وإيران، وذلك تحقيقاً للمصلحة العليا لمستقبل المنطقة المعنية.

معاهدة الحدود الدولية، وحسن الجوار

بين العراق وإيران

إن سيادة رئيس الجمهورية العراقية وصاحب الجلالة الإمبراطورية شاهنشاه إيران، بالنظر إلى الإرادة المخلصة للطرفين المعبر عنها في اتفاق الجزائر المؤرخ في ٦/آذار ١٩٧٥ في الوصول إلى حل نهائي ودائم لجميع المسائل المعلقة بين البلدين.

وبالنظر إلى أن الطرفين قد أجريا إعادة التخطيط النهائي لحدودهما البرية على أساس برتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١١ومحاضر جلسات قومسيون تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ وحددا حدودهما النهرية حسب خط الثالوك.

وبالنظر إلى إرادتهما في إعادة الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة.

وبالنظر إلى روابط الجوار التاريخية، والدينية، والثقافية، والحضارية، القائمة بين شعبي العراق وإيران.

ولرغبتهما في توطيد روابط الصداقة، وحسن الجوار، وتعميق علاقاتهما الإقتصادية، والثقافية، وتشجيع التبادلات، والعلاقات الإنسانية بين شعبيهما، على أساس مبادئ سلامة الإقليم، وحرمة الحدود، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ولعزمهما على العمل لإقامة عهد جديد من العلاقات الودية بين العراق وإيران على أساس الإحترام الكامل للإستقلال الوطني ومساواة الدول في السيادة.

ولإيمانهما بالمشاركة كذلك في تطبيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتحقيق أهدافه وأغراضه.

سيادة رئيس الجمهورية العراقية:

سيادة سعدون حمادي وزير خارجة العراق:

صاحب الجلالة الإمبراطورية شاهنشاه إيران:

سيادة عباس علي خلعتبري وزير خارجية إيران:

الذين، بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما ووجداهما صحيحة ومطابقة للأصول، اتفقا على الأحكام التالية:

المادة الأولى: يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان أن الحدود الدولية البرية بين العراق وإيران هي تلك التي جرى إعادة تخطيطها على الأسس، وطبقاً للأحكام التي تضمنها برتوكول إعادة تخطيط الحدود البرية وملاحق البرتوكول المذكور آنفاً، التي هي مرفقة بهذه المعاهدة.

المادة الثانية: يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان أن الحدود الدولية في شط العرب هي تلك التي أجري تحديدها على الأسس وطبقاً للأحكام التي تضمنها

البرتوكول تحديد الحدود النهرية وملاحق البرتوكول المذكور آنفاً، التي هي مرفقة بهذه المعاهدة.

المادة الثالثة: يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بأن يمارسا على الحدود بصورة دائمة، رقابة صارمة لفرض وقف كل تسلل ذي طابع تخريبي من أي محل نشأ، وذلك على الأسس وطبقاً للأحكام التي تضمنها البروتوكول، وملحقه المتعلقان بالأمن على الحدود والملحقان بهذه المعاهدة.

المادة الرابعة: يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان أن أحكام البرتوكولات الثلاثة وملاحقها المذكورة في المواد (١) و(٢) و(٣) من هذه المعاهدة والملحقة بها والتي تكون جزءاً لا يتجزأ منها، هي أحكام نهائية ودائمة وغير قابلة للخرق بأية حجة كانت، وتكون عناصر لا تقبل التجزئة لتسوية شاملة... وبالتالي فإن أي انتهاك لأحد مكونات هذه التسوية الشاملة يكون مخالفاً بداهةً لروح وفاق الجزائر.

المادة الخامسة: في نطاق اللامساسية بالحدود والمراعاة الدقيقة للسلامة الإقليمية للدولتين، يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان أن خط حدودهما البري والنهري متعذر مسه وأنه دائم ونهائي.

المادة السادسة: ١- في حالة حصول خلاف يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه المعاهدة أو البرتوكولات الثلاثة أو ملاحقها، يحل هذا الخلاف وفق المراعاة الدقيقة لخط الحدود العراقية - الإيرانية المشار إليه في المادتين الأولى والثانية في

أعلاه ووفق مراعاة المحافظة على أمن الحدود العراقية ـ الإيرانية طبقاً للمادة (٢) في أعلاه.

٢ـ يحل هذا الخلاف من جانب الطرفين الساميين والمتعاقدين أولاً عن طريق المفاوضات الثنائية المباشرة خلال فترة شهرين إعتباراً من تاريخ طلب أحد الطرفين.

٣ ـ وفي حالة عدم الإتفاق يلجأ الطرفان الساميان المتعاقدان خلال مدة ثلاثة أشهر إلى طلب المساعي.

كان هذا الملف الكامل للحرب العراقية الإيرانية. ولكن السؤال هنا، هل اتعظ صدام حسين بما جرى..؟ أم أنه أضحى أكثر استذآياً مما كان عليه..؟

إن الأحداث اللاحقة تؤكد أنه أصبح أكثر شراسة من السابق، وأن رجلاً كهذا بلغ في نزعته السادية وحبه لسفك الدماء مرحلة لا يمكنه معها أن يتعايش في جو يسوده السلام والوئام. لذلك كان يبحث حوله عن فريسة أسهل منالاً من إيران. فكانت الكويت ضحيته ونهاية لغطرسته في آن معاً.

أما كيف حدث هذا.. فلنتابع معاً.

الحرب العراقية الكويتية

بداية الكارثة

في خطاب الذكرى الثانية والعشرين لثورة ١٧ يونيو ١٩٦٨ والتي صعد فيها حزب البعث إلى السلطة في العراق مرة أخرى هاجم الرئيس صدام حسين «بعض الدول الخليجية البترولية» ـ وإن لم يسميها بالاسم ـ واتهمها بأنها تتبع سياسات أمريكية متآمرة تستهدف الأضرار بمصالح العراق وأمن الأمة العربية.


طارق عزيز

ولكن رسالة طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق والتي بعث بها يوم ١٥ يوليو ١٩٩٠ إلى السيد «الشاذلي القليبي» الأمين العام للجامعة العربية كانت أكثر وضوحاً وتحديداً حيث أتهم طارق عزيز صراحة كلاً من الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة بتجاوز حصص إنتاجهما من البترول مما يترتب عليه انخفاض الأسعار وإلحاق الضرر البالغ بالعراق ـ باعتباره من الدول المننتجه ـ في الوقت الذي يعتبر فيه العراق في شدة

الحاجة إلى عائدات النفط لتسوية ديونه وإصلاح ما خلفته حرب الثماني سنوات مع إيران.

وذكر طارق عزيز أن هذه السياسات البترولية التي تتبعها الكويت ودولة الإمارات ـ ومن وجهة نظر العراق ـ «لا يقل تأثيرها عن شن عدوان مسلح على العراق»!!

وقد ردت الحكومة الكويتية على ما جاء في المذكرة العراقية وذلك في رسالة بعثت بها إلى الأمين العام للجامعة العربية أعربت فيها عن استغرابها مما جاء في المذكرة العراقية في الوقت الذي يتواصل فيه التنسيق بين البلدين في المجالات المختلفة.

كما جاء في الرسالة الكويتية أن حقل بترول الرميله هو حقل ممتد على الأرض في جانب الحدود الكويتية والعراقية.. كما أشارت إلى أن «للعراق سجلاً حافلاً في تجاوزاته على الأراضي الكويتية».. وأن العراق كان يرفض «ترسيم الحدود» بينه وبين الكويت.

وقد رد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي طارق عزيز بمذكرة أخرى إلى الأمين العام للجامعة العربية بتاريخ ٢١ يوليو١٩٩٠ تناول فيها ما جاء في رسالة الحكومة الكويتية جيث أعرب طارق عزيز عن اندهاشه مما ورد في الرسالة الكويتية عن التنسيق بين البلدين في المجالات المختلفة وتسأل طارق عزيز عن هذا «التنسيق» في الوقت الذي رفضت فيه الكويت التجاوب مع العرض العراقي بتزويدها بالمياه العذبة من «شط العرب».. ورفضت أيضاً إعادة

فتح الممر الجوي بين «البصرة» و«مدينة الكويت» لطائرات الخطوط الجوية الدولية، الأمر الذي كان يعني ـ من وجهة نظر الحكومة العراقية ـ عدم تمكن مطار البصرة بعد انتهاء الحرب مع إيران من معاودة العمل كمطار دولي أمام شركات الطيران المختلفة.

كما عقب «طارق عزيز» على ما ورد في رسالة الحكومة الكويتية من إشارة إلى ما تحملته الكويت من اعتداءات على أراضيها ومنشآتها النفطية وناقلات بترولها ومصالحها التجارية خلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية وقال «عزيز»: إن كل رؤساء دول الخليج ومعهم كل الأمة العربية أكدوا بأن المعركة (مع إيران) لم تكن عراقية فحسب إنما كانت دفاعاً عن الخليج وأمنه وسيادته والكويت هي أقرب الساحات إلى ميدان المعركة وكان التهديد لها من الخارج ومن الداخل مباشراً.. وإذا كانت «الكويت» قد وقفت مواقف عبرنا (كعراق) عن تقديرنا لها فإنها في الواقع قد تصرفت في جانب كبير من ذلك من زاوية «درء الخطر عن النفس»!! وإذا كانت الكويت قد تكبدت الخسائر المادية فأننا (ويقصد العراق) سفحنا الدم الغالي فضلاً عن تكبدنا الخسائر الهائلة ومع ذلك فقد كانت نظريتنا وما تزال قومية.

وهاجم طارق عزيز ما جاء في الرسالة الكويتية من أن للعراق سجلاً حافلاً في تجاوزاته على الأراضي الكويتية... وقال عنه أنه «كذب».. وقلب للوقائع رأساً على عقب وقال إنه بينما كان العراق منشغلاً في الحرب مع إيران كان الشغل الشاغل للمسؤولين في حكومة الكويت هو تدبير الزحف التدريجي على أراضي العراق وبناء المخافر وإنشاء المزارع والمنشآت العسكرية والنفطية فيها.

ولكن طارق عزيز عندما جاء إلى موضوع «ترسيم الحدود» بين البلدين والذي أثرته الرسالة الكويتية الرسمية أشار إلى ما جاء في رسالة نائب رئيس الوزراء العراقي سعدون حمادي الموجهة إلى وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد بتاريخ ٣٠ إبريل ١٩٩٠.. وقال أن وضع الحدود كما جاء في الرسالة «هو في الواقع وضع بلدين متجاورين تجمعهما أواصر القربى الوثيقة ولم يتوصلا حتى الآن إلى اتفاق حول «تحديد» حدودهما في البر والبحر»!!؟

وفيما يتعلق بادعاءات حكومة الكويت (على حد تعبير طارق عزيز ونص رسالته) بشأن حقل «الرمليه» العراقي فإننا نؤكد أن هذا الحقل هو عراقي بالاسم والأرض وأن ما سحبته حكومة الكويت منه عمداً في ظروف انشغال العراق في الحرب «سرقة» لا بد لحكومة الكويت من ردها إلى شعب العراق المجاهد كان من الطبيعي في ظل مناخ التوتر الذي ساد العلاقات بين العراق والكويت في ضوء رسالة طارق عزيز إلى الأمين العام للجامعة العربية يوم ١٥ يوليو ١٩٩٠.. وفي ضوء خطاب الرئيس صدام حسين في ١٧ يوليو ١٩٩٠.. وما تلى ذلك التاريخ من خطابات ورسائل عبر الأمين العام لجامعة الدول العربية..

نقول: كان من الطبيعي أن تتحرك المساعي العربية من أجل احتواء الخلاف بين الجانبين العراقي والكويتي ومنع تدهور الموقف وانزلاقه إلى حافة الهاوية والمواجهة العسكرية فأصدرت رئاسة الجمهورية في مصر بياناً أهابت فيه بالأشقاء العرب أن يعطوا أولوية قصوى لتعزيز التضامن العربي وتجنب أي

مضاعفات يمكن أن تنال من تماسك الجبهة العربية وصلابتها أو تمس قدرتها على مواجهة التحديات التي تعترض طريقها وتهدد مصالحها.

وبعد هذا البيان بأربعة أيام وتحديداً يوم ٢٤ يوليو ١٩٩٠ قام الرئيس المصري محمد حسني مبارك بزيارة عمل خاطفة إلى بغداد استغرقت عدة ساعات التقى خلالها الرئيس العراقي صدام حسين واستمع منه إلى وجهة نظر العراق فيما جرى وتأكيدات الرئيس صدام حسين على أن خلافه مع الكويت هو خلاف بين أفراد عائلة واحدة وأن القضية تتعلق في نهاية الأمر بمسائل من اختصاص الأمة العربية.


حسني مبارك

وقد نقل الرئيس المصري محمد حسني مبارك هذا الكلام وفي نفس اليوم إلى الشيخ جابر الأحمد أمير دولة الكويت خلال زيارة سريعة إليها.... كما طار الرئيس مبارك في مساء نفس اليوم إلى المملكة العربية السعودية ليطلع الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود على نتائج مساعيه لتطويق الخلاف بين العراق والكويت.

وقد هدأت فعلاً «النبرة» الإعلامية بين البلدين وتوقفت الحملات الصحفية بينهما منعاً للتصعيد وذلك اعتباراً من يوم الخميس ٢٦ يوليو ١٩٩٠.. وهو نفس اليوم الذي قام فيه الدكتور أسامة الباز، وكيل أول وزارة الخارجية

المصرية والمستشار السياسي للرئيس مبارك بزيارة عمل خاطفة إلى كل من بغداد والكويت سلم خلالهما رسالتين من الرئيس المصري محمد حسني مبارك إلى كل من أمير الكويت ورئيس الجمهورية العراقية تناولتا ترتيبات «لقاء جدة» الذي اتفق على عقده بين الكويت والعراق والذي أعلن أن ولى العهد الكويتي ورئيس مجلس وزرائها الشيخ سعد العبد ا لله سيرأس وفد بلاده فيها.. وأن السيد عزة إبراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي هو الذي سيرأس الجانب العراقي في المباحثات.

الثلاثاء ٣١ يوليو ١٩٩٠ كان موعد لقاء جدة.



أمير الكويت الشيخ
جابر الأحمد



خادم الحرمين الشريفين الملك
فهد بن عبد العزيز

وعلى عكس البداية التي اتسمت بعناق السيد عزة إبراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي مع الشيخ سعد ا لله عبد ـ ورئيس مجلس الوزراء

الكويتي.. فإنه بمجرد أن جلسا أعضاء الوفدين إلى مائدة المباحثات حتى أخرج الجانب العراقي صحيفة مطالبة تجاه الكويت.

طالب الوفد العراقي بإسقاط الديون العراقية للكويت وبسداد قيمة البترول العراقي الذي أخذته الكويت عن طريق أسلوب «الحفر المائل» من قبل حقل بترول «الرملية» والمقدر قيمته بمبلغ ٢,٤ مليار دولار و.. و..



الشيخ سعد العبدالله

وكان من الطبيعي أن تتوقف مباحثات «جدة» خاصة وأن الوفد العراقي جاء ليفرض مطالب وشروط وليس للتباحث حول حلول وسط للمشاكل المعلقة بين الجانبين.. الأمر الذي اقتضى أن يعود الجانبان إلى قيادتهما السياسية قبل أن يعاودا الإجتماعات مرة أخرى ولم تمضي ساعات على عودة الوفدين العراقي والكويتي إلى بلديهما حتى وقعت الكارثة التي هزت الخليج وزلزلت كيان الأمة العربية ولفتت انتباه العالم أجمع إلى أمة العرب التي طالما اشتهرت ببيانات الشجب والإستنكار والإدانة للعدوان الإسرائيلي المستمر عليها والممارسات الإستيطانية اليهودية في الأرض المحتلة.. فإذا بأحدها ـ وهي العراق ـ تلجأ ولأول مرة إلى أسلوب «القوة المسلحة» ليس من أجل استرداد الأرض المحتلة في عدوان يونيه ١٩٦٧

أو تحرير فلسطين ـ وإنما لتسوية خلاف مع دولة عربية أخرى «صغيرة» هي الكويت!!

اجتاحت القوات العراقية الحدود الكويتية الشمالية في الثانية من فجر الخميس الثاني من أغسطس ١٩٩٠ وتقدمت صوب مدينة الكويت العاصمة التي تبعد عن خط الحدود ٦٤ كيلو متراً فقط.. وقبيل الرابعة والنصف من فجر الخميس كانت القوات العراقية الغازية قد دخلت قصر «السيف العامر» مقر الحكم ومقر مجلس الوزراء ومجلس الأمة والمباني الأخرى الهامة داخل العاصمة.

وأصدرت وزارة الدفاع الكويتية بياناً في السادسة من صباح ذلك اليوم الخميس ٢ أغسطس أعلنت فيه لجماهير الشعب الكويتي وللمقيمين على أرض الكويت والذين فوجئوا بالدبابات والمصفحات العراقية في شوارع وطرقات وأحياء المدينة ـ أن العراق قد قام بغزو مسلح إلى أراض دولة الكويت في الثانية من فجر الخميس.. وطالب البيان بانسحاب القوات العراقية الغازية مؤكداً أن الكويت ستمارس حقها الطبيعي والمشروع في الدفاع عن النفس ضد العدوان.

في نفس الوقت الذي صدر فيه بيان وزارة الدفاع الكويتية كانت القوات العراقية تطوق مباني الوزارة ومنشآتها حيث جرى تبادل لنيران اشتركت فيه طائرات الهيلوكبتر العراقية التي أخذت تقصف مباني الوزارة قبل أن تسقط هي الأخرى في أيدي العراقيين.

في تلك الأثناء تضاربت الأنباء حول مصير الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت وأفراد أسرته... وحول مصير الشيخ سعد العبد الله

السالم الصباح ولي عهد ورئيس مجلس الوزراء .. وباقي الشيوخ أعضاء أسرة الصباح الحاكمة.

وبينما أكدت الأنباء استشهاد الشيخ فهد الأحمد الجابر الصباح شقيق أمير الكويت ورئيس اللجنة الأولمبية وأحد الشخصيات الرياضية المعروفة على المستوى العربي والدولي ـ ذكرت أنباء أخرى غير مؤكدة أن الشيخ سعد العبد ا لله رئيس الوزراء وأعضاء حكومته محاصرون داخل مقر رئاسة الحكومة.

وقد اتضح فيما بعد أن هذه لأنباء غير صحيحة وأن معظم أفراد أسرة الصباح الحاكمة الذين كانوا موجودين بالكويت يوم الغزو قد غادروا إلى المملكة العربية السعودية.

أما كيف تسنى لهم الإفلات من قبضة الغزاة؟ فهناك رواية تقول بأن الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت وولي عهده وأعضاء مجلس الوزراء كانوا ضيوفاً على أحد أثرياء الكويت في الشاليهات التي تقع في منطقة «خيران» جنوب العاصمة على الطريق إلى الأحمدي وميناء عبد ا لله.. وبمجرد أن دخلت القوات العراقية الغازية الأراضي الكويتية تم إيقاظهم ونقلهم بطائرات هليوكوبتر جاءت من قاعدة «أحمد الجابر» حيث عبرت بهم إلى داخل الأراضي السعودية.

وهناك رواية أخرى أكثر صدقاً تقول بأن المخابرات الأمريكية وعبر اتفاق التعاون الأمني الذي أبرمه العميد/ الفهد أحمد الفهد مدير المخابرات الكويتية قبل الغزو بوقت قصير ـ مع مستر ويليام وبستر مدير لمخابرات المركزية الأمريكية قد اكتشفت الغزو العراقي عبر وسائل الرصد والإستطلاع الفضائية

وفي لحظاته الأولى فأبلغت على الفور المخابرات الكويتية بدخول القوات العراقية إلى الأراضي الكويتية فتم خلال الفترة من الثانية وحتى الرابعة من فجر الخميس أيقاظ جميع أفراد أسرة آل الصباح بما فيهم الأمير وولي العهد وجميع أعضاء الحكومة الذين توجهوا جميعاً إلى مطار الكويت الدولي حيث كانت تنتظرهم هناك طائرتي «جامبو» ٧٤٧ تابعتين للخطوط الجوية الكويتية أقلعتا بهم إلى السعودية في تمام الرابعة من فجر الخميس وقبل نحو ساعة من قيام الطائرات العراقية بضرب ممرات الإقلاع والهبوط في مطار الكويت الدولي.

دخلت القوات العراقية الكويت زاعمة طبقاً للبيان الذي أذاعه «راديو بغداد» في الواحدة من ظهر الخميس ٢ أغسطس ١٩٩٠ أن الثوار الكويتيين قد قادوا ثورة أطاحت بحكم آل الصباح وأعلنوا تشكيل حكومة كويتية مؤقته وأن أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الصباح قد تم عزله وأن مجلس الأمة قد حل.. وحذرت العراق من أن قواتها الموجودة في الكويت ستحمي هذه «الثورة» وستقاوم أي تدخل خارجي.

وقد جاء خبر غزو القوات العراقية لدولة الكويت كوقع الصدمة والكارثة على مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي كان منعقداً في القاهرة.. واضطر وزراء خارجية الدول العربية المشاركون في أعمال مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية إلى عقد دورة غير عادية لمجلس جامعة الدول العربية قرروا فيه إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت ورفض أي آثار مترتبة عليه وعدم الإعتراف بتبعاته.. كما طالب مجلس جامعة الدول العربية العراق بالإنسحاب

الفوري وغير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها قبل ١٠ محرم ١٤١١هـ الموافق ١ أغسطس ١٩٩٠.

كما أكد مجلس الجامعة على تمسكه المتين بالحفاظ على السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء وتجديد حرصه على المبادئ التي تضمنها ميثاق جامعة الدول العربية بعدم اللجوء إلى القوة لفض المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء واحترام النظم الداخلية القائمة فيها وعدم القيام بأي عمل يرمي إلى تغييرها.

أما في الكويت فقد أعلنت ما تسمى «حكومة الكويت الحرة المؤقته» في بيان أذاعه «راديو بغداد» أنه من أولى واجباتها ومسؤلياتها الوطنية والقومية والأخلاقية إصلاح الأذى والعدوان الذي ألحقه النظام الفاسد (يقصد حكم آل الصباح) بأهلنا وأخوتنا في العراق وستعمل على معالجة مسألة الحدود والعلاقة مع العراق على قاعدة الاخوة ووفق ما تتطلبه المصلحة القومية العليا.

في نفس الوقت أعلن راديو بغداد أن القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية أعادت ١٤ فرقة مشاة وقيادة قوات الأهواز كفرقة عاملة كما قررت إنشاء ثلاث فرق فوراً إحداها مدرعة كما قررت كذلك إعادة المسرحين من ضباط الإحتياط المحالين إلى التقاعد عدا المحالين منهم لأسباب صحية أو لبلوغهم السن القانونية.

وكان هذا البيان مناقضاً تماماً مع البيان الذي أذاعه راديو بغداد أيضاً وفي نفس يوم الخميس ٢ أغسطس ١٩٩٠ لمجلس قيادة الثورة العراقي والذي ذكر

فيه أن القوات العراقية سوف تنسحب من الكويت خلال أيام أو أسابيع بعد استعادة الأمن وستترك شعب الكويت كي يقرر شؤونه الخاصة فكيف تكون حالة التعبئة العامة والحشد العسكري العراقي في نفس الوقت الذي يعلن فيه أن قواته لن تبقى في الكويت؟

لقد كانت القيادة السياسية والعسكرية العراقية تناور وتخادع ... وقد انكشفت حتى من «ورقة التوت» عندما تبين أنها تعزز قواتها الموجودة في الكويت.. وكذلك عندما أعلنت يوم الأربعاء ٨ أغسطس ١٩٩٠ ضم الكويت إلى العراق.

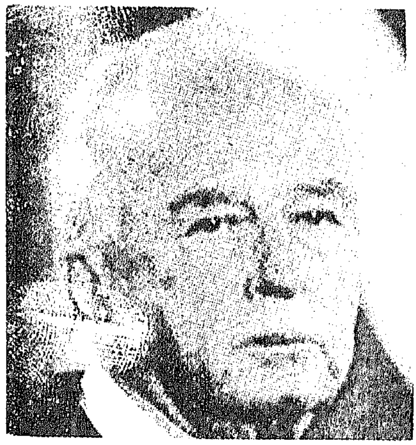
حقيقة الخطر النووي العراقي

دعوة لكل الأعداء

نعود إلى الوراء قليلاً ... إلى يوم الثلاثاء ٥ ديسمبر ١٩٨٩ في ذلك اليوم أعلن في بغداد أن العراق قد حقق قفزة علمية وتكنولوجية بنجاحه إلى إطلاق صاروخ فضائي ذو ثلاث مراحل قادر على حمل أقمار صناعية من قاعدة «الانبار» للأبحاث الفضائية كما أعلن تلفزيون «بغداد» الذي أذاع فيلما مصوراً لعملية إطلاق الصاروخ الفضائي والذي سمى «العابد» أن العراق قد نجح أيضاً في تطوير نوعين من الصواريخ «البالستيكية» أرض ـ أرض يبلغ مدى كل منهما حوالي ٢٠٠٠ كيلو متر وقد اسماهما «تموز ـ ١».. و«تموز ـ ٢».

وفي أعقاب هذا الحدث بدأت حملة صهيونية محمومة ضد العراق من خلال تصريحات لرئيس وزراء إسرائيل «إسحاق شامير» بأن العراق في سبيله لإنتاج أسلحة نووية.. وأن لديه عدد من المنشآت التي تقوم بتصنيع أسلحة كيماوية.. وهدد «إسحاق شامير» بأن إسرائيل سوف تقوم باتخاذ إجراءات عملية ضد ما اسماه بالتهديد الذي مثله حيازة دولة عربية لأسلحة تدمير شامل ووسائل إيصالها إلى أهدافها من صواريخ «أرض ـ أرض» أو طائرات.

وأعقب «شامير» في تهديداته وزير الدفاع «الجنرال إسحاق رابين» الذي ذكر أن إسرائيل ستواجه الخطر الذي يمثله التوجه العراقي نحو بناء وامتلاك تكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل من نووية وكيماوية.





ثم تلى هذه التصريحات أنباء في بريطانيا.. وفي أمريكا عن اكتشاف شحنة من المكثفات الكهربائية - وهي أجهزة علمية تستخدم في استخدامات علمية شتى منها تخصيب عنصر اليورانيوم ٢٣٥ الذي يدخل في صناعة الأسلحة النووية - وقد تم اكتشاف هذه الشحنة في مطار «هيثرو» ثم في عدة مطارات أمريكية قبل شحنها إلى العراق.

وثارت ضجة في الصحافة الأوربية والأمريكية حول هذه «المكثفات الكهربائية» وقيل أن العراق يقترب من صناعة أسلحة نووية.

ثم راجت رواية أخرى خلال شهري مارس وإبريل ١٩٩٠ عن أن العراق يسعى إلى صناعة مدفع عملاق يبلغ قطر ماسورته ١٦ قدماً وطوله ١٢٠ قدماً

ويمكنه إطلاق قذائف نووية لمسافات بعيدة.. وتم ضبط قطع من مواسير صلب قبل شحنها إلى العراق في عدة موانئ أوروبية قيل أنها كانت ستدخل في صناعة هذا المدفع الأسطوري الذي فكر فيه العالم الكندي «جيرالدبول» والذي زار العراق عدة مرات قبل اغتياله في ٢٢ مارس ١٩٩٠ على أيدي رجال المخابرات الإسرائيلية «الموساد».

وفي أعقاب تلك الحملة العدائية التي امتدت على مدى الشهور الأربعة الأولى من عام ١٩٩٠ دعت «بغداد» من خلال وزارة الإعلام والثقافة وعبر سفاراتها في أنحاء العالم وفود عربية وإسلامية للمشاركة في مؤتمر شعبي للتضامن مع العراق في مواجهة تلك الحملة العدائية التي كان يبدو أنها تستهدف التهيئة الإعلامية لضربة إسرائيلية أخرى إلى العراق وعلى غرار الضربة التي وجهت إلى المنشآت النووية العراقية جنوبي بغداد في ٧ يونيه ١٩٨١.

وخلال الفترة من ٦-٩ مايو ١٩٩٠ عقد مؤتمر التضامن مع الشعب العراقي في «بغداد» وخلال الجلسة الصباحية في اليوم الثاني لأعمال المؤتمر فاجأ الرئيس العراقي صدام حسين أعضاء المؤتمر بالحضور ثم خطب في هذه الجلسة وفند دعاوي الحملة التي تشن ضد العراق بخصوص موضوع «المكثفات الكهربائية»..وقال وهو ممسك بيده نموذجاً منها «أن علماء العراق في الجامعة التكنولوجية قد استطاعوا تصنيع هذه المكثفات الكهربائية».. وسط تصفيق وحماس أعضاء المؤتمر أعلن صدام حسين أن الحرب قادمة مع الإستعمار.. وأنها سوف تكون حرب طويلة.. وسوف تنتهي هذه الحرب بتحرير فلسطين!!.

وكان من الطبيعي أن يثير هذا الكلام عواطف ومشاعر أعضاء المؤتمر الذين جاءوا من كافة البلاد العربية والإسلامية فهذه أول مرة منذ رحيل الزعيم الخالد جمال عبد الناصر يتجرأ حاكم عربي على تحدي قوى الإستعمار وإسرائيل ويعلن وبمنتهى روح التحدي أن الحرب قادمة لتحرير فلسطين.



الرئيس حافظ الأسد

وقد كانت المشاعر التواقة لتحرر القدس واسترداد كل فلسطين تتصور أن صدام حسين سوف يدخل بقواته المسلحة إلى الأردن وباتفاق مع الملك حسين.. وربما إلى جبهة المواجهة مع إسرائيل في سوريا بعد مصالحة مع الرئيس حافظ الأسد.. وأنه سيعلن وقتها ما عجز كل الرؤساء والملوك العرب بعد جمال عبد الناصر عن الإقدام عليه وهو إنذار إسرائيل بأنها ما لم تنسحب من الجولان والقدس الشرقية والضفة الغربية وغزة وترضخ لقرارات الأمم المتحدة التي أعطت للفلسطينيين حق العودة إلى ديارهم بما فيها أراضي فلسطين ١٩٤٨ فإن الجيوش العربية وفي مقدمتها الجيش العراقي سوف ترغم إسرائيل وبالقوة المسلحة على التسليم للعرب بكامل حقوقهم التي عجزوا عن نيلها منذ يونيه ١٩٦٧ بل وقبلها.

ولكن.. لم تمضي شهور قليلة حتى كانت «الكارثة».

دخل صدام حسين بجيوشه الكويت.. بدلاً من الأردن!!.

وبدلاً من تحرير فلسطين راح يحتل الكويت!!.

فسقط عرب ومسلمين من أهل الكويت صرعى وقتلى برصاص جنود صدام حسين بدلاً من الإسرائيليين والصهاينة!!.

ونجح صدام حسين في تحقيق ما لم يحلم به «شامير» «وكيسنجر» و«بوش» بأن يحشدنا كأحرار وكعرب ضد عدوانه وغزوه للكويت.. بدلاً من أن يحشدنا معه في معركة قومية لتحرير فلسطين.

كان عدوان صدام حسين على الكويت كارثة.. وعمل مجنون خالي من أي حسابات سياسية أو استراتيجية.

وقد حاولت مصر ممثلة في الرئيس محمد حسني مبارك تدارك هذه الكارثة قبل أن تستفحل بآثارها إقليمياً ودولياً.. فكانت دعوة الرئيس مبارك يوم الأربعاء ٨ أغسطس ١٩٩٠ لعقد قمة عربية طارئة بالقاهرة خلال ٢٤ ساعة في نفس الوقت الذي ناشد فيه الرئيس العراقي صدام حسين سحب القوات العراقية وعودة الشرعية الكويتية ممثلة في الشيخ جابر أمير الكويت وحكومة سعد العبد الله..

وكان رد العراق على الجهود العربية التي دعته إلى الإنسحاب من الكويت وحل مشكلة النزاع العراق الكويتي في إطار مظلة عربية هو الإعلان عن الوحدة الإندماجية بين العراق والكويت!!.

وعندما التأم شمل القمة العربية كانت الآمال كبيرة في أن ينجح التجمع العربي للملوك والرؤساء العرب الذي عقد بالقاهرة في إيجاد مخرج مقبول وواقعي «للأزمة ـ الكارثة» التي تهدد الأمة العربية ككل..

ولكن للأسف الشديد لم يكن هناك إجماع عربي على موقف موحد وإطار عملي فعال لحل النزاع «وتمثل ذلك في القرارات التي خرجت من القمة حيث أصدرت بياناً أدانت فيه العدوان العراقي ورفضت الإعتراف بضم الكويت إليه مع مطالبة العراق بسحب قواته فوراً وتأكيد سيادة الكويت وعودة نظامه الشرعي».. وأعلنت القمة تأييد الكويت في كل ما يتخذه من إجراءات لتحرير أرضه وتحقيق سيادته وأعلنت استجابة القمة لطلب السعودية بإرسال قوات عربية لمساندتها في الدفاع عن أراضها وسلامتها وشجبت التهديدات العراقية لدول الخليج واستنكرت حشد القوات العراقية على حدود السعودية.

ووافق على قرارات القمة أثنى عشر دولة عربية هي دول مجلس التعاون الخليجي الست ومصر والمغرب وسوريا ولبنان والصومال وجيبوتي.. في حين رفضت هذا القرار كل من العراق وفلسطين وليبيا وتحفظت عليه السودان والأردن وموريتانيا.. وامتنع عن التصويت الجزائر واليمن وتغيب تونس عن حضور المؤتمر.

وقد هاجمت العراق الدول التي وافقت على بيان القمة ووصفت ملوكها ورؤسائها وحكامها «بالمتآمرون»!!؟.

صدرت قرارات القمة غير العادية بأغلبية ١٢ دولة وليس بالإجماع وكانت تلك نقطة ضعف واضحة في نتائجها.

وكان ما فعلته القمة هو الشجب والإستنكار والإدانة لما فعله النظام العراقي بغزوه للكويت.. دون أن تكفل إطار أو مخرج للأزمة يقي المنطقة شرور التدخل الخارجي.

وربما ...وربما.. أعطت القمة الشرعية للإستعانة بالقوات الأجنبية ولتواجدها على الأرض العربية الخليجية (وكان هذا هو السبب الرئيسي لرفض ليبيا لقرار القمة وبيانها!).

ولكن نعود ونقول أن الرئيس العراقي صدام حسين بجريمته غزو الكويت.. وبخطأ حساباته.. إذا كان لديه فعلاً حسابات سياسية.. وبعناده وإصراره على ضم الكويت وعدم الإمتثال لمبادئ وميثاق الجامعة العربية التي لا تجيز حل المنازعات والمشاكل العربية ـ العربية بالقوة المسلحة.. ورفضه للشرعية الدولية ممثلة في قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ مكن من إعطاء الفرصة لمجيء هذه القوات إلى المنطقة خاصة القوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية.. بل وأعطى هذه القوات الشرعية في ضرب العراق.. وضرب قدراته العسكرية والإستراتيجية.

لقد دفع غزو القوة الغاشمة بصدام حسين إلى محاولة ابتلاع الكويت وهو مدرك تماماً أنه لا توجد قوة عسكرية عربية تضاهي القدرات القتالية والتسليحية للعراق والتي بلغت حتى يوم الأول من أغسطس ١٩٩٠ حوالي ٨٠٩ طائرات قتال من طراز الميج ٢٩ والميج ٢٣ والميج ٢١ والسوخوي ٢٤ والميراج اف ــ ١ والتوبوليف ١٦ إضافة إلى أكثر من ٤٥٠ طائرة هليوكوبتر هجومية ونحو ٦٣٠٠دبابة وثمانية آلاف عربة قتال مصفحة وثماني فيالق ميدانية تضم نحو ٦٠ فرقة.

وإذا كانت القدرات العسكرية العربية للدول الخليجية غير قادرة على مواجهة الآلة العسكرية العراقية فإن الكويتيين وكما قال الدكتور عبد الرحمن العوضي - من حقهم أن يستعينوا بالشيطان حتى يستعيدوا وطنهم وبلادهم .. وقد فعلوها.

طلب الكويتيون والسعوديون «الشيطان الأمريكي» «كرد فعل» لما قام به صدام .. فجاءت طائرات أمريكا وبوارجها وآلتها الحربية التي تمثل أرقى ما وصل إليه العقل البشري من أسلحة الفتك والتدمير.

جاءت أمريكا ليس فقط من اجل تحرير الكويت والدفاع عن السعودية التي استشعرت خطراً من الحشود العراقية على حدودها الشمالية ولكن أيضاً من أجل ضرب القوة العسكرية العراقية والقضاء على بنيتها التحتية وقدراتها الإستراتيجية المتمثلة في مصانع السلاح والمنشآت العملية والبحثية حتى لا

يكون هناك تهديد لأمن إسرائيل الذي يأتي ضمن أهم أولويات المصالح الأمريكية في المنطقة.

القلق الإسرائيلي من القدرات العسكرية والإستراتيجية للعراق

رغم أن العراق لا توجد له خطوط تماس مع «الكيان الصهيوني» في فلسطين المحتلة ـ إلا أن إسرائيل رغم ذلك تعتبر العراق دولة مواجهة «متداخلة» في الصراع تدخلاً مباشراً ومنذ جولته الأولى في عام ١٩٤٨ حينما اشتركت بعض وحدات الجيش العراقي في محاولة «إنقاذ» فلسطين من أيدي الصهاينة الذين أعلنوا في ١٥ مايو ١٩٤٨ قيام «دولة إسرائيل» على أرضها.

وزاد القلق الإسرائيلي تجاه العراق مع صعود «حزب البعث العربي» إلى الحكم في يوليو/ تموز ١٩٦٨ وتوجه القيادة العراقية ممثلة في الفريق أحمد حسن البكر ونائبه الشاب صدام حسين نحو تحقيق السيطرة الوطنية على الثروة النفطية في العراق وتوجيه عائدات تلك الثروة للإستثمار في مشروعات تنمية طموحة تستهدف الوصول بالعراق مع نهاية عقد الثمانينات ـ أي في خلال خمسة عشرة عاماً تقريباً إلى دولة من دول «العالم الثاني» المتقدمة صناعياً وزراعياً وعلمياً.

ولأن إسرائيل تدرك تماماً أن عائد التنمية والتطوير في المجالات العلمية والصناعية لا بد وأن ينعكس على القوة الإستراتيجية للعراق، وقد زادت مخاوف إسرائيل عندما نجح العراق وفي ظل ظروف المعارك الشرسة في تطوير

الصواريخ البالستيكية «سكود بي» وزيادة مداها من ٣٠٠ كيلو متر إلى ٦٥٠ كم لتحمل اسم «الحسين» معلنة ميلاد قوة الردع الصاروخية العراقية.

وقد استخدمت هذه الصواريخ وبنجاح كبير خلال الفترة من فبراير/ شباط ١٩٨٨ وعلى مدى أكثر من ثلاثة أشهر في «دك» «طهران» وباقي المدن الإيرانية البعيدة بأكثر من ١٩٠ صاروخاً في الوقت الذي حقق فيه العراق وجيشه انتصارات ساحقة في مثلث «الفاو ـ رأس البيشة ـ المملحة» وفي «الشلامجة» و«حلبجة» و«كوت سوداى» مما اضطر إيران إلى الرضوخ وقبول قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ في ١٨ يوليو ١٩٨٨.

ولم يتوقف النجاح العراقي عند هذا الحد ـ حيث نجح العلماء والخبراء العسكريين العراقيين في زيادة مدى الصواريخ «البالستيكية» أرض ـ أرض إلى ٩٥٠ كيلو متر لتحمل اسم «العباس».. ثم كانت مفاجأة ٥ ديسمبر /كانون ١٩٨٩ عندما أبرق اللواء حسين كامل وزير التصنيع العسكري العراقي إلى الرئيس صدام حسين يبلغه بنجاح فريق العلماء والمهندسين بقيادة الفريق دكتور/ عامر حمودي السعدي في إطلاق منظومة «العابد» الفضائية بصاروخ من ثلاثة مراحل يبلغ ارتفاعه ٢٥ متراً وقوة


حسين كامل

الدفع لمحركات مرحلته الأولى ٧٠ طناً.. كما أعلن في نفس الوقت عن نجاح إنتاج طرازين جديدين من الصواريخ أرض ـ أرض هما «تموز ـ ١» .. «تموز ـ ٢» بمدى يصل إلى ٢٠٠٠ كيلو متر.

قصة الصواريخ العراقية:

حتى منتصف السبعينات كانت العراق واحدة من أربع دول عربية أمكن لها الحصول على مقذوفات بالستيكية سطح ـ سطح وذلك بجانب مصر وسوريا وليبيا... فكان هناك الصواريخ التعبوية (الميدانية) طراز «لونا٧» التي تسمى في الغرب «فوج ٧» والتي مداها العملياتي ٧٠ كيلو متر.

وبجانب المقذوفات طراز «لونا٧» حصلت الدول العربية السابق ذكرها على مقذوفات طراز «اس .اس ـ ١ سكود بي» التي يبلغ مداها ٣٠٠ كيلومتر.

وعندما حصلت إيران على مقذوفات «بالستيكية» «طراز اس .اس ـ١ سكود بي» في عام ١٩٨٥ لجأت إلى استخدامها في قصف بغداد التي لا تبعد أكثر من ١٣٥ كيلو متر عن خط الحدود الدولي ـ اضطر العراق إلى استخدام طائرات قواته الجوية في الوصول إلى طهران وقصفها نظراً لعدم قدرة الصواريخ «البالستيكية» الموجودة لديه في الوصول إلى العاصمة الإيرانية التي تبعد عن خط الحدود الدولي مسافة ٦٠٠ كيلو متر.. في نفس الوقت الذي أصدر فيه الرئيس العراقي صدام حسين توجيهاته إلى القائمين على هيئة التصنيع العسكري العراقي بضرورة صناعة «مقذوف بالستيكي» يستطيع الوصول إلى طهران.

وكانت تكليف الرئيس العراقي - تحدياً كان على رجال التصنيع العسكري العراقي العمل على إنجازه في أقل مدى زمني ممكن.

وفي أغسطس من عام ١٩٨٧ أجريت بنجاح تجربة «الصاروخ نصر» الذي يبلغ مداه ٦٥٠ كيلو متر وأصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية بياناً بتلك البشرى إلى شعب العراق محذرة فيه إيران من مغبة العودة إلى قصف بغداد أو أي من المدن العراقية بالصواريخ.

والحقيقة أن الإعلان العراقي عن ميلاد مقذوف «بالستيكي» عربي الإنتاج وبمدى ٦٥٠ كيلومتر قد قوبل من جانب إيران وإسرائيل ــ وحتى من قبل بعض الأطراف العربية ــ بشيء من عدم التصديق.. ذلك أن صناعة مقذوف «بالستيكي» بهذا المدى هو أمر قاصر على عدد قليل جداً من الدول وتحديداً ست دول هي الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي والصين الشعبية وفرنسا وبريطانيا والهند... إضافة إلى إسرائيل التي أمكنها إنتاج الصاروخ «أريحا ــ١» بمدى ٤٥٠ كيلومتر و«أريحا ــ ٢» بمدى ٩٥٠ كيلو متر ثم «أريحا B2» بمدى ١٣٥٠ كيلومتر

وكان التساؤل الذي يدور في أذهان الكثيرين: هل تمكن العراق فعلاً من امتلاك وحدات لإنتاج أجسام الصواريخ.. وأخرى لمحركات الصواريخ.. وثالثة لأجهزة التحكم والتوجيه؟؟.

ثم جاءت عملية «رد الفعل العراقي» تجاه استمرار إيران في قصف المدن وبينها العاصمة بغداد لتقطع الشك باليقين حول القدرة العراقية الصاروخية وكان ذلك يوم ٢٧ فبراير ١٩٨٨.

ونظراً للنتائج التي حققتها المقذوفات «البالستيكية» العراقية في دقة الإصابة لأهدافها في طهران أصدر الرئيس صدام حسين أمراً بإطلاق اسم «الحسين» رضي الله عنه على الصاروخ العراقي «البالستيكي» نصر.

وعلى مدى الأيام التي تلت يوم ٢٧ فبراير ١٩٨٨ وحتى ١١ مارس انهالت الصواريخ العراقية «الحسين» على طهران (٥٧ صاروخاً) وقم (٨ صواريخ) واصفهان (صاروخان).

وفي يوم ١١ مارس ١٩٨٨ أعلن العراق في بيان للقيادة العامة للقوات المسلحة العراقية وقف حرب المدن تجاوباً مع النداءات الدولية ومن موقع القوة ووفق الشروط التالية:

١ ـ إن يحتفظ العراق بحقه في إطلاق الضربة الأخيرة من المقذوفات على ألا يطلق الإيراني أي مقذوف أو حتى قذيفة مدفعية على أية مدينة عراقية بما فيها المدن القريبة من الحدود باعتبار أن النظام الإيراني هو الذي بدأ حرب المدن.

٢ ـ أن لا يقوم النظام الإيراني بأي اعتداء على الحدود العراقية في أية ساحة من ساحات الحرب.

٣ ـ في حالة خرق النظام الإيراني لأي من الشرطين السابقين فإن العراق يحتفظ بحقه في بدء الضربات بمقذوفات «الحسين» في جميع المدن الإيرانية.

وقد امتثلت القيادة الإيرانية للشرط العراقي الأول... ولكنها نقضت الشرط الثاني حينما قامت يوم ١٤ مارس ١٩٨٨ بالهجوم على منطقة «حلبجة» في السليمانية فما كان من العراق إلا أن أمطر طهران وقم واصفهان وتبريز بعشرات المقذوفات البالستيكية من طراز الحسين صاحبتها غارات مكثفة لطائرات القوة الجوية العراقية.

وقبل نهاية شهر ابريل/نيسان ١٩٨٨ شهر تحرير الفاو أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية عن توصل هيئة التصنيع العراقي لصنع مقذوف بالستيكي أرض ـ أرض بمدى يبلغ ٩٥٠ كيلومتر وهو ما يزيد عن مدى الصاروخ «الحسين» وبالتالي فقد أضيفت لقوة الردع العراقية قوة اضخم تستطيع أن تصل إلى ما هو أبعد من طهران... وتستطيع أن تصل إلى عمق مصادر التهديد المحتملة من جانب العدو الرئيسي للعراق ولكل الشعوب العربية إسرائيل.

ويلاحظ أن كل من المقذوف البالستيكي العراقي الحسين والعباس هي مقذوفات من مرحلة واحدة.. تعمل بأسلوب التوجيه الذاتي المغلق (مبرمجة) وكلاهما يحمل شحنة تقليدية انفجارية عادة ـــ وإن كان من السهل تعديلها لتحمل شحنات أخرى فوق تقليدية أو غير تقليدية.

والحقيقة أن الصواريخ العراقية لم تكن هي المفاجأة الوحيدة التي أتت بها تجربة حرب الثماني سنوات مع إيران ـ كان هناك أيضاً الدبابة «أسد بابل» التي هي في الأصل الدبابة السوفيتية المتقدمة «تي ٧٢» وطائرة الإنذار الراداري المحمول جواً «عدنان ـ ١».

وهي عبارة عن طائرة «اليوشن ٧٦» السوفيتية الصنع وقد زودت بصحن راداري دائري فوق جسمها وبأجهزة اتصال وتوجيه وتحكم لتعمل كطائرة إنذار راداري محمول جواً «أواكس».

ولا تقتصر القدرات الإستراتيجية للعراق على الصواريخ البالستيكية أرض ـ أرض ووجود صناعة قاعدة صناعية عسكرية تتولى تطوير بعض الأسلحة والمعدات وأيضاً إنتاجها بتراخيص ـ وكما هو الحال بالنسبة للدبابة «أسد بابل» والتي هي عبارة عن الدبابة السوفيتية «تي ٧٢».

و لكن العراق يسعى أيضاً ومنذ سنوات إلى تطويع واستخدام التكنولوجيا النووية لشتى الأغراض العلمية والمدنية والعسكرية.

الأسلحة النووية العراقية:

أثير خلال الشهور التي سبقت أحداث الثاني من أغسطس ١٩٩٠ أحاديث كثيرة حول سعي العراق في صناعة أسلحة نووية... والحقيقة.

أن الحديث عن قدرات العراق في مجالات الأسلحة النووية قد يبدو أحياناً حديثاً مضبباً غير واضح المعالم.. وربما مغلفاً بهالات من التضخيم. فما هي حقيقة القدرات النووية العراقية؟

وهل توصل العراق فعلاً إلى صنع قنابل نووية حتى ولو كانت في شكل بدائي؟

قد يكون من الضروري إلقاء نظرة على تاريخ البرنامج النووي العراقي.. وأهدافه.

بدأ اهتمام العراق بمجال الذرة والنشاط النووي في عام ١٩٥٩ حيث أصدرت الحكومة العراقية وقتها القانون رقم ٤٥ والذي أنشأ بمقتضاه لجنة الطاقة النووية العراقية.

ولم تمض شهور على صدور هذا القانون وإنشاء هذه اللجنة ـ أو الهيئة ـ حتى وقع العراق في ٢٠ يوليو ١٩٦٠ اتفاقاً مع الإتحاد السوفيتي يضمن بناء مفاعل نووي للأبحاث يمكنه من تدريب وتأهيل ١٠٠ فني عراقي في مجالات النشاط النووي.. وقد تم إنشاء وتشغيل هذا المفاعل في عام ١٩٦٨ وهو يعمل بالماء

المضغوط ويطلق عليه اسم «مانيجا».. وقد كانت طاقة هذا المفاعل ٢ ميجاوات ثم صارت ٥ ميجاوات.. وهو يستخدم اليورانيوم المخصب ٢٣٥ بنسبة ٨٠٪ كوقود لتشغيله.

وقد ساعد الإتحاد السوفيتي العراق على إنشاء قاعدة تحتية للنشاط النووي من خلال معمل لإنتاج النظائر المشعة ومعامل للفيزياء النووية.. كما وافق أيضا على استقبال مائة طالب عراقي في الجامعات ومراكز البحوث النووية السوفيتية لإستكمال دراستهم في هذا المجال.

في يوليو ١٩٦٨ صعد حزب البعث مرة أخرى إلى السلطة وبدأ البرنامج النووي العراقي يأخذ دفعة أكبر وفي اتجاه امتلاك تكنولوجيا صنع الأسلحة النووية حيث اتجه العراق إلى تنويع مصادر الحصول على التكنولوجيا النووية.. ووقع مع فرنسا في ١٨ نوفمبر ١٩٧٥ اتفاقا للتعاون ضمن عدة اتفاقيات وعقود أخرى بين البلدين تضمنت توريد أسلحة ومعدات عسكرية فرنسية للعراق.. وتأمين قدر من احتياجات فرنسا من البترول العراقي.

وقد تضمن حجم الإتفاق النووي الفرنسي ـ العراقي ٢٧٥ مليون دولار وتضمن تزويد العراق بمركز أبحاث نووي يقام جنوب بغداد بنحو ٢٠ كيلومتر ويتضمن مفاعلين نوويين أحدهما بطاقة ٧٠ ميجاوات ويسمى اوزيس (وسمى فيما بعد تموز - ١) والثاني للأبحاث وطاقته ٨٠ ميجاوات وسمى اوزريس (أطلق عليه فيما بعد تموز -٢).. ويعمل المفاعلان بوقود يتضمن ٩٣٪ من اليورانيوم

المخصب ٢٣٥ ويمكنهما تأهيل واستيعاب نحو ٦٠٠ عالم وخبير وفني عراقي في وقت واحد.

وقد حاول العراق خلال مرحلة المفاوضات مع فرنسا الحصول على نوع من المفاعلات لأغراض إنتاج الكهرباء بطاقة ٥٠٠ ميجاوات ـ ولكن فرنسا رفضت الطلب العراقي نظراً لأن نوعية هذه المفاعلات يمكنها إنتاج ومعالجة البلوتونيوم ٢٣٩ الذي يستخدم في صناعة الأسلحة النووية.

وكما اتجه العراقيون نحو فرنسا ـ فإنهم اتجهوا أيضاً إلى إيطاليا فوقع العراق في ١٥ يناير ١٩٧٦ اتفاقا مع إيطاليا للتعاون النووي تضمن تزويد العراق بأربعة معامل نووية أحدهما «خلايا ساخنة» أما الثلاثة الأخرى فكان من أجل الأبحاث الطبية والزراعية وحفظ الأطعمة ـ وتضمن الاتفاق كذلك إيفاد ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ من العلماء العراقيين لدراسة التكنولوجيا النووية المتطورة في مراكز البحوث النووية الإيطالية.

إلى جانب ذلك فقد وقع العراقيون في ٨ يناير ١٩٨٠ اتفاقا مع البرازيل تضمن الإستعانة بالخبراء والفنيين البرازيليين في البحث عن خام اليورانيوم في العراق وقيام البرازيل بتزويد العراق بخام اليورانيوم. واليورانيوم المخصب بدرجة منخفضة.. وكان العراقيون ينظرون باهتمام كبير للإتفاق مع البرازيل نظراً لأن البرازيل كانت تحصل على تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم من ألمانيا الغربية ـ وكان العراق يتوقع بدوره ـ في إطار الصفقات

البترولية، وفي إطار مشتريات السلاح منها - إن يحصل على التكنولوجيا الألمانية مما يتيح إمكانية امتلاك سلاح نووي.

وفي نفس العام ١٩٨٠ حصل العراق على ١٢٠ طنا من أكسيد اليورانيوم من البرتغال وعلى نحو ٢٠٠ طن من النيجر.. كما حصل على ١٢٠ رطلاً من اليورانيوم المخصب ٢٣٥ من الصين الشعبية... كما نجح في الحصول من الولايات المتحدة الأمريكية على كميات صغيرة من البلوتونيوم لأغراض البحث العلمي.

ورغم «عملية بابل» التي قامت بها إسرائيل عصر يوم الأحد ٧/يونيو ١٩٨١ ضد مركز البحوث النووية العراقي جنوبي بغداد والتي أسفرت عن تدمير المفاعل «تموز - ١» .. إلا أن المفاعل الآخر الخاص بالأبحاث والتجارب «تموز -٢» لم يصب.. ولم يتم تدميره ولا يزال يعمل حتى اليوم. كذلك نجح العراق في انتشال كيلوجرامين من اليورانيوم المخصب ٢٣٥ من بين ركام وحطام الغارة الإسرائيلية على المفاعل «تموز -١».

فالعراق وكما هو واضح تمكن وعلى مدى ثلاثين عاما من تكوين قاعدة تحتية من العلماء والمهندسين، والفنيين في مجالات البحوث النووية.. واستطاع من خلال الإتفاقيات الحصول على المعرفة التي تضعه على طريق صنع أسلحة نووية.. ولكن هل استطاع فعلا وعلى المدى السنوات الماضية إنتاج أسلحة نووية؟

هناك طريقتان لصناعة الأسلحة النووية.

الأولى باستعمال اليورانيـوم المغـذى أو المخصـب ٢٣٥، والثانيـة باسـتعمال البلتونيوم٢٣٩.

ويعتبر اليورانيوم الذي يحتوي على نسبة اكثر من ٥٠٪ من اليورانيوم ٢٣٥ مادة صالحة لصناعـة القنـابل النوويـة.. أمـا البلوتونيـم فهـو عنصـر مـن صناعـة الإنسان وهو ينتج عن طريق الحرق الجزئي لليورانيـوم ٢٣٨.. وقـد اسـتطاعت الهند إنتاج قنبلتها النووية الأولى عام ١٩٤٧ باستخدام البلوتونيوم ٢٣٨.

وبالنسبة للعراق فإن التقارير والمعلومات التي نشرت في أوروبـا تشـير إلى أن العراق أصبح لديه، على مدى ما يقـرب مـن ثلاثـين عامـا مـن الإهتمـام بالمجـال النووي، كفاءات بشرية.. وأنه يستطيع بهذه الكفاءات أن يبـني بعـض الأسـس البسيطة الخاصة به، خارج نطـاق البرنـامج الرسمـي المعلـن لنشـاطه النـووي أمـا المعلومات التي نشرت عام ١٩٨٣ عن النشـاط النـووي في الشـرق الأوسـط ـ وحتى بعد تدمير مفاعل «تموز- ١» فكانت تشير إلى أن العـراق يعمـل سـراً في اتجاه امتلاك سلاح نووي.. وأن المكثفات الكهربائية الـتي حدثـت حولهـا ضجـة كبرى في الولايات المتحدة وبريطانيا بعـد ضبـط عـدد منهـا يشـحن إلى العـراق تسـتخدم هنـاك في معالجـة أكسـيد اليورانيـوم الخـام وتحويلـه إلى غـاز يسـمى «هيكسلورايد اليورانيوم» ثم يتم تكثيف هذا الغـاز عـن طريـق العـزل في تلـك المكثفات الكهربائية فيتم تكثيف اليورانيوم ٢٣٥ بنسبة ٩٠٪ مما يسـاعد علـى صنع سلاح نووي.

وقد استطاع العراق التوصل إلى هذه الطريقة في إنتـاج اليورانيـوم المخصـب عن طريـق المسـاعدة الفنيـة مـن الخـبراء الـبرازيليين وبعـض الشـركات الألمانيـة

الغربية.. وقد اعترف هليموت هوسمان وزير الإقتصاد الألماني الغربي بذلك أمام مجلس النواب «البوندستاج» في أغسطس ١٩٩٠ وقال بأن عدداً من الشركات الألمانية قد زودت العراق بأجهزة وفولاذ ومكونات تستخدم لبناء مضخات الغاز اللازمة لإنتاج اليورانوم على مستوى درجة الأسلحة.. وإن كان هذا لا ينفي كذلك أن يكون العراق قد توصل إلى تقنية تمكنه من الحصول على البلوتونيوم ٢٣٩ باستخدام ما هو متاح لديه من يورانييوم ٢٣٥ والمفاعلات البحثية التجريبية ووحدات ومعامل «الخلايا الحارة أو الساخنة».

والهدف من كل هذا النشاط حدده صدام حسين قبل ١٥ سنة عندما كان نائباً لرئيس الجمهورية حيث صرح في حديث أدلى به لمجلة الأسبوع العربي التي تصدر في لبنان يوم ٨ سبتمبر ١٩٧٥ أن امتلاك العراق للتكنولوجيا النووية هو أول محاولة عربية جادة في اتجاه الحصول على سلاح نووي.

فإذا كان العراق يمتلك كذلك وسائل لإيصال الأسلحة النووية إلى أهدافها سواء كانت صواريخ ارض ــ ارض أو قاذفات قنابل مثل «الميج٢٣» و«الميج٢٩» و«السوخوي ٢٤» و«الميراج ف ـ ١».

ومن ثم فإن ما كان يقال ويتردد قبل الثاني من أغسطس ١٩٩٠ عن اقتراب العراق من صناعة أسلحة نووية كان كلاماً مزعجاً.. وهو ما آثار قلق إسرائيل.. وبالتالي قلق أمريكا.. وقد كانت النوايا مبينة على تدمير هذه القدرات والطاقات العربية العراقية من جانب اسرائيل.. وللأسف الشديد فقد أعطى صدام حسين الفرصة لأمريكا لكي تقوم بهذا العمل.. وبالوكالة عن إسرائيل وفي ظل رضاء وقبول دولي!!؟.

الأصداء العربية والدولية لغزو الكويت

قرار مجلس الأمن قم ٦٦٠ في ١٩٩٠/٨/٢

إن مجلس الأمن إذ يشعر بالانزعاج الشديد لغزو الكويت في ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ من قبل القوات المسلحة العراقية. وإذ يقرر أن هناك انتهاكاً قائماً للسلام والأمن الدوليين فيما يتعلق بالغزو العراقي للكويت. وعملاً بالمادتين ٣٩و٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة فإن المجلس:

(١) يدين الغزو العراقي للكويت.

(٢) يطالب بأن يسحب العراق فوراً وبلا شروط جميع قواته إلى المواقع التي كانت عليها في أول آب/ أغسطس عام ١٩٩٠.

(٣) يدعو العراق والكويت إلى البدء في الحال في مفاوضات مكثفة حول تسوية خلافاتها. ويؤيد جميع الجهود في هذا الصدد. وخاصة تلك التي تبذلها الجامعة العربية.

(٤) يقرر الإجتماع مرة أخرى حسبما يقتضي الأمر لبحث مزيد من الخطوات للتأكد من التقيد بهذا القرار.

نص قرار القمة العربية غير العادية بالقاهرة

إن القمة العربية غير العادية المنعقدة بالقاهرة في التاسع عشر من المحرم ١٤١١ هـ الموافق العاشر من أغسطس/آب ١٩٩٠م.

ـ بعد الإطلاع على قرار مجلس جامعة الدول العربية الذي انعقد في دورة غير عادية في القاهرة يومي ٢-٣ أغسطس ١٩٩٠.

ـ وبعد الإطلاع على البيان الصادر عن المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي صدر عن القاهرة في الرابع من أغسطس ١٩٩٠.

ـ وانطلاقا من ميثاق الأمم المتحدة وبشكل خاص الفقرة الرابعة من المادة الثانية والمادتين ٢٥-٥١.

وإدراكا للمسؤولية التاريخية الجسيمة التي تمليها الظروف الصعبة الناجمة عن الإجتياح العراقي للكويت وانعكاساته الخطيرة على الوطن العربي الأمن القومي العربي ومصالح الأمة العربية العليا.

قرر ما يلي

١ ـ تأكيد قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في ١٩٩٠/٨/٣ وبيان منظمة المؤتمر الإسلامي الصادر في ١٩٩٠/٨/٤.

٢ ـ تأكيد الإلتزام بقرارات مجلس الأمن رقم ٦٦٠ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢ ورقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٦ ورقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٩ بوصفها تعبيراً عن الشرعية الدولية.

٣ ـ إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت الشقيقة وعدم الإعتراف بقرار العراق ضم الكويت إليه ولا بأي نتائج أخرى مترتبة على غزو القوات العراقية للأراضي الكويتية ومطالبة العراق بسحب قواته منها فوراً وأعادتها إلى مواقعها السابقة على تاريخ ١٩٩٠/٨/١.

٤ ـ تأكيد سيادة الكويت واستقلاله وسلامته الإقليمية باعتباره دولة عضواً في جامعة الدول العربية وفي الأمم المتحدة والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعي الذي كان قائماً في الكويت قبل الغزو العراقي، وتأييده في كل ما يتخذه من إجراءات لتحرير أرضه وتحقيق سيادته.

٥ ـ شجب التهديدات العراقية لدول الخليج العربية واستنكار حشد العراق لقواته المسلحة على حدود المملكة العربية السعودية. وتأكيد التضامن العربي الكامل معها ومع دول الخليج العربية الأخرى وتأييد الإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى أعمالا لحق الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي بين دول الجامعة العربية والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ولقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٦ على أن يتم وقف هذه الإجراءات فور الإنسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت وعودة الشرعية للكويت.

٦ ـ الإستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأخرى بنقل قوات عربية لمساندة القوات المسلحة فيها دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي.

٧ ـ تكليف القمة العربية والطارئة أمين عام الجامعة العربية بمتابعة تنفيذ هـذا القرار ورفع تقرير عنه خلال خمسة عشر يوماً إلى مجلس الجامعة لإتخاذ ما يراه في هذا الشأن

ومن جهة أخرى حاول العديد من القادة والزعماء العرب إثناء صدام حسين عن موقفه، ولكنه ازداد تعنتاً مما جعله يحكم على بلـده وشـعبه وطاقـات جيشـه بالفناء. وهذا ما سنراه واضحاً في سيناريو عاصفة الصحراء.

سيناريو «عاصفة الصحراء»

(أ) الحرب الجوية

الثلاثاء ١٥ يناير ١٩٩١ كان موعد المهلة التي حددها قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ لإتمام انسحاب العراق من الكويت.. وقد انقضت المهلة ولم يتم الإنسحاب.. انقضت المهلة ولم تأتي «المعجزة» التي حلم بها الكثيرين حتى آخر لحظة من لحظات ذلك اليوم.

الأمر الذي كان يعني أن الخيار العسكري بات هو الحل الوحيد لحسم هذا الوضع المتوتر الذي عاشته منطقة الخليج والشرق الأوسط ـ بل والعالم كله منذ الإجتياح العراقي للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠.

وكانت صورة هذا الوضع تؤكد وبما لا يدع أدنى مجال للشك أن الحرب قادمة.. قادمة.. وأنه بعد إصرار «صدام» والمجلس الوطني العراقي يوم الإثنين ١٤ يناير على التمسك بالكويت لم يعد هناك من مناص إلا لحديث المدفع والطائرة والصاروخ.

وقد كان..

الخميس ١٧ يناير ١٩٩١: في تمام الساعة الثالثة من صباح يوم الخميس ١٧ يناير (بتوقيت المملكة العربية السعودية) بدأت حرب الخليج تحت مسمى

«عاصفة الصحراء» حيث قامت طائرات قاذفة مقاتلة تابعة للولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية والكويت بتنفيذ ضربة جوية ضد الأهداف الإستراتيجية والعسكرية في داخل العراق والكويت المحتلة.. في الوقت الذي أطلقت فيه المدمرات والفرقاطات الأمريكية الموجودة في مياه الخليج حوالي مائتي صاروخ «كروز» سطح - أرض من طراز «توما هوك» إلى عمق الأراضي العراقية.

وقد استهدف القصف الجوي والصاروخي القواعد والمطارات العسكرية العراقية في «الحبانية»..و«الزبير».. و«الوليد» و«خالد»..و«صفوان».. وكذلك القاعدتين الجويتين الموجودين في الكويت: «علي السالم» (غرب الجهراء) و«أحمد الجابر» (غرب الشعبة والأحمدي).

كما استهدف القصف الجوي والصاروخي مطار صدام الدولي ومطار البصرة ومقر الرئاسة العراقي.. ومقر وزارة الدفاع في بغداد وجميع مراكز القيادة والسيطرة... وجميع هوائيات الإتصالات السلكية واللاسلكية والميكروويف ومبنى الإذاعة والتلفزيون العراقي وجميع قواعد الصواريخ أرض - أرض الثابتة والمتحركة ووحدات الدفاع جنوب العاصمة بغداد ومنشآت التصنيع العسكري في الحله والإسكندرية وسامراء.

وقد لجأ العراق إلى استخدام العديد من «النماذج الهيكلية» للصواريخ أرض - أرض وللطائرات التي أصابتها قوات التحالف في الوقت الذي كانت فيه طائراته وصواريخه أرض - أرض محصنة ومحمية في ملاجئها.

ولهذا جاء البيان الأول لقيادة قوات التحالف عن نتائج الضربة الجوية والصاروخية مبالغاً جداً وعندما قال أن القصف قد حقق ثمانين بالمائة من أهدافه.

الجمعة ١٨ يناير ١٩٩١: في الساعة الأولى من فجر يوم الجمعة قام العراق بإطلاق سبعة صواريخ أرض ـ أرض من طراز «الحسين» على إسرائيل وكان الهدف الواضح من تلك الصواريخ هو «جر» إسرائيل إلى ساحة المعركة.. ولكن الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة «قيدت» رد الفعل الإسرائيلي..

في نفس الوقت الذي تواصلت فيه الهجمات الجوية والصاروخية من قبل التحالف على أهداف عراقية في عمق العراق والكويت المحتلة.. وقد أطلق العراق صاروخاً أرض ـ أرض من طراز «الحسين» على المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية ولكن أمكن لأجهزة الإستطلاع الراداري الخاصة ببطاريات صواريخ «باتريوت» الأمريكية المضادة للصواريخ اكتشاف الصاروخ وتتبع مساه وتدميره على ارتفاع ١٧٠٠٠ قدم قبل أن يصل إلى هدفه.

السبت ١٩ يناير ١٩٩١: أطلق العراق في الساعات الأولى من فجر هذا اليوم ثلاث صواريخ أرض ـ أرض على إسرائيل في الوقت الذي تواصلت فيه الغارات الجوية المكثفة والقصف الصاروخي لقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة على المنشآت العسكرية والإستراتيجية في العراق والكويت المحتلة.. وقامت القوات الدولية بعملية إنزال بحري على الشاطئ الكويتي واقتحمت تسع منصات بترولية كويتية وأسر ١٢ جندياً عراقياً.. وفي الساعات

الأولى من فجر ذلك اليوم أيضاً أطلقت عدة صواريخ عراقية أرض- أرض على أهداف في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية وقد تم اعتراض مسار البعض منها وسقط أحدهما في البحر وسقط آخر في منطقة صحراوية ولم تقع أي خسائر تذكر.

- الأحد ٢٠ يناير ١٩٩١: تواصلت الهجمات الجوية والصاروخية لقوات التحالف على أهدافها في داخل العراق واشتركت في هذه الهجمات حوالي ٤٠ قاذفة مقاتلة أمريكية انطلقت من قاعدة «انجيرليك» الجوية التركية مستهدفة مطار «خالد» قرب كركوك ومطار «الوليد» شمال غرب العراق... ودارت عدة اشتباكات جوية فقد فيها العراق- طبقاً لبينات قوات التحالف- خمس طائرات ليرتفع عدد طائراته التي فقدها منذ بدء «عاصفة الصحراء» إلى ١٥ طائرة منها عشرة ميج ٢٩ وواحدة ميج ٢٣ وأربعة «ميراج F-1»... في مقابل تسع طائرات لقوات التحالف. وفي مساء نفس اليوم أطلق العراق ثلاثة صواريخ أرض- أرض على أهداف في المنطقة الشرقية من السعودية ولكن تم اعتراضها وتدميرها قبل الوصول إلى أهدافها.

- الاثنين ٢١ يناير ١٩٩١:/ في الساعات الأولى من فجر هذا اليوم أطلق العراق أربعة صواريخ أرض- أرض في اتجاه العاصمة السعودية «الرياض» وقد تم اعتراضها بواسطة الصواريخ المضادة للصواريخ طراز «باتريوت» وسقطت شظايا إحدى هذه الصواريخ فوق بناية مما أسفر عن إصابة ١٢ شخصاً بإصابات طفيفة.

كما أطلق العراق ثلاثة صواريخ في اتجاه المنطقة الشرقية... وتم اعتراض اثنين وتدميرهما وسقط الثالث في مياه الخليج.

في نفس الوقت الذي تواصلت فيه الهجمات الجوية والصاروخية للقوات المتحالفة... وقد اشتركت في عمليات ذلك اليوم غواصات أمريكية كانت مبحرة في مياه البحرين المتوسط والأحمر وقامتا بإطلاق صواريخ «كروز» عابرة للقارات من طراز «كوماهوك» على أهداف في عمق العراق.

وحتى نهاية ذلك اليوم كانت الطلعات الجوية التي قامت بها طائرات قوات التحالف قد بلغت ١٢٠٠٠ طلعة فقدت خلالها ٢٢ طيار وملاح بين أسير وقتيل... وقد قام العراق بتوزيع الطيارين الأسرى الذين وقعوا في أيدهم على المنشآت الحيوية والإستراتيجية في محاولة منه لمنع القوات الجوية للتحالف من الإستمرار في قصف تلك المنشآت.

– الثلاثاء ٢٢ يناير ١٩٩١: قام العراق في الساعات الأولى من فجر ذلك اليوم بإطلاق صاروخين من طراز «الحسين» على مدينة الرياض وثلاثة صواريخ من نفس الطراز على المنطقة الشرقية وقد تم اعتراض بعض هذه الصواريخ وسقط بعضها الآخر في مناطق صحراوية... ولم يترتب على عمليات الإعتراض وسقوط هذه الصواريخ أي خسائر في المنشآت أو الأفراد.. في الوقت الذي تواصلت فيه طلعات القوات الجوية للتحالف الدولي بمتوسط بلغ حوالي ٢٠٠٠ طلعة في اليوم الواحد استهدف قصف المنشآت الحيوية العراقية وكذلك منشآت

البنية التحتية من كباري وجسور ومحطات للكهرباء وخطوط للإتصالات الهاتفية.

وفي نفس اليوم ذكرت بينات التحالف أن القوات العراقية قامت بتفجير بعض آبار وخزانات الوقود وانه قد تم تأكيد ذلك من خلال الصور الجوية.

– الأربعاء ٢٣ يناير ١٩٩١: واصلت القوات الجوية للتحالف هجماتها الجوية وجرى اشتباك بري بين وحدة تابعة لقوات التحالف وبين وحدة عراقية نتج عنه إصابة جنديين من قوات التحالف وأسر ٦ جنود عراقيين.

وفي نفس اليوم قام العراق بإطلاق صاروخين من طراز «الحسين» على المنطقة الشرقية وصاروخين على مدينة «الرياض»... وقد تم اعتراض هذه الصواريخ في مسارها– طبقا لما ذكرته البيانات الصادرة عن التحالف– وتم تدميرها ولم تسفر هذه الهجمات عن إصابات أو أضرار بالمنشآت.

– الخميس ٢٤ يناير ١٩٩١: تواصلت الهجمات الجوية لطيران التحالف ووصل عدد الطلعات الجوية حتى ذلك اليوم نحو ١٧٠٠٠ طلعة.

وفي نفس اليوم تم إسقاط طائرتين عراقيتين من طراز «ميراج F-1» كانتا قادمتين من شمال العراق في اتجاه الجنوب على ارتفاع منخفض بمحاذاة ساحل الخليج العربي وقد تم إسقاطها بواسطة طائرات F-15 السعودية.

وجرى في نفس اليوم تدمير وإغراق سفينة عراقية كانت تقوم بزرع الغام وذلك طبقاً لبيان عسكري سعودي.

- الجمعة ٢٥ يناير ١٩٩١: تواصلت الهجمات الجوية لقوات التحالف... وفي نفس اليوم اكتشفت طائرات الإستطلاع التابعة لقوات التحالف بقعة زيتية قبالة سواحل الأحمدي في الكويت بلغ طولها حولي ١٥ كيلومتر... وأطلق العراق صاروخين في اتجاه مدينة الرياض وتم اعتراضهما بواسطة صواريخ «باتريوت» المضادة للصواريخ وقد سقطت بقايا أحد هذه صواريخ على أحد المباني في العاصمة السعودية (قيل أنه تابع لأحد الأجهزة الأمنية) ونتج عن ذلك وفاة مواطن وإصابة ثلاثين من المواطنين والمقيمين... كما أطلق العراق سبعة صواريخ أرض- أرض على إسرائيل.

- السبت ٢٦ يناير ١٩٩١: تواصلت الهجمات الجوية المكثفة لقوات التحالف على المطارات والقواعد الجوية العراقية ومنصات إطلاق الصواريخ أرض- أرض المتحركة ومنشآت البنية التحتية من كباري وجسور وخطوط سكك حديدية وأبراج اتصالات... بينما واصل العراق إشعال النيران في آبار النفط الكويتية في محاولة لتكوين ستارة من الدخان تعوق عمليات الطيران التابع لقوات التحالف ولإظهار نياته في تدمير الكويت تدريجياً مع تواصل الهجمات الجوية على العراق.

وقد أطلق العراق صاروخين في هذا اليوم أحدهما على العاصمة الرياض والآخر على المنطقة الشرقية وقد تم اعتراضهما وتدميرهما... ولم تحدث من جراءهما أي خسائر.

وفي نفس اليوم لجأت سبع طائرات عراقية إلى إيران وقد تحطمت طائرة عراقية أثناء هبوطها وأصيبت طائرتان بأضرار... وذكرت بيانات التحالف أن اثنتي عشر عسكرياً عراقياً قد لجأوا إلى الخطوط السعودية بينهما ضابطان برتبة الملازم.

– الأحد ٢٧ يناير ١٩٩١: تواصلت الهجمات الجوية لقوات التحالف واستهدفت قطع خطوط إمدادات القوات العراقية في الكويت وجرى في ذلك اليوم إسقاط أربع طائرات عراقية في الوقت الذي استمر فيه لجوء الطائرات العراقية إلى المطارات الإيرانية حيث بلغ عدد تلك الطائرات ٦٩ طائرة بينما تعرضت المدن الحدودية العراقية مع إيران «بدرا»... و«زرباطية» ومدينة السليمانية لقصف جوى وصاروخي من قبل قوات التحالف.

– الإثنين ٢٨ يناير ١٩٩١: تواصلت الهجمات الجوية لقوات التحالف واستهدفت هذه الهجمات قواعد الصواريخ العراقية أرض– أرض المتحركة... وكان من ضمن أهدافها المحققة في ذلك اليوم تدمير قاعدتين لإطلاق الصواريخ العراقية المضادة للسفن طراز «سيلك وورم»... وإغراق زورق دورية عراقي.

وفي نفس هذا اليوم قامت طائرة عمودية تابعة للبحرية بنقل مجموعة من الجنود الكويتيين إلى جزيرة «قرورة» الصخرية وهي أول جزيرة كويتية محررة وتم رفع العلم الكويتي عليها.

– الثلاثاء ٢٩ يناير ١٩٩١: تواصلت الهجمات الجوية والصاروخية لقوات التحالف على الأهداف العسكرية والإستراتيجية في داخل العراق والكويت المحتلة... وبلغ عدد الطلعات الجوية التي نفذتها طائرات التحالف في ذلك اليوم ٢٧٨٢ طلعة جوية.

في نفس الوقت الذي تزايدت فيه الإشتباكات الأرضية بين المدفعية العراقية ومدفعية قوات التحالف.... وطبقاً للبيانات السعودية التي أذيعت في ذلك اليوم فقد تمكنت المدينة الصاروخية السعودية من تدمير بطارية صواريخ تكتيكية عراقية من طراز «فورج» التي بلغ مداها ٧٠ كيلومتر وذلك من خلال ١٦ صاروخاً سعودياً أصابت بطارية الصواريخ العراقية ودمرتها.

كما ذكرت بيانات التحالف أن طائرات التحالف قد هاجمت ١٧ زورقاً حربياً عراقياً شمال الخليج كما هاجمت أربعة أخرى قرب جزيرة «بوبيان» وثلاثة قرب ميناء «أم قصر»... وذكرت البيانات أنه قد تم تدمير خمسة زوارق وإغراق واحد.

– الأربعاء ٣٠ يناير ١٩٩١: تواصلت الهجمات الجوية والصاروخية لقوات التحالف وبلغ مجموع الطلعات الجوية حتى نهاية ذلك اليوم أكثر من ٣٠٠٠٠ طلعة جوية.

وكانت أبرز أحداث هذا اليوم قيام القوت العراقية بالتسلل بقوة مدرعة وميكانيكية في الساعات الأولى من فجر ذلك اليوم ودخول مدينة الخفجي السعودية الساحلية التي تبعد نحو ٢٠ كيلومتر عن الحدود مع الكويت المحتلة... وقد قامت القوات الجوية السعودية والكويتية بتوجيه ضربات إلى القوات في نفس الوقت الذي قامت فيه القوات السعودية المدرعة والميكانيكية بمحاصرة القوات العراقية المتسللة... وأمكن لها تدمير خمس دبابات عراقية وأسر فرداً من القوة المهاجمة.

كما قامت مجموعة من الزوارق المطاطية العراقية قرب جزيرة «أم المرادم» الكويتية المحتلة بإطلاق نيران الرشاشات على الطائرات العمومية الأمريكية التي كانت تستكشف المنطقة فردت عليها بالمثل... وذكرت بينات التحالف أنه قد تم تدمير وإغراق ما بين ٦-٨ من الزوارق المطاطية العراقية بواسطة الطائرات العمودية الأمريكية.

- الخميس ٣١ يناير ١٩٩١: تواصلت الهجمات الجوية والصاروخية لقوات التحالف وبلغ مجموع الطلعات الجوية التي نفذت حتى نهاية ذلك اليوم ٣٢٠٠٠ ألف طلعة...

وكان من أبزر أعمال ذلك اليوم هو نجاح القوات السعودية والقطرية التي تساندها الطائرات العمودية الأمريكية في اقتحام مدينة الخفجي السعودية التي جرى احتلالها فجر الأربعاء ٣٠ يناير ١٩٩١ وذلك بعد عزل القوات العراقية الموجودة داخلها والتي كان يقدر حجمها بحوالي لواء.

وقد أسفرت معركة اقتحام الخفجي عن مقتل ٣٠ عراقياً وأصابة ٣٣ آخرين وأسر أكثر من ٤٠٠ فرد والإستيلاء على ٥٠ دبابة عراقية سليمة ومعدات كتيبة مشاه ميكانيكي... وخسرت القوات السعودية ١٥ فرداً منهم ضابط برتبة الملازم و٣٢ جريحاً وثلاث دبابات وراجمة صواريخ ميدانية وعربتي إسعاف وخسرت القوات القطرية دبابتين وناقلة جنود.

وفي نفس اليوم تعرضت إسرائيل لثامن هجوم عراقي بصواريخ أرض–أرض... وأدعت إسرائيل أن الهجوم لم يسفر عن ضحايا.

– الجمعة ١ فبراير ١٩٩١: تواصلت الهجمات الجوية والصاروخية لقوات التحالف على الأهداف العسكرية والإستراتيجية والمنشآت والمرافق الحيوية في داخل العراق.... وقد بلغ عدد الطلعات الجوية حتى نهاية ذلك اليوم ٢٤٠٠٠ طلعة...

وترددت في ذلك اليوم أيضاً أنباء عن حدوث حالات هرب كبيرة في صفوف القوات العراقية داخل العراق إلى المناطق الشمالية الكردية.... ورددت هذه الأنباء بيانات ووسائل إعلام القوات المتحالفة.

– السبت ٢ فبراير: تواصلت الهجمات الجوية والصاروخية لقوات التحالف في إطار خطة العمليات التي تستهدف القضاء على القدرات العسكرية والإستراتيجية والبنية التصنيعية في العراق... والتأثير على الروح المعنوية والقتالية للجنود والضباط العراقيين الذين يتعرضون لقصف جوي وصاروخي

ضاري من قبل قوات التحالف التي تتمتع بكامل السيادة الجوية على فضاء العراق والكويت.

وفي نفس اليوم جرت عدة اشتباكات برية بين القوات السعودية والقطرية من ناحية... وبين القوات العراقية من ناحية أخرى وقد أسفرت هذه العمليات والإشتباكات- طبقاً لبيانات قوات التحالف عن تدمير أربعة دبابات عراقية وعربة قتال مصفحة وجرافة.

وذكرت بيانات التحالف أيضاً أنه قد جرى تدمير أربعة زوارق حربية عراقية... وأن العراق قد أطلق عدد من الألغام البحرية في مياه الخليج... وأنه قد تم اكتشاف لغمين وجرى تفجيرهما.

الأحد ٣ فبراير ١٩٩١ : تواصلت الهجمات الجوية المكثفة لقوات التحالف على الأهداف الإستراتيجية العراقية.. وقد ضربت طائرات التحالف محطات ضخ الوقود العراقية ومعامل التكرير في جنوب العراق ومواقع المدفعية والصواريخ في جزيرة «فيلكا» الكويتية المحتلة... ومواقع الحرس الجمهوري العراقي في شمالي الكويت.

وقد ذكرت بيانات التحالف أن العراق قد أطلق صاروخاً أرض- أرض في اتجاه «الرياض» وانه قد تم اعتراض الصاروخ وتدميره في الجو وقد سقطت بعض أجزاء الصاروخ بعد تدميره على أحد الأحياء السكنية فنتج عن ذلك إصابة تسعة وعشرين شخصاً بإصابات طفيفة.

وذكرت بيانات التحالف أيضاً انه قد سقطت طائرتان لقوات التحالف أثر خلل فني– وأن أحد هاتين الطائرتين من طراز B-52 قد سقطت في المحيط الهندي وانه قد تم إنقاذ ثلاثة من طاقمها بينما قتل أحد أفرد الطاقم وفقد اثنان.. أما الطائرة الأخرى فهي عمودية من طراز u-h-10 وقتل ملاحوها الأربعة.

الإثنين ٤ فبراير ١٩٩١: استمرت عمليات القصف الجوي والصاروخي على المواقع العراقية لليوم التاسع عشر على التوالي وذلك تمهيداً للعملية البرية لإسترداد الكويت.

وكان من أبرز عمليات ذلك اليوم اشتراك البارجة الأمريكية «ميسوري» في قصف المنشآت والمواقع في الكويت المحتلة بقنابل زنة الواحدة ٢٠٠٠ رطل أطلقتها مدافعها العملاقة عيار ١٦ بوصة.

وذكرت بيانات التحالف أنه قد تم اكتشاف لغمين بحريين عراقيين وتفجيرهما.

– الثلاثاء ٥ فبراير ١٩٩١: ذكرت بيانات التحالف أن قواتها المشتركة قد أنجزت منذ بدء العمليات ما يلي:

– تدمير ٥٦ هدفاً حيوياً شملت المستودعات العسكرية العراقية تدميراً شاملاً وجزئياً.

– إسقاط ٢٨ طائرة عراقية في معارك جوية وتدمير ٣١ طائرة وهي على الأرض وفرار ١١٠ طائرات إلى إيران منها ٤ طائرات فرت اليوم (الثلاثاء).

– شل قدرة البحرية العراقية بعد تدمير ٨ قطع بحرية و١٠ زوارق خفيفة.

– تدمير جميع القواعد الثابتة للصواريخ أرض– أرض العراقية وأنه يجري تعقب وتدمير القواعد المتحركة للصواريخ العراقية.

كما ذكرت البيانات أيضاً أن الغارات الجوية لقوات التحالف على العراق لا تزال مستمرة وأن عدد الطلعات الجوية قد بلغ حتى ذلك اليوم ٤٧ ألف طلعة جوية.

– الأربعاء ٦ فبراير ١٩٩١: تواصلت عمليات القصف الجوي والصاروخي لقوات التحالف وانضمت البارجة «ديسكنش» إلى البارجة «ميسوري» في قصف مواقع القوات العراقية في الكويت المحتلة.

وذكرت بيانات التحالف أن سبع طائرات عراقية حاولت اليوم الفرار إلى إيران.. وأنه قد تم التعرض لها وتم إسقاط أربعة منها بينما تمكنت ثلاثة منها من الوصول إلى إيران.

الخميس ٧ فبراير ١٩٩١: واصلت القوات الجوية التابعة للتحالف هجماتها واستمرت البارجتان «ميسوري».. و«ديسكنش» في قصف الأهداف والمواقع

العراقية في الكويت المحتلة... وأكد قائد القوات الأمريكية في منطقة الخليج «الجنرال نورمان شوارتسكوف» أن الحرب سوف تنتهي عاجلاً وليس آجلاً... كما أكد كذلك أن قوات الحرس الجمهوري العراقي التي تعد أفضل عناصر القوات المسلحة العراقية قد فقدت أكثر من ٣٠ بالمائة من قدراتها نتيجة للقصف الجوي المتواصل لطيران التحالف.

وذكرت الأنباء الصحيفة أن هناك نحو ٢٦ فرقة عسكرية تابعة للتحالف (تشكيل الفرقة الواحدة حوالي ١٥ ألف مقاتل في المتوسط) تستعد الآن لشن الهجوم البري على الكويت.. في الوقت الذي ذكرت فيه الأنباء نقلاً عن مصادر عسكرية أن قاذفات القنابل التابعة للتحالف تقوم الآن بقطع خطوط الإمدادات عن القوات العراقية الموجودة في الكويت تمهيداً لعزل هذه القوات قبل بدء الهجوم البري.

الجمعة ٨ فبراير ١٩٩١: تواصلت الهجمات الجوية لطيران التحالف ضد المواقع العراقية في جنوب العراق وشمال الكويت... وفي عمق الأراضي العراقية وحتى ذلك اليوم كانت طائرات التحالف قد دمرت عدد من الجسور الإستراتيجية في العراق منها الجسور الثلاثة التي تربط مدينة الناصرية (٤٠٠ كيلومتر جنوب بغداد وحوالي ١٧٠ كيلومتر شمال البصرة) بالضفة الأخرى من الفرات... كما تم تدمير بعض الجسور الحيوية التي تربط «الكرخ» و«الرصافة»... وهما ضفتي العاصمة العراقية بغداد..

من ناحية ثانية أكد رئيس هيئة الأركان الفرنسية الجنرال «موريس شميث» الذي تشارك بلاده في معركة تحرير الكويت أن القوات العراقية فقدت منذ بدء العمليات الحربية أكثر من ٥٠٠ دبابة وأكثر من ٤٠٠ قطعة مدنية وهذه الأرقام التي أعلنها القائد الفرنسي هي في حدود عشرة بالمائة فقط من أجمالي القدرة العسكرية العراقية... ومن ثم فربما كان لتصريحات القائد الفرنسي هدف سياسي وأعلامي يبرر به استمرار القصف المكثف لطيران التحالف وبينه الطيران الفرنسي للأهداف العراقية. وذكرت بيانات التحالف والبيانات الصحفية أن العراق واصل استخدام قواعد الصواريخ المتحركة في إطلاق صواريخ أرض- أرض ضد السعودية وإسرائيل... وان صاروخاً قد أطلق في اتجاه الرياض وانه قد تم اعتراضه وتدميره.

- السبت ٩ فبراير ١٩٩١: تواصلت الهجمات الجوية لطيران التحالف ضد المواقع والمنشآت الحيوية والعسكرية في عمق العراق وعلى حدوده الجنوبية مع الكويت وبلغ عدد الطلعات ذلك اليوم ٢٤٠٠ طلعة ليصل مجموع الطلعات الجوية حتى نهاية ذلك اليوم ٥٧٠٠٠ طلعة.

واستمرت في ذلك اليوم أعمال القصف البحري الذي تقوم به البارجة «ديسكنش» حيث أطلقت ٣٠ قذيفة زنة كل واحدة منها ٢٠٠٠ رطل من مدافعها العملاقة عيار ١٦ بوصة.. وأمكن تدمير رادار عراقي بواسطة طائرة عمودية أمريكية طراز «أباتشي» وذلك على الحدود البحرية السعودية العراقية.. وفي ذلك اليوم تم اكتشاف ٤ ألغام بحرية بواسطة البحرية الأمريكية والسعودية وأمكن تفجيرهما.

- الأحد ١٠ فبراير ١٩٩١: استمرت الهجمات الجوية لطيران التحالف...وبلغ عدد الطلعات الجوية في ذلك اليوم ٢٨٠٠ طلعة...

وأمكن خلال ذلك اليوم تدمير عدد من القوارب الحربية العراقية في شمال الخليج وقاعدة إطلاق صواريخ «سيلك دورم» وأربع جسور عراقية وموقع اتصالات كان مثبتاً عليه ثلاث هوائيات.

- الإثنين ١١ فبراير ١٩٩١: وصلت عدد الطلعات الجوية لقوات التحالف في هذا اليوم ٢٩٠٠ طلعة جوية... وكان أبرز عمليات هذا اليوم اكتشاف ثلاثة ألغام بحرية عراقية وتدميرها والكشف عن أن الطائرات الأمريكية الشبح «F-117» تستخدم يومياً في أعمال القصف الجوي ضد القوات العراقية والمنشآت الحيوية في عمق العراق دون أن يتم اكتشافها.

- الثلاثاء ١٢ فبراير ١٩٩١: استمر القصف الجوي لطيران التحالف ضد القوات العراقية والمنشآت الحيوية داخل العراق... وقامت البارجة «ميسوري» بإطلاق ٣٨ قذيفة ضد مواقع قيادات محصنة وبطاريات مدفعية رادار ووحدة مشاة... وقد تم تدمير هذه المواقع.

- الأربعاء ١٣ فبراير ١٩٩١: واصلت القوات الجوية المتحالفة مهامها داخل العمق العراقي وداخل الكويت المحتلة مستهدفة مواقع قوات الحرس الجمهوري وخطوط الإمداد والتموين للقوات العراقية في الكويت المحتلة وقد أتمت هذه القوات حتى نهاية ذلك اليوم ٦٧٠٠٠ طلعة طيران وقد ذكرت بيانات التحالف أنه قد تم تدمير ٤ طائرات نقل عراقية وهيلوكبتر من طراز

«سوبر فريلون».. وفقدت القوات الجوية السعودية في ذلك اليوم طائرة من طراز F-5 أسقطت فوق العراق... واكتشف خمسة ألغام بحرية جرى تفجيرها في مياه الخليج.

- الخميس ١٤ فبراير ١٩٩١: نفذت القوات الجوية للتحالف في هذا اليوم ٢٨٠٠ طلعة جوية... وأعلنت قوات التحالف عن تدمير ١٣٠٠ دبابة عراقية وأكثر من ٨٠٠ مركبة مدرعة وأكثر من ١١٠٠ قطعة مدفعية للمعتدي منذ بدأ العمليات الجوية في «عاصفة الصحراء» في الثالثة من فجر الخميس ١٧ فبراير.

من ناحية أخرى ذكرت بيانات التحالف أن العراق قد أطلق صاروخين على منطقة حفر الباطن وقد انقسما في الجو إلى عدة أجزاء دون إطلاق الصواريخ المضادة للصواريخ عليهما وسقطا على شكل ٥ قطع على منطقة حفر الباطن وقد أصيب من جراء ذلك أربعة أشخاص بإصابات طفيفة وتهدم منزل وورشة مدنية واحترقت ثلاث سيارات.

كانت الضربات الجوية التي سددتها قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة في عمق العراق والكويت المحتلة ضربات موجعة ومدمرة ومؤثرة بشكل كبير جداً على أرض العراق... إلى الدرجة التي اضطر معها الرئيس العراقي ومجلس قيادة الثورة هناك إلى الإعلان ولأول مرة عن الإستعداد لمناقشة الإنسحاب من الكويت... وقد جاء ذلك في بيان مفاجئ لمجلس قيادة الثورة العراقي يوم

الجمعة ١٥ فبراير... ولكن هذا البيان اقترن بشروط سبعة لتحقيق الإنسحاب من الكويت وهي:

– الإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وتطبيق قرارات الأمم المتحدة حيال القضية الفلسطينية.

– الإنسحاب السوري من لبنان.

– ضمانات أرضية حدودية للعراق وسحب القوات المتعددة الجنسية.

– إلغاء كل قرارات الأمم المتحدة ضد العراق الصادرة منذ ٢ أغسطس الماضي.

– الإلتزام بإجراءات أمنية في الخليج تشمل دوراً لإيران.

– دفع تعويضات للعراق عن خسائر الحرب.

– شطب ديون العراق.

وقد رفضت السعودية والولايات المتحدة الشروط العراقية السبعة... كما أعلن المتحدث باسم الخارجية السوفيتية قبل يوم من زيارة وزير الخارجية العراقي طارق عزيز للعاصمة السوفيتية «إن القيادة العراقية تتحدث حالياً عن الإنسحاب من الكويت ولكن هذا الإستعداد ترافقه للأسف شروط عديدة يمكن أن تجعل قيمته صفراً».

والواقع أن خروج العراق من هذه الحرب ومعظم قواتها سليمة كان يعتبر هزيمة لأهداف أمريكا من الحرب... ويفسر هذا تصريح لوزير الدفاع الأمريكي «ريتشارد تشيني» قال فيه: «أن تحرير الكويت لا يكفي وإنما لابد من تدمير القدرات العسكرية والإستراتيجية للعراق».

ولهذا كان على الولايات المتحدة أن تعمل على استمرار الحرب من أجل تحقيق أهدافها.

ولكن لما كان العراق في تلك اللحظات في «الموقف الأضعف»... فإن طارق عزيز وبعد الرجوع إلى قيادته السياسية قبل في موسكو- ودون شروط- المشروع السوفيتي لوقف إطلاق النار والذي كان يتكون من ثماني نقاط هي:

* الإنسحاب العراقي غير المشروط من الكويت.

* البدء في سحب القوات في اليوم التالي لوقف العمليات.

* تحديد مهلة معينة للإنسحاب في إطار جدول زمني.

* بعد انسحاب ثلثي القوات العراقية يتم رفع الحصار المفروض.

* بعد الإنسحاب الكامل تلغى قرارات الأمم المتحدة والعقوبات المفروضة على العراق.

* بعد وقف إطلاق النار يتم الإفراج عن جميع الأسرى.

* يتم انسحاب القوات العراقية تحت إشراف قوات دولية من غير الدول المشاركة في التحالف ضد العراق ومن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

* يتم إبلاغ هذا الإتفاق للدول الأعضاء في مجلس الأمن اعتبارا من الجمعة ٢٢ فبراير.

وقد رفضت دول التحالف بزعامة الولايات المتحدة النقاط السوفيتية الثمانية.

وبينما كانت طائرات التحالف تواصل هجماتها الجوية على العراق والأهداف العسكرية في داخل الكويت المحتلة أعلن الرئيس بوش يوم الجمعة ٢٢ فبراير مقترحات من سبعة نقاط لوقف إطلاق النار وهي:

*الإنسحاب العراقي الفوري غير المباشر.

* بدء الإنسحاب الفعلي ظهر اليوم (الجمعة ٢٢ فبراير).

* إعلان صدام رسمياً وعلناً بدء عمليات الإنسحاب.

* أن ينتهي الإنسحاب العراقي خلال أسبوع.

* إعلان صدام التزامه الكامل بقرارات الأمم المتحدة.

* رفض أي شروط عراقية ترافق الإنسحاب.

* التزام الرئيس صدام ببيان التحالف كاملاً لتجنب الحرب البرية.

وحددت قوات التحالف شروطاً لإنسحاب القوات العراقية من الكويت أعلنها «مارلين فيتزوتر» المتحدث باسم البيت الأبيض وهي:

١- أن يبدأ العراق على نطاق كبير الإنسحاب من الكويت بحلول الساعة ١٧٠٠ بتوقيت جرينتش يوم السبت ٢٣ فبراير (شباط).

٢- أن يتم العراق الإنسحاب العسكري في غضون أسبوع واحد.

٣- خلال أول ٤٨ ساعة من الإنسحاب يجب أن يسحب العراق كل قواته من مدينة الكويت ويسمح بعودة الحكومة الشرعية إلى الكويت فورا.

٤- أن يسحب العراق كل دفاعاته المجهزة على طول الحدود السعودية- الكويتية والسعودية- العراقية، ومن جزيرتي وربة وبوبيان ومن حقل نفط الرملية الكويتي.

٥- في غضون الأسبوع المحدد يعيد العراق كل قواته إلى المواقع التي كانت فيها في أول أغسطس (آب) وفق قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم ٦٦٠.

٦- بالتعاون مع الصليب الأحمر الدولي يفرج العراق عن كل أسرى الحرب والمدنيين من دول أطراف ثالثة ويعيد رفات الجنود القتلى. ويجب أن يبدأ ذلك فورا مع بداية الإنسحاب ويتم في ٤٨ ساعة.

٧- أن يزيل العراق كل المتفجرات بما فيها تلك الموجودة في منشآت نفطية كويتية ويعين ضباط اتصال عسكريين عراقيين للعمل مع كويتيين وقوات التحالف الأخرى بشأن التفاصيل العملية للإنسحاب.

٨- أن يوقف العراق النيران الجوية القتالية وطلعات الطيران فوق العراق والكويت فيما عدا طائرات النقل التي تنقل القوات إلى خارج الكويت ويسمح لطائرات التحالف بالسيطرة وحدها على الأجواء الكويتية واستخدامها.

٩- أن يوقف العراق كل الأعمال التدميرية ضد المواطنين والممتلكات الكويتية واستخدمها.

١٠- لن تهاجم الولايات المتحدة وشركاؤها في التحالف القوات العراقية المنسحبة وستمارس ضبط النفس مادامت عملية الإنسحاب جارية وفق الشروط السالفة الذكر وألا تشن هجمات (من جانب العراق) على دول أخرى. (والمقصود تحديداً إسرائيل).

١١- أي خرق لهذه الشروط سيتبعه رد فوري وحاد من قوات التحالف.

وقد نقلت وكالات الأنباء والإذاعات الأوربية في ذلك اليوم تصريحات منسوبة لقائد القوات الأمريكية وقائد «عملية عاصفة الصحراء» «الجنرال شوارتسكوف» ذكر فيها أن انسحاب القوات من الكويت ينبغي أن يكون بدون أسلحتها ومعداتها الثقيلة.

وكان الهدف الواضح من شروط البيت الأبيض.... ومن الكلام المنسوب «للجنرال شوارتسكوف» هو إذلال صدام حسين وإذلال كرامة جيشه.

وهو أمر لا يسعد ولا يبهج أحداً لأن الجيش العراقي هو في النهاية جيش عربي ورط في حماقة وعمل مجنون للرئيس صدام حسين.

الحرب البرية:

في الساعة ٠٤٠٠ من فجر يوم الأحد ٢٤ فبراير شنت القوات والتشكيلات البرية للتحالف الدولي هجوماً برياً ضخماً على الأراضي العراقية والكويتية انطلاقاً من الحدود السعودية الشمالية وذلك بعد تمهيد بالقصف الجوي والصاروخي امتد على مدى ٣٧ يوماً وتضمن أكثر من ٩١٠٠٠ طلعة جوية قذفت خلالها طائرات التحالف أكثر من ٢٥٠٠ ألف طن من القنابل والمتفجرات والصواريخ على القوات والمنشآت والأهداف الحيوية والإستراتيجية داخل العراق.

وقد أذاع الرئيس الأمريكي جورج بوش بياناً قال فيه:

«بعد أن تشاورت مع أبرز مساعدي للأمن القومي واثر اتصالات واسعة مع شركائنا في التحالف أعطيت فرصة أخيرة بمواعيد محددة بدقة إلى الرئيس العراقي صدام حسين ليقوم بما كان عليه أن يقوم به منذ ستة أشهر أي الإنسحاب من الكويت دون شرط ودون تأخير والأنصياع بشكل كامل لقرارات مجلس الأمن.

وانه لمن المؤسف أن يكون موعد الحد الأقصى عند الظهر- السبت بتوقيت شرقي الولايات المتحدة- قد مر دون أن تتجاوب الحكومة العراقية مع طلب الإنسحاب غير المشروط من الكويت الوارد في القرار ٦٦٠ حسب مواعيد محددة وضعتها قوات التحالف.

* كما أن العكس هو الذي حصل وشهدنا تصعيداً في عمليات التدمير الشامل للكويت وشعبه من قبل صدام حسين... ولذلك أعطيت تعليمات إلى الجنرال «نورمان شوار تسكوف» وبالتشاور مع القوات المشتركة- باستخدام كل القوات المتوافرة ومنها البرية لإخراج الجيش العراقي من الكويت.

* أحرص هنا على التذكير بأن هذا القرار لم يتخذ إلا بعد إجراء مشاورات مكثفة مع شركائنا في القوات المشتركة.

إن تحرير الكويت دخل حالياً مرحلته النهائية وأنا ثقتي كاملة بقدرة القوات المشتركة على تنفيذ مهمتها سريعاً وبشكل حاسم».

في الساعة ٤٠٠ من صباح الأحد الرابع والعشرين من فبراير بدأت السفن الحربية التابعة لقوات التحالف في إطلاق نيران مدافعها بكثافة عالية على مواقع القوات العراقية على الساحل الكويتي لإيهامها بقرب وقوع هجوم برمائي هناك.... بينما تحركت قوة ميكانيكية سعودية شمالاً في اتجاه المواقع العراقية داخل الكويت المحتلة... في نفس الوقت الذي تحركت فيه فرقتان لمشاة البحرية الأمريكية بدعم مدرع.... والفرقة التاسعة المدرعة السورية والفرقة الثالثة مشاة ميكانيكي المصرية والفرقة الرابعة المدربة المصرية وتشكيلات لواء الصاعقة المصري وتشكيلات قتالية أخرى قطرية وإماراتية وبحرانية وعمانية... واتجهت هذه القوات والتشكيلات شمالاً في اتجاه المواقع العراقية داخل الكويت المحتلة.

وفي الوقت ذاته كانت القوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية في أقصى الغرب تتجه في عمق الأراضي العراقية في خطوة مدروسة لتغطية الهجوم المدرع «الرئيسي» الذي تقرر القيام به في اليوم التالي (٢٥ فبراير) غرب محور الهجوم المصري السوري.

وكان هدف الهجوم الأمريكي البريطاني الفرنسي المشترك احتلال قاعدة «السلمان» الجوية العراقية على مسافة ١٠٠ كيلومتر داخل الأراضي العراقية.

وفي الساعة ٨٠٠ قامت حوالي ٣٠٠ طائرة هيلوكبتر تابعة للتحالف بنقل أعداد من مقاتلي الفرقة ١٠١ الأمريكية المحمولة جواً لإحتلال مواقع بين مكان انتشار القوات الفرنسية وحدود الكويت وحول مخفر«البسيه»... وأقامت تلك

القوات قاعدة إمدادات كبيرة– إنتقلت منها لإحتلال مواقع قرب مدينة الناصرية العراقية على «الفرات».

في نفس الوقت كانت طائرات التحالف من طراز A- 10 والهيلوكبتر «أباتشي» تقوم بمعاونة القوات المهاجمة على محوري هجومها:

* «الرئيسي» عبر الحدود السعودية مع العراق...

* «والمعاون» عبر الحدود السعودية مع الكويت...

وقد نجحت القوات التابعة للتحالف في اجتياز موانع الألغام وخنادق اللهب التي أعدتها القوات العراقية غرب الكويت وعلى طول الحدود السعودية العراقية... وتم خلال الساعات العشر الأولى من العمليات أسر أكثر من ٥٥٠٠ أسير عراقي.

وقد حاول العراق الرد على الهجوم فأطلق صاروخين أرض ـــ أرض من طراز «الحسين» على مدينة حفر الباطن ولكن أمكن لبطاريات الصواريخ المضادة للصواريخ طراز «باتريوت» اعتراض مسار هذين الصاروخين وتدميرهما.

وقد تمكنت الفرقة الأولى الأمريكية مشاة ميكانيكي من اختراق الخنادق الدفاعية وحقول الألغام العراقية غرب الكويت وعلى طول الحدود السعودية

العراقية وتدفقت من هذه الثغرة آليات ومدرعات الفرقة البريطانية الأولى المدرعة...

وإلى الغرب من محور هذا الهجوم تقدمت الفرقتان المدرعتان الأولى والثالثة الأمريكية دون مقاومة إلى داخل الأراضي العراقية... وكان يحمي جناحها الغربي الفرقة المدرعة الثانية والفرقة الآلية الرابعة والعشرون التابعتان للجيش الأمريكي.

وهناك في شمال غرب الكويت ــ جنوب شرق العراق... دارت معركة مدرعات كبرى بين الفرق الأمريكية الأربعة (ثلاثة مدرعة الرابعة مشاة ميكانيكي) وبين ثلاث فرق مدرعة تابعة لقوات الحرس الجمهوري.

وقد استطاعت الفرق الأمريكية الأربعة بمعاونة جوية من طائرات الهليوكبتر «اباتشي» وصائدات الدبابات A- 10 القضاء على الفرق العراقية الثلاث وتدمير وأسر نحو ٣٠٠٠ دبابة عراقية من أصل ٤٣٠٠ دبابة... وبذلك تم تدمير القدرة الهجومية للقوات العراقية تقريبا... وقطعت خطوط الإنسحاب للقوات العراقية ولم يعد أمامها منفذ للهرب في اتجاه البصرة.

وسقط عدد كبير من أفراد القوات العراقية أسرى بين أيدي قوات التحالف وقد بلغ عددهم حتى نهاية اليوم الثاني من العمليات البرية أكثر من ثلاثين ألف أسير.

وفي هذا اليومَ أطلق العراق صاروخاً من طراز «الحسين» استهدف أحد القواعد والمنشآت الأمريكية في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية.... ولم تتمكن وسائل الدفاع الجوي للتحالف من اعتراض مسار الصاروخ الذي سقط فوق سكن لأفراد من القوات الأمريكية الأمر الذي أدى إلى مقتل ثمانية وعشرين وجرح أكثر من مائة فرد.

وفي اليوم الثالث للهجوم البري... وهو يوم الثلاثاء ٢٦ فبراير تمكنت القوات المتحالفة على محور هجومها الرئيسي في الأراضي العراقية الجنوبية من الوصول إلى نهر الفرات وتقدمت نحو البصرة والناصرية.

أما على محور «الفرعي ـ المعاون» للهجوم وهو الكويت فقد نجحت القوات المصرية في الوصول إلى منطقة «الجهراء» غرب العاصمة.... واستولت على قاعدة «علي السالم» الجوية بينما نجحت تشكيلات أخرى من القوات المصرية في التقدم نحو منطقة «الأبرق»...وتمكنت تشكيلات من الفرقة الرابعة المدرعة المصرية ومن الصاعقة المصرية ومن القوات السعودية والكويتية من دخول مدينة الكويت في اليوم الثالث للعمليات البرية وأمكن لهذه القوات تحرير الكويت بأكملها في اليوم التالي (الأربعاء ٢٧ فبراير) بعد احتلال دام أكثر من ستة أشهر.

وفي الساعة الثامنة من صباح الخميس ٢٨ فبراير (بتوقيت المملكة العربية السعودية والكويت) توقفت العمليات القتالية في «عاصفة الصحراء».

وبعدها بثلاثة أيام... وتحديداً صباح الأحد ٣ مارس ١٩٩١ جاء وفد عراقي عسكري إلى «صفوان» العراقية المحتلة بواسطة القوات الأمريكية وضم الوفد الفريق سلطان هشام أحمد رئيس العمليات في وزارة الدفاع العراقية وصالح عبود محمود قائد الفيلق الثالث العراقي حيث أجرى الوفد العراقي مباحثات مع وفد قيادة التحالف الذي ضم الفريق خالد بن سلطان بن عبد العزيز قائد القوات المشتركة ومسرح العمليات «والجنرال نورمان شوارتسكوف» قائد القوات الأمريكية وقائد عملية عاصفة الصحراء... وقد اتفق خلال هذا الإجتماع على تثبيت وقف إطلاق النار والبدء في تبادل أسرى الحرب من الجانبين وشروط انسحاب قوات التحالف من الأراضي العراقية بمجرد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار.



خالد بن سلطان بن عبد العزيز

وفي ذلك اليوم الأحد ٣ مارس كشف المتحدث العسكري الأمريكي الجنرال ريتشارد نيل في مؤتمر صحفي عقده بالرياض أن قوات التحالف قد أسرت ٦٣٤٠٠ عراقي خلال العمليات وأنها قد دمرت ٣٣٠٠ دبابة مدرعة و٢٢٠٠ قطعة مدفعية... كما كشف أيضاً عن أن القوات الأمريكية بعد استيلاءها على قاعدة «طليل» الجوية جنوب العراق (وهي ثاني قاعدة تستولي عليها بعد قاعدة «السلمان») اكتشفت وجود مخابأ محصنة للطائرات وجدت

عليها بعد قاعدة «السلمان» اكتشفت وجود مخابأ محصنة للطائرات وجدت فيها ٢٠ طائرة سليمة تماماً منها أحد عشر طائرة من طراز «ميراج F- 1» و«ميج 21».

لقد انتهت «عاصمة الصحراء» بتدمير القدرات العسكرية والإستراتيجية للعراق سواء فيما يتعلق بالمعدات والأسلحة أو وحدات التصنيع العسكري والمنشآت العلمية والبحثية والتي تمثل البنية التحتية لهذه القدرة الإستراتيجية... أو حتى بالنسبة للطرق والجسور ووسائل المواصلات واتصالات ووحدات تنقية المياه... ووحدات الصرف الصحي... ومحطات توليد الطاقة والكهرباء.

كما انتهت «عاصفة الصحراء» بتحرير الكويت ولكن بعد أن أصابها الكثير من التدمير.. والكثير من الخسائر أيضاً.

ولم تكن الخسائر في النهب والسلب الذي جرى... أو الاعراض التي هتكت... أو الشباب الذي قبض عليه وتعرض للتعذيب والقتل... ولكن أيضا كانت في الثروة النفطية... وفي البيئة... وفي الأموال.

* أكثر من ٦٠٠ بئر نفطية أضرمت فيها النيران ويقدر حجم النفط المحترق فيها بنحو ٤ مليون برميل تقدر قيمتها بحوالي ١٠٠ مليون دولار يومياً... ويحتاج إطفاء هذه النيران المشعلة في الآبار إلى عامين على الأقل وتقدر تكاليف عملية الإطفاء بنحو ١٠ مليار دولار.

* ستارة كثيفة من الدخان الأسود المنبعث من النيران المشتعلة في آبار النفط بلغت حد حجب أشعة الشمس تماماً... وتلويث الهواء بشكل هدد العديد من سكان الكويت بأمراض صدرية خطيرة.

* ١٦ مليار دولار مساهمة كويتية في تكاليف حملة «عاصفة الصحراء» التي بلغت إجمالي تكاليفها ٥١,٤٨٧ مليار دولار... وقد ساهمت السعودية بمبلغ ١٦,٨٠٠ مليار ودفعت اليابان ١٠,٧٤٠ مليار وألمانيا ١٦.٥٧٢ مليار ودفعت الإمارات مليار دولار.

قوات التحالف التي شاركت في الحرب ضد العراق

فيما يلي إحصائية للقوات العسكرية التي تحالفت ضد العراق حسب درجة قوتها:

أ- الولايات المتحدة الأمريكية

هناك ما يزيد على خمسمائة ألف. جندي مدربين عسكريا شاركوا في عملية عاصفة الصحراء. وفي ذروة حرب فيتنام عام ١٩٦٨، كان حوالي ٥٤٥ ألف أمريكي يشاركون في القتال هناك. ويملك هؤلاء حوالي ١٣٠٠ طائرة مقاتلة. وما يزيد على ١٠٠ سفينة بحرية، وحوالي ٢٠٠٠ دبابة. أما القوات البرية فتتألف من ٢٥٠ ألف جندي، و٨٥ ألف جندي من جنود البحرية من قوات الحملات الأولى ١٠١ المعروفة باسم «النسور الجارحة»، وفرقة المشاة المميكنة ٢٤، وكتيبة الدفاع الجوي، وكتيبة المشاة المميكنة ١٩٧، وفرقة الفرسان

الأولى، وكتيبة الفرسان المدرعة الثالثة، والكتائب المدرعة الأولى، الثانية، الثالثة، المنقسم إلى الفيلقين السابع والثامن. كما أن معظم قوة المارينز ثلاثة أرباع فيالق المارينز منتشرون على طول الشاطئ في شمال شرق السعودية، لكن يوجد فقط حوالي ٢٥ ألفاً في البحر ضمن قوة مهمتها شن هجوم برمائي. كما أن ثمة فرقة قوات خاصة من قيادات العمليات الخاصة الأولى . ويبلغ الأسطول الأمريكي في الخليج وبحر العرب والبحر الأحمر، وشرق البحر المتوسط حوالي ١٢٠ طائرة ـ سراتوجا، جون كينيدي، ميداوي، تيودور روزفلت، أمريكا ورينجار، والسابقة هي فورستال التي لا تزال في الطريق ـ أما الوحدات البحرية الأخرى الرئيسية منها سفينتا الحرب العالمية الثانية ويسكونسن وميسورى، وكل واحدة منها تحمل ٣٢ راجمة لصواريخ توماهوك كروز، ١٠ صواريخ بحرية، وعددا يقدر من ٦ إلى ٨ من الغواصات المزودة بأسلحة نووية مع صواريخ توماهوك، وتملك الحاملات قوة ضرب مشتركة تتألف من حولي ٣٦٠ طائرة طراز أ ـ ٦ تروراز، اف ـ ١٨ هورنيت، واف ، ١٤ تومكات أما المارنيز فلديهم حوالي ١٢٠ طائرة طراز ايه. في ١٨ بي هاريير. وتملك قوة الطيران حوالي ١٣٠٠ طائرة مقاتلة منها عدة أسراب من القاذفات المقاتلة ستيلث اف ١١٧ ايه والقاذفات اف ـ ١١١ اف طويلة المدى. وهناك ما يزيد على ٢٣٠ طائرة طراز اف ـ اس واف ـ ١٥ وما يزيد على ٧٠ طائرة من الطائرات العمودية ايه ــ ١٠ قاتلة الدبابات «الصاعقة» وإعداد غير محددة من طائرات اف ـ ٤ وايد ويسل وطائرات مقاتلة اخرى منتشرة في ٣٠ قاعة جوية وطائرات مقاتلة اخرى في قاعدة انجريليك الجوية في جنوب تركيا. وثمة سرب يتألف من حوالي ٢٦ طائرة من القاذفات الإستراتيجية ب ـ ٥٢ يوجد في جزيرة ديجوجارسيا بالمحيط

الهندي. وهناك طائرات أخرى متمركزة في بريطانيا، ودولة خليجية واحدة على الأقل.

٢- بريطانيا

مع وجود ٣٥ ألف جندي، فإن بريطانيا تملك ثانية أكبر حملة غربية بعد الولايات المتحدة. فهي تملك ما يزيد على ٧٠ طائرة مقاتلة، وحوالي ١٦ سفينة حربية في المنطقة وذلك فيما يعتبر أكبر انتشار عسكري بريطاني في الخارج منذ الحرب الكورية. وتتألف القوة البحرية من ٣ مدمرات للصواريخ، ٥ فرقاطات للصواريخ ٣ كاسحات ألغام مع سفن إمداد. كما أن هناك ٥ أسراب من القوات الجوية التعزيزية من طائرات تورنادو وجاجورا الإعتراضية ومقاتلات الهجوم البري، توجد في السعودية والبحرين، وتوجد ٣ طائرات استطلاع طراز نيمرود في عمان.

كما أن الفرق المدرعة الأولى ـ المشكلة مما يزيد على ٩٥٠٠ رجل من الكتيبة المدرعة السابعة، خلفات «فئران الصحراء» المشهورين في الحرب العالمية الثانية، وكتيبة المشاة الرابعة مع ١٦٠ دبابة طراز تشالينجر ـ مرتبطة بقوة المارنيز الأمريكية شمال شرق السعودية.

٣- فرنسا

تملك حوالي ١٢ ألف جندي في المنطقة، منهم تشكيلات الجيش التي تؤلف الفرقة المدرعة الخفيفة السادسة. وهذا أكبر انتشار عسكري فرنسي عبر العالم منذ الحرب الجزائرية ما بين ١٩٥٤– ١٩٦٢.

كما أنها تملك عددا يتراوح ما بين ١٢–١٤ سفينة على متنها حوالي ١٢٠٠ رجل. وتملك السفن الحربية عدداً من الصواريخ الموجهة منها مدمرتا صواريخ، وأربع فرقاطات مع عدد من سفن الإمداد. وهناك ٤ كاسحات الغام في بور سعيد بمصر. وقد أرسلت فرنسا ٣ أسراب من الطائرات المعترضة والمقاتلة القاذفة وثمة سرب آخر رهن الإشارة.

أما قوة انتشارها السريع المؤلفة من ٤ آلاف رجل فهي منتشرة مع القوات العربية شمال شرق السعودية، وهي تضم كتيبة الطائرات العمودية المقاتلة الخامسة مع ٤٢ مدفعاً، وكتيبة المشاة الثالثة مع صواريخ مضادة للدبابات، وفرقة سلاح الفرسان، «سفاهيس» الأولى مع عربات مدرعة ووحدة صواريخ مضادة للطائرات، كما توجد أيضاً كتيبة مدفعية للمارينز وكتيبة طائرات عمودية حربية مزودة بأربع وعشرين طائرة طراز بوما، وفرقة التنين «وراجمون» مزودة بأربعين دبابة حربية طراز ايه. ام. اكس ٣٠. وهناك حوالي ١٩٠ من جنود المشاة المجهزين للحرب الكيماوية متمركزين في إحدى الدول الخليجية. كما يوجد حوالي ٧٣٠٠ من جنود المشاة في جيبوتي مع سرب من مقاتلات الميراج.

٤- إيطاليا

الفرقاطات ليبيكشيو، اوداسي، وزيفيرو وسفينة الإمداد ستروموبولي، توجد في الخليج، كما توجد سفينتان آخريان شرق البحر الأبيض المتوسط لتحل محل الوحدات الأمريكية التي تعمل في الخليج. ويتمركز سرب من طائرات التورنادو المقاتلة في إحدى دول المنطقة وليس ثمة خطط لنشر قوات برية في الخليج. وإن كانت إيطاليا قد أرسلت ١٠ طائرات استطلاع إلى تركيا، بناء على طلب أنقرة، بموجب الدفاع الجوي للناتو.

٥- كندا

كانت المدمرتين اتاباكسا وتيرانوفا وسفينة الإمداد بروتيكتور في طريقها إلى الخليج. كما كان سرب يتألف من ٣٦ طائرة طراز سي. اف ـ ١٨ مقاتلة يوجد في المنطقة. أما القوة الكندية الكاملة فتتألف من ١٨٥٠ رجلاً.

٦- هولندا

الفرقاطات فان هيمسكيرك وفيليبس فان الموندي توجد في المنطقة مع سفينة الإمداد زوديركروز، كما نشر الهولنديون بطاريات صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ في تركيا. ولهم مستشفى ميداني في السعودية.

٧- أسبانيا

كانت الفرقاطات نومانسيا، اينفانتا كريستينا، وديانل تقوم بأعمال الدورية في مضيق باب المندب، البوابة الجنوبية للبحر الأحمر. كما قدمت أسبانيا سفناً لخدمة الجسر البحري للقوات المتحالفة، ووفرت خمسة آلاف سرير مستشفى للجرحى.

٨- استراليا

المدمرة بريسبان ذات الصواريخ الموجهة والفرقاطة سيدني توجدات في البحر الأحمر، كما أن سفينة الإمداد ويستراليا كانت في الطريق.

٩- بلجيكا

إن صائدتي الألغام ايريس وميوسويتشي مع سفينة الإمداد زبينيا تواجدت في خليج عمان. كما قدم البلجيكيون ٤ طائرات نقل عسكرية طراز سي ـ ١٣٠ وسرباً يتألف من ١٨ طائرة ميراج اف ـ ٥ المقاتلة إلى تركيا كجزء من قوة دفاع الناتو الجوية المنتشرة هناك.

كما كان هناك فريقاً طبياً عسكرياً متمركزاً في قبرص. وزودت بلجيكا الجيش الأمريكي ببعض الأسلحة الأتوماتيكية.

١٠- الأرجنتين

تواجدت المدمرة الميرانتي بروان والفرقاطة سبيرو في البحر الأحمر.

كما تم إرسال وحدة من الجيش قوامها ١٠٠ رجل.

١١- كوريا الجنوبية

تملك فريقاً قوياً من ٢٠٠ عنصراً في الخليج كما قدمت مساعدة تعادل قيمتها ٢٢٠ مليون دولار تشملت مواد غير قتالية.

١٢- تركيا

كان لديها ما يزيد على مائة ألف جندي منتشرين على طول حدودها الجنوبية مع العراق، حيث أنهم يقابلون عدداً مساوياً من العراقيين.

حيث عززت العراق قواتها على تلك الجبهة بما يزيد على خمسين ألف رجل.

وقد سمح الأتراك للطائرات الحربية الأمريكية بالإنتشار هناك وعززوا دفاعاتهم الجوية الخاصة بهم باثنتين وأربعين طائرة من طائرات الناتو المقاتلة قدمت من إيطاليا، بلجيكا، وألمانيا.

القوات العربية والإسلامية

١٣- مجلس التعاون الخليج

لديه قوة انتشار سريع تتألف من عشرة آلاف جندي متمركزة في حفر الباطن شمال شرق السعودية على بعد ٤٠ ميلاً جنوبي حدود الكويت. كما أن قوات دول المجلس والقوات العربية والإسلامية تشكل خط الدفاع الأول مع الأمريكيين وآخرين إلى الجنوب منهم.

كما تم تدعيم قوة مجلس التعاون بحوالي سبعة آلاف جندي كويتي من أصل ٢٠ ألف جندي قوام الجيش الكويتي، وهم مزودون ببعض الطائرات الهجومية والمقاتلة والدبابات التي تم إنقاذها من قوات الإحتلال العراقي. ويبلغ إجمالي قوات دول مجلس التعاون وباقي قوات الخليج العربي ١٥٠,٥٠٠ رجل، ٣٣٠ طائرة مقاتلة، ما يزيد على ٨٠٠ دبابة و٣٦وحدة بحرية رئيسية، بالرغم من أنه من غير المرجح مشاركتها جميعاً في عملية عاصفة الصحراء.

وقد دعمت هذه القوت من قبل:

١٤- مصر

وكانت لديها ٣٦ ألف جندي، من بينهم المظليون والكوماندوز وأخصائيو الحرب الكميائية، والمشاة وهم جميعاً في السعودية مع حوالي ٤٨٠

دبابة. وتضم القوة الفرقتين المشاة الميكانيكية الثالثة والرابعة المدرعة إضافة إلى لواء صاعقة وبعض سرايا المهندسين والحرب الكيماوية والدعم الإداري والدفاع الجوي.

١٥- سوريا

ولديها حوالي ١٩ ألف جندي من بينهم وحدات من القوات الخاصة، وهي نخبة القوات السورية، والذين قاتلوا الإسرائيليين وهم جميعا في السعودية، والجزء الأكبر من القوة السورية هو الفرقة المدرعة التاسعة وقوامها ١٥ ألف رجل. ومع هؤلاء الجنود حوالي ٢٧٠ دبابة طراز تي - ٦٢.

١٦- باكستان

وكان لديها ١٣ ألف جندي، من بينهم كتيبة مدرعة قوامها ٥ آلاف رجل، في منطقة الخليج وهناك حوالي ٥٠٠٠ مستشار ملتحقين بالقوات المسلحة السعودية.

بالإضافة لبطاريات تم الإستيلاء عليها في الكويت خلف خطوط دفاعية قوية.

حرب ١٩٨٢ وحصار بيروت

ثمة حرب لا تقل أهمية عن حروب صدام الدموية قامت بها إسرائيل ضد لبنان في العام ١٩٨٢، ولكننا أثرنا تأخير الحديث عنها لمتابعة حروب صدام حسين المتواصلة والمترابطة فيما بينهما على أن نعود للأحداث العربية الأخرى في وقت لاحق.

هذا وتعتبر حرب ١٩٨٢ في لبنان من أطول الحروب العربية الإسرائيلية وأكثرها تأثيراً على مسيرة الكفاح المسلح الفلسطيني وقضية فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني عموماً، وذلك لأن إسرائيل هدفت منها إلى ضرب عدوها الحقيقي وخصمها التاريخي «الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية وقيادة نضاله. ولقد سعت إسرائيل في هذه الحرب إلى أن تكرر بشكل أو بأخر، الدور الذي قامت به في حرب ١٩٤٨، حيث اجتثت الشعب الفلسطيني من وطنه، وأبادت قسم كبير منه، وهي في حرب ١٩٨٢ سعت إلى اجتثاثه من جوارها، وإلى إبادة حركته الوطنية.

وكانت لبنان هي الضحية أولاً وأخيراً.

وقد سبقت الحرب عمليتان كبيرتان ضد المقاومة الفلسطينية في جنوبي لبنان، وقعتا في العامين ١٩٧٨و١٩٨١، وكانتا في منزلة المقدمة لحرب ١٩٨٢.

أثرت حرب ١٩٨٢ في مسيرة الكفاح المسلح الفلسطيني والحركة الوطنية الفلسطينية وقيادتها، وأفرزت مشروعات تسوية سياسية، عربية وأجنبية، وأدّت إلى احتلال حوالي نصف لبنان، طوال ثلاث سنوات، كان النضال ضد قوات الاحتلال في أثنائها مستمراً بأشكال متعددة، ووتائر مختلفة، حتى هُزمت وانسحبت في حزيران/ يونيو ١٩٨٥ من معظم الأراضي اللبنانية.

١- مقدمات الحرب وأسبابها:

أ- عملية ١٩٧٨:

يمكننا أن نعتبر، مع بعض التجاوز، أن العملية الهجومية التي قامت بها إسرائيل في منتصف آذار/ مارس ١٩٧٨، حين غزت جنوبي لبنان واحتلته، مقدمة وتجربة مصغّرة لحرب ١٩٨٢. فقد بدأت هذه العملية بقصف مدفعي شديد، تلاه هجوم شنته قوة مؤلفة من ٢٥ – ٢٨ ألف جندي، أي ما يعادل، فرقتين معززتين. وقوام هذه القوة ثلاثة ألوية مدرعة، ووحدت مشاة محمولة، ووحدات مظليين، تسندها قوة جوية مؤلفة من نحو ٦٠ طائرة، وقوة بحرية. وقد استمرت العملية ستة أيام، من ١٥ حتى ٢١ آذار/ مارس ١٩٧٨. وكان مقرراً أن تُنجز في يومين، غير أن المقاومة الضارية التي واجهتها بها قواتُ الثورة

الفلسطينية أدت إلى إطالة أمد القتال. واستطاعت القوات الإسرائيلية أن تتوغل إلى حوالي ١٨ كم في بعض المناطق، حيث امتد الاحتلال إلى مشارف مدينة صور.



خططت (إسرائيل) للعملية ضمن مبدأ «الدفاع عن الحدود فيما وراء الحدود». وكان هذا المبدأ هو الذريعة التي توسلت بها حكومة المعراخ (التجمع) يومذاك، للتخطيط لاحتلال جنوبي لبنان وضرب المقاومة الفلسطينية. وما أن خلف الليكود (التكتل) المعراخ في الحكم، حتى دفع بالخطة إلى حيز التنفيذ. وقد عُرفت الخطة باسم «عملية الليطاني»، لأن حدها الشمالي المفروض هو نهر الليطاني، ولأنها تعبير ضمني عن أحد الأغراض الرئيسية للخطة، وهو وضع اليد على نهر الليطاني كمصدر للمياه. فضلاً عن ذلك فإن ادعاء (إسرائيل) بأنها ملتزمة تجاه بعض الأطراف في لبنان والوجود السوري في لبنان «أثرا في الغاية الإسرائيلية لعملية الليطاني».

مّهد المسؤولون الإسرائيليون للعملية بتصريحات تهديدية كثيرة. وكان السبب المباشر لتنفيذ الخطة هو حادث احتجاز فدائيين باصاً إسرائيلياً قرب تل

أبيب (١١/٣/١٩٧٨). ومقتل ٣٧ شخصاً، منهم الفدائيون التسعة، وجرح ٨٢ شخصاً.

قصدت إسرائيل من عملية ١٩٧٨ إلى – ما قصدت إليه فيما بعد حرب ١٩٨٢ مع اختلاف في حجم المقاصد ومساحة الاحتلال – ١- ضرب الثورة الفلسطينية، ومحاولة إخراجها نهائياً، قيادات وقوات، من جنوبي لبنان، تمهيداً لإسقاط مبرر وجودها في لبنان كله، ٢- تعميق الخلافات والتناقضات بين الثورة الفلسطينية والشعب اللبناني، ٣- إيجاد احتلال جديد، أو منطقة نفوذ جديدة، وفتح جبهة صراع عسكري – سياسي جديدة، بغية استقطاب الجهد العسكري السياسي والعربي، وتحويله عن الاهتمام بمصير الوطن الفلسطيني والأراضي العربية المحتلة، وعن الاهتمام بمصير الشعب الفلسطيني سواء في الأرض المحتلة أو خارجها.

وفي الأيام الأولى للعملية، توالت تصريحات رئيس وزراء (إسرائيل) مناحيم بيغن، ووزير الدفاع عازر وايزمن، ورئيس أركانه الجنرال مردخاي غور، أن القوات الإسرائيلية لن تنسحب من جنوبي لبنان إلا بعد أن يتم التوصل إلى تسوية مع الأطراف المعنية.

وفي هذه المرحلة كانت (إسرائيل) لا تزال تروي بلسان حكومتها أن «جنوبي لبنان من الليطاني حتى حدودنا يجب أن يبدأ حياة جديدة». «وباستثناء الجسور المفتوحة على الليطاني، فإن سكان جنوبي لبنان سيكونون منفصلين عن أجزاء لبنان، وبهذا ينضمون إلى اقتصاد الجليل، إن شريط الأمن هذا يتحول

بمعرفة إسرائيل إلى جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل». وثمة من أخذ على الحكومة (الإسرائيلية) أنها لم تحقق الهدف السياسي والإستراتيجي من العملية، وهو تقسيم لبنان إلى شطرين، شمالي الليطاني وجنوبيه، على أن يُلحق القسم الجنوبي بإسرائيل.

وإذا كان الجيش الإسرائيلي استطاع خلال ستة أيام احتلال جنوبي لبنان عام ١٩٨٢، بحكم الفارق الكبير في ميزان القوى بين العدو وقوات المقاومة الفلسطينية، عدداً وتسليحاً وتنظيماً، فإن (إسرائيل) لم تبلغ لا من عملية ١٩٧٨ ولا من عملية ١٩٨٢ الهدف المقصود من هذه العملية بالذات.

لقد واجه الجيش الإسرائيلي بضعة آلاف من الفدائيين منتشرين في مساحات واسعة، ينطلقون بأسلحتهم الخفيفة من موقع إلى آخر، لم ينفع معهم سلاح التطويق، ولا كثافة النيران، ولا أساليب الحرب التقليدية، ولا اشتراك القوات الثلاث، البرية والجوية والبحرية، في توجيه نيران غزيرة ومركّزة. وفي مقابل هذه القوة قاتل الفلسطينيون في حرب عصابات، واستطاعوا إحباط التكتيكات والأساليب التقليدية الإسرائيلية، وعملوا بأسلوب الدفاع الديناميكي المتحرك، الذي يضرب العدو من أمام وجنب وخلف، وفي حين بقيت السيطرة الإسرائيلية مقتصرة على مفارق الطرق، كان الفلسطينيون يتحركون بحرية وسرعة، ويتابعون هجماتهم وإغاراتهم على المواقع الإسرائيلية، ويزرعون الألغام والأفخاخ على الطرق. ولقد حولوا جيبي الرشيدية (المخيم) وصور بالذات إلى ستالينغراد».

انطلق الهجوم الإسرائيلي في منتصف ليلة ١٤ – ١٥/٣/١٩٧٨، بغارات جوية على مواقع القوات المشتركة، من الناقورة غرباً حتى جبل الشيخ شرقاً. ثم تقدمت ثلاثة ألوية مدرعة معززة، تحت غطاء القصف الجوي والمدفعي. وسلكت ثلاثة اتجاهات: ١– القطاع الشرقي: على محور مرجعيون – الحاصباني – العرقوب، ٢– القطاع الأوسط: على محورين، أولهما: الطيبة – القنطرة – الغندورية، وثانيهما: مارون الرأس – بنت جبيل – تبنين، ٣– القطاع الغربي: أو الشريط الساحلي: على محور رأس الناقورة – البياضة – صور.

تلّقى العدو، في أثناء هجومه، عوناً من بعض الجيوب العميلة التي سهّلت له التقدم نحو «مارون الرأس» و«بنت جبيل» و«الطيبة» و«الخيام» و«إبل السقي». وكانت القوات الفلسطينية تتصدى للعدو، وتعيق تقدمه، وتُنزل به الخسائر.

كثّف العدو هجومه يوم ٣/١٨، براً وجواً وبحراً، ليقضي على المقاومة الفلسطينية والوطنية اللبنانية، وليبلغ هدفه بالوصول إلى الضفة الجنوبية لنهر الليطاني، ويُطْبق على «صور»، وبذلك امتدت المنطقة التي احتلتها القوات الإسرائيلية، في اليوم السادس من القتال، من الحدود اللبنانية – الفلسطينية حتى جنوبي الليطاني، وبعيداً عن شرقي صور بخمسة كيلومترات.

أصدر مجلس الأمن قراراً (٤٢٥ – ١٩/٣/١٩٧٨)، دعا (إسرائيل) إلى سحب قواتها فوراً من لبنان وشكّل «القوة المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في

جنوبي لبنان» UNIFIL من أجل تأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية، ومساعدة الحكومة اللبنانية على عودة سلطتها الفعلية إلى المنطقة.

وقبل أن تنسحب القوات الإسرائيلية، أقامت شريطاً حدودياً في الجنوب اللبناني، وعلى طول الحدود اللبنانية – الفلسطينية، احتلته ميليشيات الضابط اللبناني المنشق الرائد سعد حداد، الذي أعلن يوم ١٩٧٩/٤/١٩، في مستعمرة «المطلة»، ولادة «دولة لبنان الحر». وقد منعت (إسرائيل) قوة الأمم المتحدة من دخول الشريط الحدودي الذي استقرت فيه قوات إسرائيلية مع ميليشيات حداد (جيش لبنان الجنوبي).

ب - عملية ١٩٨١:

كان رئيس وزراء (إسرائيل)، مناحيم بيغن، أعلن منذ أواخر ١٩٨٠، أن الجيش الإسرائيلي لن ينتظر ضربات الفدائيين، بل سيبادر بالهجوم عليهم في كل زمان ومكان، وقد أعقبت تلك التصريحات سلسة طويلة مع عمليات القصف والإغارة والإنزال. ويتضح من دراسة مجموعة العمليات تلك أن الاستراتيجية العامة (لإسرائيل) يومذاك، في مواجهة الثورة الفلسطينية، كانت تقضي بخلق حالة شاملة من الإرباك والإنهاك، في القيادة والقاعدة الفلسطينية، تمهيداً لعمليات عسكرية واسعة، ضد البنية التحتية العسكرية الفلسطينية، حين تسمح الظروف السياسية بذلك. إلا أن الملاحظ، من خلال العمليات الإسرائيلية في العام ١٩٨٠، ومن عملية تموز /يوليو ١٩٨١ نفسها، أن الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية لم تكن فاعلة ضد الثورة الفلسطينية. فعمليات القصف

عبر الحدود لم تعد تثمر ضد الفدائيين، لا من الناحية العسكرية ولا من الناحية النفسية، أما العمليات «الخاصة»، مثل الهجوم على «قلعة الشقيف»، أو«العيشية»، أو«عربصاليم» وغيرها، فقد فشلت في تحقيق أهدافها الرئيسية، رغم الثمن البشري الباهظ الذي دفعته القوات الإسرائيلية المغيرة. وباتت عمليات الإنزال البحري كذلك، لا تأتي بثمار.

وعلى هذا، فإن عملية ١٩٨١ تدخل ضمن السياق العام للاستراتيجية الإسرائيلية، إلا أن عمليات الإغارة الأولى، والتي ابتدأت يوم ١٠ ٧. ظهرت كأنها «عملية تكتيكية»، فكان الرد الفلسطيني عنيفا، وهو ما دفع العدو نحو التصعيد، فاشتدت المقاومة الفلسطينية. وتناولت الغارات والقصف المضاد. وشاركت الطائرات والزوارق والمدافع الثقيلة الإسرائيلية في هذا التصعيد، حتى شمل القتال المحاور والمناطق كافة في جنوبي لبنان.

وبالرغم من أن عملية تموز/يوليو لا تشكل استثناء في سياق الصراع العربي – الإسرائيلي، فثمة تطور ساهم في دفع الأحداث باتجاه القتال. ويتمثل هذا التطور في الآلة العسكرية للمقاومة الفلسطينية. فقد وصلت هذه الآلة، قبل الهجوم مباشرة إلى مستوى نوعي متقدم، سواء فيما يتعلق بكفاءة المقاتلين، وتطور قدراتهم على استخدام الأسلحة المتطورة، أو فيما يتعلق بحصول المقاومة والقوات المشتركة، على تلك الأسلحة، التي كان لها، خلال القتال، الدور الهام في تحديد النتائج النهائية.

ولقد كان هذا التطور العسكري البالغُ الأهمية، لدى المقاومة الفلسطينية، محصلةً طبيعة للاشتباكات اليومية التي شهدتها المنطقة مدة طويلة، سواء مع الوحدات البرية الإسرائيلية، التي كانت تقوم بعمليات ذات أهداف محددة وفي مواقع محددة، أو في التصدي للغارات الجوية المستمرة التي كانت تشنها طائرات العدو على القواعد والمخيمات الفلسطينية، فضلاً عن الاحتكاك اليومي بقوات الرائد سعد حداد، بكل ما توفره له (إسرائيل) من إمكانات عسكرية كبيرة.

وإلى جانب الخبرات النافعة التي اكتسبها المقاتلون، نتيجة هذه المواجهات اليومية، اكتسبت القيادة الفلسطينية درجة عالية من الثقة بالنفس، مكّنتها من التصدي للعدو، ومواجهته، أياً كان الموقع الذي تجري فيه المعركة، وأياً كانت القوات التي يحشدها فيها، بل مكّنتها تلك الثقة، من أخذ زمام المبادرة، في بعض الحالات.

يقول مساعد قائد القوات الإسرائيلية في الجبهة الشمالية:

«إن السبب الرئيسي الذي حملنا على قصف الأهداف المدنية والمناطق المكتظة بالسكان، هو تطور القدرات العسكرية الفلسطينية، خلال الآونة الأخيرة، على صعيدين: الأول، أن القيادة الفلسطينية، اتخذت منذ حوالي خمسة أشهر، قراراً سرياً بتحويل قواتها إلى جيش نظامي، بالاعتماد على ما قيمته مئات الملايين من الدولارات من الأسلحة والمعدات الثقيلة، والمشتملة على دبابات وعربات مدرعة ومدافع بعيدة المدى وراجمات صواريخ. والثاني، تزايد عمليات القصف المدفعي والصاروخي، على الأراضي الإسرائيلية، والمناطق

المسيحية، في جنوبي لبنان. وهي عمليات كان يتم اتخاذ القرارات بشأنها في مراكز القيادة التي استهدفتها الطائرات الإسرائيلية في غارتها على بيروت... إننا نواجه مشكلة عسكرية صعبة في مواجهة تزايد القوة النارية الفلسطينية. ففي الوقت الذي يتحول فيه الفلسطينيون إلى جيش نظامي، مزود بأسلحة ثقيلة وفعالة، فإنهم يستمرون باستخدام تلك الأسلحة، وتركيزها وإخفائها، حسب تكتيكات حرب العصابات، بما في ذلك نشرها في المناطق السكانية».

هدفت خطة عملية ١٩٨١ إلى: ١- تخريب الترتيب القتالي الفلسطيني في جنوبي لبنان، ومنع القوات الفلسطينية من إعادة تنظيم نفسها وتمركزها، ٢- تدمير مواقع المدفعية وراجمات الصواريخ، ٣- تدمير البنية العسكرية للمقاومة، التي يتمركز معظمها في الجنوب.

بدأت عملية تموز/يونيو ١٩٨١، يوم ٧/١٠، حينما شنّت القوات الجوية الإسرائيلية على قواعد المقاومة الفلسطينية غارتين قرب بلدتي «النبطية» و«عيتنيت». وتلا ذلك قصف عشوائي على قرى الجنوب اللبناني. وردّت قوات الثورة الفلسطينية بإطلاق المدافع والصواريخ على المستعمرات في الجليل الأعلى والجليل الغربي. واستمر القصف سجالاً حتى يوم ٧/٢٤، حين توقف إطلاق النار. وتخللت العملية إنزالات بحرية وجوية (إسرائيلية) ومعارك.

تناول القصف الإسرائيلي، بالمدافع والطائرات، بعض قواعد المقاومة وقياداتها ومنشآتها ومرابض أسلحتها، ومراكز تجمع الفدائيين، والمخيمات، ومدينة بيروت ومدناً وبلدات أخرى.

ومن المواقع التي شملها القصف: قلعة الشقيف والدامور والناعمة والعيشية وحبوش وسجعاد ومثلث الزهراني ودير الزهراني، والنبطية وصيدا وصور وبيروت، وامتد القصف إلى مخيمات: عين الحلوة والمِيّة مِيّة، والرشيدية. وتهدمت تسعة جسور، منها: الجرمق والقاسمية وجون والدلافي والحاصباني. وكانت أعنف الغارات تلك التي شنتها الطائرات على بيروت الغربية يوم ٧/١٧، حين قصفت الفاكهاني، ومخيمي صبرا وشاتيلا، والرملة البيضاء، والأوزاعي، والمدينة الرياضية، فتهدمت بنايات، وقُتل «أكثر من ١٥٠ شخصاً، وجُرح أكثر من ٦٠٠ شخص» جميعهم من المدنيين. وقد بلغ عدد المدن والبلدات والقرى التي قصفتها القوات الإسرائيلية، جواً وبراً، ٤٦ مدينة وبلدة وقرية.

وحاولت دورية إسرائيلية، فجر يوم ٧/١٤، التسلل إلى منطقة جسر الخردلي، في القطاع الأوسط، فردتها القوات الفلسطينية - اللبنانية المشتركة. وفي اليوم نفسه، حاولت عدة زوارق إنزال وحدات قرب مدينة صيدا، فردتها المدفعية. وفي اليوم ٧/٢٠، قامت وحدة مظليين بالإنزال من الطائرات العمودية حوالي موقعي «القاسمية» و«مصليح»، داخل الأراضي اللبنانية بحوالي ٤٥كم، شرقي مصب الزهراني، في حين تعرض الموقعان المذكوران لقصف بحري.

وردت القوات الفلسطينية على القصف الإسرائيلي، بقصف مدفعي وصاروخي، غزير ومكثف، استهدف المواقع الإسرائيلية التي طالتها الأسلحة المستخدمة، وشمل القصف «٢٢ مستوطنة، ١٦ منها في إصبع الجليل، و٧ في الجليل الغربي، شملت المستوطنات التالية: شناديشون، حانيتا، مسغاف عام،

شومرة، زرعيت، بن عامي، هاغوشريم، تل حاي، مرجليوت، كفار جلعادي، منارة، دفنة، بيت هيلل، كفار بلوم، نيئوت مردخاي، كفار يوفال، أخزيف، غيشر هاريف، دان ريشون، نهاريا، كريات شمونه، المطلة»:

«وقد أصيبت مئات المنازل ونجمت أضرار مباشرة تقدر بعشرات الملايين من الشيكلات، كما أن الأضرار غير المباشرة التي لحقت بالزراعة والسياحة والصناعة والخدمات تقدر هي أيضاً بملايين كبيرة».

كما شمل القصف الفلسطيني مواقع «جيش لبنان الجنوبي»، وبخاصة في مناطق القليعة ومرجعيون وكفر قلعة.

«لقد تعرضت الأراضي الإسرائيلية، خلال أسبوعين، لما يتراوح بين ٢,٠٠٠و٢,٥٠٠ قذيفة مدفعية وصاروخية ثقيلة، إضافة إلى نحو ١.٥٠٠ قذيفة مماثلة سقطت على المناطق الحدودية التابعة لسعد حداد، وذلك بالمقارنة مع ١,٥٠٠ قذيفة فقط تعرضت لها إسرائيل والمناطق الحدودية، طوال فترة تزيد على ١٨ شهراً، قبل القتال الأخير».

كان للقصف المدفعي والصاروخي تأثير كبير في معنويات سكان الجليلين الأعلى والغربي. فعاش هؤلاء في الملاجئ، وتعطلت الحياة اليومية، ونزح قسم كبير منهم إلى مناطق آمنة.

ففي كريات شمونة كان:

«عدد السكان الذين بقوا في البلدة التي يستهدفها القصف يقدر ما بين ٣,٠٠٠و٤,٠٠٠ نسمة من مجموع ١٧ ألف نسمة عدد سكان البلدة، لقد بدأت المواجهة يومذاك كأنها تأخذ حجم حرب إسرائيلية – فلسطينية حقيقية».

اتصفت خطة العملية الإسرائيلية بسمات خاصة، حين حددت الأساليب التي يجب إتباعها، والأعمال التي ينبغي القيام بها، منها: ١– اعتماد القصف بواسطة الطائرات والزوارق والمدافع الثقيلة، ٢– الإقلال من العمليات القتالية المباشرة، أي العسكرية، في البداية، ثم التركيز الإضافي على الأهداف المدنية وتحقيق إصابات مدنية عالية، ٤– التركيز، ضمن الأهداف العسكرية، على الأسلحة الثقيلة، أو المتطورة، وعلى خطوط المواصلات والجسور، ومرابض المدفعية والراجمات، ٥– توسيع نشاط الغارات، خلف الخطوط الفلسطينية، لزرع الفوضى والارتباك، ٦– احتلال أقسام من الطريق الساحلي، لبعض الوقت، ٧– التحرك بواسطة «جيش سعد حداد»، أو بواسطة وحدات برية إسرائيلية، باتجاهين: الأول، ضد القرى الآمنة والقواعد المتقدمة للقوات المشتركة، داخل منطقة عمل قوات الطوارئ الدولية، والثاني في جوار مرجعيون، باتجاه وادي الليطاني، أو باتجاه «إبل السقي» و«حاصبيا»، ٨– محاولة احتلال بعض المواقع الاستراتيجية، لفترة من الزمن، بهدف إرباك المواقع المجاورة، وتحويل جهد القوات المشتركة عن المستعمرات.

لم تستطع (إسرائيل) بلوغ الأهداف المحددة للعملية، فقد فوجئت بعنف الرد الفلسطيني على العملية، حين انهالت القنابل والصواريخ على ما يزيد على ثلاثين قاعدة عسكرية ومستعمرة وقرية وبلدة إسرائيلية، مراراً وتكراراً، بالرغم

من كل القصف المكثف على المواقع الفلسطينية لتدمير المدافع، وراجمات الصواريخ الفلسطينية. ولقد اعترف الجنرال موشي ديان بذلك حين قال: «فشلنا في تحقيق هدفنا. أردنا منع انتظام م.ت.ف (منظمة التحرير الفلسطينية)، ومنع إقامة القاعدة التحتية العسكرية لها. والآن تستطيع المنظمة أن تفعل ذلك دون عرقلة». وخلص معلق عسكري إسرائيلي إلى أن الفدائيين نفذوا عملية عسكرية فريدة، دون أن يدفعوا ثمناً حقيقياً لذلك، وشكلوا تحدياً للجيش الإسرائيلي، لأول مرة، بقواهم الذاتية، وصمدوا في تحديهم مدة تسعة أيام، وخاضوا حرب استنزاف طويلة ضد منطقة الجليل بكاملها، وسجلوا بذلك سابقة لا مثيل لها من قبل، قد تتكرر في أي وقت في المستقبل.

تميز الأداء العسكري لقوات الثورة الفلسطينية بعدة سمات منها: ١- القدرة على تحمل العملية الهجومية المعادية، بثقلها وعنفها، والتصدي لها، وتصعيد وتيرة القتال، حتى بدا الرد الفلسطيني بالقصف المدفعي والصاروخي سلاحاً هجومياً مؤثراً، ٢- عدم تأثر القوات بالإغارة والقصف المتواصلين على خطوط مواصلاتها وجسورها، تأثيراً يؤدي إلى شلها، ٣- نقل المعركة إلى أرض العدو، وإن كان هذا النقل متمثلاً في القصف من وراء الحدود، ٤- نجاح الثورة الفلسطينية في إنزال خسائر بشرية ومادية بالعدو، ٥- استخدام الراجمات الصغيرة، بداية، في ضرب الأهداف الإسرائيلية، ثم الارتقاء إلى استخدام الراجمات الكبيرة وتحقيق غزارة نيران كثيفة من المدفعية بعد تصاعد مستوى المواجهة، ٦- استخدام المدفعية في ضرب أهداف خاصة، مثل مرابض مدفعية العدو، أو مستعمرة نهاريا، لما تتمتع به المدافع من دقة في التوجيه والإصابة، في

حين أُطلقت الصواريخ بكثافة عالية ضد المستعمرات لإحداث أكبر قدر من الخسائر والذعر والتدمير، ٧- الانتقال السريع والمستمر، للمدافع والراجمات، تفادياً للانكشاف وتحديد المواقع بواسطة طائرات الاستطلاع أو الرادار المضاد للمدفعية، ٨- تشديد الحراسة على الشواطئ وفي المناطق التي يحتمل الإنزال فيها، ٩-تكثيف الوسائط المضادة للطائرات حول الأهداف الرئيسية المحتملة، ١٠- التحرك السريع والفعال عند وقوع أية محاولة إنزال، لتطويقه وإبادته، وهو ما أحبط بعض محاولات الإنزال خلال القتال.

كان الموقف العربي الرسمي حيال العملية الإسرائيلية متمثلاً في بيانات وتصريحات صدرت عن معظم الدول العربية، تدين العدوان، وتحيي المقاومة الفلسطينية - اللبنانية المشتركة. يُضاف إلى ذلك، أن منظمة التحرير الفلسطينية دعت مجلس الدفاع العربي إلى الانعقاد حتى يتخذ التدابير التي تنص عليها معاهدة الدفاع العربي المشترك. وقد اجتمع المجلس في تونس يوم ٧/٢٣، أي قبل وقف إطلاق النار بيوم واحد، وقرر:

«١- اتخاذ التدابير والإجراءات التي تفرضها معاهدة الدفاع العربي المشترك لمساعدة لبنان وتأييده في المحافظة على استقلاله وسيادته ووحدة أراضيه في مواجهة العدوان الإسرائيلي. وقد أخذ المجلس علماً بالتزام لبنان بالقرارات والاتفاقيات الدولية التي تتعلق بالجنوب، ٢- مساعدة منظمة التحرير في مواجهة ما تتعرض له من جراء العدوان الصهيوني وفق مقررات مؤتمرات القمة العربية، ٣- تحذير الدول التي تقدم المساعدات العسكرية والاقتصادية والسياسية والبشرية لإسرائيل، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، بأن الدول

العربية ستتخذ إجراءات شاملة في حال استمرار الدعم والمساندة لإسرائيل حتى تواصل عدوانها على لبنان والأمة العربية، ٤- الطلب إلى الدول العربية المعنية تقديم أوسع التسهيلات أمام العمل الفلسطيني وذلك لدعم نضالُ الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة».

وقد ظل القرار، بكامل فقراته وأحكامه وتدابيره، بدون تنفيذ.

أدركت (إسرائيل)، بعد أن باشرت العملية الهجومية، أنها دخلت في إطار «استنزاف». وكان أمامها سبيلان: أن توسع عمليتها جواً وبراً، أو أن تسعى إلى وقف إطلاق النار. ولقد اختارت السبيل الثاني، تجنباً لمخاطر توسيع العملية الهجومية، أو اشتداد «الاستنزاف».

بدأ العمل لوقف إطلاق النار على محورين: تولت الجهد على المحور الأول الولايات المتحدة الأمريكية. وطلب فيليب حبيب، المبعوث الشخصي لرئيس الولايات المتحدة، من جميع الأطراف وقف إطلاق النار فوراً، ورد عليه رئيس الحكومة الإسرائيلية:

«...انه لا يستطيع وحده تقرير موضوع وقف إطلاق النار في لبنان وشروطه....وإذا كانت الولايات المتحدة تطالبنا بوقف إطلاق النار، فعليها أن تجد جواباً لتدفق الأسلحة وتعاظم قوة الفدائيين... واشترط رئيس الحكومة لوقف إطلاق النشاط الإسرائيلي ضد الفدائيين وقف نشاطهم في لبنان عن طريق حل تقف وراءه حكومة لبنان».

أما المحور الثاني، فقد تحركت فيه الأمم المتحدة، إذ دعا مجلس الأمن (القرار ٤٩٠- ٢١/٧/ ١٩٨١) إلى وقف جميع العمليات العسكرية في ٤٨ ساعة، ووجوب المحافظة على سيادة لبنان وسلامة أراضيه. وفي ضوء هذا القرار، استقبل ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، الجنرال وليم كالاهان قائد قوات الطوارئ الدولية في لبنان وممثل الأمين العام للأمم المتحدة، وأبلغه «موافقته على وقف قصف المناطق الإسرائيلية الشمالية، شريطة أن توقف (إسرائيل) طلعات طائراتها وقصف مواقع المنظمات وقياداتها». وقد استطاع المبعوث الأمريكي تحقيق وقف إطلاق النار وإعلانه يوم ١٩٨١/٧/٢٤، وقبلته (إسرائيل) بعد ظهر اليوم نفسه، أما القيادة المشتركة للحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية فقد أعلنت في مساء اليوم نفسه:

الموافقة على وقف إطلاق النار عبر الحدود اللبنانية ابتداء من الساعة الخامسة من مساء اليوم، وذلك استجابة لجهود الأمم المتحدة والجنرال كالاهان قائد قوات الأمم المتحدة».

لقد كان الاتفاق على وقف إطلاق النار بمنزلة اتفاق ثنائي غير مباشر بين م.ت.ف. و(إسرائيل). وهذا ما عبر عنه مصدر إسرائيلي أكاديمي حين قال: «على الرغم من كل المحاولات الإسرائيلية للتعتيم عن الحقيقة، فإن وقف إطلاق النار كان أول اتفاقية ثنائية، ولو غير مباشرة، بين (إسرائيل) والمنظمة، كما منحت الاتفاقية السعودية فرصة الظهور كقوة قادرة على تهدئة الوضاع في المنطقة».

جـ - نحو الحرب:

لم يكن متوقعاً أن يعمّر اتفاق وقف إطلاق النار (تموز/يوليو/ ١٩٨١) زمناً طويلاً. فقد كانت هناك خلافات حول حدوده، إذ فسرته م.ت.ف. على أنه يقتصر فقط على العمليات عبر الحدود اللبنانية- الإسرائيلية، في حين فهمته الولايات المتحدة على أنه ينطبق على العمليات التي تشن في لبنان ضد أهداف في (إسرائيل). وأصدرت (إسرائيل) من جانبها على أن الاتفاق يمنع كل أعمال العنف. بغض النظر عن مصدرها، ضد أية أهداف إسرائيلية في العالم، وأنه يحول دون تعاظم القوة العسكرية الفلسطينية في الجنوب اللبناني. وإذا ما وضعنا هذه التفسيرات المتباينة جانباً، فإن (إسرائيل) وأغراضها وإرادتها في شن حرب ذات أهداف متعددة، كانت هي العامل الرئيسي والأقوى من جميع العوامل الأخرى في دفع (إسرائيل) نحو الحرب.

وكانت (إسرائيل)، منذ «عملية الليطاني ـ ١٩٧٨» اتبعت استراتيجية مهاجمة أهداف فلسطينية منتقاة في الجنوب اللبناني، وذلك بقصد استباق العمليات المحتملة من جانب م. ت. ف.، أو لإبقاء المنظمة في وضع دفاعي، أو الرد على عملياتها بعمليات انتقامية؟ ولكن الأعوام الثلاثة التي تلت العام ١٩٧٨:

«شهدت تعاظماً بدرجة كبيرة للوجود الفلسطيني حول صور، وفي المنطقة الواقعة شمالي نهر الليطاني، التي تحولت أجزاء منها إلى شبه دولة فلسطينية، وإضافة إلى تأسيس الفلسطينيين بنية اجتماعية واقتصادية في تلك المناطق، فقد

عمدوا إلى إنشاء قوة عسكرية تقليدية، بما في ذلك إقامة التحصينات الميدانية، وإنشاء نظام متطور للقيادة والإشراف، وتوفير مخزونات كبيرة من المدافع والدبابات ومعدات إطلاق الصواريخ.

كانت ثمة أسباب اعتبرتها (إسرائيل) هامة وداعية لشن الحرب على م. ت. ف.، إذ:

«لم يتوقف الأمر (بعد عملية ١٩٨١) عند حد أن المخربين (كما تسميهم إسرائيل) لم يوقفوا نشاطهم، بل إنهم عززوا قوتهم وحسنوا أساليب عملياتهم، ناهيك بأن مكانتهم الدولية ازدادت قوة. ومما يجسّد ذلك حقيقة أن المخربين عمدوا بعد عملية الليطاني (١٩٧٨) التي أبعدتهم، ظاهرياً، في لبنان عن الحدود الإسرائيلية شمالاً، إلى التزود بأسلحة بعيدة المدى (مدافع وصواريخ كاتيوشا) لم تكن متوفرة لهم قبل ذلك، الأمر الذي أسفر عن تهديد جوهري للمستعمرات على حدود إسرائيل الشمالية. علاوة على ذلك، نشأ وضع غريب، إذ تمتع الفدائيون في القطاع الغربي من الجنوب اللبنانيين بالحماية التي وفرتها لهم قوة اليونيفيل (قوة الأمم المتحدة). كما تمتعوا في القطاعين الأوسط والشرقي، بحماية الجيش السوري».

بدأ الإعداد لحرب ١٩٨٢ في إثر إطلاق النار مباشرة، يوم ٧/٢٨/ ١٩٨٢. فقد اعتبرت الحكومة الإسرائيلية، أن اتفاق وقف إطلاق النار شكل هزيمة سياسية لإسرائيل، لأنه أعطى المنظمة «مدى جديداً من الشرعية الدولية.... ولأنه عزّز مكانة م. ت. ف. في أوروبا والولايات المتحدة. وإن

الاعتراف بها ممثلاً شرعياً للفلسطينيين أصبح الآن حقيقة قاطعة. والمسافة من هذه النقطة إلى الاعتراف الرسمي بها وتحويلها إلى طرف معترف به في النزاع، لم تعد طويلة». ولتفادي هذه النتائج بدأ وزير الدفاع الإسرائيلي بإعداد خطة الحرب في انتظار التوقيت الملائم.

حمل صيف ١٩٨٢ معه وضعاً عربياً ودولياً ملائماً لحرب إسرائيلية جديدة ضد م.ت. ف.في لبنان، إذ كانت (إسرائيل) قد وقعت اتفاقية التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة يوم ٣٠/١١/ ١٩٨١. وكانت حرب فوكلاند وقمة رؤساء الدول الصناعية وأحداث تشاد المتفجرة نقاط استقطاب الرأي العام العالمي. وكان تقدير الحكومة الإسرائيلية أن الاتحاد السوفيتي غير قادر على اتخاذ مبادرات حاسمة ما دامت الحرب محصورة في لبنان، في حين كان الوضع العربي مشغولاً بحرب الخليج وخروج مصر من دائرة العمل العربي. في هذه الأجواء القى وزير الخارجية الأمريكي ألكسندر هيغ، خطاباً يوم ٢٠/٥/ ١٩٨٢ قال فيه:

«إن تدهور الأوضاع في لبنان خلال العام الماضي تطلب جهوداً غير عادية لتجنب الحرب... لقد حان الوقت للقيام بعمل منسق لدعم سيادة لبنان على أراضيه داخل حدوده المعترف بها دولياً، ودعم حكومة مركزية قوية قادرة على إنشاء مجتمع مفتوح ديمقراطي وتعددي».

اعتبرت (إسرائيل) هذا الكلام ضوءاً أخضر لتنفيذ حربها التي كانت قد تفاهمت على خطوطها العريضة مع ألكسندر هيغ نفسه وكان واضحاً للكثير

أن الانفجار بات قريباً جداً بعدما تأخر مرات عدة خلال النصف الأول من ١٩٨٢، وإن (إسرائيل) تفتش عن أية ذريعة للقيام بهجومها. والحقيقة أن الحشود العسكرية الإسرائيلية بدأت تتجه نحو حدود لبنان منذ شباط/ فبراير ١٩٨٢، وأن وزير الدفاع الإسرائيلي كان قد قام بزيارة على الطبيعة، وأن التحرشات الإسرائيلية بدأت في شهري نيسان/ إبريل وأيار/ مايو ٩٨٢ بقصف المواقع الفلسطينية في الجنوب اللبناني. لكن رد م. ت. ف. على هذه الاستفزازات المتصاعدة لم يحدث إلا بعد القصف الجوي لمدينة بيروت في ٤/٦/ ١٩٨٢.

ادعت (إسرائيل)، في أيام الحرب الأولى، أن عملية «سلامة الجليل» كانت ضرورية لانعدام أي خيار آخر. لكن الوقائع التي سبقت الحرب وتصريحات كبار المسؤولين بعدها أكدت أن حرب ١٩٨٢ كغيرها من حروب إسرائيل هدفت إلى تحقيق أغراض سياسية تتعدى كثيراً مجرد ضمان سلامة مستعمرات المنطقة الشمالية وأمنها.

لجأت (إسرائيل)، كعادتها، إلى الذرائع تصنعها زيفاً، وتدعيها. فقد:

«كانت الاتهامات الإسرائيلية منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١، بقيام القوات الفلسطينية بانتهاكات لاتفاقية إطلاق النار، توحي باستمرار بقرب غزو إسرائيلي، وقد تكرر حشد التشكيلات المدرعة الإسرائيلية بالقرب من الحدود اللبنانية، وصاحب ذلك استدعاء محدود لقوات الاحتياط بشكل أثار

انتباه السوريين ومنظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة. وتفاقم التوتر خلال شهري نيسان/ إبريل وأيار/ مايو ١٩٨٢.

وفي مقابل هذا الزيف والادعاء، تفيد مصادر الأمم المتحدة أن قواتها المتمركزة في جنوبي لبنان لم تسجل أية حادثة تتعلق بصواريخ أطلقتها المنظمة أو بقصف موجه ضد (إسرائيل)، منذ وقف إطلاق النار في ١٩٨١/٧/٢٤ حتى ٦/٤/ ١٩٨٢، بالرغم من تلك الموجة الكاسحة من القصف الإسرائيلي الجوي والمدفعي على مواقع المقاومة في الجنوب ٤/٢١/ إلى ١٩٨٢/٥/٩. وفي خلال هذه المدة ذاتها (من ١٩٨١/٧/٢٤ حتى ١٩٨٢/٦/٤)، أفادت مصادر الأمم المتحدة ذاتها أن:

«إسرائيل خرقت المجال الجوي اللبناني ٢١٢٥ مرة، ومياه لبنان الإقليمية ٦٥٢ مرة، كما جرت بعض حوادث الانتهاك براً».

كان مخططاً لحرب ١٩٨٢ أن تشب في ربيع ١٩٨١. فقد ادعت (إسرائيل)، يومذاك، أن الذرائع أصبحت متوافرة، إذ:

«إن الوضع في لبنان يشكل ذريعة كافية.... وستنزل الحرب ضربة قاضية بالجيش السوري الذي يزداد تعاظماً.

وستؤدي الحرب إلى احتلال دولة م. ت. ف. الصغيرة في جنوبي لبنان، وتصفية المنظمة الوحيدة التي فيها ما يشبه الاستقلال الفلسطيني. وبعد انتهاء العملية العسكرية تنسحب إسرائيل وتبقى المنطقة تحت سيطرة حكم الكتائب.

وبذلـك يصبـح لبنـان بأسـره دولـة تابعـة لإسـرائيل، وتحـت رحمتهـا. وستحظى العملية (العسكرية) بمبادرة أمريكية.... وكان ريتشـارد ألـن، مستشـار الرئيـس رونالد ريغان، قد أفصح عن إذن صريح لإسرائيل للقيام بعمليـات ضـد منظمـة التحرير الفلسطينية».

وقد نُسبت هذه الذرائـع إلى وزيـر الدفـاع شـارون كجـزء مـن الخطـة الـتي أعدها يومذاك لشن الحرب على لبنان.

ومن الذرائع التي استندت إليها (إسرائيل) في شن الحرب يومذاك ما عبر عنه رئيس الوزراء مناحيم بيغـن، في خطابـه أمـام الكنيسـت يـوم ١١/٥/ ١٩٨١، حين قال:

«إن من يسيطر على جبل صنين والأجواء اللبنانية سيسيطر علـى لبنـان كلـه حتى الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية. وليس في ذلك أدنى شك. وعندئـذ سـتواجه إسرائيل خطراً يهدد وجودها. ولن يكون هناك من سبيل لمنع الحرب».

ورأت (إسرائيل) في وجود القوات السورية في لبنان خطراً استراتيجياً عليها:

«حيث تحولت القوة السورية من قـوة أمـن إلى تهديـد اسـتراتيجي. ونصبت بطاريات الصواريخ المضـادة للطـائرات في البقـاع، ويحتمـل أن تنصـب غـداً في أجزاء أخرى من لبنان.

ولا يمكن أن نوافق بأي شكل من الأشكال، على أن تنصب مدفعيتهم غداً في جنوبي لبنان على مدى هدف استراتيجي حيوي مثل خليج حيفا».

وخلافاً لما ادعته الحكومة الإسرائيلية من أن حرب ١٩٨٢ انفجرت بسبب خرق المقاومة الفلسطينية اتفاق إطلاق النار الذي توصل إليه المبعوث الأمريكي الخاص يوم ١٩٨١/٧/٢٤، فإن هذه الحرب نشبت لأسباب عدة، منها نجاح منظمة التحرير الفلسطينية في ضبط وحداتها، والالتزام بأحكام الاتفاق طول عام كامل تقريباً، على الرغم من استفزازات (إسرائيل) المتلاحقة

وقد عبر عن هذا الموقف أكاديمي إسرائيلي بقوله:

«أعتقد أن قرار حكومة إسرائيل (بالحرب) نجم عن أن اتفاق وقف إطلاق النار صمد... الأمر الذي كان بمثابة كارثة لإسرائيل.... فإذا كانت م. ت. ف. وافقت على وقف إطلاق النار وتمكّنت من الالتزام به، فإنها قد توافق في المستقبل على تسوية سياسية أبعد أثراً، وتتمكّن من الالتزام بها... هل تستطيع حكومتنا، عندها، أن تدعي أن م. ت. ف. ليست سوى عصابة شريرة من القتلة، ولا يمكن اعتبارها طرفاً مفاوضاً شرعياً؟».

عندما انتهت عملية ١٩٨١، دون أن تبلغ أهدافها استنتج بعض المفكرين العسكريين أن (إسرائيل) لن تستطيع تصفية المقاومة الفلسطينية في حرب الغارات الجوية والتراشق المدفعي. وحتى لو ألحق

القصف الجوي والمدفعي أضراراً بالغة بالبنية التحتية للفدائيين، فإن ذلك لا قيمة له. إذ لم تلازمه عملية استراتيجية برية أو تسوية سياسية.

وكانت (إسرائيل) في ربيع العام ١٩٨١ قد بدأت عملياً وفي الميدان، تنقل تدخلها في شؤون لبنان الداخلية وفي الحرب الأهلية الجارية في لبنان منذ العام ١٩٧٥، من مرحلة التنسيق والتوجيه وتبادل المعلومات والتسليح والتدريب والتعاون مع مختلف التنظيمات العاملة في بيروت الشرقية، أخذت تنقل تدخلها من تلك المرحلة إلى التنسيق والتعاون العمليين، بما يشبه «الالتزام» بالدفاع عن طرف محدد ضد الأطراف الأخرى المتصارعة في الحرب الأهلية اللبنانية. وهكذا أباحت (إسرائيل) لنفسها التدخل في اشتباك كان يجري في زحلة، فتصدت لطائرتين عموديتين سوريتين يوم ٢٨/٤/ ١٩٨١، أسقطتهما. وهو ما دعا سورية إلى تركيز بطاريات صواريخ أرض ـ جو من طرازي «سام ـ ٦» و «سام ـ ٣» في البقاع. فاعتبرت (إسرائيل) ذلك «تحدياً لا يمكن السكوت عليه وتهديداً لمصالحها الأمنية في لبنان.

وأعلن أنها ستعمل لتدميرها إذا لم يسحبها السوريين».

وهكذا بقيت هذه الصواريخ عاملاً حد كثيراً من نشاط القوات الجوية الإسرائيلية في سماء لبنان، كما بقيت هدفاً أدرجته (إسرائيل) في خطة حرب ١٩٨٢.

لقد حشدت (إسرائيل) الذرائع، فاخترعت بعضها وغالت في تفسير بعضها الآخر، أو أساءت، قصداً، فهمها. ووظفت هذه الذرائع كلها في سبيل تنفيذ نيتها وإعمال خطتها، منتظرة سبباً مباشراً لبدء الحرب. وقد جاء يوم ٣/٦/ ١٩٨٢ ليقدم هذا السبب، حين تعرض السفير الإسرائيلي في لندن شلومو أرغوف، لمحاولة اغتيال اعتبرتها الحكومة الإسرائيلية، سبباً لشن حربها ضد منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك على الرغم من أن رئيسة الوزراء البريطانية، مارغريت تاتشر، أعلنت «أن محاولة الاغتيال هذه قامت بها مجموعة منشقة عن المنظمة. ومعادية لها، وأن القائمة التي وجدت مع منفذي العملية تتضمن أسماء أشخاص ينوي هؤلاء اغتيالهم، ومنهم مدير مكتب المنظمة في لندن». وأعربت تاتشر عن اعتقادها أن «الهجوم الإسرائيلي على لبنان ليس انتقاماً لمحاولة اغتيال السفير أرغوف».



٢- الأوضاع عشية الحرب:

أ- الوضع في لبنان:

كان الانقسام السياسي والاجتماعي في لبنان قد تطور حتى أدى إلى نشـوب حرب أهلية واضطرابات دموية. وحتى الاجتياح الإسرائيلي في صيف ١٩٨٢، كان هذا الانقسام قد وصل إلى أعلى ذراه عشية الغزو، وتمثل في ثلاثة تيارات رئيسية توزعت عليها القوى السياسية اللبنانية، وهي التيار الانهزامي، والتيار الوطني، والتيار المحايد.

شكّلت قوى اليمين التيار الأول، ونـادى غلاتها بأن الثورة الفلسطينية في لبنان ستتسبب في اجتياح (إسرائيل) لأرضه، وتؤدي إلى الدمار والخراب. وإذا ما حدث هذا الغزو فإن هدفه، بنظر أصحاب هذا التيار، هو اقتلاع الثورة الفلسطينية وحلفائها من القوى الوطنية اللبنانية وقوات الردع العربية من لبنان، وإنه حالما تنجز (إسرائيل) مهمتها هذه فستنسحب من لبنان، إذلا مطامع لها فيه. وكان هذا الموقف السياسي متمركزاً في أوساط اللبنانيين الموجودين في بيروت الشرقية والمنطقة التي حولها، حيث تسيطر تلك القوى.

ولقد بدا واضحاً أن هذا التحريض والتعاطف لا يصدران فقط عن رغبة في إخراج الثورة الفلسطينية والفلسطينيين وقوات الردع العربية من لبنان، ولكنهما يصدران، في الأصل والجوهر، عن عقلية طائفية ويصبّان في معركة الانقسام الطائفي والسياسي القائم في لبنان ويدفعان في اتجاهه.

وفي مقابل هذا التيار، نما التيار الثاني الذي جمع طوائف وفئات لبنانية واسعة، تشكل الأكثرية الساحقة من اللبنانيين. وقد تمسك أصحاب هذا التيار بوحدة لبنان واستقلاله وسلامة أراضيه، وبالوحدة الوطنية في مواجهة المخاطر والأزمات التي كانت تعصف بلبنان، وكادت تطيح به كدولة ومجتمع. وقد جسدت القوى الوطنية هذا التيار، وأنشأت لنفسها مجلساً قيادياً يضم التنظيمات الحزبية والشعبية والشخصيات الوطنية الذين يستوعبهم التيار ومبادئه وأهدافه. وكان من أبرز ممارسات هذا التيار أن تعاون مع الثورة الفلسطينية، واشترك معها في تنظيمات مسلحة كانت تقف في موقف الدفاع عن الجنوب، وتسهم في رد الهجمات والغارات الإسرائيلية.

رأى أصحاب هذا التيار أن (إسرائيل) عدو ذو مطامع في لبنان، وأدركوا أن الغزو، إذا ما حدث، فسيطيح بالصيغة اللبنانية لتعايش الطوائف، بعدما قوضت الحرب الأهلية والصراعات الداخلية أسس هذه الصيغة طوال سنوات، لا سيما إذا رأت طائفة في هذا الغزو انتصاراً لها على بقية الطوائف، وعملت على هذا الأساس وتصرفت بوحي منه.

يستدعي الوصف الموضوعي القول أن الغالبية العظمى لهذا التيار كانت توجد في الأوساط الإسلامية والمسيحية على السواء، وبخاصة في إطار المنتمين إلى منظمات حزبية أو تكتلات سياسية وطنية الانتماء أو قومية الاتجاه.

أما التيار الثالث، الذي يمكن وصفه بأنه «محايد» أو «مهادن»فقد تشكل في سياق تاريخي ولدته الحرب الأهلية، واستند إلى نزوع مهادن عم بعض أرجاء

الوطن العربي، على الصعيد الرسمي، وتجسد باتفاقيات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية. ولقد شعر أصحاب هذا التيار باليأس والإحباط، بعد أن انهار البرنامج الوطني الديمقراطي للإصلاح في لبنان، وتعطلت جميع محاولات تحقيق الوفاق الوطني، واشتدت الصراعات الداخلية، وطغى العنف والقتل بلا حساب، وغاب أفق الخلاص والأمل في النجاة.

وفي خضم هذا التيارات، لم يستطع الحكم اللبناني الحفاظ على وحدة الجيش الذي تعرض، هو أيضاً، لمحاولات التشتت وتوزع الولاءات. وأدى غياب الجيش اللبناني عن الساحة إلى فسح المجال أمام نشوء عدد كبير من المنظمات والتشكيلات والتكتلات والجماعات التي أخذت جميعها تسعى إلى الحصول على الأموال والأسلحة من أي مصدر. ومما ساعد على ازدياد عدد هذه التنظيمات انفتاح الساحة إلى فسح المجال أمام نشوء عدد كبير من المنظمات والتشكيلات والتكتلات والجماعات التي أخذت جميعها تسعى إلى الحصول على الأموال والأسلحة من أي مصدر. وانفتاح الساحة اللبنانية أمام جميع القوى المحلية والعربية والأجنبية، بحيث أخذت هذه القوى تتزاحم من اجل أن تقيم لنفسها ركائز ومؤسسات. وأصبح الحوار بين هذه القوى ينطق بلغة السلاح والعنف، كوسيلة لإثبات وجودها، أو فرض رأي سياسي معين، أو لتأجيج نار التقاتل والصراع الداخلي.

كانت قوات الثورة الفلسطينية في الساحة اللبنانية تشكل وزناً سلاحياً ونضالياً ذا قيمة فعالة ومؤثرة. وهي، في أصلها، مخصصة للنضال ضد العدو (الإسرائيلي)، ولحماية الثورة من كل أذى. ولهذا فإنها اضطرت في مرحلة

الحرب الأهلية في لبنان، وإلى جانب مهمتها في مواجهة العدو (الإسرائيلي)، إلى أن تدافع عن نفسها تجاه القوى المعادية للثورة الفلسطينية. وكانت قواتها مؤلفة من تشكيلات المنظمات إلى م.ت.ف. والمنتشرة في شرقي لبنان وجنوبيه ومنطقة بيروت وضواحيها.

ويلي قوات الثورة الفلسطينية، من حيث القوة العسكرية والتنظيم والتسليح، «القوات اللبنانية» التي كان حزب الكتائب وميليشياته المسلحة تشكل عمودها الفقري. وتضم هذه القوات، في مجموعها، حوالي ٢٥ ألف مقاتل، كانوا ينتشرون في بيروت الشرقية وكسروان وجونيه ومنطقة زحلة، ويتسلحون بحوالي ١٠٠ دبابة و١١٦ ناقلة جنود مدرعة، و١١٤ مدفع هاون، و٨٨ مدفع ميدان.

وإلى جانب هؤلاء وأولئك، كانت هناك تنظيمات سياسية وأخرى مسلحة كثيرة. وكانت التنظيمات الكبيرة تحيط نفسها بمجموعة من التدابير التي تدل على أنها تشكل كياناً مستقلاً أو شبه مستقل عن كيان الدولة. وكانت الجبهة اللبنانية وقوات سعد حداد نموذجين واضحين لهذا الوضع.

وكانت معظم هذه التنظيمات والجماعات تتحرك في الساحة اللبنانية وتتسلح بمختلف أنواع الأسلحة، وتتقاتل فيما بينها، حتى أنه أصبح من الصعب تتبع وقائع الاقتتال، نظراً لتعددها وانتشارها في بقاع كثيرة من لبنان، ولكثرة التنظيمات والجماعات المشتركة فيها. إن مراجعة عاجلة للصحف اللبنانية خلال النصف الأول من العام ١٩٨٢ تقدم الدليل على ذلك.

وحتى عشية حرب ١٩٨٢، بالرغم من توقع نشوبها بين يوم وآخر، لم تكن القوى السياسية اللبنانية قد استطاعت الجلوس إلى طاولة حوار، ولا قدرت على بلورة الحد الأدنى من الوفاق فيما بينها، بغية إغلاق الباب أمام الأخطار التي كانت تهدد وحدة البلاد واستقلالها.

ب ـ الشريط الحدودي:

لم تبدأ (إسرائيل) حربها إلا بعد أن أسست في جنوبي لبنان وضعاً خاصاً، ترأسه الضابط اللبناني المنشق الرائد سعد حداد. فبعد انسحاب (إسرائيل) من الجنوب اللبناني إثر عملية ١٩٧٨، أعلن الرائد حداد، يوم ١٩٧٩/٤/١٨، استقلال الجنوب الذي يسيطر عليه، وذلك خلال مؤتمر صحفي عقده في بلدة المطلة في شمال فلسطين المحتلة. وأطلق اسم «لبنان الحر» على هذا القطاع.

أطلق مصطلح «الجنوب اللبناني» على القطاع الواقع بين نهر الليطاني شمالاً والبحر المتوسط غرباً، والحدود الفلسطينية ـ اللبنانية جنوباً وخط يوازي الحدود السورية ـ اللبنانية ليشمل منطقة مرجعيون شرقاً. وتبلغ مساحة هذا القطاع نحو ٨٠٠كم٢.

لم تكن المنطقة بمعزل عن أحداث الحرب الأهلية اللبنانية. فقد شهدت الحرب الأهلية بكل أبعادها ومراحلها، كما شهدت، كشريط حدودي، جميع العمليات العسكرية التي نفذها العدو في الأراضي اللبنانية. فكانت المنطقة بذلك، مسرحاً للحرب الأهلية والعدوان الخارجي.

وفي الحرب الأهلية، لجأ الرائد حداد إلى الجنوب، ليكون قريباً من الحدود، حيث يضمن الدعم المباشر من العدو الإسرائيلي. وأعلن تمرده على الحكومة اللبنانية، وانشقاقه عن الجيش، وأخذ يتعامل مع العدو تعاملاً كاملاً، واشترك معه في عملية الغزو في صيف ١٩٨٢.

جـ ـ الوضع العربي:

يمثل هذا الوضع واجه لبنان الغزو الإسرائيلي في صيف ١٩٨٢. ولم يكن الوضع العربي، عشية الاجتياح، أحسن حالاً من الوضع في لبنان. فقد حل يوم الغزو، ولم تكن الدول العربية أعدت الوسائل لدفع العدوان.

وفي الحقيقة، لا يمكن النظر إلى الغزو الإسرائيلي للبنان إلا على انه اعتداء وقع على جامعة الدول العربية، وفق أحكام معاهدة الدفاع المشترك. فلقد وقعت أطراف ثلاثة تحت العدوان، هي لبنان، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقوات الردع العربية. ولم تنفذ أية دولة عربية الواجبات التي التزمت بها في المعاهدة، بالرغم من أن الحرب طالت حتى بلغت حوالي ثلاثة أشهر، وهي مدة طويلة بمقاييس الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

لقد شغلت أزمة لبنان، منذ نشوبها، مؤسسات جامعة الدول العربية، ودرس الملوك والرؤساء هذه الأزمة في المؤتمرات التي عقدوها منذ العام ١٩٧٦، وكذلك فعل وزراء الخارجية في مؤتمراتهم. وكان مجلس الجامعة قرر (١٩٧٦/٦/٩) «تشكيل قوات أمن عربية رمزية تحت إشراف الأمين العام للجامعة»، للحفاظ على الأمن والاستقرار في لبنان. ثم جعلها مؤتمر القمة

الثامن (٢٥/١٠/١٩٧٦) «قوات الردع العربية»، وحدد ملاكها بحوالي ٣٠ ألف جندي، ووضعها بتصرف رئيس الجمهورية اللبنانية، وأنشأ لها صندوقاً خاصاً، وجعل مدة ولايتها ستة أشهر قابلة للتجديد، وكلفها: فرض التزام وقف إطلاق النار، والعزل بين القوات المتحاربة، وتطبيق اتفاقية القاهرة بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وحفظ الأمن الداخلي في مختلف المناطق اللبنانية، وإزالة المظاهر المسلحة وفق جدول زمني محدد، والأشراف على انسحاب المسلحين إلى الأماكن التي كانوا فيها قبل بدء الأحداث في ١٣/٤/١٩٧٥، وجمع الأسلحة الثقيلة والعربات المدرعة، ومساعدة السلطات اللبنانية على تسليم المؤسسات والمرافق العامة، وإعادة الحياة الطبيعية إلى ربوع لبنان، وفتح الطرق الدولية خلال خمسة أيام وتسيير الدوريات عليها.

كانت المنطقة العربية، عشية الحرب، تمر بتطورات وظروف يمكن اعتبارها مناسبة كي تنطلق (إسرائيل) في حربها. فقد عكست أحداث السنوات الخمس التي سبقت الاجتياح، أي منذ زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس المحتلة العام ١٩٧٧، ملامح التفكك وغياب التضامن العربي، شيئاً فشيئاً، وبخاصة إذ ما قورن هذا الوضع بما كانت عليه الحال في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، بلغ التضامن العربي ذروة رفيعة من ذراه.

وكان لاتفاقيتي كامب ديفيد ١٩٧٨، والمعاهدة المصرية ـــ الإسرائيلية ١٩٧٩، وانهيار مشروع الوحدة بين سورية والعراق، ونشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية، كان لذلك كله تأثير كبير في الوهن الذي أصاب الصف العربي، وأشاع الفرقة فيه.

ونظراً إلى تفكك الوضع العربي وتمزقه، فإن الحكومات العربية لم تستطع أن تتخذ أي تدبير دفاعي عن لبنان يسبق شن (إسرائيل) الحرب، بالرغم من أن الحكومات العربية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية لم تفاجأ بالاجتياح الإسرائيلي، فقد توافرت المعلومات، وتبينت النيات، قبل الاجتياح بعدة شهور، على أن خطة الغزو قد وضعت، وأن الاستعدادات لتنفيذها قد تمت في إطار اتفاقية التعاون الاستراتيجي الأمريكي ـ الإسرائيلي، ولم يبق سوى توافر العامل الأخير اللازم لبدء التنفيذ.

ويمكن القول إن القيادة السورية ـ وكانت قوات الردع العربية، يوم بدء الغزو، تتألف من قوات سورية ـ والقيادة الفلسطينية لم تكونا راغبتين في خوض حرب شاملة مع (إسرائيل) تختار هي زمانها ومكانها. ولهذا اتبعت القيادتان والقوى الوطنية اللبنانية سلوكاً يستهدف الحيلولة دون توتير الموقف، ويحرم العدو (الإسرائيلي) من اقتناص سبب أو ذريعة للشروع في الهجوم على لبنان. وفي هذا السياق تمسكت القيادة الفلسطينية، بدقة وإخلاص، بالتزامها وقف إطلاق النار عبر الأرض اللبنانية، طبقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه بهذا الشأن في تموز/ يوليو ١٩٨١. وحين توالت الاستفزازات العسكرية الإسرائيلية لاستدراج منظمة التحرير إلى رد واسع، تجنبت المنظمة الاستجابة للاستفزاز. أما في المرات القليلة التي تعذر فيها الامتناع عن الرد، فكان الرد الفلسطيني يأتي محسوباً بدقة، ولم يتجاوز، في أي حال من الأحوال، حدود الرد الإنذاري الذي يؤكد أن الجانب الفلسطيني مضطر إلى المجابهة إن هي فرضت عليه.

لقد تحول الغياب العربي عن تحمل مسؤولية معالجة الخلل الاستراتيجي، وعدم وضع خطة استراتيجية شاملة، وترك اللبنانيين والفلسطينيين يواجهون مصيرهم وحدهم تجاه هجمة صهيونية طاغية مسلحة بأحدث الأسلحة الأمريكية، تحول ذلك كله، عشية الغزو، إلى صمت عربي شامل. ولم يكن تصريح الأمين العام لجامعة الدول العربية، في بيروت، في اليوم الرابع للغزو، عبثاً، حين نعى العمل الجماعي العربي وضياع المسؤولية التاريخية:

«كلنا ندرك صعوبة المرحلة التي يجتازها لبنان. وكلنا ندرك مدى تعقيدات هذه المرحلة. وكلنا ندرك انه لا بد من عمل جماعي في مستوى المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتق دولنا جميعاً. ولئن كانت المآسي التي سببها العدوان الإسرائيلي على لبنان تؤجج في نفوسنا مشاعر السخط؟، فلا بد في الوقت نفسه من أن نصلب قوة الشعبين اللبناني والفلسطيني على مواصلة الصمود البطولي معاً، وأن نساهم في صحو الضمير القومي لتخطي كل المعوقات، إن ما يعانيه لبنان اليوم لا يجيز الاستمرار في العتاب مهما كان مشروعاً بين الأخوة، بقدر ما يفرض التعبئة الصادقة والقادرة».

ومثل هذا الموقف كان قد عبر عنه وزير الخارجية اللبنانية بصيغة أخرى.

د ـ الوضع الدولي:

كان الموقف الدولي، عشية الحرب، متعاطفاً مع لبنان في وجه الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة. وعبرت دول كثيرة، وبخاصة الدول الكبرى ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، عدا الولايات المتحدة الأمريكية، عن إدانتها

(لإسرائيل) بشأن اعتداءاتها، وعن تأييدها لسلامة لبنان واستقلاله ووحدة أراضيه داخل حدوده الدولية. وفي حين اكتفت بعض الدول بهذه المواقف، راحت دول صديقة أخرى، وفي مقدمتها الدول الإسلامية والدول غير المنحازة والدول الاشتراكية، تفضح عدوانية (إسرائيل) وتكوينها الصهيوني التوسعي، وتعريضها السلم والأمن الدوليين للخطر، وتشير إلى احتمالات الانفجار في منطقة الشرق الأوسط بشكل يصعب معه حصر الانفجار إقليمياً.

وكان من نتيجة ذلك أن مُنيت (إسرائيل) بعزلة دولية واضحة، حاولت الولايات المتحدة، مراراً، أن تخرقها، وبخاصة في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وواصلت مد (إسرائيل) بالمساعدات العسكرية والمالية، ووسعت إطار تعاونها الاستراتيجي والسياسي معها.

٣ - ميزان القوى وانتشار القوات:

ثمة اختلاف كبير في تقدير حجم قوات الثورة الفلسطينية. وهذا الاختلاف أمر طبيعي، ويكاد يكون لا مندوحة عنه. ذلك أن قوات الثورة الفلسطينية كانت تتألف من ثلاث فئات رئيسية: أولها تشكيل منظمات المقاومة، وهي تشكيلات يفترض أنها مؤسسة على قواعد تشكيلات حرب العصابات، من حيث تدريبها وتنظيمها وتسليحها وقتالها، وهي تكبر، شيئاً ما، أو تصغر، إلى حد ما، حسب الظروف والعوامل السائدة في مكان معين وزمان معين. والفئة الثانية هي وحدات جيش التحرير الفلسطيني، وهي وحدات جيش نظامي. والفئة الثالثة تضم المتطوعين والشبان والفتيان المقيمين في موقع أو مخيم أو قرية

أو بلدة . وهؤلاء يتجمعون وينظمون أنفسهم ويعملون مع تشكيلات الفئة الأولى أو بقيادتها، مدة من الزمن، وفي مكان معين. وكانت هذه الفئة طليقة، ولم يكن يحكمها تنظيم عسكري محدد.

ولهذا كان من الطبيعي أن لا يكون هناك تقويم دقيق يجمع عليه أكثر الباحثين في حجم قوات الثورة الفلسطينية عشية حرب ١٩٨٢، إذ يختلف التقويم من باحث إلى آخر، بحسب وجهة نظره في إدخال فئات من الناس تحت مظلة «المقاومة الفلسطينية» أو إخراج فئات.

ذهبت بعض التقديرات إلى أن قوات الثورة الفلسطينية في لبنان كانت ٢٥ ألف مقاتل مسلحين جيداً، لديهم دبابات ومدفعية متعددة الأنواع ومخزون ضخم جداً من الذخائر».ورفع العدد بعضهم إلى ٣٠ ألف مقاتل. وخففها آخرون إلى ٦,٠٠٠ مقاتل، أو ١٠,٠٠٠ مقاتل، أو ١٥,٠٠٠ مقاتل. وقد يكون التقدير الذي يجعل حجم قوات الثورة الفلسطينية يتراوح بين ١٢,٠٠٠ و ١٤,٠٠٠ مقاتل تقديراً راجحا. وفي جميع الأحوال أحصى أحد المصادر عدد أفراد القوات الفلسطينية الذين غادروا بيروت في ١٦ دفعة في المدة بين ٨/٢١ و ١٩٨٢/٩/١، فكان المجموع ١٠,٥٢٥ فرداً في حين أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن هذا العدد هو حوالي ١١,٠٧٥ فرداً (٨,٣٠٠ من رجال منظمات المقاومة، ٢,٦٠٠ من جيش التحرير الفلسطيني ـ قوات القادسية وقوات حطين وكتيبة بدر ـ ١٧٥ جريحاً). كذلك غادر بيروت، في الوقت ذاته، ٣,٦٠٠ جندي سوري.

كانت تشكيلات المقاومة الفلسطينية مزودة ببنادق فردية آلية، ورشاشات للجماعات والفصائل من عيار ٧,٦٢ و١٢,٧مم، ومدافع هاون من عيار ٨٢ مم، وقاذفات صواريخ مضادة للدبابات من طراز «أر. بي. جي.وب ـ ٧»، ومدافع عديمة الارتداد (مثل: ب ـ ١٠، ب ـ ١١)، ودبابات «ت ـ ٣٤»، ومدافع هاوتزر من عياري ١٢٢ و١٥٥مم، ومدافع من عياري ٧٥ و١٠٦مم، ومدافع ميدان بعيدة المدى من عيار ١٣٠مم، وراجمات صواريخ من عياري ١٠٧ و١٢٢ مم محمولة على سيارات «جيب»، وراجمات صواريخ ذات ٣٠ أو ٤٠ أنبوباً من طراز «ب م ـ٢١» المتحركة، وعربات استطلاع من طراز «ب .ت .ر. ـ١٥٢»، وصواريخ م/ط من طرازي «سام ـ ٧» و«سام ـ٩»، ومدافع مضادة للطائرات ذاتية الحركة موجهة بالرادار من طراز «شيلكا ـ زد. إس. يو ـ ٢٣ ـ٤»، ورشاشات ثقيلة من عيار ٧و١٢و٥و١٤ ومدافع من عيار ٢٠و٢٣ و٣٧ و٥٧ و٨٥ و١٠٠مم، ومدافع مضادة للدبابات من عيار ٧٦ و٨٥ و١٠٠ مم قدرت بعض المصادر القوات السورية العاملة في إطار قوات الردع العربية في لبنان عشية الحرب بفرقة مدرعة معززة، قوامها حوالي ٣٠ ألف جندي، منتشرين على معظم الأراضي اللبنانية، ومزودين بحوالي ٣٠٠ دبابة، و٣٠٠ مدفع، وأسلحة أخرى.

ويشير مصدر آخر إلى أن القوات السورية انتشرت وتمركزت في لبنان بشكل يخدم هدفين، هما: الفصل بين القوى اللبنانية المتنازعة، والتحصن في مواجهة احتمال قيام الجيش الإسرائيلي بمهاجمة دمشق عبر سهل البقاع. ومن أجل ذلك جاء انتشارها كما يلي: ١ ـ القطاع الأول: يمتد شمالي منطقة صيدا

حتى الدامور، على الطريق الساحلي، صعوداً حتى سفوح جبل الشيخ شرقاً، مروراً بدير القمر وبيت الدين والعيشية وسحمر في القطاع الغربي، ٢ ـ القطاع الثاني: من الدامور حتى مدينة بيروت، صعوداً إلى دير العشائر، مروراً بزحلة ورياق، ٣ ـ القطاع الثالث: يضم مدينة بيروت. وكانت القوات الموجودة فيه تتبع عسكرياً القطاع الثاني. أما القوات الفلسطينية فقد تحصنت في خمسة قطاعات رئيسية، إضافة إلى مدينة بيروت. وكان انتشارها، بحسب المصادر ذاتها، على النحو التالي:

١ ـ قطاع الشريط الساحلي: يضم صيدا وصور، حيث تمركز فيه لواء «القسطل» وعناصر من تنظيمات مختلفة، ووصل ملاكه إلى ٥ آلاف فدائي تقريباً، ٢ ـ قطاع العيشية: انتشر فيه لواء «اليرموك»، وعدد أفراده ٦٠٠ فدائي تقريباً، ٣ـ قطاع العرقوب: تمركز فيه لواء «الكرامة»، وضم ١,٥٠٠ فدائي تقريباً، ٤ ـ قطاع الزهراني ـ الأولي: كان يتبع عسكرياً قطاع الشريط الساحلي: وقد انتشرت فيه كتيبة «شهداء أيلول» التابعة للواء القسطل وكتيبتان أخريان من تنظيمات أخرى. ووصل مجموع الفدائيين في هذا القطاع إلى حوالي ١,٥٠٠ فدائي، ٥ ـ قطاع الأولي ــ الدامور: كان في عهدة قوات «عين جالوت» التابعة لجيش التحرير الفلسطينية، ٦ ــ قطاع بيروت: كان ينتشر فيه حوالي ٤,٠٠٠ ــ ٧,٠٠٠ فدائي، إضافة إلى عدد غير محدد من الدبابات والمدفعية والأسلحة المضادة للطائرات وللدروع.

تمركزت القوات المشتركة في الجنوب تحسباً للعدوان الإسرائيلي المتوقع. وتتألف هذه من قوات الثورة الفلسطينية، وقوات التنظيمات الوطنية اللبنانية.

وكانت قوات الثورة الفلسطينية، بفصائلها العسكرية وشبه العسكرية، هي القوة المؤثرة الفعالة في الجنوب اللبناني. ولم تكن التنظيمات اللبنانية ذات دور مؤثر وفعال في المجال العسكري، وإن كانت أسهمت بدرجات متفاوتة في القتال، وبخاصة في تفويت الفرص على العدو الذي كان يحاول النيل من صمود السكان عن طريق الحرب النفسية التي مارسها أثناء الغزو وبعدها.

كانت نسبة القوات المشتركة إلى قوات الغزو غير متكافئة بشكل كبير. ويمكن تحديد هذه النسبة، تقريباً، بالشكل التالي:

	القوات المشتركة	قوات الغزو
القوات البرية	١	١٢ ـ ١٥
الدبابات والمدرعات	١	٥٠
المدفعية	١	٣٠

يضاف إلى ذلك أن العدو استخدم قواته الجوية والبحرية أوسع استخدام، في حين لم يكن لدى القوات المشتركة أية قوة جوية أو بحرية.

كان الجيش الإسرائيلي العامل أي بدون القوات الاحتياطية ـ يتألف عشية الحرب من: ١٦٩,٠٠٠ جندي، مزودين بالأسلحة التالي: ٣,٢٠٠ ـ ٣,٦٠٠ دبابة، ٤,٠٠٠ ناقلة جنود مدرعة، حوالي ٢,٢٠٠ مدفع من عيارات مختلفة، حوالي ٧١٠ طائرات مقاتلة ومقاتلة ـ قاذفة، ١٤٠ ـ ١٦٠ طائرة استطلاع،

١٠٠ ـ ١١٠ طائرات نقل، ١٦٠ ـ ١٩٠ طائرة عمودية، ٢٤ زورق صواريخ، ٣ غواصات، ١٤٥ منصة لإطلاق صواريخ بحر ـ بحر، ٢٤ أنبوباً لإطلاق الطوربيد، ٤٢ زورق دورية صغيراً و٦ زوارق إنزال، مجموعات من الصواريخ المختلفة لاستعمالها في البر والبحر والجو. وتنتظم هذه القوة البشرية والسلاحية في ٢٦ ـ ٢٨ لواء مدرعاً ، و١٢ ـ ١٥ لواء مشاة ميكانيكياً، و٩ ـ ١٢ لواء مشاة، و١٥ لواء مدفعية، و٦ ـ ٧ ألوية مظليين. أما القوات الجوية والبحرية فتنتظم في تشكيلاتها الخاصة بها.

اشترك في عملية غزو لبنان نحو ١٠٠ ـ ١٢٥ ألفاً من القوات البرية، وجميع تشكيلات القوات الجوية، ومعظم القوات البحرية الإسرائيلية وأفرادها المشتركين في العملية ١٢٥ ـ ١٥٠ ألفاً، ومعهم حوالي ١,٦٠٠ دبابة، و١,٦٠٠ ناقلة جند مدرعة، و٦٠٠ مدفع وراجمة صواريخ.

٤ ـ وقائع الحرب:

يمكن تقسيم حرب ١٩٨٢ إلى مرحلتين زمنيتين كبريين، اتسمت كل منهما بسمات خاصة بها، وتفصل بينهما واقعة خروج القوات الفلسطينية من مدينة بيروت.

* المرحلة الأولى (٦/٦ ـ ١٩٨٢/٨/٣١): بعد ساعات قليلة من محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن عقدت الحكومة الإسرائيلية اجتماعاً طارئاً صباح ١٩٨٢/٦/٤، وقررت تكليف سلاح الجو قصف اكثر من عشرين موقعاً للمقاومة الفلسطينية في الجنوب اللبناني وبيروت، وذلك على الرغم من إعلان

مصادر الشرطة اللبنانية أن المتهمين الثلاثة، الذين ألقي القبض عليهم، ينتمون إلى جماعة منشقة عن منظمة التحرير الفلسطينية. وقامت الطائرات الإسرائيلية بقصف المواقع المحددة لها، مخلفة وراءها نحو ١٥٠ قتيلاً من المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين، فقصفت المدفعية الفلسطينية المستعمرات الإسرائيلية في شمالي فلسطين المحتلة. وواصلت الطائرات الإسرائيلية، يعاونها سلاح البحرية، قصف الجنوب اللبناني والشريط الساحلي الممتد من بيروت حتى صور طوال اليوم الثاني ٦/٥. وفي تلك الأثناء كان مجلس الأمن يعقد جلسة لمناقشة الوضع المتفجر على الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية، ويوافق على قرار (٥٠٨ ـ ١٩٨٢/٦/٥) يدعو إلى وقف إطلاق النار ابتداء من الساعة السادسة من صباح ٦/٦. أما الحكومة الإسرائيلية فكان لها رأي آخر، فقد وجدت الفرصة سانحة لتنفيذ الخطط العسكرية الجاهزة لاجتياح الأراضي اللبنانية، وتوجيه ضربة عسكرية إلى م.ت.ف. فاجتمعت مساء ٦/٥، وقررت شن الحرب وأعلنت القرار التالي:

«١ ـ قررت حكومة إسرائيل تكليف الجيش الإسرائيلي مهمة إخراج جميع مستعمرات الجليل من مرمى نار الإرهابيين المتمركزين، بقياداتهم وقواعدهم في لبنان، ٢ ـ أسم العملية «سلامة الجليل»، ٣ ـ خلال تنفيذ هذا القرار لن نهاجم الجيش السوري إلا إذا قام بمهاجمة قواتنا، ٤ ـ كانت مازالت دولة إسرائيل تتطلع إلى اتفاقية سلام مع لبنان المستقل ضمن المحافظة على سلامة أراضيه».

بدأت القوات الإسرائيلية غزو لبنان في الساعة ١١,٠٠ من يوم ١٩٨٢/٦/٦، بعد قصف مدفعي وجوي وبحري، وبخاصة في الساعات التي

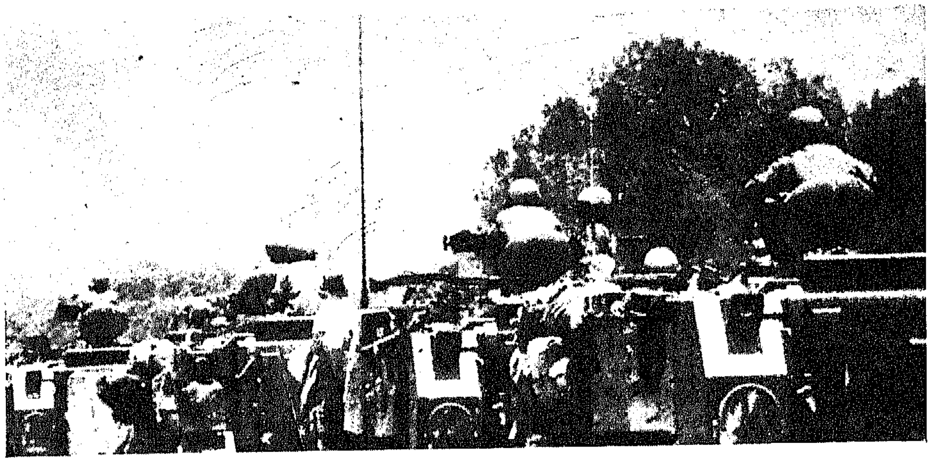
سبقت بدء تحرك القوات التي عبرت الشريط الحدودي، حيث سهل لها الرائد سعد حداد دخولها وتوغلها. وقد تحركت القوات الغازية على أربعة محاور:

١ ـ المحور الأول (الساحلي): الناقورة ــ رأس البياضة ــ صور، ٢ ــ المحور الثاني: بنت جبيل ـ أرنون ـ النبطية ـ ٣ ـ المحور الثالث: المطلة ـ دير ميماس ـ جسر الخردلي، ٤ ـ المحور الرابع : جبل الوس ـ شبعا ـ مرجعيون ـ كوكبا.

انتهت عمليات اليوم الأول بتطويق مواقع المقاومة في النبطية على المحور الثاني، وتطويق مدينة صور وما حولها من مخيمات على المحور الساحلي، وإنزال كتيبة مظليين في منطقة ارنون لاحتلال قلعة الشقيف.

وفي يوم ٦/٧ زجّ العدو بفرقة جديدة سلكت اتجاهي عربصاليم ـ صربا ـ مغدوشة، وعربصاليم ـ جباع، وتابعت بقية القوات تقدمها على المحاور السابقة، مع التركيز على توجيه الضربة الرئيسية إلى صيدا، وصور، والنبطية. وفي إطار ذلك، أنزال العدو من البحر قوة بحجم لواء في شمالي صيدا، بغرض عزل المدينة، بعد أن تمكن من تطويقها من الجنوب والشرق، كما تمكن من تطهير بعض مواقع المقاومة في النبطية وأرنون ومنطقة صور.

وفي اليوم الثالث للغزو تابع العدو تقدمه لاستكمال السيطرة على صيدا ـ الدامور ـ جزين، مرتفعات الشوف. كما تابع طيرانه قصف مواقع المقاومة والمخيمات الفلسطينية مناطق بيروت والدامور وصيدا، وتعرض لمواقع قوات الردع العربية (القوات السورية) في جزين وخلدة.



في قلعة الشقيف، على قمة هضبة ارنون عند الحافة الجنوبية من نهر الليطاني، تمركزت فصيلة مشاة فلسطينية، وجماعتان من قوات الحركة الوطنية اللبنانية، وجماعة م/ط. ومنذ صباح ٦/٦، ركز الطيران المعادي رماياته على القلعة. وأصيبت إحدى الطائرات الإسرائيلية (سكاي هوك) بصاروخ «سام - ٧»، وسقط طيارها أسيراً بأيدي القوة الفلسطينية. وحينما بدا الغزو، تقدمت كتيبتا دبابات وكتيبة مشاة نحو القلعة لاحتلالها. ولم يتم احتلال القلعة إلا بعد استشهاد جميع المقاتلين، وإنزال خسائر كبيرة بالعدو.

تقع مدينة صور على مسافة ٢٠ كم من حدود فلسطين الشمالية، وتجاورها ثلاثة مخيمات للفلسطينيين هي الرشيدية، والبرج الشمالي، والبص. ويبلغ عدد سكان المدينة حوالي ٣٠ ألف نسمة، وعدد سكان المخيمات حوالي ٣٠ ألف نسمة. وقد انتظم رجال المقاومة بثلاث كتائب بلغ عدد مقاتليها حوالي ١,٢٠٠ رجل. وقد تولت إحدى هذه الكتائب الدفاع عن المدينة في الاتجاهين

الجنوبي والشرقي، وتولت الكتيبة الثانية الدفاع عن مخيم الرشيدية، والثالثة تمركزت حول مخيم البرج الشمالي. وقد توزعت قوات المقاومة على شكل مجموعات صغيرة متحركة لتتمكن من صد العدو، إذا ما دخل المدينة والمخيمات، بالتعاون مع المواطنين فيها وفي المزارع المحيطة بها. وحينما هاجم العدو، في اليوم الأول للقتال، المدينة والمخيمات استطاع المقاومون صده في اليوم الثاني. وكان المقاتلون يواجهون العدو من مركز إلى آخر بالتعاون مع السكان والمزارعين. وكانت القوة المعادية المهاجمة مؤلفة من ثلاث كتائب دبابات وأربع كتائب مشاة ومظليين، معززة بخمس كتائب مدفعية ميدان. وقد تقدم لواء من هذه القوات نحو صور على المحور الساحلي، وتقدم لواء آخر من الاتجاه الجنوبي الشرقي على محور صديقين ـ قانا ـ الرشيدية، ومحور البازورية ـ البرج الشمالي. وفي مساء ٦/٦، أنزل العدو بحراً كتيبة دبابات جنوبي المدينة لتطويق مخيم الرشيدية، كما أنزل قوة أخرى في الشمال لقطع الطريق الساحلي قرب جسر القاسمية.

ولقد نال مدينة صيدا ما نال مدينة صور. وتقع صيدا على بعد حوالي ٦٥ كم من حدود فلسطين الشمالية. ويجاورها مخيمان كبيران للاجئين الفلسطينيين هما: عين الحلوة، والمية مية. ويبلغ عدد سكان المدينة نحو ١٧٠ ألفاً، وعدد سكان المخيمين نحو ٨٠ ألفاً. وكانت تتمركز في المنطقة وحدة دبابات (٢٠ دبابة من طرازات ـ٣٤) معززة بوحدة م/ط (مضادة للطائرات) ووحدة م/ط (مضادة للدبابات)، مع كتيبة مشاة، وسرية مشاة، وسرية مشاة محمولة، ووحدات إدارية.

انطلق لواء مختلط معاد، مؤلف من قوات مدرعة ومشاة محمولة، ضحى يوم ٦/٦، وتجاوز مدينة صور متجهاً نحو صيدا. وفي الساعة ٢١,٣٠ وصل اللواء إلى منطقة الزهراني، حيث جابهته مقاومات عنيفة. وحينذاك وصلت سفن الإنزال الإسرائيلية إلى مصب نهر الأولي، بعد أن مهد الطيران والزوارق للإنزال، فتمكنت وحدة المغاوير البحرية من إقامة رأس الجسر، واحتلت خط الرميلة ـ علمان ، شرحبيل، فاتحة الطريق لإنزال سائر الوحدات المدرعة.

تابعت القوات الإسرائيلية في اليوم الثاني هجومها بدعم متواصل من الجو والبحر والمدفعية، مع استمرار الإنزالات الجوية بالطائرات العمودية. ووصلت القوات إلى مدخل صيدا، وأحاطت بمخيم المية ومية، وحققت الاتصال بالقوات المهاجمة من جنوبي صيدا. ثم دخلت إلى المدينة، وظلت تقاتل طوال يوم ٦/٨ في الشوارع والمنازل. واستطاع المقاومون تدمير سرية



قلعة الشقيف

دبابات معادية تدميراً كاملاً. وهو ما دعا العدو إلى الزج بقوات أخرى للقضاء على المقاومة التي استمرت في القتال داخل المدينة حتى غاية يوم ٦/١٥. وقد

استعصى مخيم عين الحلوة على العدو، حيث استمر القتال فيه ثمانية أيام متواصلة، تكبد فيها العدو خسائر فادحة. وقد برزت في المخيم ظاهرة اشتراك الأشبال الفلسطينيين في القتال، ممن تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٦ سنة. وقد أبدوا مقاومة باسلة ومهارة رائعة في استخدام السلاح والمناورة والفداء.

توجه قسم من القوات المهاجمة (المحور الثالث) نحو جزين لاحتلالها، فهي هامة لأنها قريبة من الحدود السورية (٢٧كم، وتشكل عقدة طرق، وتشرف على معظم المحاور الجبلية المتجهة من الجنوب إلى الشمال، ومن الشرق إلى الغرب.

وتعتبر جزين بالنسبة إلى انتشار قوات الردع العربية (القوات السورية) النقطة الأبعد نحو الجنوب. فهي تبعد أكثر من ٥٠ كم عن القوة الرئيسية الموجودة في منطقة بحمدون. ولم يكن في جزين سوى قوة أمنية قوامها وحدة مشاة ميكانيكية معززة بالدبابات ومدافع الميدان، والصواريخ م/د، والأسلحة الخفيفة م/ط. وقد استطاعت المدفعية السورية وقف الهجوم المعادي بعد ظهر ٦/٦. فاستعانت القوات المهاجمة بالطيران والمدفعية. وقد تم إسقاط طائرتين معاديتين، وأسر أحد طياريهما.

تألفت القوات المعادية التي اشتركت في معركة جزين من لواءين مدرعين وكتيبة دبابات، ورتل مدرع، أي ما يقارب حجم فرقة مدرعة.

استمر القتال شديداً طوال يومي ٧ و٦/٨. وكانت مهمة القوة السورية المدافعة عن منطقة جزين، بالاشتراك مع قوات فلسطينية، هي تأخير تقدم العدو. وقد قامت هذه القوات بمهمتها، فكان العدو يتقدم ببطء، وهو ما دفعه إلى

القيام بإنزال جوي كثيف على التلال المحيطة بجزين في ليلة ٧ ـ ٨/٦. وفي الوقت نفسه، استطاعت قواته المتقدمة على المحور الساحلي أن تصل إلى بلدة بيت الدين التي تبعد عن جزين نحو ٧ كم شمالاً. وبذلك استطاع العدو يوم ٦/٩ الإحاطة بمنطقة جزين من ثلاث جهات. ولم يبق أمام القوة المدافعة عن جزين سوى الاتجاه الشمالي الذي أصبح أيضاً معرضاً للخطر وغير صالح لاستخدامه لاستقدام النجدات. وفيما كان مجلس الأمن يصدر قراراً ثانياً (٥٠٩ ـ ١٩٨٢/٦/٧) يؤكد قراره السابق بوقف إطلاق النار، ويطلب من (إسرائيل) أن تسحب قواتها كافة فوراً بدون قيد أو شرط إلى حدود لبنان المعترف بها دولياً، كان العدو يتابع هجومه متوجهاً إلى جبل الشوف وإلى طريق دمشق ـ بيروت الدولي. وقد أخذت زوارقه تقترب من الساحل اللبناني ظهر اليوم الثاني للقتال في المنطقة بين الناعمة والسعديات وأنزلت قوات قامت بخرق سريع بهدف الاتصال بالقوات التي أنزلت جواً لقطع الطريق الساحلي في منطقة السعديات بعد أن مهد لذلك بقصف جوي كثيف على الأهداف المدنية والعسكرية وقوات الثورة الفلسطينية الموجودة جنوبي بيروت.

وفي اليوم الثالث للقتال كثف العدو غاراته الجوية والمدفعية على المناطق السكنية في السعديات والدامور والناعمة وصيدا ومواقع القوات الفلسطينية المشتركة، ودفع في الوقت ذات فرقة ميكانيكية باتجاه جزين وطريق دمشق ـ بيروت، لإغلاق الطوق البعيد حول مدينة بيروت تمهيداً لمحاصرتها، بعد أن تجمعت فيها للدفاع عنها، قوات الثورة الفلسطينية و القوات الوطنية اللبنانية ولواء سوري.

وفي صباح هذا اليوم (٦/٨)، أنزل العدو قوات من البحر في قطاعي السعديات والدامور، لتؤمن تقدم الفرقة الميكانيكية، حتى تبلغ هدفها وهو احتلال المديرج على طريق دمشق - بيروت. وقد وصلت طلائع هذه القوة إلى بيت الدين في الساعة ١٥,٠٠، كما وصل رتل منها إلى غريفة سالكاً محور شحيم - حصروت - غريفة.

كانت القوات المعادية تصطدم بالقوات الفلسطينية والوطنية اللبنانية والسورية أثناء تقدمها. وجرت معارك جوية كثيرة، خسر فيها العدو عدداً من طائراته وطياريه. كما أثبتت القوات الجوية السورية قدرتها على مواجهة العدو بالتضحيات الكبيرة التي قدمتها.

استغل العدو اندفاعه السريع، فكان يكثر من الإنزالات الجوية. وبلغت قواته منطقة الباروك. في حين أخذت القوات السورية تقصف العدو بالمدافع، وتعزز مواقعها الدفاعية في منطقة عين زحلتا - الصفا - المنصورية - عين دارة - المديرج.

اشتد القتال في هذه المنطقة طوال ليلة ٨ - ٦/٩، وفي اليوم الرابع للقتال (٦/٩) اشتركت القوات الجوية في القتال على نطاق واسع. وفي الساعة ١٣,٥٠ وجه طيران العدو صواريخه لوحدات الصواريخ السورية، بالتعاون مع طائرات القيادة الأمريكية . وقد أتاح ذلك الفرصة للطيران المعادي لكي يزيد نشاطه وغاراته.

وفي اليوم الخامس للقتال بدأ العدو يقصف منطقة المديرج بالمدافع، وركز هجومه على عين زحلتا، فانسحبت القوة السورية منها خشية التطويق، وتمركزت جنوبي بلدة العزونية، واستطاعت في موقعها الجديد أن تسد على العدو سبيل الوصول إلى المديرج.

حاول العدو شق طريق للهجوم على محاور كفر متى - قبرشمعون، والمنصورية - بحمدون - وبتاتر - شانيه - رويسات - صوفر. وقد صدت القوات السورية والقوات المشتركة العدو، وأوقفته على هذه المحاور.

انقضى اليوم الخامس للقتال دون أن يتمكن العدو من إحراز أي انتصار على محاور الجبل كافة. وبالرغم من ذلك ثابر على ضغطه وكثف غاراته الجوية وقصفه المدفعي، واندفعت أرتاله يوم ٦/١١ نحو أهدافها. ولأنها لم تستطع أن تبلغ هذه الأهداف، وفي مقدمتها الوصول إلى المديرج، بالرغم من ضخامة قواتها والخسائر الكبيرة التي دفعتها، وافق العدو على اقتراح المبعوث الأمريكي فيليب حبيب وقف إطلاق النار مع القوات السورية. وقد وافقت سورية على ذلك «على أساس الانسحاب الإسرائيلي الشامل من كافة الأراضي اللبنانية». وهكذا تم وقف إطلاق النار بدءاً من الساعة ١٢,٠٠ يوم ١٩٨٢/٦/١١. وفي الوقت ذاته، أبلغ رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الأمين العام للأمم المتحدة أن المنظمة تؤكد التزامها وقف إطلاق النار حسب مضمون قراري مجلس الأمن ٥٠٨ و٥٠٩ للعام ١٩٨٢.

لم يتقيد العدو، كعادته، بقرار وقف إطلاق النار، إذا لم تمض سوى ثلاث ساعات على وقف القتال، حتى عاد إلى تحريك قواته، ودفعها إلى القتال، وشن غاراته الجوية وقصف مدافعه. وهكذا استمر القتال ، وبلغ العدو بلدة بعبدا، حيث قصر رئاسة الجمهورية، واستطاع تطويق مدينة بيروت تطويقاً كاملاً، واحتلال رويسة النعمان، ومنصورية بحمدون، وبلدة بحمدون، والمنطقة الواقعة بين الجمهور وبحمدون على طريق دمشق ـ بيروت، وسوق الغرب، والقماطية، وعاليه.

وبالرغم من إعلان (إسرائيل) أنها لا تنوي الاصطدام بالقوات السورية، وان غرضها هو إبعاد القوات الفلسطينية إلى مسافة ٤٠ ـ ٤٥ كم عن الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية، هاجمت القوات الإسرائيلية القوات السورية المنتشرة في البقاع بوضع أمني، قاصدة إخراجها من لبنان، واحتلال منطقة البقاع، ليشمل الاحتلال كامل المنطقة الواقعة بين الحدود وطريق بيروت ـ دمشق الدولي.

سلكت القوات الإسرائيلية في هجومها على البقاع أربعة محاور: وقوام القوة المهاجمة فرقتان مدرعتان، ولواء مظليين: ١ـ سلكت الفرقة الأولى محور حاصبيا ـ جب فرح، سفوح جبل الشيخ، ٢ ـ وسلكت الفرقة الثانية ثلاثة محاور: لواء مدرع على محور يحمر ـ سحمر، ولواء ثان على محور عين التينة ـ مشغرة ـ جنوبي القرعون، ولواء ثالث يتحرك كنسق ثان.

وكانت هذه القوة مدعومة بوحدات من المدفعية والصواريخ م/ط و م/د ، وغيرهما من صنوف الأسلحة. وكان ابرز دعم تلقته هذه القوة هو الدعم

الجوي الذي سعى إلى تحقيق السيطرة على سماء البقاع، وبخاصة بعد قصف مواقع الصواريخ م/ط السورية يوم ٦/٩. وقد قامت أكثر من ١٠٠ طائرة عمودية بدور كبير في مواجهة الدبابات السورية.

في مقابل هذه القوات المهاجمة، كان يتمركز في البقاع، يوم بدء الغزو، قوة سورية حجمها لواء معزز، مكلف بمهام أمنية، وينتشر على مساحة تزيد على ٤٠٠ كم٢. وما أن بدأ الغزو حتى أخذت سورية تغزو اللواء بقوات أخرى. وبعد أن كانت نسبة القوات المعادية إلى القوات السورية أربعة إلى واحد لمصلحة العدو، أصبحت اثنين إلى واحد لمصلحة العدو أيضاً.

توجهت القوات الغازية نحو البقاع حين انطلقت من قواعدها في ضحى يوم ٦/٦، وفي المساء احتلت كوكبا، وبدأت، في الوقت ذاته، الاشتباكات المدفعية بين القوات الغازية و القوات السورية. وفي اليوم الثاني وسع العدو رقعة عملياته، وتابعت قواته تقدمها، فتصدت لها القوات السورية الأمامية المتمركزة في مناطق ميمس ـ قليلة ـ برغز ـ العيشية، واحتل العدو شبعا وكفر شوبا. وفي مساء اليوم الثالث للقتال، كانت القوات الإسرائيلية التي تتحرك على المحور الغربي في منطقة الشوف والتي حققت نجاحاً في هذا الاتجاه، قد وصلت إلى منطقة معاصر الشوف لتعبر منها إلى البقاع، في محاولة لضرب مجنبة القوات السورية في مناطق السفوح الشرقية لجبل الباروك.

وفي اليوم الرابع (٦/٩) تابعت قوات العدو تقدمها شمالاً على محاور زلايا ـ يحمر ـ سحمر، بهدف الوصول إلى القرعون، والالتقاء بالقوات التي نجحت في

الوصول إلى الباروك. واندفع رتل مدرع معاد باتجاه: بيت لهيا ـ راشيا الوادي ـ عيحا، وباتجاه: راشيا العقبة. وقد تصدت القوات السورية لهذه الهجمات، وأوقفت تقدم العدو بعد أن دارت خلال يومي ٩ و١٠/٦ معارك كثيرة، استمرت في الليل والنهار، وتميزت بقتال جوي ضار، وبانزالات جوية قام بها العدو، وبتبادل كثيف ومركز للقصف المدفعي. وفيما كانت قوات العدو تتقدم ببطء، صدر إعلان وقف إطلاق النار ظهر يوم ١١/٦.

وفيما كان العدو يتابع هجماته في مختلف المناطق، كانت قواته تتجه نحو بيروت، لتطويقها تمهيداً لاحتلالها. وكانت المدينة، عشية الغزو، منقسمة على نفسها، ما بين شرقية وغربية. ولم يكن حجم القوات العسكرية في بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية مختلفاً عن الصورة السياسية والأمنية. فقد كان في المدينة لواءان من جيش التحرير الفلسطيني «حطين والقادسية»، وجزء من قوات الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، وحركة أمل، ولواء المشاة السوري ٨٥ المعزز. وكانت مهمة هذا اللواء ووحدات التعزيز أمنية فقط في إطار قوات الردع العربية. ولهذا كانت موزعة إلى مجموعات متباعدة، تقوم بالدوريات والحراسات وحواجز الطرق، وتحقيق الأمن والاستقرار. وقد ازدادت أعباء هذه الوحدات الأمنية في الشهور التي سبقت الغزو، بسبب توتر الوضع السياسي وتصاعد الصدامات المسلحة في لبنان بصورة عامة وفي بيروت بصورة خاصة.

وكان لواءا «القادسية وحطين»، اللذان دخلا لبنان في إطار قوات الردع العربية، منتشرين أمنياً على خطوط التماس التي خلفتها الحرب الأهلية في

بيروت، والممتدة من المرفأ شمالاً حتى منتصف الحدث جنوباً، باستثناء بوابات العبور. وهذه كانت مهمتها حماية خط الفصل بين بيروت الغربية وبيروت الشرقية لمنع الصدام بين مقاتلي القوى الوطنية والجبهة اللبنانية، ثم أوكلت هذه المهمة إلى اللواء السوري ٨٥.

لم تتضح نية العدو في التوجه نحو بيروت إلا في صباح اليوم الرابع للقتال (٦/٩)، عندما وسع نطاق عمله جغرافياً، ودفع أرتاله المدرعة نحو خلدة، البوابة الجنوبية لبيروت، مستثمراً في ذلك نجاحات الأيام الثلاثة الأولى وضرب الصواريخ السورية في البقاع، ولم تكن بيروت، في هذه الحال، محصنة للدفاع ضد هجوم تشكيلات برية كبيرة.

في ضوء هذا التقويم لاحتمال امتداد الغزو وطبيعة القتال المتوقع في بيروت، قامت القوات الموجودة في العاصمة باتخاذ التدابير التالية: ١ ـ تجميع وحدات اللواء ٨٥ المنتشرة على معظم الحواجز ومراكز الحراسة الثابتة ـ عدا بوابات العبور بين شطري المدينة والأهداف الحيوية ـ وإعدادها داخل بيروت الغربية على شكل وحدات مستعدة للحركة باتجاه محاور القتال المحتملة، أو لمحاولة الإنزالات البحرية والجوية، ووضع كتيبة المشاة الثانية من اللواء ٨٥ في محيط المطار، لدعم القوات المشتركة المنتشرة في الضاحية الجنوبية مقابل خط الشويفات، ٢- تكثيف الرصد والدوريات على طول الشاطئ، من شمالي خلدة حتى فندق السمرلند، ٣- استنفار القوات المتحركة والميليشيات التابعة للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية وحركة أمل، ودفع مجموعات راجلة ومحمولة من هذه القوات إلى محور الناعمة - الدامور، وتكثيف الحشد في خلدة

وكلية العلوم والشويفات والأوزاعي ومحيط المطار، وهذه المواقع مدعومة بمدفعية اللواء ٨٥، ٤- نشر مدفعية القوات المشتركة ومدرعاتها في مواقع تمكنها من القتال ضد الإنزالات.

وفي هذه الفترة عززت القيادة السورية اللواء ٨٥، فرفدته بكتيبة قوات خاصة من الفوج ٣٦، معززة بسريتي راجمات صواريخ ووحدة صواريخ م/د، كما دفعت إلى بيروت وحدات من سرايا الدفاع. وانتشرت هذه القوات بين خلدة ومثلث خلدة.

وهكذا احتشدت قوات فلسطينية وسورية ولبنانية وطنية في المنطقة الساحلية الممتدة من جنوبي مطار بيروت حتى جنوبي خلدة، بعرض ٢كم وعمق ٣,٥كم (المنطقة الأولى). وخلف هذا الخط انتشرت قوات أخرى على مساحة تمتد من الطريق الساحلي غرباً حتى طريق الشويفات - الحدث شرقاً، بعرض ٤,٣كم، وعمق ٢,٥- ٥كم. وتضم هذه المنطقة الثانية المطار وبساتين الشويفات والأرض الرملية الواقعة بين الطريق الساحلي غرباً وأتوستراد المطار شرقاً. أما المنطقة الثالثة فكانت تشمل المناطق الآهلة في بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية والأوزاعي، حيث تتمركز غالبية وحدات اللواء ٨٥، ولواء القادسية وحطين، ومجموعات من مقاتلي التنظيمات الفلسطينية واللبنانية الوطنية.

أخذت هذه الخطة في حسبانها النقاط التالية: ١- الإفادة من التغطية التي توفرها المنطقة الأولى من أجل إعادة ترتيب الوضع الدفاعي حين الضرورة، ٢- اعتماد مبدأ الدفاع المتحرك المبني على أساس الاحتفاظ بقوى اللواء ٨٥

الأساسية مجمعة وراء المنطقة الأولى، وانتظار جلاء الموقف وتحديد محاور الهجوم المعادي، ٣- تنفيذ عملية تغيير ترتيب الوضع الدفاعي ليلاً، تجنباً لضربات الطيران، ٤- التصدي للهجوم المعادي بعيداً عن العاصمة، بدلاً من انتظاره على تخوم المناطق الآهلة.

استمرت معركة بيروت من ٦/٩ إلى ٨/١٢، ولم تستطع القيادة الإسرائيلية أن تطبق كامل خطتها لاحتلال بيروت. فقد اصطدمت قواتها جنوبي بيروت، بدفاع لم تصادف مثيله في أيام الغزو الأولى, فقد اعتمد هذا الدفاع على تمسك المقاتلين بالأرض، والذود عنها بصلابة وعناد، لذلك تعذر على الغزاة تحقيق الاندفاع السريع غير المكلف، بين خلدة وتخوم بيروت، وتكبدوا أثناء تقدمهم حتى حدود المناطق الآهلة خسائر كبيرة، وأضاعوا وقتاً ثميناً استثمره المدافعون في تحصين مواقعهم.

لقد أدى هذا الموقف الصامد، مع نجاح الأجهزة الإدارية للثورة الفلسطينية في تأمين الحد المعقول من متطلبات الصمود المادية (الماء، الغذاء، الطاقة، العلاج الطبي، الذخائر). ومع استمرار النوعية القتالية الجيدة وإرادة المقاومة طوال أيام الحصار، أدت إلى إحباط مسعى العدو في خلق الشرخ بين المقاتل والمواطن المدني، وفي إحداث الانهيار في إرادة القتال وسقوط المدينة المحاصرة تحت تأثير الإعياء، بالرغم من تطويق العاصمة القريب والبعيد، والقصف العنيف المركز، وحرمان السكان من الماء والغذاء والدواء والطاقة.

ويمكن تقسيم معركة بيروت التي استمرت خمسة وستين يوماً إلى خمس مراحل هي: التقدم من جنوبي خلدة حتى مثلث خلدة، وتحقيق التطويق

القريب، والتقدم حتى تخوم المناطق الآهلة، والاستنزاف المتبادل، والتورط في المناطق الآهلة.

جرى القتال في المرحلة الأولى (٩-٦/٣) على المحور الساحلي، وفي منطقة تنتشر فيها بعض المباني والبساتين المتفرقة، ويخترق الحافة الغربية للمنطقة من الجنوب إلى الشمال طريق بيروت - صيدا، ويبلغ عرض المنطقة المفتوحة جنوبي خلدة حوالي ٢كم، ثم تضيق كلما تقدمنا شمالاً، حتى يصل عرضها عند مثلث خلدة إلى نحو ٥٠٠م. ولقد درات في هذه المنطقة معركتان رئيسيتان هما: معركة خلدة، ومعركة مثلث خلدة.

بعد أن نجح العدو في احتلال الدامور، اندفع لواء مدرع معادٍ باتجاه جسر القاضي للالتفاف حول مرتفعات عرمون، ثم الانحدار باتجاه بيروت من الجهة الجنوبية الشرقية، في حين تقدم لواء مدرع آخر باتجاه الشمال واصطدم بالقوات المشتركة المنتشرة على طريق الدامور-الناعمة. وفي الوقت نفسه أنزل العدو مشاته ودباباته على الشاطئ وراء مواقع المقاومة الممتدة على الطريق الساحلي. كما أنزل مجموعات محمولة جواً على المرتفعات المشرفة على ذلك الطريق، هادفاً إلى تهديد مؤخرات المدافعين، وقطع طرق إمدادهم وانسحابهم. وقد ردت مدفعية اللواء ٨٥ على هذه الإنزالات وقصفت أرتال العدو. وعند ظهر يوم ٦/٩، نجح العدو في الدخول إلى بلدة الناعمة، وانفتح بذلك أمامه الطريق إلى خلدة.

ومن أجل اقتحام خلدة التي كانت نقطة مقاومة قوية ومعززة بمختلف أنواع الأسلحة م/د، حشد العدو شمالي الناعمة لواء مدرعاً، وفي منطقة الجيَّة -

الدامور لواء ميكانيكياً، وقصف البلدة براً وبحراً وجواً. وأنزل قوات جديدة من البحر والجو. ثم تقدمت كتيبة من اللواء المدرع المهاجم نحو التخوم الجنوبية للبلدة، ولكنها توقفت أمام نيران الأسلحة م/د ودقتها. وهنا عمد العدو إلى دفع سرية دبابات تهاجم بأقصى سرعة ممكنة، فوقعت هذه السرية في شبكة نارية م/د، دمرت معظم الدبابات المهاجمة. وهكذا توقف العدو عن هجومه، حينما حل الليل، وأدرك أن معركة خلدة وضعت نهاية لأسلوب الحرب الخاطفة، وبددت أوهامه حول إمكانية الاندفاع العميق والسريع عبر الأراضي المفتوحة.

تلقت خلدة منذ فجر ٦/١٠ قصفاً جوياً وبرياً وبحرياً كثيفاً، تمهيداً لهجوم العدو، الذي نشر قواته—وهي لواء مدرع— ووزعاه على أرتال تضم المشاة والدبابات، بعد أن غيّر الأسلوب التكتيكي الذي اتبعه في اليوم السابق. وبينما كانت قوات خلدة تصد الهجوم، اندفع رتل معاد عبر السفوح شرقي خلدة، متجهاً نحو البلدة. وهكذا استمر القتال على أبواب خلدة وشرقيها طوال بعد الظهر. وهنا زج العدو بوحدات من اللواء الميكانيكي، واستطاع عند الغروب، أن يبلغ التخم الشمالي للبلدة.

هذا عن معركة خلدة. أما عن معركة مثلث خلدة، فقد كان في المثلث سريتا دبابات من اللواء السوري ٨٥، وكتيبة مشاة منتشرة على طريق عرمون في منتصف المسافة بين عرمون ومثلث خلدة، إضافة إلى مدفعية القوات المشتركة المتمركزة في محيط المطار، ومجموعات مقاتلة على طرق صيدا القديمة (محور

الحدث ـ مثلث خلدة) ومحور بشامون ـ وانضمت إليها في ليلة ١٠-٦/١١ للمجموعات التي انسحبت من خلدة بعد سقوطها.

وفي الليلة ذاتها، بدأ العدو غارات جوية ليلية على منطقة انتشار القوات المدافعة، استهدفت مرابض المدفعية والهاونات والراجمات والدبابات ووسائل الدفاع الجوي وفي صباح ٦/١١. اشتد القصف، تمهيداً لعدة هجمات شنها العدو على عدة محاور. وقد أحبط المدافعون جميع هذه الهجمات، كما أحبطوا محاولات الإنزال البحري في الأوزاعي والسمرلند. وفي ظهر ذلك اليوم أُعلن عن أول اتفاق لوقف القتال. غير أن (إسرائيل) ألغت، عملياً، هذا الاتفاق عندما اعتبرت أنه لا يشمل الفلسطينيين، وأنه يشمل مدينة بيروت فقط، أي أن للإسرائيليين أن يحتلوا الشويفات ومثلث خلدة والأوزاعي ومطار بيروت والضاحية الجنوبية والمخيمات الفلسطينية، نظراً إلى وجود هذه الأهداف خارج حدود مدينة بيروت. وفي الوقت ذاته رفض المقاتلون السوريون هذا التفسير الإسرائيلي وتابعوا القتال جنباً إلى جنب مع قوات الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية.

وفي ليلة ١١-٦/١٢ أعادت القوات المدافعة ترتيب أوضاعها، مما يتلاءم مع وضع العدو، وعززت مواقعها. ومنذ فجر ٦/١٢ اشتد القصف المعادي، وهاجمت أرتال العدو مواقع المدافعين الذين جابهوا العدو بعنف. وبعد قصف دام ثلاث ساعات، دفع العدو قواته، بعد أن عززها حتى أصبحت تعادل خمسة إلى واحد لمصلحته، وهو ما أجبر القوات المدافعة عن المثلث على الانتقال إلى القتال التراجعي، والتمركز في مواقع دفاعية جديدة حول مثلث خلدة، تحت

حماية القوات الاحتياطية التي زج بها اللواء ٨٥ في المعركة (سرية دبابات، وسرية مشاة، صواريخ م/د).

استغل العدو وقف إطلاق النار الثاني حوالي الساعة ٢١,٠٠ ليحسن مواقعه، وليدفع في فجر ٦/١٣ قواته إلى مثلث خلدة لاحتلاله، وقد دفع اللواء ٨٥ ما بقي لديه من احتياط ليقوم بهجوم معاكس لاسترداد مثلث خلدة، لكنه لم يتمكن من تحقيق هدفه، بسبب الخسائر التي حلت به قبل ذلك. وقد خسرت السرية السورية في هذا الهجوم المعاكس ٦٠٪ من دباباتها.

بدأ العدو عملية التطويق القريب لبيروت منذ صباح ٦/١٣ (المرحلة الثانية: ١٣-٦/١٥)، عندما دفع قواته على طريق صيدا القديمة. وقد ساعد على الإسراع في عملية التطويق، النجاح الذي حققه في الجبل، وتقدمه السريع على محوري بشامون ـ الشويفات، وكفر شيما ـ الحدث، بقوة قوامها لواءان، أحدهما مدرع وآخر ميكانيكي، وهو ما جعل مؤخرة القوات المدافعة المنتشرة على طريق صيدا القديمة معرضة لتهديد مباشر، وزاد الأمر حدة الأخطار المحدقة بالضاحية الجنوبية من جهة الشرق. لذا قررت قيادة القوات المشتركة تضيق الخطوط الدفاعية بحيث تغدو متناسبة مع القوات المتوافرة.

وفي حين كانت القوات الموجودة على طريق صيدا القديمة تقوم بإخلائها، كان العدو يتابع تقدمه باتجاه الحدث، وتصده المقاومات وتوقف هجومه. وفي الوقت ذاته كانت القوات المعادية المتقدمة عبر الطريق الجبلي قد وصلت في صباح ٦/١٥ إلى طريق بعبدا ـ الحدث. واحتلت قوات معادية أخرى تلة سبنيه المشرفة على طريق صيدا القديمة بين كفرشيما والحدث. وكان وصول أرتال

العدو إلى مستديرة الصياد(الحازمية) مقدمة لإحكام الحصار حول بيروت والضاحية الجنوبية من جهة الشرق، لأن مسلحي الجبهة اللبنانية كانوا منتشرين على طول خطوط التماس من غاليري سمعان حتى البحر، في مقابل القوات المشتركة ولواءي حطين والقادسية. ودخلت القوات الإسرائيلية إلى أحياء بيروت الشرقية يوم ٦/١٥، وانتشرت وراء قوات الجبهة اللبنانية، بحيث تبعد عن خطوط التماس مسافة تتراوح بين ٢٠٠ و٥٠٠م. وبذلك سد العدو جميع المنافذ المؤدية إلى بيروت الغربية من جهتي الشرق والجنوب.

وعلى الرغم من سيطرة الإسرائيليين وأفراد الجبهة اللبنانية على طريق صيدا لم يكن تحركهم عليها آمناً بسبب وجود قوات سورية ومقاتلين من حركة أمل في محيط كلية العلوم، ومجموعات من القوات المشتركة في بساتين الشويفات، وقيام هذه القوات بالرمي على كل هدف يظهر على الطريق نهاراً، ونصب الكمائن لآليات العدو ليلاً، لذلك اتجه العدو إلى تطهير قسم من منطقة الشويفات ليضمن بواسطته أمن الطريق ومن أجل ذلك حشد العدو في الشويفات وجنوبي الحدث قوة مدرعة انضمت إليها مجموعات من الجبهة اللبنانية. وكان على القوة الإسرائيلية أن تتقدم على محور التيرو متجهة نحو المطار. أما مجموعات الجبهة اللبنانية فقد عُهد إليها بان تحتل مبنى كلية العلوم.

بدأ الهجوم في صباح يوم ٦/١٥ (المرحلة الثالثة: ١٥- ١٧ /٦)، بعد قصف جوي وبري. وصدت القوات المدافعة هذا الهجوم الذي توقف في الساعة ٢٠,٠٠ بتأثير شدة المقاومة. وفي فجر اليوم التالي (٦/١٦)، أعادت الكتيبة المدرعة الإسرائيلية الكرة على محور التيرو، في حين قامت قوة من الجبهة

اللبنانية، قوامها نحو ٤٠٠ مسلح، بالهجوم على كلية العلوم التي تم إخلائها. أما الكتيبة الإسرائيلية فقد أحرزت بعض التقدم الذي تابعته في اليوم التالي، حيث بلغت الدبابات مدارج المطار، بعد قتال عنيف وخسائر كبيرة حلت بالكتيبة المعادية.

أصبحت قوات العدو، في إثر انتهاء المرحلة الثالثة منتشرة شرقي بيروت من المرفأ حتى شمالي الحدث. أما من جهة الجنوب فكان الحد الأمامي يمر بموازاة برج البراجنة والليلكي وحي السلم، ثم يتجه جنوباً بموازاة السكة الحديدية، لينحرف بعد ذلك ويجتاز القسم الجنوبي من المطار وصولاً إلى المحور الساحلي الموازي لمدرج المطار الغربي.

وكانت القوات المدافعة منتشرة في بيروت الغربية والضاحية الجنوبية ومحيط المطار. وكان مجمل القوات الإسرائيلية المحيطة ببيروت الغربية من الجنوب والشرق، مؤلفاً من فرقتين مدرعتين ولواء مظلي. وتنتشر أربعة ألوية من هذه القوات في النسق الأول، وخلفها ثلاثة ألوية و١٤ كتيبة مدفعية للدعم الناري. وتنتشر كتائب المدفعية هذه في الدامور والناعمة وخلدة والدوحة والمرتفعات المشرفة على بيروت شرقاً.

بدأ قتال استنزاف على طول خطوط المواجهة، استمر من ٦/١٨ إلى ٧/٣١ (المرحلة الرابعة)، واتصف بعدة سمات أهمها: ١ ـ متابعة الصراع بشكله العسكري، دون تحقيق انتصارات واضحة أو مهمة لكلا الطرفين، في ظل المفاوضات السياسية التي تمت عبر المبعوث الأمريكي فيليب حبيب وجهات أخرى لبنانية وعربية ودولية، ٢ ـ تصعيد الحرب النفسية التي قادتها أجهزة

العدو وأعوانه، ٣ ـ استمرار الصعود داخل بيروت المحاصرة وسط صمت عربي شامل، ٤ ـ تضافر العوامل الأربعة التالية: الحصار، والقصف، والمفاوضات، والحرب النفسية، في حين كان المدافعون يمسكون بجبهة عريضة لا تتناسب مع عددهم وقوتهم والوسائط المتوافرة لديهم، ٥ ـ تعاون السكان المدنيين في المناطق الوطنية مع القوات المدافعة وإسهامهم في جمع المعلومات، وأعمال الإسعاف والإخلاء والتحصين والدفاع المدني، ٦ ـ خوض المعركة الدفاعية بقوتين متحالفتين استراتيجياً، ولكنهما غير خاضعتين، عملياً لقيادة مركزية واحدة، ٧ـ التصميم على متابعة المواجهة، بالرغم من تبدد احتمالات فك الحصار بضربة من داخل العاصمة المطوقة أو خارجها، ولا سيما بعد أن نجح العدو في الإستيلاء على بحمدون يوم ٦/٢٤ وقطع طريق بيروت ـ دمشق، وبذلك تحقق له التطويق البعيد.

كان المدافعون، في حالة الإستنزاف، يقدمون في كل يوم المزيد من الشهداء والجرحى، والخسائر في المعدات والذخائر، ولا أمل لهم في تعويضها، ويتعرضون لضغوط نفسية شديدة، ويأس يزداد مع الأيام، بسبب ما يعانيه السكان من مصاعب الحصار واستشهاد الأبرياء من جراء القصف الإسرائيلي الجوي والبري والبحري العشوائي المستمر.

ويمكن القول إن الإستنزاف وتأثيراته كانت متبادلة. غير أن وزن العناصر والعوامل الضاغطة على إرادة المدافعين كان اثقل من وزنها على إرادة الغزاة. لهذا اتجهت التوقعات نحو احتمال نفاذ صبر المدافعين عن العاصمة قبل نفاذ صبر محاصريها. غير أن طبيعة الحرب بالنسبة إلى الطرفين المتحاربين كانت متباينة،

فقد كان المدافعون يرون انهم يخوضون معركة حياة أو موت، فارتفع مستوى الرغبة في التضحية والقدرة على التحمل، وازداد، بالتالي، إحساسهم بآثار العوامل الضاغطة.

وهكذا صمدت أرتال القتال لدى المدافعين وتجاوزت احتمالات الإنهيار طوال مرحلة الإستنزاف المتبادل. وفي الطرف الثاني كان الغزاة أمام معضلة مزدوجة: المغامرة في اقتحام المناطق العامرة بكل ما يعنيه ذلك من مخاطر وخسائر يصعب تقديرها، أو متابعة الحصار والقصف والتجويع إلى أجل غير محدود، مع تحمل تبعات هذه الأعمال التي لن تحقق أغراضها، طالما أن سكان بيروت الوطنية والمدافعين عنها قد آثروا الشهادة على الإستسلام.

ومع استمرار الإستنزاف المتبادل، والضغوط الداخلية والخارجية على حكومة الغزاة، وتأكد القيادة الإسرائيلية من تصميم المدافعين على الصمود حتى الموت، كان أمام هذه القيادة ثلاثة خيارات : أن تتابع التصعيد في معركة الحصار ـ الإبادة، أو الإبتعاد عن العاصمة وفشل المشروع الإسرائيلي ـ الأمريكي، أو الحسم عن طريق الإقتحام، وقد رأت القيادة المعادية أن أفضل هذه الخيارات هو الإقتحام فأقدمت عليه.

خطط العدو لإقتحام العاصمة (المرحلة الخامسة: ١ ـ ٨/١٢) على أساس تقسيمها إلى مربعات معزولة، وتطهير كل مربع على حدة، بعد تجزئته إلى جيوب صغيرة. ولتنفيذ هذه الخطة كان على القوات الإسرائيلية القيام بضربات من الجنوب والشرق، مع المشاغلة من جهة البحر بالإنزالات، وتسخين خطوط

التماس بقوات الجبهة اللبنانية لتشتيت القوات المدافعة ومنعها من المناورة والحشد. بيد أن تغلغل قوات الإقتحام إلى عمق العاصمة كان يتطلب، في البداية، اقتحام مواقع المقاومة في الليلكي، والكوكودي، والأوزاعي، وغاليري سمعان، والمتحف، والمرفأ، والانتقال، بعد ذلك، إلى تدمير المقاومات المنتشرة على طول هذه المحاور قبل البدء بتجزئة الجيوب المعزولة وتصفيتها. ويبدو أن قيادة عملية الإقتحام قررت بدء القتال في المناطق العامرة باقتحام مواقع الليلكي، والكوكودي، والأوزاعي، والمتحف، وأجلت اقتحام بقية المواقع إلى مرحلة ثانية.

في مقابل هذه الخطة، لجأت القوات المدافعة إلى تعزيز خطوط انتشارها على الجبهة وفي العمق، وكثفت تحصيناتها وحواجزها الهندسية، الحفر والسواتر الترابية والألغام م/د في مختلف الشوارع، مستخدمة في ذلك الجرافات والسيارات القلابة، بغية إحباط الأسلوب المعادي في الهجوم المدرع الخاطف. وبذلك تحولت المناطق العامرة إلى مجموعة من الأبنية الحصينة، وزاد حجم المفاجآت التي تنتظر الغزاة. وقد ظهرت نتائج ذلك كله في معارك الأيام التالية، حين دفعت القوات الغازية ثمناً باهظ على بعض الإتجاهات، وأصيبت بالفشل الكامل على الإتجاهات الأخرى.

فعلى محور الاوزاعي، مهد العدو لهجومه بقصف بري وبحري بدأه في الساعات الأولى من صباح ٨/١، ثم دعمه بقصف جوي بدأ مع الفجر. وفي إثر ذلك قامت الدبابات والمشاة الميكانيكية المعادية بالهجوم على الطريق الساحلي، فتصدت لها القوات المدافعة، وأوقفت تقدمها. فكرر العدو بعد ذلك

هجومه ثلاث مرات. ولكنه جوبه بمقاومة عنيفة من المواقع، وتكبد، في كل هجومه، المزيد من الخسائر. ثم توقف عن محاولاته بعد الظهر، على بعد ٥٠٠ م جنوبي الاوزاعي. وكان مجمل ما كسبه في الهجمات الأربع لا يتجاوز بضع مئات من الأمتار.

وفي حين كانت معركة الاوزاعي جارية، حاول العدو القيام بإنزال بحري على شاطئ فندق السمرلند، خلف المدافعين عن الاوزاعي. فتصدت له القوات المدافعة عن الشاطئ، وأحبطت المحاولة. وقد توقفت الأعمال القتالية على محور الأوزاعي في الساعة ١٧,٠٠ إثر الإعلان التاسع لوقف إطلاق النار.

وعلى محور الليلكي - الكوكودي ــ المطار، كان القصف البري والبحري شديداً يوم ٨/١. ومع الفجر، اشترك الطيران بالقصف. ثم بدأ العدو هجومه برتلين مدرعين، تقدم أولهما من الحدث باتجاه حي السلم، في حين انطلق الثاني من الشويفات باتجاه المدرج الشرقي للمطار. وقد توقف الرتل الأول، أمام تلة الكوكودي، بعد أن خسر عدداً من دباباته أما الرتل الثاني فقد استطاع التقدم على جادة المطار مسافة ١,٠٠٠م، ونشر دباباته على الخط الجديد. ولقد أدى نجاح العدو على هذا المحورإلى سقوط حي السلم بيد العدو، وتهديد الليلكي، والمريجة، ووصول العدو إلى طريق المطار، وتقدمه إلى نقطة تسمح له بتهديد مجنبة برج البراجنة.

وكانت معركة المتحف من اكبر وأطول المعارك الخاصة بعملية اقتحام بيروت، حيث خصص لها كتيبة دبابات وكتيبة مشاة ميكانيكية. وكانت القوات

المدافعة عن محور المتحف مؤلفة من كتيبة فلسطينية وسرية سورية ومجموعات من القوات المشتركة ووحدة صواريخ م/د. وقد أشرف رئيس أركان لواء حطين الفلسطيني على تنسيق الدفاع بين هذه القوات.

في الساعة الأولى من صباح ٨/٤ خرق العدو وقف إطلاق النار الثامن بقصف بحري وبري عنيف، واندفعت الدبابات المعادية بخرق سريع باتجاه المتحف، وهي ترمي عشوائياً مع الحركة السريعة، فتصدت لها القوات المدافعة ودمرت الدبابات التي خرقت الحد الأمامي قبل أن تجتاز ١٠٠م. وشكلت رمايات المدفعية والهاونات والراجمات سداً كثيفاً من القذائف، فاضطر العدو إلى وقف تقدمه. وبذلك فشلت الهجمة الأولى. فعاد العدو إلى قصف منطقة المتحف لتدمير المقاومات، فردت الوسائط النارية المدافعة على القصف، وتحول القتال إلى مبارزة بالنيران الثقيلة. ولم يتوقف القتال على طريق المتحف إلا في الساعة ١٧,٠٠ مع إعلان وقف إطلاق النار التاسع.

هاجم العدو بالدبابات قطاع الحرش (الحرج) وميدان السباق، بادئاً هجومه بخرق ثكنة المصالح التابعة للجيش اللبناني، مندفعاً نحو الحرج وميدان السباق. فتصدت له القوات المدافعة بجدار من القذائف م/د، وأجبرته على الإنسحاب من الثكنة، بالرغم من أن العدو كرر هجومه عبر ثغرة المصالح بعد الظهر، فأحبط هجومه الثاني هذا. وبذلك لم يتمكن من تحقيق أي نجاح على محور المتحف.

عاد العدو فكرر هجماته يومي ٩و١٠/٨ نهاراً وليلاً، مع قصف بري وجوي مركز. وكان مجمل ما تقدمه على طريق المتحف حتى ٨/١٢، موعد

وقف إطلاق النار، لا يتجاوز ١٥٠م، في حين لم تحقق قواته أي تقدم في رأس النبع وميدان السباق والحرش.

وعلى محور المرفأ، قامت كتيبة دبابات وكتيبة مشاة معاديتان، في الفجر ٨/٤، بهجوم كثيف على مواقع القوات المدافعة، فدخلت القوات المعادية إلى شوارع الأسواق التجارية الضيقة المزروعة بالألغام والمسدودة بالسواتر الترابية، فتصدت لها المدفعية والراجمات، وأنشأت أمامها سدوداً نارية كثيفة، ودمرت عدداً من الدبابات، وأجبرت القوات الغازية على وقف التقدم، فلم تحقق بذلك أي نجاح على هذا المحور. وفيما كان العدو يهاجم على محور المتحف، قامت قواته، بقوام كتيبة دبابات وكتيبة مشاة، بهجوم من جهة الجنوب، بدأه بقصف بري وبحري كثيف في الساعة الأولى من يوم ٨/٤. وفي الفجر، اندفعت القوات الغازية من الطريق الفرعي الذي يصل جادة المطار بالاوزاعي، متجهة شمالاً نحو ثكنة هنري شهاب التابعة للجيش اللبناني. ولم تكن المسافة بين قاعدة الإنطلاق والثكنة تزيد على ١,٠٠٠م، لذلك اخذ الهجوم شكل إغارة مدرعة سريعة جداً، اجتاز فيها المهاجمون مسافة الإنقضاض القصيرة بشكل خاطف، دون أن تتمكن نيران المدفعية والراجمات والصواريخ م/د من إيقافها.

كان تجمع القوة الغازية في ثكنة هنري شهاب وحولها هدفاً جيداً للصواريخ والمدفعية والراجمات، التي ركزت رمايات كثيفة على الهدف، وأوقعت بالقوات الإسرائيلية إصابات، ومنعتها من متابعة التقدم.

وفي حين كانت القذائف تتساقط على الثكنة وحولها، تقدمت قوتان مدرعتان معاديتان على محوري جادة المطار والأوزاعي، فتصدت لهما القوات المدافعة التي اضطرت إلى الإنسحاب أمام الضغط عليها من قوات الثكنة والمحورين. وقد أدى ذلك إلى تقدم العدو على جادة المطار مسافة ٧٠٠م، والوصول إلى مفرق برج البراجنة، كما سمح لقوات العدو على المحور الساحلي باجتياز الاوزاعي والاتصال بثكنة هنري شهاب.

لقد كان عمق التقدم الذي حققه العدو على المحاور الثلاثة (ثكنة هنري شهاب، وجادة المطار والاوزاعي)، في خلال تسعة أيام من ٤ إلى ٨/١٢، يتراوح بين ٨٠٠م و١,٢٠٠م. ولم تكن خطة اقتحام بيروت الغربية بذلك قد تجاوزت المرحلة الأولى. وكان على القوات الإسرائيلية الهادفة إلى إنجاز هذه الخطة أن تقطع طريقاً مزروعاً بالمجموعات الإنتحارية والألغام والسدود النارية وقانصي الدبابات.

إزاء فشل (إسرائيل) في اقتحام بيروت، قبلت وقف إطلاق النار الذي أقره مجلس الأمن (٥١٨ ـ ١٩٨٢/٨/١٢). وأمر المجلس بنشر مراقبي الأمم المتحدة في بيروت والمناطق المحيطة بها، وعهد إليهم بمراقبة تنفيذ قراره.

وحتى تكتمل صورة وقائع حرب ١٩٨٢، لابد من سرد أهم الوقائع الجوية التي تميزت بها هذه الحرب، وبخاصة أن (إسرائيل) استخدمت كامل سلاحها الجوي بشكل واسع وكثيف، في حين لم يكن لدى القوات الفلسطينية والوطنية اللبنانية أية طائرة ، واقتصر الأمر في القتال الجوي على الإشتباكات بين

الطائرات السورية والطائرات الإسرائيلية، وفي الدفاع الجوي على الوسائط الأرضية التي كانت متوافرة لدى القوات المدافعة.

كان الاجتياح الجوي الذي بدأ يوم ١٩٨٢/٦/٤، أي بعد يوم واحد من محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن، مقدمة للاجتياح البري. ففي الساعة ١٥,٠٠ من ذلك اليوم اخترقت الجو اللبناني تشكيلات من المقاتلات القاذفة، على ارتفاعات متوسطة، ترافقها أسراب الحماية من المقاتلات ومقرات القيادة الجوية «هوك آي» E-2cHawk Eye. وقامت هذه التشكيلات بقصف مواقع قوات الثورة الفلسطينية والمخيمات، وبخاصة في قلعة الشقيف في ارنون، والنبطية، وصيدا، وصور. واستمر القصف ليلاً حتى الساعة ٣,٠٠ من صباح اليوم التالي، أي أن العمليات الجوية الكثيفة استمرت مدة ١٢ ساعة متواصلة. وفي الساعة ٦,٤٠ من يوم ٦/٥ عاد القصف الجوي شديداً على الأهداف ذاتها، واتسع نطاقه، وتركز على مناطق: صيدا، صور، الناعمة، النبطية، قلعة الشقيف، بيروت. واستمر القصف ليلاً بوتيرة أخف مما كانت عليه في النهار.

وفي صباح ٦/٦، موعد الاجتياح البري، كثف العدو غاراته، وتناول مجموعة من الأهداف، وبخاصة: ارنون والجرمق والنبي طاهر والنبطية والدوير وصيدا. ورافق هذا القصف قصف مدفعي بري وبحري. وقد استخدم العدو في هذه المرحلة طائرات الدعم من طراز «سكاي هوك» و«كفير» و«فانتوم» والمقاتلات «ف ـ ١٥» و«ف ـ ١٦»، والقنابل ذات الأوزان الكبيرة ٧٥٠ ـ ٢,٠٠٠ رطل، والصواريخ جو ـ أرض، والقنابل المضادة للأشخاص، وبخاصة القنابل العنقودية والفسفورية.

ركز العدو بعد ظهر اليوم الأول للقتال، قصفه الجوي والمدفعي والبحري على مواقع قرب الساحل في منطقتي صرفند والرميلة، تمهيداً لإنزال بحري تم في ليلة ٦ - ٦/٧، في منطقة الرميلة، قوامه لواء اتجه إلى مدينة صيدا لعزلها. ومع توسع محاور تقدم القوات الغازية وزيادتها في اليوم الثاني للقتال، بعد زج قوات إضافية وإنزالات جوية وبحرية متعددة، زاد النشاط الجوي المعادي، وبخاصة المقاتلات القاذفة التي اختصت بدعم القوات البرية في مختلف المحاور. وقد حدث أول اشتباك جوي بين الطائرات السورية والطائرات المعادية فوق بيروت.

وفي اليوم الثالث للقتال (٦/٨)، زاد العدو حجم طلعات طيرانه، بعد أن زج بقوات برية إضافية في عملية الغزو. وبدأ منذ الساعة ٤,٠٠ قصف مواقع القوات الفلسطينية والمخيمات، وبخاصة في مناطق بيروت والدامور وصيدا والسعديات. كما قصف، لأول مرة، القوات السورية في جزين وخلدة، مبتدئاً بذلك أول احتكاك مع القوات البرية السورية. وقد تصدى طيران العدو للمقاتلات القاذفة والطائرات العمودية م/د السورية التي كلفت مهمة تسديد الضربات إلى أرتال العدو وتحشداته.

تميز اليوم الرابع للقتال (٦/٩) بالهجوم الجوي المعادي على مواقع الصواريخ م/ط السورية في سهل البقاع، فقد كشفت وسائط الرادار السورية في الساعة ١٣,٥٠ تشكيلات جوية كثيفة تتجمع في أجواء صور وبيروت وطرابلس، تليها تشكيلات جوية أخرى تتجمع فوق البحر غرباً قريبة من الساحل. وفي الوقت نفسه، بدأ العدو بث التشويش بجميع أنواعه ضد مختلف وسائط الكشف والإنذار والقيادة المتوافرة في أنظمة الدفاع الجوي السوري.

وحينما حلت الساعة ١٤,٠٠، قامت ٢٤ طائرة «فانتوم ـ ٤»، ومن مسافات بعيدة، أبعد من ٣٥ كم، بإطلاق الصواريخ جو ارض من طرازات مختلفة «مافريك ـ ستاندردآرم ـ شرايك». وفي الوقت ذاته اشتركت المدفعية بعيدة المدى والصواريخ ارض ـ أرض من طراز «زئيف» في القصف المركز على كتائب الصواريخ في البقاع، واستهدفت، بصورة خاصة، محطات رادار الكشف ومراكز قيادة هذه الكتائب. وكانت الطائرات المسيرة بدون طيار الموجودة في سماء المعركة تنقل بشكل آلي نتائج القصف.

وقد أدى هذا القصف والتشويش المركزان إلى شل إمكانات كتائب الصواريخ السورية بشكل مؤقت. وبعد حوالي ١٥ دقيقة من الموجة الأولى، دخلت القوة الضاربة الرئيسية بقوام ٤٠ طائرة تقريبا من المقاتلات القاذفة (فانتوم وسكاي هوك وكفير وف ـ ١٦) إلى منطقة الصواريخ السورية، وضربت قواعد الإطلاق ومقرات القيادة والقوى البشرية، مستخدمة القنابل شديدة الإنفجار، والقنابل العنقودية. وقد استمرت هذه الغارة حتى الساعة ١٤,٣٥ . وفي الساعة ١٥,٤٥، وبعد أن تأكد العدو من نتائج الضربة الرئيسية الأولى وعدم إمكان كتائب الصواريخ تنفيذ رمي منظم ضد طيرانه، نفذ ضربة جوية كثيفة ثانية، استهدفت، بشكل أساسي، مرابض الصواريخ ومواقع القوات البرية، واستخدم العدو في هذه الضربة الأسلحة ذاتها مع بث التشويش بجميع أنواعه. وقد استمرت هذه الغارة حوالي ٣٠ دقيقة. وفي أثناء هذه الغارات، كانت المقاتلات الإسرائيلية (ف ـ ١٥، ف ـ ١٦) بقوام ٢٠ ـ

٣٠ طائرة، تقوم بنشاط واسع لحماية المقاتلات القاذفة، والتدخل ضد المقاتلات السورية التي زج بها للدفاع عن كتائب الصواريخ، في معارك ضارية.

بعد تحييد الصواريخ في البقاع، تابع العدو نشاطه الجوي، مستطلعاً في المنطقة نفسها الأهداف التي لم تدمر بعد. وقصف أيضاً طريق دمشق ـ بيروت والمحاور المنتشرة في الجبل. ووقعت في هذين اليومين معارك كثيرة وعنيفة بين السلاح الجوي السوري والطائرات المعادية.

وبالرغم من الظروف غير المؤاتية بالنسبة للقوات الجوية السورية، استطاعت هذه القوات أن تواجه العدو في الجو وان تضرب ارتاله على محاور تقدمه، وفي مراكز تجمعه وحشده. وتعتبر معركة الصواريخ يوم ٦/٩ معركة هامة. وهي اكبر معركة جوية بين المقاتلات الحديثة كان فيها التفوق الجوي المعادي واضحاً، حيث تمكن من ضرب كتائب الصواريخ مستخدماً التدابير الإلكترونية المضادة الفعالة، وغير ذلك من العوامل. فقد تم خلال مدة اقل من ساعة زج ٧٠ مقاتلة سورية للتصدي لأكثر من ٩٠ طائرة مقاتلة ومقاتلة قاذفة دفعها العدو لضرب الصواريخ م/ط. ولقد شكل خروج كتائب الصواريخ هذه عبئاً إضافياً يقع على كاهل القوات الجوية التي كان عليها أن تتصدى للطيران المعادي وان تقدم الدعم إلى القوات البرية. وهكذا تم في يومي ١٠ و١١ /٦ زج المقاتلات والمقاتلات القاذفة والطائرات العمودية م/د في ساحة المعركة لتنفيذ مهمة تدمير العدو الجوي والبري أينما وجد.

نفذت المقاتلات القاذفة السورية في اليومين المذكورين ضرباتها على ارتال العدو وتجمعاته، وأنزلت بها خسائر فادحة. وكان من أهم ما نفذته الضربة المركزة يوم ٦/١١ على مقر قيادة العدو في جبل الباروك، حيث أصيب المقر إصابة مباشرة وحلت بالعدو خسائر بالغة بالعتاد وأكثرهم من الضباط.

* المرحلة الثانية (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ ـ حزيران / يونيو ١٩٨٥): استمر الوجود العسكري الإسرائيلي في المناطق التي احتلتها القوات الإسرائيلية حتى مطلع العام ١٩٨٥، حينما قررت الحكومة الإسرائيلية في ١٩٨٥/١/١٤، تحت ضغط المقاومة الوطنية اللبنانية وتعاظم الخسائر البشرية والمادية التي أنزلتها المقاومة بجيش الإحتلال، سحب قواتها من لبنان باستثناء الشريط الحدودي. وقد أنجز الإنسحاب قبل مطلع حزيران/ يونيو ١٩٨٥.

وفي خلال هذه المدة، ثلاث سنوات، وقعت قوات الإحتلال تحت ضربات المقاومة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية، وأشرفت على «مذبحة صبرا شاتيلا»، وتفاوضت الحكومتان اللبنانية و الإسرائيلية، وعقدتا اتفاقية ١٧ أيار/ مايو التي أسقطتها المقاومة، وحضرت القوات متعددة الجنسيات إلى لبنان مرتين.

* القوات متعددة الجنسيات وغزو بيروت: كان الوضع الأمني في لبنان، في إثر وقف إطلاق النار، معرضاً إلى المزيد من الإنهيار والضياع، وهو ما دعا الحكومة اللبنانية إلى الإستعانة بقوات من عدد من الدول، اشترطت (إسرائيل) أن توافق هي على جنسياتها. وهكذا بدأت مهمة «القوات متعددة الجنسيات» في لبنان، وهي مشكلة من وحدات من الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا

(حوالي ٣,٨٠٠ فرد)، بدأت بالوصول إلى بيروت في ١٩٨٢/٨/٢١، يوم خروج أول دفعة من رجال المقاومة الفلسطينية من بيروت، وتولت هذه القوات مهمة المراقبة وتحقيق الأمن في أثناء انسحاب القوات الفلسطينية والسورية من بيروت. وحينما تم الإنسحاب، غادرت القوات متعددة الجنسيات لبنان في المدة من ١٠ إلى ١٩٨٢/٩/١٣.

في اليوم التالي لمغادرة هذه القوات (٩/١٤) قتل الرئيس المنتخب للجمهورية اللبنانية، بشير الجميل، فاغتنمت (إسرائيل) هذه الفرصة، ودفعت جيشها إلى «مواقع في بيروت الغربية، ليمنع خطر العنف وإراقة الدماء والفوضى، في حين أن هناك نحو ٢,٠٠٠ من رجال م.ت.ف بأسلحتهم الثقيلة بقوا في بيروت الغربية». وهكذا تذرعت (إسرائيل) بهذه الدعاوي المضللة، ودفعت فرقة مدرعة إلى بيروت الغربية، في الساعة الأولى من يوم ٩/١٥. وزحفت الفرقة على ستة محاور: ثلاثة منها من بيروت الشرقية حيث تسيطر ميليشيات الكتائب، وذلك عبر منطقتي المتحف والميناء، والثلاثة الأخرى هي محاور جامعة بيروت العربية والمدينة الرياضية والطريق الساحلي، ووصلت قوات الغزو إلى مناطق السلطان إبراهيم، والسمرلند، وبير حسن، والنورماندي، واحتلت مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية، ومركز الأبحاث التابع لها، ونهبت ما فيه من كتب ومصنفات ووثائق. وكانت القوات تتقدم تحت تغطية مدفعية كثيفة، وغطاء جوي دون قصف. ولم تلبث المقاومة الوطنية اللبنانية أن ظهرت ونشطت في مقاتلة القوات الغازية، وبخاصة في مناطق: الطريق الجديدة، والمزرعة، والفاكهاني، والروشة، وساحة جمال عبد الناصر. وقد برع المقاومون في القنص،

وفي استخدام القذائف الصاروخية ضد الدبابات، وتوجهت معظم قوات العدو إلى منطقة المخيمات، وضربت حصاراً حول مخيمي صبرا وشاتيلا، قوامه اكثر من ١٥٠ دبابة، و ١٠٠ ناقلة جنود و١٤ عربة مدرعة، و ٢٠ جرافة (بلدوزر).

وما أن تم الإحتلال والتمركز، حتى أشرفت القيادة الإسرائيلية على تنفيذ عملية «مذبحة صبرا وشاتيلا» (١٦ ـ ٩/١٨). وتلا ذلك عودة القوات متعددة الجنسيات، بناء على طلب رئيس الجمهورية الجديد، أمين الجميل، لحفظ الأمن في بيروت، وبخاصة بعد المذبحة, فوصلت طلائع هذه القوات إلى بيروت يوم ٩/٢١، في حين أخذت القوات الإسرائيلية تنسحب من بيروت حتى أخلتها يوم ٩/٢٩. كان وصول القوات متعددة الجنسيات قد اكتمل (حوالي ٤,٥٠٠ فرد)، وهي وحدات من الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا.

أخذت قيادة الوحدات الأمريكية تتدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية، فانحازت إلى طرف دون آخر. ومارست الحكومة الأمريكية، من خلال مبعوثيها ووفدها في المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية، ضغوطاً غايتها تحقيق مكاسب لإسرائيل، على حساب استقلال لبنان وسلامة أراضيه وهويته الوطنية والقومية، لهذا كانت الوحدات والمؤسسات الأمريكية هدفاً لضربات المقاومة الوطنية اللبنانية، ومن أهم تلك الضربات تدمير السفارة الأمريكية في بيروت الغربية، ومقتل ٨٠ شخصاً، وجرح مئة ونيف من مختلف الجنسيات (١٩٨٣/٤/١٨). وكانت الضربة التي حلت بقيادة القوة الأمريكية في جوار مطار بيروت يوم ١٠/٢٣ كارثة أودت بحياة ٢٣٩ جندياً.

وكانت مدافع البارجة «نيوجرسي» والطائرات المنطلقة من حاملات الطائرات الأمريكية، والمتمركزة قبالة الشاطئ اللبناني، تقصف مواقع قوات المقاومة اللبنانية، وكذلك مواقع القوات السورية في البقاع، وكانت هذه القوات تطلق نيران أسلحتها م/ط على الطائرات الأمريكية كمثل ما وقع يومي ٦ و١٠/١١، ويوم ١٢/٤، حين أغارت ٢٤ طائرة أمريكية على ١١ هدفاً في البقاع والجبل، فأسقطت الأسلحة م/ط طائرتين، وقع أحد الطيارين أسيراً، وقتل الثاني بطائرته. وتكررت الغارات الجوية وبخاصة يومي ١٣ و١٨/١٢/١٩٨٣، كما تكرر القصف من المدفعية البحرية الثقيلة الأمريكية، وبخاصة يوم ٨/٢/١٩٨٤.

تعرضت الوحدات والمؤسسات الفرنسية لبعض ما تعرضت له الوحدات والمؤسسات الأمريكية، وللأسباب ذاتها. ومن أهم ما وقع في هذا المجال، مقتل ٤ أشخاص في السفارة الفرنسية، في إثر إطلاق قذائف عليها (٢٨/٨/١٩٨٣)، ومقتل ٥٦جندياً ثم ١٥ جندياً بسيارتين مفخختين (٢٣/١٠ و٢١/١٢). وكانت القوات الفرنسية ، البحرية والجوية، ترد على هذه الضربات بقصف جوي ومدفعي على مواقع قوات المقاومة الوطنية.

لقد خرجت القوات متعددة الجنسيات، وبخاصة القوات الأمريكية والفرنسية، عن حدود مهامها التي دعيت إلى أدائها، فانحازت إلى طرف دون آخر في النزاع الداخلي اللبناني ، وأصبحت في منزلة قوة احتلال من حيث أنها كانت تريد أن تفرض حلاً معيناً في شأن داخلي. ونظراً إلى أنها أصبحت تواجه مقاومة مسلحة وطنية، وتتكبد خسائر بشرية كبيرة، فقد قررت الإنسحاب من

لبنان. وهكـذا بـدأت الوحـدات الأمريكيـة بالإنسـحاب يـوم ١٩٨٤/٢/٢٢، والفرنسية يوم ٣/٢١، وتم انسحاب جميع القوات يوم ١٩٨٤/٣/٣١.

* المقاومة والإنسحاب: ما أن بلغ الإحتـلال الإسـرائيلي ذروتـه في منتصف أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ باحتلال بـيروت الغربيـة، حتـى بـدأت المقاومـة الوطنيـة اللبنانية تنزل بالعدو ضربات متتالية، في كل مكـان كـان يوجـد فيـه، بـدءاً مـن شوارع بـيروت وبيوتهـا، وانتهـاء بمقـرات القيـادات الموزعـة في مختلـف المواقـع والمدن والبلدات. لقد أصبحـت عمليـات المقاومـة كأنهـا «حـرب استنزاف». أطلق عليها، في بعض الأحيان اسم «فيتنام إسرائيل اللبنانية». فمنذ الإحتلال لا يكاد يمر يوم واحد من دون أن تتعرض القوات الإسـرائيلية لعمليـة هجوميـة أو اكثر. كما انه لا يكاد يمر أسـبوع واحـد مـن دون أن يسـقط مـن الإسـرائيليين قتلى وجرحى نتيجة هذه العمليات.

وليست هذه أول مرة يواجه فيها الجيش الإسـرائيلي حـرب استنزاف في أعقاب حرب كبـيرة. غـير أن هـذه الحـرب الـتي واجههـا في لبنـان تختلـف عـن سابقاتها من الناحية العسكرية. فحجم الخسائر في الأرواح البشـرية الإسـرائيلية يشهد على«أن الجيش الإسـرائيلي لم يعـد يملـك رداً ملائمـاً علـى المشـكلة الـتي يواجهها»، كما انه «لا يستطيع أن يعتبر نفسه الجانب المنتصـر في هـذه الحـرب حتى الآن» وعلى عكس مـا كـان يحـدث في حـروب الإسـتنزاف السـابقة الـتي خاضتها (إسـرائيل)، ومـن هنـا صـح قـول أحـد رجـالهم أن «مـن يحصـي عـدد الجرحى والقتلى خلال بضعة أشهر، ويقابله بعدد الإصابات بـين المخربـين، يجـد

أن إصابتنا تفوق إصابات العدو بأضعاف. ويبدو أن هذه هي أول مرة يظهر فيها مثل هذه النسبة في الحروب الإسرائيلية ـ العربية».

أخذت عمليات المقاومة شكل حرب العصابات، واتبعت أسلوب «اضرب واهرب» ومارست القوات الوطنية ضد مواقع الجيش المعادي ودورياته: تلغيم محاور، وإدخال سيارات مفخخة وإطلاق نار من كمائن على دوريات الجيش الإسرائيلي وعرباته التي تنقل الإمدادات والجنود وإطلاق نار على حواجز الجيش ومراكز قياداته. وإن تدمير مقر القياد العامة الإسرائيلية في صور، يوم ١٩٨٢/١١/١٢، ومقتل ٧٥ عسكرياً إسرائيلياً، والهجمة على مقر الحاكم العسكري الإسرائيلي في صور أيضاً يوم ١٩٨٣/١١/٤، ومقتل ١٩ إسرائيلياً، وتواتر عمليات الفدائيين الإستشهادية (الإنتحارية) في الجنوب في العامين ١٩٨٥ و١٩٨٦، ليست سوى نماذج عن اتساع ميادين المقاومة وتكاثر عملياتها وتنوعها.

استطاعت المقاومة، بأساليب حرب العصابات، أن تنتزع المبادرة والمفاجأة من أيدي القوات الإسرائيلية، وان تدفع هذه القوات إلى أن تكون مواقفها ردود فعل أكثر مما هي أفعال.

وحينما كانت الحكومة الإسرائيلية تعلن في إثر سقوط اتفاقية ١٩٨٣/٥/١٧، إنها ستسحب قواتها من لبنان«بقرار من جانب واحد» ـ أي بدون اتفاق مسبق مع الحكومة اللبنانية ـ فإنها كانت تعترف بأنها «تورطت في فشل استراتيجي» في لبنان.

ظنت (إسرائيل) أن سحب قواتها إلى خط نهر الأولى، سيقلص حجم المقاومة، ويوفر لقواتها بعض الأمن والسلامة. غير أن ظنها هذا قد خاب، فقد طاردت المقاومة العدو الإسرائيلي وهو ينسحب في (١٩٨٣/٩/٤) وتتجمع قواته عند نهر الأولى وجنوبه. وكانت الخيبة الإسرائيلية مضاعفة حيال تزايد عمليات المقاومة. ففي الأسابيع القليلة التي مضت على إعادة نشر القوات الإسرائيلية على خط الأولى، تم تسجيل عدد كبير من عمليات المقاومة الوطنية، بحيث «ما عاد يمر يوم واحد إلا ويتعرض فيه جنود إسرائيليون لعملية هجومية في المنطقة الواقعة جنوبي نهر الأولي». وفشلت جهود القوات الإسرائيلية في «كبح التصعيد» في هذه العمليات، كما أن منفذيها «بقوا مجهولي الهوية في معظم الحالات». وعلى الرغم من تدمير بنية المنظمات الفدائية التحتية في الجنوب اللبناني، بقي «الهيكل العظمي». وعلى الرغم من تصفية قيادات الفدائيين، وانسحاب معظم الوحدات العسكرية الفلسطينية، ووقوع عناصرها في الأسر:

«فإن الدعم الذي يلقونه من السكان المدنيين في الجنوب اللبناني مرتبط، بصورة اقل، بالإنجازات العسكرية لـ م.ت.ف، وبصورة اكبر بالروابط السياسية المعقدة التي تحيك نسيجاً من التحالفات بين منظمات الفدائيين والتشكيلات السياسية الشيعية والسنية في المنطقة».

تصاعدت عمليات المقاومة الوطنية ضد القوات الإسرائيلية، خصوصاً في أعقاب إطلاق أسرى معتقل « أنصار» في الجنوب، في ١٩٨٣/١١/٢٤. واعترفت جهات سياسية وعسكرية بظاهرة التصاعد، ونشرت الصحف

الإسرائيلية إحصاءات مفصلة لها دلالاتها، وتقارير صحافية معبرة عن حال القوات الإسرائيلية في المناطق التي تسيطر عليها في لبنان.

وعلى الرغم من عدم صدور بيان رسمي عن الجهات العسكرية المختصة، فيما يتعلق بحجم عمليات المقاومة الوطنية والخسائر الإسرائيلية الناجمة عنها في لبنان، خلال العام ١٩٨٣، فإن الإحصاءات، التي نشرت في الصحف الإسرائيلية، تعطي صورة معبرة جداً عما تكبدته (إسرائيل) من خسائر في لبنان خلال السنة التي وقعت فيها اتفاق ٥/١٧. فقد ذكرت الصحف، أن ٥٠٠ عملية وقعت في لبنان العام ١٩٨٣، وان الناطق باسم الجيش الإسرائيلي تحدث عن ٨٧ عملية فقط، نتج عنها إصابات أدت إلى مقتل ٧٣ جندياً فقط، وجرح ٢٦١ آخرين.

أمام تصاعد المقاومة الوطنية اللبنانية، وتزايد عملياتها، وتكاثر الخسائر البشرية في قوات الإحتلال، وعجز هذه القوات عن مواجهة الهجمات الفدائية الإنتحارية، وعن تحمل ضرباتها القاسية المهينة، وعدم قدرة هذه القوات على تحقيق أهدافها التي من اجلها غزت لبنان، لم يكن لدى (إسرائيل) سبيل سوى سحب قواتها من الجنوب اللبناني، حتى قررت يوم ١٩٨٥/١/١٤ الإنسحاب التام من لبنان على ثلاث مراحل. وهكذا لم يحن موعد الذكرى الثالثة للغزو في ١٩٨٥/٦/٦، حتى كانت معظم القوات الإسرائيلية تقف وراء الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية، مخلفة وراءها الشريط الحدودي، الذي يمتد حتى نهر الليطاني، وفيه «جيش لبنان الجنوبي»، الذي تموله (إسرائيل) وتسلحه، وتعمل معه في فرض سيطرتها على ذلك الشريط ، بذريعة توفير حزام أمني لمستعمراتها في الشمال.

* مذبحة صبرا وشاتيلا: وقعت مذبحة صبرا وشاتيلا في المدة من ١٦ إلى ١٩٨٢/٩/١٨، ومهد لها باحتلال القوات الإسرائيلية بيروت الغربية، ومحاصرتها المخيمين. وكانت قيادة م.ت.ف، أثناء المفاوضات لخروج القوات الفلسطينية من بيروت، وتحسباً من خداع العدو ونهجه اللااخلاقي، أصرت على أن تحصل على ضمانات من الحكومتين الأمريكية واللبنانية توفر الحماية لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وقد حصلت على هذه الضمانات الخطية المطلوبة. فقد جاء في نص رسالة من فيليب حبيب، المبعوث الشخصي للرئيس الأمريكي، وهي أول دليل وثائقي يعرض هذه الضمانات بصراحة:

«وفيما يتعلق بضمانات الحكومة الأمريكية المتصلة بأمن القوات الفلسطينية المغادرة وأمن المخيمات، فإن التعليق: سنقدم هذه الضمانات».

يضاف إلى ذلك، أن النص النهائي للاتفاق الذي انتهت صياغته يوم ١٩٨٢/٨/١١، والذي خرجت القوات الفلسطينية من بيروت على أساسه، يضع الضمانات الأمريكية لأمن المخيمات على النحو التالي: «سيسمح للفلسطينيين المتقيدين بالقانون من غير المقاتلين والباقين في بيروت، وبضمنهم عائلات المغادرين، بالعيش بسلام وأمن. وستقدم الحكومتان اللبنانية والأمريكية الضمانات الأمنية المناسبة... وستقدم الولايات المتحدة ضماناتها على أساس التأكيدات التي تسلمتها من حكومة (إسرائيل) ومن زعماء منظمات لبنانية معينة اتصلت بها». وكان الإتفاق قد تم أيضاً على أن تبقى القوات متعددة الجنسيات في بيروت مدة شهر (بدءاً من دخولها يوم ١٩٨٢/٨/١٢) قابلة للتمديد. وما أن خرجت القوات الفلسطينية من بيروت، حتى باتت المخيمات

الفلسطينية محرومة من المقاومة، ومجردة من أسلحتها، على أساس أن قوات الجيش اللبناني والقوات متعددة الجنسيات هي المسؤولة عن ضمان أمن المخيمات وتامين حمايتها. وما لبثت القوة الأمريكية أن انسحبت يوم ٩/١٣، أي بعد ثلاثة أسابيع فقط من وصولها، وكان هذا الإنسحاب إيذاناً بتسارع الأحداث وبخاصة أن القوات الإيطالية والفرنسية انسحبت أيضاً في إثر انسحاب القوة الأمريكية. وهكذا بات الموقف في قبضة قوات العدو الإسرائيلي، التي حاصرت مخيمي صبرا وشاتيلا منذ مساء ٩/١٦ محاصرة كاملة، وعزلتهما عما حولهما، في حين لم تعد القوى الوطنية اللبنانية قادرة على العمل. وبذلك توافرت الظروف الكافية لتنفيذ خطة المذبحة في مخيمي صبرا وشاتيلا، على أيدي مليشيات الكتائب«القوات اللبنانية»وحسب خطة وضعتها قيادة الكتائب وقيادة الجيش الإسرائيلي معاً، وبإشراف القوات الإسرائيلية وحمايتها ومساعدتها. دخلت ميليشيات الكتائب إلى المخيمين في الساعة ١٨,٠٠ من يوم ٩/١٦ وغادرتهما حوالي الساعة ٨,٠٠ من يوم ٩/١٨. وفي خلال الساعات الثماني والثلاثين، أعملت ميليشيات الكتائب سلاحها في اللاجئين الفلسطينيين العزل من بينهم نساء وشيوخ وأطفال ومرضى ومعاقون. ولم ينج من الموت إلا من استطاع الهرب من المذبحة، وهم قلة.

خططت قيادة الكتائب و(إسرائيل) معاً للمذبحة، وتعاونتا في التنفيذ، فأخذت الكتائب على عاتقها عملية دخول المخيمين وقتل من فيها، وتولت القوات الإسرائيلية إعداد الظروف والعوامل اللازمة لتنفيذ الخطة، وتغطية انسحابها، وتوفير الإضاءة للمخيمين في الليل، وتقديم وسائل الإتصال ومراكز

القيادة والتوجيه، وغير ذلك من التسهيلات والمساعدات. ولقد دخل رجال الكتائب إلى المخيمين وهم يرتدون الألبسة الإسرائيلية، وقد وضعوا فوق جيب القميص شارة كتب عليها « القوات اللبنانية».

دخلت القوات الإسرائيلية إلى بيروت الغربية في الساعة الأولى من يوم ٩/١٥. وكان أحد الأوامر العملياتية التي أصدرتها القيادة الإسرائيلية بشأن الإجتياح، وهو الأمر رقم ٦ الصادر صباح ٩/١٦، ينص على ما يلي: «يجب عدم دخول المخيمات. فتفتيش المخيمات وتطهيرها سيقوم بها الكتائبيون والجيش اللبناني».

وفي ليلة ١٤ ـ١٥، طار رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال رفائيل إيتان إلى بيروت، والتقى بقائد الجبهة الشمالية اللواء أمير دوري، وقائد الفرقة المدرعة العميد أموس يارون. ثم توجه الجميع إلى المركز الرئيسي لحزب الكتائب، حيث طلب ايتان من قيادة الكتائب أن تعلن التعبئة العامة لجميع قواتها، وحظر التجول في المناطق التي تسيطر عليها كافة، استعداداً لعملية اجتياح مخيمي صبرا وشاتيلا. وطلب من ضابط الارتباط الكتائبي أن يلتحق بالمركز الأمامي لقيادة الفرقة، وان يكون بإمرة العميد يارون. وفي خلال الإجتماع أبلغ ايتان قائد الكتائب بأن القوات الإسرائيلية ستطوق المخيمين. أما القتال في المخيمين ذاتهما فيقع على عاتق القوات اللبنانية». كما أبلغهم إيتان أن وزير الدفاع الإسرائيلي موافق على هذه الخطة. وبعد أن انتهى الإجتماع ذهب ايتان إلى مركز القيادة المتقدم، الذي يقع على سطح مبنى مؤلف من خمسة طوابق، يبعد

حوالي مائتي متر جنوب غربي مخيم شاتيلا. ويمكن للواقف على سطح المبنى أن يشاهد، بسهولة ووضوح، ما يجري في مخيمي صبرا وشاتيلا.

يقع مخيم شاتيلا على ارض مربعة تقريباً طول ضلعها حوالي ٥٠٠م. أما مخيم صبرا فيبلغ طوله حوالي ٣٠٠م. وعرضه حوالي ٢٠٠م. ويبلغ عدد السكان المدنيين في مخيمات اللاجئين في بيروت وضاحيتها الغربية (صبرا وشاتيلا، وبرج البراجنة، ومار الياس) وحي الفاكهاني حوالي ٨٥ ألف نسمة. وقد أدى الغزو الإسرائيلي إلى هجرة معظم هؤلاء السكان. وعندما توقف القتال، بدأت حركة العودة إلى المخيمات. وكان يوجد في مخيم صبرا، وهو اكبر المخيمات وأكثفها سكاناً، في أواسط أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ حوالي ٥٦ ألف نسمة.

وفي صباح يوم ٩/١٥ وصل وزير الدفاع الإسرائيلي شارون إلى مركز القيادة المتقدم، حيث التقى برئيس الأركان الذي أبلغه بما اتفق عليه مع قيادة الكتائب، وبخاصة دخول « القوات اللبنانية» إلى المخيمين. وقد كرر شارون موافقته على ذلك ، واتصل برئيس الوزراء مناحيم بيغن ليطلعه على الموقف في بيروت وعملية المخيمين المنتظرة. بعد ذلك، انتقل شارون إلى المركز الرئيسي لحزب الكتائب، حيث اتفق الجانبان، شارون وقادة الكتائب، على تنفيذ الخطة التي تم وضعها مع ايتان. وقبل أن تأزف ساعة التنفيذ، التقى قادة القوات اللبنانية، قبل ظهر ٩/١٦، بدوري ويارون، في أحد مقرات القيادة العسكرية الإسرائيلية. واتفق الجانبان على أن تدخل مجموعة من «القوات اللبنانية» مؤلفة من ١٥٠ مقاتلاً، إلى المخيمين من الجنوب إلى الشمال، ومن الغرب إلى الشرق. وقدم يارون إلى قادة «القوات اللبنانية» آخر المعومات عن الوضع داخل

المخيمين. وقد أقام يارون عدة مراكز مراقبة على سطح مركـز القيـادة المتقـدم، وعلى سطح مبنى آخر قريب. وتم تخصيص ضـابط ارتبـاط كتـائبي لكـل مركـز مراقبة. وكان ضباط الإرتباط هؤلاء مرتبطين بقائد كتائبي أقام مركـز قيادتـه في المركز الرئيسي للمراقبة.

كانت العمليات الأخيرة، التي تلقاها دوري من شارون، تنص على أن قيـادة جميع العمليات المشتركة بين القوات الإسرائيلية و« القـوات اللبنانيـة» يجـب أن تكون منوطة، حصراً بالقيادة الإسرائيلية، وأن « القوات اللبنانيـة» هـي المكلفـة بـالدخول إلى المخيمـين، ضمـن إطـار المسـاعدات والتسـهيلات والحمايـة الـتي يتوجب على القوات الإسرائيلية أن توفرها وتقدمها إلى « القوات اللبنانية».

دخلت « القوات اللبنانية» إلى المخيمين مسـتعينة بالإضـاءة الـتي قدمتهـا، في بـادئ الأمـر الطـائرات ومدافـع الهـاون الـتي أطلقـت، بصـورة متتاليـة، قنـابل الإضاءة. ثم توقفت الطائرات عن تزويد العملية بالإضاءة، واقتصر الأمـر علـى مدافع الهاون. وكان دروري، خلال مرحلة اجتياح المخيمين، يراقب العملية من أعلى سطح مركز القيادة المتاخم.

من بين وقائع المذبحة الهجوم الـذي شـنه الكتـائبيون علـى مستشـفى في مخيـم صبرا. فقد اجتاحوه في الساعة ٥,٠٠ من صباح ٩/١٨، واقتادوا جميع من فيـه من أطباء وممرضات وعاملين ومرضى إلى خارجه، ثم قتلوهم جميعـاً، باسـتثناء من ليسوا فلسطينيين منهم. أمـا المرضـى الذيـن لم يسـتطيعوا السـير فقـد قتلهـم الكتائبيون وهم في أسرتهم.

لقد أوضح وزير الإقتصاد الإسرائيلي ـ قبل وقوع المذبحة ـ الهدف من تخريب مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، فقال:

« إن إسرائيل لا تريد إعادة بناء المخيمات حتى لا تعود مجدداً مراكز للإرهاب... إن إسرائيل تريد أن ينتقل الفلسطينيون من لبنان إلى الدول العربية الأخرى، حيث يذوبون في المجتمعات العربية، ولا يسمح لهم مجدداً بان يكونوا قضية سياسية تستخدم ضد إسرائيل. إن مشكلة اللاجئين ليست كبيرة، إذ يكفي ٢٥ بالألف من دخل النفط العربي لحلها ».

شكلت الحكومة الإسرائيلية لجنة للتحقيق (لجنة كاهان) في مسؤولية القادة الإسرائيليين في المذبحة، وانتهى الأمر باستقالة وزير الدفاع أريئيل شارون، وإنهاء خدمة رئيس الأركان الجنرال رفائيل إيتان، ثم اعتزل رئيس الوزراء مناحيم بيغن العمل السياسي.

قال رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إن عدد ضحايا المذبحة بلغ ٣,٢٩٧ شهيداً، منهم ١,٨٠٠ شهيد في بيوت المخيمين وطرقهما، و١,٠٩٧ شهيداً في مستشفى غزة وجواره، و٤٠٠ شهيد في مستشفى عكا وجواره. وكان بين الضحايا أسر لبنانية.

* اتفاقية ١٩٨٣/٥/١٧: باشرت الحكومتان اللبنانية و الإسرائيلية، يوم ١٩٨٢/١٢/٢٨، مفاوضات برعاية الولايات المتحدة، من أجل إنهاء الإحتلال الإسرائيلي وتسوية نتائج الحرب. وتتالت الإجتماعات، مرة في «خلدة»، وأخرى في «كريات شمونا» و «ناتانا»، واستمرت حتى ١٩٨٣/٥/١٥،

وانتهت بتوقيع الجانبين، يوم ٥/١٧، على اتفاقية، وافق عليها، فيما بعد، مجلس النواب اللبناني والكنيست الإسرائيلي، وعارضتها القوى الوطنية اللبنانية، التي تابعت نضالها ضد الإحتلال. وانتهى الأمر بالإتفاقية إلى اضطرار رئيس الجمهورية اللبنانية إلى رفض توقيعها، و إلى الإعلان، يوم ١٩٨٤/٣/٥، عن سقوطها.

عرفت الإتفاقية باسم « اتفاقية شولتز »، نسبة إلى وزير خارجية الولايات المتحدة، جورج شولتز، الذي بذل جهوداً كبيرة من اجل الإعداد للاتفاقية والإشراف على المفاوضات وإيجاد الحلول للمشكلات التي واجهها الوفدان المتفاوضان. وكان شولتز يعتقد « أن غزو إسرائيل للبنان أدى إلى جعل لبنان ثاني دولة بعد مصر في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل ».

لم توفر الإتفاقية الأمن للبنان، وعرضت أمن سورية للخطر. ففي حين جعلت الإتفاقية دمشق وبعض مصادر المياه والكهرباء في سورية تحت مدى المدفعية الإسرائيلية، وأمنت للقوات الإسرائيلية حق الإقامة في أجزاء من لبنان بذريعة الأمن، ضمنت الإتفاقية لإسرائيل جميع عوامل أمنها ودواعيه.

اعتبرت (إسرائيل) الإتفاقية مساوية لمعاهدة سلام، لان « حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل قد انتهت» (المائدة - ١ من الإتفاقية). ونظمت الإتفاقية شؤون تطبيع العلاقات بإشراف «لجنة ارتباط مشتركة تتكون من ثلاثة أطراف هي إسرائيل والولايات المتحدة ولبنان» (المادة - ٢)، مهمتها تطوير العلاقات الثنائية بين لبنان و(إسرائيل)، وتسهيل حركة السلع والمنتجات والأشخاص

والمواصلات بينهما. ولان الإتفاقية نصت على إمكان إنشاء مكتب ارتباط لكل طرف في البلد الآخر، أنشأت (إسرائيل) مكتب ارتباط كان في منزلة سفارة لها في لبنان.

وإلى جانب رفض القوى الوطنية اللبنانية تطبيع العلاقات، على انه إحدى نتائج الحرب، رأت هذه القوى في الإتفاقية محاولة لإخضاع لبنان للنفوذ الإسرائيلي، فقد ضمنت أحكام الإتفاقية لإسرائيل حق التغلغل الإقتصادي والوجود العسكري في لبنان، وعرضت هوية لبنان العربية للشبهات، وأعطت لنفسها المكانة القانونية العليا، حين ألغت التزامات لبنان حيال ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك والمعاهدات والإتفاقات العربية الأخرى، إذا ما تعارضت هذه الإلتزامات مع أحكام الإتفاقية. ويسري هذا الإلغاء على الإلتزامات السابقة للاتفاقية واللاحقة لها.

فرضت الإتفاقية قيوداً على قوات الأمم المتحدة في الجنوب، وهو ما كانت إسرائيل تسعى، باستمرار، إلى فرضه. واهم قيد هو اقتصار دور هذه القوات على مراقبة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، في حين عهدت الإتفاقية بالمهمة الرئيسية لقوات الأمم المتحدة إلى قوات «جيش لبنان الجنوبي» التي أدمجت في الجيش اللبناني وفقاً للاتفاقية.

إلى جانب الإتفاقية، وقعت الولايات المتحدة وإسرائيل «مذكرة تفاهم» توضح «التزام الولايات المتحدة تجاه إسرائيل في حال انهيار الإتفاقية الإسرائيلية ـ اللبنانية. وأوضح ممثلون أمريكيون وإسرائيليون، في هذا الصدد، أن الوثيقة

تنص على أن لإسرائيل الحق الشرعي في الدفاع عن النفس، إذا ما اضطرت إلى العودة إلى لبنان لإيقاف عمليات تسلل إرهابية. وقال هؤلاء الممثلون أن الولايات المتحدة لن تعارض عملية إسرائيلية من هذا النوع. وقد حوفظ على سرية مضمون المذكرة بحسب طلب حكومة لبنان».

يمكن القول، بشكل عام، أن اتفاقية ١٧/٥/ ١٩٨٣ كانت ترتيباً مهيناً، يرقى إلى مرتبة الخضوع لإرادة (إسرائيل). ولهذا اشتدت المقاومة ضدها، حتى سقطت بعد حوالي عام، ومنيت السياسة الأمريكية في لبنان والمنطقة العربية بهزيمة سياسية أكدت، مرة أخرى ، فشل السياسة الأمريكية في إحلال السلام في لبنان.

* خروج القوات الفلسطينية من بيروت: وصل المبعوث الأمريكي الخاص فيليب حبيب إلى بيروت يوم ١٩٨٢/٦/١٤ ، وبدأ نشاطه مع «هيئة الإنقاذ الوطني». وسعى إلى وقف إطلاق النار. وكلما تم الإتفاق على ذلك، كانت (إسرائيل) تخرق الإتفاق، وتتابع عملها الهجومي الضاغط وبخاصة على بيروت. وكان من نتيجة الضغوط والمناورات السياسية الأمريكية، وكثافة الهجوم الإسرائيلي، أن تولد لدى القوى والقيادات الوطنية اللبنانية شعور بان أمامها خيارين لا ثالث لهما، وهما: تعريض بيروت و القوات المدافعة عنها للتدمير، أو إنقاذ بيروت بإخراج هذه القوات منها.

قدمت منظمة التحرير الفلسطينية إلى هيئة الإنقاذ الوطني مشروعاً تضمن النقاط التالية: ١ ـ إجراء فصل بين القوات المدافعة عن العاصمة وضواحيها

وبين القوات الإسرائيلية. ويعني هذا تراجع القوات الإسرائيلية المحاصرة لبيروت وضواحيها مسافة تتراوح بين ٥ و١٠كم، وتراجع القوات الفلسطينية إلى المخيمات، ووضع قوة دولية عازلة بين الطرفين، ٢ ـ إجراء مفاوضات بين الحكومة اللبنانية وم.ت.ف. بشأن الوجود الفلسطيني من كل نواحيه. وهذا يعني التفاوض على تنظيم الوجود السياسي والوجود الشعبي غير المسلح، بحيث يصبح الفلسطينيون مقيمين في لبنان، مع حق المنظمة في القيام بالعملين السياسي والإعلامي بكل حرية. أما مسؤولية الأمن في المخيمات فتتولاها قوى الأمن الداخلي اللبنانية، ٣ ـ تحويل قوات المقاومة الفلسطينية إلى قوات نظامية، تعتبر جزءاً من جيش التحرير الفلسطيني، على غرار وجود قوات نظامية من هذا الجيش في بعض البلدان العربية (الأردن والعراق وسورية).

رفضت (إسرائيل) المشروع الفلسطيني وأبلغ فيليب حبيب هيئة الإنقاذ الوطني هذا الرفض، ونقل إلى الهيئة في الوقت نفسه، ما أسماه «أفكاراً إسرائيلية»، هذه أبرزها: ١ ـ لا سلاح فلسطينياً في لبنان بعد الآن، وتحديداً لا سلاح ل ـ م.ت.ف. وقواتها، ٢ ـ لا سيادة فلسطينية على أي قطعة من أراضي لبنان، وبأي شكل من الأشكال، ٣ ـ ممارسة السلطة اللبنانية الشرعية سيادتها على لبنان بكامله، وعدم عرقلة الفلسطينيين ذلك، ٤ ـ معاملة الفلسطينيين المقيمين في لبنان ، من الناحية المدينة معاملة مساوية للمواطنين اللبنانيين.

عرض المبعوث الأمريكي أفكاراً لحل أمريكي، مضمونها أنه لن يكون هناك انسحاب إسرائيلي من لبنان قبل أن يتم نزع سلاح الفلسطينيين وتسليمه إلى الجيش اللبناني، وعندما تتخذ الإجراءات التي تضمن خروج القيادات والقوات

الفلسطينية سالمة من بيروت إلى البلد الذي تريد الإنتقال إليه، والحؤول دون تعرض القوات الإسرائيلية للقوات والقيادات الفلسطينية في أثناء خروجها. أما إذا لم توافق منظمة التحرير الفلسطينية على هذا المشروع، فإن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تضمن عدم إقدام (إسرائيل) على حل عسكري لتحقيق هدفها. وقد أكدت وزارة الخارجية الأمريكية هذه «الأفكار» بصيغة أخرى، يوم ١٩٨٢/٦/٢٨، حين حدد الناطق الرسمي باسمها النقاط التالية: ١ ـ نشر الجيش اللبناني في العاصمة، ٢ إنهاء الوجود العسكري الفلسطيني داخل بيروت وحولها، ٣ ـ انسحاب جميع القوات الأجنبية، أي القوات الإسرائيلية والسورية، ٤ ـ إقامة حكومة لبنانية قوية.

من أجل تحقيق هذه الأهداف أبدى المبعوث الأمريكي إلى رئيس الوزراء اللبناني شفيق الوزان رغبته في الحصول على «كتاب رسمي موقع من رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية »، يتضمن أجوبة واضحة عن الأسئلة التالي: ١ ـ كيف ترى م.ت.ف. وقف العمل الفلسطيني المسلح في لبنان، ٢ ـ كيف ترى المنظمة إلغاء الدور العسكري لها ونزع السلاح،٣ ـ ما هو الشكل والطريق اللذان تراهما المنظمة لخروج قواتها وقيادتها من لبنان، وإلى أين تريد الذهاب، ٤ـ كيف ترى المنظمة ممارسة العمل السياسي.

وفي الوقت ذاته، أعلنت (إسرائيل) شروطها لحل المشكلة في لبنان. وهذه الشروط هي: ١ـ خروج المنظمات الفلسطينية ، دون استثناء، من لبنان، وتسليم أسلحتها إلى الجيش اللبناني، ٢ ـ دخول الجيش اللبناني إلى بيروت الغربية، ٣ـ المحافظة على وقف إطلاق النار، وفي حالة خرقه فإن الجيش

الإسرائيلي سيرد بشدة بالغة، ٤ ـ يتم خروج المنظمات في قافلة تحت رعاية الصليب الأحمر الدولي، عبر طريق بيروت ـ دمشق حتى وصولها إلى ما وراء الحدود اللبنانية ـ السورية، ٥ ـ يفسح الجيش الإسرائيلي لهذه القافلة مجال العبور، عبر الجزء الذي يسيطر عليه من هذا الطريق، ومن دون أن يلتحق بها أذى، ٦ ـ إذا فضلت المنظمات سلوك طريق آخر فإن الجيش الإسرائيلي يسهل له ذلك ، ٧ ـ بعد تحرير الجزء الغربي من بيروت، وإعادة توحيد العاصمة اللبنانية، تبدأ المفاوضات السياسية بين الأطراف المعنيين جميعهم، من أجل الوصول إلى اتفاق يضمن سلامة لبنان الإقليمية، ومغادرة القوات الأجنبية جميع الأراضي اللبنانية، كما يضمن استقلاله وسلامة مواطنيه، ٨ ـ يجب أن يوفر هذا الإتفاق الأمن التام والسلام للجليل وسكانه و(لإسرائيل) ومواطنيها، ٩ ـ يسر الحكومة الإسرائيلية أن تبذل الولايات المتحدة مساعيها الحميدة لدى المتفاوضين من اجل الوصول إلى هذا الإتفاق.

وفيما كانت م.ت.ف. تدرس أسئلة المبعوث الأمريكي وتعد الإجابة عليها، كانت القوات الإسرائيلية تنتهك اتفاق وقف إطلاق النار، وتصعد اعتداءاتها وتكثف غاراتها ووسائل الضغط والإكراه، من أجل التأثير في القرار الفلسطيني ودفع قيادة الثورة إلى قبول شروطها.

أجابت م.ت.ف. عن أسئلة المبعوث الأمريكي بمذكرة سلمتها إلى رئيس الحكومة اللبنانية يوم ٧/٣، في وقت اشتد فيه الحصار الإسرائيلي على بيروت، بعد أن انتهكت (إسرائيل) قرار وقف إطلاق النار، وبعد أن ضاقت بيروت بقطع الماء والغذاء والكهرباء والدواء عنها. وقد لمست القيادة الفلسطينية، في

إثر اتصالاتها بقيادات القوى الوطنية اللبنانية المؤيدة للمنظمة، أن هذه القيادات أوضحت «أن الوضع في المنطقة الغربية عاد لا يحتمل مزيداً من المماطلة والتسويف. ويجب التوصل إلى حل سياسي لإنقاذ العاصمة».

تضمنت المذكرة الفلسطينية النقاط التالي: ١ ــ تمسك المقاومة الفلسطينية بالوجود العسكري الرمزي في بيروت، وبإنشاء ثكنتين، الأولى في شمالي لبنان، والثانية في بعلبك، وتضمان ألف فلسطيني، ٢ ـ بقاء القيادات الفلسطينية في لبنان، على أن تبقى القضايا الأخرى موضع تشاور بين الجانب الفلسطيني والحكومة اللبنانية، بعد فك الإشتباك بين القوات الفلسطينية والإسرائيليين.

عقدت قيادات م.ت.ف. اجتماعاً تم فيه تعديل المذكرة الفلسطينية وتوضيحها، وثبت التعديل والتوضيح في محضر وضع في إثر الإجتماع والحق بالمذكرة، وتضمن الإشارة إلى أن «منظمة التحرير الفلسطينية غير راغبة في البقاء في لبنان، وان قيادتها ستغادر لبنان، لكن بعضها سيبقى فيه بعض الوقت، كي يشرف على خروج المقاتلين» . وأشار المحضر أيضاً إلى «موضوع القوات الدولية أو القوات متعددة الجنسيات كحل ممكن لوضع بيروت» .

وفيما كانت التحركات السياسية ناشطة في بيروت وبعض العواصم العربية وواشنطن وباريس، شهدت بيروت الغربية وضواحيها يوم ١٩٨٢/٧/١١ اعنف هجوم شنه العدو عليها، انتقاماً من صمود المدافعين عنها، وسعياً لإخضاعهم لشروطه. فقد ألقت القوات الإسرائيلية عليها اكثر من ٨ آلاف قنبلة من مختلف الأنواع والعيارات. واقترحت م.ت.ف، يوم ٧/١٦ أن تخرج

قواتها من بيروت وضواحيها إلى شمالي لبنان أو البقاع، فرفضت (إسرائيل) هذا الاقتراح.

عقدت اللجنة السداسية المنبثقة عن مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً في جدة يومي ٢٨ و٧/٢٩، اشترك فيه وزير خارجية لبنان ورئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. واتفقت اللجنة على النقاط التالية: ١ ـ التقيد بوقف إطلاق النار، ٢ ـ تعلن م.ت.ف. قرارها بانتقال قواتها المسلحة من بيروت، وتحديد ضمانات هذا الإنتقال وضمان أمن المخيمات بالإتفاق بين الحكومة اللبنانية وم.ت.ف. في بيروت، ٣ ـ العمل لرفع الحصار عن مدينة بيروت وضواحيها بانسحاب القوات الإسرائيلية، ٤ ـ تتخذ الحكومة اللبنانية الإجراءات الآيلة إلى ضمان سلامة سكان بيروت وضواحيها، ومنها المخيمات الفلسطينية ، ٥ ـ مشاركة القوات الدولية في عملية ضمان الأمن والسلامة في بيروت وضواحيها، ٦ ـ تقوم الدول العربية بالعمل السياسي الضروري لمساعدة لبنان على تنفيذ قراري مجلس الأمن ٥٠٨ و٥٠٩ تنفيذاً كاملاً.

طالت مدة المفاوضات بين الحكومة اللبنانية وقيادة م.ت.ف.، وبين هذين الطرفين من جهة و(إسرائيل) من جهة أخرى بواسطة المبعوث الأمريكي، الذي تمكن، في نهاية الأمر، من وضع خطة وافقت عليها الأطراف المعنية يوم ١٩٨٢/٨/١٢، ثم أقرها مجلس الوزراء اللبناني يوم ٨/١٨. وتتضمن الخطة: ١ـ وقف إطلاق النار وقفاً شاملاً، ٢ ـ مغادرة القوات الفلسطينية بيروت بطريقة سليمة، وفق برنامج زمني، ٣ـ ترافق القوات متعددة الجنسيات سير العملية، ٤ ـ يخضع الفلسطينيون غير المقاتلين، والذين سيبقون في لبنان،

للقوانين والأنظمة اللبنانية، ٥ ـ تنتشر القوات متعددة الجنسيات يوم المغادرة، لتامين سلامة الفلسطينيين واللبنانيين في المنطقة الغربية من بيروت، ولمساندة الدولة في بسط سلطتها. وستتألف هذه القوات من ٨٠٠ جندي أمريكي، و٨٠٠ جندي فرنسي، و٤٠٠ جندي إيطالي، و٣,٠٠٠ جندي من الجيش اللبناني أو اكثر، وفقاً لمتطلبات المحافظة على الأمن، ٦ ـ إذا تعذر تنفيذ أحد البنود تعتبر مهمة القوات متعددة الجنسيات منتهية، ٧ـ مدة عمل القوات متعددة الجنسيات شهر واحد. ويحق للدولة اللبنانية تمديد مهمتها إذا رأت ضرورة لذلك، ٨ ـ يشارك الصليب الأحمر في المساعدة على المغادرة، ٩ ـ تكون المغادرة بحراً من مرفأ بيروت، وجواً إلى قبرص، وبراً بطريق بيروت ـ دمشق، على أن يبتعد الجيش الإسرائيلي عن الطريق الدولي لتامين سلامة الإنسحاب، فيما يتولى الجيش اللبناني التنسيق مع م.ت.ف. ١٠ ـ المدة المحددة لإتمام الإنسحاب هي ١٥ يوماً. ويتم في وضح النهار. وينقل المقاتلين معهم أسلحتهم الخفيفة (مسدس أو بندقية)، ١١ ـ تسليم الأسلحة الثقيلة إلى الجيش اللبناني، ١٢ ـ تغادر قيادة المقاومة لبنان علناً، ويتم إعلان ذلك على نحو واضح ومكشوف، ١٣ ـ تغادر ألوية جيش التحرير الفلسطيني براً. أما القوات السورية الموجودة في بيروت فتخرج إلى البقاع أو الشمال حيث توجد القوات السورية.

سارت خطة انتقال قوات الثورة الفلسطينية من بيروت وفق جدول زمني، بدأ يوم ٨/٢١، حيث وصلت طليعة القوات متعددة الجنسيات إلى مرفأ بيروت، ثم تلا ذلك بدء المغادرة. وقد توجهت القيادات والقوات الفلسطينية إلى الأردن والعراق وسورية وتونس واليمن الجنوبي واليمن الشمالي والجزائر

والسـودان. وانتهـت عمليـة المغـادرة يـوم ١٩٨٢/٨/٣١، وعملـت القـوات متعددة الجنسيات لمسـاعدة الجيـش اللبنـاني في اتخـاذ ترتيبـات الأمـن في منطقـة العمليات. ثم أخذت هذه القوات تغـادر لبنـان بـدءاً مـن يـوم ٩/١١، وانتهـى انسحابها الكامل يوم ١٩٨٢/٩/١٣.

٦ ـ الإستراتيجية العسكرية العربية:

لم تكن هناك استراتيجية عربية مشتركة لمواجهة احتمالات عـدوان إسـرائيلي كبير على لبنان، بحجم الحرب التي شنتها (إسرائيل) في صيـف ١٩٨٢، بـالرغم من أن أدلة كثيرة كانت ترجح ـ وتؤكد أحيانـاً ــ أن العـدوان لا بـد واقـع. ولم تعمل الدول العربية لوضع استراتيجية مشتركة عاجلة، في أثناء الحرب، بـالرغم من أن القتال طالت مدتـه، حتـى قـاربت ثلاثة اشـهر. وكـانت الفرصـة متاحـة للدول العربية كي تخطط وتعبئ وتحشد وتنفذ. ولكن شيئاً من هذا لم يحدث.

سبقت حرب ١٩٨٢ محاولتان لصياغة استراتيجية عربية مشتركة، ولكنهمـا أخفقتا. وقـد جـرت المحاولـة الأولى في صيـف ١٩٨١، عندمـا طلبـت الحكومـة اللبنانية في تموز / يوليو عقد مؤتمر قمة عربي طـارئ « لبحـث الوضـع في لبنـان وخاصة في الجنـوب، بعـد الإعتـداءات الإسـرائيلية وآثارهـا الخطـيرة علـى كـل صعيد ».

ولما لم يتوافر النصاب القانوني لعقد القمة طلبـت الحكومـة اللبنانيـة في شـهر آب/ أغسطس من العام نفسه « دعوة الهيئة العسكرية المناسبة للنظر في التصـور

اللبناني للوضع العسكري في الجنوب، تمهيداً لعرض مقترحات مفصلة على مؤتمر القمة » .

شرحت الحكومة اللبنانية تصورها بشان « الدفاع عن جنوبي لبنان ومتطلبات تعزيز وسائل الدفاع في مواجهة العدوان الإسرائيلي في إطار استراتيجية عربية موحدة في سبيل الدفاع عن جنوبي لبنان» في مذكرة عرضت فيها تصورها الدفاعي القائم على أساسين هما: ١ ـ السياسة الدفاعية التي أقرها مجلس الوزراء اللبناني بتاريخ ١٥/ ١٩٨٠/٣ وهدفها «مقاومة الإحتلال الإسرائيلي في جنوبي لبنان، وإزالة آثاره، واستعادة جميع الأراضي، والحفاظ على لبنان بجميع أجزائه، لا سيما ضد أطماع إسرائيل التوسعية والعدوانية، والتمسك باتفاقية الهدنة، والتنسيق مع الدول العربية الشقيقة عملاً بمعاهدة الدفاع المشترك في كل ما يتعلق بالصراع مع (إسرائيل)، والتنسيق مع الشقيقة سورية نظراً للروابط الخاصة بين البلدين مع مراعاة مستلزمات كل دولة وسيادتها ونظامها »، ٢ ـ معاهدة الدفاع المشترك والقرارات الصادرة بموجبها في مؤتمرات القمة ومجلس الدفاع المشترك. وهذه القرارات تعتبر الدفاع عن جنوبي لبنان ضد العدوان الإسرائيلي مسؤولية عربية مشتركة. كان مؤتمر القمة العربي الحادي عشر (عمان، ٢٥ـ ١٩٨٠/١١/٢٧) قد صادق على « برنامج العمل العربي المشترك لمواجهة العدو الصهيوني وتحقيق التوازن العسكري الإستراتيجي مع العدو الصهيوني، وإنشاء قيادة عسكرية عربية مشتركة » ومن اجل تنفيذ هذا البرنامج، عقدت الهيئة الإستشارية العسكرية المؤلفة من رؤساء أركان جيوش الدول العربية مؤتمراً في تونس من ٢٨ إلى ١٩٨١/٤/٣٠،

ووضعت توصياتها بشان «المواضيع العسكرية المحالة إليها من مؤتمرات القمة العربية» ورفعت الهيئة هذه التوصيات إلى مؤتمر القمة الثاني عشر.

التأم مؤتمر القمة الثاني عشر في مدينة فاس المغربية يوم ١٩٨١/١١/٢٥، وعقد جلسة وحيدة لم يناقش فيها سوى الموضوع اللبناني/ وأصدر قراراً وحيداً بهذا الشأن، أشار فيه إلى «الأخطار المتزايدة التي تحدق بجنوبي لبنان، التي لا تهدد لبنان وحده فحسب، بل تتعداه إلى جميع الدول العربية وإلى القضية الفلسطينية بالذات والمنطقة بأسرها». وقرر «وضع استراتيجية عربية شاملة تهدف إلى منع «إسرائيل» من العدوان، ووضع تصور لمواجهة العدوان الإسرائيلي إذا ما وقع ولا سيما على جنوبي لبنان». وجعل الملوك والرؤساء «ممارسة الضغط السياسي والدبلوماسية الإقتصادية على جميع الدول التي تساند (إسرائيل)، أو تؤثر عليها وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية» إحدى وسائل تلك الإستراتيجية. وكلف المؤتمر هيئة مصغرة مشكّلة من الأمين العام للجامعة وممثلين عن المملكة العربية السعودية والجزائر، وسورية، والكويت ولبنان، وم.ت.ف. «وضع مشروع لهذه الإستراتيجية، وعرضه على مجلس الجامعة في دورته العادية القادمة على أن تكون (الدورة) على مستوى وزراء الخارجية».

اجتمعت الهيئة المصغرة غير مرة وناقشت ورقة قدمتها الحكومة اللبنانية بشأن «مشروع الإستراتيجية العربية المشتركة الخاصة بجنوبي لبنان من جميع نواحيها السياسية والإقتصادية والإعلامية والعسكرية». ولم تستطع الهيئة الإتفاق على صياغة الإستراتيجية المطلوبة. ونظراً إلى أن مجلس الجامعة، الذي انعقد في دورته العادية، في شهر آذار/ مارس ١٩٨٢، لم يكن على مستوى

وزراء الخارجية، فقد قرر المجلس، يوم ٣/٢٦، «إسقاط الموضوع من جدول أعمال دورته».

ومن الجدير بالذكر، أن مجلس الجامعة عقد دورة طارئة يوم ٨٢/٩/٢١، أي بعد خروج القوات الفلسطينية من بيروت، ووقوع مذبحة صبرا وشاتيلا، وعبر عن «استنكاره وإدانته لهذه الجريمة الوحشية».

٧- الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية وخطة العمليات:

أ- الإطار الإستراتيجي:

ليس من الحكمة أن ننظر في حرب ١٩٨٢، دون أن نضعها في إطارها الإستراتيجي الشامل، وهو ما أطلق عليه في (إسرائيل) مصطلح «استراتيجية إسرائيل في الثمانينات». ولعل في التقرير الذي قدمه وزير الدفاع أريئيل شارون حول شؤون الأمن الإسرائيلي، ما يلقي بعض النور على ذلك قال شارون: «تعود أهم مشاكلنا الأمنية في الثمانينات، وفقاً لما أراه، إلى مخاطر خارجية تتعرض لها (إسرائيل) وسلامتها وحقوقها السيادية. وتأتي هذه المخاطر من مصدرين: أولهما المواجهة العربية، وثانيهما التوسع السوفيتي المرتكز على المواجهة العربية، والذي يزود هذه المواجهة بالأدوات السياسية والعسكرية».

وعلى هذا، فإن محور استراتيجية (إسرائيل) لعقد الثمانينات هو مواجهة «المواجهة العربية»، وذلك بقهر الإرادة العربية، والقضاء على الحركة الوطنية الفلسطينية من تنظيمات وقيادات، وإبادة ما يمكن إبادته من الشعب

الفلسطيني، ونفيه عن مجاورة وطنه، والسيطرة على المنطقة العربية، وتصفية النفوذ السوفيتي فيها، وجعلها خالصة للهيمنة الأمريكية ـ الإسرائيلية.

تركت مهمة ترتيب الأولويات بين هذه الأغراض للقيادة الإسرائيلية . فكان أن أصبحت تصفية م.ت.ف تصفية كيانية تتناول تشكيلاتها المقاتلة ومؤسساتها القيادية، واجتثاث الوجود الفلسطيني من لبنان، وتطبيق مبادئ كامب ديفيد ونهجها في لبنان، في مقدمة سلم أولويات الإستراتيجية الإسرائيلية. ولقد عبر كاتب (إسرائيلي) عن هذا التوجه، قبل حوالي شهرين من الحرب، بقوله: «إن الإستراتيجية التي تقضي بتصفية م.ت.ف. قد تعمقت وتأصلت في الأوساط المقررة للسياسة الإسرائيلية المتمثلة في إبعاد المنظمات الفلسطينية عن مستعمرات الشمال، بل من اجل الحصول على أهداف سياسية».

وليس هذا فحسب، وإنما ينبغي أيضاً أن ينظر إلى حرب ١٩٨٢ في ضوء التطورات التي حصلت منذ اتفاق وقف إطلاق النار بين الثورة الفلسطينية و(إسرائيل). وهو الإتفاق الذي وقع في ١٩٨١/٧/٢٤ بعد أربعة عشر يوماً من « حرب استنزاف » شديدة ومتصاعدة.

لقد خلق اتفاق وقف إطلاق النار الذي جرى التوقيع عليه بين رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. والجنرال كالاهان قائد قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) وضعاً سياسياً جديداً، أساسه أن م.ت.ف. و « دولة إسرائيل » أصبحتا طرفين متحاربين متساويين في الحقوق والواجبات أمام القانون الدولي، على الأقل بصفتهما طرفين متحاربين. وهذا ما قر في وعي الرأي العالم العالمي

وفي المحافل الدولية. وبذلك اكتسب مسار تبلور الشرعية الدولية للمنظمة بعداً جديداً كبير الأهمية والخطورة تجاه (إسرائيل) ذاتها، ولدى دول العالم، وفي الأمم المتحدة، يضاف إلى ذلك، أن المنظمة لم توقع الإتفاق كطرف مهزوم، وان (إسرائيل) لم توقعه بصفة المنتصر. ولقد أدى اتفاق وقف إطلاق النار هذا، إلى النتائج التالية: ١ ـ ارتفاع مكانة م.ت . ف. في العالم، ٢ ـ أصبحت إسرائيل) مقيدة بعدم إمكانها مواصلة « الحرب الوقائية » ضد الثورة الفلسطينية، إذا لم تخرق م.ت.ف. الإتفاق، ٣ـ كان وقف إطلاق النار فرصة جديدة لكي تأخذ الثورة فيها بعض النفس والراحة، وتعيد تنظيم صفوفها، وتستعد لجولة قادمة إذا ما خرقت (إسرائيل) الإتفاق، ٤ ـ أصبح زمام المبادرة بيد الثورة الفلسطينية، بالمقدار نفسه الذي هو بيد (إسرائيل) في حال رغبتها في خرق الإتفاق، ٥ ـ تعزز وضع المنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وأصبحت المسافة بين الإعتراف الدولي الرسمي الواسع بها، وبين الإعتراف بها كطرف كامل متساو مع بقية الأطراف في النزاع، قصيرة.

لقد جاءت هذه المكاسب الهامة التي حازتها الثورة الفلسطينية نتيجة لعملية صيف ١٩٨١، واتفاق وقف إطلاق النار الذي تلاها، لتكون من بين أهم العوامل المؤثرة في استراتيجية حرب ١٩٨٢، وفي أحد أهدافها الرئيسية، وهو القضاء على م.ت.ف. كقوة ثورية عسكرية.

وثمة وثيقة سياسية هامة، تلقي الضوء على استراتيجية (إسرائيل) في غزوها لبنان، وهي الوثيقة التي تحمل عنوان « خطة إسرائيل في الثمانينات » ونشرت في شهر شباط/ فبراير ١٩٨٢. وتتضمن الخطة غرضين استراتيجيين تعمل

(إسرائيل) لتحقيقهما: أولهما مواجهة النفوذ السوفيتي في المنطقة العربية، وثانيهما « إنهاك الدول العربية وتجزئتها إلى دويلات طائفية » لا حول لها ولا قوة، وتدور في فلك « الإمبراطورية الإسرائيلية ». ولا يفوت الوثيقة أن تذكر بمصير الصليبيين، ولهذا فهي تدعو (إسرائيل) إلى الإستفادة من هذا «الدرس التاريخي البليغ ». ويتلخص هذا الدرس، حسب الوثيقة، في ضرورة السيطرة على المقدرات الإقتصادية في المنطقة، وبخاصة النفط، حيث تتمكن (إسرائيل) من البقاء، ولا سيما «انه لا توجد في المنطقة قوة مؤهلة للدفاع عنها». وترى الخطة أن تفتيت الدول العربية إلى دويلات طائفية تدور في فلك (إسرائيل) أمر «قريب المنال»، لان:

« هالة مصر زعيمة العالم العربي قد ماتت منذ زمن... إن تقسيمها [مصر] إلى مقاطعات جغرافية المعالم يجب أن يبقى هدفنا السياسي. وعندما تصبح مشرذمة ومحرومة من سلطتها المركزية تلقى الدول الأخرى، مثل ليبيا والسودان، المصير نفسه من الشرذمة... يجب إقامة قبطية في مصر العليا [الصعيد]، ودويلات أخرى إقليمية الأهمية... إن تقسيم لبنان على خمس مقاطعات أو دويلات يعطي الصورة المسبقة لما سيحدث في مجمل العالم العربي. وإن تجزئة سورية والعراق إلى مناطق على قاعدة المقاييس العرقية والدينية يجب أن تكون هدفاً أولياً بعيد المدى بالنسبة إلى إسرائيل. وتتلخص المرحلة الأولى بتدمير القوة العسكرية لهذه الدول. إن البنية العرقية لسورية تعرضها لتجزئة. ويبقى العراق الغني بالنفط... وتمزيقه بالنسبة إلينا أكثر أهمية من تمزيق سورية... والجزيرة العربية بأكملها مهيأة لتجزئة من هذا النوع... ».

نشبت حرب لبنان في وقت أعادت فيه الإستراتيجية الإسرائيلية الاعتبار والتقدير لمفهوم الذرائع، أي الأسباب المبررة للحرب. وكانت (إسرائيل)، بعد حرب ١٩٦٧، قد اطمأنت إلى نظرية « الحدود الآمنة » التي انهارت في اثر حرب ١٩٧٣، فأعادت (إسرائيل)، في مطلع الثمانينات الحياة على مفهوم الذرائع، واشتد التمسك به، وبخاصة أن هناك سببين آخرين أسهما في ذلك: تعاظم القوة العسكرية العربية، نوعاً وكماً، وأدراك (إسرائيل) أنها بلغت حدود قدرتها العسكرية على التطوير الكمي لجيشها. وأعلن وزير دفاعها أنها أوقفت سباق التسليح، وأنها لن تتنافس مع الجيوش العربية في معدات التدمير، وهي، حسب قوله، ستواصل تطوير الأسلحة والحصول عليها لتغيير المعدات القديمة فقط. وأعلن:

« إن إسرائيل ملزمة بالرد في الحالات التالي: ١ خرق الترتيبات الأمنية التي تحددها الإتفاقات مع مصر وسورية، ٢ - إرسال قوات عراقية إلى الأردن، أو إلى جنوبي سورية، أو إرسال قوات سورية إلى الأردن بصورة كثيفة، ٣ - خرق الوضع الراهن في جنوبي لبنان، ٤ - توجه دول المواجهة العربية نحو السلاح النووي ».

ولم تكن هذه الذرائع جامدة أو ثابتة لا تتغير، وإنما هي قابلة للإضافة والتعديل، كمثل ما فعل وزير الدفاع الإسرائيلي حين أضاف، فيما بعد، ذريعة جديدة هي « نشر شبكة صواريخ مضادة للطائرات على امتداد نهر الأردن ». وكمثل ما فعل رئيس الوزراء حين قال:

« إن من يسيطر على جبل صنين والأجواء اللبنانية. سيسيطر على لبنان كله حتى الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية. وليس في ذلك أدنى شك. وعندئذ ستواجه خطراً يهدد وجودها. ولن يكون هناك من سبيل لمنع الحرب ».

وهكذا أصبحت « ذرائع الحرب الإسرائيلية » . شبكة متداخلة من الخطوط الحمراء، شكلت محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن، يوم ١٩٨٢/٦/٣، أحد تلك الخطوط.

ب ـ التحالف الإستراتيجي بين الولايات المتحدة و(إسرائيل):

لم تبدأ (إسرائيل) غزوها لبنان إلا بعد أن طورت علاقتها بالولايات المتحدة تطويراً استراتيجياً هاماً، تمثل بما يسمى « مذكرة التفاهم » .

ووقع وزيرا الدفاع الأمريكي والإسرائيلي على المذكرة في واشنطن يوم ١٩٨١/١١/٣٠. وبعد ذلك بيومين، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي، في معرض رده على المعارضة، عن وجود بنود سرية في الإتفاقية إذ قال:

« هذه الإتفاقية لم تصغ للنشر في الصحف. هل يستطيع أحد أن يتصور إمكان عرض تفصيلات مثل هذا الإتفاق بشكل علني. هل هناك مثل في العالم على اتفاقية مفتوحة تشير بوضوح إلى عدد الدبابات والاعتدة والتعاون الأمني وغيرها لأي طرف؟» .

رأت (إسرائيل) في هذه الإتفاقية سبيلاً لكي تطلب من الجانب الأمريكي رفع حجم المعنويات الأمريكية العسكرية والإقتصادية إلى ثلاثة مليارات دولار سنوياً. كما اعتبرتها تتويجاً للعلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية « ووضع الأسس لتحالف عسكري استراتيجي بين الدولتين ».

جاء إعلان التحالف الإستراتيجي بين الولايات المتحدة و(إسرائيل) ثمرة طبيعية لتاريخ العلاقات بينهما وتطويرها، وتعبيراً جديداً عن الالتقاء في المصالح والأهداف في سياق التطورات والتبدلات التي جرت في الوطن العربي في السبعينات، وبخاصة إثر خروج مصر من دائرة العمل العسكري العربي.

إن خطورة هذه الإتفاقية لا تكمن فقط في رفع قدرات العدو (الإسرائيلي) عسكرياً واقتصادياً، بما يضمن استمرار تفوقه على العرب، وتكريس احتلاله للأراضي العربية، ورفع وتيرة اعتدائه وتوسعاته، وإنما تكمن، أيضاً، في إقدام الولايات المتحدة على التحالف العسكري الإستراتيجي مع كيان هو في حالة حرب مع الدول العربية، باستثناء مصر.

فضلاً عن ذلك كله، نادت الولايات المتحدة بما أسمته « الإجماع الإستراتيجي» ، الذي يهدف إلى تحقيق ما أسماه الرئيس ريغن «الإستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط، بحيث يمكن التصدي الصارم للأخطار الإستراتيجية الخارجية وأخطار التدخل الأجنبي التي تهدد استقلال دول المنطقة » . ولم يلق المشروع قبولاً لدى الدول العربية.

وهكذا تركت الدوائر الثلاث: التحالف الأمريكي ـ الإسرائيلي، ونهج كامب ديفيد، والإجماع الإستراتيجي، أثرها وبصماتها على الأرضية التي انطلقت منها (إسرائيل) في غزوها لبنان. ولقد استند تخطيط الغزو وتنفيذه إلى مرتكزات سياسة الإدارة الأمريكية حيال الصراع العربي ـ الإسرائيلي وقضية فلسطين. وأبرز هذه المرتكزات: ١ ـ رفض الإعتراف ب ـ م.ت.ف. أو التفاوض معها، فهي ، في نظر حكومة الرئيس ريغن، « منظمة إرهابية » ٢ ـ رفض حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ورفض إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ٣ ـ اعتبار (إسرائيل) حليفاً استراتيجياً ومرتكزاً جغرافياً وسياسياً وعسكرياً تعول الولايات المتحدة عليه في المنطقة العربية، ٤ ـ دعم السياسة العدوانية لإسرائيل، وبخاصة في مجال الإستيطان الصهيوني في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، والعمل لتصفية القضية الفلسطينية من خلال القضاء على الحركة الوطنية الفلسطينية ، وتطبيق أحكام اتفاقيتي كامب ديفيد بشأن الإدارة الذاتية في الضفة والقطاع. انطلقت (إسرائيل) في غزوها مستندة إلى هذه المرتكزات، وإلى التخطيط المشترك بينها وبين الولايات المتحدة، وإلى التسلح الحديث الغزير الذي زودتها به هذه الدولة الحليفة، من أجل تحقيق الأهداف المشتركة والأهداف الإسرائيلية الخاصة، وفي مقدمتها الإحتلال والتوسع. وفي إطار هذا التحالف، تكفلت الولايات المتحدة بالتغطية والحماية السياسية لإسرائيل وغزوها في إطار الأمم المتحدة. وكمثال على ذلك، استعملت الولايات المتحدة حق النقض، في النصف الأول من العام ١٩٨٢ وحده، ست مرات في مجلس الأمن، لإسقاط قرارات أيدها المجلس بأكثريته

الساحقة. وهذه القرارات تتعلق بالوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان، وبلبنان واعتداءات (إسرائيل) عليه.

كان من النتائج المباشرة لهذا السلوك الأمريكي في مرحلة ما قبل حرب ١٩٨٢، أن أصبحت (إسرائيل) قادرة على الإستمرار في تطبيق خططها العدوانية وسياساتها الإستعمارية. وعلى هذا انطلقت (إسرائيل) في أعمالها العدوانية المتتالية، التي نشير إلى أبرزها في مرحلة ما قبل الغزو: ١ ـ الإستمرار في تنفيذ الضم الواقعي للضفة الغربية وقطاع غزة، ٢ ـ ضم الجولان، ٣ ـ الإحتلال الواقعي لجنوبي لبنان، والتدخل المستمر في الشؤون الداخلية اللبنانية، ٤ ـ تهديد الدول العربية، وما ضرب المفاعل النووي العراقي (حزيران / يونيو ١٩٨١) المنشأ لأغراض سليمة سوى أحد الأمثلة الواضحة على ذلك.

لقد أثبتت مقدمات الحرب وظروف الإعداد والتخطيط لها، وعوامل تنفيذها وعناصره، كما أثبتت مجريات المعركة ذاتها، وأحداث ما بعد وقف إطلاق النار، إن حرب ١٩٨٢ جرت بمعرفة الولايات المتحدة وبتأييد منها، وبحمايتها وبأسلحتها. يأتي ذلك كله من خلال التحالف الإستراتيجي بينها وبين (إسرائيل)، وتطابق الأهداف، وتبادل المكاسب. ولقد تواترت الأدلة والشهادات التي تثبت ذلك. ولم ينكرها أو يصححها أحد.

إن وزير الخارجية الأمريكية الكسندر هيغ، ووزير الدفاع كاسبار واينبرغر، ومستشار الأمن القومي وليم كلارك، ونائب الرئيس جورج بوش، والرئيس الأمريكي نفسه، كلهم كانوا قد تعهدوا، منذ شهر أيار / مايو ١٩٨٢، بمساندة

الإجتياح الإسرائيلي للبنان. وكان واينبرغر وكلارك قد وافقا على العمليات البحرية والجوية التي صدرت الأوامر بها قبل الإجتياح في ٦/٦.

وثمة شهادة أخرى، هي قول الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر إن الرئيس رونالد ريغن كان على علم مسبق بعملية « سلامة الجليل »، وانه أعطى الضوء الأخضر لتنفيذها. وقال كارتر:

« قامت قوة إسرائيلية بالدخول إلى لبنان حيث وصلت إلى بيروت دون مواجهة عقبات جدية. وقد برر الإسرائيليون ذلك برغبتهم في معاقبة منظمة التحرير الفلسطينية على محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن شلومو ارغوف، مع أن مجموعة أخرى غير تابعة للمنظمة أعلنت مسؤوليتها عن الحادث. قبل ذلك وخلال فترة سابقة من العام نفسه، تم إبلاغ موظفين في وزارة الخارجية الأمريكية بتفاصيل خطة عامة أشرف عليها أريئيل شارون، وتدور حول قيام إسرائيل بعملية في لبنان».

جـ ـ عامل الوضع العربي:

انتهزت (إسرائيل) فرصة انهيار التضامن العربي، عندما بلغ هذا الإنهيار، قبيل الحرب وفي أثنائها، حداً لم يبلغه من قبل، ولم تنفع جميع العلاجات في مداواته. وفي حين كانت التدابير الإسرائيلية ـ الأمريكية ، وبخاصة بعد خروج مصر من ساحة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وبعد التحالف الإستراتيجي بين (إسرائيل) والولايات المتحدة، قد جاءت لتكفل ازدياد نمو القوة العسكرية

الإسرائيلية، جاء انهيار التضامن العربي ليعمل لإنقاص القوة العسكرية العربية وأضعافها حتى الهزل، برغم التطور الظاهري المحقق لهذه القوة.

أنقذ هذا الوضع العربي المتردي (إسرائيل) من بعض المعضلات التي تواجهها استراتيجيتها العسكرية، كالقتال على غير جبهة، وكالتفوق الكمي والعسكري العربي بشراً وسلاحاً وغير ذلك. وهكذا ساعد الوضع العربي (إسرائيل) على تبسيط عناصر استراتيجيتها العسكرية في حرب ١٩٨٢، فلم تعد مضطرة إلى القتال على جبهتين أو اكثر، أو إلى مواجهة حشد عسكري عربي كبير، أو إلى تشتيت جهدها العسكري من اجل منع وصول القوات العربية إلى منطقة التحشد العملياتي، وهي جنوبي لبنان . وفي حين ركز الجهدان الأمريكي والإسرائيلي على تعزيز القوة العسكرية الذاتية لـ(إسرائيل)، بحرية وأمان، أسهم الوضع العربي في تحرير تلك القوة من هواجسها ومعضلاتها الإستراتيجية، وجعل القوى في المنطقة، وفي حرب ١٩٨٢ بالذات، ميزاناً عسكرياً بحتاً بين القوات الإسرائيلية من جهة وبين قوات الثورة الفلسطينية و القوات السورية الموجودة في إطار قوات الردع العربية في لبنان من جهة أخرى.

في إطار هذا الوضع العربي المنهار، وفي ظل هذا الخلل الكبير في ميزان القوى، اندلعت حرب ١٩٨٢، وكان من الطبيعي أن تكون النتيجة العسكرية لذلك كله، هي قدرة (إسرائيل) على احتلال جزء من لبنان.

د ـ الأغراض:

ليست الأطماع الإستعمارية الصهيونية في لبنان وليدة الظروف والنتائج في نيسان/ابريل ١٩٧٥، وإنما تعود تلك الأطماع إلى بداية إنشاء الحركة الصهيونية، التي وضعت لبنان في مقدمة اهتماماتها الإستراتيجية، وخططت لتحقيق أطماعها فيه، عندما تتاح لها فرصة لذلك. وقد جاءت الظروف اللبنانية والعربية في صيف ١٩٨٢ لتمنح الكيان الصهيوني تلك الفرصة.

ومن يراجع ما كتب عن الحركة الصهيونية، منذ نشوئها حتى اليوم، يلاحظ تركيز المنظرين والزعماء الصهيونيين على لبنان ومصادر المياه فيه. ويتضح من مجمل الوثائق والتصريحات والبيانات التي أصدرتها مؤتمرات الحركة الصهيونية وزعماؤها قبل قيام الكيان الصهيوني، كما يتضح من مجمل مشروعات التنمية والمياه التي سعى هذا الكيان، بعد قيامه، إلى تنفذها، أن (إسرائيل) طامعة في الحصول على موارد المياه في الجنوب اللبناني، وبخاصة مياه نهري الليطاني والحاصباني، وذلك إضافة إلى الأهداف الإستعمارية والتوسعية الأخرى الملازمة للحركة الصهيونية وكيانها (إسرائيل). وكمثال على ذلك، نذكر أن موشيه شاريت، أحد رؤساء الحكومات الإسرائيلية السابقين، كان يرى أن عدم إدراج نهر الليطاني ضمن مشروعات (إسرائيل) المائية هو خطيئة أساسية ارتكبتها حكومته.

وضعت (إسرائيل) في استراتيجيتها العسكرية لحرب ١٩٨٢، أن تحصل على عمق استراتيجي في لبنان، مماثل لذلك العمق الذي حصلت عليه في معاهدة

السلام مع مصر (١٩٧٩)، بل يفوقه أهمية. فإذا كـان العمق الـذي نتـج عـن المعاهدة المصرية ـ الإسـرائيلية قـاصراً عـلى الأراضـي المصريـة وحدهـا، ومنهـا سيناء، فإن العمق الذي يمكن أن توفره معاهدة سـلام لبنانيـة ـ إسـرائيلية مماثلـة يمتد إلى العمق السوري، بحيث يشمل المناطق السكنية المكتظة بالسكان (دمشـق ـ حمص ـ طرطوس)، ومنطقة الجبهة السورية ـ الإسرائيلية كلها، ومناطق الحشـد والحركة الإسـتراتيجيتين. وقـد جسـدت اتفاقيـة ١٧/٥/١٩٨٣، الـتي سـقطت فيما بعد، هذا المطمع الإسرائيلي في العمق الإستراتيجي اللبناني ـ السوري.

عبرت (إسرائيل)، في حربها في لبنان، عن غرض استراتيجي جديد، لم تشهده الإستراتيجيات الإسرائيلية في الحروب السابقة، فقد أعطـت (إسـرائيل) لنفسـها حـق الدفـاع عـن أيـة أقليـة قوميـة، أو عرقيـة، أو دينيـة في المنطقـة، وحـق منـع السيطرة العربية على هذه الأقليـة. ولعـل خـير معبر عـن هـذه الأهـداف مقالـة جريدة دافار التي جاء فيها:

«إن من حق إسرائيل المطالبة بأن تؤدي أية تسوية دائمـة أو مؤقتـة، إلى منـع تحويل لبنان إلى قاعدة هجومية سورية ضدهـا في المستقبل، وإلى قـاعدة للنشـاط التخريبي في الحاضر. ومـن حـق إسـرائيل المشـروع، كدولـة إقليميـة يهوديـة في الشرق الأوسط، العمل للدفاع عن أية أقلية قومية، أو إثنية، أو دينية في المنطقة، لكونها (أي إسرائيل) جزءاً لا يتجزأ منها. ومن مصلحـة إسـرائيل المشـروعة أن تشارك في الحفاظ على النسيج التعددي للشرق الأوسط، لكونه أساس وجودها وأمنها. ومن حق إسرائيل منع السيطرة العربية والإسلامية على مختلف الأقليات

التي تعيش في هذه المنطقة منذ الأزل، قبل غزو الإسلام وحتى قبل الغزو العربي».

والغرض الرئيسي الذي سعت إليه (إسرائيل) في استراتيجيتها، هو «نفي الوجود الفلسطيني من لبنان». وقد تجسد هذا الغرض في ثلاثة أهداف: ١ ـ إبعاد البندقية الفلسطينية عن الحدود ٤٠ ـ٤٥ كم، ٢ـ إخراج قوات الثورة الفلسطينية من لبنان، ٣ـ اجتثاث الوجود الفلسطيني من لبنان بالمذابح والإرهاب.

ولقد تحقق، في إثر الحرب، الهدف الأول، وتحقق الهدف الثاني بمعظمه، وفشلت (إسرائيل) في تحقيق الهدف الثالث، بالرغم من مذبحة صبرا وشاتيلا، وما كان ينتظر أن يتبعها من مذابح وأعمال عنف وإرهاب.

هـ ـ خطة العمليات:

اعتمدت استراتيجية (إسرائيل) في حرب ١٩٨٢ على مبدأ الحرب الصاعقة، سعياً وراء إحداث انهيار استراتيجي وحسم سريع وخاطف. ولقد توافرت لها معظم العوامل والعناصر اللازمة لتكون حربها حرباً خاطفة. فقد كانت تملك أسلحة حديثة متطورة، هي احدث ما في الترسانة الأمريكية من أسلحة ومعدات وتجهيزات. وبذلك توافرت لها قوة الصدمة وغزارة النار. كما استطاعت أن تعمل في مسرح الحرب بحركة سريعة ومناورة مرنة، واندفعت في الاقتحام والخرق. ذلك أنها لم تكن تخشى تدفق قوات عربية كثيفة إلى مسرح

الحرب، وإنما بقيت تواجه القوات التي كانت موجودة في المسرح قبل بدء الحرب.

وكانت القيادة الإسرائيلية قدرت ٧٢ ساعة لإنجاز الحرب. ولكنها طالت واستمرت ٧٩ يوماً، ثم اتخذت أشكالاً أخرى حتى انتهت بعد سنوات ثلاث، بانسحاب القوات الإسرائيلية.

جرت معارك حرب ١٩٨٢ جميعها في مسرح حرب واحد. محصور في منطقة جغرافية محدودة، هي النصف الجنوبي من لبنان. وقد بدا طريق بيروت ـ دمشق هو الحد الشمالي لتلك المنطقة. وفي الوقت نفسه، لم تكن (إسرائيل) تخشى أن تفتح النار عليها من أي مسرح عملياتي آخر، أو من أية جبهة أخرى. ولهذا خصصت معظم قواتها المسلحة للحرب.

لم توضع «خطة أورانيم» (شجر الصنوبر) في العام ١٩٨٢، وإنما هي قديمة العهد. فقد وضعت «عملية سلامة الجليل، بصورتها الأولية، في عهد شمعون بيريس، حينما كان وزيراً للدفاع بين سنة ١٩٧٤ وسنة ١٩٧٧». لكن الإستعدادات النهائية لتنفيذ العملية بدأت قبل ٧ ـ٨ أشهر من الإجتياح، مع تغيير في بعض معالم الخطة.

ارتكزت «خطة اوانيم ـ سلامة الجليل» على عنصرين أساسيين هما: ١ ـ استغلال الممرات والمحاور الإلتفافية في المناطق الجبلية، ٢ـ إنزال قوات في مؤخرات الفدائيين لمنع انسحابهم، وتعطيل تنظيمهم، وإيقاع أعلى خسائر ممكنة في صفوفهم. وخصصت القيادة الإسرائيلية، لتنفيذ الخطة، القيادات والوسائل

التالية : ١ـ قيادة المنطقة الشمالية، ٢، قيادات قوات البقاع، ٣ـ تشكيلات مساندة من الجيش النظامي والإحتياط، ٤ ـ مساندة جوية كثيفة، سواء للهجوم أو للنقل، ٥ ـ مساندة بحرية للهجوم والإنزال.

وزعت قيادة المنطقة الشمالية قواتها على مهام سبع، بحيث كلفت كل قوة تنفيذ مهمة محددة، وذلك على الشكل التالي:

١ ـ تقوم القوة(أ) بتدمير تجمعات الفدائيين على امتداد الشاطئ، بالتقدم حتى نهر الأولي، وتطهير المنطقة من الوجود العسكري الفلسطيني. ولتنفيذ هذه المهمة وضعت في تصرف القوة (أ) وحدات مشاة ومدرعات ، ٢ـ تقوم القوة (ب) بتدمير تجمعات الفدائيين في مرتفعات النبطية، وتتصل بالقوة (د) بالتقدم على محور الزهراني بعد السيطرة على جسر حبوش. ووضعت في تصرف هذه القوة وحدات مشاة ومدرعات، ٣ـ تدمر القوة (ج) تجمعات الفدائيين في منطقة العرقوب وتتحرك من المطلة نحو كوكبا ـ حاصبيا ـ شبعا لمواجهة احتمال هجوم سوري. وزودت هذه القوة بوحدات من المشاة والمدرعات. ٤ـ تنزل القوة (د) على مصب نهر الأولي، وتطوق صيدا، وتعزل الجبهة من الشمال، حتى يتم الإتصال بالقوة (أ) والقوة (ب). وزودت القوة (د) بوحدات من المظليين والمدرعات، ٥ـ توضع القوة (ه) كقوة مساندة لتعزيز الإنزال على نهر الأولى، أو للتحرك في جبال الشوف نحو جسر بسري، ٦ ـ في حال تدخل الجيش السوري في الحرب، تخترق القوة (و) خط الدفاع الأول السوري في منطقة القرعون بصورة تدريجية، ٧ ـ تحتل القوة (ز) منطقة جزين.

كلفت قيادة قوات البقاع إدارة العمليات لتدمير القوة السورية المتمركزة في البقاع. ومن اجل هذا الهدف، وضعت تحت إمرة القيادة قوات كافية، بالتنسيق مع القوة (و)والقوة (ج) التابعين لقيادة المنظمة الشمالية. وكلف سلاح الجو مساندة القوات البرية بحسب الطلب، والقيام بعمليات وقائية، ومهاجمة أهداف للفدائيين، ونقل قوات المشاة. كما كلف سلاح البحرية تنفيذ عمليات وقائية، وإنزال القوة (د) على مصب نهر الأولي، والمحافظة، في الوقت نفسه، على تفوق بحري على امتداد الشواطئ اللبنانية.

رسمت القيادة الإسرائيلية خطة اندفاع قواتها نحو بيروت على الأسس التالية: ١ ـ استثمار النجاحات السريعة التي تحققها القوة الإسرائيلية، والقيام بهجوم صاعق على بيروت ٢ ـ التقدم إلى بيروت على ثلاثة محاور: الدامور ـ خلدة، جسر القاضي ـ خلدة، قبر شمعون ـ وادي شحرور ـ الحدث، ٣ ـ تركيز الجهد الرئيسي على المحور الساحلي (المحور الأول)، والإفادة من الدعم الناري البري ـ البحري ـ الجوي، من اجل القيام بوثبة سريعة عمقها ١٠ كم (من الناعمة حتى تخوم المناطق الآهلة في الاوزاعي والضاحية الجنوبية) خلالا ٢٤ ساعة، ٤ ـ إغلاق الطرق من جهة الشرق، ٥ ـ تحقيق التطويق البعيد للعاصمة، عبر الوصول إلى طريق دمشق ـ بيروت، وسد جميع المنافذ التي تصل بيروت بما يجاورها، وقطع الطريق على أي نوع من الإمدادات، والتصدي لأية ضربة تهدف إلى كسر الطوق، ٦ ـ تجنب اختراق المناطق الآهلة، حتى لا تخوض القوات المدرعة حرب الشوارع، ٧ ـ القصف العنيف والحصار التمويني، وقطع

الماء والكهرباء بعد أن يتم التطويق، بغية شرخ التلاحم بين المقاتلين والسكان المدنيين، وقهر إرادة المدافعين عن المدينة، ودفعهم إلى الإستسلام.

أنهت القيادة الإسرائيلية حشد قواتها يوم ١٩٨٢/٦/١، حين حشدت فرقة مدرعة في منطقة الخالصة ـ المطلة ـ النخيلة، وفرقة أخرى في منطقة علما ـ الصفصاف ـ صفد، وفرقة ثالثة على الإتجاه الساحلي في منطقة عين يعقوب ـ البصة، كما حشدت قوات احتياطية في هضبة الجولان، ومنطقة سهل الحولة (روشبينا ونجمة الصبح).

وكان العدو قد كثف نشاطه الجوي خلال شهري نيسان/ أبريل وأيار/ مايو، فبلغ عدد الطلعات الجوية خلالهما نحو ٣,٠٠٠ طلعة، لأغراض الإستطلاع والإغارة. ومن أمثلة ذلك الغارات التي شنتها القوات الجوية يوم ٤/١٤، مدة أربع ساعات متتالية، على منطقة صور والمدينة الرياضية، ومخيمي صبرا وشاتيلا قرب بيروت، حيث سقط عدد كبير من الشهداء والجرحى. وقد تلا ذلك تصريح رئيس وزراء (إسرائيل) «إن إسرائيل ستغزو جنوبي لبنان لتدمير قواعد المنظمات التخريبية، كما أنها ستدمر الصواريخ السورية إذا تعرضت لطائراتنا».

اتصفت الأيام الخمسة الأولى من شهر حزيران/ يونيو ١٩٨٢، بتواتر متزايد للغارات الجوية، فبلغ المعدل الوسطي لنشاط الطيران الإسرائيلي ١٣٠ طلعة في اليوم.

أخفت (إسرائيل) أهداف خطة عملياتها، ثم أخذت تعلنها مرحلة فمرحلة، حسب تطور حالة القتال في ساحة العمليات. فعندما بدأت هجومها الجوي يوم ١٩٨٢/٦/٤، أوضحت هدفها الأول، وهو الإنتقام لمحاولة اغتيال سفيرها بلندن، ثم سرعان ما حددت الحكومة الإسرائيلية أمام الكنيست، يوم ٦/٨، أن هدف «عملية اورانيم» هو إبعاد «المخربين» عن الحدود مسافة ٤٠ ـ ٤٥ كم. وتنطبق هذه المسافة على خط عرضاني يمتد، تقريباً، من بلدة صرفند على الساحل اللبناني (ما بين صور وصيدا) إلى بلدة حاصبيا شرقاً. ويقع هذا الخط العرضاني في منتصف المسافة، تقريباً بين الناقورة في أقصى الجنوب على الساحل وبين العاصمة بيروت. غير أن (إسرائيل) لم تتوقف عند هذا الخط، وتابعت قواتها التوسع والإحتلال حتى بلغت المساحة المحتلة أكثر من ضعفي المساحة المحددة في التصريحات الرسمية التي حددت هدف العملية.

وترافق هذا التصعيد مع تأكيدات يومية من (إسرائيل)، بأنه ليس لدى جيشها أية نية للاصطدام مع الجيش السوري المنتشر في لبنان. وبعد قليل بدأت القوات الإسرائيلية المتقدمة في خرق الخطوط السورية مثيرة صدامات ثم مواجهات عنيفة معها. عند هذه النقطة كان الهدف المعلن لهذه الحملة، هو إخراج كل القوات السورية والفلسطينية من لبنان كله.

بعدما احتل الإسرائيليون منطقة واسعة من الأراضي اللبنانية، لم يتوانوا لحظة عن محاولة خلق الشروط المطلوبة لتفجير حرب طائفية دموية، ثم بدأوا في إلقاء منتجاتهم الزراعية والصناعية في جنوبي لبنان، منتهكين بشكل مدمر السوق اللبنانية كلها، فارضين تهديداً بشل الصناعة والزراعة اللبنانيتين. ووصل بهم

الأمر إلى حد فتح موانئهم، لا سيما مرفأ حيفا، للواردات الخارجية إلى لبنان في مقابل ضرائب زهيدة، للإضرار بخزينة الدولة اللبنانية، التي كانت الضرائب الجمركية المصدر الرئيسي لمداخيلها في الظروف العادية.

يمكن استخلاص مجموعة الأهداف التي سعت (إسرائيل) إلى تحقيقها، من تصريحات المسؤولين وانكشاف النيات والتعبير عنها، في مختلف مراحل الحرب، على الشكل التالي: ١ ـ إبادة بنية منظمة التحرير الفلسطينية، تشكيلات وقيادة، وتدمير قواعدها، واجتثاث الوجود الفلسطيني من لبنان، وبخاصة في النصف الجنوبي من لبنان، ٢ ـ إخراج القوات السورية من كامل الأرض اللبنانية، ٣ ـ إقامة حكم جديد في لبنان، يستند إلى قوة طائفية معينة، ويغير هوية لبنان القومية، ٤ ـ عقد اتفاقية سلام مع لبنان، وإقامة علاقات تعايش طبيعية معه، ٥ ـ إلغاء، أو أضعاف دور م.ت.ف. وتعريض الحركة الوطنية الفلسطينية للتفكك والضياع، وهو ما يسهل تطبيق السياسة الإستعمارية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويولد العوامل اللازمة لتصفية قضية فلسطين تصفية نهائية، ٦ـ تحجيم دور سورية القومي وقوتها العسكرية، ٧ ـ تحجيم نفوذ الإتحاد السوفيتي في المنطقة، ٨ ـ توفير الظروف والعوامل اللازمة لوضع المنطقة العربية بكاملها تحت المظلة الأمريكية ـ الإسرائيلية .

و ـ مسرح الحرب:

يعتبر الإتجاه العملياتي اللبناني جزءاً هاماً من مسرح عمليات الجبهة الشرقية، الذي يضم أيضاً الإتجاه العملياتي لجبهة الجولان، والإتجاه العملياتي

لجبهة الأردن، والإتجاه العملياتي البحري. وهذه الإتجاهات الأربعة هامة، سواء بالنسبة إلينا، نحن العرب، أو بالنسبة إلى العدو (الإسرائيلي). وهي، في أراضينا، محاور رئيسية تتجه نحو فلسطين المحتلة من الشمال والشرق والغرب (من البحر). ويتصف الاتجاه العملياتي اللبناني، كقطاع من مسرح العمليات هذا بالسمات التالية: ١ - يجاور هذا الاتجاه العملياتي للجولان، ويؤثر كل منهما في الآخر تأثيراً كبيراً في سير الأعمال القتالية الجارية في الإتجاه الثاني، وبخاصة حركات الإلتفاف والتطويق، ونظام السيطرة والإنذار الذي يمكن أن يتخذ سلسلة مرتفعات جبل الشيخ قاعدة له، ٢- تفصل بين القطاعين، اللبناني والجولاني (السوري)، سلسلة مرتفعات جبل الشيخ. والسيطرة على هذه السلسلة تساعد في التأثير في سير العمليات على محاور القتال في القطاعين السوري واللبناني، ٣ - القطاع اللبناني هو القطاع العربي الوحيد الذي يجاور قطاع العمليات البحري الإسرائيلي الذي يمتد في عرض البحر المتوسط، وينشط ضد السواحل السورية واللبنانية. وهو أقرب الإتجاهات إلى القواعد البحرية الإسرائيلية. ومن خلاله يمكن تامين رصد النشاط البحري للعدو الإسرائيلي، لإعطاء إنذار مبكر عنه، ٤ - يجاور هذا القطاع أيضاً منطقة الجليل والحدود الشمالية لفلسطين، حيث الأكثرية السكانية العربية المتعاونة مع الثورة الفلسطينية والمنتظرة يوم التحرير، ٥ - هذا القطاع ذو تضاريس جبلية وعرة، يصعب التحرك على أرضها إلا على محاور الطرق المحددة. كما أن قسماً منه مغطى بالأشجار والغابات، وهو ما يساعد على نجاح العمليات الدفاعية، وعمليات حرب العصابات، ويقلص جدوى الحركية العالية التي تتميز بها القوات المدرعة المعادية، كما يحد، في الوقت ذاته، من تأثير ضربات الطيران

الإسرائيلي، ٦ ـ تتمركز في هذا القطاع القوى الرئيسية للثورة ، وتتشبث فيه الإمكانات والطاقات المقاتلة للشعب الفلسطيني، وقد أصبح هذا القطاع مدرسة تتخرج منها أفواج المقاتلين، وتعمل فيها تشكيلاتهم الميدانية، ٧ ـ يبلغ عرض القطاع على مستوى صيدا حوالي ١٠٠ كم، ويبلغ طوله ١٠٠ كم، إذا ما اعتبرنا أن الحد الشمالي للقطاع هو الطريق الدولي دمشق ـ بيروت. ويبلغ طول الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية ٧٩كم. ويعني هذا أن الطائرات الإسرائيلية تستطيع أن تبلغ أهدافها الموجودة في القطاع المذكور فيما بين ٣و٥ دقائق. كما تستطيع أجهزة الرادار الإسرائيلية المنصوبة في قمة جبل الشيخ أن تغطي القطاع على الإرتفاعات الجوية كافة، وان ترصد حركة الآليات في المناطق المنظورة حتى مدى ٤٠ كم. يتميز لبنان بالتضاريس المتجمعة على شكل سلسلتين من الجبال. وتفصل سلسلة الجبال الشرقية ما بين سورية ولبنان. أما سلسلة الجبال الغربية فتظهر على طول لبنان حتى منطقة النبطية شمالي نهر الليطاني. وبين هاتين السلسلتين يمتد الغور الإنهدامي مشكلاً سهل البقاع، حيث يسير نهر الليطاني من الشمال إلى الجنوب حتى منطقة مرجعيون ثم ينحدر إلى الغرب إلى أن يصب في البحر المتوسط شمالي مدينة صور. وتبرز في السلسلة الشرقية عدة مرتفعات. أهمها: شارة الحرمون في جبل الشيخ (٢,٨١٤م) وطلعة موسى الشرقية في بعلبك(٢,٦٢٢م). وتبرز في السلسلة الغربية: القرنة السوداء (٣,٠٨٨م)، وجبل صنين (٢,٦٢٨م) وجبل الكنيسة (٢,٠٣٢م) وجبل الباروك (٢,٢٠٠م).

وتخرق لبنان محاور طولانية، وأخرى عرضانية. وهي محاور محدودة بسبب التضاريس والحواجز الطبيعية. وهي المسالك التي لا بد للقوات البرية أن تسلكها في دخولها إلى لبنان. واهم المحاور الطولانية التي تبدأ من الحدود اللبنانية - (الإسرائيلية) وتتجه إلى الشمال هي : ١ ـ محور: رأس الناقورة صور ـ صيدا ـ بيروت. وهو محور يحاذي الساحل، وتقل فيه المرتفعات والتضاريس، وفيه نسبة سكانية عالية. وتمكن حمايته من البحر، ٢ ـ محور: بنت جبيل النبطية ـ جزين ـ الباروك ـ المديرج. وهو محور متدرج على مرتفعات سلسلة الجبال الغربية، حيث تكثر الغابات، ٣ محور: مرجعيون ـ القرعون ، رياق، ٤ ـ محور: حاصبيا ـ راشيا الوادي ـ مجدل عنجر. وهذا المحور والذي يسبقه يسيران في سهل البقاع وعلى السفوح المتقابلة للسلسلتين الشرقية والغربية.

أما أهم المحاور العرضانية في قطاع العمليات فهي ثلاثة: ١ـ محور: شتورا ـ ظهر البيدر ـ بيروت، ٢ ـ محور: القرعون ـ جزين ـ صيدا ـ ٣ ـ محور: جونيه ـ فاريا ـ شمسطار ـ زحلة.

ويعتبر نهر الليطاني مانعاً طبيعياً ضد عبور الآليات في المنطقة التي تمتد بين القرعون ومصب الليطاني في البحر، إذ تنحدر أودية عميقة باتجاه مجرى النهر ويصعب عبوره إلا على الجسور المقامة عليه.

٨ ـ في التحليل والتقويم:

أ ـ الحرب وأهدافها:

١ ـ حرب ١٩٨٢ أهم مواجهة فلسطينية ـ إسرائيلية منذ عهد ما قبل ١٩٤٨. فقد جاءت المواجهات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، منذ قيام (إسرائيل) حتى العام ١٩٨٢، في إطار المواجهات العربية الإسرائيلية العامة، وفيها أدت القوة العسكرية الفلسطينية دوراً مسانداً للقوات النظامية العربية، أو في إطار مواجهات جزئية متقطعة، هي عمليات كر وفر فلسطينية ـ إسرائيلية مستمرة منذ بداية العمل الفدائي عام ١٩٦٥ أما حرب ١٩٨٢ فقد كانت ساحة المواجهة المباشرة بين قوات الثورة الفلسطينية وجيش الإحتلال الإسرائيلي.

٢ ـ ولهذا كانت حرب ١٩٨٢، في جوهرها، حرباً شاملة، شنتها (إسرائيل) على الشعب الفلسطيني، ليس في لبنان فحسب، بل في مناطق فلسطين المحتلة كافة. ولجأت السلطات الصهيونية، في مواجهة المناطق العربية المحتلة، إلى إجراءات قمعية متنوعة، كالإعتقال، وإغلاق الجامعات، وتدمير المنازل، وحل مجلس البلديات وغيرها. وواجه الفلسطينيون هذه الحرب بوسائلهم المتاحة، مثل التظاهرات والمهرجانات، والإضرابات، وقد عمدت السلطات الإسرائيلية، منذ أيام الحرب الأولى، إلى تسريع وتيرة الإستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، وإلى التعجيل في تطبيق مشروع تهويد الجليل، وإلى تشجيع أدواتها المحلية ـ مثل «روابط القرى» ـ لإيجاد قيادات محلية بديلة تمهد الطريق إلى نجاح «الإدارة الذاتية». لقد كانت حرب لبنان في نظر القيادة الإسرائيلية، هي

السبيل إلى حل «مشكلة يهودا والسامرة». فبالقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية ، وباجتثاث الشعب الفلسطيني المقيم في لبنان، سيسهل إخضاع هذا الشعب الذي لا يزال رابطاً في وطنه، متمسكاً بأرضه، مصراً على تحرره واستقلاله وهويته الوطنية وانتمائه القومي، واضعاً باختياره، زمام قيادته بأيدي م.ت.ف.

أصيب الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة، في بادئ الأمر، بالذهول وأدرك عمق الجرح الذي حل بأهله في لبنان. لكن حالة الذهول تلك لم تستمر سوى فترة قصيرة، تلتها تحركات شعبية ومواقف جريئة، فشنت سلطات الإحتلال «حرباً» على الجبهة الداخلية الفلسطينية ، إلى جانب الحرب على الجبهة اللبنانية، وقامت بأعمال وصفت بأنها «تشكل استمراراً مباشراً لأعمال الحكومة في لبنان، وتستهدف الشعب الفلسطيني وهويته الوطنية».

٣ ـ حرب ١٩٨٢ هي حرب «الاجتثاث» الثانية، وكانت الأولى حرب ١٩٤٨. ولأنها حرب «اجتثاث» خططت (إسرائيل) لتحقيق حسم عسكري ـ سياسي شامل فيها، ضد طرف عربي محدد، هو منظمة التحرير الفلسطينية. وهنا يظهر الفرق بين الأغراض الرئيسية لحرب ١٩٨٢، والحروب التي سبقتها. ففي حرب ١٩٥٦، لم يكن غرض (إسرائيل) القضاء على مصر ككيان سياسي، بقدر ما كان الغرض تدمير القوة العسكرية المصرية المتعاظمة في سيناء. وفي حرب ١٩٦٧ سعت (إسرائيل) إلى التوسع الجغرافي وتدمير القوة العسكرية العربية. وكانت (إسرائيل) ترحب بالطبع، بأية تغييرات سياسية في الدول العربية قد تأتي لمصلحتها. في حين أن حرب ١٩٧٣، التي بادرت إليها مصر

وسورية، كانت ذات أغراض سياسية محددة سعت فيها هاتان الدولتان إلى إزالة آثار حرب ١٩٦٧. أما حرب ١٩٨٢ فقد كانت محاولة إسرائيلية هادفة إلى تحقيق «حل عسكري» حاسم نهائي لمسألة سياسية.

٤ ـ يمكن القول أن حرب لبنان تضمنت ثلاثة أشكال حربية تختلف فيما بينها بالطبيعة والأهداف والنتائج. فالشكل الأول كان مجابهة بين القوات الإسرائيلية النظامية و القوات الفلسطينية شبه النظامية والمدربة أساساً على خوض حرب عصابات. لكن الطابع الغالب على هذه المجابهة كان حرب المدن التي انتهت بحصار بيروت وخروج قوات م.ت.ف. من العاصمة اللبنانية. والشكل الثاني كان مجابهة تقليدية بين الجيشين النظاميين السوري والإسرائيلي. وقد تميزت هذه المجابهة بالمناورة المحددة، وباصطدامات واسعة النطاق بين المدرعات والطائرات ووسائل م/ط، وانتهت بوقوف كل من الطرفين على خطوط جديدة في سهل البقاع والجبل، ضمن واقع استراتيجي عسكري غير مستقر ينطوي على احتمالات المواجهة المجددة. أما الشكل الثالث للحرب فهو حرب الإستنزاف التي خاضتها المقاومة اللبنانية ضد الإحتلال الإسرائيلي.

٥ ـ يمكننا أيضاً أن نقول أن الحرب مرت بمرحلتين رئيسيتين، من حيث نوعيتها ومن حيث تخطيطها الإسرائيلي. فهي قد بدأت «هجوماً وقائياً»هدفه إبعاد البندقية الفلسطينية مسافة ٤٠ ـ ٤٥ كم عن الحدود. ثم تحولت إلى هجوم استباقي» حين أخذت القوات الإسرائيلية تقاتل القوات الفلسطينية من اجل القضاء عليها، وتقاتل القوات السورية من أجل تدميرها أو إخراجها من لبنان. وقد اعتبرت القيادة الإسرائيلية المرحلة الثانية من الحرب، هجوماً هدفه

إجهاض الإرادة الفلسطينية في القتال وتحرير الوطن المحتل، واستباق أي عمل ثوري عسكري فلسطيني، وتقليص نفوذ م.ت.ف. في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقطع أية صلة بين المنظمة والشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، حيث يسهل على (إسرائيل) تصفية قضية فلسطين وحل مشكلة الأراضي المحتلة في إطار سياستها الإستعمارية. ولعل في كلام أحد قادة الجيش الإسرائيلي في حرب ١٩٨٢ ما يؤكد هذا التقسيم المرحلي الذي أشرنا إليه، فقد قال:

«عندما أتكلم عن الحرب الوقائية لا اقصد بالضرورة وضعاً يقف فيه العدو على الباب، وإنما وضعاً ينشأ فيه تهديد. إن مثل هذا الأسلوب في أساسه دفاعي حتى لو كان تنفيذه هجومياً. فالمبادرة فيها اكثر محدودية من الحروب التي تعين أنت فيها الأهداف والساحات. إن استمرارية هذا المفهوم تتطلب، من ناحية مفهوم الأمن السياسي، وجود قوة عسكرية كبيرة كي تشكل هذه القوة عامل ردع، وتحول دون الحرب. لكن إذا ما نشبت الحرب فيجب العمل للانتصار فيها، على الرغم من الظروف الأكثر قساوة من ظروف الحرب التي نبادر نحن إليها. إن عملية سلامة الجليل تشذ عن هذا المفهوم، ربما باستثناء ما يطلق عليه قطاع ٤٥ كم الذي كان فيه تهديد ملموس لمستعمراتنا. أما بالنسبة إلى أبعد من ذلك، فقد حاربنا من اجل تحقيق أهداف - سوف أشرحها بلغتي لأنني أجهل تعريفها الأصلي - تدمير فتح والمخربين، وإيجاد وضع يتيح حلاً سياسياً في لبنان، أو بكلمات أخرى: تحطيم تلك البنية التي أقامها المخربون، وهدم تلك الدولة التي أقاموها داخل دولة لبنان، وإخراج السوريين منه، وإيجاد وضع يشفي قلب لبنان المريض من اجل إيجاد ظروف للسلام مع دولة إسرائيل.

وهذه حرب مبادأة بكل معنى الكلمة، تتجاوز المبادرة التي نأخذها في الحرب الوقائية. ولحرب كتلك، مزايا كثيرة منها: ١ ـ إن أهدافها لا تتعلق بمسألة جوهر وجودنا، وإنما ابعد من ذلك، بتحقيق أهداف تختارها أنت وتقررها، عن طريق تقدير أنها تحسن وضعنا، وتؤدي إلى تغيير الوضع الجغرافي السياسي الإستراتيجي في المنطقة، ٢ ـ إن المبادر هو الذي يعين الساحة، ومراحل الحرب، ويعين أيضاً توقيت الحرب ، ولديه الوقت الكافي لكي يقوم بالإستعدادات اللازمة كافة».

٦ ـ أظهرت حرب لبنان بوضوح قدرة (إسرائيل) على استخدام القوة لأغراض سياسية محددة ومتعددة الجوانب، في حين أنها أظهرت غياب القدرة العربية على اتخاذ المبادرات العسكرية المماثلة. وبتعبير آخر، أوضحت حرب ١٩٨٢، اكثر من أية مواجهة عربية ـ إسرائيلية سابقة، طبيعة الخيار العسكري الإسرائيلي واتساع نطاقه، وحدود الخيار العسكري العربي في المقابل وافتقاره إلى المصداقية. وإذا ما قورن هذا الوضع الجديد الذي نشأ في حرب ١٩٨٢ بالأوضاع السابقة بين العامين ١٩٧٦ و١٩٧٣ يتبين لنا من المقارنة أن الأطراف العربية الأساسية المعنية بالصراع، بالرغم من الخلافات والإنشقاقات بينها، كانت مستعدة وقادرة على تحريك خيارها العسكري حتى بعد هزيمة ١٩٦٧. وقد تمثل ذلك في المبادرة المصرية إلى حرب الإستنزاف عام ١٩٦٩، والعمليات الفدائية الفلسطينية المستمرة، وقرار خوض الحرب والتنسيق المصري ـ السوري العسكري عام ١٩٧٣. وقد بادرت الدول العربية في هذه الحقبة إلى استخدام الوسيلة العسكرية لتحقيق أهداف سياسية محددة.

لقد تولدت هذه التغيرات والتحولات في القدرة العربية من جهة، والقدرة الإسرائيلية من جهة ثانية، من تحولات وتغيرات وقعت في المدة السابقة لحرب ١٩٨٢، من أهمها: ١ خروج مصر من دائرة الصراع العربي - الإسرائيلي، ٢ - غياب الجبهة العربية المتماسكة، ٣ - استمرار اتساع الهوة التكنولوجية العلمية بين (إسرائيل) والدول العربية، ٤ - انشغال العراق في الحرب ضد إيران، وانشداد دول الخليج العربي إلى الإهتمام بأمنها في المنطقة التي تدور فيها الحرب، ٥ - الاتجاه العربي المشترك نحو البحث عن حل سياسي - دبلوماسي، ٦ - شهدت حرب ١٩٨٢ أول صراع عسكري بشأن عاصمة عربية، منذ معارك القدس في العامين ١٩٤٨ و١٩٦٧.

وإذا كانت معركة القدس، في حزيران/ يونيو ١٩٦٧، قد انتهت بعد يومين من القتال، ودون أن تنزل بالمدينة أضراراً مادية جسيمة أو أن تقع ضحايا كثيرة، فإن معركة بيروت الغربية دامت شهرين وأياماً، وراح ضحيتها الألوف من الشهداء، وكادت أجزاء من المدينة تصبح أطلالاً.

وإذا كانت سائر العواصم العربية، باستثناء القدس وبيروت، بقيت في معزل عن الحصار والقتال المباشر طوال عقود الصراع العربي - الإسرائيلي، فإن دخول القوات الإسرائيلية بيروت في أيلول /سبتمبر ١٩٨٢، ولو لأيام قليلة، يشكل نقطة تحول جديدة في الصراع العربي الإسرائيلي، جوهرها أن ضرب عاصمة عربية أو قصفها أو احتلالها أصبح أمراً «مقبولاً» إذا توافرت الظروف والشروط لقبوله، وما هو عام في هذا المقام، هو أن ذلك الحاجز النفسي الذي كان يمنح العواصم بعض المناعة ضد الحصار الخانق، والدمار الواسع، لم يعد

قائماً بعد حرب ١٩٨٢. ٨ ـ إن حرب ١٩٨٢ هي الحرب الأولى في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي التي تبدأ وتجري وتنتهي على جبهة واحدة، هي الجبهة الشمالية لفلسطين المحتلة، وفي أراضي دولة عربية واحدة، هي لبنان ، بالرغم من أن (إسرائيل) واجهت، في تلك الجبهة وعلى تلك الأراضي ثلاثة أعداء في وقت واحد، هم منظمة التحرير الفلسطينية وسورية والقوى الوطنية اللبنانية.

وهذه الحرب هي اكثر الحروب الفلسطينية الإسرائيلية كلفة في الخسائر في الأرواح والممتلكات المدنية. ولم تشهد المواجهات السابقة مثل الدمار والخسائر المدنية التي أنزلتها القوات الإسرائيلية في لبنان خلال مدة وجيزة من الزمن، وإن كنا لا ننسى التجارب القاسية في مدينة بورسعيد العام ١٩٥٦، وفي الضفة الغربية العام ١٩٦٧، وفي مدن القناة خلال مدة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠، وفي سوريا نتيجة القصف الإسرائيلي للمنشآت المدنية الحيوية في خلال حرب ١٩٧٣.

٩ ـ واجه الجيش الإسرائيلي في غزوه لبنان مشكلات وثغرات وعانى نواقص، لا تنبع من غياب أسلحة وتقنية حديثة أو من نقص في كثافة النيران، فهذه الأمور موفورة لدى الجيش الإسرائيلي. ولكن المشكلات والثغرات والنواقص، كما لحظها بعض المحللين العسكريين، تعود، في أساسها، إلى بنية التشكيلات وتنظيمها، وأسلوب التنسيق بين الأسلحة والتشكيلات، وإلى أسلوب تدريب الجنود، وتدريب القادة بشكل خاص، وإلى بعض التغييرات التي حدثت في المذهب العسكري الإسرائيلي. ومن أمثلة ذلك، أن القوات

الإسرائيلية المهاجمة كانت ميالة إلى عدم الإسراع في الهجوم، وإلى الإعتماد على قوة النيران اكثر من اعتمادها على الحركة والهجوم.

ثمة أفكار كثيرة قيلت عن أداء الجيش الإسرائيلي في حرب ١٩٨٢. وقد أشار بعضها إلى أن هذا الجيش، «اظهر قدراً ضئيلاً من الفعالية في الحرب». وقد نشرت إحدى الصحف الأمريكية مقالاً ذكرت فيه، ان بعض الباحثين الأمريكيين ذهلوا من سوء تنفيذ العمليات التي قام بها الجيش الإسرائيلي أثناء الحرب. يضاف إلى ذلك أن بعض الوزراء الإسرائيليين فوجئوا عندما اتضح لهم انه يمكن الإنتصار في ميدان القتال، ويمكن في الوقت نفسه «أن نمنى بهزيمة استراتيجية...» وقالوا: «لقد حققنا، عسكرياً، نصراً كبيراً وضخماً، وهُزمنا استراتيجياً. لقد منينا بهزيمة استراتيجية».

١٠ ـ بدا الإحتلال الإسرائيلي لقسم من الجنوب اللبناني بعد مؤتمري القمة العربيين اللذين عقدا في الرياض والقاهرة في ١٦ و١٩٧٦/١٠/٢٥، وما اتخذاه من قرارات بإرسال قوات الردع إلى لبنان. ومنذ ذلك التاريخ بدأ بناء الإحتلال على سياسة بعيدة المدى، واتخذ توجهاً مدروساً ومحسوساً يتغير بتغير المعطيات المحلية والإقليمية والدولية. وكل متتبع للممارسات (إسرائيل) منذ قيامها حتى العام ١٩٧٧ يتبين له أن الصهيونية التي تعمل باستمرار على تفكيك العروة الوثقى بين العرب، تهدف إلى سلخ لبنان عن الوطن العربي وإقامة جسور مفتوحة بينه وبين (إسرائيل)، مستغلة ضعف الترابط الظاهر فيه، فكرياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. ولو وعت القيادات السياسية اللبنانية هذه الحقيقة، وتصرفت بمسؤولية وطنية، لاتفقت على حد أدنى من العمل

الوطني، ولأحبطت خطط (إسرائيل) ونياتها. ولكن خروج بعض هذه القيادات الطائفية عن العمل الوطني، وإعلاءها مصالح الطائفة فوق مصلحة الوطن وسلامته، فتحا ثغرة واسعة في الكيان اللبناني، دخلت منها القوى الإسرائيلية وعملاؤها، جهاراً نهاراً، مبتدئة بالإنقضاض على الجنوب، صاعدة نحو الشمال، متجولة في شوارع بيروت في صيف ١٩٨٢.

١١ ـ لقد نجح الجيش الإسرائيلي في ضرب القواعد والبنية العسكرية لـ م.ت.ف. وفي إخراج قيادات المنظمة وقواتها من بيروت، ولكنه لم ينجح في إبادة البنية و القوات الأساسية للمنظمة، وفشل في إلغائها كعامل سياسي ذي وزن عربي ودولي:«لقد كان الهدف الأساسي للعدوان حرمان الفلسطينيين من أية زعامة، وتدمير منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها قوة سياسية وعسكرية، وذلك لكي تتمكن الحكومة الإسرائيلية بصورة افضل من أن تفرض على سكان الضفة الغربية وغزة حكماً ذاتياً لا يتنافى مع مشاريع الضم. لكن هدف الحكومة الإسرائيلية هذا لم يتم بلوغه، حتى ولو أن منظمة التحرير الفلسطينية قد أصيبت بضربة عسكرية. إن الفلسطينيين، بمقاومتهم خلال شهرين ونصف الشهر على أبواب بيروت ضد عدو يملك تفوقاً عسكرياً ساحقاً، قد أرغموا العالم بأسره على الإعتراف بالقضية التي يدافعون عنها، وعلى الإقرار بضرورة حل المسألة الفلسطينية في وجوهها السياسية والإنسانية في وقت معاً. وأما الجنرال شارون، من جهته، فقد حصل على عكس ما كان يسعى إليه. إذ لم يعد أحد يستطيع أن يدعي اليوم بان نزاع الشرق الأوسط يمكن أن يحل بدون أخذ

الفلسطينيين في الحسبان. وكذلك بالنسبة إلى الكثيرين، فإن ضرورة إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة لم تعد موضع شك».

وبرغم أقدام الجيش الإسرائيلي على تهديم المخيمات، واعتقال رجالها وشبانها، وتعريض من تبقى من سكانها لإرهاب ميليشيات الكتائب وجيش لبنان الجنوبي ولظروف معيشية بالغة القسوة، وبرغم مذبحة صبرا وشاتيلا، فإن الفلسطينيين لم يحملوا أمتعتهم ويفروا إلى ما وراء الحدود.

وفشل الغزو في تحقيق هدفه من مواجهة القوات السورية، فهي لم تخرج من لبنان. وظلت سورية عاملاً حاسماً في مواجهة (إسرائيل) في لبنان والحفاظ على وحدته وسلامة أراضيه وانتمائه العربي.

هذا من حيث مصير أهداف (إسرائيل) من حربها ضد قوات الثورة الفلسطينية وقيادتها و القوات السورية في لبنان. أما من حيث أهداف الغزو الإسرائيلي من لبنان نفسه، فقد فشلت (إسرائيل) في تحقيق هدفها في إخضاع لبنان لحكم طائفة معينة، ولنهج سياسي معين، كما فشلت في عقد معاهدة سلام مع لبنان.

ب ـ المفاجأة:

لم تأت حرب ١٩٨٢ مفاجئة، وهي، على خلاف مبدأ المفاجأة الذي بني عليه المذهب العسكري الإسرائيلي، كانت مسبوقة بإنذارات متتالية ومتكررة من قبل عدد كبير من المسؤولين الإسرائيليين، إذ «لا يكاد يمر يوم واحد من

دون أن ينذر فيه وزير الدفاع أريئيل شارون، بصورة أو بأخرى، من تدخل (إسرائيل) العسكري في لبنان». وفي مقابل ذلك لم يكف الطرف الفلسطيني عن أن يعلن بإصرار وتكرار، أن (إسرائيل) تستعد لحرب هجومية كاسحة للبنان، للقضاء على م.ت.ف. وتصريحات ونداءات المسؤولين في م.ت.ف. وقادة منظمات المقاومة تشهد على ذلك، وهي كثيرة جداً. كما أن نداءات سورية من أجل ضرورة مواجهة الخلل الإستراتيجي في ميزان القوى، وضرورة تعديل هذا الميزان ليصبح متوازناً بصورة عاجلة جداً، شاهد آخر على ذلك. ويمكننا أن نقول، في شيء من المبالغة، إن حرب ١٩٨٢ كانت معلنة ومشهورة قبل بدئها في ٦/٦ بعدة شهور.

وبالرغم من أن الحرب لم تكن مفاجئة، فإن خطتها قامت على أسلوب الحرب الصاعقة. ولكن الحرب لم تستمر بهذا الأسلوب، فهي، بعد أن بدأت خاطفة في أيامها الأولى، أخذ زخمها وحدتها يخفقان شيئاً فشيئاً، حتى وجدت (إسرائيل) نفسها على أبواب بيروت تقاتل قتال شوارع وأحياء سكنية، وخشيت من الدخول إلى مستنقع يمتص حركة قواتها ومرونتها. وقد حدث هذا بالرغم من أنه قد يسرت معظم العوامل والعناصر اللازمة لتكون حرب (إسرائيل) في لبنان حرباً خاطفة متوافرة، فقد كانت تملك أسلحة حديثة متطورة هي احدث ما في الترسانة الأمريكية من أسلحة ومعدات وتجهيزات. وبذلك توافرت لها قوة الصدمة وغزارة النار. كما استطاعت أن تعمل في مسرح الحرب بحركة ومناورة سريعتين، واندفعت في الإقتحام والخرق. وما انكسار حدة الهجوم الصاعق الخاطف على بيروت إلا بسبب عنف المقاومة التي أبداها

المدافعون عن المدينة، وهو ما خلق الظروف الكافية للقيادة الإسرائيلية لكي تعيد النظر في خطة اقتحام بيروت. ولقد أدت تلك الظروف إلى أن تصبح حرب ١٩٨٢ أطول حروب الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

جـ ـ مفهوم «الحدود الآمنة»

اتبعت (إسرائيل) في حرب ١٩٨٢ أحد أهم مبادئ مذهبها العسكري، وهو نقل الحرب إلى أرض العدو متذرعة دائماً بغياب العمق الإستراتيجي، وبقرب الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية من مراكز التجمعات السكانية. وكانت (إسرائيل) قد تلقت درساً قاسياً في حرب ١٩٧٣، حين فاجأها الجيشان المصري والسوري، وقاتلا على أراض أقام فيها الجيش الإسرائيلي وتحصن؟ ولهذا أرادت، في حرب ١٩٨٢، أن يكون زمام المبادرة في يدها، وان تبدأ هي الحرب، بحجة حاجتها إلى عمق استراتيجي من اجل تحقيق أغراضها في احتلال أراضٍ عربية وضمها إليها.

وإذا كانت حربا ١٩٤٨ و١٩٦٧ وما بينهما من اعتداءات، قد حققت لإسرائيل التوسعات المعروفة عن طريق العدوان المسلح والإحتلال بالقوة، فإنها لجأت أيضاً، في الوقت ذاته، إلى أساليب أخرى تحقق لها غرضها في مد عمقها الإستراتيجي طولاً وعرضاً. ولعل حرب ١٩٨٢ في لبنان تعطينا المثل على ذلك.

نلاحظ، بداية، ظهور تغير في المفهوم الإستراتيجي لما تسميه (إسرائيل) «الحدود الآمنة»، و«الحدود التي يمكن الدفاع عنها». ففي إثر حرب ١٩٦٧

ارتاحت (إسرائيل) إلى الخطوط التي وصلت قواتها المسلحة إليها. فقد استندت تلك الخطوط إلى حواجز طبيعية أعطت (إسرائيل) امتداداً ارضياً عميقاً، هو في الأصل أراضي الغير أي «أراضي العدو». وقد استخدمت (إسرائيل) ذلك العمق من اجل إعطائها وقتاً أطول نسبياً مما كان عليه الأمر قبل ١٩٦٧، استخدمته للإنذار المبكر، وللدفاع الأولي المتراجع، ولتعبئة القوات الإحتياطية، ولإعداد الهجوم المعاكس. وقد استندت الخطوط الدفاعية الإسرائيلية منذ العام ١٩٦٧ حتى حرب ١٩٧٣ إلى قناة السويس غرباً، ونهر الأردن وهضبة الجولان شرقاً. وعندما نشبت حرب ١٩٧٣ واجتازت القوات المصرية والسورية القناة والهضبة، ومرت فوق التحصينات الإسرائيلية، أدركت (إسرائيل) أن مفهوم «الحدود الآمنة» الذي تجسد في تلك التحصينات والعوارض قد انهار، وأصبح غير ذي نفع في الدفاع. ومن هنا جاز لنا أن نبحث في مصير هذا المفهوم في حرب ١٩٨٢.

لعل الناظر إلى خريطة لبنان يجد أن نهر الليطاني، الذي يقطع جنوبي لبنان عرضاً من الشرق إلى الغرب حتى البحر المتوسط، يمكن أن يكون عارضاً طبيعياً تستند إليه (إسرائيل) في الدفاع عن ذاتها، وتعتبره «حداً آمناً» لكننا لا نجد في الآثار المدونة للفكر العسكري الإسرائيلي، فيما بعد حرب ١٩٧٣، إلا ما ندر، ما يؤكد أن هذا العارض الطبيعي يشكل «حداً آمناً» في المفهوم العسكري الإستراتيجي الإسرائيلي. ذلك أن تغير مفهوم «الحدود الآمنة» الجغرافية بعد حرب ١٩٧٣ جرف في طريقه اعتبار نهر الليطاني حداً جغرافياً آمناً.

لكن هذا التغير الذي حدث في مفهوم «الحدود الآمنة» لا يعني أبداً سقوط المضمون الجغرافي لتلك الحدود، إذ لا تزال (إسرائيل) تجهد، باعتداءاتها وحروبها، في إقامة تلك الحدود ودفعها إلى الأمام، ضمن الأراضي العربية. ولكنها أضافت إلى مفهوم «الحدود الآمنة» مفاهيم أخرى ترفده وتعززه، وتكون عوناً له، كمثل ما رأينا في «استراتيجية إسرائيل في الثمانينات » وما احتوته من مدى جغرافي واسع، يمتد إلى أعماق القارتين الآسيوية والإفريقية، بعد أن يكون ذلك المدى قد عبر أراضي الوطن العربي وأجواءه وبحاره.

وفي ترجيحنا أيضاً أن تغييراً آخر دخل على مفهوم «الحدود الآمنة» عند التخطيط لحرب ١٩٨٢، وسببه وجود العنصر الفلسطيني في جنوبي لبنان. وخلاصة ذلك التغيير أن الحد الآمن في لبنان يكمن في توفير عاملين: أولهما تغيير التكوين السكاني لمنطقة مجاورة لـ (إسرائيل)، ويعني هذا إجلاء الفلسطينيين بشكل كامل من منطقة محددة في جنوبي لبنان، سواء كانوا مقاتلين أو غير مقاتلين، وثانيهما خلق ظروف وشروط ومؤسسات في جنوبي لبنان تكفي لجعل هذه المنطقة امتداداً أمنياً لإسرائيل. ولقد كان هذان العاملان في أسس خطة حرب ١٩٨٢ وأهدافها. يضاف إلى ذلك أن جعل «عقد معاهدة سلام مع لبنان» أحد الأغراض الرئيسية للحرب، كان يهدف إلى جعل لبنان كله عمقاً استراتيجياً أمنياً لـ(إسرائيل)، تتركز فيه وسائط الرقابة وأجهزة الإنذار المبكر، وتقوم فيه المناطق المنزوعة السلاح، والمناطق ذات التسليح المحدود والمراقب. ولقد جاءت اتفاقية ١٩٨٣/٥/١٧ متضمنة هذا الغرض الإسرائيلي. ولكن سقوطها جرف معه تلك الترتيبات الأمنية الإستراتيجية.

د ـ العمليات الجوية:

تعتبر (إسرائيل)قواتها الجوية السلاح الذي يمتد تأثيره إلى مختلف أنحاء الوطن العربي، وما قصف المفاعل الذري العراقي المعد للأغراض السلمية (١٩٨١) وقصف مقر م.ت.ف. في تونس (١٩٨٥) سوى مثلين على ذلك. فهذه الذراع الضاربة الطويلة هي الوسيلة التي تستخدمها (إسرائيل) لبلوغ أهداف سياسية وعسكرية محددة. وهي الوسيلة الفعالة في مسارح العمليات. ومن بين الأسباب التي أعطت الطائرة هذا المعنى والمغزى عند (إسرائيل) وفي مذهبها العسكري، هو تولي الولايات المتحدة الأمريكية أمر القوات الجوية الإسرائيلية، من حيث تزويدها بأحدث الطائرات والاعتدة التقنية والوسائل المساعدة، والأسلحة والذخائر الحديثة. ولقد أصبحت القوات الجوية الإسرائيلية، بفضل هذه العناية الخاصة، حقل تجارب للتكنولوجيا الجوية العسكرية الأمريكية. ولا يعني هذا التحديد والتخصيص أن الولايات المتحدة قصرت رعايتها على السلاح الجوي الإسرائيلي دون غيره من صنوف الأسلحة. فواشنطن أولت الرعاية والعناية والحماية لإسرائيل كلها ولقواتها بمختلف صنوفها. وما قصدنا إليه، هو أن السلاح الجوي يمثل، في أغلب الأحيان، أعلى الذرى التكنولوجية، وتظهر فيه التطورات بشكل متتابع. ولهذا كان حقل التجارب فيه أوسع من حقول الأسلحة الأخرى. زد على هذا، أن امتلاك سلاح جو قوي متحرك فعال هو ظاهرة من أبرز ظواهر التفوق والسيطرة والردع. وهذا ما قصدت إليه الولايات المتحدة أيضاً، إذ أولت السلاح الجوي الإسرائيلي عناية ورعاية متميزتين.

وفي إطار هذه العناية والرعاية، درست (إسرائيل) والولايات المتحدة نتائج حرب ١٩٧٣، حيث حلت بسلاح الطيران الإسرائيلي خسائر فادحة، بسبب الأعمال الناجحة التي نفذتها القوات الجوية والدفاع الجوي في الجبهتين المصرية والسورية وبخاصة عند استخدام الصواريخ م/ط. وقد انتهت تلك الدراسة إلى ضرورة تعزيز القوات الجوية الإسرائيلية بطائرات الجيل الثالث من طرازي «ف ـ ١٥» و «ف ـ ١٦» المتطورة تصميماً وتسليحاً، وبنظام آلي للقيادة والسيطرة وباستخدام مقرات العمليات الجوية والكشف والإنذار المبكر، تبلغ سرعتها ٤٠٠ ـ ٥٠٠ كم في الساعة، ومزودة في أعلاها بقرص كبير هو هوائي محطة الرادار.

وفي عشية الغزو كان لدى (إسرائيل) نحو ٧١٠ طائرات قتالية من عدة طرازات، لتأدية مختلف المهام الجوية ومهام الدعم الجوي. ويلاحظ أن نسبة الطائرات المقاتلة في مجموع القوات البرية لدى (إسرائيل) متفوقة على مثيلاتها لدى الدول الأوروبية الغربية. ففي حين نجد أن لكل فرقة في إيطاليا ١٤ طائرة مقاتلة، وفي فرنسا ٢٠، وفي بريطانيا ٥٠، نجد أن لكل فرقة إسرائيلية حوالي ٥٣ طائرة مقاتلة. وهي نسبة تكاد تساوي نظيرتها في الولايات المتحدة حيث تبلغ ٥٥ طائرة لكل فرقة.

وإذا ما قارنا القوة الجوية الإسرائيلية بالقوة الجوية العربية المشتركة في الحرب، وهي القوة الجوية السورية، نجد أن التفوق هو لمصلحة العدو. ومثل هذا الفرق أيضاً نلاحظه في الوضع الجغرافي الجوي. ذلك أن في لبنان سلسلتين جبليتين، غربية وشرقية، تمتدان من الشمال إلى الجنوب. ويفصل بينهما سهل البقاع. ويعتبر هذا الوضع الجغرافي سلبياً، بصورة عامة، بالنسبة إلى القوات

الجوية السورية، ومفيداً بالنسبة إلى القوات الجوية الإسرائيلية. فهاتان السلسلتان تشكلان، في الواقع، سدين متتابعين في وجه الإشعاع الراداري المنطلق من الأرض السورية بحيث يستحيل كشف ما وراءهما من الطيران المعادي حتى ارتفاع معين. وبذلك تكون فرص تحقيق المفاجأة المتاحة لطيران العدو اكبر بكثير من تلك المتاحة للطيران السوري، وخاصة فيما يتعلق بالكشف والإنذار المبكر. فوضع هاتين السلسلتين باتجاه الشمال ـ الجنوب لا يشكل عائقاً كبيراً أمام وسائط الكشف الإسرائيلية، عند استطلاعهما لتحركات الطائرات السورية، التي تضطر إلى التسلق فوق ذرى السلسلتين للوصول إلى ساحة المعركة، في حين تستطيع الطائرات المعادية التسلل فيما بين السلسلتين، أو من جهة البحر، وتوجه بشكل جيد من قبل وسائط التوجيه الأرضية أو طائرات الإنذار المبكر. إضافة إلى ذلك، عززت هذه الميزة الجغرافية التي اختص بها السلاح الجوي الإسرائيلي دون السلاح الجوي السوري، باستخدام طائرات الكشف والإنذار المبكر الحديثة من طراز «هوك آي»، التي أشرنا إليها.

كانت طائرات الإستطلاع الإسرائيلية، من طراز «فانتوم» في أغلب الأحيان، ومن طراز «ف ــ ١٥» في بعض الأحيان، تقوم بإجراء الإستطلاع الجوي وتصوير مناطق وجود قوات الردع العربية وقوات الثورة الفلسطينية وقوات الحركة الوطنية اللبنانية وأماكن حشدها، وذلك في المرحلة التحضيرية للحرب. وكانت طلعات الإستطلاع هذه تبلغ معدل ٣ طلعات يومياً. أما طائرات الإستطلاع الإلكتروني فقد كانت تنفذ مهامها من أجل كشف النشاط

الإلكـتروني، وتحديـد أمـاكن تمركـز الوسـائط الرادارية واللاسـلكية وشـبكات الإتصال، وذلك بالتحليق فوق المناطق الشمالية من الأرض المحتلة، فوق الشريط الحدودي الذي يسيطر عليه «جيـش لبنـان الجنوبـي»، في حـين كـانت طـائرات الإستطلاع الإلكتروني الكبيرة من طراز «بوينغ ٧٠٧» تنفذ مهامها فـوق الميـاه الدولية للبحر المتوسط، على امتداد المحور المستقيم مـن حيفـا حتـى النقطـة الـتي تبعد نحو ١٠٠ كم غربي طرابلس.

وقد استخدمت أيضاً الطـائرات المسيرة بـدون طيـار مـن اجـل تنفيـذ مهـام الإستطلاع التصويري والتلفزيوني فوق الأراضي اللبنانية، وبخاصة فـوق منطقـة البقاع. وكانت وسائط الدفاع الجوي السـوري أسـقطت ثمـاني طـائرات، منهـا ثلاث اخترقت المجال الجوي السوري.

وكان الطيران المقاتل ـ القاذف الإسرائيلي يقوم، في المرحلـة الإعداديـة الـتي سبقت الحرب، بالغارات الجوية والقصف على المخيمات الفلسطينية على نطـاق واسـع، بشـكل مجموعـات صغـيرة وكبـيرة، وبموجـة واحـدة أو عـدة موجـات، حسب الأهداف المقصودة. وقـد اسـتهدفت هـذه الغـارات المخيمـات والمواقـع الفلسـطينية في منـاطق صـور وصيـدا والنبطيـة والناعمـة والدامـور وطرابلـس وبيروت. وكانت الطائرات المعادية تقترب من أهدافها في معظم الأحيـان، علـى ارتفاع منخفض، قادمة من البحر نحو الساحل خلف سلسلة الجبال الغربيـة، ثـم تتسلق بسـرعة إلى ارتفـاع ٥,٠٠٠ ــ ٦,٠٠٠م قبـل بلوغهـا الهـدف وخـارج فعالية وسائل الدفاع الجوي الأرضية. وفي هذه الحالة يكون زمن الإنذار المتوافـر من الطـيران المعـادي لا يتجـاوز ٣٠ ــ ٤٠ ثانيـة. ثـم تنفـذ الطـائرات القصـف

بالإنقضاض. وكانت هذه الطائرات تطلق، في أثناء الانقضاض وبعده، كرات التشويش الحرارية من أجل تضليل الصواريخ ارض ـ جو ذات التوجه الحراري، وتحلق عالياً ثانية استعداداً للانقضاض الثاني. وكانت الغارات المحدودة تنفذ بقوام ٢ ـ٤ طائرات، وتستغرق مدة٤ ـ٦ دقائق. أما الغارات الهادفة إلى تنفيذ ضربة جوية كبيرة فكانت تنفذ بقوام ١٢ طائرة، وتستغرق مدة ٢٠ ـ ٤٠ دقيقة.

وفي خلال تنفيذ مختلف مهام الإستطلاع الجوي أو الضربات الجوية، كان الطيران المقاتل يرافق تلك الطائرات، ويغطيها ويحميها، ويعزلها عن إمكان تدخل الطائرات السورية. وفي هذه الحال، كانت الطائرات المقاتلة الحامية تحلق على ارتفاعات عالية في موازاة الساحل اللبناني وبعيدة عنه نحو ٥٠ كم، أو تحلق على ارتفاعات واطئة خارج مجال كشف محطات الرادار السورية.

وبعد دخول صواريخ الدفاع الجوي إلى البقاع، غير الطيران الإسرائيلي سلوكه، بعد أن حدت الصواريخ عمله فوق الأراضي اللبنانية، وأصبح يقوم بالإستطلاع والغارات في خارج مدى تأثير الصواريخ، في حين ازدادت وتيرة استخدام الطائرات المسيرة بدون طيار فوق منطقة البقاع.

كان طيران العدو يعمل في مناطق قريبة من مطارات إقلاعه، ويتستر خلف الجبال، ويتسرب من خلال الأودية خارج مجال الكشف الراداري. ولم تكن الطائرات السورية تتمتع بهذه الميزات. وبالرغم من ذلك حدثت عشرات الاشتباكات والمعارك الجوية بين القوات السورية و الإسرائيلية في سماء لبنان

وبخاصة منذ صيف ١٩٧٩، حتى يوم انطلاق حرب ١٩٨٢ وفي أثنائها وبعدها.

هـ ـ الحرب النفسية:

تركت الحرب النفسية الإسرائيلية بعض الأثر على المقاتلين العرب. وكانت في بعض ساعات الغزو، شديدة الإيلام، وبخاصة في الأيام الأولى من الحرب، حينما واجه مقاتلو الأنساق الأولى زخم الهجوم وعنفه، مرفقاً بإعلان (إسرائيل) أنها تستهدف رجال الثورة الفلسطينية دون غيرهم، وأنها حشدت لهذه الغاية جيشاً جراراً متفوقاً، بالعدد والعدة، على القوات الفلسطينية. وساعد على بث هذا الانطباع ذلك القصف المستمر للمخيمات الفلسطينية والأحياء السكنية في بيروت وضواحيها خلال يومي ٤و٦/٥، في حين كان التفكك العربي لا يبعث في نفس المقاتل العربي في لبنان أي أمل في انتظار العون والنجدة.

ولكن أثر الحرب النفسية الإسرائيلية هذا أخذ يضعف ويتلاشى، شيئاً فشيئاً، بعد عمليات المواجهة المباشرة في النبطية وقلعة الشقيف وغيرهما من المواقع، حيث أثبت فيها رجال الثورة الفلسطينية صموداً وكفاءة قتالية عالية. ومع مرور الأيام، وتتالي المعارك والمواجهة المباشرة، لم يعد لأساليب الإذاعة والمنشور والنداء والشائعة الإسرائيلية أثر فاعل، على المقاتلين، وإن كان لها بعض الأثر على السكان المدنيين في بيروت، حيث غادر جزء منهم المدينة واتجهوا إلى أماكن آمنة في الجبل والجنوب. وهذا ما عبرت عنه مجلة فرنسية حين قالت: «جرب الجيش الإسرائيلي جميع الوسائل الممكنة ليحمل أهل بيروت الغربية على

مغادرتها إلى مناطق أخرى: عمليات القصف الوحشي، الضغوط النفسية، المنشورات التي تهدد باحتمال الإقتحام بين لحظة وأخرى، الخراب الشامل، القنابل المضيئة ليلاً، القنابل الصوتية وسط الليل للإيهام بأن الهجوم قد بدا فعلاً. ولكن سكان بيروت باتوا معتادين على المعارك. لقد عايشوا الحرب بكل مآسيها ونتائجها وتآخوا مع الموت».

لقد فشلت الحرب النفسية الإسرائيلية في تحقيق أهدافها. فبالرغم من الظروف القاسية جداً التي قاوم فيها المقاتلون العرب في لبنان فإنه لم تحدث حالات من الإنهيار النفسي أو الإضطراب العصبي كمثل تلك الحالات التي حدثت في صفوف العدو. ولم تشهد الحرب أية حالة من حالات الإستسلام الجماعية عند المقاتلين العرب. ومن وقع في الأسر منهم كان مرده إلى ظروف المعارك ذاتها، وليس إلى الرغبة في الإستسلام الطوعي للعدو. كما أن مظاهر الفرقة والإنقسام في صفوف المقاتلين لم تحدث قط، بالرغم من جميع المحاولات المركزة والمكثفة التي بذلتها أجهزة الحرب النفسية الإسرائيلية في هذا المجال. ولم تحدث أيضاً أية حالة من التمرد أو العصيان أو رفض الأوامر ولا حالات الهروب من المعركة. وعلى عكس ذلك، حدث بعض مظاهر التمرد، ورفض الأوامر والهرب من الخدمة، والفرار من ارض المعركة في صفوف القوات الغازية ذاتها.

وهكذا انعكست آثار الغزو النفسية على العدو ذاته من خلال الشروخ العميقة التي أحدثتها الحرب في بنية المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ذاتها، حيث نبتت داخنها معارضة ضمت أعداداً من الجنود والضباط نادوا بموقف ضد

الحرب في لبنان، كما نشأت حركات مدنية مماثلة. ويرجع سبب ذلك، في رأي المعارضين للحرب من الإسرائيليين، إلى تلك الهوة الواسعة بين القول والعمل، بين ما قيل للرأي العام، الداخلي والخارجي، عن الحرب وطبيعتها وأهدافها، وبين ما انتهت إليه الحرب في وقائع وما أوضحته من أطماع استعمارية توسعية.

وكان من نتيجة ذلك كله، أن انتشرت مظاهر عدم الثقة في أقوال المسؤولين، حتى بلغ الأمر حد اتهام رئيس الوزراء ووزير الدفاع «بعدم الإستقامة وعدم قول الحقيقة». وامتد الشك إلى بيانات الناطق العسكري بشأن الخسائر التي كانت تحل كل يوم بقوات الغزو.

انتشرت حركات الإحتجاج والرفض في صفوف الجيش الإسرائيلي، وبخاصة بين جنود الإحتياط وضباطه، حتى إنهم أسسوا جماعات منظمة منها «جنود ضد الصمت»، و«للأمر حدود» و«مجموعة الشجاعة»، ووجهوا عرائض ورسائل إلى الحكومة، وعقدوا مؤتمرات صحفية، وطالبوا وزير الدفاع بالإستقالة. وقد لاقت هذه الحركات بعض القبول في صفوف القوات المشاركة في الحرب، وأثارت بعض التساؤل بشأن قدرة القيادة على السيطرة على الجنود، وبخاصة الإحتياطيين منهم. ولهذا حاولت الحكومة محاصرة هذه الحركات، والتخفيف من تأثيرها، سواء في الجيش أو في الرأي العام. لكن هذه الإجراءات لم تنجح، بدليل اتساع حركة الإحتجاج مع التوسع في مدى الحرب وطول مدتها. واشتدت الحركة مع دخول الجيش الإسرائيلي بيروت الغربية وحدوث مذبحة صبرا وشاتيلا.

إلى جانب ظاهرة الإحتجاج في صفوف الجنود الإحتياطيين، برزت معارضة، من نوع آخر، في المجتمع الإسرائيلي. غير انه كان واضحاً، منذ بدء الحرب، أن هناك «إجماعاً شعبياً» على تحقيق هدف إبعاد النيران الفلسطينية عن المستعمرات في المنطقة الشمالية من فلسطين المحتلة. وظهرت المعارضة حين تخطى الجيش الإسرائيلي مسافة ٤٠ كم داخل الحدود اللبنانية، وحين بدأت جثث الجنود الإسرائيليين تنقل إلى ذويها. في هذه الأجواء برزت «حركة السلام الآن» كقوة فاعلة من القوى المعارضة للحرب في لبنان. وكانت هذه الحركة، مثلها مثل أكثرية القوى الإسرائيلية، قد أيدت الأهداف المعلنة للحرب، والتزمت الصمت، ثم أخذت تعارض احتمالات دخول الجيش إلى بيروت، ودعت إلى تظاهرة كبيرة في تل أبيب يوم ١٩٨٢/٧/٣، شارك فيها حوالي ١٠٠ ألف متظاهر طالبوا باستقالة وزير الدفاع. وتتالت أنشطة هذه الحركة، حتى بلغت ذروتها في التظاهرة التي جرت في تل أبيب يوم ٩/٢٥، في إثر مذبحة صبرا وشاتيلا، والتي شارك فيها ٤٠٠ ألف متظاهر أي ما يعادل ١٠٪ من عدد سكان (إسرائيل).

عاشت (إسرائيل) هذا الجو الإحتجاجي، مع انتهاء الشهر الأول من الحرب، وهو جو ساهمت في تعبئته تيارات سياسية وحزبية متنوعة، ولأهداف مختلفة. ولقد ظن بعض المراقبين أن ما اصطلح على تسميته «معسكر السلام في إسرائيل» قد اشتد عزمه، وقوي عوده، وأصبح قادراً على أن يفرض نفسه في الساحة السياسية. وكان هذا الظن مضللاً، لأنه يناقض طبيعة تكوين المجتمع الإسرائيلي، ومقومات (دولة إسرائيل) الصهيونية. وقد جاءت انتخابات

الكنيست سنة ١٩٨٤، لتجلو هذه الطبيعة، وتبرز تلك المقومات، حين ذهبت أغلبية أصوات الناخبين إلى الأحزاب والكتل السياسية الشديدة التطرف في عدائها للعرب.

ولم تحظ الأحزاب والحركات المصنفة في فئة التنظيمات الليبرالية وغير الصهيونية بمزيد من المقاعد. وتبخرت «الحالة الإحتجاجية» عند أول اختبار سياسي لها.

و ـ معركة بيروت:

١ ـ كانت معركة بيروت، بطول مدتها، والظروف المحيطة بها، والحصار المحكم على العاصمة، واستبسال المدافعين عنها حتى النفس الأخير، وتصميم الغزاة على احتلالها، والتباين الكبير في النسبة بين القوات المدافعة و القوات الغازية، والضغوط السياسية والنفسية التي رافقتها، والفشل الذي انتهت إليه خطة الإقتحام والإحتلال، مليئة بالدروس والسمات والملاحظات.

٢ ـ لعل أولى هذه السمات اتصاف معركة بيروت ببطء وتيرة التقدم المعادي، وانكسار الإقتحام على أبواب العاصمة. ذلك لان الإندفاع الواسع الذي شهده غزو لبنان في الأيام الثلاثة الأولى توقف عن زخمه وشدته منذ مساء ٩/٦، حين اضطرت القوات المدرعة الإسرائيلية إلى خوض معارك قاسية، والمراوحة أمام المواقع الدفاعية، رغم كثافة الدعم الناري الذي تمتعت به. وهو ما جعل عمق الخرق المحقق في خلال ٦٥ يوماً من القتال ـ هي مدة معركة

بيروت ـ لا يتجاوز عدة كيلو مترات. ويعود السبب في ذلك إلى عنف المقاومة، وثبات المدافعين الفلسطينية في مواقعهم، والقتال حتى النفس الأخير.

٣ ـ كان التفوق الناري الإسرائيلي من أهم السمات المميزة لمعركة بيروت. ولا يرجع ذلك إلى تفوق القوات الغازية على القوات المدافعة بعدد الفوهات النارية فحسب، بل يرجع أيضاً إلى امتلاك السيطرة الجوية المطلقة، وعدم قدرة وسائط الدفاع الجوي المتوافرة لدى المدافعين على طرد الطيران من سماء المعركة، وإمكانية العدو تنفيذ القصف البحري بحرية تامة في غياب وسائط القتال ضد القطع البحرية. ولقد أفاد العدو من تفوقه الناري هذا في مختلف مراحل المعركة.

وكان القصف المعادي يستهدف مواقع القوات المدافعة، ومستودعاتها وخطوط إمدادها، ومقرات قياداتها، ومرابض مدفعيتها ودباباتها. وكان العدو يلجا في رماياته كلها إلى القصف المساحي بوتيرة عالية، سواء قبل الهجوم أو في أثناءه. وكان القصف التمهيدي يستمر عدة ساعات. ولا تبدأ القوات بالتقدم بعده إلا عندما يتكون لديها اقتناع بان الأرض غدت أمامها خالية من المدافعين.

وبمثل ما كان القصف المعادي يوجه إلى الأهداف العسكرية، كان في الوقت ذاته يستهدف السكان الآمنين والمؤسسات المدنية، ومنها المشافي ودور العبادة والمدارس ومراكز التجارة والسياحة، بغية إنزال اكبر خسارة ممكنة بالأرواح والممتلكات وتخريب البنية الإقتصادية، وخلق ضغط معنوي متزايد على إرادة المدافعين القتالية.

٤ ـ من الظواهر الواضحة في معركة بيروت إحجام العدو عن استخدام الطائرات العمودية في القتال، والتخلي عن الحركية الجوية، وعن الإغارة من البعد الثالث «الرأسي»، مع كل ما يقدمه هذان العاملان من مزايا في مجالات المرونة والمناورة والمباغتة. وتتناقض هذه الظاهرة مع مذهب العدو العسكري وتطبيقاته. ولعل التفسير لهذه الظاهرة هو أن العدو قدر ضخامة الخسائر التي ستحل بطائراته العمودية، فالمدافعون منتشرون في كل مكان، ولا يمكن رصد تجمعاتهم القتالية مسبقاً، لا سيما انهم كانوا يمتلكون أعداداً كافية من الوسائط م/ط، وبخاصة الصواريخ الموجهة الخفيفة «ارض ـ جو»٥ ـ كان استخدام المدفعية على نطاق واسع سمة مميزة لمعركة بيروت، حيث أخذ التراشق المدفعي فيها طابعاً عنيفاً ومستمراً، بشكل حول القتال في كثير من الأحيان إلى مبارزة بالنيران، وجعل بعض المعقلين العسكريين يطلقون على المعركة كلها اسم «حرب القذائف»، وعلى الرغم من تفوق العدو بعدد المدافع بنسبة كبيرة جداً بقي التراشق المدفعي متبادلاً طوال المعركة مع رجحان ملحوظ، لمصلحة العدو، في كثافة الرمايات ومدتها وحجم الوسائط المشاركة فيها.

وفي المقابل، نجد أن القوات المدافعة دخلت المعركة وليس لديها سوى عدد محدود من وسائط الدعم الناري. وكان على تلك الوسائط أن تعمل في ظروف صعبة جداً، بسبب سيطرة العدو على سماء المعركة، وضيق مساحة المنطقة المحاصرة (حوالي ٣٢ كم٢)، وقلة المساحات البعيدة عن الأحياء السكنية والصالحة لارباض المدافع، والاضطرار إلى الاكتفاء بالرد البري الذي لم يكن دائماً فعالاً، وبخاصة عند الرمي على أهداف بعيدة وبالرغم من ذلك كله،

نفذت الوسائط النارية المتوافرة (مدافع، راجمات، هاونات) المهام الملقاة على عاتقها في المعارك البرية، وفي مقاومة الإنزالات البحرية، والتصدي للمدفعية المعادية. يضاف، إلى ذلك كله، اضطرار القوات المدافعة إلى التقنين في استهلاك الذخائر، وبخاصة منذ بدء الحصار في ٦/١٣ بسبب انقطاع خطوط الإمداد.

٦ ـ أخذت معركة بيروت، بالنسبة إلى القوات الغازية، شكل هجوم مدعوم، من البر والبحر والجو، في حين أخذت المعركة، بالنسبة إلى القوات المدافعة، طابع الصراع ضد الدروع على مشارف المدينة وفي داخلها، مع استخدام الوسائط م/د البرية التقليدية.

وكان دور المدفعية المدافعة في الصراع ضد الدروع يتمثل في قصف تجمعات العدو وأرتاله المدرعة، إنشاء سدود نارية أمام تشكيلاته المهاجمة، في حين كان دور الدبابات التصدي لدروع العدو بالرمايات المباشرة من مرابض ثابتة، في أغلب الأحيان. ولقد أسهمت الدبابات، ولا شك، في كسر حدة الهجمات المعادية. ولكن قلة عددها وتعذر الزج بها على شكل كتلة ضاربة في ظل التفوق الجوي المعادي، كانا وراء عدم الإفادة من قدرتها على الصدمة، رغم ما لهذه القدرة من أهمية في القتال ضد الدروع.

أدت وحدات الصواريخ م/د والقواذف م/د دوراً لم تشهده الحروب الفلسطينية من قبل، بل يمكن القول إن نسبة الصواريخ والقواذف م/د إلى عدد المقاتلين كانت اكبر نسبة شهدتها الصراعات المسلحة منذ ظهور هذه الأسلحة حتى العام ١٩٨٢.

٧ ـ كان الطيران الإسرائيلي في معركة بيروت، يمتلك السيطرة المطلقة على الأجواء، بسبب غياب الطيران العربي، وضعف وسائط الدفاع الجوي المتوافرة لدى القوات المدافعة عن العاصمة. وكانت نقاط الضغط الأساسية في الدفاع الجوي متمثلة في انعدام الوسائط التي تؤمن الكشف والإنذار على مسافة بعيدة، وعدم تكاملية الدفاع م/ط على الإرتفاعات المختلفة، نظراً إلى أن الأسلحة المتوافرة (مدافع ورشاشات وصواريخ موجهة خفيفة ارض ـ جو) كانت معدة للتصدي لأهداف جوية محلقة على ارتفاعات واطئة، وليس بينها سلاح قادر على الرمي على الإرتفاعات المتوسطة أو العالية.

وسط هذه الظروف الصعبة وغير المناسبة، دخلت وسائط الدفاع الجوي الصراع ضد طيران العدو. وقد تم ربط مرابض الأسلحة م/ط بشبكة مركزية ولاسلكية للإنذار المحلي. وكانت المناوبة القتالية دقيقة طوال ساعات النهار، وهو ما سمح للمدافع والرشاشات بأن تفتح النار على الطائرات المعادية فور ظهورها في سماء العاصمة. ومع أن رمايات المدافع لم تنجح في الحد من حرية عمل الطيران المعادي وطرده من سماء بيروت، فإن غزارتها ودقتها كانتا كافيتين لتقليص دقة القصف المعادي بشكل ملحوظ. وهناك حالات لجأ فيها الطيران المعادي إلى القصف الليلي بعد إضاءة الهدف، دون أن تتمكن المدافع والرشاشات من التصدي له. أما الصواريخ «أرض ـ جو»المتاحة للمدافعين فقد كانت قصيرة المدى، وموجهة بالأشعة تحت الحمراء. لذا لجأت الطائرات المعادية إلى إلقاء الكرات الحرارية، ونجحت في التشويش على الصواريخ، وجعلت استخدامها غير مجد عملياً.

لجأت القوات المدافعة عن العاصمة، إضافة إلى التدابير الإيجابية التي نفذتها أجهزة الدفاع الجوي طوال أيام المعركة، إلى تطبيق عدد من التدابير السلبية، كالتمويه، وتبديل المواقع باستمرار، والإفادة من الليل عند إجراء التحركات، واستخدام السواتر الدفاعية، والالتجاء إلى الأقبية والملاجئ والخرائب. وهو ما أدى إلى تخفيض الخسائر الناجمة عن القصف الجوي.

ز ـ الثورة الفلسطينية:

كانت عملية ١٩٧٨، من الناحية العملياتية العسكرية، في منزلة مقدمة وتجربة لحرب ١٩٨٢. ولقد انسحبت (إسرائيل) بعدها من جنوبي لبنان، دون أن تبلغ الهدف الذي سعت إليه من عمليتها الواسعة. وبلوغ الهدف في هذه العملية بالذات هو مقياس النصر أو الإخفاق.

من أهم الأحداث التي وقعت أيضاً قبل حرب ١٩٨٢، تلك المبارزة المدفعية التي شكلت ما يمكن أن نسميه «معركة استنزاف» بين القوات الفلسطينية والعدو، والتي استمرت ١٤ يوماً، وانتهت إلى اتفاق وقف إطلاق النار بين الطرفين يوم ١٩٨١/٧/٢٤ حقق لـ م.ت.ف. مكاسب في المجال السياسي «القانوني الدولي».

انطلقت حرب ١٩٨٢ في ظروف لم تكن، بمجملها، في مصلحة الثورة الفلسطينية. فقد تفتتت العلاقات العربية، وبلغ انهيار التضامن العربي، في ذلك الحين، حداً كبيراً، ودعم التحالف الإستراتيجي بين الولايات المتحدة و (إسرائيل) جيش العدو بترسانة كبيرة من الأسلحة الحديثة، وكانت الحرب

الأهلية في لبنان قد بلغت إحدى ذراها في التعقد والتصارع. لهذا اختل توازن القوى اختلالاً كبيراً جداً، فكانت النتيجة الطبيعية لذلك كله اكتساح القوات الإسرائيلية جنوبي لبنان بسرعة، لتبدأ تطويق بيروت وحصارها في اليوم الخامس من القتال (١٠/٦/١٩٨٢).

ما أن بدأ الهجوم الإسرائيلي كثيفاً في البر والجو والبحر، وغزيراً في النيران، ومتناسقاً ما بين مختلف صنوف الأسلحة و القوات، حتى كانت القوات الفلسطينية تواجه بتصميم وعزم. ويمكن القول إن منطقة جنوبي لبنان اشتعلت كلها، في وقت واحد تقريباً، بمعركة واحدة، بسبب الغارات الجوية المتتالية الكثيفة والقصف المدفعي الغزير متوسط المدى وبعيده والإنزال الجوي والإنزال البحري. ولهذا وقعت معارك كثيرة في وقت واحد، تصدت لها القوات الفلسطينية و القوات المشتركة. وفي إطار هذا الواقع العسكري الذي وضعت فيه هذه القوات لا بد من أخذ النقاط التالية بالاعتبار: ١ ــ لا يجوز في حرب ١٩٨٢، من وجهة النظر العسكرية، أن توضع القوات الفلسطينية موضع المقارنة بالقوات الإسرائيلية، فذلك يخرج عن طبيعة الأشياء، ويتجنى على منطق المقارنة، لان نسبة القوى بين الطرفين تسقط مفهوم المقارنة أصلاً ، ٢ ـ بموجب هذه المقولة يمكن النظر إلى العمل العسكري الفلسطيني في مواجهة غزو ١٩٨٢، على انه لم يكن يستطيع أن يحقق اكثر من هدفين: إعاقة تقدم العدو، إنزال اكبر حجم من الخسائر به، وبخاصة الخسائر البشرية، ٣ ــ وفي مقابل ما هو مطلوب من العمل العسكري الفلسطيني وما هو قادر عليه، كان العدو يكتسح الأرض من أجل إبادة الشعب الفلسطيني، واقتلاع قياداته ومنظماته

وقواته ومؤسساته من لبنان. ولقد توضحت هذه الأهداف، واحدا بعد الآخر، خلال تطور القتال وتقدم العدو، وحصار بيروت، ومذبحة صبرا وشاتيلا، ٤ ـ وبناء على هذه النقاط الثلاث، فإن مقياس النصر والهزيمة لا يجوز أن يستند إلى المعايير العامة المعروفة في تقييم نتائج المعارك والحروب. فالمقياس في الحالة التي نحن بصددها معقد، وفيه من العوامل والعناصر ما يخرجه عن المقياس التقليدي.

وضعت حرب ١٩٨٢ قوات الثورة الفلسطينية وجهاً لوجه أمام الجيش الإسرائيلي. وحتى يمكن تحليل هذه الحرب وتقويم نتائجها، من الضروري التعرف إلى بعض خاصيات الثورة الفلسطينية ذات العلاقة بحرب ١٩٨٢.

تكاد الثورة الفلسطينية تكون فريدة في نوعها بين ثورات التحرر الوطني في التاريخ المعاصر، وتأتي فرادتها هذه من أمور اختصت بها هي بالذات دون غيرها من الثورات التحريرية الأخرى في العالم، حتى كادت تلك الميزات تصبح جزءاً لا يتجزأ من الثورة الفلسطينية، فلا هي قادرة على الإنفصال عنها، ولا هي مستطيعة أن تتجاوزها. وإن هي فعلت ذلك، وجدت نفسها أمام صعوبات وعوائق. ومن هنا تتعرض الثورة الفلسطينية إلى مختلف عوامل القهر التي تشابكت وتجمعت أمامها، حتى سدت عليها بعض السبل حيناً، وأحاطت بها حتى حاصرتها وحدت من تحركها حيناً آخر.

لعل الميزة الأولى التي لازمت الثورة الفلسطينية، منذ انطلاقها في مطلع ١٩٦٥، ولا تزال تلازمها، هي أن الثورة نمت في خارج الأرض المحتلة، أي أنها لم تنم وتكبر على الأرض ذاتها حيث يوجد العدو، بالرغم من أن الثورة ولدت

ونمت وكبرت من اجل تلك الأرض، وسبيل تحريرها واستعادتها، لأنها هي الوطن الفلسطيني، ولا بديل عن هذا الوطن. ويعني هذا أن التناقض بين المستعمر، وهو هنا (إسرائيل)، وبين المستعمر، وهو هنا الشعب الفلسطيني، لم يكبر على ارض فلسطين ذاتها، بالرغم من انه، أي التناقض، ولد على أرض فلسطين وانتقل، تحت عامل القهر الإستعماري والعنصري، إلى خارج حدود الأرض المحتلة ليكبر في بيئة أخرى هي البيئة الفلسطينية ـ العربية، أي في الرحم القومي، وبخاصة في دائرة محيطة بفلسطين إحاطة مباشرة، ثم في دوائر تحيط بالدائرة الأولى ويتسع قطرها حتى تشمل الوطن العربي كله. ولقد كانت ملاكات الثورة تتكون تجمعاً وتدريباً وإعداداً وتسليحاً، ضمن محيط الدائرة الأولى بشكل رئيسي.

وهكذا يمكن أن توصف الثورة الفلسطينية بأنها «ثورة مهجرة». ومن التناقض الكامن في هذه الصفة «الثورة المهجرة» ولدت الصفة الثانية. فقد كان على الثورة الفلسطينية أن تعود إلى أرضها لتنتصر. وكان هذا يعني أن على الثورة أن تجد الأرض التي تقاتل عليها ومن أجلها.

ولقد سعت الثورة الفلسطينية، إلى أن تفعل ذلك في الأرض المحتلة، فشهدنا تلك العمليات الصغيرة، التي كانت أشبه بضربات الملاكم المتتالية التي لا تترك الخصم إلا وقد أنهكت قواه. وكان لتلك العمليات الصغيرة المتتالية، التي شهدناها في السبعينات، أثرها وتأثيرها. وقد بلغت تلك العمليات، بالرغم من قلتها، وضيق ساحتها، ذروة الفداء وقمة الشهادة، وهزت الكيان الصهيوني، بقياداته ومؤسساته وسكانه.

وهكذا يمكن القول أن الثورة الفلسطينية في حرب ١٩٨٢، كانت في حالة «ثورة عائدة» هي النقيض للخاصية الأولى «ثورة مهجرة» التي خلقت الخاصية الثانية. غير أن «التهجير» قد حدث ومازال واقعاً. أما «العودة» فلا تزال هدفاً تسعى إليه الثورة. ولأن الثورة حصلت بعد التهجير وقبل العودة، فقد برزت الخاصية الثالثة كوليد طبيعي في هذه المرحلة.

وهذه الخاصية الثالثة، هي «قومية المعركة». ولقد عبرنا عنها بالقول إنها برزت، ولم نقل أنها حلت وولدت، ذلك لان الثورات الفلسطينية، منذ العام ١٩٢٠، كانت تتفاعل بشكل من الأشكال، من بيئتها العربية، وبخاصة مع أقطار الدائرة الأولى، حيث تقع سورية ولبنان والأردن ومصر والعراق. فبالرغم من أن هذه الأقطار كانت واقعة، يومذاك، تحت الإحتلال الأجنبي، كانت راية الوحدة تظللها بأهدافها ومعانيها وروحها.

وكان من الطبيعي أن تتجسد تلك الأهداف والمعاني والروح بالتعاون الوثيق في النضال ضد الإستعمار. ولقد كانت فلسطين تمثل يومذاك الموقع العربي الذي تركز فيه أعلى أشكال الإستعمار وأعتى أدواته، وهما الإحتلال البريطاني والإستعمار الصهيوني معاً.

ولذا كان من الطبيعي أن تتداخل العوامل العربية وتتشابك فوق ارض فلسطين، لتصبح القضية الفلسطينية هماً عربياً. وليس عسيراً علينا أن نتذكر أن حرب ١٩٧٣ جرت في ظل مبدأ «قومية المعركة»، وهو المبدأ الذي تعرض لنكسة كبرى في اتفاقيات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية. وقد

يسرت تلك الإتفاقات/ النكسة، السبيل لإسرائيل كي تشن حربها على القوات الفلسطينية ولبنان في صيف ١٩٨٢.

لقد استطاعت الثورة الفلسطينية، خلال مسيرتها النضالية الطويلة، منذ العام ١٩٦٥، أن تقوم بدور المفجر الثوري والقوة المحركة، لكل جمود عسكري في المنطقة. غير أن هذا الدور تقلص وانكفأ بعد انسحاب قوات الثورة من جنوبي لبنان في خريف ١٩٨٢، وتمركزها في أقطار عربية لا حدود لها مع فلسطين. ولم تعد الثورة قادرة على إدارة الصراع المسلح مع العدو، كما كانت عليه الحال قبل حزيران/ يونيو ١٩٨٢، ولا على استخدام ذلك الصراع ونتائجه من اجل التأثير المباشر في المعالجة السياسية لتطورات قضية فلسطين سواء في الإطار العربي أو الإطار الدولي.

لقد استطاعت الثورة الفلسطينية، منذ مطلع العام ١٩٦٥ حتى منتصف العام ١٩٨٢، أن تدير الصراع المسلح مع العدو بالشكل والنوع اللذين يلائمان قدراتها، ويتلاءمان مع الأوضاع المحلية العربية والدولية. ولقد تمكنت الثورة، من خلال المثابرة على الكفاح المسلح، والإصرار على اعتباره الوسيلة الرئيسية لبلوغ أهداف الثورة، وتقديم التضحيات وبذل دماء الشهداء، ومن خلال مبدأ «قومية المعركة»، وقيام مصر وسورية بالهجوم الإستراتيجي في تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٣، والدعم المادي والسياسي والمعنوي الذي قدمته الأقطار العربية إلى الثورة، ومن خلال اقتحام الثورة مجالات الإعلام والرأي العام العالمي والمحافل الدولية، تمكنت الثورة من أن تأخذ قضية الشعب

الفلسطيني بين يديها، فيكون لها وجودها العربي والدولي، وتأثيرها على مجرى الأحداث والتطورات الخاصة بالقضية.

وثمة عامل رئيسي يجمع بين هذه العوامل كلها التي ذكرناها، وهو العامل الأساسي المسيطر الذي تستند إليه وتتبع منه بقية العوامل. وما نقصده هو البندقية المشرعة المقاتلة في ساحة الصراع مع العدو. لقد أدى غزو لبنان في صيف ١٩٨٢ إلى انكفاء البندقية الفلسطينية على نفسها، وخروجها من ساحة الصراع، وهما انكفاء وخروج مرتبطان بعوامل وأسباب عدة، ومؤقتان يزولان بزوال تلك العوامل والأسباب.

لقد عانت الثورة الفلسطينية أزمات ومصاعب ونكسات وانشقاقات لم تعانها ثورة أخرى بحجمها ونوعها وسمو أهدافها ووضوح حقها. وبالرغم من ذلك، استطاعت أن تنتقل، بنجاح من مرحلة إلى مراحل اكثر تطوراً، وعملت داخل الأرض المحتلة وخارجها، ومدت نشاطها إلى الأهداف الصهيونية خارج المنطقة، وتمكنت من استنفار قوى العدو وإنزال خسائر كبيرة به، وأثرت على الحالة الأمنية في فلسطين كلها سواء ما احتل منها في العام ١٩٤٨ أو العام ١٩٦٧، واستفادت من تجارب الشعوب وحروبها الثورية دروساً كثيرة، فأخذت عن الصينيين مبادئ الحرب طويلة الأمد، والالتصاق بالجماهير، واقتبست من الجزائريين أساليب الحرب السرية المدنية (حرب المخابئ في أثناء حصار بيروت ومحاولة القوات الإسرائيلية اقتحامها)، وطبقت حرب الخنادق التي مارسها الصينيون والفيتناميون (وبخاصة في أثناء عملية ١٩٧٨ وحرب ١٩٨٢)، وباشرت العمليات الكبيرة على الطريقة الفيتنامية ضمن حدود

إمكاناتها. ولم تنقل الثورة الفلسطينية هذه الأساليب والطرائق بجمود، بل أدخلت عليها تعديلات وإضافات كثيرة، لتجعلها متلائمة مع الروابط الجغرافية والعوامل المحلية وإمكاناتها الخاصة والمعضلات التي تجابهها. وفي الوقت ذاته، لم تستطع الثورة الفلسطينية، حتى بدء مرحلة الانكفاء في عشية حرب ١٩٨٢، أن تبلغ مرحلة «حرب العصابات الكبيرة»، ولا مرحلة «الحرب» أو «الهجوم الإستراتيجي».

ولقد تقيدت الثورة بمجموعة من الحقائق التي كانت تفرض نفسها على ساحة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، من أهمها:

١ ـ موازين القوى وطبيعة العدو الصهيوني، ٢ ـ قوة (إسرائيل) العسكرية الضاربة المستمدة من الدعم الأمريكي، سياسياً وبالسلاح والمال، ٣ ـ قومية المعركة ودور الجيوش العربية في الصراع، ٤ ـ خصوصيات الثورة الفلسطينية ومعضلاتها وأزماتها، ٥ ـ العلاقة الجدلية بين الصراع العسكري والصراع السياسي مع العدو، وتأثير هذين الشكلين المتكاملين من الصراع ضمن استراتيجية الإنهاك التي لا تستهدف تدمير قوى العدو المادية فحسب، بل تستهدف أيضاً تحقيق تآكله من الداخل، وتدمير قواه المعنوية، وأصابته بالملل والإحباط، وبلوغ النصر عن طريق الإقناع المسلح الذي يجبر العدو على التراجع عن الإستمرار في الصراع إلى ما لا نهاية.

لقد كان خروج القوات الفلسطينية من لبنان، بعد حوالي تسعين يوماً من القتال، كبوة جديدة للثورة الفلسطينية. ولقد شكلت هذه الكبوة، بما لها من

صفات وخصائص، وبما أسفرت عنه من نتائج، سواء على الصعيدين الفلسطيني والعربي، أو على مستقبل الكفاح المسلح الفلسطيني، شكلت بداية مرحلة جديدة مهمة، هي نقطة انعطاف في مسيرة الثورة الفلسطينية وقضية فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي. ومهما كانت قيمة النتائج العسكرية والسياسية والإجتماعية التي انتهى إليها الغزو الإسرائيلي، ومهما اختلفت الآراء والإجتهادات حول تلك النتائج، فإنه لا يمكن القول إن الفشل كان من نصيب (إسرائيل) وحدها في عملياتها العسكرية وأهدافها السياسية في لبنان. فقد حلت بالثورة الفلسطينية خسارة واضحة، حين اضطرت إلى الخروج من لبنان، مع قواتها وقياداتها وأجهزتها المدنية والإدارية، وانتشرت في أقطار عربية متباعدة.

لا ريب في انه كان لوجود المقاومة الفلسطينية على الأرض اللبنانية أهمية خاصة، ذلك أن تحرك المقاومة من لبنان، وفيه، بصورة عامة، ومن بيروت، وفيها، بصورة خاصة، مدة تزيد على عقد من الزمن، أثمر إنجازات ومكاسب هامة وقيمة على مختلف الصعد، وبخاصة صعيد إحياء القضية الفلسطينية وتثبيت دعائمها، ونمو المقاومة الفلسطينية، واتساع قواعد الثورة. وحتى يكون ممكناً استقصاء الدروس والعبر من مسيرة الكفاح المسلح الفلسطيني في حرب ١٩٨٢، من المناسب إلقاء الضوء على بعض النقاط:

١ ـ يجوز القول، بشكل عام، أن للثورة الفلسطينية استراتيجية عسكرية عامة، فيما يتعلق بالهجوم على أهداف معادية داخل فلسطين المحتلة، وبتعزيز قوتها العسكرية. غير أن هذه الإستراتيجية تفقد التصور المخطط له مرحلياً، كما تفقد الخطط البديلة إذا ما تعرضت خطة مرحلة إلى الإنتكاس أو التراجع

أو التعطيل. كما يجوز القول أيضاً، إن قيادة الثورة لم تخطط أية استراتيجية لمواجهة غزو إسرائيلي واسع النطاق عميق المدى بعيد الأهداف كغزو ١٩٨٢. فقد كانت استراتيجية الثورة دفاعية بمجملها، وتهدف إلى مواجهة أنواع وأحجام محددة من العمليات، كالغارات الجوية غير الكثيفة، وهجمات المغاوير والتشكيلات بحجم محدود، والمواجهات القصيرة الأمد، كمثل ما جرى خلال الإجتياح الإسرائيلي لجنوبي لبنان في العام ١٩٧٨، والتبادل المدفعي في العام ١٩٨١.

٢ ـ ثمة أسباب عدة لهذا الرأي الذي ذهبنا إليه، منها انه:

أ ـ فرض على قوات الثورة أن تعمل على جبهتين، جبهة مواجهة (إسرائيل)، وجبهة حماية نفسها في لبنان، ب ـ كانت جبهة مواجهة (إسرائيل) تمتد إلى مسرحي عمليات مختلفين في طبيعة الأرض والمحيط ونوعية العمليات والأسلحة: المسرح الأول هو الجنوب اللبناني حيث كان على قوات الثورة أن تتمركز دفاعياً وتقاتل قتالا حرب عصابات إذا ما اضطرت إلى التراجع. ويتصف هذا المسرح بقدرة القوات على التعاون مع المحيط واستخدام أنواع من الأسلحة تتلاءم وطبيعة المسرح والغرض من الدفاع. أما المسرح الثاني فهو فلسطين ذاتها، حيث كان على المفارز المتسللة إلى أرض العدو أن تقاتل بأسلوب معين، فتقوم بعملية فدائية ذات طابع محدود، أو تزرع لغماً، أو تقتنص دورية، فتضرب وتهرب، وهي حاملة سلاحاً وعتاداً خفيفين قدر الإمكان، وتعمل في محيط معاد أو واقع تحت رقابة العدو وسيطرته.

٣ ـ لجأت قيادة الثورة قبيل حرب ١٩٨٢ إلى تنظيم تشكيلات كبيرة على حرب العصابات، ومجهزة بأسلحة ثقيلة (دبابات ،مدافع هاوتزر، مدافع ميدان بعيدة المدى، راجمات صواريخ، عربات استطلاع، ناقلات جنود مصفحة، صواريخ، مدافع مضادة للطائرات ذاتية الحركة موجهة بالرادار). وقد نظمت القوات في فصائل وسرايا وكتائب وأفواج وألوية. ولم تكن تملك الملاكات والأسلحة والعدد التي تكفيها لتولي مهام في مستوى هذه التشكيلات. وقد حدث أن أصبحت هذه التشكيلات غير قادرة على العمل كتشكيلات كبيرة، بعد أن سيطرت القوات الإسرائيلية على المناطق الريفية والساحلية. وقد أدى هذا أيضاً إلى جعل حرب العصابات التقليدي المعتمد على جماعات صغيرة غير قابل للتنفيذ.

٤ ـ ومع غياب استراتيجية عامة شاملة، انهارت أيضاً شبكة القيادة، ولم تكن هناك قيادة عملياتية، سواء على مستوى القطاعات أو على مستوى مسرح الحرب.

٥ ـ حينما نشبت حرب ١٩٨٢، لم تكن قوات الثورة الفلسطينية قد استطاعت أن تنتقل كلياً من وحدات مشكلة على أساس ممارسة أسلوب حرب العصابات إلى وحدات نظامية تستخدم الوسائل التقليدية في عملياتها، وذلك على الرغم من التطور الكبير الذي كان سائراً في اتجاه هذا الإنتقال. وبذلك خسرت القوات الفلسطينية ميزات حرب العصابات المتمثلة في الحركية والمرونة والضرب والهرب والاختفاء عن العيان، من دون أن تكسب ميزات الجيش النظامي. وقد وجدت هذه القوات نفسها تحارب بأسلحة متوسطة وثقيلة محمولة

أو مقطورة بعربات من أنواع شتى، دون أن تتوفر لها الأنساق اللازمة من قوة النيران والدفاع الجوي الكثيف ـ الذي يعوضها بعض التعويض عن السلاح الجوي ـ والتدريب والتنظيم والإدارة والإمداد والقيادات التي تتطلبها الوحدات النظامية عندما تواجه عدواً يتفوق عليها تقنياً وكمياً.

٦ ـ كان للظروف التي مرت بها قوات الثورة الفلسطينية ـ وهي ظروف ذات خصائص معقدة تميزت بها الثورة الفلسطينية دون غيرها من ثورات التحرير ـ أثرها وتأثيرها في بدء تطور بعض تشكيلات المقاومة من جماعات صغيرة تطبق أسلوب حرب العصابات إلى تشكيلات ميدانية هي اقرب إلى تشكيلات الجيوش النظامية منها إلى تشكيلات حرب العصابات. ولعل ابرز العوامل التي أدت إلى هذا التطور التجارب التي مرت بها قوات الثورة في العام ١٩٧٠ وتلك التي تلتها في لبنان، حين كان عليها أن تعمل لحماية نفسها في الداخل، وان تواجه العدو الإسرائيلي على الحدود في الجنوب، وان تنتقل إلى أرض فلسطين لتقوم بالعمليات فيها.

٧ ـ ولقد أدى هذا التطور الذي طرأ على بعض تشكيلات المقاومة، إلى تبني نظام الرتب العسكرية، وإدخال الأسلحة الثقيلة الهجومية والدفاعية (دبابات، مدفعية ميدان، صواريخ... الخ). والمعدات التكتيكية المعقدة. وهكذا أصبح لكل تشكيلة قائد وهيئة أركان مؤلفة من ضباط عمليات وضباط إدارة وإمداد وتموين.

٨ ـ لا ريب في أن التوجه نحو التجييش (أي الإنتقال إلى تشكيلات جيش نظامي تقليدي) والتوجه نحو التسليح الثقيل يتعارضان، بالضرورة، مع أسلوب حرب العصابات الكبيرة ثم حرب الشعب. غير انه لا يجوز القبول بهذا التعارض تلقائياً وبدون تحفظ ودراية، ذلك أن أسلوب حرب العصابات يتنافى مع هذا التطور نحو التجييش والتسليح الثقيل. أما إذا ما توافرت الشروط اللازمة والكافية لانطلاق الحرب الشعبية، واحتاجت هذه الحرب إلى جبهة عسكرية زاحفة تضغط على العدو، وتحرر الأرض بقعة وراء أخرى، وتزود قوات الحرب الشعبية بالرجال والأسلحة والذخائر والأعتدة، وتكون البؤرة التي تتجمع فيها معونات الأصدقاء العسكرية، فإن تطوير التشكيلات من حالة التلاؤم مع حرب العصابات إلى حالة التلاؤم مع حرب عصابات كبيرة مشتركة مع جبهة عسكرية زاحفة تتطلبها الحرب الشعبية أمر مطلوب حينذاك. وهنا يمكن القول إن الوقائع تشير إلى أن الثورة الفلسطينية، في مجال مجابهة العدو الإسرائيلي دون غيره، لم تبلغ هذه المرحلة بعد. وما حدث في حرب ١٩٨٢، هو أن القوات الفلسطينية واجهت العدو، وهي منتظمة في شكل جبهة تجمعت فيها معظم قواتها. ومثل هذه الإستراتيجية الدفاعية لا تستطيع قط مواجهة قوة إسرائيلية زاحفة، مثل القوة التي غزت لبنان في صيف ١٩٨٢، إذ لا قبل لقوات الثورة الفلسطينية بان تواجه هذا الحجم من القوات المعادية الغازية بمثل هذا الأسلوب وهذا التنظيم وهذا التسليح، طالما أن نسبة تفوق العدو كانت تبلغ حداً فاق كل مقياس.

٩ ـ ويبدو أن منطق الحصول على أسلحة معينة مبنياً على ردة فعل، نتجت عن حاجة الدفاع عن الذات تجاه الأعداء في داخل لبنان، اكثر مما هي نابعة عن حاجات حقيقة تطلبتها طبيعة المرحلة في المواجهة الفلسطينية ـ الإسرائيلية، سواء في جنوبي لبنان أو في فلسطين ذاتها، إضافة إلى أن التوسع في التسلح جرى في غياب استراتيجية مبنية على نظرية متكاملة خاصة بالثورة الفلسطينية.

١٠ ـ غير أن هذه الصورة لم تكن هي السائدة دوماً على مسرح حرب ١٩٨٢. فقد أظهرت قيادة القوات الفلسطينية و القوات المشتركة استخداماً افضل للقوات المتوافرة لديها ولهياكل قيادتها في الدفاع عن بيروت. واستطاعت أن تقيم حزاماً دفاعياً حول المدينة لمواجهة الحصار، وقسمت الحزام إلى قطاعات، وزعت عليها القوات، وحددت لها المهام. وكانت النتيجة تطوراً ملحوظاً في الفعالية القتالية، وهو ما أدى إلى فشل الجيش الإسرائيلي في الإستيلاء على مطار بيروت حتى مطلع شهر آب /أغسطس بالرغم من محاولاته المتكررة، كما فشل في احتلال بيروت لفضل المقاومة وفعاليتها القتالية العالية.

١١ ـ لا شك في أن قوات الثورة الفلسطينية كانت تواجه غزوة تفوق طاقاتها على صدها. فقد كانت «عملية سلامة الجليل»حرباً بكل ما في الحرب من صفات وشروط وأهداف قريبة وبعيدة وخسائر ونتائج. وبالرغم من أن نسبة التفوق الإسرائيلي في الأفراد إلى أفراد القوات الفلسطينية كانت كبيرة جداً، وان نسبة التفوق في التسليح البري لا تمكن مقارنتها قط بأسلحة قوات الثورة، وأن القوة الجوية والبحرية المعادية كانت كبيرة وفعالة ومسيطرة، في حين لم يكن لدى الفلسطينيين شيء منها، يمكن القول إن الهزيمة حلت بإسرائيل

في بلوغها الأهداف المنشودة، كما حلت بها بشكل كامل في نهاية المطاف، بعد أن بلغت مدة الغزو والإحتلال ثلاثة أعوام. والأمر الهام، في هذا المجال، هو أن (إسرائيل) لم تستطع أن تفرض إرادتها السياسية على الثورة الفلسطينية، ولم تنل منها بغيتها، وهي تحطيم بنية الثورة العسكرية والسياسية، وإن اضطرت قوات الثورة إلى الإبتعاد عن حدود فلسطين، وتقليص نشاطها العسكري.

ثمة واقع لا يمكن تجاهله، وهو أن خروج قوات الثورة الفلسطينية من لبنان وضعها في حالة صعبة وعسيرة. غير أن هناك حقيقة لا يمكن إهمالها أيضاً، وهي أن المواجهة الفلسطينية ـ الإسرائيلية التي كانت مرافقة للوجود الفلسطيني في لبنان، لم تكن هي المواجهة الوحيدة، ولن تكون هي الشكل الأخير من المواجهة، ولن يكون لبنان هو الموقع الأخير لتلك المواجهة. ذلك أن جوهر الصدام بين الأمة العربية بعامة، والشعب الفلسطيني بخاصة، من جهة ، و (إسرائيل) والصهيونية من جهة أخرى، هو التناقض الدائم بين الحرية والإستعمار، بين الإنسانية والعنصرية، بين الوطنية والإحتلال، بين الوحدة والتمزيق، ومثل هذا النوع من الصدام، لا بد له من أن يشتمل على أنواع عدة من النضال، بدءاً من خفقة القلب الرافض، والفكرة المتمردة، وانتهاء بالبندقية الفدائية، التي تسترخص الحياة في سبيل الشهادة، مروراً بالحجر يلقيه فلسطيني على الجندي الإسرائيلي المحتل، وبإضراب صامت تعبر فيه الجماهير عن رفضها وتمردها.

الملف العربي
في القرن العشرين

الجزء العاشر

د. سليمان المدني

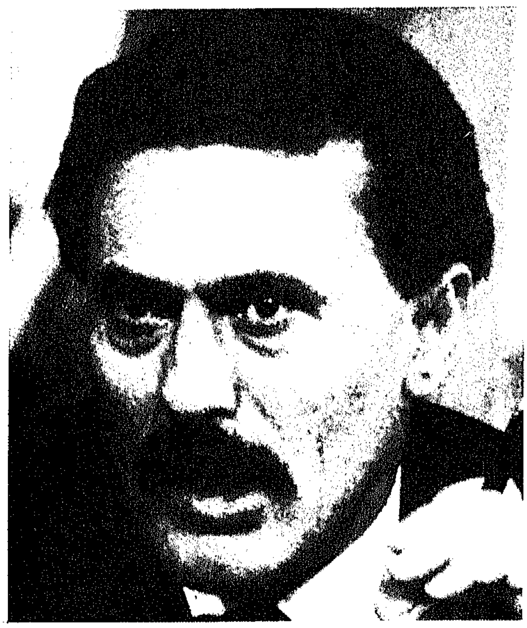
المنارة

الحرب الأهلية في اليمن عام ١٩٩٤

يمكن اعتبار انتصار صنعاء في الحرب الأهلية اليمنية عام، ١٩٩٤ إما إنجازاً رائعاً أو فشلاً ذريعاً للسياسة القومية. وعند النظر إلى الحرب من وجهة نظر واحدة تبدو انتصاراً حاسماً للقومية اليمنية على فئة أنانية داخل البلاد كانت تعمل لمصلحتها الشخصية، وعلى قوى خارجية تريد الإنتقام لنفسها بسبب رفض اليمن الإنضمام إلى الإئتلاف ضد صدام حسين، فوق كل ذلك تريد إبقاء اليمن ضعيفاً. وانطلاقاً من وجهة النظر هذه، تكون هزيمة نائب الرئيس السابق علي سالم البيض وكتائب حزبه الإشتراكي (الحزب الإشتراكي اليمني) هي المرحلة الأخيرة من عملية بدأت عام ١٩٦٢ مع قيام الجمهورية العربية اليمنية، واستمرت حتى توصلت، بعد الكثير من المحن والعوائق، إلى إقامة جمهورية يمنية موحدة، مرة واحدة وإلى الأبد.

هذه الرؤية للأحداث قابلة للنقاش. وبالإمكان طرح القضية من زاوية أن الحرب، بما عرفته من تبادل القصف بصواريخ سكود وتدمر الممتلكات، وخسائر في أرواح المدنيين، كانت نكسة وخيمة العواقب في

بلد أحرزت إمكانياته السياسة تقدماً ملموساً. وفي ربيع ١٩٩٠ كان الحماس كبيراً لتحقيق الوحدة في ظل نظام اعتبر في حينه نظاماً ديمقراطياً أكثر فأكثر، بشكل خاص في الجنوب، وكان اندفاع الرئيس علي عبد الله صالح بلا تردد نحو الوحدة جديراً بالثناء باعتباره انعكاساً رائعاً للرؤية السياسية. وحتى بعد حرب الخليج الثانية والأزمة الإقتصادية التي تمخضت عن عودة حوالي ٨٠٠,٠٠٠ عامل يمني من المملكة العربية السعودية، لاقت الإنتخابات البرلمانية اليمنية في ربيع ١٩٩٣ ترحيباً في الغرب باعتبارها انتصاراً للديمقراطية.



إلا أن صنعاء لم تعمل على ترسيخ انتصاراتها، وتركت الجنوب يتدبر أموره بوسائله المحدودة، ولم تبذل جهدا يذكر لإزاحة أو تعديل البيروقراطية الإشتراكية القديمة، وبدت كأنها تنفق خارج الجنوب العائد المتواضع من الإنتاج النفطي الآخذ في التزايد، بما في ذلك إنتاج إقليم حضرموت الجنوبي. وهكذا، عندما قرر قادة الجنوب متابعة المسيرة وحدهم، كانوا قادرين

على الاستناد إلى ولاء المؤسسة العسكرية في اليمن الجنوبي سابقاً، وإلى الإقتناع الضمني على الأقل لدى سكان الجنوب الذين كانوا قبل سنتين سعداء بالتخلص من الإشتراكية اليمنية. وفي الشمال بادر عدد كبير من القادة السياسيين البارزين، من زعماء القبائل بنحو خاص، إلى الإبتعاد بسرعة عن الرئيس علي صالح، ووفقاً لما أفادت به حكومة صنعاء، ضموا جهودهم إلى جهود أعدائه في الداخل والخارج.

يتوصل هذا العرض إلى الإستنتاج بأن الحرب الأهلية عام ١٩٩٤، كانت النتيجة الحتمية لتكاسل صنعاء وعجزها. واتت على البقية الباقية من حسن النية الجنوبية نحو صنعاء، وخلفت انقساماً حاداً في البلاد، وقضت على أي احتمال بان يكون الرئيس علي صالح قادراً أو راغباً في قيادة البلاد نحو تعددية سياسية ورفاهية اقتصادية.

يبدو الواقع اليمني مزيجاً من الطروحات الإيجابية والسلبية التي أشرنا إليها أعلاه. ومهما تكن شعبيته، فعلي عبد الله صالح هو مرة أخرى زعيم بلاده بلا منازع، وهناك احتمال قوي في أنه يحظى بالشعبية في صفوف جيشه المنتصر، ويسيطر سيطرة تامة على الموارد الطبيعية الهامة في الجنوب. كما أن انتصار صنعاء يساهم أيضاً في تقوية الوحدة اليمنية ومنح الحكومة فرصة لتجعل الوحدة مفيدة في نظر اليمنيين كافة. وفي الوقت نفسه، لا يزال أعداء علي عبد الله صالح في الساحة أو قريبون منها، وإن ظلوا بعيدين عن الأضواء في المدى القصير. كما أن سائر الشخصيات السياسية، كزعماء القبائل الشمالية الذين تخلوا عنه عندما

كان وضعه السياسي صعب للغاية، قد ينقلبون ضده إذا لاحظوا أن زمام الأمور بدأ يفلت من يده. وإن تردد صنعاء أو مجرد تصور ترددها في التعامل مع المشكلات الإقتصادية في البلاد، قد يؤدي إلى تغييرات مفاجئة في النظام لفت الأنظار إلى اليمن، بشماله وجنوبه على حد سواء.

في الصفحات التالية نرى بعض التخمينات حول المسار المحتمل للسياسة اليمنية المحلية في السنوات المتبقية من القرن العشرين. ونقيم أولاً إمكانية المحافظة على الترتيب الحالي للقوى السياسية. وبعد ذلك ننظر في احتمالات نجاح أية قوة من قوى التغيير السياسي الأربع في السيطرة على الآخرين وتغيير الوضع الراهن. ثم نخلص إلى استنتاج بضع أفكار حول الخطط السياسية التي تستطيع إطالة حياة الحكومة الحالية وحول الفرص المتاحة لمتابعة كهذه.

خمسة سيناريوهات

إذا ألقينا نظرة على الإمكانيات السياسية في اليمن على امتداد السنوات الخمس التالية نستطيع أن نحدد خمسة اتجاهات تستطيع البلاد أن تسلكها. الإتجاه الأول، الذي يعتبر الأكثر احتمالاً، هو المحافظة على ما يشار إليه بأنه وضع راهن غير مستقر. أما الإتجاهات الأربعة الأخرى الأقل احتمالاً للتطور السياسي فهي: انبعاث القبلية وما ينجم عن ذلك من إضعاف لسلطة الحكم المركزية، وظهور دولة إسلامية راديكالية

وإحياء الإنقسام الشمالي ـ الجنوبي، واعتماد النظام السياسي في البلاد لتوجه ليبرالي حقيقي. بالطبع قد تكون عناصر اثنين أو أكثر من هذه السيناريوهات متوافرة في الوقت نفسه، وقد يظهر انبعاث القبلية وإحياء النزاع الشمالي الجنوبي جنباً إلى جنب مثلاً. كما قد يكون هناك تمازج بين الإستبدادية والليبرالية السياسية، وطبيعة هذا التمازج تعود إلى ثقة حكومة صنعاء بنفسها. لكن من أجل أن يتمكن هذا البحث من تحقيق أهدافه يجب تناول كل قوة أو نزعة سياسية على حدة.

الوضع الراهن:

في المدى القريب والمتوسط، هناك أسباب تدفع للاعتقاد بأن الملامح السياسية لليمن سوف تظل بشكل أساسي على حالتها الحاضرة. وكما هو سائد اليوم، سيكون النظام على الأرجح مطلقاً، في ظل حكم الرئيس علي صالح يعاونه عدد من المستشارين ويسانده الجيش وقوى الأمن، وممسكاً بمعظم الأوراق السياسية. ومن المتوقع أن يظل مستوى النفقات العسكرية عالياً، للحؤول دون تفاقم المعارضة القبلية وكوسيلة للاحتفاظ بولاءات القوات المسلحة.

إن مظاهر الديمقراطية، التي كانت قائمة قبل الحرب الأهلية، قد تعود إلى الظهور، ولكن ضمن قيود صارمة. وكما كان في السابق، من المتوقع أن تتاح الفرصة للبرلمان وسائر الهيئات المنتخبة للتعبير عن رأيها فيما يتعلق بأمور كالميزانية على سبيل المثال. ومن ناحية ثانية، ستكون

حرية التعبير وحرية الصحافة، اللتان تم تحقيقهما قبل الحرب، محدودتين في المدى القريب على الأقل. كما أن الرئيس علي صالح لن يبدل رأيه على الأرجح في إعطاء الأولوية للتفاوض والتصالح، عوضاً عن المواجهة، في تعامله مع خصوم سياسيين موجودين أو محتملين. وحتى الآن، يبدي استعداده للصفح ونسيان الماضي فيما يخص زعماء القبائل الشمالية الذين تخلواعنه خلال المواجهة مع القيادة الجنوبية. كما انه منهمك أيضاً في عملية مساومة مع الإسلاميين الذين دعموه أثناء الحرب ويطلبون اليوم من الحقوق والنفوذ أكثر مما هو مستعد لإعطائه. وأخيراً عمد علي عبد الله الصالح إلى إعلان عفو عام، دون أن يشمل قادة الجنوب الرئيسيين، وهذا العفو قد يحظى بقبول عند الجنوبيين الذين يرتابون حالياً من رغبته وقدرته على السماح لهم بالدخول إلى البلاد، وربما إلى الحياة العامة لاحقاً.

ومن أبرز الأسباب التي تساعد على الإعتقاد بإمكانية المحافظة على الوضع الراهن، تظهر شخصية الرئيس علي صالح وموقعه السياسي. فهو في المقام الأول انتصر في حرب كانت فيها قضية الوحدة اليمنية المطلوبة شعبياً عرضة للتشكيك. أما أعداؤه الجنوبيون فقد لقي البعض منهم حتفه، والبعض الآخر أصبح خارج البلاد. وزعماء قبائل اتحاد بكيل، الذين يقول أحد المقربين منه إنهم تآمروا ضده، وحتى رفيقه في اتحاد حاشد القبلي الشيخ مجاهد أبو الشوارب، ظلوا مراقبين خلال الحرب، فهم يتحملون المسؤولية السياسية في التأخر عن مساندة القضية

الوحدوية. وفي عام ١٩٩٠ راهن علي صالح على الوحدة وربح الرهان. وفي ١٩٩١ لعب دوراً ضعيفاً في حرب الخليج وحافظ على وجوده. وفي ١٩٩٤ تحدى القواعد المرعية بأن أياً من الشمال أو الجنوب لا يستطيع إلحاق هزيمة بالآخر والخروج منتصراً من حرب بالغة الخطورة، كان عدد قليل فقط مقتنعاً بأنه سيربحها، وحاولت فيها القوى الخارجية أن تحثه على وقفها والقبول بأن انفصال الجنوب صار أمراً واقعاً.

في هذا الوضع من غير المحتمل أن يغير الرئيس علي صالح أسلوبه المعتمد في الحكم. فهو من الناحية الأولى حافظ على موقعه كرئيس مطلق لأكثر من ست عشرة سنة، وتمكن في بعض الأحيان من تحقيق ازدهار اقتصادي، في حين كان الذين سبقوه يتعرضون لخسارة منصبهم وحياتهم أحياناً. ولا يبدو أن تجربته في الحرب الأخيرة ستحمله على تغيير وجهة نظره بان وجوده السياسي والفعلي يعتمد على قدرته على الحكم بحزم.

وفي الوقت نفسه، أدرك الرئيس علي صالح مجدداً خلال فترة تفاقم الحرب الأهلية أن لديه الكثير من الأعداء الأقوياء، لذا من الأفضل استرضاءهم، وإذا كان ذلك ممكناً، التعاون معهم، بدلاً من مواجهتهم. وفي هذه المرحلة السياسية غير المستقرة بالذات ليس من المحتمل أن يختار الإنتقام من الذين عارضوه. وفي الواقع أشار أحد المستشارين المقربين من علي عبد الله صالح إلى أن الحكومة عازمة على استئناف العمل

كالمعتاد مع كل زعماء القبائل تقريباً الذين جابهوا الرئيس أو ظلوا على الحياد خلال الحرب. هناك عنصر آخر يساعد على المحافظة على الوضع الراهن وهو النزوع الواضح لدى اليمنيين للإذعان لما يحكم به قائد قوي كعلي عبد الله صالح بخصوص المسائل الهامة المتعلقة بالسياسة الوطنية. وعلى الرغم من شكوك المحافظين في الشمال حول الوحدة مع الجنوب «الكافر»، والضائقة التي نتجت عن ميل الرئيس علي صالح إلى العراق خلال حرب الخليج، لم تكن هناك انتقادات فعلية موجهة لهاتين المسألتين بشكل علني، وكان عدد قليل من اليمنيين على استعداد لتوجيه الإنتقادات حتى في الأحاديث الخاصة. وكان هذا التكتم ناجماً إلى درجة كبيرة عن الخوف من انتقام قوى الأمن، كما انه يعكس أيضاً نزوعاً قوياً عند اليمنيين لترك البت في شؤون السياسة العليا لقادتهم، خاصة لقائد تمكن من إحراز النجاح كالرئيس علي صالح. ومن المفروض أن يؤدي هذا الموقف إلى تقوية قبضة الرئيس عند إعداده لخطته السياسية لفترة ما بعد الحرب.

من المتوقع أن تتنامى ميول الحكم لفرض السلطة المطلقة، في قطاعين، أولاً، قد تعطى أجهزة المخابرات حرية أكبر للتمكن من رصد التهديدات لأمن الدولة والقضاء على تأثير ما هو قائم منها. وكان المستشار المقرب من الرئيس أعلن بوضوح أن التآمر ضد الحكومة واسع الإنتشار، مع وقوع حوادث الإنتقام التي تتكاثر في فترة ما بعد الحرب بنحو خاص.

من المتوقع أن تحتل مسألة الحريات الفردية مكانة متأخرة قياساً بالإهتمامات الأمنية ونذكر هنا نبأ إلقاء القبض على صحافيين ومثقفين، أواسط تموز/ يوليو ١٩٩٤، بعد المشاركة الفلسطينية في اجتماع عام لمناقشة مستقبل البلاد.

ثانيا، يكاد يكون من المؤكد أن تعمد الحكومة إلى إجراء تعديلات هامة في البنية الإدارية في الجنوب. وفي السنوات الأربع التي امتدت من التوحيد إلى الحرب الأهلية، كان الحزب الإشتراكي اليمني يتولى إجمالاً السيطرة على البيروقراطية الجنوبية. وهذا الأمر، برأي مستشار الرئيس الذي سبق الإشارة إليه، لم يؤد فقط إلى إعاقة جهود التحرير الإقتصادي بل ساهم بتوفير دعم كبير للحزب الإشتراكي في انتخابات عام ١٩٩٣ وللقادة الجنوبيين أيضاً قبل نشوب الحرب، فمن الأولويات التي يجب أن تتبناها حكومة صنعاء، برأي هذا المستشار، تنصيب إداريين مخلصين في كافة قطاعات البيروقراطية الجنوبية.

قبل أن نتناول موضوع القوى الجنوبية التي قد تشكل تحدياً لاستمرارية الحكم المطلق للرئيس علي صالح، يجب أن نتساءل عما إذا كان ذلك النظام قادراً على البقاء في حال تعرض الرئيس للاغتيال أو للإزاحة بالقوة عن مسرح الأحداث! ومن المحتمل بالطبع أن يؤدي الإختفاء المفاجئ للرئيس إلى إحداث حالة اضطراب سياسي، ومن المشكوك فيه أن يعتمد الإجراء الدستوري لاختيار الخلف إلا في المدى القريب. وفي الوقت نفسه من المرجح أن تتدخل القوات المسلحة في

عملية الخلافة وان تحاول إقامة نظام مطلق مشابه لنظام الرئيس. وليس من الواضح ما إذا كانت القوات المسلحة ستتمكن من فرض سيطرتها في نزاع على السلطة، لكنها تبدو على الأقل في موقع مواز للعنصرين الآخرين في المجتمع، القبائل أو الإسلاميين، للتأثير على النتيجة.

خلاصة الأمر أن الرئيس علي عبد الله صالح خرج من الحرب بمقدرة فعلية قصيرة الأجل على مواصلة حكمه المطلق، ومن الممكن تخيل استمرار النظام الذي أوجده حتى بعد خروجه من الساحة السياسية. وإن مدى قصر تلك المدة يرجع إلى مقدرة الرئيس على معالجة المحن المختلفة في اليمن، وعلى درجة تنظيم السياسة والمجتمع في اتجاهات مختلفة. وسنتناول فيما يلي دراسة أربعة أساليب أخرى، مع تحديد احتمال رواج أي منها.

الإنبعاث القبلي:



الشيخ عبد الله الأحمر

لعبت القبائل في اليمن دوراً أساسياً في تحديد مصير البلاد، إلا أن نفوذها السياسي مقابل نفوذ الحكم في صنعاء اخذ في التراجع في الخمسين سنة الأخيرة. وقبل إقامة الجمهورية العربية اليمنية عام ١٩٦٢، قامت القبائل بتدبير معظم شؤون الحياة اليومية في أنحاء البلاد وكان

الإمام يلعب دوراً محدودا، وفي العقدين الأول والثاني من عهد الجمهورية الأولى كان زعماء القبائل مثل عبد الله بن حسين الأحمر، شيخ مشايخ اتحاد حاشد، يحددون مصير البلاد السياسي. وخلال معظم هذه الفترة لم تكن الأوامر الحكومية في المناطق القبلية في شمال وشرق الجمهورية العربية اليمنية تصل إلى أبعد بكثير من حدود بعض مدنها الكبيرة.

خلال معظم فترة الثمانينات كان العامل السياسي الفاعل الأكثر أهمية في الجمهورية اليمنية هو التوسع التدريجي للسلطة الحكومية وامتدادها إلى المناطق القبلية، وما نتج عن ذلك من ضعف في القوة السياسية لزعماء القبائل. وقدمت الحكومة خدمات اجتماعية كالمدارس والعيادات والطرقات للمناطق القبلية، وأصبحت بذلك منافساً للشيوخ، وفي الوقت نفسه بدأت تستميل هؤلاء بإعطائهم فرصاً مستمرة للعمل. وبهذه الطريقة صار رجال أمثال سنان أبو اللحوم الشيخ الأكبر لقبيلة نهم في اتحاد بكيل، أكثر انشغالاً بالمصالح التجارية للشيوخ وأقل اهتماماً بالمحافظة على مواقعهم داخل قبائلهم. وتخلى بعضهم رسمياً عن موقعة القيادي ليكرس أوقاته لربح المال.

لا يعني هذا أن النزاع بين الحكومة والقبائل اختفى في الثمانينات أو أن الرئيس علي صالح لم يعد بحاجة لأن يأخذ أية خلافات على محمل الجد. وفي أواخر الثمانينات قطع الرئيس زيارة رسمية للصين وعاد إلى البلاد عندما نشب نزاع بين قبيلة سنحان، من اتحاد حاشد، ومجموعة خولان المجاورة، من بكيل. وفي عام ١٩٨٩ عمل جهاداً على نزع فتيل

المواجهة التي حدثت بين القوات الحكومية والقبائل في إقليم مأرب الشرقي، وإن سرقة سيارات شركة النفط واختطاف السياح والعاملين في شركة النفط في مآرب، وعلى نطاق أضيق في صعدة في الشمال، كان يتفاقم على نحو متكرر، وعندما يحصل ذلك، تتدخل حكومة صنعاء بسرعة.

إن قدرة الحكومة المتزايدة على التدخل في معظم أنحاء المناطق القبلية لم تكن في أي من النزاعات موضع شك. وهذا صحيح لأن الرئيس علي صالح لم يكن يترك النزاعات تتفاقم بل يتخذ خطوات سريعة لاحتوائها بهدنات مؤقتة. وأصبحت هذه الحلول المرتجلة حلولاً دائمة مع مرور الزمن. وإن عدم تحول مثل هذه الخلافات إلى مشكلات خطيرة بالنسبة للحكم لدليل على القوة المتزايدة لنفوذ الدولة في مواجهة زعماء القبائل. لو كان زعماء القبائل المستاءون من الرئيس علي صالح ينتظرون فرصة ذهبية لاستعادة مكانتهم السياسية السابقة، لوجدوا تلك الفرصة في الحرب الأهلية عام ١٩٩٤. وكان التهديد الذي شكله الجيش الجنوبي، بتجهيزاته وتمويله، على حكومة صنعاء هو الأكثر خطورة منذ تسليمها الحكم عام ١٩٦٢. كما ذكرت وسائل الإعلام أن اتحاد بكيل أبدى استعداده لمحاصرة صنعاء، انسجاماً مع العرف القبلي العريق، كما حدث في الحرب الأهلية في الستينات، لمؤازرة الجهود الجنوبية.

لم يتخذ التهديد القبلي لصنعاء شكلا ملموساً لثلاثة أسباب على الأقل أولاً، كان زعماء بكيل غير قادرين أو غير راغبين في التعاون ضد حكومة الرئيس علي صالح. ثم إن الروابط بين قبائل اتحاد بكيل أكثر تفككاً من تلك القائمة في حاشد، والشيخ ناجي شايف من ذو محمد حامل لقب شيخ بكيل، ليس له دور بارز كدور الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر شيخ حاشد، في السياسة القبلية والوطنية. وكان الشيخ ناجي يواجه أيضاً صعوبات عديدة بسبب تورطه المزعوم في محاولة اغتيال سياسي شمالي بارز. ثانياً، ظل الشيخ عبد الله الأحمر، الذي كان مقاتلوه من حاشد ناشطين في حربهم ضد الجنوب في حرب الحدود عام ١٩٧٩، على ولائه لصنعاء، وقدم حزبه السياسي المحافظ، الإصلاح، دعماً قوياً للحكومة، في مواجهة الجنوب. وأخيراً فإن الشيخ مجاهد أبو الشوارب، الشيخ البارز في حاشد، كان على ما يبدو يعاني من خيبة أمل من الحكم، فاختار ببساطة أن يغادر البلاد خلال الحرب. ولو انه أعطى مزيداً من الدعم لحركة العصيان، لكان تضامن حاشد مع الدولة سيتعرض للانقسام.

وهكذا يبدو أن الحرب الأهلية عام ١٩٩٤ أكدت مجدداً وجهة النظر القائلة بأن قدرة القبائل اليمنية على لعب دور حاسم في السياسة الوطنية آخذة في التراجع في الوقت الذي تتنامى فيه القوة العسكرية والإقتصادية للحكومة. ولو اضطرت صنعاء للمطالبة بالسلم أثناء الحرب، لكان من المحتمل أن يسعى زعماء القبائل إلى تشكيل تحد خطير

للرئيس على صالح. ومن جهة ثانية، لم يكن هؤلاء مستعدين لتبني موقفه طالما أن نتيجة القتال لم تحسم بعد ويبدو أن انتصار صنعاء عزز قبضة الحكومة في العلاقات المستقبلية مع القبائل.

الراديكالية الإسلامية:

إن القوة الثانية القادرة نظرياً على تشكيل تحد للحكومة هي الحركة الإسلامية في البلاد، التي يعتبر حزب الإصلاح مركزاً لها. ولقد نال حزب الإصلاح ثقة حوالي خمسة وعشرين بالمئة من مجموع الناخبين في انتخابات عام ١٩٩٣، وعين أحد قاداته البارزين، الشيخ عبد المجيد الزنداني، كعضو في المجلس الرئاسي الذي يتألف من خمسة أعضاء، وكان حزب الإصلاح الحليف الطبيعي للحكومة في حربها ضد القيادة السياسية السابقة في الجنوب. وركزت وسائل الإعلام الأجنبية، التواقة دوماً لتسجيل أية بوادر على نهوض «الأصولية الإسلامية» في وطن إسلامي آخر، على حضور مزعوم لقوات إسلامية غير نظامية في صفوف الجيش الشمالي، وعلى نقل نبأ تدمير مصنع للبيرة بعد سقوط عدن. وهناك قوات غير نظامية من الإصلاح، من بينها فئات عادت إلى الوطن بعد المشاركة في حرب أفغانستان، هؤلاء جميعاً قيل انهم قاتلوا ببسالة في الحرب الأهلية.

ظاهرياً يعتبر الإصلاح قوة يحسب حسابها. وقد ظل الجناح الإسلامي الراديكالي فيه والذي تمثله شخصيات كالزنداني، يعمل طوال

سنوات عديدة على نشر فكر إسلامي متشدد في مساجد البلاد وفي «المؤسسات العلمية» التي تدرس منهجاً دينياً موسعاً كبديل لما هو موجود في المدارس الثانوية الخاضعة للدولة. كما يشكل حزب الإصلاح، الذي يترأسه الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، ملاذاً سياسياً طبيعيا لأبناء القبائل الشمالية الذين يعجبون بموقفه الحازم المعادي للشيوعية وبنزوعه المحافظ المتشدد. أما البعد الثالث للإصلاح فهو الدعم الذي يتلقاه من العديد من التجار الأثرياء في البلاد، ذلك أن الهبات المالية التي يقدمها هؤلاء لها أهميتها البالغة للتجمع، كما هو الحال بالنسبة لحركات سياسية أخرى.

بعد أن توقف القتال، بدأ الإصلاح في الأسابيع التالية تحركه السياسي. وأوردت التقارير انه يطالب بمقعد ثان في المجلس الرئاسي، ليحتل أحد المقعدين اللذين كانا سابقاً للحزب الإشتراكي اليمني. وعمد مندوبون من الإصلاح إلى الإنسحاب من اجتماع لمجلس الوزراء عقد بعد الحرب في عدن في ١٤ تموز/ يوليو كبادرة للمصالحة، لأن وزيراً جنوبياً كان قد حث على مساندة صنعاء خلال القتال أرجع إلى منصبه وسمح له بالحضور. ويعبر الإصلاح عن موقفه القائل إنه إذا كان ممكناً مسامحة الشيوعيين سابقاً على أخطاء تصرفاتهم الماضية في زمن الوحدة، فإن قرارهم، إما بالإنضمام إلى محاولة سالم البيض بشكل صريح أو الإكتفاء بدور المتفرج، يستدعي أن يحظر عليهم القيام بأي دور سياسي مستقبلي في اليمن. وأخيراً نشير هنا إلى ما بدر من عضو في

الإصلاح، كان تم تعيينه في منصب إقليمي في الجنوب خلال الحرب أو بعدها مباشرة، إذ بادر في الحال إلى طرد اثنين من أعوانه لأنهما ينتسبان إلى الحزب الإشتراكي اليمني.

لا يبدو حزب الإصلاح قادراً حالياً على فرض برنامج إسلامي راديكالي على اليمن، وذلك لثلاثة أسباب. أولاً، يتميز الإصلاح عن سائر الأحزاب الإسلامية في أنحاء أخرى من العالم الإسلامي، بأنه يشكل ائتلافاً واسعاً بين أشخاص لهم وجهات نظرهم ومصالحهم المختلفة، وليس حزباً نظامياً له عقيدة سياسية محددة بوضوح. وإن عناصر الحزب من أبناء القبائل ورجال الأعمال محافظون بشكل أساسي، ويدعمون المحافظة على الوضع الراهن لأنه يعود عليهم بالفائدة اقتصادياً وسياسياً.

ثانياً، تمكنت الحكومة وحزبها الحاكم، المؤتمر الشعبي العام، من تحقيق بعض النجاح في تهدئة الدوي السياسي الصاخب الذي أحدثه الإصلاح. فقد اتخذ حزب المؤتمر موقفاً محافظاً من بعض القضايا الإجتماعية كتعدد الزوجات وتجارة المشروبات الروحية. وعلى الرغم من رفض الطلب الداعي إلى أن يشكل الإسلام القاعدة «الوحيدة» بدلاً من «الرئيسية» في القانون اليمني و ذلك حتى عهد قريب، لا تزال الطروحات الدينية المحافظة عند حزب المؤتمر والحكومة تعتبر تحدياً صعباً للإصلاح.

أخيراً، لا يبدو أن العناصر التي يجب أن تتوافر لقيام ثورة إسلامية موجودة في اليمن حتى الآن. وتختلف اليمن عن العديد من الدول التي تضم حركات إسلامية قوية في أنها لا تزال بلاداً ريفية إلى حد كبير، والمجموعات الكبيرة من الشبان الريفيين الساخطين الذين شكلوا القوات الصدامية في النشاط الراديكالي الإسلامي في طهران والقاهرة والجزائر، لا يتواجدون حتى الآن في مدن اليمن.

وأكثر من ذلك، لا يوجد في اليمن حتى الآن تكتل كبير من «المثقفين» ذوي التعليم المتواضع والعاطلين عن العمل والذين استمدت منهم الحركات الإسلامية الدعم في أماكن أخرى.

إن الموضوع الذي ركزنا عليه في الفقرة السابقة يؤكد على أن الراديكالية الإسلامية قد تصبح قوة أساسية في اليمن في المدى المتوسط والبعيد. وفي صنعاء يبدو أن الإصلاح يحرز تقدماً، خاصة في جامعة صنعاء حيث وجه تهديداته إلى أساتذة علمانيين مما دفع البعض إلى البحث عن عمل خارج البلاد. وفي الوقت نفسه، أغلق صمام الأمان أمام الطاقة البشرية في اليمن مع عودة العمال اليمنيين من المملكة العربية السعودية أثناء حرب الخليج، وتقوم جامعات البلاد بتخريج أعداد من المثقفين«المصطنعين». وسوف يتوجه أفراد هاتين الفئتين إلى المدن، وفي ظل غياب تطور اقتصادي بارز، من المحتمل أن يفعلوا كما فعل زملاؤهم في أماكن أخرى، فيتبنون الإسلام الراديكالي. وفيما

يتضاعف حجم هذه المجموعات المستاءة، يصبح من المحتمل بروز تجمع إسلامي راديكالي فعلي.

الإنفصالية الجنوبية:

لا تزال هناك بعض الأسباب للاعتقاد بأن الحركة الإنفصالية في الجنوب ستستمر، على الرغم من الهزيمة العسكرية التي لحقت بها. وبشكل عام، لم يجن الجنوب فائدة كبيرة من الوحدة، وباستثناء بذل جهد هام لتحقيق التنمية الإقتصادية برعاية الحكومة، يتوقع تزايد مشاعر الإستياء من صنعاء. وقد تشكل مقاطعة حضرموت، بآبارها النفطية وما لها من علاقات هامة مع المملكة العربية السعودية، محوراً لحركة إنفصاليه قد يدعمها قادة المحاولة الفاشلة الذين ينتمون إلى حضرموت. وبينما تظل السياسة المستقبلية لدول المنطقة، كالمملكة العربية السعودية، غير واضحة وليست في نطاق بحث هذا الفصل، يوحي التطور الأخير للأحداث بأن حركة انفصالية ناشطة سوف تلاقي دعماً من الخارج.

ولكن في ظل الظروف الراهنة يبدو من غير المحتمل ظهور حركة انفصالية مجدداً في المدى القريب. ولم ينجح الزعماء اليمنيين المنفيين، من الجنوبيين أو الشماليين، في إعادة ترسيخ الدعم الشعبي لهم داخل البلاد. وليس الزعيم الجنوبي السابق، علي ناصر محمد، سوى واحد من هؤلاء. وأكثر من ذلك، إذا واصلت صنعاء السعي إلى المصالحة بجدية، كما

يقول أحد المستشارين المقربين من الرئيس، فقد يرغب بعض الزعماء الإنفصاليين في التعاون معها.

والأكثر أهمية في هذا السياق أن قوة الدعم الشعبي للوحدة سوف تؤدي إلى إفشال أية محاولة لتكرار حركة انفصالية جديدة. ويسود الإعتقاد بأن الخطأ الأبرز الذي ارتكبه الإنفصاليون كان الإعلان عن إقامة «جمهورية اليمن الديمقراطية». وعلى الرغم من أن الإعلان ادعى بان الكيان الجديد يمثل الوطن بأسره وأن قادته سوف يعملون من أجل توحيد اليمنيين، بدا زعماء الجنوب وكأنهم يدعمون حلاً للحرب الأهلية في إطار دولتين، وهذا ما أدى إلى تضاؤل الدعم الشعبي لقضيتهم. وبعد الإعلان عن قيام الدولة الجديدة أعلنت وحدات عسكرية جنوبية انضمامها إلى الشماليين، ومع أن حجم حركة الإرتداد هذه ليس معروفاً بدقة، إلا أنها كانت بالتأكيد على جانب من الأهمية، وأدت إلى تزايد التضامن مع صنعاء والرئيس علي صالح.

إذا كانت الحركة الإنفصالية الجنوبية لا تعتبر قضية أمنية فورية بالنسبة لصنعاء وللرئيس علي صالح، فإنها تكلف الرئيس خسارة في رصيده السياسي بحرمانه من حلفاء نافعين محتملين. وفي حال استمر الوضع الإقتصادي للفئات الشعبية في اليمن بالتدهور، ستتضاعف بالتأكيد المشاعر الإنفصالية الجنوبية، ولكن سوف يكون الإسلاميون، لا الجنوبيون، في موقع افضل لمواجهة حكم على صالح. ويواجه علي صالح مشكلة إذا كان غير قادر على إعادة ترسيخ علاقته بزعماء الجنوب،

وعلى توزيع الخيرات الإقتصادية في الجنوب، عندئذ سيحرمه الشعور الإنفصالي من الحليف الذي استخدم بفاعلية لمجابهة النفوذ الإسلامي من عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٣، وربما يؤدي ذلك إلى إضعاف فعلي لمنصب الرئاسة في المدى البعيد.

انفتاح ديمقراطي:

أخيراً نشير باختصار إلى الفرص المتاحة لانفتاح ديمقراطي فعلي. لقد نال الرئيس على صالح تقديراً عالياً في الغرب لإجرائه انتخابات وطنية واتخاذه خطوة فريدة عندما أعلن بأنه سوف يحدد مدة توليه لمنصب الرئاسة وإن إجراء انتخابات نيابية جديدة، خصوصاً إذا ترافق مع القيام بمبادرة واسعة للمصالحة الوطنية، سوف يمنحه، وهو الذي انتصر في «إنقاذ الأمة»، تفويضاً جديداً لحكم البلاد. وبالإمكان تسريع عملية انتقال اليمن إلى نظام سياسي فيه مشاركة أكبر، وذلك بالإعداد لهذه العملية بالشكل المناسب.

لكن على الرغم من إمكانية تحقيق انفتاح ديمقراطي أساسي من الناحية النظرية، يستبعد أن تكون صنعاء مستعدة للسير في هذا الإتجاه في المستقبل القريب. وكما أشرنا سابقاً، كان مستشار الرئيس علي صالح منشغلاً للغاية في تحديد مدى «التآمر» ضد الحكومة في فترة ما قبل الحرب الأهلية. وقد يعمد علي صالح إلى بذل جهد حقيقي لإعادة احتواء أكبر عدد ممكن من زعماء الجنوب وإعادة ترسيخ علاقات

جيدة، أو صحيحة على الأقل، مع مشايخ القبائل الذين عارضوه أو على الأقل الذين لم يقدموا له الدعم حين احتاجه.

وربما يسمح أيضاً بالبدء مجدداً في السير باليمن تدريجياً نحو تعددية سياسية واحترام الحقوق الفردية والحريات. لكن أي انفتاح ديمقراطي أكثر طموحاً من ذلك غير محتمل في هذه الأثناء. وإن تجربة الرئيس علي صالح في عمله السياسي المضطرب تجعله يميل إلى اعتماد أساليب الحكم المطلق التي وصلته إلى المكانة التي هو عليها اليوم.

استنتاجات:

إن انتصار صنعاء في الحرب الأهلية عام ١٩٩٤، خدم بشكل جيد المصالح اليمنية. فأي سيناريو آخر كان من المحتمل أن يؤدي إلى فترة مطولة من عدم الإستقرار يواصل فيها الرئيس علي عبد الله صالح القتال من أجل تدعيم مستقبله السياسي لمواجهة زعماء قبائل تمكن من تقليص نفوذهم وفي مثل هذه الحالة تصبح إمكانيات السعي لإيجاد حلول للمشكلات الإقتصادية في الشمال ضئيلة للغاية، كما أن قدرة الجنوب على التقدم، فيما الشمال غارق في اضطراباته، تصبح محدودة جداً.

وهكذا، كما حدث بعد الوحدة في عام ١٩٩٠، أعطي الرئيس والحكومة فرصة جديدة لمواصلة الحياة السياسية. ومن المحتمل أن تعتبر نهاية حرب عام ١٩٩٤ فيما بعد نقطة تحول في التاريخ المضطرب

للجمهورية اليمنية. ومن الممكن أيضاً أن ينظر إلى انتصار صنعاء مستقبلاً بوصفه متنفساً لبلاد محكوم عليها بالإقتتال الداخلي السياسي الدائم وحالات الإنفجار العسكري المتكررة. وسيرتبط ما تقوم به صنعاء في الأشهر المقبلة بالسيناريو الذي قد يتحقق.

في هذه الحالة، هناك ثلاثة توجهات سياسية تستطيع الحكومة أن تلجأ إليها بشكل مفيد. الأول، كما ذكرنا أعلاه، هو السعي إلى إجراء مصالحة وطنية تكون شاملة إلى أقصى حد ممكن. وقد أثبت اليمنيون تفوقهم في هذا المجال، حيث لاحظ أحد المراقبين الغربيين أن اليمنيين ضعفاء، بالتحديد، في تفادي النزاع. ولذلك يحتاجون، (وقد ابتدعوا ما يحتاجونه بالفعل)، إلى وسائل صالحة لحل النزاع. وبعد الحرب الأهلية في الستينات، تمكن الجمهوريون والملكيون إجمالاً من تجاوز خلافاتهم وتعايشوا معاً بسلام تقريباً لسنوات عديدة. وليست الأحقاد بين الشمال والجنوب أكثر حدة من تلك التي عرفتها الستينات، ويؤكد مستشار الرئيس علي صالح، الذي أشرنا إليه، أن الحكومة التي ستعمل على تجنب اتخاذ أية خطوة قد تفسر على أنها اعتراف باستمرار وجود الدولة الجنوبية، في الوقت الذي تعتبر فيه حكومة صنعاء أن للمصالحة الوطنية أولوية مطلقة.

ومهما تكن نواياها، لم تتمكن صنعاء حتى الآن من إحراز تقدم ملموس في الجهد الذي تبذله لإعادة القادة الجنوبيين إلى الساحة السياسية. وقد أوردت التقارير أن المجتمعين من قادة الحزب الإشتراكي

اليمني في دمشق أصيبوا بخيبة أمل عندما نقل إليهم مبعوث من الرئيس علي صالح، بان الرئيس لا يستطيع تقديم أية وعود حول المستقبل السياسي للقادة الجنوبيين الذين يتجاوبون مع دعوته بالرجوع إلى اليمن. وأكد أحد الحاضرين في الإجتماع أن الرئيس على صالح لا يستطيع اتخاذ الخطوات المطلوبة لتحقيق المصالحة الوطنية بسبب ما يتمتع به حزب الإصلاح والشخصيات الشمالية المحافظة من نفوذ، بما في ذلك أفراد من عائلة الرئيس نفسه.

أما بالنسبة للضرورة السياسية الثانية ـ ضرورة التنمية الإقتصادية ـ فإن الحكومة ستواجه صعوبة أكبر في محاولة إنجازها. وتحتاج صنعاء بشكل ملح إلى تقليص مستوى نفقاتها العسكرية، التي تشير التقارير إلى أنها الأكثر ارتفاعاً في العالم نسبة إلى مستوى الدخل الفردي، وتحتاج إلى زيادة مدخولها من النفط ومن الغاز الطبيعي أيضاً كما هو متوقع، وان توظف هذه الموارد في تحسين مستوى المعيشة في كافة أنحاء البلاد، وفي الجنوب بنحو خاص. ويصل إنتاج آبار النفط إلى ٣٥٠,٠٠٠ برميل يومياً، ويتراوح عدد السكان بين ١٢و١٤ مليون نسمة، ويتمتع اليمن بمواطن ممتازة لصيد الأسماك وبمستوى مقبول من الزراعة، مما يجعل البلاد ذات إمكانيات افضل بكثير من إمكانيات دول أخرى. ويجب أن تتمكن صنعاء أخيراً من ترجمة هذه الإمكانيات إلى واقع ملموس في إطار توفير حياة أفضل لمعظم اليمنيين.

سوف يجد الرئيس علي صالح صعوبة في تنفيذ ذلك لأسباب عديدة. أولاً، أنه يدين بالفضل إلى قواته المسلحة، التي يتولى قيادة الوحدات الهامة فيها أقرباء له، في تحقيق الإنتصار في الحرب الأهلية. ومن المحتمل أن تتملكه رغبة قوية لمكافأة أولئك الذين وقفوا إلى جانبه وحافظوا على مستوى عالٍ من الأداء العسكري. وعلى أية حال إن المحافظة ـــ على سلطة قوى الأمن يتلاءم مع ميله لتوطيد حكم مطلق ومع تخوفه المبرر من الراغبين في إثارة المشاكل داخل البلاد وخارجها. وعلاوة على ذلك إن مشكلة تامين العمل لثمانمائة ألف من العمال العائدين من المملكة العربية السعودية، وليس هناك احتمال في أن يجد معظمهم مجالات للعمل خارج البلاد، هذه المشكلة سيكون من الصعب إيجاد حل لها في المدى القريب. وحتى لو توافرت النوايا الطيبة، يحتاج اقتصاد البلاد إلى سنوات قبل أن يتمكن من استيعاب هؤلاء العمال ويوفر لهم مستوى لائقاً للعيش كالذي عرفته عائلاتهم قبل عام ١٩٩٠.

على الرغم من هذه الصعوبات يجب أن يبدأ علي صالح بالعمل على تنظيم شؤون اليمن الإقتصادية. ومن المحتمل أن يكون الفشل في إنجاز ذلك أكثر كلفة على الصعيد السياسي من المحاولة الجدية للخروج من حالة الركود الإقتصادي.

أخيراً، فيما يظل تخليه عن اعتماد أسلوب الحكم المطلق مستبعداً، يجب أن يعود الرئيس علي صالح بأسرع وقت ممكن إلى اعتماد سياسة توسيع التعددية السياسية من خلال عدة إجراءات كالقبول بحرية

الصحافة، وبنشاط الأحزاب السياسية، وإجراء الإنتخابات على المستويين الوطني والمحلي. ومن المؤكد أن القيام بخطوات كهذه سوف يحسن صورة اليمن في المؤسسات الإقتصادية الدولية القادرة على مساعدة اليمن في إيجاد الحلول لمشاكلها الإقتصادية. كما أنها تساعد الرئيس علي عبد الله صالح على تعزيز شعبيته التي أحرزها بسبب انتصاره في الحرب الأهلية.

يظل الإحتمال السياسي على المدى القريب هو استمرار الحكم المطلق ذاته الذي كان من نصيب اليمن منذ تأسيس الجمهورية. وإن قدرة الرئيس علي عبد الله صالح على تقليل تركيزه على القضايا الأمنية وتدعيم قواته المسلحة، من خلال الإهتمام بالتنمية وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، تزيد في احتمال تجنب الأزمات كالحرب الأهلية عام ١٩٩٤. ولدى الحكومة اليوم مجال أوسع للتخطيط. وإن الفشل في اتخاذ المبادرة الآن سوف يجعل مجالات الإختيار أمامها محدودة أكثر فأكثر في المستقبل.

تأثير الحرب على دول الخليج

انتهت الحرب الأهلية اليمنية (عام ١٩٩٤) في أوائل شهر تموز/ يوليو بانتصار القوات الشمالية برئاسة الرئيس علي عبد ا لله صالح، فأكدت على أن الجمهورية اليمنية موجودة كما ينص التعريف الإقليمي الذي وضع لها عند قيام الوحدة عام ١٩٩٠. وتكبد اليمن الجنوبي سابقاً خسارة عسكرية ـ سياسية، وهي خسارة حاسمة على الأرجح.

للحرب الأهلية اليمنية نتائجها التي تنعكس على الوضع السياسي في شبه الجزيرة العربية، وسائر دول الخليج العربي، وهذه النتائج سلبية بمعظمها. وإن انعكاسات الحرب الأهلية على هذه الدول ليست بالضرورة كبيرة أو يتعذر تجاوزها. وبالإمكان تجاوزها ـــ إذا كانت هذه الدول ومعها اليمن، ترغب في ذلك ومستعدة لاتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق ما سبق.

تأثيرات الحرب الأهلية:

ما هي طبيعة هذه التأثيرات أو النتائج المنتظرة؟ وما هو الأثر الذي ستتركه والذي يفترض أن نتوقعه؟ قد تتأثر سياسة شبه الجزيرة العربية والأمن في دول الخليج العربي بثلاثة متغيرات على الأقل:

أ ـ سيكون هناك يمن أكثر قوة وتوحيداً وأقل تبعية، يمن أكثر قدرة من ذي قبل على أن يكون ودي مع جيرانه.

ب ـ إن العلاقة بين المملكة العربية السعودية واليمن، والتي كانت نوعاً ما مزيجاً معقداً وغامضاً وخفياً من النزاع والتعاون في السبعينات والثمانينات، تكشفت اليوم، بوضوح أكثر وبحدة، عن صفتها النزاعية التي قد تصل إلى اعتماد نمط من الحرب الباردة واحتمال خوض حرب مكشوفة، هذه الأوضاع سيكون لها بالتأكيد أثر سلبي على سائر دول الخليج العربي.

ج ـ إن التوازن في نظام القوى غير الرسمي والذي بدأ العمل به حديثاً إجمالاً، ظهر في شبه الجزيرة العربية في الستينات وثار فاعلاً خلال الثمانينات، إنه توازن شكل بالنسبة إلى دول الخليج العربي بعض الإرتياح من الضغط غير المتحفظ الذي تمارسه بعض القوى الإقليمية، وقد يصبح أقل قابلية للتطويع في إطار بوادر التصلب الجديدة في العلاقات بين اليمن وسائر دول الخليج العربي.

اليمن ما بعد الحرب:

فيما يختص بالتغيير الأول، لن يبدو اليمن في النصف الثاني من التسعينات مشابهاً للصورة القديمة لليمن الشمالي ـــ أي الجمهورية العربية اليمنية ـــ يعتبر بلاداً ضعيفة وغير منظمة، متخلفة ومحافظة، وفي الوقت نفسه تابعة وفقيرة للغاية. وتقابلها دولة فقيرة جداً أيضاً، لكنها أكثر تقدمية وافضل تنظيماً وانضباطاً وهي اليمن الجنوبي الماركسي أو ـــ جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية. وخلال الأزمة العسكرية ـــ السياسية عام ١٩٩٤، عمد القادة الجنوبيون وأصدقاؤهم إلى تعديل هذه الملامح العامة وأظهروا اليمن الجنوبي بلاداً حديثة وحيوية، تتطلع نحو الأمام ولا تتبنى الإشتراكية، في مقابل يمن شمالي ضيق الأفق ومتخلف تخضع فيه محاولات التقدم والتطور للقيود التي تفرضها القبائل والحركة الأصولية الإسلامية.

إن حقيقة الوضع تختلف عن هذا كله. ويجب أن تؤدي محصلة الحرب الأهلية أخيراً إلى تطبيق الإندماج الذي تأخر كثيراً بين الدولتين اليمنيتين وجيشهما. كما يجب أن تؤدي أيضاً إلى إعادة تنظيم الحياة السياسية في اليمن ـ التي يرجى أن تكون قائمة على أساس الحريات والتعددية الحزبية التي شهدت ازدهاراً في الفترة الإنتقالية بعد إعلان الوحدة في عام ١٩٩٠. وحتى لو تبين انه من المستبعد شن حرب عصابات كما وعد الجنوب، من المفترض أن يتمكن النظام الذي يترأسه الرئيس على صالح من تامين سيطرته على معظم اليمن. ويؤدي تحقيق ذلك إلى قيام الدولة الأكثر سكاناً في شبه الجزيرة العربية، دولة لها مواردها المتواضعة، ولكن تضمن لها الكفاية، من النفط والغاز، ولديها فرصة قوية للتطور. وعلى الرغم من المشكلات العديدة ومواطن الضعف فيها، تمكنت الجمهورية العربية اليمنية ـ من اتخاذ خطوات هامة في ظل حكم الرئيس علي صالح نحو تحقيق هذه الإمكانية في الثمانينات، وليس هناك ما يدعو إلى الإعتقاد بان الجمهورية اليمنية لن تتمكن من فعل ذلك أيضاً. سواء كان اليمن موحداً أو فيدرالياً، وإن عملية الدمج الكلي «للأقاليم الجنوبية»، وبنحو خاص إقليمي عدن وحضرموت الحديثين، ستؤدي إلى تخفيف حدة التهديد لبناء دولة حديثة وتحقيق التطور الإجتماعي و الإقتصادي. من المحتمل أن يصبح اليمن في فترة قصيرة قوة بارزة على الخارطة السياسية في شبه الجزيرة العربية، دون أن يعني ذلك انه يشكل أي تهديد مباشر لدول الخليج العربية. ويفتقد اليمن على إيصال ما لديه من قوة إلى الأماكن البعيدة في الخليج، حتى

لو كان يرغب في ذلك. وإن علاقته مع عمان، المجاورة له، قبل الحرب الأهلية، التي ارتكزت على اتفاق حدودي هام، قد تعتبر نموذجاً لإقامة علاقة صداقة ذات منفعة متبادلة. والموقف المعاكس يثير المخاوف، إلا أن اليمن لن يكون على الأرجح محتاجاً، ويبدو أكثر تعقلاً من أن يسمح لنفسه بالتورط في مخططات إقليمية كالتي أقدمت عليها دول مثل العراق وإيران والسودان في النصف الثاني من التسعينات ـ خصوصاً إذا ما أتيح له الخروج من العزلة السياسية في شبه الجزيرة العربية. ولم يبد اليمنيون حماستهم لتصدير أفكارهم الجمهورية، إلا بوصفها عبرة. لكن ما يستطيع اليمن القيام به من ناحية ثانية، هو أن يمنح الدعم الدبلوماسي السياسي، أو يرفض منحه لدول الخليج العربية عند احتياجها إليه.

العلاقات اليمنية ـ السعودية:

كان التدهور مفاجئاً في العلاقات بين اليمن والمملكة العربية السعودية، منذ اندلاع الأزمة في الخليج عام ١٩٩٠. وفي الفترة ما بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ تحسنت العلاقات فيما بينهما، ولكن ازدادت حدة تبادل الإتهامات العلنية والإنتقادات في عام ١٩٩١، ووصلت في عام ١٩٩٤ إلى مستويات لم تبلغها منذ فترة نشوب الحرب الأهلية اليمنية الأولى في الستينات. لذلك صار النزاع اليمني ـ السعودي في

السبعينات والثمانينات، من أهم أسباب توتر العلاقات اليمنية ـــ السعودية.

يحمل النزاع اليمني السعودي بوادر الإنفجار، لأن الدولتان متجاورتان وبينهما منذ فترة طويلة مشكلات تتعلق بحدود كل منهما: ويبدو النزاع على الحدود مهماً، إلى جانب الإعتزاز بالسيادة، لأن بعض الأراضي الحدودية تحتوي على النفط الذي يحتاجه اليمنيون بإلحاح، وعلاوة على ذلك، ومنذ عام ١٩٩٠، أخذت الخصومة المتزايدة بين اليمن والمملكة العربية السعودية حول قضايا أخرى، تتحول بشكل متزايد إلى نزاعات حدودية، وكان يتم التعبير عنها في هذا الإطار. وبالتالي ارتفع معدل الخطر واتخذت النزاعات سبيلاً أكثر حدة. وكان اليمنيون، على سبيل المثال، يطالبون بعسير ونجران وجيزان، وهذه المطالب معلقة منذ سنوات عديدة، وهم اليوم يثيرونها من منطلق قانوني معتبرين أن الأبعاد الجماعي لليمنيين من السعودية في عام ١٩٩٠ يشكل انتهاكاً لمعاهدة الطائف عام ١٩٣٤، وهي المعاهدة التي علق اليمنيون بموجبها مطالبتهم «بالأقاليم الشمالية». وعلى الرغم من طرح القضية في هذا الإطار، أبدى بعض القادة اليمنيين أواخر عام ١٩٩٢، بشكل غير رسمي، استعدادهم للتخلي عن المطالبة بهذه المناطق إذا أعلن السعوديون عن مبادرة كريمة فيما يختص بالمطالب اليمنية الإقليمية في شرق وشمال حضرموت. لكن القضية صارت منذ ذلك

الحين مشحونة سياسياً لدرجة أن احتمال قبول أي من الطرفين بعقد اتفاق كهذا، حتى لو كان راغباً في ذلك، بات أمراً مستبعداً.

إن الأحداث الناجمة عن النزعات الحدودية، أو أية قضية مماثلة، تساهم في تصعيد الأوضاع نحو نشوب نزاع مسلح أو حرب بين المملكة العربية السعودية واليمن. وليست أية دولة منهما مستعدة لمثل هذا الإحتمال، على الرغم من تجربتي حرب الخليج الثانية والحرب الأهلية اليمنية، فهاتان الدولتان ليستا خبيرتين في خوض الحروب، والأكثر أهمية من ذلك انهما غير خبيرتين في تلافي الحرب وفي الخروج منها. وبناء عليه يبدو من المحتمل وقوعهما في حسابات خاطئة واتخاذهما خطوات متعثرة. وإذا وصلت الخصومة بين أكبر دولتين في شبه الجزيرة العربية إلى حد يصعب التحكم فيه وأدت إلى نزاع مسلح خطير أو إلى حرب، من المحتمل عندئذ أن تعمد دول الخليج العربي المجاورة إلى التدخل بنسبة معينة، من خلال عضويتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو بأسلوب آخر.

العلاقات في شبه الجزيرة :

إن النمط التكتلي الذي تتخذه المملكة العربية السعودية وغيرها من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيال اليمن، نشأ في أزمة الخليج الثانية ما بين عامي ١٩٩٠ ــ ١٩٩١، وتعزز خلال الأزمة السياسية ــ العسكرية التي عرفتها اليمن عام ١٩٩٤، ولم يكن هو

الترتيب السياسي السائد في شبه الجزيرة العربية خلال القرن الماضي. وإن ما يميز هذه العقود المكونة لشبه الجزيرة الحديثة، هو الظهور البطيء لنظام توازن قوى بدائي إلى حد ما، تم تجاوزه بدرجة كبيرة في التوجهات السياسية التي شهدتها التسعينات. وكان لهذا النظام أربعة معالم رئيسية:

أ ـ المملكة العربية السعودية الحديثة، المواجهة للشمال وللشرق، وهي القوة المهيمنة التي تبسط نفوذها من وسط شبه الجزيرة إلى محيطها الخارجي، وتحاول أن تفرض تأثيرها، على سائر دول المنطقة.

ب ـ المملكة العربية السعودية، ولأسباب أمنية، تحاول تحييد دور اليمن في الجزيرة العربية.

ج ـ تحاول بعض دول الخليج العربي المجاورة أن تقلل من الضغط السعودي عليها وذلك من خلال خطوات عدة منها تقوية اليمن في إطار توازن القوى في المنطقة.

د ـ يسعى اليمن لطلب الدعم والمساعدة من مصادر مختلفة.

هذا النظام كان يعمل وفقاً لمنطق بسيط:

أ ـ بالنسبة للسعوديين، لو كانوا غير منشغلين باليمن لتمكنوا عندئذ من التركيز على التحدي الذي كانت تمثله القومية العربية الثورية، والخلافات الحدودية مع الدول المجاورة ... الخ.

ب ـ وبالنسبة للدولتين اليمنيتين، إذا تسنى لهما الحصول على الدعم المادي وسواه من الدول المجاورة ومن دول أخرى، وإذا تمكنتا من إقامة علاقات داخلية جيدة بينهما أو حتى إذا توحدتا وشكلتا دولة واحدة، ستكونان في وضع افضل لإقامة علاقات متوازنة مع المملكة العربية السعودية. عندما يسري منطق التوازن ووجود القوة الموازية، للقوة السعودية كما يحدث غالباً، يساهم في منح دول الخليج العربي بعض النفوذ في تعاملها مع المملكة العربية السعودية الأكثر قوة. وإن استخدام اليمن كطرف موازٍ للقوة السعودية بدا، بوضوح أكبر، في العلاقة الثلاثية السعودية ـ الكويتية ـ اليمنية خلال السنوات الخمس والعشرين التي سبقت عام ١٩٩٠. وهو يساعد على فهم سبب إقدام الكويت التي نالت استقلالها حديثاً على منح الجمهورية العربية اليمنية هذا القدر من المساعدة خلال الحرب الأهلية اليمنية في الستينات، وأقدمت على ذلك على الرغم من معارضة السعوديين الذين كانوا يدعمون بقوة الملكيين في مواجهة الجمهوريين، كما يساعد أيضاً على تفسير استمرار هذا الدعم خلال السبعينات والثمانينات، وفي تلك المرحلة كان السعوديون يمارسون ضغوطاً ملحوظة للامتثال لهم وأتباع خط أكثر محافظة في الداخل والخارج. أخيراً، إن الدعم الكويتي

لجمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية، الماركسية، في السبعينات والثمانينات تم بالتأكيد بهدف إبقاء المملكة العربية السعودية منشغلة بالطرف الآخر في شبه الجزيرة.

هناك أمثلة أخرى عديدة على الجهود التي بذلت لتأييد اليمن ودعمه بوصفه قوة موازية للمملكة العربية السعودية. كما أن جهود سلطنة عمان لتحسين العلاقات مع الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية في الثمانينات تعود إلى سعيها للمحافظة على وضع مستقل عن المملكة العربية السعودية. والجهود التي بذلتها دول الخليج العربي المجاورة للمحافظة على صلات ثنائية قوية مع الجمهورية العربية اليمنية في الثمانينات كانت تسعى لتحقيق نفس الهدف.

بعض ملامح هذا النظام من التوازن والقوة الموازية، استمرت بعد أزمة الخليج الثانية حتى نشوب الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤ وخلالها أيضاً، وأبدى السعوديون سخاءً في مفاوضات الحدود الناجمة مع عمان في أوائل التسعينات، وربما يعود ذلك جزئياً لرغبتهم في الإستعداد لإجراء مباحثات حدودية، مع اليمن، تبدو على قدر أكبر من الأهمية والتحدي، وعلى نحو مماثل بدأ العمانيون موافقين على المحاولات اليمنية المتتالية للإعلان عن اتفاق الحدود اليمني ـ العماني عام ١٩٩٢ باعتباره خطوة هامة في طريق تسوية الخلافات الحدودية الأخرى. وأخيراً ، إن تمسك قطر بالعلاقات الطيبة مع اليمن ورفضها الوقوف إلى جانب

الجنوب خلال الحرب الأهلية عام ١٩٩٤، يمكن إرجاعه مباشرة إلى خلافاتها الحدودية مع الدول المجاورة.

إبطال التأثيرات السلبية:

ماذا تستطيع أن تفعل دول الخليج العربية لإبطال التأثيرات السلبية للحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤؟ إذا رغبت في إحياء نظام توازن القوى الناشئ بحكم الضرورة، والذي يكاد لا يكون واضحاً، ذلك التوازن الذي وفر لها بعض الحماية من الضغوط الإقليمية قبل أزمة الخليج، يجب عليها عندئذٍ أن تعيد بناء علاقات فاعلة مع اليمن. وتعتبر مثل هذه العلاقات شرطاً ضرورياً لاستعادة إمكانية إقامة التحالفات بسهولة أو الخروج منها بسهولة أي، تشكيل توازنات جديدة للقوى في ظل ظروف جديدة وأوضاع جديدة. وببساطة، يجب إرجاع اليمن إلى موقع الحليف المحتمل في لعبة الأمم في شبه الجزيرة العربية.

تتضمن الصيغة الممكنة لتطبيع العلاقات المعاملة بالمثل، إذ يطلب كل طرف من الطرف الآخر أن يغفر وينسى. وقد يغفر اليمن وينسى الدعم الذي قدمته القوى الإقليمية للجنوب، ومن جانبها سوف تتبنى هذه القوى موقفاً مماثلاً بخصوص تخلف اليمن عن تأييد التحالف الذي أقيم خلال أزمة الخليج الثانية بقيادة المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. وفي إطار هذا الإعتراف المتبادل بالأخطاء، ليس هناك ما يدعو إلى أن ينحني أي طرف أمام الآخر ويرجو منه المغفرة ــ إذ

بالإمكان جعل عملية المصالحة مشرفة وذات منفعة متبادلة، ويجب أن تكون كذلك. فضلاً عن ذلك هي خطوة ممكنة، وصغيرة في هذا الإطار. وقد أعلن اليمن عن توقه لفتح صفحة جديدة من العلاقات مع دول الخليج العربي خلال الأسابيع الأولى التي تلت انتصاره على الجنوب، وكان أعلن ذلك أيضاً قبل سنة، أواسط عام ١٩٩٣ (وكان بدأ في ذلك منذ ربيع ١٩٩١). ومن جانبهما، بدت دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان مستعدتين للقاء اليمن في منتصف الطريق هذه المرة. ولا تزال الكويت، على عكس ذلك، ترفض اتخاذ هذه الخطوة.

يعتبر استئناف العلاقات بين اليمن ودول الخليج العربي شرطاً ضرورياً لكنه غير كاف لإحياء نظام مرن لتوازن القوة. وإن توافر هذا الشرط لن يحقق النتيجة المطلوبة طالما أن اليمن والسعودية متمسكتان بعلاقة تخاصم تتراوح بشكل ضيق بين الحرب الباردة والتهديد بالحرب الساخنة، أو شن تلك الحرب فعلاً. وبصرف النظر عن احتمال وقوع الحرب الذي سيكون له بالتأكيد أثره على الدول الأخرى في شبه الجزيرة العربية، فإن استمرار النزاع بين اليمن والمملكة العربية السعودية يجعل عملية تشكيل تحالف في شبه الجزيرة أقل مرونة وأكثر تصلباً، وبالتالي يربك نظام التوازن الهش العود ويعرضه للخطر. وفقاً لذلك، يجب أن تبادر دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من دول الخليج العربي، بالإضافة إلى تحسين علاقاتها مع اليمن، إلى العمل على تسوية الخلافات بين السعوديين واليمنيين. وتستطيع كل دولة منها أن

تتقرب من اليمن والسعودية معاً بشكل ثنائي، في الوقت الذي تتقرب فيه كل دولة من السعوديين من خلال دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إن قدرة دول الخليج العربي على توفير هذا الشرط الثاني الذي يقتضي إقامة نظام من التوازنات ـ تطبيع العلاقات بين اليمن والسعودية ـ هي قدرة محدودة. والقضايا المتنازع عليها بين هاتين الدولتين المتجاورتين، تعد قضايا حقيقية. وإن عودة العمال اليمنيين كانت بمثابة كارثة، حملت اليمنيين وحكومتهم على التعبير عن غضبهم واستيائهم، وإن الخلافات على الحدود بين الدولتين جوهرية وليس سهلاً إيجاد حل لها. ومن الواضح أن المملكة العربية السعودية واليمن يجب أن يعالجا بنفسيهما ما أورثتهما علاقاتهما السابقة. وقد أعلن اليمن في منتصف تموز/ يوليو ١٩٩٤ انه يريد إغلاق الملف القديم للعلاقات السعودية ــ اليمنية ويريد أن يفتح ملفاً جديداً، وهو منذ عام ١٩٩١ يعبر عن رغبته هذه. وتستطيع دول الخليج العربي المجاورة فقط أن تحاول حث اليمنيين على التمسك بهذه الوعود وعلى انتهاج السلوك بما يتناسب معها ــ وتدفع السعوديين لإبداء تجاوب مماثل.

القوى الخارجية في الحرب

منذ عام ١٩٦٢ واليمن يشهد نزاعات داخلية مسلحة، والحرب الأهلية التي اندلعت عام ١٩٩٤ كانت المرة السابعة التي يتقاتل فيها اليمنيون بعضهم مع بعض. إلا أن النزاع الأخير كان أول نزاع يتم خارج إطار الحرب الباردة. فهي المرة الأولى إذاً التي لا يفهم فيها النزاع أو يساء فهمه، بأنه جزء من الصراع السوفيتي ـ الأمريكي على النفوذ في العالم الثالث وذلك الصراع سيطر على السياسة العالمية في الماضي القريب.

مهما يكن الدور الذي لعبته القوى الخارجية في النزاعات اليمنية السابقة، نجد جذور هذه النزاعات جميعاً في الخلافات اليمنية الداخلية. وهذه الحرب الأهلية الأخيرة ليست استثناء، فهي كالنزاعات اليمنية السابقة كانت لها انعكاسات ومضاعفات إقليمه هامة. وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة ربما تكون للحرب اليمنية الأخيرة أبعاد عالية هامة أيضاً.

سوف يتناول هذا الفصل أهداف القوى الخارجية المعنية وأفعالها المرتبطة بالحرب الأهلية اليمنية الأخيرة (١٩٩٤) ونتائجها، (في إطار ما هو معروف من هذه الأهداف والأعمال). وسوف ندرس أولاً دور القوى الإقليمية التي ساندت الجنوب (مساندة نشطة إلى حد ما). وبعد ذلك نقدم تحليلاً عن دور القوى الإقليمية التي دعمت الحكومة الموحدة في صنعاء. كما سيتم البحث في دور القوى غير الإقليمية. وأخيراً يتطرق الفصل إلى المشكلة الحدودية التي تطرحها الحرب الأهلية اليمنية

ونتائجها بالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والغرب، ويتناول أيضاً الخيارات السياسية لمعالجة هذا الوضع.

مساندة الجنوب:

ساهم الدعم الخارجي كثيراً في تقوية الجنوب في مواجهة صنعاء خلال الحرب، وفي الفترة التي تلتها على حد سواء. ورأت صنعاء في الجهود التي بذلتها القوى الإقليمية للتوصل إلى وقف لإطلاق النار أثناء اندلاع القتال، محاولة لمساعدة الجنوب: في حال تثبيت وقف إطلاق النار، سوف يعمد الحكم الجنوبي إلى انتهاز هذه الفرصة لتعزيز استقلاله. وقد أوردت التقارير أن هذه القوى حاولت، مع اقتراب نهاية النزاع، إقناع حكومات عربية أخرى بالإعتراف باستقلال الجنوب. وقامت هذه القوى، وفقاً لمصادر متعددة، بمد القوى الجنوبية بالدعم العسكري. وقد يكون من ضمن هذا الدعم شراء الطائرات الحربية من طراز ميغ ٢٩ السوفيتية الصنع للجنوبيين. وبرأي المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية لم يكن اليمنيون يمتلكون طائرات كهذه قبل الحرب. لكن القوات الجنوبية استخدمتها بالفعل أثناء القتال. كما ذكرت التقارير انه عقب هزيمة الجنوب أمام القوات الشمالية، قدمت الدول المجاورة الملاذ للقيادة الجنوبية ولمن تبقى من أفراد قواتها المسلحة.

أولاً، هناك خلافات حدودية هامة بين الرياض وصنعاء. وفي عام ١٩٤٤ نشبت بين المملكة العربية السعودية واليمن حرب قصيرة الأجل، أعقبها توقيع معاهدة الطائف عام ١٩٣٤. إلا أن المعاهدة السعودية ـ اليمنية التي وضعت حداً لحرب عام ١٩٣٤، لم تمنح عسير للسعوديين بشكل نهائي، بل لفترة عشرين سنة فقط قابلة للتجديد.

وتجددت المعاهدة عامي ١٩٥٤ و١٩٧٤ وكانت مطروحة للتجديد عام ١٩٩٤ أيضاً. وإضافة إلى ذلك نشأت خلافات حدودية أخرى بين السعودية واليمن حول أماكن لم يتم فها تعيين حدودهما المشتركة. وشمل الخلاف التنافس على حق المطالبة بمقاطعة في القسم الشرقي من اليمن الشمالي سابقاً وبالمنطقة الشمالية من اليمن الجنوبي سابقاً حيث كانت شركات نفطية تعمل بموجب امتياز منحه لها اليمنيون، وكانت أعمال التنقيب قد أثمرت في بعض الأماكن واستمرت في أماكن أخرى.

تفاقم الخلاف الحدودي بإقامة الوحدة اليمنية. وكانت الدولتان في اليمن قبل توحدهما عام ١٩٩٠ تركزان اهتمامهما بشكل رئيس على بعضهما البعض. وأثناء استقلالهما كانت كل دولة تعتبر أن الدولة الأخرى هي المصدر الأول للخطر عليها. لكن بعد إنجاز الوحدة صارت الخلافات مع السعودية تشكل محور اهتمام السياسة اليمنية الخارجية. وعوضاً عن دولتين صغيرتين في حالة نزاع مستمرة إحداهما ضد الأخرى، حولت الوحدة اليمن بالنسبة للسعوديين إلى دولة كبيرة تقع على حدود المملكة الجنوبية الغربية وسكانها يتفوقون عددياً على سكان الأخيرة. أضف لذلك اكتشاف كميات كبيرة من النفط واحتمال العثور على كميات أخرى.

ربما يكون الإتجاه نحو الديمقراطية في اليمن أثار تحفظ القوى الإقليمية أيضاً، حيث تحققت بالفعل درجة ملموسة من الحرية السياسية. وكانت الصحف اليمنية المستقلة تصدر حاملة على صفحاتها انتقادات قاسية

للقيادة العليا في البلاد. وقد وصل بعضها إلى حد المطالبة علانية باستقالة الرئيس علي صالح. وكانت الإنتخابات البرلمانية اليمنية في نيسان ١٩٩٣ حرة ونزيهة، كما شهد لها بذلك عدد كبير من المراقبين الدوليين. بوصفها «الإنتخابات الأكثر ديمقراطية في العالم العربي».

من الصعب طبعاً اعتبار الديمقراطية في اليمن متكاملة، إذ أن درجة السيطرة التي يمارسها الرئيس علي صالح دون العودة إلى البرلمان أو إلى الأعضاء الجنوبيين في المجلس الرئاسي الذي يضم خمسة أعضاء برئاسته، كانت سبباً هاماً من أسباب الحرب الأهلية.

إن السبب الأهم الذي دفع بعض القوى الإقليمية لمعارضة نظام علي صالح بنحو خاص، كان ناجماً بالطبع عن موقف صنعاء خلال أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠ ـ ١٩٩١. وتدعي صنعاء منذ ذلك الحين بأنها كانت على الحياد وأنها حاولت فقط المساهمة في إيجاد حل سلمي للنزاع، لكن سلوكها في تلك الفترة ساعد العراق بدون شك. وكانت الدعوة اليمنية للتوصل إلى «حل عربي» للأزمة تثير إلى حد كبير غضب السعوديين، لان الدول العربية التي عارضت غزو صدام للكويت كانت غير قادرة على طرد قواته بما لديها من إمكانيات أو على الدفاع عن المملكة العربية السعودية من هجوم عراقي لاحق. وكان الشائع في حينه بان مساندة علي صالح للعراق قد عكست وجهة نظر الرأي العام في اليمن.

وقد ساهمت الكويت وبعض القوى الإقليمية بتقديم دعم مادي للقضية الجنوبية. وعندما شارف النزاع على نهايته، تحدث وزير الخارجية الكويتي بصراحة عن الموافقة على الإعتراف الدبلوماسي بالجنوب. ومن الواضح انه لا يوجد خلاف حدودي بين الكويت واليمن. كما أن الكويت ليست قلقلة بنحو خاص من التطور الديمقراطي هناك، لان الكويت تتمتع بدورها بصحافة حرة نسبياً، وتقدم لبعض مواطنيها فرصة المشاركة في انتخابات نيابة حرة نسبياً. ولم تكن الوحدة اليمنية بحد ذاتها تشكل أي تهديد خاص للكويت.

كان دافع الكويت الأول لمساندة الجنوب استمرار الغضب الكويتي من دعم صالح لصدام حسين أثناء احتلاله الكويت بعد سنوات من العون الإقتصادي الذي كانت الكويت تهبه لليمن. لذلك كان الكويتيون يودون معاقبة النظام اليمني.

اتخذت دول أخرى إجراءات ساهمت في مساعدة الجنوب، أو أن صنعاء تراءى لها ذلك. لقد أيدت هذه الدول بإصرار وقف إطلاق النار في الحرب الأهلية في اليمن. ولو تم تنفيذ وقف إطلاق النار، لكان هذا يعتبر بالفعل مساعدة للجنوبيين لتقوية نظامهم. وذكر أن سلطنة عمان، قدمت المأوى لبعض القادة الجنوبيين وأفراد القوات المسلحة الذين تركوا اليمن الجنوبي في نهاية النزاع.

لا تكن حكومات هذه الدول الكراهية العميقة للنظام اليمني. ويبدو هدفها من دعم الجنوب مزدوجاً: ١ ـ الرغبة العامة في إضعاف أي حكم موالٍ للعراق، ونظام علي صالح ما زال يعتبر كذلك، و٢ ـ الرغبة في حصد المكافآت من التعاون مع السعودية والكويت في قضية من الواضح أنها ذات أهمية بالغة بالنسبة لهما، مع أنها ربما تكون في الواقع اقل شأنا بالنسبة لحلفائهما في المنطقة. وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الوحيدة التي اعترفت بالفعل باليمن الجنوبي كانت هي نفسها غير معترف بها عالمياً وهي «جمهورية ارض الصومال» (الصومال الشمالية) التي انفصلت عن الصومال. ويبدو أن الصومال الشمالية كانت لديها الرغبة في الإعتراف (وقد اعترفت فعلاً) بان الإنفصال مشروع. وعلى الرغم من أن اليمن الجنوبي كان يريد أن يعترف به، لكن الحكومة الجنوبية لم تعط أهمية كبيرة لاعتراف جمهورية ارض الصومال ولم تكلف نفسها حتى عناء الإعتراف بهذه الجمهورية بالمقابل.

مساندة الشمال:

أعلنت بعض الحكومات في المنطقة عن وقوفها إلى جانب الشمال، أو حكومة الوحدة، خلال الحرب الأهلية. وكانت إحدى هذه الحكومات هي حكومة قطر. وعلى الرغم من أن قطر لعبت دوراً فاعلاً في التدخل الذي رعته الأمم المتحدة ضد العراق، لكن الحدود بين قطر والسعودية شهدت بعض المناوشات في عام ١٩٩٢ ـ والعلاقات بين الدولتين ما زالت فاترة. فلم تضم قطر صوتها إلى الدعوة التي وجهتها الدول

الأخرى في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لوقف إطلاق النار في اليمن. وكانت قطر، على حد قول بعض المصادر، تقدم المعونات المالية إلى حكومة علي صالح أثناء النزاع.

كما أوردت التقارير أيضاً أن الأردن كان يدعم حكومة علي صالح والأردن، مثل اليمن، قام بمساعدة العراق خلال أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠ ـــ ١٩٩١. وهو مثل اليمن أيضاً أثار غضب السعودية والكويت لأنه فعل ذلك. لكن الأردن تمكن، بعكس اليمن من استعادة علاقاته الوثيقة مع الغرب والولايات المتحدة. إلا أن علاقاته مع السعودية والكويت ما يزال يشوبها التوتر. وكان الأردن وسلطنة عمان ناشطين للتوسط في النزاع بين علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض (قائد اليمن الجنوبي سابقاً الذي تولى منصب نائب الرئيس في اليمن الموحد عام ١٩٩٠، وترأس بعد ذلك الحكومة الإنفصالية في عام١٩٩٤) قبل اندلاع الحرب الأهلية. وقد نقل عن أحد المصادر أن أفراداً من سلاح الجو الأردني ساعدوا في صيانة طائرات إف ـــ ٥ الأمريكية الصنع في اليمن خلال الحرب الأهلية.

الدولة التالية التي وقفت إلى جانب حكومة علي صالح كانت العراق. وكان هدف بغداد من مساعدة علي صالح واضحاً: أراد العراق الحؤول دون توسيع تنامي نفوذ دول المنطقة الذي كان محتملاً، إذا تمكن الجنوبيون من الإنتصار. ووفقاً لبعض المصادر، ساعد ضباط عراقيون على تنظيم الحملة التي شنها الشمال ضد الجنوب. وبغض

النظر عن مدى دقة هذه التقارير، يبدو من الواضح أن العراق لم يكن في وضع يخوله مساعدة صنعاء كما كان سيفعل لو أن الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على بغداد لم يكن قائماً.

أعلنت السودان أيضاً تأييدها لصنعاء. وهناك علاقة وثيقة تربط قادة النظام الأصولي الإسلامي في هذه الدولة بالشيخ عبد المجيد الزنداني، أحد زعماء الإصلاح، الحزب الإسلامي في اليمن. وخلال هذا النزاع وقف الإصلاح إلى جانب الرئيس علي صالح ودان القوى الإقليمية لدعمها الجنوب. لكن على الرغم من أن السودانيين قدموا دعماً سياسياً كاملاً لصنعاء، لم يكن وضعهم يسمح لهم في جنوب السودان، هذا بالإضافة إلى حالة الفقر العامة التي تعاني منها البلاد. وقد اعترف السودان بأنه أرسل «مساعدة» إلى اليمن عندما شارفت الحرب على نهايتها.

كما ورد أيضاً أن العقيد القذافي، الذي يتبع غالباً سياسة مناهضة، كان يؤيد صنعاء. ولكن تقديمه أي دعم مادي هام لحكومة علي صالح يظل موضع شك.

ولقد ذكرت التقارير أيضاً أن إيران ساندت الشمال في الحرب الأهلية. وإيران، بالطبع، في حالة تنافس مع السعودية منذ فترة طويلة، وهي بالتالي لا تريد رؤية النفوذ السعودي يمتد حتى اليمن. لكن إيران على الرغم من ذلك تسعى حالياً لإقامة علاقات ودية مع السعودية.

لدرجة أنه قيل إن أية مساعدة إيرانية لصنعاء كانت ترسل بطريقة غير مباشرة... ربما عبر السودان.

يقول المراقبون المطلعون على مجرى الأحداث في واشنطن إن مقدار الدعم الخارجي الذي تلقاه الشمال خلال الحرب الأهلية الأخيرة كان ضئيلاً بالمقارنة مع مقدار الدعم الذي تلقاه الجنوب. ويذكر هنا أن العالم العربي وقف سياسياً إلى جانب الشمال عندما رفض تلبية الدعوات الجنوبية للاعتراف الدبلوماسي بالجنوب.

القوى الخارجية:

كانت السياسة الخارجية الأمريكية تقليدياً لا تنظر إلى اليمن بوصفه يحتل مكانة ضمن أولوياتها. وكان مقدار أهمية الدولتين اليمنيتين يقاس بشكل أساسي في إطار التنافس الذي تفرضه الحرب الباردة، كما يقاس بالتطورات الحاصلة في الدولتين والتي تؤثر في المملكة العربية السعودية المجاورة... وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أمن هذه الأخيرة مسألة حيوية بالنسبة لمصالحها. وإذا كانت اهتمامات أمريكا باليمن قد زالت اليوم في إطار انتهاء الحرب الباردة، فإن واشنطن ما زالت مهتمة بما يحدث في اليمن ويؤثر في المملكة العربية السعودية. لكن اهتمام أمريكا باليمن حالياً لم يعد متعلقاً بالسعودية تماماً، خصوصاً عندما تمكنت شركة أمريكية من اكتشاف النفط في اليمن الشمالي عام ١٩٨٤ ونالت امتياز التنقيب هناك. كما تعمل في اليمن الجنوبي سابقاً شركة كندية تابعة

لشركة أمريكية، على استخراج النفط. وهناك عدد من شركات النفط من أمريكا ودول أخرى تقوم بأعمال التنقيب في أماكن مختلفة في اليمن. وإلى جانب ذلك، كانت الجهود لترسيخ الديمقراطية في اليمن خلال السنوات الأخيرة، خاصة في الإنتخابات البرلمانية عام ١٩٩٣، تلاقي دعماً فعالاً من التكتل الديمقراطي الضاغط، الآخذ في النمو.

خلال الحرب الأهلية، ساندت الولايات المتحدة الأمريكية جهود مجلس التعاون لدول الخليج العربية (باستثناء قطر) للتوصل إلى قرار بوقف إطلاق النار في الأمم المتحدة. وكان مسؤولون معنيون بسير الأحداث في الحكومة الأمريكية ينسبون معظم انتهاكات وقف إطلاق النار للشمال، وذكر انهم وجهوا احتجاجات قاسية للمسؤولين في صنعاء. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتخذ إجراءات عملية لتدعيم وقف إطلاق النار أو لفرض عقوبات لانتهاكه. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أيدت الوحدة اليمنية عند الإعلان عنها في عام ١٩٩٠. وقد اعتادت واشنطن على أن تنظر بعداء إلى كافة المحاولات الإنفصالية منذ الحرب الأهلية الأمريكية، ولم تكن مستعدة للاعتراف بالجنوب.

كانت سياسة معظم القوى الغربية متشابهة في جوهرها مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، واعتقد البعض أن روسيا ستبادر إلى مساعدة حلفائها السابقين في الجنوب، لكن لم يرد أي دليل على حدوث ذلك بالفعل. وقامت روسيا بمبادرة دبلوماسية لحل النزاع. وكانت

وزارة الخارجية الروسية تأمل أن تساعد العلاقات الطيبة السابقة التي كانت تربط موسكو بالقيادتين الشمالية والجنوبية على إعطاء موسكو موقعاً افضل من الآخرين حتى تتمكن من التوسط بنجاح بين الطرفين المتنازعين، لكنها لم تساعدها على ذلك.

لم يكن لروسيا بالضرورة رهان معين على انتهاء الحرب لصالح هذا الطرف أو ذاك. وكانت محاولة الوساطة نابعة من الجهد الأكبر الذي تبذله موسكو كي تتقبل سائر دول العالم روسيا بوصفها قوة عظمى. لكن روسيا ربما تكون باعت الميغ ٢٩ إلى قوى إقليمية حتى يعاد نقلها إلى الجنوب. وإذا كان هذا صحيحاً، فإن هدف وزارة الدفاع الروسية يكون عندها تجارياً أكثر منه سياسياً، فهي تحتاج إلى العملة الصعبة. وقد يكون مصدر الطائرات أوروبا الشرقية، أو كوريا الشمالية أو أية دولة أخرى تمتلك مثل هذه المعدات وتحتاج للعملة الصعبة.

لا يبدو أن هناك أية قوة من خارج المنطقة اتخذت قراراً بتقديم دعم مادي مباشر للشمال أو للجنوب أثناء النزاع. وتصرفت سائر الدول في العالم كالدول العربية، إذ منحت القضية الشمالية دعماً سياسياً من خلال عدم منحها الجنوب اعترافاً دبلوماسياً.

نتائج مستقبلية وخيارات:

باءت المحاولة الجنوبية بالفشل. واستمر اليمن موحداً في ظل حكم الرئيس علي صالح. وإلى جانب ذلك تمكنت صنعاء من الإنتصار بقدر لا يذكر من العون الخارجي. وعلى الرغم من الدعم الخارجي الهام الذي تلقته قيادة الجنوب، فإنها طردت من اليمن.

ما هي النتائج المترتبة على انتهاء الحرب الأهلية اليمنية؟ أبرز نتائج الحرب اليمنية الأهلية الأخيرة متصلة باليمن تحديداً ولكن ذلك لا ينفي كون أن نتائج الحرب الأخيرة تمتد لأبعد من اليمن. من جانب آخر يبسط الرئيس علي عبد ا لله صالح سلطته بقوة على البلاد، في الوقت الحاضر على الأقل.

أولى هذه النتائج ازدياد تدهور العلاقات بين حكومة علي صالح من جهة، وبين معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من جهة أخرى. وبسبب دعم القوى الإقليمية للجنوب، تعتبر صنعاء أن هذه القوى الإقليمية قد ساهمت في الحرب الأهلية اليمنية الأخيرة.

علاقات اليمن مع سائر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (باستثناء قطر) فاترة أيضاً، لكنها لا تصل إلى مستوى علاقاتها بالمملكة العربية السعودية. وإذا تغيرت سياسة السعودية نحو صنعاء فجأة وصارت سياسة ود وتسوية للخلافات، فإنه من المستبعد للغاية أن تواصل سائر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سياسة متحفظة

نحو اليمن. لكن، إذا عمدت دول المجلس إلى تحسين علاقاتها مع اليمن (وهذا ما تفعله عمان والإمارات كما يبدو) لن يكون لذلك تأثيره في وضع حد للخلاف السعودي ـ اليمني.

يبدو أن الخلاف السعودي ـ اليمني المتزايد سيكون على الأرجح نتيجة طويلة الأمد للحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤. لكن هناك نتيجة أخرى أكثر إثارة للقلق. فالتوتر بين اليمن من جهة والمملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من جهة أخرى ليس قائماً في فراغ. إذ أن دول شبه الجزيرة العربية تواجه أعداء آخرين ناشطين أو محتملين. وهؤلاء هم العراق وإيران والسودان والحركات الإسلامية الثورية التي تحاول الوصول إلى السلطة في مصر والجزائر وغيرهما من دول الشرق الأوسط.

طالما ظل التوتر السعودي ـ اليمني قائماً، فإنه من المحتمل أن يفسح المجال أمام سائر خصوم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لاستغلال هذا التوتر. وقد اندلعت الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤، في فترة كان فيها الخصوم الفعليون والمحتملون لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضعفاء نسبياً أو لم يتدخلوا بقوة. لكن هذا الوضع قد لا يدوم طويلاً.

لعل الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق لا يزال متماسكاً نسبياً في الفترة الحالية، لكن هناك دول عديدة لها مصلحة كبيرة في رفع

هذا الحظر، من بينها تركيا وروسيا والصين وفرنسا. وهدف هذه الدول اقتصادي بالدرجة الأولى. وإذا أتيح للعراق أن يواصل تصدير نفطه، فسوف يشكل هذا مصدراً هاماً للدخل لن يستخدمه فقط في إعادة بناء قواته المسلحة، بل لمساعدة اليمن بوجه خاص.

تعتمد إيران اليوم ما يشبه الإنفراج في العلاقات مع السعودية. لكن الإنفراج لا يعني الود. إن المبادئ الثورية الإيرانية معارضة أساساً لكل الملكيات. وفي حال تمكنت القوى الإسلامية الثورية في دول إسلامية أخرى من أن تنمو وتزداد قوة، من المستبعد للغاية أن تحرمها طهران من الدعم من اجل المحافظة على العلاقات الطيبة مع الرياض. وتظل مساعدة اليمن خياراً قد تلجا إليه طهران عندما تسوء العلاقات السعودية ــ الإيرانية مرة أخرى.

إذا تمكنت الأنظمة الإسلامية الثورية من استلام السلطة في أماكن أخرى من العالم العربي، ستكون على الأرجح معادية للغرب كثيراً، كما أنها ستعارض بشدة أي حكم عربي تعتبره متحالفاً مع الغرب. وتسعى الأنظمة الثورية عادة لتصدير ثورتها في الفترة الأولى لوصولها إلى السلطة. كما أن استمرار التوتر السعودي اليمني سوف يشكل لها فرصة قد تستغلها أيضاً.

إن المشكلة الناجمة عن استمرارية التوتر بين صنعاء والرياض هي إمكانية استغلال قوى أخرى لهذا النزاع. فإن إقامة تحالف بين اليمن

وبين طرف معاد للمملكة العربية السعودية، أو عدة أطراف معادية، يشكل بالفعل تهديداً أمنياً للمملكة ولسائر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إن السؤال السياسي الذي يطرح نفسه أمام السعودية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأمام حلفاء هذه الدول في الغرب وفي أماكن أخرى، هو كيفية فك ارتباط التوتر السعودي ـ اليمني بالقوى الأخرى المعارضة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، فعلية كانت أم محتملة؟ لن يكون ممكناً، على الأرجح، فك ترابط هاتين المشكلتين في حال استمرار التوتر السعودي ـ اليمني، لأن استمراره، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، يجعله عرضة للاستغلال من قبل الآخرين. وإن السبيل الوحيد لمنع حدوث ذلك هو في وضع حد للتوتر السعودي ـ اليمني، بطريقة ما، كي لا يعود متاحاً كفرصة ينتهزها الآخرون.

وبالمثل كان تأييد بعض القوى الإقليمية للجنوب في الحرب الأهلية عام ١٩٩٤، سوء تقدير كبير أيضاً. صحيح أنه على الرغم من إجراء الإنتخابات البرلمانية عام ١٩٩٣ وظهور صحافة حرة نسبياً، فأن حكم الرئيس علي صالح لا يوصف بأنه ديمقراطي. وصحيح أيضاً أن معظم الجنوبيين كانوا مستاءين لان الشماليين فرضوا سيطرتهم على الحكومة الموحدة، وان الوضع الإقتصادي في الجنوب أصبح مزرياً. لكن حتى لو شعر العديد من اليمنيين بالخيبة تجاه حكم علي صالح، فهذا لا يعني أنهم كانوا على استعداد لتأييد القيادة الماركسية السابقة التي حكمت اليمن

الجنوبي بأسلوب ديكتاتوري في الماضي، وأثارت نفوراً شعبياً عاماً هناك. وحتى القيادة الجنوبية نفسها تظل بالفعل منقسمة بشكل حاد بسبب خلافات برزت خلال سلسلة من الأحداث، من بينها الحرب الأهلية اليمنية الجنوبية عام ١٩٨٦، التي خاض فيها الإشتراكيون قتالاً عنيفاً ضد بعضهم البعض.

علاوة على ذلك لم تصل معارضة حكم علي صالح إلى مستوى معارضة الوحدة. وخلال اندلاع الحرب الأهلية زارت واشنطن وفود من مجموعات يمنية مختلفة، وأبدى العديد منهم ـ وبعض هؤلاء أعضاء في حزب علي صالح، المؤتمر الشعبي العام ـ معارضته لعلي صالح، لكنهم عبروا بصلابة عن تمسكهم بالوحدة اليمنية، لان الذين كانوا يحاربون علي صالح سعوا للانفصال.

قد تكون القوى الإقليمية اليوم أيضاً على وشك إساءة تقدير الأمور مرة ثانية في حال اقتناعهم بأنهم يستطيعون إضعاف حكم الرئيس علي صالح من خلال دعم القوى الجنوبية التي فرت من اليمن عند نهاية الحرب. وإذا كانت هذه القوى عجزت عن تحقيق الإستقلال الجنوبي وهي لا تزال داخل البلاد، فإن تحقيق ذلك يصبح مستبعداً أكثر وهي خارج البلاد. وإضافة إلى ذلك تبدو تلك القوى الإقليمية غير مدركة تماماً لكون أن رعايتها للجنوبيين تساهم في إضعاف ثقة القوميين اليمنيين فيها.

من المحتمل بالطبع في حال لجأت صنعاء إلى فرض حكم متشدد بعد نهاية الحرب، أن يؤدي ذلك إلى ظهور حركة معارضة شعبية يمنية ثانية. كانت القوة الأبرز التي تحالفت مع علي صالح لإلحاق الهزيمة بالجنوبيين هي حزب الإصلاح. وقد يكون موقف حزب الإصلاح أثار دهشة المراقبين الذين يعتبرون أحد زعمائه الرئيسيين، الشيخ عبد ا لله الأحمر من حاشد، صديقاً للمملكة العربية السعودية. وربما يكون الأحمر من ناحيته شجب دعم القوى الإقليمية للجنوب واختار الوقوف إلى جانب علي صالح خوفاً من أن يفقد تماماً سيطرته على الإصلاح لصالح الشيخ عبد المجيد الزنداني الراديكالي، الذي تربطه علاقات وثيقة بالحكم الإسلامي الأصولي في السودان.

وإذا تمكنت حركة المعارضة لحكم علي عبد ا لله صالح من النمو، فقد نشهد صراعاً بين شقين في حزب الإصلاح، الأول موال لصالح وللعراق والثاني موال للسودان وإيران. أي انه لا أحد يستطيع الإفتراض أن إسقاط علي صالح سيأتي بنظام حكم يقيم علاقات ودية بين صنعاء وجيرانها.

إن اعتماد سياسة اللين في التعامل مع اليمن يعني، على عكس السياسة المتشددة: ١ـ أن الوحدة اليمنية وجدت لتبقى ٢ ـ وان نظام حكم علي عبد ا لله صالح سوف يستمر. وهكذا فإن سياسة اللين ستعمل على فك الإرتباط بين اليمنيين وسائر المعارضين الإقليميين لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بترسيخها التعايش السلمي مع

صنعاء. وستضع هذه السياسة حداً لدعم المعارضين السياسيين لصنعاء خاصة اؤلئك الذين يريدون القضاء على الوحدة اليمنية. كما أنها ستشمل أيضاً السماح للعمال اليمنيين بالعودة إلى السعودية و إلى سائر الدول الخليجية، إلى جانب مواصلة تقديم العون الإقتصادي.

قد يعترض البعض على هذا التحليل ويقولون إن المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كانت تعتمد في السابق سياسة اللين مع اليمن وأنها اجزيت على ذلك بالتأييد اليمني للعراق بعد غزو الكويت. لكن العديد من اليمنيين اعترفوا ـ في ذلك الحين، ويعترفون اليوم أيضاً ـ أن موقف صنعاء من حرب الخليج كلف اليمن كثيراً. وهناك أدلة على أن الرئيس علي صالح نفسه يعترف بذلك. وعند إحرازه النصر على الجنوب، وجه رسالة إلى الملك فهد يدعوه فيها إلى «توطيد علاقات حسن الجوار والتعاون» بين السعودية واليمن. إن السماح بالعودة إلى النمط التقليدي من العلاقات الإقتصادية بين اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو، في أقل تقدير، بمثابة خطوة أولى لتحسين العلاقات بين الجانبين.

في نهاية المطاف، قد لا تكون «المشكلة اليمنية» بالنسبة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية مشكلة بالإمكان حلها، لكن بالإمكان فقط إدارتها. لأنه حتى في حال اعتماد مجلس التعاون لدول الخليج العربية سياسة اللين مع اليمن بمواصلة الدعم والعلاقات الإقتصادية الطبيعية، سوف تقبل صنعاء بدون شك المساعدة من معارضي مجلس

التعاون عندما يقدمها لها هؤلاء. وهذه اللعبة أجادها على صالح ببراعة خلال توليه رئاسة اليمن الشمالي أثناء الحرب الباردة حين كان يتلقى العون من الإتحاد السوفيتي من جهة، ومن مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية. ومنذ عام ١٩٩٠ ولغاية اليوم أثبتت سياسة التشدد مع اليمن فشلها. لكن خيار سياسة اللين يظل، كما كان في الماضي مع اليمن الشمالي، لعبة تتمتع فيها المملكة العربية السعودية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية بموقف قوي يسمح لهما بخوضها بنجاح مع اليمن الموحد.

على طريق الحكم الذاتي الفلسطيني

١ ـ الإنتفاضة في الأرض المحتلة:

لعبت الإنتفاضة الفلسطينية دوراً مهما في زعزعة إسرائيل من الداخل، وتسببت في حدوث انهيار كبير داخل المجتمع الإسرائيلي بمجمله، وكان الجيش الإسرائيلي في مقدمة القوى التي أصابتها عوامل التفكك والإنهيار.

إن الجيش الإسرائيلي الذي أوكلت إليه مهمة قمع الإنتفاضة التي اندلعت في ديسمبر١٩٨٧ بمدينة غزة، ثم سرعان ما امتدت إلى أنحاء فلسطين بأسرها قد كذب وبنفسه أسطورة الجيش الذي لا يقهر، فقد تسبب أطفال صغار لا يملكون من السلاح إلا الحجارة في هزيمة هذا الجيش وخفض معنوياته وإجبار العديد من عناصره على الهروب من الخدمة أو الإنتحار!!

لقد قامت فكرة الأمن الإسرائيلي منذ إنشاء الدولة العبرية عام ١٩٤٨ على أساس حماية حدود الدولة من الدول العربية المجاورة.. لأجل ذلك الهدف درست النظريات والأفكار التي من شأنها حماية هذا

الأمن وفق نظريات الحرب الإستراتيجية. وفي مقابل ذلك فإن فكرة الأمن الداخلي لم تحظ بذات الإهتمام على اعتبار أن فلسطيني الداخل لا يمثلون نفس خطر أطراف الخارج، وأنه إذا ما طرأت أية منازعات أو مشاكل فإن الشرطة الإسرائيلية كفيلة بردع هذه العناصر.

ولكن ومنذ ديسمبر ١٩٨٧ تاريخ ولادة الإنتفاضة بشكلها الحاد تغيير هذا المفهوم تماماً.. وفي عام ١٩٨٩ تعاظم خطر الإنتفاضة وأضحى من الأمور التي تثير القلق والخوف، ومنذ عام ١٩٩١ أصبحت الإنتفاضة هي الهم الأساسي الذي يشغل بال المسؤولين الإسرائيليين بعد أن تخطت آثارها الخطوط الحمراء، وأصابت المجتمع بحالة من الفزع من جراء انتشار أعمال العنف وحرب العصابات القاتلة والمؤثرة. وأمام عجز قوات جيش «الدفاع» الإسرائيلي راحت الإتهامات توجه من كل جانب إلى هؤلاء الذين «أضاعوا» هيبة إسرائيل وسمحوا لهؤلاء الأطفال الصغار بأن يغوصوا بها في الوحل.



ومع بدايات الإنتفاضة كتبت جريدة «نكودا ـ النقطة» لسان حال المستوطنين في الأراضي المحتلة مقالاً ترد فيه تصريحات لرئيس الأركان الإسرائيلي «دان شمرون» توعد فيها أكثر من مرة بالقضاء على الإنتفاضة لكنه فشل .. وعلل فشله بعدم القدرة على المواجهة، ودعا إلى ضرورة الحل

السياسي.. قالت الصحيفة «إن تصريحات رئيس الأركان المتكررة وتصريحات كبار الضباط توضح لماذا هم لا يؤمنون بأنه بالإمكان ومن الواجب إحراز انتصار مطلق؟ أجل.. فللمرة الأولى في تاريخ الدولة وتاريخ جيش الدفاع الإسرائيلي يصرح رئيس الأركان العامة بأن الجيش لا يسعه في هذه الحرب التي تدور رحاها في البلاد الخروج منها بحيث تكون له الكفة الراجحة بصفة مطلقة والجنود والضباط يسمعون ذلك، ومن المحتمل أيضاً مثل ذلك بالنسبة لحرب المدرعات والجو في الجولان. إذ أن أي رئيس للأركان يصرح بأن التمرد في «يهودا والسامرة» يجب أن يكون سياسياً وليس عسكرياً.. من المحتمل إن الحل لتهديدات الحرب السورية هو سياسة كذلك، وعلى هذا فإن جيش الدفاع يتوقع من الحكومة أن تقوم بتنازلات سياسية للسوريين».



ولم يكن شمرون هو وحده الذي أراد التخلص من الإنتفاضة عبر الحل السياسي بل أن «امنون شاحاك» رئيس هيئة الإستخبارات في الأركان العامة للجيش الإسرائيلي آنذاك قال «لا يوجد أي احتمال لمسيرة السلام بلا تفاهم مع الفلسطينيين وأنا لا أرى أية هيئة تمثل سكان المناطق حاليا ما عدا منظمة التحرير».

وكان «شاحاك» يعلق بذلك على اللهجة التي راحت تسري وسط الضباط والجنود تطالب بحل سياسي ينهي الإنتفاضة التي بدأت في استنزاف الجيش والإقتصاد في إسرائيل.

لقد بعث القائد العسكري الإسرائيلي «مناحم داران افنير» في عام ١٩٨٩ برسالة إلى رئاسة الأركان الإسرائيلية تحدث فيها عن خطورة الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أشار إلى أن العديد من الجنود الإسرائيليين يسقطون قتلى دون معرفة القاتل على وجه التحديد، وأن جنوده على استعداد لمواجهة جميع الجيوش النظامية العربية دفعة واحدة، لكنهم ليسوا إطلاقاً على استعداد لمواجهة أطفال صغار يثيرون الرعب لدى الجنود. واستكمل مناحم رسالته التي تعكس حالة الإنهيار بقوله «إن أسلحتنا فتاكة بالنسبة لهم، لكننا عاجزون عن استخدامها .. ولهذا أرجو أن توكلوا إلى أية مهام عسكرية حتى ولو أدت أن أحارب بمفردي جيش دولة نظامي، على أن تتركونا هنا نواجه مصيراً مجهولاً».

ومع بدايات العام الأول للانتفاضة كان جنود الجيش الإسرائيلي يواجهونها بلا رحمة ورغم أن عدد الشهداء الفلسطينيين حتى عام ١٩٨٩ زاد على الألف شهيد وعشرات الآلاف من الجرحى، إلا أن الإسرائيليين لم يعتبروا ذلك انتصاراً لأن أعداد القتلى والجرحى من رجالهم كانت أيضاً في تزايد مستمر. وليس أدل على ذلك من مقال تحليلي كتبته صحيفة ها آرتز الإسرائيلية في إبريل من نفس العام وقالت

فيه إن الإنتفاضة شرك لا نستطيع أن نكون فيه منتصرين، وما يعتبر انتصاراً فهو زائف ولا يمكن أن يدوم».

إن الكثير من الجنود والضباط أرادوا التنفيس عن المأساة التي يعيشونها والتقى بعضهم في هذا الوقت برئيس الدولة «حاييم هرتزوج».

كانوا مجموعة مكونة من خمسة عشر عسكري قد أنهوا خدمتهم الإحتياط قبل أيام في الضفة الغربية، وقد تحدثوا جميعهم واشتكوا من الأهوال التي عانوها، ولا يزال يعانيها الضباط والجنود في المناطق المحتلة بفعل الإنتفاضة. وقال أحدهم استناداً إلى الرواية التي رواها الكاتب الإسرائيلي زئيف شيف في كتابه الذي صدر أثناءها ويحمل عنوان انتفاضة «إن هناك فرقاً جوهرياً بين خدمة الإحتياط على امتداد الحدود دفاعاً عن البلاد وقراها والخدمة في المناطق، إننا لا نوافق بأن نمارس خدمتنا في المناطق فقط ثلاثين أو ستين يوماً في السنة. لن يتسنى للجيش أن يستمر في ذلك إلى ما لا نهاية، فالمشكلة ليست عسكرية، والسياسيون لا يقدرون ذلك حق التقدير، إذ يساورنا الشك بأن الطريق مسدود ولا حل للوضع.. لا نملك الشعور بأنه قد بذلت محاولة جدية لإيجاد حل سياسي. ونحن اليوم بالذات بحاجة إلى مرجع قيادي يعول عليه.. سلطة أخلاقية تذكرنا صباح مساء أننا آدميون».

لقد شكل عدد كبير من الضباط والجنود جماعة أطلقت على نفسها «هناك حد» تدعو إلى خرق القانون ورفض الخدمة في المناطق ما لم يتوصل السياسيون إلى حل سياسي يوقف الإنتفاضة ويغلق صفحتها إلى الأبد.

إن دراسة لرئاسة الأركان الإسرائيلية أوضحت أن عدد الجنود الإسرائيليين الهاربين من الخدمة حتى سبتمبر ١٩٨٩ بلغ ١٤٥ جندياً ـــ وهو رقم كبير ـ كما أن عدد الضباط الذين امتنعوا عن تنفيذ تعليمات القادة في مواجهة عمليات الإنتفاضة قد بلغ ٩٥ ضابطاً، في حين أن عدد الضباط الذين طلبوا إحالتهم إلى التقاعد إلى هذا الوقت لأسباب متعلقة بوجودهم في مهام ضد الإنتفاضة قد بلغ ٤٨٠ ضابطاً، في حين وصل عدد الجنود الإسرائيليين الذين أبدوا رغبتهم في الإنتقال إلى القواعد العسكرية الإسرائيلية بعيداً عن المناطق قد بلغ ١٠٦٠ جندياً. وقد أكدت الدراسة أن الحرب غير النظامية للفلسطينيين في الداخل نجحت بالفعل في تحقيق أهدافها الخاصة بزعزعة الثقة في داخل الجيش الإسرائيلي.

لقد قتل أحد الضباط ويدعى «ميرون» قائده بالجيش عندما كلفه بمهمة مهاجمة بعض الأطفال الفلسطينيين وقتلهم لأنهم يلقون الحجارة على الدوريات الإسرائيلية، فصاح ميرون في قائده ـــ أبعد هذه الخدمة أحارب أطفالاً؟!.. فاحتدم النقاش بين الاثنين وانتهى هذه النهاية الدرامية.

وقدم أحد الخبراء العسكريين الإسرائيليين ويدعى «بنفسيتي مالون» دراسة إلى رئاسة الأركان الإسرائيلية أكد فيها أن الإنتفاضة نقلت لأول مرة العدو إلى داخل الأراضي «الإسرائيلية»... وتساءل كيف نقاتل في داخل «إسرائيل»؟ إننا إذا سمحنا باستخدام الأسلحة فإن مواطنينا سوف يصابون إما بالقتل أو الذعر، وكلا الأمرين سيؤدي إلى هروب أعداد كبيرة من المواطنين إلى خارج الحدود الإسرائيلية. لقد بذلنا الكثير من أجل لم شمل اليهودي وتوطين اليهود في إسرائيل، فكيف نسمح لمثل هذه الأعمال الصبيانية أن تهدم ما بنيناه!

أنني على اعتقاد جازم بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي التي تقف وراء هذا العمل الخسيس، وانصح بسرعة نقل المعركة إلى تونس، وضرب كل قيادات المنظمة.. إنني متأكد من أن قادة الإنتفاضة لا يعيشون في إسرائيل وإنما في تونس وليبيا وسوريا والعراق.

وكان «بنفييستي مالون» قد وصف مهام الجيش الإسرائيلي بأنها تغيرت بعد الإنتفاضة من جيش نظامي «يقهر» جيوش الدول العربية، إلى جيش نظامي يطارد الأطفال ولكنه يفشل في القضاء عليهم، ورأى أن القادة الإسرائيليين هم المسؤولون عن هذا الفشل، لأنهم لم يدرسوا الحالة النفسية للجنود الإسرائيليين الذين يقاتلون الفلسطينيين.

إن كل الدلائل كانت تشير منذ البداية إلى أن الجيش الإسرائيلي لن ينجح إطلاقاً في مواجهة هذه الجموع التي كانت تفاجئ الجنود من كل

الإتجاهات، وفي كل الأوقات فتصيبه بحالة من فقدان التوازن. ولهذا فشل الجيش في تحقق الأهداف التي يضعها نصب عينيه منذ الزج به في المواجهة، وقد وجه قائد المنطقة الوسطى «عمران مصناع» مع بدايات الإنتفاضة برسالة للجنود قال فيها «إن هدفنا هو وقف أعمال الشغب وسيادة النظام وضمان أسلوب حياة سليمة لإتاحة الفرصة أمام حكومة إسرائيل وشعبها لتأمين أقصى الإحتمالات والإمكانات لاتخاذ قرارات سياسية لائقة وبشكل ديمقراطي بالنسبة لمستقبل هذه المناطق».

ولكن الأيام تمضي وتفشل قوات الجيش في تحقيق أي من الأهداف التي أنيطت بها.

لقد غيرت الإنتفاضة من صورة العسكري الإسرائيلي في نظر السكان الإسرائيليين، بل إن هناك جماعات من المواطنين كانت تتعمد توجيه الإهانات إلى الضباط والجنود بسبب عجزهم على مواجهة الإنتفاضة.

وقد سعى إسحاق رابين الذي كان يتولى في ذلك الوقت موقع وزير الدفاع إلى تطبيق فكرة أمن المناطق، وهذه الفكرة كانت تعتمد على تضيق الخناق على المناطق الفلسطينية الأكثر اضطراباً لأجل تأمين المناطق التي يكون فيها الجيش الإسرائيلي.

وكان من ضمن أهداف هذه الفكرة تحويل الجيش الإسرائيلي صاحب التشكيلات العسكرية الكبرى والمناورات بالغة التعقيد والأسلحة الحديثة إلى مجرد قوات «دورية» لمواجهة الأطفال ومنعهم من إلقاء الحجارة.

لقد كان في ذهن رابين وبيريز وباراك أصحاب فكرة المناطق الأمنية أن فكرتهم تلك ستقتلع الإنتفاضة من الجذور.

وقد أثارت هذه الفكرة العسكريين الإسرائيليين الذين أعلنوا سخطهم عليها..

لقد رفض الضابط «رائيل شالوم» والذي حصل على دورة تدريبية متطورة في الولايات المتحدة أن يكون ضابط دورية في واحدة من تلك المناطق وصرخ بأعلى صوته في مواجهة قائده ـ ما هذا التهريج!! وعندما أجبر على حمل سلاحه وارسل إلى قرية فلسطينية أطلق النار على أول ثلاثة أطفال فلسطينيين قابلهم فأرداهم قتلى.

وعندما تمت إحالته للمحاكمة بتهمة تعمد قتل الأطفال ألقى أمام رئيس المحكمة خطبة مؤثرة قال فيها: «أنني نادم اشد الندم على أنني قتلت ثلاثة فلسطينيين وكان الواجب علي أن اقتل ثلاثة ضباط إسرائيليين، واستكمل حديثه بالقول إنني أريد أن اقتل هؤلاء الذين يهدفون إلى طمس مستقبلي، كيف تصرحون لي بأن أذهب إلى أكبر المراكز العسكرية الأمريكية وأن أتعلم العديد من أسرار التكنولوجيا العسكرية، وأن أكون محل فخر لإسرائيل وسط الضباط الأمريكيين ثم

تطلبون مني أن أكون ضابط مراقبة لأقتل الأطفال الفلسطينيين الذين لا يحملون سوى سلاح الحجارة، فلتذهبوا جميعاً إلى الجحيم، إنني لا أخشاكم أيها القادة، وأنتم إذا خشيتم أنفسكم فلتقدموا إستقالتكم وارموها بعيداً، إنني أكرر ندمي على قتل الأطفال الفلسطينيين، وأكرر ندمي على أنني لم أقتل الذين أمروني بأن أكون ضابط مراقبة».

إن تحويل معظم قوات الجيش الإسرائيلي إلى قوات دورية ومراقبة داخل الأراضي المحتلة لم يؤثر بالسلب فقط على الحالة النفسية للجنود والضباط، بل إنه أثر أيضاً على المستوى العسكري والمهني لهذا الجيش، وقد كانت الإنتفاضة سبباً في إلغاء أكثر من مشروع مناورة للجيش الإسرائيلي، مع أن المناورة في الجيش الإسرائيلي تعد من الأهداف المركزية للتدريب على فنون القتال الحديثة، وهذا الجيش يفترض نفسه دوماً أنه في حالة حرب مستمرة مع الجيوش العربية... ولكن هذا الهدف تحول بالفعل إلى «مطاردة» لأطفال الإنتفاضة.

إن إحساس إسحاق رابين وكان يومها وزيراً للدفاع بالهزيمة النفسية لجنوده دفعته إلى الإستماع لنصيحة صديقه الخبير النفسي الإسرائيلي «زكان سامبى» وهو يهودي من أصل مغربيي بضرورة إعطاء الجيش شعوراً بالإنتصار على خصومه الفلسطينيين، فأصدروا أوامر بهدم المنازل الفلسطينية وتشريد الآلاف من الفلسطينيين وإرغامهم على الإنتقال إلى قرى نائية...ولكن كل ذلك لم يحقق الهدف المنشود.

لقد أكد تقرير لرئاسة الأركان الإسرائيلية في ١٩٨٩/١٢/١٩ أن الجندي الإسرائيلي لم يكن بالإستعداد الكافي لأن يقاتل في أي معارك نظامية مع أي من الجيوش العربية، وهو أمر سبب قلقاً بالغا لدى الحكومة الإسرائيلية التي أزعجها هذا التقرير الذي وضعه خبراء متخصصون داخل الجيش، بل أن الإتهام الأساسي الذي وجه إلى إسحاق شامير رئيس الوزراء في هذا الوقت أنه يجبر الجيش الإسرائيلي على خوض حرب استنزاف فاشلة، إلا أن شامير كان رده وماذا يمكن أن أفعل غير حرب الإستنزاف ضد الفلسطينيين ودعا أعضاء حكومته لأن يقدموا حلولاً جديدة بدلاً من انتقاد سياسته.

من هنا كانت بداية الخطوة الثانية التي لعبت فيها الإستخبارات العسكرية الإسرائيلية والموساد الدور الرئيسي في محاولة خداع الضباط والجنود عبر إيهامهم بأن الإنتفاضة على وشك الإنتهاء، وأن القتال الجاري هو موجه ضد بعد الهاربين الفلسطينيين. وقد تلقى الضباط والجنود تقارير وهمية لخدمة هذا المخطط من قيادة الجيش، ومن بين هذه التقارير الكاذبة أن أكثر من ٧٠٠ فلسطيني قرروا الرحيل طواعية من «إسرائيل» إلى البلاد العربية.

ولكن مع مضي الأيام كانت هذه التقارير مثار تندر بين الضباط والجنود.

لقد كان شامير يعتقد أن الظروف الإقتصادية الصعبة التي يعانيها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة قد تدفع الكثيرين منهم إلى الرحيل خارج البلاد، إلا أن ارتباط الفلسطينيين بالأراضي كان أقوى من أية ظروف طارئة أو دائمة. وبالمقابل فقد أدرك ضباط وجنود الإحتلال أنه لم يعد أمامهم من خيار حفاظاً على حياتهم إلا بمقاومة الإنتفاضة وبكل قوة... وهو الأمر الذي أدى إلى تحويل الجنود الإسرائيليين إلى وحوش آدمية في مواجهة أطفال الإنتفاضة.

لقد عبر الخبير النفسي «كازان سامبى» عن هذه الحالة بقوله: إن الشعور بالخوف أدى لخلق جندي إسرائيلي جديد، وهو ما انعكس في ارتكاب مذابح بشعة ضد الفلسطينيين الأمر الذي دفع بالمحاكم العسكرية لتتدخل لمحاكمة المئات من الضباط والجنود بتهمة التنكيل بالمواطن الفلسطيني بدون أوامر رسمية. وعندما كشفت تقارير الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن المخالفات الصارخة التي ارتكبها الضباط والجنود الإسرائيليون في حق الفلسطينيين أرغمت الحكومة الإسرائيلية على تشكيل محاكم أطلق عليها «الإنضباطية» تولت محاكمة أكثر من ٦٥٠ ضابطاً وجندياً في هذا الوقت.

وبالرغم من أن هذه المحاكمة لم تصدر أحكاما ذات أثر، إلا أنها تركت أثاراً سلبية على الجنود والضباط الإسرائيليين.. زادت من شعورهم باليأس والإحباط.

المرحلة الثانية من المواجهة

مع بداية عام ١٩٩٠ تقرر أن تتولى هيئة المناطق التعامل مع الإنتفاضة، وهيئة المناطق تضم في عضويتها رئيس الأركان وقادة المناطق الشمالية والجنوبية والوسطى، ورئيس جهاز الإستخبارات، ومستشار من وزارة الدفاع. وهذه الهيئة تجتمع في كثير من الأحيان برئاسة وزير الدفاع لتعرض عليه خططها بشكل دوري، وفي أول اجتماع لهيئة المناطق مع بداية ١٩٩٠ تقرر انشاء جهاز استخباري جديد يقوم بمحاصرة الفلسطينيين من خلال الإنغماس في صفوفهم، ومحاولة تجنيد بعضهم لصالح العمل بجهاز المخابرات الإسرائيلية.

وتقوم فكرة هذا الجهاز في مضمونها على تدمير العمليات الفدائية الفلسطينية قبيل القيام بها أو البدء فيها، ومحاولة حصر الإنتفاضة في مناطق دون السماح بامتدادها إلى مناطق أخرى، وأتباع أسلوب الحرب الخاطفة في المواجهة مع الفلسطينيين. وعلى الرغم من أن هذا المخطط بدأ يؤتي نتائج إيجابية ولو بشكل جزئي لصالح تحقيق هذه الأهداف، إلا أن يقظة الفلسطينيين للعناصر الخائنة التي تعمل مع سلطات الإحتلال دفع بها إلى ابتداع أساليب جديدة ساعدت في وأد هذا المخطط من بداياته.

لقد نجحت الإنتفاضة في هذا الوقت في نقل حالة الخوف والرعب التي كان يحس بها الضباط والجنود إلى المدنيين والإسرائيليين عبر قيامهم

بتنفيذ بعض العمليات المسلحة، كما سربوا شائعات كثيرة حول عزمهم القيام بعمليات كبرى ضد بعض الأهداف المدنية الإسرائيلية وضد القادة السياسيين الإسرائيليين، مما أثار حالة من الفزع في صفوفهم.

وهكذا أصبحت العمليات الفلسطينية المحدودة حديث كل بيت في الوطن المحتل، وأصيب السكان بالقلق والأرق صباح مساء، وبعد أن كان المواطن الإسرائيلي يثق في قدرة الجيش الإسرائيلي على أن يصل لأي عاصمة عربية أصبح هذا الجيش منهك القوى في مواجهة الإنتفاضة وتحول إلى أداة «لرد الفعل» فقط. وأصابت الإنتفاضة أيضاً الولايات المتحدة بالقلق والتي كانت قد بدأت لتوها في الإعداد لضرب العراق عام ١٩٩٠، وعلى ذلك فقد قرر الرئيس الأمريكي في هذا الوقت «جورج بوش» تزويد «إسرائيل» بآلات حديثة لمواجهة هؤلاء الفلسطينيين.. وضمن هذه الآلات التي نزلت إلى الشارع قاذفات الحصى الميكانيكية والتي تستطيع أن تقذف ١٠٠٠ كيلو من الأحجار الصغيرة والحصى في الدقيقة الواحدة.

وكان الإعتقاد أن هذه الآلات يكفي لها أن تعمل مدة أربع ساعات في اليوم الواحد، وبعدها ستهدأ الأحوال ويلزم الفلسطينيون منازلهم، لكن ذلك لم يحقق الهدف بل واجه الفلسطينيون السلاح الجديد بكل صبر وشجاعة، واضطر الإسرائيليون بمساعدة حلفائهم الأمريكيين إلى الإستعانة بسيارة عسكرية تحمل فوهتا مدفع تطلقان عبره بدفعات كبيرة من الحصى، وبالونات الأحماض في جميع الإتجاهات بالإضافة إلى بندقيتين

من طراز «جاليلي» تطلق قنابل غاز مسيل للدموع وقنابل دخانية وغير ذلك، وكان اختبار الحكومة الإسرائيلية لهذه الأجهزة مبنياً على تقليل الأعداد البشرية من الضباط والجنود الذين يواجهون الإنتفاضة في الشوارع، إلا أن هذه الوسائل الجديدة لم تنجح في وقف لهيب الإنتفاضة، الأمر الذي أدى لارتفاع سوء الحالة النفسية للجنود والضباط.

وليس أدل على ذلك من أن ٧٢٤٥ شاباً إسرائيلياً رفضوا أداء الخدمة العسكرية، وطالب البعض منهم بتقديمهم للمحاكمة العسكرية، شريطة ألا يتم تجنيدهم في الجيش، كما أن هناك ٩٠٠ شاباً قبلوا بالتجنيد، لكنهم أصروا على الخدمة في مرتفعات الجولان أو على الحدود مع مصر والأردن.

وقد حولت الإنتفاضة الفلسطينية «إسرائيل» من الداخل إلى نار مشتعلة، فهاهي الأم الإسرائيلية التي كانت تغتبط فرحا لتجنيد ابنها، ترفض في عام ١٩٩٠ هذا الطلب الغالي على نفسها، خوفاً من أن يلقى مصير غيره على أيدي أطفال الحجارة.

أمام هذه الحالة اتخذت السلطات الإسرائيلية مزيداً من الإجراءات الصارمة لإجبار الشباب الإسرائيلي على التجنيد في صفوف الجيش، وانتشرت قوات الشرطة العسكرية في المدن والقرى للقبض على الشباب المطلوبين للتجنيد، وهي الحالة التي عبر عنها الصحفي الأمريكي

«توماس جيسون» والذي زار الأراضي المحتلة عام ١٩٩٠ بقوله «إن القوات العسكرية الإسرائيلية لا تطارد الشباب الفلسطيني بقدر انغماسها في مطاردة الشباب الإسرائيلي، وإن الآباء والأمهات في إسرائيل إذا ما كانوا يخشون الإنتفاضة فإنهم يخشون وبنفس القدر جنود الشرطة العسكرية وضباط الشرطة المدنية، حتى أن الآباء والأمهات أصبحوا يبحثون عن أية وسيلة لتهريب أبنائهم إلى خارج إسرائيل... لقد هرب إلى فرنسا ٥٤ شاباً إسرائيلياً، وهرب إلى إنجلترا ٤٣ شاباً، وإلى ألمانيا ١٢ شابا وإلى الولايات المتحدة ٧٦ شابا وإلى هولندا ٦٢ شاباً وهكذا دواليك». وهذه الأرقام التي أعلنت هي أرقام إسرائيلية ولكن يبدو أن أعداد الهاربين تفوق هذه التقديرات بكثير.

وفي هذا الوقت أيضاً انتشرت حالات الإنتحار بين الجنود الإسرائيليين الذين أرغموا على أداء الخدمة العسكرية كدليل جديد على انهيار معنوياتهم، وتقول السجلات العسكرية الإسرائيلية أنه في عام ١٩٩٠ انتحر ٥٤ جندياً إسرائيلياً و٦ ضباط وثلاثة من القيادات العسكرية العليا. وأن نسب الإنتحار في تزايد مستمر، إلا أن إسرائيل تفرض أقصى درجات السرية الكاملة على هذه المحاولات الإنتحارية للحفاظ على رباطة الجأش لدى الجنود والضباط الإسرائيليين.

ويعتبر الصحفي الأمريكي «توماس جيسون» أن الإنتفاضة تعد أعظم عمل عسكري عربي هز إسرائيل من الداخل، وأن نتائجها تفوق إلى

حد كبير نتائج حرب ١٩٧٣، إلى الدرجة التي جعلت توماس يعتقد أن وراءهم قوة عسكرية واقتصادية كبرى.

لقد اعترفت هيئة الأركان العسكرية الإسرائيلية الفلسطينية في تقرير لها أن عدد المنتحرين في حرب لبنان ١٩٨٢ لم يتعد الـ ٢٠ شخصاً ولهذا فإنها تستشعر بالخطر البالغ والمحدق من وراء أعمال الإنتفاضة، وأن أثرها لم يقتصر فقط على الحالة النفسية للجنود بل إنها أدت إلى تفكك الجيش الإسرائيلي من الداخل.

ويقول «بائير فنزو» أحد الخبراء العسكريين الإسرائيليين «إن كل يوم يمر دون القضاء على الإنتفاضة يجعل إسرائيل الكبرى «صغرى» ويهدد المجتمع كله بالإنقسام خاصة وأن الجيش في حالة ارتباك وضغوط القادة قد تجعلهم يفكرون في عمل أي شيء.. إنني أرى الآن إسرائيل من غير عقل»! أما إريل شارون فإنه يرى الإنتفاضة تقود إسرائيل إلى وضع لا يمكن تحمله على كافة الأصعدة. فقد بلغت جملة تكاليف الإنتفاضة عام ١٩٩٠ «٢٠٢» مليار دولار، في حين أكدت لجنة إسرائيلية متخصصة تدعى لجنة «بكال» حاجة إسرائيل إلى ٣ مليار دولار لمواجهة الإنتفاضة الفلسطينية خلال السنوات القليلة القادمة.

ومع بداية عام ١٩٩١ شهدت الأراضي المحتلة المزيد من أعمال العنف والتظاهرات الفلسطينية في مواجهة جيش الإحتلال وقد بدت الحكومة الإسرائيلية متخوفة من أن يمتد نطاق الإنتفاضة إلى عرب

١٩٤٨ الذين يرزحون تحت الإحتلال، بما يعني تهديد أمن كل إسرائيل، ولهذا لجأت الحكومة إلى تسليح المستوطنين للمشاركة في القضاء على الإنتفاضة والدفاع عن أنفسهم، ولكن الأوضاع ازدادت تدهوراً، والخسائر ازدادت فداحة.

وفي مايو ١٩٩١ اجتمعت هيئة الأركان الإسرائيلية العامة لتبحث خطة الإحتياط العسكرية واستدعاء الإحتياط في حالة حدوث هجوم عسكري عربي يتزامن مع استمرار أحداث الإنتفاضة، حيث أن وحدات عسكرية هامة بالجيش الإسرائيلي سوف تضطر إلى ترك مواقعها من أجل مواجهة الإنتفاضة داخل الأراضي المحتلة، إن العسكريين الإسرائيليين كانوا أول من طالب رابين بعد وصوله للحكم بالبحث عن خيار سياسي يؤدي إلى وقف الإنتفاضة...

ولكن رابين لم يكن في حاجة إلى من يقنعه بهذا المطلب الملح، فقد عانى كثيراً أثناء توليه وزارة الدفاع من هذا الخطر الذي يهدد كيان إسرائيل بالتحلل.. وهكذا بدأ التفكير جدياً في البحث عن مخرج يضمن أعلى المكاسب، وفي الوقت ذاته يحجم الخسائر الفادحة التي تدفعها إسرائيل من جراء استمرار هذا الكابوس الثقيل الذي فرض نفسه على كل بيت.

لقاءات خلف الكواليس

كانت البداية على يد اثنين من الخبراء الأكاديميين النرويجيين في شؤون الشرق الأوسط.. رود لارسن مدير المعهد النرويجي للعلوم الإجتماعية التطبيقية في أسلو، وماريانا هايبرج الباحثة الأكاديمية المهتمة بشؤون الفلسطينيين وزوجة وزير الخارجية النرويجي «يورجين هولست».

في هذا الوقت من يوليو عام ١٩٩٢ كان المعهد على وشك بحث إتمام بحث شامل عن الأحوال المعيشية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو بحث كلفته به الخارجية النرويجية بهدف الإطلاع على حقيقة الأوضاع تحت الإحتلال الإسرائيلي.

وخلال عملية البحث التي استغرقت فترة قصيرة من الوقت تعرف «رود لارسن» على يوسى بيلين نائب وزير الخارجية الإسرائيلي، وينتمي «بيلين» أساساً إلى حزب العمل الإسرائيلي، وهو واحد من أشد المقربين إلى شيمون بيريز وزير الخارجية. وخلال اللقاء الذي جمع بين لارسن وبيلين تطرق الحوار إلى مستقبل عملية السلام في المنطقة، ومدى إمكانية إنهاء الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين على وجه التحديد. ويومها فوجئ لارسن باستعداد جيد لدى بيلين لعملية إجراء حوار سري مع منظمة التحرير لبحث هذا الأمر. والأهم من ذلك أن بيلين

طلب من لارسن التشاور مع حكومة بلاده ومعرفة رأيها حول إمكانية المساعدة في ترتيب هذه اللقاءات استعداداً للخطة الحاسمة.

كانت الأوضاع في هذا الوقت تزداد تدهوراً في الأراضي المحتلة والأزمة الإقتصادية الخانقة تزحف على البقية الباقية في خزائن البلاد، وكانت الروح المعنوية لجنود ما أسمى «بجيش الدفاع» في أسوأ حالاتها، والأهم أن الظرف العربي كان مواتيا بعد الإنهيار الذي شهده النظام الإقليمي العربي في أعقاب حرب الخليج.

وكان حزب العمل قد نجح في يونيو «حزيران» من نفس العام في الفوز بالإنتخابات البرلمانية الجديدة في «إسرائيل»، ونجح بالإشتراك مع بعض الأحزاب الصغيرة في تشكيل حكومة استبعد منها تكتل الليكود الذي يتزعمه حتى هذا الوقت الإرهابي إسحاق شامير. وأصبح الطريق مهيأ أمام حزب العمل لطرح مشروعه الإستراتيجي ــ بناء إسرائيل الكبرى عن طريق هجوم السلام ــ وقد أدرك بيلين أن الفرصة قد حانت وأن الوقت أصبح مهيأ أكثر من أي فترة سابقة.. وبقي في انتظار الرد النرويجي على اقتراحه.

كان «لارسن» قد عاد إلى بلاده، وطلب على الفور مقابلة مع وزير الخارجية النرويجي عبر زوجته التي كانت تعمل مباشرة تحت إشراف الوزير.. وجرى اللقاء وعرض «لارسن» ملخصاً للحوار بينه وبين يوسى بيلين، ووافق الوزير النرويجي على المطلب الإسرائيلي وكلف

نائبه «جان اجيلاند» بالسفر إلى تل أبيب لبحث هذا الموضوع مع بيلين مباشرة.

وفي العاشرة من سبتمبر ١٩٩٢ حط «اجيلاند» وبصحبته «لارسن» في مطار تل أبيب والتقيا بنائب وزير خارجية إسرائيل الذي راح يناقش الموضوع بتفاصيله، إلا أنه فاجأهما بقوله: إن الموضوع مؤجل للحسم النهائي لحين صدور قرار من الكنيست الإسرائيلي يسقط عقوبة الإتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية.

ولكن الملف ظل مفتوحاً.

في هذا الوقت كان يائير هرشفيلد المؤرخ الإسرائيلي المعروف يطلع صديقه إسحاق رابين أولاً بأول على النقاط الأساسية التي سيتضمنها تقريره المكلف به، حول الوضع العربي ووضع منظمة التحرير السياسي والمالي في المرحلة الراهنة، وكان رابين يقرأ فيتولد لديه الإنطباع بأن الساعة قد أزفت وأن عليه أن يقتنص الفرصة فالأوضاع التي تخدمه اليوم قد تتغير غداً.

وكان هير شفيلد قد التقى ضمن من التقى أحمد قريع «أبو علاء» رئيس الدائرة الإقتصادية لمنظمة التحرير، وحصل منه على معلومات هامة بخصوص الوضع المالي للمنظمة. وفي اللقاء الذي جرى في إحدى العواصم الأوربية في هذا الوقت، وجد هيرشفيلد أن أحمد قريع لديه هو

الآخر استعداد للبحث في كيفية إنهاء الصراع المتفجر بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ونشأت صداقة بين الرجلين تنبئ بشيء ما في المستقبل المنظور.

في هذا الوقت تقريباً التقى الشاعر محمود درويش، والذي كان حتى وقتها عضواً باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بواحد من أبرز القيادات اليسارية الإسرائيلية «شولاميت ألوني» وفي هذا اللقاء الذي جرى في العاصمة الفرنسية باريس. عرضت «ألوني» صراحة استعداد حزب العمل للتفاوض مباشرة مع منظمة التحرير والإعتراف بها، شريطة أن يجد الحزب التشجيع الكافي من قبل المنظمة. وعندما سألها درويش عن مطالب إسرائيل المحدودة في هذا الخصوص قالت: إن المطلوب أن تدين المنظمة أعمال العنف وأن تقدم على تغيير الميثاق الوطني الفلسطيني، إلا أن محمود درويش أكد على أن المباحثات لا يمكن لها أن تبدأ لتنتهي نهايتها المعرفة واقترح أن تكون البداية مناقشة استعداد الحكومة الإسرائيلية لأن تعطي الفلسطينيين حقوقهم.



محمود درويش

وهكذا دار حديث طويل بين الطرفين حول فكرة الحكم الذاتي، وتطور هذه الفكرة ومضمون المرحلة الإنتقالية من وجهتي نظر الفلسطينيين والإسرائيليين.

وكان محمود درويش يرى في ذلك أن الفلسطينيين ينظرون إلى هذه المرحلة على أنها جزء من ترتيبات الحل النهائي، وأنها لا تمثل حلا نهائياً لمشكلة الشعب الفلسطيني، وأن هذه المرحلة يمكن أن تكون محفوفة بالخطر، ويمكن أن تكون أيضاً دافعاً للسلام الحقيقي. محفوفة بالخطر إذا لم تنفذ إسرائيل التزاماتها تجاه الفلسطينيين، ودافعاً للسلام إذا أبدت إسرائيل حسن النوايا الكافية لحصول الفلسطينيين على حقوقهم الثابتة والمشروعة، وأن خطرها يمكن أن يمتد إذا ما قررت إسرائيل الإستمرار في سياستها التعسفية من قتل وتعذيب وتشريد، ويمكن أن تكون دافعاً للتقدم إلى الأمام إذا ما ربطت إسرائيل خطوات المرحلة الإنتقالية بالمرحلة النهائية.

وكانت «الونى» ترى أن المرحلة الإنتقالية لن يكون لها تأثير كبير على سياسة إسرائيل، حيث أن هذه المرحلة هي في نظر الحكومة بمثابة اختبار لنوايا الفلسطينيين وليست اختبار للإسرائيليين...وهذا الإختبار يعني ضمن ما يعني مدى قدرة الفلسطينيين على التعايش مع إسرائيل ، ووقف أعمال «التخريب»، وفي المقابل يمنح الفلسطينيين حق السيطرة على الشؤون الداخلية الفلسطينية، والتحكم في طبيعة العلاقات الإقتصادية بينهم وبين إسرائيل، على أن تكون هذه المرحلة بداية

لحصولهم على المزيد من المطالب وفق ما يتم الإتفاق عليه. وقد شكلت هذه النقطة واحدة من أبرز نقاط الخلاف بين درويش وألوى الذي كان يرى بأن المرحلة الإنتقالية هي اختبار للطرفين بينما رؤية ألونى تركزت في أن إسرائيل دولة مستقرة وليست في حاجة لدخول اختبارات وأن الإختبار فقط هو للفلسطينيين.

ومع ذلك فمن الواضح أن هذا اللقاء شكل قاسماً مشتركاً بين الطرفين على ضرورة الحوار المنظم للتوصل إلى نقاط اتفاق حول كل الأسس التي كان مختلفا عليها طيلة العقود الماضية. وهكذا نستطيع القول إن درويش ـ الونى كان واحداً من الأسباب التي دفعت الطرفين للتفكير جدياً في بدء المرحلة الجديدة بشكل أكثر تنظيماً، وبهدف التوصل إلى نقاط اتفاق.

وفي تل أبيب كانت التقارير تعرض أولاً بأول على وزير الخارجية شيمون بيريز، وكان يوسى بيلين يتابع بشغف الخيوط التي راحت تعد في الخفاء للمفاوضات السرية التي تقرر أن تبدأ في لندن أولاً ثم تنقل إلى أوسلو في حالة إحراز تقدم ما، يسمح بمتابعة عملية الحوار، وقد لعبت «ماريا هابيرج» زوجة وزير الخارجية النرويجي «يوهان هولست» دوراً هاماً على صعيد الإتصالات مع أطراف منظمة التحرير للترتيب لهذه اللقاءات إلى جانب «رود لارسن».

وبدأت المحادثات السرية في لندن من نقطة الصفر، وكان العارفون بأمرها قلة ضئيلة من المسؤولين في كل من الأطراف المشاركة فيها.

في إسرائيل مثلا كان يعلم بأمر المفاوضات بيريز ويوسي بيلين وشولومو خازيت رئيس الإستخبارات العسكرية الإسرائيلية، وكانت لدى رابين فكرة عامة عن الأمر، إضافة إلى يؤيل سنجر المستشار القانوني للخارجية الإسرائيلية والمؤرخ يائير هيرشفيلد ثم مدير عام الخارجية الإسرائيلية، وفي الجانب الفلسطيني كان يعلم بالمحادثات ياسر عرفات وأحمد قريع ومحمود عباس «أبو مازن» وياسر عبد ربه تحديداً.


محمود عباس «أبو مازن»

وفي الجانب النرويجي كان يعلم بالأمر وزير الخارجية وماريا هايبرج وورود لارسن مدير المعهد النرويجي للعلوم الإجتماعية، وجان ليجلاند نائب وزير الخارجية علاوة على قلة أخرى محدودة من الشخصيات.

وفي فندق «نائي» بمدينة لندن بدأت المحادثات ويبدو أن السيد جون ماتهارل مدير الفندق كان على علم بأمر اللقاءات، لكنه قطعاً لم يكن يعرف تفاصيلها أو هدفها فقد ضمن بالفعل سرية الوقائع التي جرت في فندقه، وفي هذه المحادثات شارك أبو علاء ممثلا للجانب الفلسطيني ويؤيل سنجر المستشار القانوني للخارجية الإسرائيلية ممثلا عن الجانب الإسرائيلي، وكانت مهندسة اللقاءات ماريا هايبرج، إضافة إلى مشاركة رود لارسن. وبدأت المحادثات التي استمرت نحو سبع ساعات في هذا الفندق.

وبدأت الجلسة الأولى في ١٣ ديسمبر ١٩٩٢.. واستقر على القضايا التي ستكون موضع النقاش بين الطرفين،، حيث اتفق على تحديدها بخمسة بنود هامة هي:

- الإعتراف الفلسطيني بإسرائيل.

- الإنتفاضة الفلسطينية.

- الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني.

- تفسير إسرائيل للقرارين ٢٤٢، ٣٣٨.

- إزالة الشكوك من المنظمة تجاه إسرائيل ومن إسرائيل تجاه المنظمة.

وبدأت الجلسة الأولى للحوار كجلسة عامة، تناولت أغلب هذه القضايا بشكل عام، وكانت ماريا هايبرج تتولى إدارة الحوار وتهيئة الأجواء بين الطرفين عندما تحتد المناقشات وتصل إلى درجة عالية من السخونة.

في البداية أصر أبو علاء على أن إسرائيل هي التي دفعت الفلسطينيين إلى أعمال الإنتفاضة، بينما يرى سنجر أن أعمال العنف لن تقود إلى السلام، وأن إسرائيل قادرة على سحق الإنتفاضة في خلال ساعات، وأن توجه رابين نحو السلام هو الذي أدى إلى رفض اتخاذ إجراءات تدميرية شاملة لكل القرى والمدن الفلسطينية، ومع ازدياد لهيب الكلمات تدخلت ماريانا لتقول: إن للفلسطينيين حقوقاً سياسية يجب أن تحترم داخل إسرائيل، وأن إسرائيل لها حقها في الوجود والأمن بعيداً عن أعمال العنف التي تؤكد على نزعة العداء بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وعندما جاء دور الحديث عن المنظمة قال أبو علاء: «إذ كانت المشكلة من وجهة نظر إسرائيل هو اعتراف المنظمة بها، فإن الأمر سيبدو يسيراً، ذلك أن المنظمة اعترفت بإسرائيل في مدريد، وعندما تبنت التفاوض معها في واشنطن وأنه يعتقد أن المسألة أكبر من ذلك»... لكن سنجر كان متصلباً عندما قال إن اعتراف المنظمة بإسرائيل لا يمثل قلقاً لدينا.. فالمنظمة اعترفت بإسرائيل من الناحية العملية عندما وافقت على مشاركة فلسطين في محادثات مدريد وواشنطن.

وتحدث أبو علاء عن السياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة وكيف أن هذه السياسات تقف عائقاً أمام عملية إحلال السلام من خلال إصرار الحكومة الإسرائيلية على زرع المستوطنات التي أصبحت تبتلع غالبية الأراضي العربية المحتلة، ورد سنجر على احمد قريع بقوله: إن رابين أوقف إنشاء المستوطنات السياسية لأغراض السلام، وأن إسرائيل لا يمكنها أن توافق على وقف المستوطنات الأمنية، ثم انبرى سنجر في الدفاع عن هذه السياسة مؤكداً أن إسرائيل دولة كاملة البنيان القانوني، وأن هذه الدولة لها الحرية الكاملة في سياستها الداخلية والخارجية، وأن المستوطنات أنشئت لأغراض اقتصادية وسكانية هامة في داخل إسرائيل.

وقد استمرت هذه المناقشات حول تلك النقطة قرابة الساعتين دون التوصل إلى اتفاق معين حولها.. وهكذا انتهى اللقاء الأول دون نتيجة تذكر ولم تفقد ماريانا حماسها، ودعت «سنجر وأبو علاء» إلى تكرار المحاولة وفي اليوم التالي ١٤ ديسمبر كان الجميع ملتفون حول مائدة الحوار..

كان الطرفان قد ابلغا قيادتهما في تونس وتل أبيب بوقائع الجلسة الأولى، وقد كان سنجر في الجلسة الثانية أكثر تحديداً بشأن أعمال الإنتفاضة، ومدى ما سيحصل عليه الفلسطينيين في حالة استمرارها وقال سنجر: إن استمرار أعمال «الإرهاب» لن تؤدي إلا إلى المزيد من القتلى الفلسطينيين ومزيد من المعتقلين، وأن الفلسطينيين هم الخاسرون

لأن إسرائيل ستقوم بحماية أمنها الداخلي بالشكل الذي يلائمها.. ولكن أحمد قريع «أبو علاء» أدار دفة الحديث حول المبعدين الفلسطينيين وكيف أن إسرائيل استخدمت سياسة التهجير من اجل الإنفراد بالأرض والسيطرة على ما تبقى من السكان، ناقش أبو علاء المسألة من وجهة نظر القانون الدولي، والأعراف الإقليمية وقال إن إبعاد الفلسطينيين لن يؤدي إلا إلى التأكيد على حق العودة لكل فلسطيني.

وانبرى سنجر في الدفاع عن سياسة إسرائيل وقال إن المبعدين، ما هم إلا جماعات «إرهابية»خططت ونفذت العديد من العمليات التي أضرت بأمن المواطن الإسرائيلي وإننا لا يمكن أن نقبل هؤلاء «الإرهابيين» باستمرار على أراضينا وأضاف: «أنكم لم تعطوننا الفرصة حتى الآن في إظهار نوايانا السليمة، وإنكم إذا لم تقتنصوا الفرصة المتاحة حالياً للسلام فلن يكون هناك سلام أبداً بيننا وبينكم»... ثم عاد سنجر وزعم أن حكومته قدمت العديد من المواقف الإيجابية الطيبة بشأن عودة المبعدين، وقال إن الفلسطينيين أنفسهم هم الذين رفضوا كل الإقتراحات الإسرائيلية.

واحتدت المناقشات بين الطرفين عندما قال: سنجر «إن أعمال الإرهاب والعنف أصبحت مسألة طبيعية في سياسية الفلسطينيين وإن السلام والقبول باغتنام الفرصة أصبح سياسة استثنائية».. وهنا علق أبو علاء: إن مشكلة الإسرائيليين هي نسف أي جسر يحقق السلام وان

ذلك بدأ منذ عام ١٩٤٨ وظل في تصاعد حتى وقتنا الراهن، وأشار إلى أن إسرائيل شيدت سجوناً جديدة في العام «١٩٩٢»لأن السجون القائمة قد امتلأت بالفلسطينيين، وإسرائيل تريد أن تجبرهم على الرحيل من منازلهم وأراضيهم من خلال استمرار إجراءاتها القمعية، وإن القمع الإسرائيلي هو الذي أدى إلى انتشار العنف وان ما يفعله الفلسطينيون في الأراضي المحتلة لا يمثل عنفاً ولا تخريباً، إنما هو حق طبيعي للدفاع عن النفس! إن الذي يشارك في الإنتفاضة هو الشاب الذي قتل أباه وانتهكت حرمة منزله.

ولم يطق سنجر مثل هذا الحديث الذي يجمع بين الواقع والعاطفة فقاطعه بحدة قائلاً: «وكم من الجنود الإسرائيليين قتلوا، وكم من الآباء والأمهات الإسرائيليات اللاتي فقدن أبنائهن».

وتوقعت ماريانا التي كانت تتوسط المائدة أن تكون تلك هي الجلسة الأخيرة خاصة بعد فشل الطرفين حتى الآن في الوصول إلى نقطة بداية صحيحة وحقيقية، تمهد لإتمام عقد هذه اللقاءات بانتظام، لكنها استمرت في محاولتها رغم أصابتها بالإحباط وشجعها على ذلك أنه وبرغم الحدة في المناقشات، كانت هناك بعض العبارات الودية التي يرددها الطرفان، وكان هناك الإصرار على استكمال الحوار حتى التوصل إلى تحقيق الهدف.

عرفات على الخط

كان سنجر يرسل تقاريره بشكل يومي بينما أبو علاء يكتفي بالإتصال الهاتفي بياسر عرفات ويبلغه الأنباء بطريقة فيها شيء من الغموض خوفاً من التنصت، وعقد اللقاء الثالث في ١٥ ديسمبر ١٩٩٢.. وفي بدايته اتفقت ماريانا مع الطرفين على أن يتم الإتفاق على وضع رؤية مستقبلية للحل للمشكلة الفلسطينية ـ الإسرائيلية، وأن يكف الطرفان عن الحديث عن الماضي وقالت: فلنبدأ من اليوم ونرى ما إذا كان في إمكاننا أن نقدم حلاً أم أن هذا اليوم سيكون من شأنه شأن الأيام التي سبقته في السنوات البعيدة. واستحسن سنجر وأبو علاء مقولة ماريانا، وقررا ضرورة الخروج بشيء في هذه الجلسة التي شارك فيما مائي هيرشفيلد المؤرخ الإسرائيلي المعروف.

كانت نقطة الإتفاق تتعلق بالقرارين ٢٤٢، ٣٣٨ والإعتراف المتبادل بين إسرائيل والمنظمة وحقوق الفلسطينيين في إطار الحكم الذاتي وسارت الجلسة هادئة وتم الإتفاق فيها على ورقة كتابية تؤكد عزم الطرفين على استمرار المحادثات، والتأكيد على القرارين ٣٣٨،٢٤٢ يمثلان مرجعاً هاما لحل المشاكل الفلسطينية والاسرائيلية والتأكيد على صدق النوايا من الجانبين في الفترة القادمة، واستمرار المفاوضات السرية تحت رعاية الأصدقاء النرويجيين.

واعتقدت «ماريانا» أن مجرد الإتفاق على هذه الورقة، يمثل إنجازا كبيرا وطلبت من الطرفين الإستئذان من قيادتهما في نقل المفاوضات إلى النرويج، ثم أجرت اتصالا هاتفيا بزوجها واخبرته بما تم فأجرى اتصالا مع وزير الخارجية الأمريكي وأكد له أن المفاوضات تأخذ طريقها للنجاح.

مشروع الحكم الذاتي الفلسطيني

كانت «ماريانا» ترغب من الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي الاعتداد بورقة العمل التي تم التوصل إليها خلال محادثات لندن على أساس أنها ميثاق عمل بين الطرفين، إلا أن طلبها أجيب بالرفض من كلا الجانبين، فالورقة التي تم التوصل إليها لا ترقى إلى مستوى ميثاق العمل، بل كانت مجرد فاتحة شهية لما هو قادم في أوسلو.

ومع بدايات العام الجديد «١٩٩٣» التقى أحمد قريع (أبو علاء) سرا في باريس بوزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز، حيث تركزت المباحثات على ورقة الأفكار الفلسطينية الإقتصادية التي قام أبو علاء بتوزيعها على بعض الدوائر الهامة في أوروبا الغربية، وكانت فكرة التقرير الفلسطيني ترسم ملامح السوق شرق الأوسطية في فترة ما بعد السلام وهي ذات الفكرة التي تسعى إسرائيل إلى تنفيذها في مرحلة ما بعد الإتفاق مع العرب.

وكان بيريز يريد أن يتأكد ما إذا كانت هذه الأفكار تعبر عن رأي أحمد قريع فقط أم أنها تعبير عن رأي منظمة التحرير الفلسطينية، خاصة وأن الفكرة ظلت مرفوضة من قبل المنظمة لفترات طويلة..

ولكن أحمد قريع (أبو علاء) أكد خلال اللقاء الذي جمعه مع شيمون بيريز أن المنظمة ليس لديها اعتراض على قيام السوق الشرق الأوسطية التي تلعب فيها «إسرائيل» الدور الرئيسي، بل إن المنظمة يمكن أن تتحمس لهذه الفكرة إذا ما حاول الإسرائيليون إرضاءها والإعتراف بحقوق الفلسطينيين.

وراح أبو علاء يشرح لبيريز كيف يمكن للمنظمة أن تكون الورقة الرابحة لإسرائيل في تنفيذ حلمها الإقتصادي في المنطقة، وتهيئة الأجواء أمام اعتراف الدول العربية بها وإدخالها ضمن منظومة التعاون الإقتصادي الإقليمي في المنطقة، خاصة وأن هذه الدول إنما تقاطع إسرائيل بسبب الفلسطينيين، وإن إسرائيل إذا ظلت على رفضها للمنظمة أو الإمتناع عن منح الفلسطينيين حقوقهم، فإن الموقف سيظل على ما هو عليه في المنطقة.

وأكد أبو علاء لبيريز أنه إذا ما توصلت إسرائيل إلى سلام مع السورين والأردنيين واللبنانيين، فإن هذا لن يضيف شيئاً جوهرياً للتغيير في المنطقة، لأن الدول الثلاث سوف تلغي مقاطعتها الإقتصادية لإسرائيل، لكن بقية الدول العربية سوف تبقى على موقفها على أساس

أن حقوق الفلسطينيين لا زالت مغتصبة، وقال إن التقدم على المسار الإسرائيلي ـ الفلسطيني يعد الأساس لتنفيذ فكرة السوق الشرق الأوسطية، وإن عرفات شخصياً يؤمن بهذه الفكرة.

واعتبر بيريز أن هناك جدية واضحة فيما قاله أبو علاء، وأصبح على يقين بأن المنظمة يمكن أن تكون داعياً مؤثراً وفاعلاً لهذه الفكرة في حال التوصل إلى تسوية سياسية معها.

وعندما عاد بيريز إلى بلاده أبلغ رابين بتفاصيل اللقاء، ولم يمض أكثر من أسبوع حتى أبلغ وزير الخارجية النروجي «هولست» بموافقته على بدء الإتصالات السرية مع الفلسطينيين في أوسلو.

وفي هذا الوقت جرى الإتفاق على تشكيل الوفد الإسرائيلي المفاوض، والذي تم تكوينه من يورى سافير مدير عام الخارجية الإسرائيلية ويؤيل سنجر المستشار القانوني للخارجية الإسرائيلية، ولم يعد يهم إسرائيل في المقابل من سيتفاوض من منظمة التحرير، فلا مجال هنا للاعتراض.

واقترح وزير الخارجية النرويجي في البداية أن تبدأ المفاوضات بلقاء بين شيمون بيريز وفاروق القدومي، وإن يتخلل هذه اللقاءات لقاءات أخرى سرية بين رابين وياسر عرفات إلا أن إسرائيل رفضت هذا الإقتراح.

وحتى عندما طرح عرفات الأمر على فاروق القدومي، وألح إليه بالأمر بعيداً عن التفاصيل، فقد واجهه قدومي برفض شديد، وأن كان الرد الإسرائيلي أعفى قدومي من الحرج، ففي يناير ١٩٩٣ أبلغت الحكومة الإسرائيلية عبر سفيرها في تل أبيب برغبتها في ترتيب لقاء بين رابين وعرفات خلال شهر مارس من نفس العام، إلا أن رابين اعترض على ذلك بعد أن علم بالطلب النرويجي.



على كل الأحوال ففي ضوء هذه الإتصالات تم تشكيل الوفد الفلسطيني في مفاوضات أوسلو من محمود عباس «أبو مازن» عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وأحمد قريع رئيس الدائرة الإقتصادية للمنظمة، وحسن عصفور ممثل المنظمة في دول الشمال، كما شارك ياسر عبد ربه في بعض جولات المحادثات.

وكانت البداية في أوسلو صعبة، حيث بدأ المتفاوضون في مناقشة الموضوعات التي لا يمكن تحقيق اتفاق بين المنظمة وإسرائيل بشأنها مثل فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة والقدس. وقد تدخل وزير خارجية النرويج الذي شارك في هذه الجلسة، التي عقدت في فندق «أوسلو بلازا» فاقترح أن تتم مناقشة أوراق عمل يتقدم بها الطرفان قبل التطرق إلى هذه الموضوعات بشكل مباشر.

وبالفعل فقد أيد المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون هذا الإقتراح، وتم الإتفاق على أن تكون الخطوة الأولى من جانب إسرائيل، وانتهت الجولة الأولى على أمل أن يقوم الوفد الإسرائيلي بإعداد الورقة في غضون عشرة أيام، بالرغم من أن الإسرائيليين طلبوا منحهم مهلة لا تقل عن شهر لإعداد هذه الورقة إلا أن الفلسطينيين كانوا يستعجلون الوقت ويطالبون بالإسراع.

وبالفعل تقدمت إسرائيل عبر وفدها المفاوض بورقة عمل حول مشروع الحكم الذاتي خلال اللقاء الثاني الذي عقد في نفس الفندق. وقد تضمنت الورقة عدة بنود هي:

* يقام في «يهودا والسامرة» وقطاع غزة حكم ذاتي إداري للسكان العرب في تلك المناطق.

* ينتخب سكان «يهودا والسامرة» وقطاع غزة مجلسا إداريا يتكون من ١١ عضواً.

* يحق لكل مواطن بلغ الثمانية عشر عاما أن يدلي بصوته في انتخابات المجلس الإداري.

* يحق لكل مواطن بلغ الخامسة والعشرين من عمره أن يرشح نفسه لعضوية المجلس الإداري.

* تكون جميع المسائل الإدارية المتعلقة بالسكان العرب في مناطق «يهودا والسامرة» وقطاع غزة ضمن صلاحيات المجلس الإداري.

* يتولى المجلس الإداري تصريف أعمال العمل، الشؤون الدينية، المواصلات، المالية، البناء، الإسكان، الصناعة، التجارة، السياحة، الزراعة، الصحة، العمل، إعادة تأهيل اللاجئين، الإشراف على قوة الشرطة المحلية.

* يعهد بشؤون الأمن والنظام العام في مناطق «يهودا والسامرة» وقطاع غزة للفلسطينيين.

* يحق لسكان «إسرائيل» تملك الأراضي والاستيطان في مناطق «يهودا والسامرة» وقطاع غزة الذين يصبحون مواطنين إسرائيليين بناء على حق الإختيار الممنوح لهم في تلك الأراضي والاستيطان في إسرائيل.

* تمنح الجنسية الإسرائيلية للذين يطلبونها من المقيمين في مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة.

* تشكل لجنة من ممثلين عن إسرائيل والأردن والمجلس الإداري لتحديد أنظمة الهجرة لمناطق «يهودا والسامرة» وقطاع غزة، وتحدد اللجنة القواعد التي يسمح بموجبها للاجئين العرب خارج «يهودا والسامرة» وقطاع غزة بالهجرة بمقدار معقول إلى هذه المناطق، وتتخذ قرارات اللجنة بالإجماع.

* إبقاء مسألة السيادة في مناطق «يهودا والسامرة» وقطاع غزة مفتوحة حفاظاً على السلام.

*تخضع هذه المبادئ لإعادة النظر فيها بعد ٥ سنوات.

وعندما قدم هذا المشروع على مائدة المفاوضات أثار الفلسطينيون مسألة تكرار هذا المشروع لأفكار سبق وأن طرحها مناحيم بيجين بشأن

مشروع الحكم الذاتي الذي قدمه في ديسمبر عام ١٩٧٧. وأكدوا أن المشروع لا يعكس أية تغييرات طرأت على الأفكار الإسرائيلية بشأن السلام مع الفلسطينيين، وأن ذلك يعني أن إسرائيل غير جادة في عملية السلام، وأنه وفق هذا المشروع المقدم لا يمكن أن يكون هناك مجال للتفاوض أو النقاش مع الإسرائيليين.

وفي ضوء ذلك رفض الوفد الفلسطيني استلام ورقة العمل الإسرائيلية لإعداد تقرير عنها أو أعداد مشروع مضاد، حيث أشار الوفد أنه لا يمكن أن يكون هناك مشروع فلسطيني دون أن يكون هناك مشروع إسرائيلي يسمح بالتفاوض حوله.

واعترض أعضاء الوفد الإسرائيلي على صيغة الرد الفلسطيني، وأكدوا أن هذا المشروع ليس نهائياً، ولكن قابل للمناقشة وأصروا على أن يقوم الوفد الفلسطيني بالرد على هذا المشروع نقطة نقطة، وأبدوا استعدادهم لتعديل المشروع وفق الردود الفلسطينية، إلا أن الفلسطينيين أصروا على موقفهم، الأمر الذي كاد يدفع بالإسرائيليين إلى الإنسحاب من الجولة الثانية وإغلاق ملف التفاوض السري، بيد أن وزير الخارجية النرويجي «هولست» بذل جهوداً حثيثة لإقناع الطرفين بالعودة إلى مائدة المفاوضات، وطلب من الإسرائيليين إعداد ورقة عمل جديدة بدلا من الورقة السابقة.

ولكن في الجولة الثالثة وبدلا من أن يأتي الإسرائيليون بورقة عمل جديدة جاءوا إلى المفاوضات دون إعدادها، وعندما علم وزير الخارجية النرويجي بالأمر قبل أن تبدأ جولة المفاوضات السرية الجديدة اتصل هاتفيا على الفور بوزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز، وأكد له على أهمية أن يقدم الإسرائيليون تصورا لمفهوم السلام في هذه الجولة، إلا أن بيريز رد عليه بالقول: ولماذا تطلب ذلك من الإسرائيليون فقط.. إنك لا بد أن تطالب الفلسطينيين أيضاً بإعداد ورقة عمل.. وأكمل بيريز القول نحن من جانبنا التزمنا بتقديم إطار السلام في الجولة الماضية، والفلسطينيون رفضوا ذلك، كما أن مواقفنا نحو السلام أصبحت معروفة بالنسبة لهم من خلال ورقة العمل التي تقدمنا بها في الجولة الماضية، نحن لا نعرف حتى الآن مواقفهم ونريد أن نتعرف عليها.

وألحى بيريز باللائمة على وفده لأنه تسرع في عرض هذه الورقة، وقال إن هناك العديد من المسائل التي كان يجب حسمها قبل الدخول في موضوع أوراق العمل ـ إن المشكلة لا تتعلق بالإتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي، ولكنها تتعلق بما قبل ذلك الإتفاق. وقد دافع «هولست» خلال الإتصال عن برنامجه في هذه المفاوضات، والذي يقضي بأن يبدأ الإسرائيليون والفلسطينيون مباشرة في إعداد أوراق العمل وإغلاق كل صفحات الماضي، على أن تكون البداية الجادة تعبيراً عن رغبة الطرفين من أجل مستقبل السلام، ولكن بيريز رفض كل ذلك وبإصرار أبدى «هولست» تخوفه من أن يصر الفلسطينيون على موقفهم ويرفضون

المشاركة في جولة المفاوضات، طالما أن إسرائيل لم تلتزم بإعداد ورقة العمل التي تم الإتفاق عليها، فسارع على الفور للاتصال بياسر عرفات وشرح له أهم ما جاء في اتصاله مع بيريز وطلب «هولست» من عرفات الموافقة على تأجيل خطوات الإعداد لأوراق العمل الإسرائيلية بعد أن يتفق الإسرائيليون والفلسطينيون على مسائل أساسية بالنسبة لعملية السلام..

وعندما سأل «عرفات» عن هذه المسألة، قال «هولست» إن ذلك سيتضح في الجولة الجديدة من المفاوضات مع الإسرائيليين، إلا أن ياسر عرفات قال أنه ليس من السهل أن يقتنع الفلسطينيون بالإشتراك في جولة المحادثات التالية دون أن يعرفوا شيئاً عن الإعداد الإسرائيلي لها، وطلب عرفات من «هولست» ضرورة أن يتوصل مع الإسرائيليين إلى جدول أعمال الجلسة القادمة، وإلا فإن الفلسطينيين سيتوقفون عن الإستمرار في هذه المفاوضات.

وهكذا شعر «هولست» أن المفاوضات الإسرائيلية ـــ الفلسطينية تواجه مأزقاً حقيقياً، وأنه يجب إنقاذها فوراً، خاصة وأنه لم يكن قد مضى على بدئها في أوسلو أكثر من شهر واحد.

وتدخلت ماريانا هايبرج زوجة الوزير النرويجي «هولست» وراحت تجري اتصالاتها مع أحمد قريع (أبو علاء). كما أجرت في ذلك الوقت اتصالات مع «سنجر» عضو الوفد الإسرائيلي والمستشار القانوني

للخارجية الإسرائيلية، وبدأت لعبة تقريب الخطوط الفاصلة في محادثات الطرفين، وتم الإتفاق على أن يكون موضوع المحادثات القادمة هو «الأمن الإسرائيلي في إطار الحكم الذاتي الفلسطيني».

وأجرى «هولست» اتصالا جديدا بشيمون بيريز الذي وافق على هذا العنوان، كما وافق ياسر عرفات أيضاً، وتقرر بعد ذلك نقل هذه الجولة من المفاوضات من فندق أوسلو بلازا إلى منزل وزير الخارجية النرويجي بشارع البراعم الخضراء بعد أن اعتقد هولست وزوجته أن المحادثات دخلت الآن في طريق جدي، وأنه لا بد من توفير السرية الكاملة لضمان نجاحها، خاصة وأن فندق «أوسلو بلازا» مكان مفتوح ولا يضمن أحد سرية المحادثات فيه.

لم يكن يعلم بأمر المفاوضات السرية التي كانت تدور في «أوسلو» اكثر من ستة مسؤولين نرويجيين، وقد تم التنبيه أكثر من مرة على هؤلاء المسؤولين من قبل وزير الخارجية «هولست» حتى لا تتسرب أية أنباء إلى الصحافة، فتكشف المستور وتضيع الطبخة قبل أن تتم تسويتها على نار هادئة.

وفي مساء يوم صيفي من أيام شهر مارس ١٩٩٣ بدأ المشاركون في لعبة التفاوض يشدون الرحال إلى منزل «هولست» الريفي على أطراف «أوسلو»، وقد نجح بعض رجال المخابرات النرويجية بجعل منطقة الغابات المحيطة بالمزرعة خالية من المارة ساعة أن قصد المفاوضون المنزل

الريفي، وقد أخبر أحدهم الجيران بأن في المنزل أستاذين منهمكين في تأليف أحد الكتب الهامة.

كان الجو ساحرا على حد وصف استمع إليه مسؤول فلسطيني كبير من أحمد قريع (أبو علاء) ولم يبق أمام المفاوضين إلا استغلال هذا السحر. لإنجاز شيء يمكن أن يضمن سير عملية التفاوض حتى مداها. ولكن في مثل هذه القضايا تصبح الظواهر الطبيعية الخلابة عديمة الجدوى، فلكل طرف التزاماته، وكل يعرف جيداً حساب المكسب والخسارة.

وبدأت الجلسة بعد تناول أكواب الشاي، وطرح الإسرائيليون أقصى المطالب الممكنة لتحقيق أمنهم، وكان سؤالهم إلى الوفد الفلسطيني المفاوض.. هل يمكنكم الإعتراف بالمطالب الأمنية المشروعة للإسرائيليين. وهنا أجاب أبو مازن دون أن يعطي نفسه مهلة للتفكير.. لا سلام بدون أمن.

واستكمل حديثه: لا يمكن التحدث عن كلمة الأمن مطاطة هكذا.. إن الأمن إذا جاء على حقوق الآخرين فإنه يصبح اعتداء سافرا وسلبا لهذه الحقوق، ومن ثم يصبح تعريف الأمن في هذه الحالة مختلفا، فالآخرين سيرفضون الاعتداء على حقوقهم وسيهددون هذا الأمن بكل قوة، ثم نظر أبو مازن بإمعان ووجه حديثه للمشاركين جميعهم قائلاً «إنني اعتقد أن تعريف الأمن الإسرائيلي يجب أن يتم في إطار التنفيذ

الإسرائيلي الكامل للقرارين ٢٤٢، ٣٣٨ ومن هنا تكون نقطة الإنطلاق».

ورد أحد أعضاء الوفد الإسرائيلي معلقا على ذلك بالقول «إننا لا نناقش هذا القرار ولا نناقش الخلافات التي تجري في جولات المفاوضات الحالية في واشنطن حول مضمون هذا القرار.. نحن نناقش قضية الأمن.. ونحن لا ننكر أن هناك مشكلة فلسطينية، وأن هذه المشكلة في حاجة إلى حل وأنه إذا كان الحكم الذاتي يمثل الحل الأمثل فنحن لا نعترض عليه، ولكن تقييم هذا المشروع وربطه بالأمن الإسرائيلي هو الأمر المهم... ونحن إذا توصلنا لاتفاق بشأنه فنحن على استعداد لأن نوقع إعلان المبادئ الآن وفوراً. وعلى الفور بادر رئيس الوفد الفلسطيني (أبو مازن).. اطرحوا رؤيتكم الكاملة ونحن بالتأكيد سنناقشها.

وراح على الفور ممثل الوفد الإسرائيلي يتحدث وبإسهاب عن المعنى الأسمى للمفاوضات السياسية، على اعتبار أن هذه المفاوضات تمثل الطريق الوحيد ولا يوجد بديل آخر عن الوصول لاتفاق بين الطرفين وقال «إننا نندهش من أن البعض منكم يطالب بوقف المفاوضات الجارية في واشنطن، أو وقف لغة الحوار السياسي مع إسرائيل.. فلنفترض أن المفاوضات قد توقفت بالفعل فهل تدلوننا على الطريق الآخر الذي سوف تسلكونه؟».

إن الطريـق الآخـر أو المعـاكس للمفاوضـات هـو طريـق الأعمـال العسكرية.. إن رغبتنا في تحقيق السلام هي التي تدفعنا لعدم سلك هذا الطريق.. نحن بإمكاننا أن نقر بالخيار العسكري ونهاجم الفلسطينيين ونطردهم جميعاً، إلا أننا اثبتنا للجميع أننا راغبون في السلام، وحتى في الأوقات التي هددتم فيها في الماضي بوقف مفاوضات واشنطن بحجة عدم التوصل لأية نتائج. كان السيد رابين يؤكد أننا سنستمر في المفاوضات، كما أن السيد بيريز أكد ذلك أكثر من مرة... وأنا أردت أن أقول لكم هذا الكلام لأؤكد لكم أننا عندما قبلنا الإجتماع بكن في ضيافة صديقنا العزيز «هولست» إنما كان ذلك أيضاً بدافع الحرص على السلام.. نحن لم نأت هنا لتضييع الوقت أو القيام بعمليات استعراضية كما تتصورون، وأنا لدي أمل أيضاً في أنكم أتيتم إلى هنا من أجل إنهاء المشاكل.. إن الخلافات شيء طبيعي إلا أن استمرار المفاوضات هو الذي سيضيق من حجمها.

وهنا رد أبو علاء بالقول إن الفلسطينيين يؤمنون بأهمية الإستمرار في المفاوضات ولكن المشكل الحقيقي هو جدوى الإستمرار في المفاوضات إن لم تكن هناك مرونة.. نحن نتفق معك في أن الخلافات قد تكون كبيرة وعميقة، وأن المفاوضات قد تضيق من حدة هذه الخلافات، ولكن إذا تباحثنا ثلاث أو أربع مرات حول نقطة واحدة وجدنا فيها نفس المنطق ونفس اللغة ونفس الأفكار، ولو تباحثنا عشر مرات أو حتى ألف مرة فلن يكون اتفاق. لا بد من المرونة واعتقد أن استمرار

المفاوضات مع المرونة هو الذي سيتيح لنا أن نحقق التقدم اللازم، نحن متفقون معكم على أهمية استمرار المفاوضات ولكننا مع المرونة أيضاً، وإلا فلن يكون هناك تقدم.

ورد أحد أعضاء الوفد الإسرائيلي على ذلك بالقول: إن المرونة يجب أن تكون على الجانبين.. فلا تعتقد أن إسرائيل ستكون مرنة وتعطيكم ما تريدون، وأنتم ترفضون كل مطالبنا.. إن المرونة يجب أن تحقق أهدافها من خلال رؤية مشتركة للطرفين ـــ إذن فليكن الإتفاق أولاً على استمرار المفاوضات.

وتحدث «أبو مازن» في أعقاب ذلك مبديا مواقف الوفد الفلسطيني على استمرار التفاوض، إلا أنه تساءل: وما هو الهدف من هذه المفاوضات.. انتم ترون أن هدف المفاوضات واضح وهو تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ونحن نرى أن التحديد الإسرائيلي هو تحديد عام، وأنه لا بد من النص في اتفاق إعلان المبادئ على الهدف من المفاوضات في حين أنكم ترون أن هذه المسألة سابقاً لأوانها، وأنه من الضروري الإتفاق على معنى الأمن الإسرائيلي أولاً.

وهنا تدخل وزير الخارجية النرويجي «هولست» لفك الإشتباك مرة أخرى بين الطرفين، وقال: أنه مادام الوفد الإسرائيلي قد تحدث عن أهمية المفاوضات وطالما طرح الفلسطينيون مسألة الهدف من هذه المفاوضات، فمن المهم إنجاز هذا الأمر خلال هذه الجلسة.

وهكذا فتح الباب واسعا أمام الحديث حول نقاط تشكيل نواة إعلان المبادئ الفلسطيني ــ الإسرائيلي. وقد اقترح أعضاء الوفد الإسرائيلي أن تكون المادة الأولى لهذا الإعلان هي تأكيد الجانبين على أهمية الإستمرار في المفاوضات باعتبارها الخيار الوحيد لتحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.. إلا أن الوفد الفلسطيني رفض هذه المادة بشكلها المقدم على اعتبار أن إقرارها كان سيؤدي إلى إدانة المنظمة لكل أعمال الإنتفاضة الفلسطينية في الأراضي العربية المحتلة، وإنها سوف تكون بذلك مرغمة على إلزام أتباعها بتنفيذ هذا البند..

وقد دافع أعضاء الوفد الإسرائيلي عن اقتراحهم، باعتبار أن إقرار هذا البند من شأنه أن يؤدي إلى وقف لغة التصعيد العسكري في الأراضي المحتلة، وأن الحكومة الإسرائيلية سوف تحترم هذا البند طالما أبدى الفلسطينيون حسن النوايا، والتزموا بوقف كل عمليات العنف داخل الأراضي المحتلة.. ولكن الفلسطينيين أصروا على وجهة نظرهم، ولذلك فضلوا أن ينص البند الأول على الهدف من المفاوضات..

وبعد الإتفاق على ذلك بين الطرفين بدأ الحوار يأخذ منحى جديداً.

فقد طرح الفلسطينيون صيغة خاصة تشير إلى أن الهدف من مفاوضات السلام الفلسطينية ـ الإسرائيلية هو التوصل إلى تسوية دائمة للمشكلة الفلسطينية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، في حين أن الوفد الإسرائيلي أراد التهرب من النص على قراراي مجلس الأمن في

هدف المفاوضات، حيث اقترح أن يكون الهدف هو التأكيد على استمرار المفاوضات التي تفضي إلى حل سلمي ودائم للمشكلة الفلسطينية، وأشار الوفد الإسرائيلي إلى أن هذه الصياغة تحقق الهدفين معاً..

الأول: وهو التأكيد على استمرار المفاوضات.

والثاني: وهو الهدف من المفاوضات.

إلا أن الوفد الفلسطيني أبدى اعتراضا على هذه الصيغة العامة وشدد على ضرورة تفصيلها وتوضيحها، وقد استمر الخلاف حول هذه النقطة فترة من الوقت حتى تدخل الوزير النرويجي وقال: إن هدف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية هو التوصل لاتفاق حول سلطة الحكم الذاتي وأنه يرى بضرورة أن يتم تضمين ذلك صراحة في إعلان المبادئ.

ولم يبد الإسرائيليون اعتراضا على ذلك، كما أن الفلسطينيين أبدوا موافقتهم على اقتراح الوزير «هولست» إلا أنهم أكدوا أن الحكم الذاتي لا يمثل الحل النهائي للمشكلة الفلسطينية، وأنه إذا ما تم قصر هدف المفاوضات على بحث سلطات الحكم الذاتي فإنه يكون بذلك قد تم تحديد هدف المفاوضات بالمرحلة الإنتقالية، وهذا معناه أننا لن نوافق على إصدار إعلان المبادئ، فإعلان المبادئ يتعلق بالمرحلة النهائية.

وقد رفض الوفد الإسرائيلي هذا التعريف الفلسطيني، وأشار إلى أن إعلان المبادئ يكون صالحا للمرحلة الإنتقالية والنهائية، وأنهم يقترحون حذف أية عبارات حول المرحلة النهائية على أن يقتصر الإعلان على بحث أوضاع المرحلة الإنتقالية.

ولكن الفلسطينيين رفضوا بدورهم ذلك، وشددوا على أن الإعلان يجب أن يتضمن صراحة ما يشير إلى الربط بيم المرحلتين الإنتقالية والنهائية، وأن الإعلان إذا لم يشر إلى هذه المسألة فلا فائدة منه.. واقترح الفلسطينيون بهذا الصدد صياغة جديدة تقول إن هدف مفاوضات السلام الفلسطينية ـــ الإسرائيلية تأسيس سلطة حكم ذاتي فلسطيني انتقالية، وأن هذه المرحلة الإنتقالية ترتبط بالمرحلة النهائية التي ستجري فيها المفاوضات على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨.

وقد رفض الإسرائيليون بدورهم هذه الصيغة وطرحوا في المقابل أن هدف مفاوضات السلام هو تأسيس سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني مع بحث خطوات أخرى مستقبلية...

ولكن الوفد الفلسطيني رفض الإقتراح الإسرائيلي، وأكد على ضرورة الإبتعاد عن الصيغ العامة واللجوء إلى التحديد والتفصيل. وقد دار خلاف كبير حول الصيغ المطروحة، فاقترح الوزير النرويجي أن يعد كل طرف صيغة محدودة ليتم النقاش حولها.

وبالفعل فقد أعد الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي كل منهما صيغة على حدة.

وقد أكدت صيغة الوفد الفلسطيني على أن هدف المفاوضات يتجاوز مرحلة تأسيس سلطة الحكم الذاتي الإنتقالية إلى بحث كافة المسائل والعلاقات التي تخص الفلسطينيين والإسرائيليين، والإتفاق على ترتيبات المرحلة الإنتقالية التي ستقود إلى المرحلة النهائية، وبما يؤدي قيام دولة فلسطينية مستقلة.

وقد اعترض الإسرائيليون بشدة على هذه الصيغ، ورأوا أنها تنسف المحادثات القائمة، وركز الإسرائيليون على مسألة الدولة الفلسطينية المستقلة، وكيف أن هذه الفكرة لا يمكن طرحها في الوقت الراهن والمستقبلي، واحتد الفلسطينيون من جانبهم على رفض إسرائيل لمناقشة فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، وشرحوا وجهة نظرهم في أن هذه الدولة تمثل المطلب الوطني المشروع لشعبهم، وأن ترجمة كل القرارات الدولية لا بد وأن تفضي إلى الإعتراف بهذه الدولة المستقلة التي سبق وأن وافق عليها الإسرائيليون في قرار التقسيم رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧، وأن حق تقرير المصير لا يمكن أن يكون قاصرا على مجرد سلطات تمنح في إطار سياسة الحكم الذاتي.. وقالوا أنهم يقبلون بأن يكون الحكم الذاتي خطوة في سبيل إنشاء هذه الدولة، وأن الدولة الفلسطينية لا يمكن إنكار وجودها تاريخياً وسياسياً، في حين أن دولة «إسرائيل» هي وافد جديد إلى المنطقة، وأن الإسرائيليون ارتضوا بأن

يشيد كيانهم على أنقاض دولة فلسطين التي حطموها، وأن الفلسطينيين إذا ما اعترفوا بأن للإسرائيليين كياناً مستقلاً، فإنه يجب على الإسرائيليين الإعتراف في المقابل بصيغة الكيان الفلسطيني المستقل من خلال دولتهم، وأن حدود الدولة الفلسطينية ليست هي المسألة المثارة حالياً في المفاوضات، ولكن المثار هو: هل يعترف الإسرائيليون بهذه الدولة الفلسطينية المستقلة؟

وهنا رد أحد أعضاء الوفد الإسرائيلي بقوله: إنه إذا ما أصر الفلسطينيون على بحث فكرة دولتهم المستقلة، فإننا سوف ننسحب من هذه المفاوضات، لأنه لا يمكن أن تدور المفاوضات في إطار عدم اتفاق على شيء.

ورد أحد أعضاء الوفد الفلسطيني بقوله: إنكم كنتم تنتقدوننا منذ قليل وتقولون أننا أصحاب دعوة الإنسحاب، ويبدو أنكم نسيتم أنكم أصحاب فكرة الإستمرار في المفاوضات وهدف الإستمرار، فرد أحد أعضاء الوفد الإسرائيلي بقوله: نحن نتمسك بالإستمرار في المفاوضات، ولكن من خلال مناقشتنا إعلان المبادئ، واعتقد أن هذه المسألة تم حلها في إطار قبولكم للاتحاد مع الأردن.

وتحدث ممثل الوفد الفلسطيني ليرد على ذلك بقوله: إن الإتحاد مع الأردن لا يقضي على فكرة الدولة الفلسطينية، ولكن ممثل الوفد

الإسرائيلي علق على ذلك بقوله: دعنا نناقش أهداف المفاوضات بعيداً عن هذا الطرح.

وأدرك وزير الخارجية النرويجي أن الأزمة بدأت تلوح في الأفق من جديد، وتدخل ليطلب من الطرفين التجاوز عن مسألة التباحث حول مستقبل الدولة الفلسطينية المستقلة، وقال إنني توصلت وأثناء نقاشكم في صيغة وسط بمعاونة زوجتي ماريانا وهذه الصيغة تقول: إن هدف مفاوضات السلام تأسيس سلطة حكم ذاتي فلسطيني انتقالي من خلال مجلس منتخب في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن المرحلة الإنتقالية الموقوتة بخمس سنوات ستقود إلى التسوية الدائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

وقد أبدى الوفد الإسرائيلي اعتراضه على بعض ما تضمنته هذه الصيغة خاصة عبارة المجلس المنتخب الذي لا بد وأن يتم الإتفاق على تفاصيله، كذلك على تضمين القرارين ٢٤٢، ٣٣٨ وعلق رئيس الوفد الفلسطيني على الإقتراح بقوله: إن الصيغة النرويجية قد حصرت الهدف في الحكم الذاتي، وتجاهلت الربط بين المرحلة الإنتقالية والنهائية، وهنا وجه وزير الخارجية النرويجي سؤاله إلى أعضاء الوفد الإسرائيلي وقال ألم توافقوا على الإشتراك في محادثات السلام التي بدأت في مدريد على أساس القرارين ٢٤٢، ٣٣٨، فأجاب الإسرائيليون بنعم.. فرد الوزير النرويجي: إذن لا محل للاعتراض لأن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

هي جزء من عملية السلام في الشرق الأوسط، وأن هذين القرارين يتعلقان أيضاً بمستقبل الفلسطينيين.

وهكذا أثار الوزير النرويجي نقطة أخرى بالربط بين عملية السلام الفلسطينية ومسارات السلام العربية الأخرى، ولم يعترض الإسرائيليون كثيراً على هذه النقطة التي تم إقرارها أيضاً، ثم جاءت مسألة الربط بين المرحلتين الإنتقالية والنهائية حيث دافع الوزير النرويجي عن الصيغة التي اقترحها، وأكد أنها تضمن الربط بين المرحلتين ولكن الفلسطينيين طرحوا في مقابل هذه الصيغة صيغة أخرى تقضي بأن الترتيبات الإنتقالية تقود إلى مفاوضات الوضع النهائي التي ستؤدي إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، ولكن الإسرائيليين اعترضوا من جديد، حيث أشاروا إلى أن الوفد الفلسطيني يحاول أن يرسم في إعلان المبادئ صيغة الحل النهائي، وأنهم يتفقون مع وزير الخارجية النرويجي في الاكتفاء بالصيغة السابقة وعدم إضافة أية فقرات جديدة.

واحتد النقاش من جديد وأصر كل طرف على رأيه وتعددت التبريرات والتهديدات وانتهت الأزمة بموافقة الإسرائيليين على الصيغة الفلسطينية، وذلك بعد اتصال هاتفي أجراه أحد أعضاء الوفد مع وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز، الذي تحادث بعد ذلك مع وزير الخارجية النرويجي الذي غير رأيه السابق وأكد بأن الفقرة المقترحة من جانب الفلسطينيين يجب ألا تقلق حكومة إسرائيل في شيء ،فطلب بيريز إلغاء ما ورد في الفقرة الفلسطينية بشأن تنفيذ قراري مجلس الأمن

٢٤٢، ٣٣٨ في إطار الالتزام بالوضع النهائي، مشيراً إلى أن محادثات الوضع النهائي بين الطرفين يجب أن تكون مفتوحة وغير محددة بقرارات، لأن المسألة تتعلق بما هو أكثر من هذين القرارين وفي مقدمة ذلك حسن النوايا المتبادلة بين الطرفين، ومدى الإلتزام الفلسطيني بعدم تهديد الأمن الإسرائيلي، إلا أن وزير الخارجية النرويجي أكد له بأن إضافة القرارين لن يؤدي إلى التزام جديد على إسرائيل، خاصة وأن هذا الإلتزام سبق وأن أقرته الفقرة الأولى التي أكدت على أن التسوية الدائمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين ستكون وفق هذين القرارين.

وبعد سلسلة من الإتصالات الهاتفية بين بيريز وهولست وبين هولست ورابين توقفت خلالها المفاوضات، توصل هولست إلى موافقة الإسرائيليين على العبارة الفلسطينية وبما يؤدي إلى تضمين قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ ولكن شريطة أن يتوقف الأمر عند هذا الحد.

وخلال الإتصال مع ياسر عرفات طلب إضافة عبارة أن يكون هدف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية تأسيس سلطة الحكم الذاتي وأشياء أخرى، إلا أن وزير خارجية النرويج خشى أن تمثل هذه العبارة عراقيل جديدة أمام المفاوضات، وطلب من عرفات حذفها، لكن عرفات أصر عليها بعد أن وافق على رأي الإسرائيليين بشأن إلغاء عبارة الدولة الفلسطينية المستقلة، أخذت هذه المسألة أيضاً حيزا من الوقت حتى وافق الإسرائيليون عليها.

وجاءت الصيغة النهائية لتؤكد على أن هدف المفاوضات هو تأسيس سلطة الحكم الذاتي وأمور أخرى، والربط بين المرحلتين الإنتقالية والنهائية وبما يؤدي إلى تسوية نهائية مبنية على قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨.

مزاعم الأمن الإسرائيلي

بعد الإتفاق على أن هدف المفاوضات يأتي ضمن إطار عملية السلام إلى جانب أمور أخرى، وعلى تشكيل سلطة فلسطينية ذاتية لمرحلة انتقالية لا تتعدى الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية نهائية مبنية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨، طرح أعضاء الوفد الإسرائيلي في المباحثات فكرة التعايش السياسي والإقتصادي بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس أن هذه الفكرة هي هدف أساسي من أهداف المفاوضات السرية.

ويبدو أن الوفد الإسرائيلي أصر على طرح هذه الفكرة حتى لا يلجأ الفلسطينيون إلى طرح مفهوم الدولة الفلسطينية المستقلة على مائدة البحث، وكما أكد الجانب الفلسطيني في المفاوضات، فإن فكرة الدولة الفلسطينية ترتب العديد من الإلتزامات على الإسرائيليين.

وقد هدد الجانب الإسرائيلي بالإنسحاب كلية من المفاوضات، إذا ما أصر الوفد الفلسطيني على طرح الفكرة على مائدة المفاوضات، على اعتبار أن الفكرة تلغي أي اعتبار للتوصل إلى اتفاق مع الإسرائيليين، إلا

أن الفلسطينيين بدأوا بطرح هذه الفكرة بشكل غير مباشر، من خلال المدخل الذي تم التوصل إليه بشأن الربط بين المرحلتين الإنتقالية والنهائية، والتي يفترض أن تقود في شكلها النهائي إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨.

وهنا طرح محمود عباس «أبو مازن» سؤالا حول ما إذا كانت إسرائيل ستلتزم بتنفيذ هذين القرارين في المرحلة النهائية أم لا؟

لقد جاء الرد الإسرائيلي على التساؤل غير محدد، عندما قال رئيس الوفد الإسرائيلي: إن القرارين تم إدراجهما كأساس للسلام العربي الإسرائيلي، وأن تنفيذ هذين القرارين يتوقف على العديد من الأسس، في مقدمتها الأمن الإسرائيلي، وعدم تهديد الدولة العربية لأمن «الدولة الإسرائيلية» مستقبلا.

وأكد الجانب الإسرائيلي على أن السلام في هذه المرة يجب أن يكون شاملا ومحققا لرغبات الأمن بالدرجة الأولى، وهنا تساءل رئيس الجانب الإسرائيلي عن الجدوى من وراء الإلتزام بالحرفية الكاملة في تنفيذ القرارين ٢٤٢، ٣٣٨ من جانب إسرائيل، وقال لنفترض أن إسرائيل وافقت على عودة كل الأراضي العربية والفلسطينية، ولم تجن شيئاً من وراء ذلك.. أليس ذلك وحده كافيا بعودة الأوضاع التي كانت سائدة قبل حرب ١٩٦٧!!

وأشار رئيس الوفد الإسرائيلي في هذا الصدد إلى أن سلام التسعينات والقرن القادم يجب أن يرتبط بخلق المصالح المشتركة والمتبادلة بين العرب وإسرائيل، وبحيث يدرك العرب أن تهديدهم لإسرائيل سيضر بمصالحهم، وتدرك إسرائيل أن تهديدها للعرب سيضر بمصالحها.

واستكمل رئيس الوفد الإسرائيلي حديثه «ليس معنى أن يكون هناك سلام مقابل الأرض.. أن تحصل إسرائيل على السلام السياسي، ويحصل العرب على كل الأراضي فالسلام السياسي لن يصمد أمام ظهور خلافات جديدة»، وقال: إن هناك سلاما سياسيا بين الدول العربية وبعضها البعض، والأهم أن هناك حلقات أخرى من التعاون الإقتصادي والثقافي والإجتماعي بين هذه الدول، ومع ذلك فإن الخلافات السياسية بينهم تؤدي أحيانا إلى أعمال عسكرية كبيرة، وضرب مثلا بالعراق والكويت، والجزائر والمغرب، وأشار إلى أن الخلاف السوري العراقي كاد يتحول في أكثر من مرة إلى حرب عسكرية، وقال: إن معنى السلام السياسي ليس قائماً في المنطقة ـ حتى بين الدول التي يفترض فيها أنها تنتمي إلى نسيج واحد وهو العروبة، فكيف يمكن أن يكون هناك سلام سياسي بين إسرائيل والدول العربية، خاصة وأن الجميع يعرف ما جرى في الحقب الماضية والتراكمات النفسية الهائلة التي خلفها النزاع العربي ـ الإسرائيلي. إن السلام ليس فقط وفق ما هو منصوص عليه في القرار ٢٤٢ ولهذا يجب استبعاد خيار الدولة الفلسطينية من على مائدة المفاوضات، لأن كل الفلسطينيين الذين هم على قيد الحياة يحملون

شعوراً بالكراهية والعداء الشديد لإسرائيليين، فإذا ما قامت دولة فلسطينية كاملة ومجاورة لحدود الدولة الإسرائيلية، فإن هذه الدولة الوليدة لا بد وأن تكون من ألد أعداء دولة إسرائيل، لذلك فإن الفكرة التي تقول بالإتحاد الفلسطيني مع الأردن هي مرحلة هامة، إلا أن المرحلة الأهم هي التعايش بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

كان محمود عباس «أبو مازن» يستمع إلى تحليل رئيس الوفد الإسرائيلي بعناية ولكنه عندما أمسك بخيط الكلام استند في كلامه عن خيار الدولة الفلسطينية بالقرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧. والذي أقر بقيام الدولة المستقلة في إطار خطة التقسيم.

وبسرعة البرق رد رئيس الوفد الإسرائيلي بأن هذا الأمر كان مقبولا في عقد الخمسينات وقبل أن يستفحل النزاع إلى الصورة القائمة حاليا.. إن كل مرحلة لها متطلباتها ولها حلولها، والمرحلة الراهنة هي التعايش..

ولكن رئيس الوفد الفلسطيني ظل على إصراره في طرح فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة باعتبار أنها لازم من لوازم المرحلة النهائية، التي تنفذ فيها إسرائيل قرارات مجلس الأمن. وعندما احتد النقاش تدخل وزير الخارجية النرويجي، على اعتبار أن المناقشة التفصيلية لأطر المرحلة النهائية تعيق تحقيق الهدف بشأن الإتفاق على ترتيبات المرحلة الإنتقالية.

وحاول الوفد الفلسطيني أن يؤكد على أن وضع الخطوط العامة للمرحلة النهائية هو جزء من ترتيبات المرحلة الإنتقالية، وطالب بعدم تجاوز قضية المستوطنات باعتبارها عقبة أمام الدولة الفلسطينية، إلا أن الوزير النرويجي اقترح أن يتم تناول القضايا الواحدة تلو الأخرى، وقال: إذا كان الإسرائيليون يطرحون فكرة التعايش، والفلسطينيون يطرحون فكرة المستوطنات، فاعتقد أنه من الممكن جدولة القضيتين وطرحهما للنقاش. وقد رفض الوفد الفلسطيني هذا الاقتراح، باعتبار أن المستوطنات لا تمثل فكرة منفصلة عن التعايش، إذ كيف يمكن أن يتم التعايش مع وجود مستوطنات ومستوطنين على الأراضي الفلسطينية، وكذلك الأمر فقد رفض رئيس الوفد الإسرائيلي أن تتم المناقشة على هذا النحو. وقال بلغة حاسمة: إن المستوطنات لا يمكن تفكيكها بأي حال من الأحوال.

وشرح رئيس الوفد الإسرائيلي موقف حكومته من هذه القضية حيث قال: إن بلاده تعاملت مع قضية المستوطنات باعتبار أن السلام قادم مع الفلسطينيين والعرب، وقامت بإلغاء خطة الإستيطان التي كانت مقررة في الأعوام الماضية، وتبنت خطة جديدة في هذا الصدد، وأشار إلى أن الوفد الفلسطيني والدول العربية يعرفون جيداً أن الإستيطان الذي يتم حاليا هو لأغراض أمنية لا أكثر، في حين أن هناك حاجة ملحة لمستوطنات غير أمنية، وإن هناك إلحاحا حثيثا على ضرورة بناء هذه

المستوطنات داخل إسرائيل، إلا أن معيار السلام كان أكثر أهمية بالنسبة لنا.

وهنا تساءل رئيس الوفد الفلسطيني بتهكم عما إذا كان الوفد الإسرائيلي يدري حجم المستوطنات والتغيير الذي طرأ عليها أم لا؟، ولكن رئيس الوفد الإسرائيلي راح يتهرب من الإجابة على السؤال، ويقول بأن المستوطنات تمثل صمام الأمن الإسرائيلي في فترة ما بعد إحلال السلام، وأنه إذا كان هناك تطبيق للسلام السياسي سواء بين الفلسطينيين وإسرائيل، أو بين العرب وإسرائيل فعليهم أن يحترموا هذه المستوطنات.

ولكن الوفد الفلسطيني راح يسوق حججه في الرد على ما أثاره رئيس الوفد الإسرائيلي حيث ركز الرد في النقاط التالية:

* أن المستوطنات تقع في داخل الأرض الفلسطينية. وأن إصرار إسرائيل على الإحتفاظ بها في داخل هذه الأراضي يعوق السلطة الفلسطينية عليها.

* إن إسرائيل تحاول حل بعض مشاكلها الداخلية من خلال هذه المستوطنات، في حين أنها تتجاهل أن مرحلة السلام ترتب أعباء والتزامات على الفلسطينيين، وأن هذه الأعباء قد يترتب عليها إلغاء هذه المستوطنات.

* إن المستوطنات تمثل العقبة الرئيسية أمام أي سلام بين إسرائيل وجيرانها من العرب.

* ضرورة إلغاء الأفكار الإسرائيلية الداعية إلى الربط بين المستوطنات والأمن الإسرائيلي.

*المستوطنات من القضايا الهامة التي يجب الإتفاق عليها في إطار المرحلة الإنتقالية.

وقد رفض الوفد الإسرائيلي بشدة المبادئ الخمسة التي حددها الفلسطينيون، واعتبر أن هذه المبادئ لا يمكن أن تمثل بداية اتفاق بين الجانبين، ورأى الإسرائيليون أن بداية الإتفاق حول المستوطنات هو الإتفاق على المستوطنات الأمنية... إلا أن الفلسطينيين رفضوا التفرقة بين المستوطنات الأمنية والسياسية. وهنا تساءل رئيس الوفد الإسرائيلي: وهل يريد الفلسطينيون تهديد أمننا؟ فكانت الإجابة بالنفي من قبل الفلسطينيين، وقال «أبو مازن»: إن الهدف من السلام هو الإتفاق على صيغة الأمن المتبادل بيننا وبينكم. وتحمس أعضاء الوفد الإسرائيلي لهذه الفكرة، وطرحوا قضية المستوطنات ضمن هذه الصيغة، واعتبروا أن المستوطنات لا بد أن تكون النقطة الأولى في إطار هذا الأمن.

وقد استغرق الحديث حول المستوطنات وقتا طويلا، تم خلاله بحث العديد من الأوجه محل الخلاف بين الطرفين، إلا أن نقطة الخلاف

الرئيسية تمثلت في إصرار الفلسطينيين على طرح المستوطنات كإحدى الموضوعات في المرحلة الإنتقالية، على أن يتضمنها إعلان المبادئ في إطار ملحق خاص..

وقد طرح أبو مازن أن تتعهد إسرائيل في هذا الملحق بإزالة المستوطنات، والعمل على احترام كل القرارات الدولية بشأن الأراضي الفلسطينية، على أساس أن هناك إمكانية لإقامة المستوطنات الأمنية في نقاط الترتيبات الأمنية التي يمكن أن يتم الإتفاق عليها، إلا أن الإسرائيليين رفضوا بالطبع هذه الفكرة جملة وتفصيلا، كما اقروا بأن سياسية المستوطنات لا يمكن أن تمثل أحد بنود جدول الأعمال في المرحلة الإنتقالية باعتبار أن إعلان المبادئ الفلسطيني ــ الإسرائيلي لا يمكن أن يتضمن المبادئ التفصيلية، بقدر ما يتضمن إقرارا للمبادئ العامة التي تسير عليها عملية السلام الفلسطيني ــ الإسرائيلي.

وقد تدخل وزير الخارجية النرويجي لفك الإشتباك الذي بدأت تظهر بوادره حول هذه النقطة، حيث طرح اقتراحا يقضي بالإتفاق على عدم مناقشة هذه القضية في إطار المرحلة الإنتقالية شريطة أن تبقى موضوعات المرحلة النهائية. وبعد تردد من قبل الجانب الإسرائيلي تم الإتفاق على هذا الاقتراح، لذلك فإن المادة الخامسة «في بندها الثالث» من الإعلان أشارت إلى أن مفاوضات الوضع النهائي تشمل قضايا المستوطنات والترتيبات الأمنية.

ولعل الوفد الإسرائيلي قصد عن عمد أن يضع الترتيبات الأمنية بعد نقطة المستوطنات، وذلك حتى يتاح لهم التهرب أثناء مناقشة قضية الإستيطان في إطار قضية الترتيبات الأمنية، والدليل على ذلك أن المستوطنات السياسية لم تمثل مشكلة أثناء مناقشتها في مفاوضات أوسلو، وإنما الذي آثار الجدل هو المستوطنات الأمنية التي ترتبط بنقطة الترتيبات الأمنية.

وهكذا يتضح أن الإتفاق وعلى الرغم من أنه تضمن مبادئ عامة بشأن ترتيبات الحكم الذاتي، إلا أنه لم يتضمن التزام إسرائيل بوقف المستوطنات، وهي قضية بالغة الأهمية، خاصة وأن الفلسطينيين قد وافقوا «ضمن مبادئ هذا الإعلان» على التعاون الإقتصادي وإلغاء المقاطعة مع إسرائيل، ودعوا كل الدول العربية إلى ذلك، فكان يتوجب الحصول على مكسب حقيقي برغم إسرائيل على وقف المستوطنات، إلا أن إسرائيل رفضت وبشدة، وهو ما يعني أن قضية المستوطنات سوف تشكل الخطر الأكبر على إعلان المبادئ في المستقبل، خاصة وأن أية محاولة لبحث قضية المستوطنات في خلال المرحلة النهائية لن تحقق أي نجاح يذكر في إطار الخطط الإسرائيلية التي لا تتغير بشأن الإستيطان.

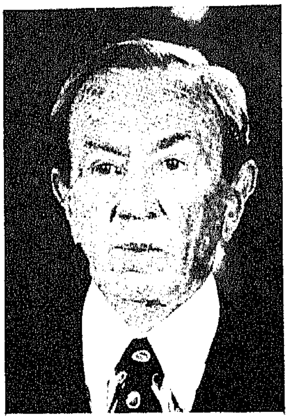
وهكذا سقطت ورقة المستوطنات بلا ثمن من هذا الإعلان!!

القدس والخدعة الأمريكية

ظلت المفاوضات مستمرة في منزل وزير الخارجية النرويجي «يوهان هولست» بشارع البراعم الخضراء على أطراف أوسلو، كان المفاوضون الفلسطينيون والإسرائيليون يتابعون المفاوضات بدأب شديد، وبمضي الأيام أصبحوا أصدقاء يأكلون على مائدة واحدة ويناقشون أموراً شخصية بعيدة عن جوهر المفاوضات، لكن ذلك لم يلق بالقطع بظلاله على المواقف الإسرائيلية المتصلبة من حقوق الشعب الفلسطيني، والآن جاء موعد قضية جديدة لا تقل سخونة عن قضية المستوطنات. إنها قضية القدس.

وعندما طرح الفلسطينيون موضوع القدس في جلسة المفاوضات طرحوه من خلال ورقة عمل تم التأكيد فيها على الثوابت الفلسطينية بشأن وضعية هذه المدينة التي لها مكانة خاصة لدى المسلمين عامة.. كما طرحوا مسألة تقسيم القدس إلى شرقية وغربية، على أن تكون إحداهما عاصمة لفلسطين والأخرى عاصمة لإسرائيل، وكذلك عددا من الثوابت الخاصة بالسكان، وقد رفض الإسرائيليون منذ البداية وبشكل مطلق الورقة الفلسطينية.

وكان مبعث الإعتراض بداية هو أنه لا يجوز إعـداد أية أوراق خاصة حـول مدينـة القـدس، لأنهـا غـير قابلـة للتجزئـة والنقاش. وقد أصـر الجـانب الإسـرائيلي على وجهات نظره وأفكاره القديمة بشأن الاختيـار النهائي للقدس كعاصمة أبدية وموحـده لدولـة «إسرائيل» وتسببت هذه الأزمة في إنهاء جولة المفاوضات، حيث انسـحب الوفـد الإسـرائيلي وفشـل وزيـر خارجيـة النرويج في إعادتـه إلى طاولة المفاوضات. ومع تأزم الأوضـاع طلـب «هولسـت» تدخـل وزيـر الخارجيـة الأمريكـي وارين كريستوفر لحل هذه المشكلة..

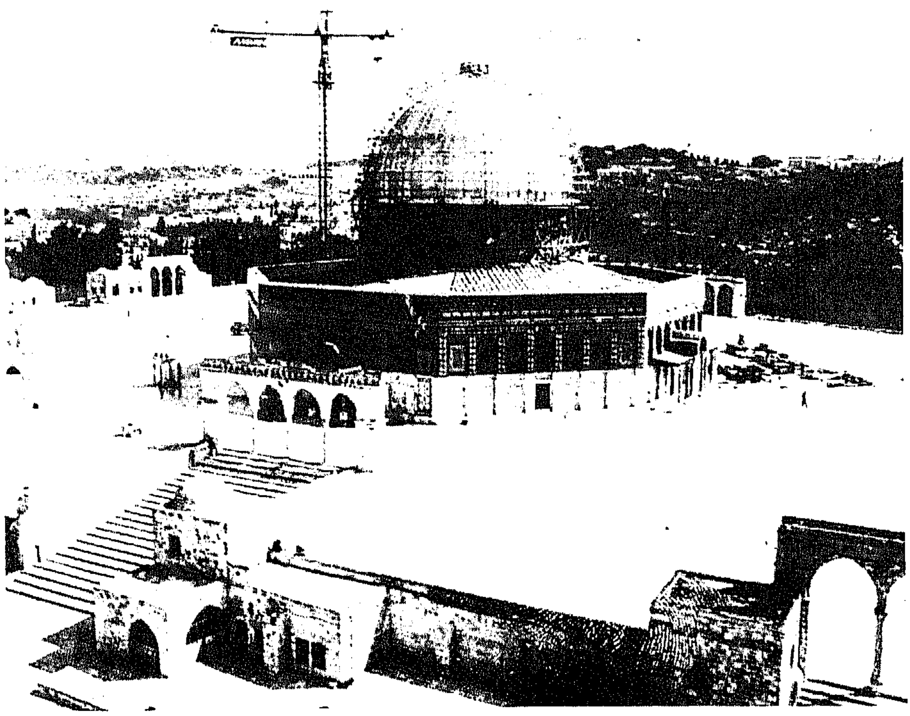


وتقـول المعلومـات إن الإدارة الأمريكيـة تدخلـت مـن خـلال حكومـة المغـرب، والـتي كـانت قـد عرفـت للمـرة الأولى بأنبـاء المفاوضـات السـرية بين الفلسـطينيين والإسـرائيليين، عـبر الإسـرائيليين منـذ فـترة مـن الوقـت. والمعلومـات تؤكـد أن شـيمون بـيريز أبلـغ بنفسـه العـاهل المغربـي بأنبـاء هـذه المفاوضـات..

ورغـم الثقـة الكبـيرة في نزاهـة الوسـيط النرويجي، إلا أنـه حدثـت واقعـة جعلـت بـيريز يفكـر في نقـل المباحثـات السـرية إلى المغـرب عندمـا تسـربت أنبـاء اللقـاءات السـرية الـتي كـانت تجـرى في أوسـلو بـلازا إلى ثـلاث صحفيـين ــ وقـد قـام هولسـت شـخصياً باسـتدعاء الصحفيـين الثلاثـة،

وحصل منهم على وعد بعدم نشر أية معلومات تشير إلى حدوث لقاءات سرية على أرض النرويج.

بعد هذه الحادثة فكر بيريز في نقل المفاوضات إلى دولة أخرى وكان المكان المرشح والمفضل لديه هو المغرب، باعتبار أن الملك الحسن الثاني صاحب خبرة في مثل هذا النوع من المفاوضات، كما أنه كان يأمل بعد الإعلان عن نتائج هذه المفاوضات فيما بعد أن يعلم العرب أنها جرت في عاصمة عربية، وتحت رعاية حكومة عربية، ولكن وزير خارجية النرويج دافع عن وجهة نظره في ضرورة استمرار المفاوضات على أراضي بلاده مشيراً إلى الجهود التي بذلها هو وزوجته من أجل تذليل الكثير من العقبات.



أما الفلسطينيون فقد أصروا على إجراء المفاوضات في النرويج، ولم يكن لديهم معلومات تؤكد لهم ما إذا كان الإسرائيليون قد أبلغوا الحسن الثاني بأمر هذه المفاوضات أم لا، لذلك فقد كانت حجتهم طالما أن المغرب لا تعلم بأمر المفاوضات، فكيف يمكن إجراؤها على أرضيها؟. المهم أن إصرار النرويج والفلسطينيين على استمرار المفاوضات في أوسلو كتب له النجاح وبقي الوضع على حاله.

نعود إلى دور حكومة المغرب في قضية القدس، فقد نجح العاهل المغربي عبر اتصالاته المكثفة مع ياسر عرفات من جانب، وإسحاق رابين من جانب أخر في ترحيل موضوع القدس إلى المفاوضات النهائية.. ولهذا السبب قرر رابين التوجيه إلى المغرب وبصحبته شيمون بيريز في أعقاب التوقيع على الإتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني لتقديم الشكر إلى العاهل المغربي الذي أنقذ المفاوضات من فشل محقق.



الرئيس كلينتون

ولكن هل سيتم حقا مناقشة موضوع القدس في الترتيبات النهائية؟

إن المعلومات تقول إن بيريز أبلغ كريستوفر أن إسرائيل ليس لديها أية نية في إدراج هذا الموضوع، وأن القدس يجب ألا تكون موضوعا من موضوعات المرحلة النهائية، وقد انحاز كلينتون وكريستوفر لهذا الرأي بالرغم من أن المغرب اقنع الفلسطينيين بالموافقة على ترحيل الأمر برمته للمرحلة النهائية.

وقد أكدت المعلومات أن اتفاقا سريا عقد بين السفير الأمريكي في إسرائيل وشيمون بيريز حول موضوع القدس خوفا من احتمال حدوث تدخل أمريكي في المستقبل لصالح طرح الموضوع في المرحلة النهائية.

وقد تضمن الإتفاق الموقع بين الطرفين عدة بنود هي:

* القدس عاصمة أبدية لإسرائيل.

* القدس موحدة ولا يجوز تقسيمها.

* تتعهد إسرائيل بأن تكون القدس مدينة مفتوحة لكل الأديان.

وهكذا وبعد أن ضمنت إسرائيل وقوف الولايات المتحدة إلى جوار موقفها عند طرح هذه القضية، عاد وفدها إلى ساحة المفاوضات من جديد، كما عاد الفلسطينيون الذين اعتقدوا أنهم حققوا إنجازاً ضخما بقبول الإسرائيليين لمبدأ إدراج القدس كواحد من موضوعات المرحلة النهائية، وهذا هو ما شجع الفلسطينيين على طرح المطلب الثاني والخاص باشتراك فلسطيني القدس في الإنتخابات.

وقد توقع الفلسطينيون أن تثور ثائرة الإسرائيليين عند طرح هذا المطلب، خاصة وأنهم يرفضون الإتفاق معهم على أية مبادئ بشأن القدس. وكان في ذهن الوفد الفلسطيني المفاوض عندما طرح القدس كموضوع من موضوعات المرحلة النهائية جر الإسرائيليين للاتفاق على صيغة مبادئ تحكم وضع المدينة أثناء مناقشة الأمر في المرحلة النهائية، إلا أن الوفد الإسرائيلي رفض ذلك الأمر تماماً.

ولعل أهم النقاط التي كان الفلسطينيون يصرون عليها بشأن صيغة المبادئ حول القدس كانت تتركز في ضرورة أن يمتد تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ على مدينة القدس، إلا أن الوفد الإسرائيلي رفض ذلك بإصرار، واعتبر أن مثل هذا النص يعوق مفاوضات المرحلة النهائية، وهنا تجاوز الفلسطينيون عن المسألة وطلبوا الموافقة على إقرار بند آخر يتعلق بالإعتراف بالحقوق الفلسطينية في مدينة القدس.. ولكن الإسرائيليون رفضوا هذه الصيغة أيضاً، رغم تدخل وزير خارجية النرويج وزوجته الذين اعتبروا هذه الصيغة صيغة عامة.

إن الصيغة الوحيدة التي أعلن الوفد الإسرائيلي أنه على استعداد للموافقة عليها هي تلك التي تعلقت بأن تكون القدس مفتوحة لكل الأديان، وهي كما نرى ليست صيغة جديدة بقدر ما أنها تقرر مبدأ إسرائيليا عاماً، فالإسرائيليون يعترفون وباستمرار أن القدس مفتوحة لكل الأديان، وهذه الصيغة تحديدا هي التي تضمنها الإتفاق السري الذي وقعه السفير الأمريكي في إسرائيل مع شيمون بيريز في مارس ١٩٩٢ حول وضع القدس. وعلاوة على ذلك فهذا البند هدفه

الأساسي تشجيع السياحة الإسلامية والمسيحية للمدينة الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية بهدف تحويلها إلى مدينة سياحية عالمية تدر الربح على إسرائيل.

لقد أبلغ بيريز وزير خارجية النرويج «هولست» أن القدس ليست مدينة المسلمين المقدسة، وأن مدينتهم المقدسة هي مكة، ولهذا فهو مصمم على موافقه أيا كان الثمن.

وبالطبع رفض الفلسطينيون أن تكون الصياغة الإسرائيلية بشأن حرية الأديان في القدس هي المبدأ الوحيد للتعامل مع هذه القضية، واعتبروا ذلك إجحافا بحق وطني مشروع. ولكن أمام إصرار الوفد الإسرائيلي رضخ الوفد الفلسطيني، واستجاب لطرح موضوع القدس كواحد من موضوعات المرحلة النهائية دون أن تكون هناك أية مبادئ تنظم تناول القدس فيها.

وقد حاول رئيس الوفد الفلسطيني أن يحقق شيئاً ما، بخصوص القدس، بعد أن فشل في الخطوة الأولى، فطرح مسألة حق اشتراك سكان القدس في الإنتخابات. وحاول أعضاء الوفد الإسرائيلي في البداية التهرب من هذه المسألة، وإثارة مشكلة جديدة مع الفلسطينيين بشأنها وإن كانوا في قرارة أنفسهم يوافقون على ذلك.

وكانت وجهة نظر الوفد الفلسطيني في هذا الشأن أن كل الفلسطينيين سواء في القدس أو غيرها، يجب أن يشاركوا في الإنتخابات، على اعتبار أنها تقرير

مصير المجلس الفلسطيني المنتخب، وأن فلسطينيي القدس لا يمكن فصلهم إطلاقا عن الفلسطينيين في بقية الأراضي.

وكانت وجهة نظر الإسرائيليين أن فلسطينيي القدس يخضعون كما تخضع المدينة ذاتها للأحكام التي ستقررها مفاوضات الوضع النهائي.

وعلى الرغم من أنه كانت هناك خشية إسرائيلية من أن اشتراك فلسطينيي القدس في انتخابات المجلس الفلسطيني قد يؤدي بهؤلاء السكان إلى الإعتراف بالسلطة الفلسطينية عليهم داخل القدس، وأن ذلك قد يؤدي إلى إثارة مشاكل أمنية في المستقبل مع قوات الأمن الإسرائيلية، إلا أن ذلك التخوف قد تبدد مع وضع أحكام خاصة باشتراكهم في هذه الإنتخابات.

وإذا كان الملحق الأول قد تضمن إعلان المبادئ وصيغة وشروط هذه الإنتخابات، إلا أن المعلومات تشير أن هناك ملحقا سريا لم تتم معرفة تفاصيله كاملة، وأنه يتضمن العديد من الشروط الهامة والخاصة بالإشراف الأمني الإسرائيلي على فلسطيني القدس أثناء الإنتخابات وبعدها.

ونأتي إلى ما تضمنه إعلان المبادئ حول هذه النقطة فقد تضمن البند الأول في ملحق الإتفاق الذي اقر بين الطرفين «يحق لفلسطيني القدس الذين يعيشون فيها المشاركة في عملية الإنتخابات وفق لاتفاق بين الطرفين».

وكان الإسرائيليون قد رفضوا صيغة فلسطينية لهذا البند تتضمن «فلسطينيو القدس لهم حق المشاركة في عملية الإنتخابات تحت الإشراف المتفق عليه والرقابة الدولية».

وقد أصر الفلسطينيون على هذه الصيغة، حتى يكون هناك اعتراف ضمني من إسرائيل بأن القدس تخضع للسيادة الفلسطينية، وأن فلسطينيي القدس لهم الحق في حكم أنفسهم حسب مبادئ الديمقراطية شأنهم بذلك شأن بقية سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن الإسرائيليين تنبهوا لذلك، وشعروا أن الفلسطينيين يريدون جرهم إلى المحظور، الذي سبق وأن رفضوه بشأن إعلان المبادئ بين الطرفين، ولذلك رفضوا هذا الإقتراح جملة وتفصيلا، وأقروا بضرورة أن يكون هناك وضع خاص بالنسبة لفلسطينيي القدس إذا ما شاركوا في الإنتخابات، حتى لا تكون الإنتخابات باباً يتسرب منه الفلسطينيون إلى إقرار مبادئ خاصة بمدينة القدس في المرحلة النهائية.

وقد أكد الوفد الإسرائيلي أنه ليس ضد تطبيق الشروط العامة للانتخابات، والخاصة بسكان الضفة الغربية والقطاع على فلسطينيي القدس، إلا أن الشروط التفصيلية تحتاج إلى اتفاق بين الطرفين، وهذه العبارة تعني أن البوليس الفلسطيني هو المختص بتأمين الأمن العام أثناء الإنتخابات الفلسطينية، إلا أنه وبموجب هذه العبارة فإن تأمين الأمن العام بالنسبة لسكان القدس يحتاج إلى اتفاق جديد بين الطرفين، وإسرائيل ترى أن ذلك هو من اختصاص البوليس الإسرائيلي.

أما عن إصرار الوفد الإسرائيلي على عبارة «الذين يعيشون فيها» التي وردت في البند الأول من ملحق الإتفاق، فقد وضعت حتى لا يكون هناك فرصة أمام اللاجئين الفلسطينيين الذين سبق وأن طردوا بالعودة إليها مرة أخرى.. إن كل المسموح به هو أن تقتصر الإنتخابات على الفلسطينيين المقيمين في المدينة بالفعل.

وهكذا ضمنت إسرائيل بصيغة الإتفاق حول القدس وضعا يمكنها بالفعل من الإحتفاظ بها كعاصمة أبدية موحدة، حتى ولو تفاوض الفلسطينيون بشأنها لعشرات السنين.

والأخطر من كل هذا أن الكنيست الإسرائيلي اتخذ قرارا بجلسة ١٩٩٣/١٠/٢٠ يلزم بمقتضاه الحكومة الإسرائيلية باستبعاد القدس من أية مفاوضات، وهو أمر يناقض نص إعلان المبادئ.. وقد اتخذ القرار بأغلبية ٣٦ صوتا ضد ٣٣ آخرين، أما وزير البناء والإسكان الإسرائيلي بنيامين بن اليعازر، فقد صرح بعد هذا القرار بساعات قليلة أن وزارته أعدت خطة لبناء حوالي ١٣ ألف شقة في مختلف أنحاء القدس..

وهذا هو موقف إسرائيل المتوقع، أما عرفات فلا يزال مصراً على أن الإتفاق يقضى إلى قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس!!

إعلان المبادئ

بعد الجدل المضني والمناقشات الساخنة والوساطات المتعددة حول موضوع القدس حاول الفلسطينيون أن يقدموا، وللمرة الأولى، في هذه المفاوضات إعلان مبادئ متكامل للمرحلة الإنتقالية، يتضمن الخطوط العريضة والملزمة للمرحلة النهائية.

كان ياسر عرفات حريصاً وهو بصدد تقديم هذا الإعلان أن يكون مستوحى من قرار المجلس الوطني الفلسطيني، وكان أبو عمار يدرك عن يقين أن الإسرائيليين سيتقدمون هم أيضاً بإعلان مبادئ مضاد لهذا الإعلان.

وكانت هناك رغبة لدى محمود عباس «أبو مازن» رئيس الوفد الفلسطيني في مفاوضات «أوسلو» بتأجيل تقديم إعلان المبادئ الفلسطيني، لحين الإنتهاء من مناقشة كل القضايا التي مازالت معلقة مع الجانب الإسرائيلي، وخاصة فيما يتعلق منها بمسألة الإنسحاب الإسرائيلي من غزة ـ أريحا، بيد أن ياسر عرفات كان يرى أنه لن يكون هناك خلاف كبير حول مسألة الإنسحاب من غزة ـ أريحا، على اعتبار أن هذه المسألة سبق وأن ناقشها إسحاق رابين مع الرئيس مبارك، وأبدى موافقته على هذا الخيار طالما أنه سيسهم في حل المشكل الفلسطيني.

وكان أبو عمار يرى أن الخلاف حول غزة ـ أريحا سوف يتركز حول بعض التفصيلات الأمنية وترتيبات الأمن بالنسبة إلى أي اتفاق حول بقية الأراضي العربية المحتلة، التي مازالت ترفض ردها إلى الفلسطينيين، حتى إذا ما جرى كشف هذه المحادثات وهي في طور السرية، يكون قد حصل على الأقل من الإسرائيليين على ما يطمئنه بشأن مستقبل بقية الأراضي.

وهكذا أقنع عرفات رئيس وفده في المفاوضات بطرح إعلان المبادئ خلال جولة المحادثات. وطرح أبو مازن الإعلان الذي تضمن ثلاثة مبادئ أساسية هي:

• الولاية الجغرافية للفلسطينيين على الضفة الغربية وقطاع غزة، وبما يؤكد وحدتهما وترابطهما الجغرافي كأساس لفتح باب المستقبل للتسوية السياسية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨.

• المبدأ الثاني ويتعلق بقوة الأمن الفلسطينية، والتي سوف تتكون من رجال الشرطة والحرس الوطني من بين فلسطينيي الخارج.

• أما المبدأ الثالث فهو يتعلق بالسلطات الفلسطينية، وانتخابات المجلس الفلسطيني الذي له صلاحيات السلطة، على أن يتم إجراء الإنتخابات تحت رعاية دولية.

وبعد أن طرح «أبو مازن» صيغة الإعلان في بنودها الثلاثة فتح باب النقاش حول نطاق السلطة الفلسطينية وهل هي ولاية جغرافية أم اختصاصات وظيفية؟.

ومنذ البداية أعلن الوفد الفلسطيني محاضرة طويلة خلاصتها أن الحكم الذاتي يقتصر على الإختصاصات الوظيفية، في حين أن الولاية الجغرافية تظل في أيدي الإسرائيليين وأن اختصاصات الولاية الجغرافية تعنى حماية الأمن الخارجي، وتعنى البحث في مسألة الحدود، وتعنى تجاوز مسألة الترتيبات الأمنية، وتعنى حل مشكلة الإستيطان.

وأكد الجانب الإسرائيلي أن إثارة مصطلح الولاية الجغرافية يعنى إثارة مسائل أخرى خاصة بولاية إسرائيل الجغرافية، وأنه إذا ما تم البحث عن الولاية الجغرافية لإسرائيل والولاية الجغرافية للفلسطينيين ، فهذا يمثل عودة لنقطة النقاش الخاص بالدولة الفلسطينية، والتي تم رفضها قبل ذلك، وأن مفهوم الحكم الذاتي يعنى نقل بعض السلطات من الحكومة الإسرائيلية إلى الفلسطينيين.

أما الجانب الفلسطيني فقد كان له مفهوم آخر للحكم الذاتي، على اعتبار أن هذا المفهوم لا يثير إشكالية حول الإختصاصات، لأنه يعبر عن هذه الإختصاصات دون الحاجة لطرحها على بساط البحث، ولكن إشكالية المفهوم الحقيقي تتركز حول الولاية الجغرافية في الأساس.

وقد تطرق رئيس الوفد الفلسطيني إلى تاريخ الحكم الذاتي في مناطق عديدة من دول العالم مشيراً إلى أن دول العالم المتقدمة، وإن ارتبطت بمناطق الحكم الذاتي؛ إلا أنها منحت لها ولاية جغرافية في هذه المناطق، وأن أي تدخل لقوات عسكرية لا يتم على أرض هذه المناطق؛ إلا في حالة تعرض السلطة القائمة باختصاصات الحكم الذاتي للتهديد.

أما رئيس الوفد الإسرائيلي فراح بدوره يقدم حججه في هذا الصدد إذ قال: إن العديد من دول العالم منحت الإختصاصات الوظيفية دون الجغرافية لسلطات الحكم الذاتي. ثم تطرقت المناقشات بعد ذلك إلى نقطة جوهرية وأساسية.... هل الحكم الذاتي محدود أم كامل؟!

الوفد الإسرائيلي يرى أن الحكم الذاتي للفلسطينيين كاملاً في إطار سلطات التعليم والثقافة والصحة والضرائب المباشرة والسياحة والشؤون الإجتماعية.. أما ما عدا ذلك فهو يمثل احتياطات أمنية من جانب إسرائيل.

لكن الوفد الفلسطيني يرى من جانبه أن السلطات التي ذكرها الوفد الإسرائيلي لا تعني حكماً ذاتياً، بقدر ما تعني نقل اختصاصات وظيفية للفلسطينيين في نطاق محدود...ثم طرح الفلسطينيون نقطة هامة تتعلق باختصاصات المجلس الفلسطيني المنتخب ...هل هذه الإختصاصات سوف تكون في الإطار الوظيفي وفقط...؟ وإذا كان الأمر كذلك، فإن إسرائيل سوف تكون مسؤولة فعلياً عن بقية الإختصاصات داخل هذه

الأراضي... أي أن الإدارة ستكون مزدوجة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ومن الجائز في ضوء ذلك أن يكون من حق الإسرائيليين إلغاء بعض القرارات التي يصدرها المجلس الفلسطيني أو العكس صحيح..

وشدد رئيس الوفد الفلسطيني على أن فكرة الإدارة المزدوجة هي فكرة مرفوضة من الأساس، لأنها لا تمنح الفلسطينيين وضعاً متميزاً داخل هذه الأراضي، بل توقع رئيس الوفد أن يكون الوضع المتميز هو للإسرائيليين في هذه الحالة، استناداً إلى قواتهم العسكرية المنتشرة في هذه الأراضي. وعلق رئيس الوفد الإسرائيلي على وجهة النظر التي طرحها نظيره الفلسطيني، مشيراً إلى أن فكرة الإدارة المزدوجة ليست قائمة في إطار الحكم الذاتي الفلسطيني، وأن الإختصاصات ستكون كاملة للمجلس الفلسطيني في إطار النطاق المحدد له، وأن إسرائيل لن تتدخل في ذلك، وأن الفلسطينيين بدورهم لا يحق لهم التدخل في مسائل الأمن الخارجي والداخلي والعام لهذه الأراضي. أي أن الإسرائيليين لهم إداراتهم المستقلة، والفلسطينيين لهم إداراتهم المستقلة أيضاً... إن كل ما هو مطلوب التنسيق بين الإدارتين الإسرائيلية والفلسطينية، حتى يتحقق مبدأ التعايش بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وقد رفض الوفد الإسرائيلي صيغة طرحها الوفد الفلسطيني وتقول بأن سلطة المجلس الفلسطيني المنتخب الجغرافية تغطي أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، لأنها تحتوي على لفظة «جغرافية» كما أنها تشمل

أوضاع أراض متنازع عليها حتى الآن.... لكن الفلسطينيين أصروا على موقفهم، على اعتبار أن الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع هي من الأراضي التي ينطبق عليها مفهوم الحكم الذاتي.

وهنا تقدم الإسرائيليون بمقايضة تقول بأنهم على استعداد للموافقة على أن يمتد نطاق المجلس لأراضي الضفة والقطاع، ولكن شريطة أن يحذف الفلسطينيون لفظة «جغرافية»...

وقد أدرك الفلسطينيون أن قبولهم بذلك يعني قبولهم أن تكون اختصاصات المجلس وظيفية في الضفة والقطاع فقط، ووفق الإختصاصات التي حددتها إسرائيل، وهو ما يعني عمليا الإنتقاص من السلطات الفلسطينية.

ولعل هذه المسألة بالذات هي التي أثارت الإعتراضات داخل منظمة التحرير بعد ذلك، حيث أن فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية للمنظمة وبعض القيادات الأخرى بنوا اعتراضهم على عدم التزام إعلان المبادئ بمسألة الولاية الجغرافية الكاملة للفلسطينيين في الضفة والقطاع، ويرون أنه ما كان يجب التساهل في هذه النقطة بالذات لأنها تمثل الأساس الحقيقي للخلاف الفلسطيني الإسرائيلي، وأن كل قضايا الخلافات مع الإسرائيليين هي قضايا خلافية لاحقة لمسألة الولاية الجغرافية، وأن الإسرائيليين إذا ما اعترفوا بالولاية. فإنه من هذا المنطق يحق للفلسطينيين إزالة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة، على أن يتولى

الفلسطينيون بأنفسهم حماية الأمن الخارجي والداخلي والعام لهذه الأراضي التي يسيطرون عليها جغرافياً، وكذلك الأمر بالنسبة لتنظيم عودة المبعدين منذ عام ١٩٤٨، لأن الولايات الجغرافية تتيح للسلطة الفلسطينية تنظيم هذه العودة بنفسها.

أما الجانب الآخر من الفلسطينيين الذين أيدوا الإتفاق وساندوه، فإنهم يرون أن المفاوض الفلسطيني لم يقدم تنازلاً لإسرائيل في هذه النقطة، وإنما حقق مبدأ الولاية الجغرافية ضمناً، من خلال ما أضيف إلى هذا البند من عبارة «ينظر الطرفان إلى الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافية واحدة، والتي سيحافظ على وحدتها خلال المرحلة الإنتقالية.»

إلا أن الحقيقة هي عكس ما يردده الذين صنعوا الإتفاق على الجانب الفلسطيني ذلك أن إسرائيل عندما وافقت على هذه العبارة، التي تضمنها البند الرابع في إعلان المبادئ، أصرت على أن يتم إلحاقها بالبند القاضي بنطاق سلطة المجلس وهو البند الرابع والذي يحمل عنوان الولاية حيث يقول حسب نص الإتفاق «ستشتمل ولاية المجلس منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء قضايا سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي، ينظر الطرفان إلى الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافية واحدة والتي سيحافظ على وحدتها خلال الفترة الإنتقالية».

وقد نجح الإسرائيليون وبإصرار في حذف عبارة «الولاية الجغرافية» كما رفضوا الإستجابة لطلب الفلسطينيين بأن تكون العبارة الأخيرة في البند الرابع (السابق الإشارة إليه) مبدأ مستقلاً، حتى يتم تفسيرها في إطار ذات البند.

ووفق ذلك فإن نطاق سلطة المجلس في الضفة والقطاع هي اختصاصات وظيفية محدودة حددت بالبند الثاني من المادة السادسة والذي يقول «وحالا ــ بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والإنسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، آخذين بعين الإعتبار ترويج التطوير الإقتصادي لقطاع غزة ومنطقة أريحا ستنتقل السلطة إلى الفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم والثقافة، الصحة، الشؤون الإجتماعية، الضرائب المباشرة، والسياحة، وسيشرع الجانب الفلسطيني في بناء قوة الشرطة الفلسطينية حسب ما هو متفق عليه وبانتظار إنشاء المجلس يمكن للجانبين التفاوض على نقل صلاحيات ومستويات إضافية حسب ما هو متفق عليه».

ويبقى القول أنه بعد فشل الفلسطينيين في فرض صيغة الولاية الجغرافية، اقترحوا صيغة الوحدة الجغرافية، فلماذا وافقت إسرائيل على هذه الصيغة التي تضمنها اتفاق إعلان المبادئ؟

تقول المعلومات أن إسرائيل وافقت على هذه الصيغة لاعتبارات متعلقة بالتعاون الإقتصادي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أما

الفلسطينيون فإنهم ينظرون إلى الوحدة الجغرافية لأراضي الضفة الغربية والقطاع من زاوية سياسية تضمن امتداد سلطاتهم تدريجياً على كل هذه الأراضي، ومن هنا فإن المصلحة الإقتصادية لإسرائيل، والمصلحة السياسية للفلسطينيين بشأن الوحدة الجغرافية للأراضي لابد وأنهما سيبقيان في تعارض وصدام مستمر.

نأتي بعد ذلك إلى السلطات المخولة للمجلس الفلسطيني المنتخب.. فقد كان على الفلسطينيين عند بدء مناقشة هذه النقطة أن يضعوا في اعتبارهم ما تم الإتفاق عليه بشأن حجب الولاية الجغرافية عن هذا المجلس، ولذلك فإن الجانب الإسرائيلي ومع بداية مناقشة هذه النقطة كان حريصاً على إبراز الإختصاصات الوظيفية لهذا المجلس.

وقد اقترح الفلسطينيون مع بداية التباحث حول هذه النقطة صيغة أن يكون للمجلس المنتخب صلاحيات السلطة الكاملة؛ إلا أن الإسرائيليين اعترضوا على هذه الصيغة أيضاً، ورأوا ضرورة تحديدها بالإختصاصات الفعلية، والتي سيناط بها هذا المجلس، فتم تحديدها وفق ما جاء في البند الثاني من المادة السادسة من نص إعلان المبادئ الفلسطيني ـ الإسرائيلي.

ولكن الفلسطينيون كانوا بالمرصاد، فطالبوا بإضافة عبارة «تخويل سلطات ومسؤوليات أخرى للمجلس». إلا أن الجانب الإسرائيلي

رفض، وطالب بضرورة تحديد هذه المسؤوليات في المرحلة الإنتقالية: أو أن ينص عليها صراحة مثل باقي السلطات.

وقد أدرك الفلسطينيون إصرار الجانب الإسرائيلي على وجهة نظره. فطالبوه بمزيد من المرونة، وطلبوا من وزير خارجة النرويج مساعدتهم في ذلك. وبعد جدل طويل طرح الوفد الإسرائيلي صيغة جديدة تقضي بإمكانية أن يتفاوض الفلسطينيون والإسرائيليون على تخويل سلطات ومسؤوليات أخرى للمجلس الفلسطيني وفق ما يتم الإتفاق عليه.

وهذا يعني ببساطة أن أية اختصاصات وظيفية جديدة للفلسطينيين يشترط التفاوض بشأنها مع إسرائيل، ثم الإتفاق حول هذه الإختصاصات الجديدة. ثم الحصول على الموافقة الإسرائيلية كشرط لبدء هذه الإختصاصات الوظيفية.

وسعى الفلسطينيون من أجل الحصول على موافقة إسرائيل بأن يكون التفاوض حول هذه الإختصاصات مرتبطاً بالمرحلة الإنتقالية، إلا أن الوفد الإسرائيلي رفض هذا الإقتراح أيضاً، وأطلق مسألة التفاوض على عموميتها، أي أن التفاوض حول هذا الأمر يمكن أن يجرى خلال المرحلة الإنتقالية، ويمكن أن يتم خلال المرحلة النهائية أيضاً...ولكن دون تحديد. وانتصرت وجهة النظر الإسرائيلية في هذا الشأن.

وعلى صعيد آخر فقد أثارت مسألة الإشراف الدولي على انتخابات الفلسطينيين نقطة خلافية أخرى على مائدة المفاوضات بين

الجانبين...فالوفد الفلسطيني كان يرغب في أن يتم الإتفاق على تحديد خصائص هذا الإشراف الدولي في مذكرة إعلان المبادئ. وقد طرح الوفد الفلسطيني تصوراً مبدئياً لاقتراحه يقوم على عدة نقاط منها....

- أن يتم إجراء الإنتخابات تحت الإشراف الدولي بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من المدن والقرى حتى لا تجرى الإنتخابات في ظل مرأب الإحتلال.

- الإشراف الدولي يتم تحت الإشراف المباشر من الأمم المتحدة، وبعض الدول الأوربية ورشح الفلسطينيون فرنسا والنرويج، وبعض الحكومات الأوربية الأخرى للمشاركة في الإشراف على هذه الإنتخابات .

وقد رفض الوفد الإسرائيلي أن يتم تحديد خصائص الإشراف الدولي في هذه المرحلة تحت زعم أن ذلك أمراً سابقاً لإعلان المبادئ، وأصروا على أن يأتي ذكر الإنتخابات في إطار عام، في إطار محددات رئيسية من بينها أن يكون الإشراف متفقاً عليه بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فلا يجوز للفلسطينيين اقتراح مشاركة حكومات دول لا يوافق عليها الإسرائيليون، وأن تتوافر الرقابة الدولية على هذه الإنتخابات . وقد أصر الوفد الإسرائيلي في هذا الشأن على رفض أن يذكر الإعلان صراحة انسحاب القوات الإسرائيلية أثناء عملية الإنتخابات .

ولكن... وإزاء الرفض الإسرائيلي المتكرر لهذا الإقتراح، اقترح الوفد الفلسطيني أن يتولى البوليس الفلسطيني (دون الإسرائيلي) مسألة

الأمن العام أثناء إجراء هذه الإنتخابات ، وأنه حتى لو بقيت القوات الإسرائيلية في هذه المناطق؛ فإن وجودها سوف يكون حيادياً، شريطة أن تمنع من القيام بأي سلطة من سلطات الأمن العام في وجود البوليس الفلسطيني.

ولأجل أن يوافق الإسرائيليون على هذه العبارة فإنهم اقترحوا ضرورة أن تشمل اتفاقية الإنتخابات التفاوض مع إسرائيل على:

- نظام الإنتخابات .
- صيغة المراقبة المتفق عليها، والإشراف الدولي وعدد الأشخاص.
- الأحكام والأنظمة الخاصة بالحملة الإنتخابية.

وهذه النقاط كما نرى هي نقاط عمومية في حاجة إلى تفصيلات محددة، وترك المسألة على هذا النحو، قد يؤدي إلى حدوث خلافات كبيرة بين الجانبين في المستقبل، ولذلك فقد عاود الفلسطينيون طرح مشكلة القوات الإسرائيلية في المناطق التي سيتم إجراء الإنتخابات فيها.

وقد أشار الوفد الإسرائيلي رداً على هذه النقطة إلى أن عملية الإنتخابات سيترتب عليها إعادة انتشار القوات الإسرائيلية، وأن إعادة الإنتشار سوف تتم بهدف تمكين الفلسطينيين من ممارسة حقهم

الإنتخابي بشكل حر وطبيعي!! ولكن الفلسطينيين أدركوا أن الأخذ بهذا المبدأ على عمومه، سيؤدي إلى إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في داخل المدن والقرى الفلسطينية. وطالبوا التأكيد على أن تتم إعادة الإنتشار خارج المناطق السكنية.

وعندما رفض الوفد الإسرائيلي أن يتضمن إعلان المبادئ هذا الشرط، عاد المفاوض الفلسطيني إلى العبارة التي أضافها فيما سبق «بأن يتولى البوليس الفلسطيني الإشراف على الأمن العام».. وقال محمود عباس (أبو مازن): إنني أتخوف من حدوث صدام بين البوليس الفلسطيني والقوات الإسرائيلية؛ إذا لم تنسحب إلى خارج المناطق السكنية أثناء عملية الإنتخابات .

وهنا وافق الإسرائيليون على وجهة النظر الفلسطينية. ولكن دون أن يكون هناك إلزام قوي ومحدد على إسرائيل، وطرح الوفد الإسرائيلي صيغة تقول «وبإعادة انتشار قواتها العسكرية، فإن إسرائيل ستتبع المبادئ التي تفيد بأنه يجب إعادة انتشار قواتها العسكرية خارج المناطق السكنية».

وقد أدرك الوفد الفلسطيني ميوعة الصياغة وعدم تحديدها، فاقترح بأن تبدأ الفقرة بعبارة تلتزم إسرائيل، حيث أن الصياغة الإسرائيلية السابقة لا تلزم إسرائيل بنشر قواتها خارج المناطق السكنية... في حين دافع المفاوض الإسرائيلي عن وجهة نظره مشيراً إلى أن مرونة النص

هدفها أنه في حالة حدوث أي اختراق لمسائل الأمن، وزيادة صعوبات السيطرة الأمنية لقوات الشرطة الفلسطينية على الأوضاع في هذه الأرضي فإن إسرائيل ستقوم من جانبها بالتدخل لفرض حمايتها الأمنية، ولمساعدة قوات الشرطة الفلسطينية.

وقد أصر الوفد الإسرائيلي على وجهة نظره، واستند في ذلك إلى أن الجماعات الفلسطينية التي ستعارض هذا الإتفاق قد تتدخل أثناء عملية الإنتخابات ، بغرض إفسادها، أو التأثير على المواطنين الفلسطينيين، وفي هذه الحالة لا بد من القبول بالتدخل الإسرائيلي.

وهكذا وبعد مناقشات مطولة رضخ الفلسطينيون للشروط الإسرائيلية، وجاءت الصياغة الكاملة في البند الثالث عشر من الإتفاق (البنود ١، ٢، ٣) تحمل وجهة النظر الإسرائيلية ذاتها.

غزة ـ أريحا

تعد مدينة غزة من أول المدن الفلسطينية التي فتحها المسلمون في عهد عمرو بن العاص في ٤ فبراير عام ٦٣٤ ميلادية.

وقطاع غزة الذي تبلغ مساحته ٢٦ كيلومتراً وعرض ٨ كيلومترات على البحر المتوسط هو من اكثر القطاعات تهديداً للأمن الإسرائيلي.

وهو المنطقة التي اندلعت منها الإنتفاضة الفلسطينية في ديسمبر من عام ١٩٨٧.



وقبل عقد اتفاق السلام مع مصر كانت غزة هي نقطة التهديد المصري لإسرائيل، حيث أن هجمات الجيش المصري تجاه إسرائيل كان

عليها أن تبدأ من هذا القطاع ولذلك وبعد اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية انحسرت الأهمية الإستراتيجية للقطاع بالنسبة للأمن الإسرائيلي.

وكان إسحاق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق كثيراً ما يؤكد أنه وعلى الرغم من المتاعب التي يسببها قطاع غزة لإسرائيل، إلا أن بلاده لا تستطيع التخلي عنه لأن السلام مع المصريين هو «سلام بارد»، وأن مصر يمكن في أي لحظة أن تسقط الإتفاقات التي وقعتها مع إسرائيل من جانب واحد، وبذلك تهدد مصر أمن إسرائيل في العمق مباشرة.

ولكن الأهمية الإستراتيجية للقطاع تراجعت منذ وصول حزب العمل الإسرائيلي إلى السلطة، والذي كان يرى أن غزة أصبحت كابوساً يستنزف الإقتصاد الإسرائيلي ويجر الجيش إلى حروب خاسرة، وأنه لا خوف من تراجع مصر أمام عملية السلام، لأن الأحداث التي شهدتها المنطقة في العقدين الماضيين أثبتت أن الخيار المصري تجاه السلام هو خيار ثابت وأصيل. كانت تلك هي وجهة نظر إسحاق رابين الذي أعتبر أن التخلي عن غزة مكسباً وليس خسارة.

إن إسرائيل ومنذ احتلت القطاع في ١٩٦٧ وهي تؤمن بأهمية التخلي عنه لما يسببه من متاعب... وقد نصح موشى دايان الإسرائيليين في عام ١٩٦٩ بأهمية الهروب من هذا القطاع الذي وصفه بن جوريون رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق بأنه سرطان مدمر.

ولكن قادة حزب العمل يشبهون القطاع بأنه الجحر الذي يولد الثعابين، وأن الثعابين إذا ما كبرت فإنها ستلدغ بقية الأراضي حتى تقضي على كيان إسرائيل.

وغزة تفتقد لأية ميزة جغرافية بالنسبة للأمن الإسرائيلي - رغم مقولة شامير - لأن طبيعتها الجغرافية معقدة، وهذه الطبيعة هي التي جعلت الإسرائيليين دوماً يفكرون في عزل القطاع عن بقية الأراضي العربية المحتلة. فمن الناحية العسكرية لا تستطيع «إسرائيل» أن تضع قوات عسكرية كبيرة أو تحتفظ بقواعد عسكرية دائمة على أراضيه لضيق المساحة، وللعنف المدمر والعداء الشرس الذي يضمره السكان ضد الجيش الإسرائيلي، كما أن محدودية مساحته لا تساعد على القيام بأية مناورات أو تكتيكات عسكرية على أراضيه... فالأراضي المحدودة تفشل أية خطة عسكرية.

أما من الناحية الإقتصادية فالقطاع لا يتمتع بأي موارد اقتصادية، بل إنه عاجز بموارده المحدودة عن تشغيل سكانه الأصليين، فإذا كان عدد سكانه ٨٠٠ ألف نسمة فإن إسرائيل قد سمحت بتشغيل ١٥٠ ألفاً فقط داخل أراضي الـ١٩٤٨.. أما باقي السكان فيعانون من بطالة حقيقة مرتفعة.

وتاريخ الإنتفاضة الفلسطينية في غزة مشرف للجانب العربي. لكنه مخزي للجانب الإسرائيلي. فانتفاضة غزة لم تبدأ مع الثمانينات، وإنما بدأت أساساً في أعقاب حرب٦٧، حيث أجبر سكان القطاع العديد من القيادات العسكرية الإسرائيلية على الرحيل منه. وكانت الحكومة الإسرائيلية إذا أرادت التخلص من قائد عسكري والقضاء على سجله العسكري ترسله إلى غزة، وهي على يقين بأن الفشل سيكون من نصيبه.

وقد حاولت إسرائيل أن تغير من طبيعة السكان في غزة عدة مرات خلال حقبة السبعينات عبر سياسة التهجير الإجباري إلى مصر والأردن، إلا أنها فشلت في ذلك أيضاً وقد قررت الحكومة الإسرائيلية في السبعينات التخلص من آلام هذا القطاع بتعيين السفاح «إريل شارون» حاكما له، فاستخدم أقصى ما لديه من قوة وقمع فهدم ١٥ألف منزل، وقام بمذبحة جماعية في القطاع راح ضحيتها آلاف الفلسطينيين.

لقد قام شارون بإنشاء طريق أمني في غزة ليسيطر على مجريات الأمن في القطاع، كما قام بتهجير ٣٥ ألف فلسطيني ومصادرة ممتلكاتهم وأراضيهم الزراعية وحاول إقامة العديد من المستعمرات الإسرائيلية لحماية الطريق الأمني، ومع كل ذلك فشل شارون في فرض سيطرته، وأذاقه الفلسطينيون الأمرين، فاغتالوا كبار قادته العسكريين وقتلوا العديد من الضباط والجنود، ولم تكن كل إجراءاته إلا تمهيداً لانطلاق شرارة الإنتفاضة الشاملة في ديسمبر ١٩٨٧. وعلى الرغم من قيام إسرائيل بوضع أكثر من ٤٣ خطة للقضاء على الإنتفاضة طيلة السنوات الست ٨٨ ــ ١٩٩٣ إلا أن غزة ظلت صامدة ترفض الخنوع.

وقد استخدمت إسرائيل السلاح الإقتصادي من خلال السيطرة على المنافذ الطبيعية للقطاع نحو الضفة الغربية وأراضي ١٩٤٨ إلا أن كل هذه الإجراءات فشلت أمام الصمود الأسطوري للسكان، وأمام حجم الخسائر الإسرائيلية راحت الصحافة تهاجم تمسك الحكومة

بالقطاع، كما أظهر استطلاع حكومي إسرائيلي أجري أوائل عام ١٩٩٣ أن نسبة المؤيدين للتخلي عن قطاع غزة وتسليمه للفلسطينيين بلغ ٧١٪ وهي نسبة مرتفعة جداً في الإحصاءات الإسرائيلية.

وهكذا وأمام ضغط الشارع الإسرائيلي وإحساس الحكومة الإسرائيلية بالعجز والخسارة طرح رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين خلال مباحثات أجراها مع الرئيس مبارك عقب وصوله للحكم عام ١٩٩٢ فكرة تسليم القطاع إلى الفلسطينيين وعندما شعر الرئيس المصري بجدية العرض الإسرائيلي عرض الأمر بدوره على الرئيس ياسر عرفات في فبراير عام ١٩٩٣.

ولكن كما فعلها السادات عندما قطع الطريق أمام مؤتمر جنيف الدولي، الذي كان مقرراً عقده في ديسمبر ١٩٧٧ بزيارة للقدس، فإن قيادة منظمة التحرير كانت قد وضعت أقدامها على طريق المفاوضات السرية مع إسرائيل، وكان واضحاً أن الفلسطينيين مستعدون للقبول بأي حل وبأسرع وقت. فاستغل رابين الفرصة وبدلاً من أن يتخلى عن القطاع راح يتمسك به، ويشترط ضرورة التوصل إلى إعلان مبادئ مع الفلسطينيين قبل تسليمهم القطاع.

أما منطقة «أريحا» التي لا يتجاوز عدد سكانها ١٥ ألف نسمة فإن إسرائيل قد وافقت على تسليمها للفلسطينيين بعد وساطة قام بها الرئيس مبارك على اعتبار أنها مدينة لا تمثل أية أهمية استراتيجية

لإسرائيل، وهي مدينة ملعونة في التوراة، والأهم من ذلك أن إسرائيل تريد دفع المشكلة الفلسطينية باتجاه الأردن من خلال الإتحاد الكونفدرالي الفلسطيني ـ الأردني، الذي يقضي على فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، ولما كانت أريحا تطل على الضفة الغربية لنهر الأردن، فإنه لا يمكن أن يكون هناك اتحاد كونفدرالي بين الأردن والفلسطينيين دون أن تكون أريحا في حوزتهم.

وأريحا مدينة صغيرة تبلغ مساحتها ٣٤١ كيلومتراً مربعاً منها ٣١٢كم تحت سطح البحر، وهي مدينة ليست بها أي موارد اقتصادية تغري الإسرائيليين على التمسك بها وأغلب سكانها من عرب الديوك وعرب النويعمة وعرب العوجا. ويعود إنشاء هذه المدينة إلى العصر الحجري وعمرها يزيد على سبعة آلاف سنة وكلمة أريحا تعني مدينة القمر.

ويتشائم اليهود من هذه المدينة ويسمونها «المدينة الملعونة» لأنها المدينة التي شهدت تقوقعهم، فعندما أجلى الرسول محمد صلى ا لله عليه وسلم اليهود من المدينة المنورة ذهبوا واستقروا فيها، وعندما قام أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بمطاردتهم في أرض الحجاز ذهبوا واستقروا هناك، فتحولت المدينة بذلك على مر السنوات إلى مدينة «شؤم» يخشون من استيطانها خوفاً أن يعودوا إلى التقوقع والإنحسار من جديد، ولهذا عندما طرح مبارك على رابين تسليم الفلسطينيين هذه المدينة لم يجد أية مشكلة حقيقة تذكر.

ونعود إلى مباحثات «أوسلو» السرية فقد توقع الفلسطينيون أن يتمكنوا من خلال غزة ـ أريحا من إقامة دولة فلسطينية مصغرة، ، يكون لهم عليها حق السيادة الكاملة، ولهذا فقد أصر الوفد الفلسطيني في بداية المباحثات على الإنسحاب العسكري الإسرائيلي الكامل، وأن يتولى الفلسطينيون في المقابل مهام الأمن الخارجي والعلاقات الخارجية بحيث يكون لهم حق دعوة دول العالم إلى اعتماد سفراء لهم في غزة وأريحا وأن يكون هؤلاء السفراء ممثلين للدول الأجنبية على الأرض الفلسطينية.

وكان الفلسطينيون يهدفون إلى أن يكون لهم وحدهم الحق في الإعتراض الأمني بالنسبة لأي شخص يقرر الدخول أو الخروج إلى هاتين المنطقتين، وأن يكون لهم وحدهم مهام السلطات الوظيفية والجغرافية الكاملة في غزة وأريحا، ولكن كل ذلك لم يكن إلا سراباً... ذلك أن الإسرائيليين أفشلوا المخطط من بدايته، وجردوا الإتفاق من كل العوامل التي تضمن له الإستمرار والنجاح.

لقد اعتقد أعضاء الوفد الفلسطيني أن الإنسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأريحا من شأنه أن يحق قرارت المجلس الوطني الفلسطيني وقرارات القمم العربية السابقة التي دعت إلى إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أي جزء يتم تحريره من هذه الأراضي. ولكن خاب ظنهم أمام صلابة الوفد الإسرائيلي ورفضه لهذه المطالب... فبداية رفض الإسرائيليون أن يكون هناك أي تمثيل دبلوماسي خارجي في الأراضي

الفلسطينية، وعرضوا أن يتولى السفراء الأجانب المعتمدون لدى إسرائيل مهمة القيام بتوصيل أية رسائل فلسطينية للدول الخارجية.

إن هذا معناه ببساطة أن الفلسطينيين هم جزء تابع لدولة إسرائيل، حتى برغم حصولهم على بعض السلطات الوظيفية في الحكم الذاتي، وهذا معناه أنه ليس لهم أي حق من حقوق الولاية الجغرافية على غزة ـ أريحا وهو ما صممت إسرائيل على رفضه في بداية مفاوضات «أوسلو».

ولقد أعلن الوفد الفلسطيني في البداية رفضه لتمسك إسرائيل بوجهة نظرها الخاصة بتجريد السلطة الفلسطينية من حق الإشراف على العلاقات الخارجية، حيث أشار الوفد إلى أن المنظمة تمثل دبلوماسياً في العديد من دول العالم، وإنه من الطبيعي أن تتبادل السلطة الفلسطينية التمثيل مع الدول التي يوجد بها ممثلون دبلوماسيون لمنظمة التحرير.

وكانت وجهة النظر الإسرائيلية في أن التمثيل الدبلوماسي الخارجي للمنظمة لم يدفعها إلى إقامة كيان أو دولة خاصة بالفلسطينيين في تونس، حيث كانت المنظمة تتخذ منها مقراً لها، بل حافظوا على علاقتهم مع الحكومة التونسية وأن إسرائيل تريد أن يفعل الفلسطينيون معها مثلما فعلوا مع الحكومة التونسية..

وعلى الرغم من أن الفلسطينيين حاولوا توضيح الفارق ما بين تونس وإسرائيل باعتبار تونس دولة مضيفة، في حين أن غزة وأريحا مناطق

فلسطينية، وأن إسرائيل لا تقوم باستضافة الفلسطينيين وإنما تقر ببعض حقوقهم المشروعة، إلا أن ذلك لم يقنع الوفد الإسرائيلي.

لقد فسرت إسرائيل موقفها فيما بعد على أن انسحابها من غزة وأريحا إنما هو إثبات لحسن النوايا الإسرائيلية تجاه عملية السلام مع الفلسطينيين وأنه لا يجب على الفلسطينيين استغلال حسن النوايا الإسرائيلية، كما أن القرار ٢٤٢ ليس معنياً بمسألة العلاقات الخارجية للفلسطينيين لأن تنفيذ هذا القرار مشروط بموافقة الطرفين على الأمن المتبادل أو بالأحرى الأمن الإسرائيلي.

وهنا تساءل الوفد الفلسطيني عما يشكله إقرار مبدأ العلاقات الخارجية الفلسطينية من تهديد للأمن الإسرائيلي؟ فكان الرد الإسرائيلي أن ذلك معناه التسليم بفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة التي تعارضها إسرائيل تماماً.

وحاول الجانب الفلسطيني التغلب على هذه النقطة ومطالبة الإسرائيليين بالإنسحاب من نابلس ورام الله والخليل وبيت لحم طالما أن مسألة الإنسحاب من غزة وأريحا ستتم بصورة ناقصة ومن خلال سيطرة إسرائيل على العلاقات الخارجية. وأكد أن الإنسحاب من المناطق المذكورة تدخل في إطار المرحلة الإنتقالية وليس النهائية.

ولكن الإسرائيليين رفضوا هذه الفكرة أيضاً! وطالبوا بإصرار بالتركيز على الإنسحاب من غزة وأريحا مع احتفاظ إسرائيل بأمنها في ظل الإنسحاب.

لقد أدرك الفلسطينيون بعد ذلك أنه طالما عارض الوفد الإسرائيلي مسألة العلاقات الخارجية، فهذا معناه أيضاً معارضة اشتراك الفلسطينيين في الإشراف على الأمن الخارجي لغزة واريحا. وعندما طرح الوفد الفلسطيني قضية الأمن الخارجي كان في ذهنهم إثارة مسألة وجود قوات عسكرية فلسطينية تختلف عن قوات الشرطة الفلسطينية من حيث الحجم والتسليح.

ولكن عندما أثاروا هذه القضية كان الرد الإسرائيلي حاسماً، حيث أكد رئيس الوفد الإسرائيلي أن الفلسطينيين ليس لهم أية اختصاصات في هذا الشأن.... وقال بلغة شابها كثير من الحسم «يجب أن يكون واضحاً من الآن لا تفكير في إنشاء أية قوات عسكرية فلسطينية بشكل نهائي».

وقد حاول الجانب الفلسطيني أن يثير المسألة من زاوية احتمال تعرض غزة وأريحا إلى تهديد داخلي أو خارجي قد يؤدي إلى إزالة هذا الكيان ما لم تكن هناك قوة تقوم على حمايته، إلا أن الإسرائيليين نصحوا الفلسطينيين أن يفتحوا الحوار حول نقطة أخرى، وأبلغوا أنهم لديهم

تعليمات واضحة من وزير الخارجية شيمون بيريز بعدم فتح النقاش حول موضوعات من هذا النوع.

وعندما حاول الفلسطينيون إدراج الموضوع ضمن موضوعات المرحلة النهائية حتى يقللوا من حجم المعارضة الفلسطينية والعربية للاتفاق، رفض الجانب الإسرائيلي ذلك أيضاً. وحاول الوفد الفلسطيني المفاوض أن يجد مخرجاً يؤدي إلى نفس الهدف فاقترح أن تتناول النقطة الخاصة بالترتيبات الأمنية، والمدرجة كموضوع المرحلة النهائية، قضية الأمن الخارجي بحيث تكون صياغة المادة «الترتيبات الأمنية والأمن الخارجي»... إلا أن الوفد الإسرائيلي رفض الإقتراح كما أعلن بشكل حاسم رفضه الإستماع لأية اقتراحات أخرى تتعلق بالأمن الخارجي...وهكذا لم يجد الوفد الفلسطيني أمامه سوى الصمت والتفريط.

وانتقلت المباحثات إلى نقطة «تأمين الممر الذي يربط بين غزة وأريحا» حيث رأى الجانب الإسرائيلي أن تأمين هذا الممر هو من اختصاص الأمن الخارجي لغزة وأريحا، ولهذا فإن الإسرائيليين هم الذين سيتولون الإشراف عليه.

وقد رفض الوفد الفلسطيني ذلك الحسم، كما رفض أن يصبح أمر تأمين الممر هو من اختصاص الأمن الخارجي، بل هو أمن داخلي في الأساس على اعتبار أن غزة وأريحا تحت السيطرة الفلسطينية، وقد نجح

الوفد الفلسطيني في تحقيق مطلبه، ولو بشكل غير كامل.. فقد تم الإتفاق على أن يشرف الفلسطينيون في البداية على ممر غزة ـ وأريحا ثم ينشأ ممر أخر بين غزة والخليل في فترة لاحقة، ويكون للفلسطينيين حق الإنتفاع بهذا الممر لفترة محدودة، ثم يتولى الإسرائيليون بعد ذلك الإشراف الكامل والنهائي عليه. وأن هذه المدة المحدودة مرهونة بإقامة طريق أخر بين غزة ومدينة الخليل وسوف تجري إقامته من جنوب أريحا.

ولكن بالرغم من ذلك فهنالك معلومات تقول بأنه تم التوقيع على ملحق سري يضمن قيام القوات الإسرائيلية بمشاركة الفلسطينيين بالإشراف على هذا الممر في المرحلة الأولى، كما أن الملحق تضمن تفاصيل فنية معقدة لم تنل رضاء الفلسطينيين، إلا إنه تم الإتفاق على إعادة مناقشة هذه التفاصيل بعد وصول عرفات إلى أريحا فاقترح الفلسطينيون أن تضاف في نهاية هذا الملحق العبارة التي تؤكد على إعادة بحث التفاصيل الفنية عبر المفاوضات، وقد وافق الإسرائيليون على ذلك.

ونأتي إلى النقطة الأخيرة وهي المتعلقة بتغيير الميثاق الوطني الفلسطيني ـ لقد أكد الفلسطينيون صعوبة إجراء هذا التغيير لأنه يحتاج إلى عدة إجراءات قانونية، وقد طالب الإسرائيليون بضرورة التغلب على هذه الإجراءات، وتوجيه الدعوة العاجلة للمجلس الوطني الفلسطيني للموافقة على التغيير، إلا أن الفلسطينيين احتجوا بإعلان جنيف في عام ١٩٨٨ والذي أكد فيه ياسر عرفات على حق إسرائيل في الوجود

والعيش بين دول المنطقة في سلام وأمن.. غير أن الوفد الإسرائيلي رأى أن هذا الإعلان غير كاف، وأن تغيير الميثاق الوطني الفلسطيني هو الذي يمثل نقطة البدء، في عملية السلام بين الطرفين..

وقد أصر الفلسطينيون على موقفهم، ورفضوا إدراج ذلك في إعلان المبادئ، وإن كانوا قد وعدوا بتعديل الميثاق بعد دخول قيادة منظمة التحرير إلى غزة وأريحا حيث سيدعى المجلس الوطني إلى عقد دورته على الأراضي الفلسطينية لاتخاذ أخطر قرار يعطي من لا يستحق مشروعية الإغتصاب، ويغلق الطريق أمام الحاضر والمستقبل الفلسطيني ويهيل الثرى على حلم الدولة الفلسطينية المستقلة. وهكذا ينهار الحلم التاريخي.

القضاء على الإنتفاضة

كانت الإنتفاضة الفلسطينية ولازالت هي الشغل الشاغل لحكومات إسرائيل المتعاقبة... وليس سراً أن واحد من أهم أهداف اتفاق إعلان المبادئ هو الدفع بالفلسطينيين إلى أتون حرب أهلية يساعد في نهاية الأمر على وقف الإنتفاضة وإنهاء أعمال العنف الموجهة للإسرائيليين من داخل الأراضي العربية المحتلة.

وعندما أثيرت قضية الشرطة والحرس الوطني الفلسطيني، الذي سوف يجري تشكيله بمقتضى البنود المنظمة لذلك في إعلان المبادئ فإن الإسرائيليين أرادوا أن يحملوا هذه القوات الفلسطينية بالتزام واضح وصريح منذ البداية بالعمل على وقف أعمال العنف داخل الأراضي المحتلة. وقد عبر عن ذلك رئيس الوفد الإسرائيلي خلال مباحثات «أوسلو» بقوله: «أن قوات الشرطة الفلسطينية هي التي ستتولى مسائل الأمن العام بالنسبة للفلسطينيين، ومن ثم أولى المهام التي ستتكلف بها قوات الشرطة الفلسطينية هي مواجهة «العنف والإرهاب» الفلسطيني الموجه إلى القوات الإسرائيلية «الإنتفاضة»، وأن تكون قوات الشرطة الفلسطينية هي المسؤولة بشكل واضح ومباشر خلال المرحلة القادمة عن إنهاء هذا العنف».

وأكد رئيس الوفد الإسرائيلي في إطار مشروعه الذي تقدم به إلى مائدة المفاوضات أن قوات الشرطة الإسرائيلية هي التي ستتولى حماية أمن الإسرائيليين على صعيد الأمن العام والأمن الداخلي... وإنه وفق البندين السابقين فإن قوات الشرطة الإسرائيلية سوف تتعاون مع قوات الشرطة الفلسطينية في وقف كل

أعمال العنف والإرهاب داخل هذه الأراضي!! وهو ما يعني عملياً تسخير قوات الشرطة الفلسطينية لهدف واحد ووحيد هو قمع الإنتفاضة الفلسطينية الباسلة.

ولقد تساءل رئيس الوفد الفلسطيني من جانبه حول إمكانية التزام إسرائيل بالحقوق الفلسطينية مقابل الإلتزام الفلسطيني بوقف أعمال الإنتفاضة، إلا أن الرد الإسرائيلي على هذا التساؤل كان الرفض، إذا قال رئيس الوفد الإسرائيلي: «أنه لا يجب إقحام أية نقاط أخرى في إطار مناقشة هذا البند». فعاد رئيس الوفد الفلسطيني ليطرح إمكانية تنفيذ هذا البند على مراحل واقترح في ذلك مرحلتين أساسيتين..

• الأولى وتشمل غزة وأريحا وهي التي تكون السلطة فيها للفلسطينيين ـ حيث تكون قوات الشرطة الفلسطينية مسؤولة عن تحجيم أعمال «العنف والإرهاب» دون أن يمتد ذلك إلى بقية المناطق الأخرى.

• الثانية هي التي تبدأ مع تشكيل سلطات فلسطينية جديدة بالإنتخاب في بقية المناطق والأراضي العربية المحتلة، وهنا سوف تكون قوات الشرطة الفلسطينية مسؤولة عن إنهاء أعمال «العنف والإرهاب» فيها أيضاً.

وبداية فقد رفض الوفد الإسرائيلي عبارة «تحجيم أعمال العنف والإرهاب» الواردة في البند الأول، وطالب باستخدام عبارة «وقف العنف والإرهاب». كما رفض الوفد البند الثاني بمجمله ورأى أنه مع بداية تولي الفلسطينيين لقطاع غزة وأريحا، لتبدأ مهام قوات الشرطة الفلسطينية في التصدي لكل أعمال العنف والإرهاب.

وقد استغرقت هذه النقطة جدلاً واسعاً انتهى بتوقيع ملحق سري بين الطرفين يؤكد في خطوطه العامة على عدة نقاط:

• قيام قوات الشرطة الفلسطينية بالتصدي لأعمال الإنتفاضة، على اعتبار أن هذه النقطة تمثل الإختبار الحقيقي من وجهة النظر

الإسرائيلية، بشأن استمرار إعلان المبادئ لترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني.

• عدم معارضة منظمة التحرير الفلسطينية لأية تحركات إسرائيلية عسكرية أو بوليسية تتخذ ضد الجماعات الفلسطينية الأخرى المتورطة في أعمال العنف. وهذا يتحقق في حالة رفض المنظمة تدخل قوات الشرطة الفلسطينية في المناطق التي لازالت تحت السيطرة الإسرائيلية.

• لا يحق للمنظمة أن تطالب إسرائيل بالإفراج أو تخفيف الأحكام عن المتورطين من أعضاء الجماعات الفلسطينية.

• في حالة تورط عناصر تنتمي لمنظمة التحرير في أعمال «العنف والإرهاب» فإن القياس الإسرائيلي سيتحدد في ضوء مدى تورط قيادات المنظمة، سواء الذين يشغلون مناصب فعلية داخل المجلس المنتخب، أو مناصب استشارية في هذا المجلس أو ممن تعتمد عليهم المنظمة في تنفيذ توجهاتها، فإذا ثبت تورط هذه القيادات فإن قيادة المنظمة تلتزم بتأديب هذه العناصر وإصدار أحكام جزائية عليهم، أما إذا رأت إسرائيل إن المنظمة تقاعست عن تأديب هذه العناصر، فإنها ستقوم بتأديبهم وفق الطريقة التي تراها ملائمة للحفاظ على الأمن الداخلي والأمن العام في هذه الأراضي، سواء كانت في غزة وأريحا أو في خارجها، حيث أن إسرائيل سوف تستمر في تحمل مسؤوليات

الأمن العام في هذه الأراضي، وأن كل الإجراءات الإسرائيلية هي أيضاً غير قابلة للنقض من قبل المنظمة، لأن الهدف الأسمى للاتفاق هو تحقيق التعايش والسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأن كل من يحاول خرق هذا الإتفاق يجب اتخاذ الإجراءات الجزائية السريعة ضده.

• قيام قوات الشرطة الإسرائيلية بالتصدي للمتطرفين من اليهود، إذا ما حاولوا القيام بعمليات عنف أو تخريب ضد الفلسطينيين، على أن تلتزم قوات الشرطة الإسرائيلية التزاماً كاملاً بمكافحة المتطرفين من اليهود حتى ينجح الفلسطينيون في تحقيق السلام مع إسرائيل من منطلق عدم تعرضهم لأية تهديدات من قبل العناصر اليهودية المتطرفة.

وهكذا رغم أن هذا الملحق السري يحوي العديد من البنود الأخرى التي تنظم عملية قمع الإنتفاضة إلا أن إسرائيل حاولت عبر البند السابق أن تثبت للفلسطينيين أن هذا الملحق السري يتضمن التزامات هي في نهاية الأمر تصب لصالح إسرائيل وحدها، حيث أن المنظمة وإسرائيل وفق هذا الملحق ملتزمتان بمعاقبة الفلسطينيين المعارضين للاتفاق، في حين أن إسرائيل وحدها ملتزمة بتأديب اليهود المعارضين للاتفاق.

وهناك نقطة أخرى في إطار الإتفاق العام، وهي التي تتعلق بتسليح قوات الشرطة الفلسطينية، فقد اشترط الإسرائيليون أن يقتصر تسليح هذه القوات على الأسلحة الخفيفة التي تستخدم في قمع التجهيزات والمظاهرات وردع أعمال العنف المناهضة لروح ونصوص هذا الإتفاق، بينما على الجانب الآخر ليست هناك حدود على تسليح قوات الشرطة الإسرائيلية التي ستتولى الإشراف على الأمن الداخلي والعام، بالإشتراك مع قوات الشرطة الفلسطينية، بل إن قوات الشرطة الإسرائيلية يمكنها أن تستدعي قوات عسكرية إسرائيلية، إذا ما رأت إسرائيل أن الخطر يستوجب دعوة هذه القوات.

إن الهدف من وراء إضعاف القوات الفلسطينية بالداخل، كما هو واضح، هو الإبقاء على وضعها المهزوز والضعيف من ناحية التسليح في مواجهتها للجماعات الفلسطينية المعارضة، حتى يعطي ذلك المبرر لتدخل قوات الشرطة الإسرائيلية لقمع هذه الحركات.

إن الإسرائيليين يعلمون بداية أن قوات الشرطة الفلسطينية لن تقوم بأعمال كبرى لمواجهة تيار الجماعات الفلسطينية المعارضة. وأن هذه الأعمال الكبرى ستكون من اختصاص القوات الإسرائيلية.

إلا أنه من المهم في نظر إسرائيل أن تبدأ عمليات الصدام بين قوات الشرطة الفلسطينية والمعارضين الفلسطينيين لتتحول بعد ذلك إلى حرب أهلية يترصد فيها الطرفان لبعضهم البعض ـ فيضعف الجانبان وتعم

الفوضى في غزة أريحا، وهو ما يعطي إسرائيل سنداً لأن تكون في حل من إسناد مسؤلية أمنية للشرطة الفلسطينية في بقية الأراضي التي ستكون خاضعة للحكم الذاتي، وإن إسرائيل سوف تتمسك من منطلق ذلك بشعار السيطرة الأمنية الكاملة على هذه المناطق، وعدم منح القوات الفلسطينية أية اختصاصات أمنية فيها.

لقد بدأت إسرائيل في أعقاب ما تردد عن احتمال حدوث مصالحة فلسطينية ـ فلسطينية بين مؤيدي الإتفاق ومعارضيه، خوفاً من أن تمثل هذه المصالحة خرقاً لبعض المبادئ التي تم الإتفاق عليها مع منظمة التحرير، في إطار مواجهة أحداث العنف في الأراضي المحتلة، ولهذا بدأ تنفيذ مخطط جديد يقضي بإفشال هذه المصالحة وإشعال نار الحرب الأهلية سريعاً بين حماس وفتح على الأراضي الفلسطينية.

وفي هذا الإطار نفذت إسرائيل في ١٩٩٣/٩/٢١ خطة اغتيال المحامي محمد أبو شعبان أحد أبرز كوادر منظمة التحرير في قطاع غزة.. وقد نفذت خطة الإغتيال بأيدي المخابرات الإسرائيلية بعد دقائق من إلقائه خطاباً في مؤتمر جماهيري بقطاع غزة لتأييد اتفاق غزة ـ أريحا.

وقد وجهت منظمة حقوق الإنسان بغزة، وعدد آخر من القيادات الشعبية بالقطاع الإتهام مباشرة إلى المخابرات الإسرائيلية، وحملتها مسؤلية القتل بهدف إشعال حرب أهلية بين مؤيدي الإتفاق ومعارضيه.

السودان
من النميري إلى عمر البشير

وفقاً لما ذكرناه سابقاً كانت كل المؤشرات تؤكد بأنه لا بد من رحيل النميري لتحل محله سلطة الصادق المهدي.

ولكن قبل فترة وجيزة من تحقيق الإنقلاب الإنتقالي لحقت ثلاثة من الشخصيات السودانية بربها، كان الأول هو (بابكر كرار) الذي عرف بالجمع بين الفكرين الإسلامي والقومي وبتوجيهات اشتراكية، وقد كان نداً لحركة الإخوان المسلمين. كما توفي الشيخ الصلب علي عبد الرحمن على كرسيه في القاهرة إثر عودته من الأزهر بعد تسلم جائزة نقدية تقديرية. ولم يكن قد فرغ بعد من احتساء قدح الشاي أمامه. ثم توفي الشريف حسين الهندي في أحد فنادق أثينا وقيل أنه قد مات متأثراً بنوبة قلبية.

كان سيكون لهذه الشخصيات الثلاثة أثرها في متغيرات ما بعد رحيل نميري لو قدر لها أن تحيا، فالشريف حسين الهندي قد ظل ممسكاً إلى اللحظات الأخيرة بالتحالف مع القوى اليسارية والوطنية الديمقراطية من

موقعه القيادي المتفرد في الحزب الإتحادي الديمقراطي، كما كان الشيخ علي عبد الرحمن وريثاً لمواقف الختمية الذين اختاروا عدم المساومة مع نميري خلافاً للبيت الميرغني ومن حوله، أما بابكر كرار فقد كان أمة ترتجى في مواجهة التيار اللاهوتي. ذلك حظ السودان وقدره في قياداته. وكم كان بودنا أن نوفي في هذا الكتاب حق القول عن الأستاذ محمود محمد طه والذي تختلف جذرياً مع أفكاره الباطنية والذي لم يحترم نميري شيخوخته فأمر به ليعدم شنقاً بتاريخ ١٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٨٥ وذلك قبل أن يغادر نميري نفسه السودان في رحلته الأخيرة بشهرين فقط.

نميري وكلمة الوداع:

أفادت تقارير الأمن السوداني بأن نميري ومنذ الخامس والعشرين من يناير (كانون الثاني) ١٩٨٥ قد أصيب بنوبات من الصراخ والهستيريا، ففي ذلك التاريخ وفي الساعة الثانية صباحاً أسرع حرس نميري وأحضروا عدداً من الأطباء وكان نميري يصرخ، ويبكي وهو يشكو من شيطاناً مارداً يهدده بالقتل، وكان يشير أمام ستة أطباء أن الشيطان واقف أمامه، وكان هذا الفزع قد أصابه، عندما أخبره أحد دراويشه أن محمود محمد طه له خدام من الجن، وبما أنه قد قتل المرحوم محمود محمد طه، فخدام محمود يتعقبونه ويتربصون به، وإنهم سيقتلونه.

وفي اليوم السادس والعشرين طلب من سلطات السجن التي صحبت جثة المرحوم محمود محمد طه، وقذفت بها في ساحل البحر الأحمر أن تدله عن المكان الذي ألقيت فيه الجثة، وقال الطيار الذي قاد طائرة جعفر نميري، أن جعفر نميري نزل وصلى صلاة الجنازة على جثة محمود محمد طه التي كانت منتفخة وقبّله في رأسه، وقال لأحد أصحابه أنه سينقل جثمان محمود محمد طه ويدفنه في مسجد النيلين.

وفي اليوم السابع والعشرين حقن جعفر نميري بحقنة جعلته ينام يومين كما أجريت له جلسات كهربائية. وكان ينظر في المرآة، ويشتكي أنه أصيب بشلل في العصب السابع.

وفي اليوم الثلاثين من يناير ١٩٨٥ أعاد جعفر نميري الكرة، وحفر قبراً لمحمود محمد طه وأشرف على غسل جثته وتكفينه.

ورجع نميري، وكان يبكي ويصرخ أن الإخوان المسلمين غرروا به، وأنه سيشنق النيّل أبو قرون وبدرية سليمان.

وفي اليوم الحادي والثلاثين من يناير ١٩٨٥ قيل أن القائد الإمام قد شرب زجاجة كاملة من الويسكي الذي كان مخزوناً في منزله.

بعد ذلك فكر في اعتقال الإخوان المسلمين، وأحضر كل الملفات الخاصة بعوض الجيد محمد أحمد، والنيّل أبو قرون، وبدرية سليمان،

وكان يتوعد ليحرق قرية أبو قرون، وقرية عوض الجيد، ويسجن بدرية سليمان سجناً انفرادياً حتى الموت.

أراد نميري أن يقضي على أخر حلفائه أي الإخوان، فلا يكون ثمة حليف مر عليه في تاريخ نظامه إلا ويكون قد قضي عليه بكيفية ما، وبالفعل تعرض الإخوان في أخريات تحالفهم معه للسجون والإعتقالات حيث أنذرهم بنص الآية الكريمة: (ومثل كلمة خبيثة كشجرة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار) - (إبراهيم/ج١٣/ي٢٦). وقال في ذلك اليوم ١٩٨٥/٣/٢٣ قولاً كثيراً عن



الشريعة والإمامة، ثم اجتث نفسه ولم يرجع. وبعد ثلاثة أيام انفجر الشارع السوداني مستلهماً أمجاد ثورة أكتوبر (تشرين الثاني) ١٩٦٤ الشعبية ضد نظام عبود العسكري. ثم في ٦ إبريل (نيسان) ١٩٨٥ أعلن الجيش السوداني بقيادة القائد العام للقوات المسلحة (سوار الذهب) استيلاءه على السلطة تحت مبرر (الانحياز للشعب). وقتها علق العقيد الدكتور جون قرنق، قائد الحركة المسلحة المناهضة لنميري في الجنوب بأن (الذئب قد غير جلده) - (إذاعة حركة الجنوب ٢٧مايو/أيار ١٩٨٥).

أمضى الفريق سوار الذهب وكبار ضباط الجيش في عهد نميري فترة عام كاملة تم بعدها تسليم السلطة عبر انتخابات برلمانية جزئية في الشمال دون الجنوب إلى تحالف الطائفتين (الأنصار ــ الصادق المهدي رئيساً للوزراء) و(الختمية ــ أحمد الميرغني رئيساً لمجلس السيادة) أما المعارضة فقد عقد لواؤها للإخوان المسلمين ريثما تحل مشكلات التنافس بينهم وبين الصادق المهدي حول شرعية التحدث باسم الصحوة وحول تبني نفس القوانين اللاهوتية السابقة (معدلة) أو (مستبدلة).



الصادق المهدي

إنها نفس (الإنتخابات الجزئية الشمالية) التي أجراها ذوو النفوذ الطائفي والحزبي في الشمال بمعزل عن الجنوب لدى مبتدأ التجربة النيابية الثانية في عام ١٩٦٥، وهاهم ـ كسوابقهم ـ يدخلون مرحلتهم الجديدة وقد طرحوا مفهومهم حول الدستور اللاهوتي، ولكن باسم (الصحوة) هذه المرة.

مفاهيم الصحوة الموجهة لضرب القوى الوطنية الديمقراطية في الداخل، ولتعميق الصلة مع الولايات المتحدة الأمريكية ومؤسسات التمويل الدولية التابعة لها والتي كانت سبباً في انهيار مؤسسات الإنتاج السوداني وتجويع شعب المائتي مليون فدان وشعب النيل بطريقة متعمدة.

لقد عدنا إلى الوراء ثلاثين عاماً هي سنوات عمرنا السياسي ما بعد الإستقلال في عام ١٩٥٦. لقاء الطائفتين وحكم العائلتين، وممارسات التناقض ما بين النظام الديمقراطي بأسسه الليبرالية المتقدمة ومؤسساته الدستورية، وما بين تسلط الحكم الطائفي النيابي عبر أغلبية التمثيل. عدنا مجدداً لأزمة القوى الوطنية الديمقراطية، وإجهاض دور القوى الإجتماعية الحديثة، وبقيت تتردد في متاهات الحيرة كلمات قالها أحمد خير قبل نصف قرن بالتحديد حين أزمع المثقفون التحالف مع الطائفية في مؤتمر الخريجين:

«... ويجب ألا نغفل أن السوادن وإن سلم من الأرستقراطية القبلية والجنسية [العنصرية] والإقتصادية، فليس سليماً من الأرستقراطية الدينية والثقافية. ووجود أرستقراطية مهما كان نوعها يعرض جهازها الحكومي لأكره أنواع الأمراض الإجتماعية، يعرضنا للدكتاتورية البرلمانية ومضاعفاتها، ولعل الفاهمين في السودان قد اكتشفوا هذا الداء في تجربة ـ مؤتمر الخريجين عام ١٩٣٨ ـ رغم الفارق الذي لا قياس معه أبداً.».

انتفاضة مارس ١٩٨٥ والتجمع النقابي:

كان على هذه القوى أن تنتظر طويلاً لتصقل شخصيتها الإيديولوجية وتحدد أطرها التنظيمية وتفرز مواقفها السياسية، تنتظر وهي تعيش حالة القمع من كل الإتجاهات، ومن اليسار، ومن قوى

الصفـوة، وفصـائل المصالحـة الحزبيـة، وصفعـات اللاهـوت، إلى جـانب القـدرة على احتمـال نميري نفسـه وأسـلوبه المميز في نهش قيادات المثقفـين واسـتقطاب مـن يشـعر بتأثيره الإجتماعي. إضافـة إلى دوافـع الإغـتراب الـتي امتصـت العديـد مـن قيـادات هـذه القـوى الإجتماعيـة وأبقتهـا رهـن دول محافظـة بطبعهـا الإقتصـادي والإجتمـاعي والفكـري، فكـادت هـذه القيـادات المثقفـة أن تفقـد التواصـل مـع نهجهـا الثقـافي والحيـاتي وأن تتحـول إلى منطـق (الخـلاص الفـردي).

وجـاءت ثـورة مـارس/إبريـل ١٩٨٥، الـتي أدت فيهـا القـوى الإجتماعيـة الحديثـة الـدور الأساسـي ولكـن علـى غـير سـابق تنظيـم وتخطيـط، كمـا حـدث تماماً حين ثـورة أكتوبـر الشـعبية عـام ١٩٦٤، فقـد تمّ التنسـيق بـين قيـادات الأحـزاب الطائفيـة وأعضـاء المجلـس الإنتقـالي العسـكري الذيـن (انحـازوا) إلى ثـورة الشـعب قبـل أن ينحـاز إليهـا فعليـاً صغار الضبـاط الذيـن بمقدورهـم الإنتصـار ــ ولـو جزئيـاً ــ لمشـروعات القـوى الإجتماعيـة الحديثـة وطموحاتهـا. هكـذا قطـع الطريـق علىهـذه القـوى للمـرة الثانيـة ووجـدت نفسـها (مرغمـة) علـى القبـول بالمرحلـة الإنتقاليـة العسـكرية الـتي تعتـبر حلقـة ضمـن مسلسـل قضـى، منـذ عـام ١٩٨٤ بضـرورة قيـام حلـف يجمـع بين كبـار العسـكريين السـودانيين ــ بمـن فيهـم نمـيري وقتئـذٍ ــ وقـادة الطـائفتين (الختميـة والأنصـار) إضافـة إلى الجبهـة الإسـلامية وذلـك لتـأمين مـا أسمـوه بـالوحدة الوطنيـة والإسـتقرار السياسـي والأمـني في السـودان، ودرءاً لأخطـار القـوى الديمقراطيـة والإتحـاد

السوفيتي. والجماهيرية الليبية. وقد كان نميري مسؤولاً بمناوراته الذاتية عن عرقلة هذا التخطيط رغماً عن إظهاره القبول بمعطياته الأولية منذ عام ١٩٧٦ وشروعه في المصالحة الوطنية، إلى أن اقتضت الضرورات فيما بعد (رحيله) في عام ١٩٨٥.

مع ذلك لم تستسلم القوى الإجتماعية الحديثة للتنسيق بين المجلس العسكري الإنتقالي وقادة الطوائف واللاهوتيين/ فقبل أن يعلن العسكريون (انحيازهم) لثورة الشعب بيوم واحد، بادرت مجموعة القوى النقابية والسياسية بطرح (ميثاق تجمع القوى الوطنية لإنقاذ الوطن) والذي ينص صراحة على قيام حكم قومي ديمقراطي انتقالي لفترة ثلاث سنوات مع كفالة كرامة وحريات المواطنين الأساسية في التنظيم والتعبير والعقيدة والعمل والتنقل والحريات الأخرى كافة على غرار نصوص ومواثيق حقوق الإنسان الدولية، وقد اعتبرت قوى الإنتفاضة الشعبية ذلك الميثاق هو الأساس الذي يجب التمسك به وتنفيذه بمعزل عن العسكريين التقليديين، بل إن تنفيذ ذاك الميثاق القومي كان سيسهم بوقف الأحوال الأمنية والعسكرية المتدهورة في الجنوب بما يؤمنه من مشاركة حركة قرنق نفسها ضمن الحكم الإنتقالي القومي لثلاث سنوات.

ومر عامان ونصف العام، وتمت السيطرة السياسية من خلال الحكم الريفي التقليدي للقوى الطائفية والجبهة الإسلامية وفق ما خطط له المخططون منذ عام ١٩٧٦ ثم أعلنوا عنه في تقرير كوردسمان عام

١٩٨٤ فبدأ معظم قيادات القوى الإجتماعية الحديثة يتدارس موقفه ويقيم وضعه، وانتهى إلى الإلتفاف حول (التجمع النقابي) الذي يضم فيه ٤٤ نقابة سودانية ودعم الخطوات التي يمكن أن يقوم بها هذا التجمع النقابي المتسع القاعدة، لا بهدف المطالب المعيشية فحسب ولكن بطرح الأهداف المطلبية ضمن الأهداف الوطنية الديمقراطية لكل الجماهير. وأثمرت تلك الخطوات، وبدأ التجمع النقابي في أداء الدور الوطني.

تقدم التجمع النقابي بمذكرة تضمنت أحد عشر مطلباً إلى رئيس الوزراء بتاريخ ١٩٨٧/٨/١٧، وهي كالتالي:

١-إلغاء قوانين الطوارئ فوراً.

٢-وقف الحرب والشروع بتنفيذ إعلان كوكادام، وعقد المؤتمر الدستوري.

٣-إلغاء قوانين أيلول/سبتمبر والرجوع إلى قوانين ١٩٧٤ بعد تنقيتها من الشوائب المالية كما فعلت نقابة المحامين.

٤-تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر الإقتصادي والبدء فوراً في تخفيف العبء الحياتي على الجماهير.

٥–إسقاط كل أشكال الديكتاتورية المدنية والعسكرية وتصفية سدنة ورموز أيار/ مايو وخاصة في الخدمة المدنية.

٦–إلغاء القوانين النقابية المايوية وصياغة قوانين ديمقراطية بديلة في ضوء المشروع الذي قدمه التجمع النقابي.

٧–تصفية الأساس الإقتصادي للطفيليين والسماسرة وتجار السوق السوداء...

٨–استمرار التحقيق قي المواقع كافة وتقديم القضايا التي اكتمل فيها التحقيق للقضاء فوراً.

٩–عدم تسليح القبائل والميليشيات وأي فئة عبر القنوات الرسمية.

١٠–انتهاج سياسة خارجية متوازنة تأخذ في المقام الأول بالمصالح الحيوية للشعب السوداني ودوره في الوطن العربي وإفريقيا والعالم الثالث.

١١–تمثيل القوى الحديثة بالكيفية التي عبر عنها التجمع النقابي عن هذا المطلب في مذكراته ومواثيقه ووفق ما جاء في الميثاق الوطني.

لم يعد النقابيون يقتصرون على نوع تلك المطالب الذاتية التي لا يمكن تحقيقها في واقع الإنهيار الإقتصادي ولو تولى النقابيون الحكم بأنفسهم، فميزة ما طرح من أهداف وطنية ديمقراطية تختص بتطور كل

المجتمع، إنما يعكس وعي الحركة النقابية بالروابط الجدلية ما بين الوضع الذاتي للشغيلة والحرفيين والوضع العام للبلاد بأسرها، وهو تقدير يشير إلى استيعاب القادة النقابيين للدور الذي عهد إليهم في إطار القوى الإجتماعية الحديثة ككل.

لقد فضحت هذه المذكرة ـ فيما إذا تعمقنا في بنودها وربطنا ذلك بطبيعة ما يجري في الساحة السياسية السودانية ـ الخيارات الإيديولوجية والسياسية لدى الحلف الطائفي ضد الوحدة الوطنية (البنود ١ و٢ و٣)، فقد ربطت المذكرة بين قوانين أيلول/سبتمبر اللاهوتية ومشكلة الجنوب وحقوق المواطنة المتكافئة، كما ربطت في البند (٤) ما بين شروط البنك الدولي وخضوع القادة الطائفيين له ضد توصيات مؤتمر الإقتصاديين السودانيين، كذلك أشار البند (٥) إلى تكريس الطائفية لمنطق السلطة فوق مؤسسات النظام الديمقراطي إلى درجة إقرار النواب مبدأ غير ديمقراطي وغير دستوري ينص على عدم مساءلة الحكومة فيما تفرضه من قوانين طوارئ وما تعدله من أحكام الدستور.

بهذا نستطيع القول إننا نكشف في (التجمع النقابي) طليعة للتغيير التاريخي بحكم ارتباط القوى الفئوية المنتجة بضرورات الوحدة الوطنية والتنمية الإقتصادية والإجتماعية، فمناداة التجمع النقابي بوقف الحرب في الجنوب مثلاً وتنفيذ مقررات مؤتمر كوكادام إنما تصدر تحت وطأة الإستنزاف والجوع، خلافاً لموقف القوى التقليدية التي لا تتضرر بيوتاتها

ولا مصارفها (الإسلامية) ولا قواها الطفيلية بهذا الإستنزاف الإقتصادي والبشري.

إذن، هذه إحدى القوى التي تحرك التغيير في السودان، فكيف هو وضع القوى الأخرى؟

الجيل السوداني الجديد وثورة الغد:

أسهمت فترة نميري، ستة عشر عاماً، بتوليد ظاهرة اجتماعية ـ سياسية عانت منها كبريات الأحزاب التقليدية التاريخية في السودان، تلك هي ظاهرة جيل ولد أو نشأ بمعزل عن التواصل أو الإتصال الإيديولوجي والسياسي بكبريات الأحزاب التاريخية الحاكمة، ولكن دون أن يقدم نظام نميري، بأشكاله المختلفة التي تقلب فيها، من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، بديلاً عقائدياً أو أيديولوجياً أمام هذا الجيل، فتركه يعيش من بعده حالة الفراغ عنها التي كونه ضمنها، ومنفصماً في الوقت ذاته عن الأطر التقليدية التاريخية التي كونت تجارب الأحزاب الكبيرة.

وحتى نتعرف إلى ما يعنيه هذا الجيل الجديد في السودان، نلجأ لتوضيح الإحصائيات التي تتعلق بنسبته في المجتمع، وتذكر آخر الإحصائيات التي لدينا أنه من أصل (٢٠) مليون سوداني تقريباً هناك حوالي ٩ ملايين دون سن العشرين، و٥ ملايين بين العشرين والأربعين، ولنقل أن مليون من هؤلاء تحت سن الثلاثين، فتكون نسبة الجيل الذي

نشأ في ظل الفراغ الأيديولوجي المايوي أو الذي ولد ضمنه تعادل حوالي ٦٠ بالمائة من المجتمع السوداني أي ما عدده ١٢ مليون نسمة.

ثم يمكننا المضي بالتصنيف لما هو أكثر ارتباطاً بفعالية قوى التغيير ضمن مركبات هذا الجيل، فنجتزئ من مجموعه نسبة ٨٠ بالمائة التي تتضمنها الأرياف السودانية بحيث نبقى على نسبة الجيل الذي يعيش حالة حضرية، أي نسبة الخمس من أصل ١٢ مليوناً، فيكون لدينا حوالي (٢,٥) مليونين ونصف المليون من قوة الجيل الجديد التي تعيش حالة حضرية يصعب معها استلابهم لمصلحة القوى الريفية التقليدية بمنحاها الطائفي أو اللاهوتي. وقد كان علينا أن نمضي للبحث في الإحصائيات البيانية التي توضح مستويات التعليم المختلفة التي حصل عليها هذا الجيل، من الجامعي إلى الثانوي إلى الإعدادي. فللتعليم أثره في عمق تيارات الرفض الإيديولوجي للمفاهيم القديمة المتخلفة والتي تقع الطائفية ضمن نسيجها الفكري العام، غير أن ذلك يمكن إرجاؤه لمزيد من الدراسات المتخصصة. ونكتفي هنا فقط بالخلاصات العامة.

مشاركة في الرفض وليس انتماء:

إذاً فالجيل الجديد يشارك في التمرد ضد الأطر التقليدية ومن داخلها وبحكم الإنتماء التاريخي والإجتماعي وليس السياسي والفكري، هكذا يملك (قوة التخريب الثوري) داخلها، وتظل القيادات التاريخية عاجزة عن استيعاب هذا الجيل وعاجزة عن صده، وقد أدى هذا الوضع لأن

تعطل القيادة الطائفية للحزب الإتحادي الديمقراطي المؤتمر العام خشية أن تجد نفسها أمام لجنة مركزية ليست من طينتها، ولهذا تسود روح العجلة تصرفات السيدين، كل في إطاره الخاص، ختمياً أو أنصارياً، وذلك بهدف تمرير (كل) المواقف قبل أن تحين لحظة المحاسبة والنقد، فالسيدان يفعلان بالعجلة ما ينبئ عن تخوفهما من التمهل، فالمعركة هنا معركة زمن وتوقيت، إذ يحاول الماضي (السيدان) إلغاء وجود الحاضر (القيادات المتمردة والجيل الجديد) رغماً عن أنهما يعيشان ــ زمنياً في الحاضر.

ليس الجيل وحده يخوض معركة التغيير:

إن الجيل المعاصر لا يخوض وحده معركة الدفع باتجاه التغيير، فكثير من العوامل الأخرى العديدة والمتنوعة تساعد في الوصول إلى نتائج التغيير، منها قوة التجمع النقابي، ومنعكسات حرب الجنوب، ومنعكسات الأزمة الإقتصادية وذيولها الإجتماعية، وتلك الحرب التي شنتها الطبيعة لتستهلك ما لم تستهلكه حرب الإنسان ضد أخيه الإنسان، فمن بعد الخصام الإجتماعي بين القوى النقابية والسلطة الطائفية واللاهوتية، ومن بعد الحرب الإقليمية بين الجنوب والشمال، ومن بعد انهيار المؤسسات الإنتاجية، تأتي حرب الطبيعة طوفاناً وجراداً، فتكشف هذه الحروب الإنسانية والطبيعة في مجملها عن الحاجة لتغيير القيادات التي لم تستجب للتحدي، علماً بأن تراكمات هذه المولدات كلها باتجاه التغيير المحتوم، إضافة إلى استنفاذ كل وسائل الالتفاف عليها،

افترضت أن يأتي الإنفجار الأخير هو الأقوى والأعنف في تاريخ السودان المعاصر.

مشكلة الجنوب تعمق المأزق:

وجدت القوى الإجتماعية الحديثة نفسها غير قادرة على ممارسة الضغط النقابي الكامل باتجاه النظام السياسي، ولو رفدتها قوى الجيل الجديد بطاقاتها التذمرية الكبيرة وانسلاخها عن بنية الأحزاب التقليدية، غير أن كليهما، قوى النقابات وقوى الجيل الجديد ـ تجد متاحات أخرى لمزيد من الضغط ممثلة في حرب الجنوب الرابعة التي يقودها العقيد جون قرنق.

فهذه الحرب تتكلف ١٦ بالمائة من الموازنة العامة أي ما يعادل مبلغ ٣٢٣ مليون دولار من أصل الميزانية البالغ (١,٤) مليار دولار سنوياً. وهناك اتفاق أخر لا يحتسب في الموازنة العامة، ونعني به مخصصات لاستيراد الأسلحة عن طريق الهبات والمعونات المجانية والتي بلغت قيمتها ١٣٠ مليون دولار، غير أن هذه المعونات ـ مع مجانيتها ـ تتطلب إنفاقاً مسانداً يحتسب قطعاً من الموازنة العامة، إضافة إلى ٥٣ مليون دولار ترد ضمن بنود الإنفاق على الأمن العام الذي يذهب معظمه لرصد أوضاع الحرب في الجنوب.

هكذا تصبح جملة الإنفاق مبلغ (٤٠٦) ملايين دولار، أي ما يعادل ثلث الموازنة العامة.

غير أن المشكلة لا تقف عند حدود الإنفاق العسكري الذي تستدرجه السلطة الشمالية القائمة عن طريق علاقاتها العربية، وتحديداً مع مصر وليبيا والعراق وغيرها، علماً بأن هذه المساعدات لم تتجاوز الحصول على ثلاث طائرات عسكرية من ليبيا وبعض المعدات التي زودت بها العراق الجيش السوداني أثناء معارك الكرمك، وهي في حدود (٣٠) مليون دولار، إضافة إلى دعم عسكري مصري في حدود (٥٣) مليون دولار وبعض المساعدات من سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية. غير أن كل هذه المساعدات وغيرها ـ لو ضوعفت ـ ليست كافية للوصول إلى حسم عسكري لحرب الغابات والمستنقعات التي تستند إلى أسلوب حرب العصابات. فالسودان لا يستطيع أن ينتصر في حرب فشلت في مثلها الولايات المتحدة في فيتنام، وفشلت من قبلها فرنسا والبرتغال. وحتى لو تم إخماد الحركة وبقي عشرة أفراد لأعادوا الكرة من جديد.

إن ما يحدث في الجنوب هو حرب حقيقية تزاوج بين قدرات الإنسان وقدرات الطبيعة، إضافة إلى مخزون الأسلحة الذي تجاوز وقتها ١٧٠ من صواريخ (سام ٧) المتطورة، ثم إن معظم كوادر الإستخبارات العسكرية السودانية من الجنوبيين هم الآن في صفوف العقيد جون قرنق.

إنها حرب مقضي علينا أن نهزم فيها عسكرياً وما يتبع ذلك من مآس بشرية واقتصادية، غير أن المأساة الكبرى أن حرب الجنوب تشكل

تحدياً لمنطق الإستمرار في التعايش بين الشمال والجنوب، بين العرب والأفارقة، بين المسلمين وغيرهم من ذوي الديانات الأخرى، مسيحية كانت أم وثنية أو إحيائية، اختبار للكيان والقدرة على الإستمرار في صناعة الوطن والمواطنية ضمن مجتمع تعددي لم يصل بعد إلى مراحل تدامجه القومي.

الذين يريدون حل مشكلة الجنوب بمنطق (التجزئة) إنما يعبرون عن فشل ذريع تجاه (جدلية الوحدة) التي صنعت الكيان الحديث للسودان منذ غزو محمد علي باشا في عام ١٨٢١ لشمال ووسط السودان ثم توسعه في عام ١٨٣٩ باتجاه الجنوب ثم في عام ١٨٧٤ باتجاه الغرب. فإذا كان الكيان الجغرافي ــ السياسي الحديث للسودان هو (ميراث مصري)، فإن المنطق التاريخي يقتضي أن تكون (وحدة الكيان) جهداً سودانياً، غير أن النظام السياسي السوداني بما يحمله من حلف الطائفتين عاجز عن التحول من التجزئة إلى الوحدة، وذلك بسبب أن معركة الجنوب الرابعة قد نقلت الحرب من حيز الأهداف الإقليمية التي تكتفي بمشاركة الجنوب في السلطة أو اقتسامها مع الشمال إلى حيز إعادة بناء الوطن السوداني ككل بمفهوم اقتصادي واجتماعي جديد مع تحديد الهوية.

في الماضي كان يسهل على قادة الطائفتين اقتسام منافع السلطة مع قادة الجنوب ضمن المناصب الوزارية، وكانت القسمة تتم عبر اعتماد قادة الشمال على نفوذهم الطائفي في الشمال واعتماد قادة الجنوب

على نفوذهم القبلي في الجنوب. غير أن المعادلة الآن تختلف تماماً، فحركة قرنق تضغط باتجاه تنفيذ أهداف على مستوى (الوطن الموحد) وليس باتجاه الحصول على مكاسب (إقليمية). فقرنق يريد من مفاوضة الشماليين أن يعطوه سوداناً (علمانياً) لا يتم فيه التمييز بين (مسلمين) وأهل (ذمة) ولو لم يطبقوا تشريعات الإسلام على الجنوب، وأن يعطوه سوداناً (موحداً) (متكافئاً) لا يؤسس الحكم فيه على مطلق الأغلبية دون اعتبار للمكونات الأثنية الأخرى. هذا هو مضمون برنامج (حركة تحرير شعب السودان) الصادر بتاريخ ١٩٨٣/٧/٣١. وكذلك هذا هو مضمون إعلان (كوكادام) الموقع من التجمع الوطني لثورة إبريل ١٩٨٥ وحركة تحرير شعب السودان بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٤. إن تنفيذ هذا البرنامج قد يحتمل نوايا أخرى خاصة بمصير الهوية السودانية، فحركة قرنق قد مضت في طرح مفهومها للوحدة الوطنية باعتباره استقطاباً لقوى (الأطراف الإقليمية ـ القبلية) من حول القلب النيلي المركزي، ومحورة نضال هذه الأطراف (غير العربية) من حول حركة الجنوب (الإفريقي) كقطب قومي جاذب لها، باستحواذ المركز النيلي (العربي المسلم) على حقوق هذه الأطراف الإقليمية انطلاقاً من حالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية (غير المتكافئة) بين هذه الأطراف والقلب النيلي، كما افترض قرنق.

مثل هذا الطرح ينقل إشكالية الوحدة الوطنية السودانية من مستوى التقابل بين الإنفصال والوحدة إلى مستوى (إعادة استقطاب) الكيان

السوداني ككل باتجاه شرق إفريقيا كبديل عن الإستقطاب العربي، ولا يفعل قرنق هنا أكثر من الرد (بمنطق معاكس) على المنطق (الشمالي) عينه الذي أدانه من قبل باسم الهوية السودانية، وذلك حين اتهم الشماليين بالاستقطاب العربي الأحادي الجانب على حساب النزوع الإفريقي. ومهما كانت تحفظاتنا على طروحات قرنق الأحادية الجانب في تصوره للهوية، فإن تحفظاتنا تمضي لإدانة قادة الشمال ـ الذين قضت نظرتهم التقليدية تجاه مفهومي العروبة والإسلام دون استيعاب الأبعاد الإفريقية في تكوين العروبة كجامعة للحضارات كافة ودون استيعاب عالمية الإسلام الخاتمة للديانات كافة ـ فخاصموا الحضارات الأخرى كما خاصموا عقائد الآخرين ولم يكتشفوا سوى (الأسلمة القسرية) و (الهيمنة الثقافية) كشرط لتحقيق وحدة الكيان، فكان أن فتحوا ثغرات لاستنهاض القوى العالمية المعاكسة للعروبة والإسلام ومكنوها من الجنوب، ثم استغاثوا بالمسلمين درءاً لحرب (صليبية جديدة) واستغاثوا بالعرب درءاً لحرب إفريقية (زنجية).

يدفع السودان ثمن الخطأ الطائفي واللاهوتي، المتعارض أصلاً مع الإسلام والعروبة. وينقسم بين برنامجين متناقضين: برنامج قرنق المتجه نحو مصير إفريقي بديل واستقطاب قوى باتجاه شرق إفريقيا. وبرنامج الشمال الطائفي المتجه نحو أقصى الشمال، باتجاه مصر (الختمية) أو باتجاه ليبيا (الأنصار).

مثل هذا الوضع الجدلي المتوتر قومياً، يفرض نفسه على الساحة السودانية كلها، ولا يمكن البت فيه من خلال قرار أغلبية برلمانية ميكانيكية تستند إلى الكم الطائفي ضمن هيكلية النظام الموجود. فالوضع كله في حاجة إلى (إعادة تأسيس لمفهوم الكيان السوداني)، ليس في ضوء (التعدد) ولكن في ضوء ما تتجه إليه جدلية الوحدة بين مكونات ثقافية وحضارية ودينية تملك قدرة (التدامج التاريخي) فيما إذا نظرنا إليها بمنطق المصير الواحد، وفيما إذا نظرنا إلى الحضارة العربية بوصفها (جامعة للحضارات)، وفيما إذا نظرنا إلى الإسلام بوصفه (خاتماً للرسالات) وموحداً للديانات والنبّوات.

إذن، تشكل معركة الجنوب تحدياً للنظام الإقتصادي ـ الاجتماعي بوجه حكم الطوائف، كما تشكل تحدياً للفكر السياسي والحضاري في السودان كله. من هنا بدأ قرنق يطرح أهمية اللقاء على أرضية (المؤتمر الدستوري) الذي يعيد صياغة الكيان السوداني ويحدد مستقبله القومي والإقتصادي والاجتماعي والسياسي. فالحال لا ينتهي إلى اقتسام السلطة بين شماليين وجنوبيين وإنما ينتهي إلى ما هو أبعد بكثير.

هذا هو الوجه الثالث لثلاثية الانهيار التي كانت تحتم إعادة النظر في النظام السياسي السوداني كله، وبما أن حركة الجنوب قد حددت أهدافها على هذا النحو وتمتلك في الوقت ذاته قدرات الضغط العسكري على نظام الشمال التقليدي وما يتبع ذلك من مضاعفات اقتصادية، فإن عنصر الجنوب يتضايف مع تذمر النقابات والقوى

الإجتماعية الحديثة ومع نمو الجيل الجديد الضاغط على الحياة السودانية السياسية والإجتماعية، والفكرية، باتجاه تغيير جذري.

وألقت الأزمات بأحمالها على الجيش:

حين تكون القوى السياسية التقليدية المستحكمة بنظامها البرلماني ذي الأغلبية الميكانيكية الطائفية، عاجزة عن العبور بالكيان السوداني من جدلية التجزئة إلى جدلية الوحدة.. وحين تكون هذه القوى غير مستوعبة للمتغيرات الإجتماعية التي تفرض اقتسام قاعدة اتخاذ القرار مع القوى الحديثة... وحين تكون عاجزة عن تفهم تطلعات الجيل الجديد، وحين تكون دون مستوى القدرة على تفهم أسباب الانهيار الإقتصادي، فإن مجمل الأزمات سرعان ما تلقي بأحمالها وأثقالها على عاتق القوات المسلحة بوصفها أكثر المؤسسات التنفيذية تأثراً في تكوين المجتمع. وقد نعلم من استقرائنا لدوافع انقلاب ١٩٦٩ أن ما كان يعانيه الجيش في الجنوب وقتئذ هو أحد أهم المحركات لذلك التغيير. ففي البيان الذي أذاعه وزير الداخلية السودانية وقتئذٍ الرائد فاروق عثمان حمد الله، في حزيران /يونيو/ ١٩٦٩،


الفريق إبراهيم عبود

أوضح بالنص الحقائق التالية:

«...وعندما كان السياسيون في الخرطوم يشغلون أنفسهم بالصراع حول السلطة والتناحر حول المصالح الخاصة والإثراء على حساب الشعب، كانت القوات المسلحة التي تحارب من أجل وحدة الوطن وحريته تعاني من النقص الواضح في المعدات والعتاد وتواجه في نفس الوقت الاستعمار الذي كان يسند حركة التمرد الانفصالية ويستغل الوضع لمصلحته. وكانت الحكومة في الخرطوم معزولة تماماً عما كان يدور في الجنوب، وكانت تحجب عن الرأي العام بل وتتجاهل الحقائق التي كانت تصلها، وأهملت تماماً واجبها نحو توفير حتى أبسط احتياجات الجندي المقاتل من ملابس وذخيرة...». لقد قدمت أوضاع الجنوب مبرراً لانقلاب نميري في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٦٩، كما أسهمت من قبل في الدفع بثورة أكتوبر الشعبية ضد نظام الفريق إبراهيم عبود في عام ١٩٦٤، وهاهي مشكلة المواجهة في الجنوب تشكل عنصراً ضاغطاً على الجيش فيندفع للتحرك ضاغطاً على التحالف الثلاثي (الأنصار ـ الختمية ـ الجبهة الإسلامية) لتحديد موقف واضح من المشكلة. وقد تفاعل ذلك الضغط منذ مهلة الأسبوع التي حددت صباح الاثنين ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٨٩، وأعقبها انسحاب الجبهة الإسلامية من السلطة وقيام الحلف الطائفي كمحاولة التقت لديها مصلحة الشريكين الطائفيين لتحديد موقف الجيش من الأزمة تحت وهم الرضوخ للحل المطلوب. غير أنه لا الميرغني ولا المهدي يملكان ما يستجيبان به موضوعياً لعمق المأزق الجنوبي في إطار ما ينبغي للسودان من تحول باتجاه جدلية الوحدة.

فكلاهما ـ الميرغني والمهدي ـ يناور على جبهته الخاصة وضمن حساباته الذاتية ومنطق تحالفاته الإقليمية. وقد أغفلوا ما تمّ عليه الإتفاق في مؤتمر كوكادام بتاريخ ٢٤مارس/ آذار ١٩٨٦ رغماً عن محاولات محمد عثمان الميرغني اللاحقة للتفاهم مع قرنق وهي محاولات تمت ضمن سعي قرنق لمد الجسور إلى القاهرة بداية من الحوار الذي أجراه معه في أديس أبابا رئيس تحرير مجلة المصور المصرية (مكرم عبيد) في آب عام ١٩٨٦. وقد حاولت القاهرة نفي أن يكون ذلك بداية اتصال مع قرنق وذلك في حوار نشرته صحيفة حزب الأمّة مع وزير الإعلام المصري (صفوت الشريف) ونشر على صفحاتها بتاريخ ١٩٨٧/١/٢١ غير أن الاتصالات كانت جارية بالفعل.

إعلان كوكادام:

١ – على أساس خبرة السنوات الماضية المشكلة لفترة ما بعد الاستقلال، وبالنظر إلى الإنجازات البطولية للشعب السوداني على الصعيد السياسي والمسلح ضد كافة أشكال الظلم والقمع والاستبداد.

الذي عبر عنه على مدار عقدين من خلال ثورتين عظيمتين.

ورفضاً لكافة أشكال الدكتاتوريات. والالتزام المطلق بالخيار الديمقراطي وانطلاقاً من القناعة بأنه من الضروري خلق سودان جديد يتمتع فيه كل مواطن سوداني بالحرية المطلقة من الظلم والجهل والمرض والقيود. بالإضافة إلى التمتع بمنافع الحياة الديمقراطية الحقيقية.

السودان الجديد الذي سوف يكون متحرراً من العنصرية والتبعية الطائفية وكافة أسباب التميز والتفاوت.

وسعياً حقيقياً لوقف نزيف الدم الناتج عن الحرب في السودان. ووعياً تاماً بأن العملية المؤدية إلى تشكيل «السودان الجديد» سوف تبدأ بعقد المؤتمر الدستوري القومي.

وإيماناً بأن المقترحات المعروضة والمطروحة من قبل حركة التحرير الشعبي السوداني وجيش التحرير الشعبي السوداني تعد متطلبات ضرورية لعقد المؤتمر الدستوري المقترح وتشكل الأساس المتين لبدء مثل تلك العملية.

٢- يوافق وفدا التجمع الوطني للإنقاذ القومي وحركة التحرير الشعبي السوداني ـ جيش التحرير الشعبي السوداني. وهما ما سوف نشير إليهما بعد ذلك باسم الجانبيين ـ على أن المتطلبات الرئيسية التي سوف تهيىء مناخاً يقود إلى عقد المؤتمر الدستوري المقترح هي:

أ- إعلان كافة القوى السياسية والحكومة الحالية التزامهم بمناقشة مشكلة السودان الرئيسية وليس ما يدعى باسم مشكلة جنوب السودان وينبغي أن يكون ذلك وفقاً لجدول الأعمال المتفق عليه في هذا الإعلان.

ب - رفع حالة الطوارئ.

ج- العمل بدستور ١٩٥٦ والمعدل في عام ١٩٦٤ بإدراج الحكومة الإقليمية. وكل المسائل الأخرى كتلك التي سوف يتم التوصل إلى إجماع رأي بشأنها من كافة القوى السياسية.

هـ - إلغاء الإتفاقات العسكرية الموقعة بين السودان والدول الأخرى والتي تمس السيادة الوطنية للسودان.

و- السعي المستمر من كلا الجانبين لاتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة للحفاظ على سريان وقف إطلاق النار.

٣ - تعتقد حركة التحرير الشعبي السوداني ـ جيش التحرير الشعبي



الجيش الشعبي لتحرير السودان

السوداني، بأن الإلتزام العام من قبل كافة القوى السياسية والحكومة الحالية بأن تحل الحكومة المذكورة نفسها وأن تحل محلها حكومة وحدة وطنية مؤقتة وجديدة تمثل كافة القوى السياسية بما في ذلك جيش التحرير الشعبي السوداني - وحركة التحرير الشعبي السوداني والقوات المسلحة وفقاً لما سوف يتم الإتفاق عليه في المؤتمر المقترح، هو مطلب ضروري لعقد المؤتمر الدستوري المقترح. وبناء على ذلك اتفق الجانبان على إرجاء الموضوع للمزيد من المناقشات في المستقبل القريب.

٤/١ اتفق الجانبان على أن المؤتمر الدستوري المقترح سوف يعقد تحت شعار السلام والعدالة والديمقراطية والمساواة. علاوة على اتفاقهما على أن جدول أعمال المؤتمر سوف يتضمن التالي:

أ- مشكلة القوميات.

ب- حقوق الإنسان الأساسية.

ج- نظام الحكم.

د- مشكلة الديانة.

هـ- التنمية والتنمية غير المتوازنة.

و- الموارد الطبيعية.

ز- القوات النظامية والترتيبات الأمنية.

ح- المشكلة الثقافية والتعليم ووسائل الإعلام الجماهيري.

ط- السياسة الخارجية.

٤/٢ وافق الجانبان على أن جدول الأعمال السابق لا يعني الشمول بأي حال من الأحوال.

٥- يتفق الجانبان مؤقتاً على أن المؤتمر الدستوري المقترح سوف يعقد في الخرطوم خلال الأسبوع الثالث من شهر يونيو/ حزيران ١٩٨٦ على أن تسبقه اجتماعات تمهيدية. وأن المؤتمر سيعقد من حيث الواقع بعدما تعلن الحكومة الحالية الترتيبات الأمنية الضرورية وتوفر المناخ الملائم الضروري.

٦- وأخذا في الاعتبار الحاجة إلى مشاورات منتظمة من جانب كل طرف مع الجانب الآخر، فقد اتفق الجانبان على تشكيل لجنة اتصال مشتركة تضم خمسة أعضاء من كل جانب. كما اتفق الجانبان أيضاً على أن يوم الأربعاء الموافق السابع من مايو/ أيار ١٩٨٦ سوف يكون موعداً لبدأ الاجتماع للجنة والذي سوف يعقد في أديس أبابا.

٧- هذا الإعلان تم إصداره بكلتا اللغتين الإنجليزية والعربية، وقد اتفق الجانبان على أن النص الإنجليزي سيكون الأصل. وفي حالة الاختلاف سيفضل على النص العربي.

٨- وبإصدار هذا الإعلان فإن الجانبين يناشدان الشعب السوداني المشل في أحزابه السياسية المتنوعة والاتحادات التجارية والنقابات بالعمل الجاد لأجل تحقيق أهداف هذا الإعلان.

يحيا نضال الجماهير السودانية.

عن حركة التحرير الشعبي السوداني العقيد كيروبينو كيانين بول، نائب قائد جيش التحرير الشعبي السوداني ونائب اللجنة التنفيذية المؤقتة لحركة التحرير الشعبي السوداني.

عن التجمع الوطني لإنقاذ الوطن، عوض الكريم محمد، سكرتير عام التجمع الوطني لإنقاذ الوطن.

٢٤ آذار (مارس) ١٩٨٦.

الصادق المهدي يشكو التوتر الجدلي:

كانت الأوضاع تتجه برمتها نحو ثلاثية الانهيار، ولا تملك القوى السياسية التقليدية ضمن شكل ذلك النظام للحكم، القدرة على تجاوز الأزمات ما لم تتم الإستجابة لمنطق جديد تتم بموجبه إحداث موازنة دستورية في اتخاذ القرار ما بين هذه القوى التقليدية والقوى الإجتماعية الحديثة تفادياً للانقسام الحاد، وما لم تطرح تعددية الكيان السوداني في ظل نظام وطني ديمقراطي (مركزي) تحكمه معادلات واضحة لاقتصاد تنموي جاذب لكل السوق السوداني عوضاً عن حالة التفكك والضعف.

ليس المطلوب انقلاباً عسكرياً يضيف إلى همومنا هماً جديدا ويدخلنا في متاهات الاستقطاب الإقليمي وبمعزل عن أي تصور استراتيجي أو اجتماعي أو اقتصادي أو حضاري واضح. وكفانا ما

جربناه خلال انقلابين عسكريين أخلا بكل معادلات السودان الداخلية والإقليمية والعالمية.

كان المطلوب صياغة نظام بديل لحياتنا الدستورية ولنهجنا الإستراتيجي ولأسلوب نمونا، وبما انه لا بديل جذري إلا عبر ولادة تاريخية تدفع نحوها تحركات اجتماعية محددة، فإننا قد استهدفنا فيما كتبناه إيضاح نوعية هذه القوى المحركة وتأثيرها الجدلي في متغيرات الواقع السوداني، على أن تنهج هذه القوى براجمها وخطوط سيرها حتى تتمكن من طرح البديل.

لقد تطلع البعض إلى انعقاد المؤتمر الدستوري المقرر في يونيو/ حزيران ١٩٨٦، غير أن المؤتمر الدستوري إذ يشكل خطوة على طريق الحوار إلا أنه يخشى أن يأتي تكراراً لمؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد عام ١٩٦٥ في الخرطوم بين الشماليين والجنوبيين إثر انتصار ثورة أكتوبر الشعبية، وقتئذٍ لم يفعل المحاورون أكثر من طرح آرائهم وتقنينها من دون محاولة أي منهم البحث في صيغة وطنية وفاقية كاملة. فمن العبث أن يعقد المؤتمر الدستوري ليكون مجرد (منبر) لطرح الآراء المعروفة بتوجهاتها مسبقاً، فلا يضيف إلى المأزق التاريخي إلا مآزق جديدة.

فالجماعة الإسلامية تريد سوداناً بشريعتين، وإذا استحال ذلك فسودانين، وحلف الطائفتين يريد جنوباً يقتسم السلطة عبر الحقائب الوزارية مع الشمال وفي إطار النظام السياسي القائم وقتها. وكما كان من قبل، أما حركة قرنق فتريد نظاماً سياسياً بديلاً يوفر لها القدرة على الحركة في الشمال كما في الجنوب.

انقلاب عمر البشير

بتاريخ ٢١ فبراير/ شباط ١٩٨٩ تقدمت رئاسة القوات المسلحة السودانية بمذكرة إلى رئيس الوزراء الصادق المهدي وأمهلته أسبوعاً للتنفيذ، وتوقع المراقبون أن ينفذ الجيش تهديده صباح ١٩٨٩/٢/٢٧ إذا لم يستلم رد حكومة الصادق الإئتلافية والمكونة من (حزب الأمة) و (الجبهة الإسلامية) أما الحزب (الاتحادي الديمقراطي) فقد كان يجلس في مقاعد (المعارضة) أثر الخلاف بينه وبين حكومة الصادق حول تنفيذ اتفاق (الميرغني ـ قرنق) والذي وقع في أديس أبابا في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٨ والذي تلاه توقيع برنامج السودان الانتقالي الذي وقعه (٢٩) حزب ونقابة في فبراير/ شباط ١٩٨٩ والذي قرر التحضير للمؤتمر القومي الدستوري في ١٩٨٩/٧/٤ ليتسنى بعد ذلك عقده في ١٩٨٩/٩/١٨. وقد جاء انقلاب البشير أساساً لقطع الطريق على تلك الإتفاقات التي أصبحت محل إجماع الشعب السوداني ـ شمالاً وجنوباً ـ باستثناء قيادة الجبهة الإسلامية التي تفقدها تلك الإتفاقات ـــ فيما إذا نفذت ـ مشروعية وجودها السياسي. كما أن وضعية تلك الإتفاقات والتي تنبئ سياسياً بقيام نوع من التنسيق بين الاتحادي الديمقراطي الذي وقع اتفاق نوفمبر ١٩٨٨، والقوى الأخرى التي وقعت برنامج فبراير ١٩٨٩/ وحركة قرنق. ثم دخلت القوات المسلحة على خط الأزمة

المتصاعد بوجه الجبهة الإسلامية وحليفها الصادق المهدي عبر مذكرتها تلك في ١٩٨٩/٢/٢١.

وكمحاولة لفهم ما كان يتوقع حدوثه سنعمد إلى شرح طبيعة الخلاف الذي حدث بين الجيش السوداني من جهة وحكومة المهدي الإئتلافية من جهة أخرى.

كانت المؤشرات حول طبيعة الخلاف واضحة جداً في بنود المذكرة المرفوعة، فهناك اتهام للحكومة بفشلها في حسم الصراع مع (قوات حركة تحرير شعب السودان) الجنوبية بأي من الوسيلتين العسكرية أو السياسية، فمذكرة الجيش لم تحدد ماذا يريد العسكريون أن يكون عليه الحسم، عسكرياً أو سياسياً، ولكنهم حددوا أن الحكومة قد فشلت في اتخاذ السبل المؤدية إلى الحلين، وهو أمر يلقي بتبعاته على أفراد القوات المسلحة بشكل خاص والمجتمع السوداني بشكل عام. فالخاص الذي يتعلق بالجيش هو تنامي قوة وفعالية حركة قرنق العسكرية التي تستخدم بكثافة صواريخ سام (٧) المطورة... بالإضافة إلى (الأربجي) والألغام المضادة للأفراد والدروع إضافة إلى بعض الآليات التي رُكبت عليها المدافع الرشاشة. فالتحدي يفوق فعلاً قدرات الجيش السوداني التسليحية إضافة إلى مشكلات لوجوستية أخرى يعانيها نظام الإمداد العسكري، ثم هناك ما يتعلق بنظم الاستخبارات حيث أن وسائل الجيش للحصول على المعلومات تكاد تكون مكشوفة أمام الطرف الآخر (قوات قرنق) بحكم أنّ معظم ضباط قرنق ـ بما فيهم قرنق نفسه ـ

كانوا ينتمون للقوات السودانية المسلحة. أما العام الذي يتعلق بالمجتمع السوداني فهو حجم الإنفاق الذي يتجاوز (٤٠٠) مليون دولار في السنة الواحدة وبما يقدر بنصف الميزانية لبلد جائع.

لم يقل العسكريون أنهم يؤيدون الحل السلمي، فهذا موقف (سياسي) ليس لهم أن يتخذوه أو يعلنوا عنه ولهذا لا يصح الربط بين تحركهم وبين الإتفاق الذي وقع بين الميرغني (زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي وشيخ الختمية) وقرنق في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٨. بل إن (التعبئة العامة) المقترنة بحالة نفسية مستفزة داخل القوات المسلحة تميل إلى الحسم العسكري، ولكن... فيما إذا توفرت وسائله وهناك تراث كامل حول هذه النفسية يمتد إلى عام ١٩٥٥، منذ الانفجار العسكري الأول لمعركة الجنوب السوداني، ومع تزايد الحرص لدى ضباط وأفراد القوات السودانية بألا يوصفوا بالهزيمة في حرب (داخلية) تقتضي تكريس (سيادة الدولة).

إذن لم ينزع العسكريون السودانيون باتجاه الحسم السياسي لمعركة الجنوب، ولم يكونوا في مذكرتهم امتداداً على صعيد الموقف لاتفاق الميرغني/ قرنق، ولكنهم أوضحوا استحالة الحسم العسكري لمعركة الجنوب فاحتفظوا بتوازنهم ما بين مواقف الحكومة والمعارضة بحيث تتاح الفرص أمام الجانبين، حكومة المهدي والترابي ومعارضة الميرغني للوصول إلى ما ينبغي في أي من الاتجاهين. فالجيش مستعد للحسم

العسكري فيما إذا توافرت مقوماته، وليس معادياً لخطط السلام بذات الوقت.

قد فسر الميرغني ـ الذي لم يكن يعلم بما يدور داخل الجيش وليس له علاقة به ـ الأمر لصالحه، إذ يطالب العسكريون بحكومة (إنقاذ وطني) يكون حزبه بالضرورة طرفاً فيها، ثم إن سياسة الميرغني الخارجية المستندة إلى مصر والعراق وقتها قد جمعت بين القدرة على الامتداد العسكري كما حدث في معركة (الكرمك) والقدرة على المحاورة السلمية كما حدث لدى اتفاق الميرغني/ قرنق في أديس أبابا، فمصر والعراق، إذ كانا يمدان السودان ببعض التجهيزات العسكرية لا يغفلان عن ضرورة التوصل إلى حل سلمي مع قرنق عبر أديس أبابا، وفي هذا الإطار جاء تحرك حسني مبارك الذي مهد للقاء الميرغني/ قرنق بوساطة من منغستو هيلي ماريام، وكذلك تحرك العراق الأخير باتجاه إثيوبيا والوصول إلى مرحلة التمثيل الدبلوماسي الكامل وإعداد الإتفاق التجاري، لسحب النظام الإثيوبي تجاه السودان [وقد ورثت (الجبهة الإسلامية) ـ بعد انقلاب البشير ـ هذا الموقف العراقي وتواصلت معه في حين أثارت (الجفوة) تجاه مصر].

غير أن التوصل إلى تشكيل حكومة (إنقاذ وطني) لا يتم إلا بموافقة الشريكين الآخرين، أي المهدي والترابي، فالجيش لن يشكل حكومة إنقاذ وطني مع حزب الميرغني فقط، وبالتالي سيجد الجيش نفسه مضطراً

للسيطرة على السلطة بكاملها في حال رفض المهدي والترابي لهذا المطلب.

ووقتها لن يتورط العسكريون في علاقة (أحادية الجانب) مع الميرغني، فمن خلال سلطتهم يمكنهم توثيق العلاقة مع مصر والعراق دون الحاجة للميرغني، وقد حدث ما يقارب هذا الوضع حين رتب نميري أوراقه مع مصر من خلال (بابكر عوض الله) في بداية الانقلاب عام ١٩٦٩ ودون اللجوء إلى الختمية والميرغني، فالميرغني أيضاً كان يخشى من تحرك العسكريين.

جملة ما يُخشى منه كان يمكن أن يقود الميرغني والمهدي والترابي للاتفاق على تشكيل حكومة إنقاذ وطني ومناقشة ما ينبغي فعله حول الجنوب مع القوات المسلحة، إما سلماً، وليس بالضرورة على ضوء اتفاق قرنق/ الميرغني، وإما حرباً. غير أن (حكم الضرورة) هذا يخضع لاعتبارات أخرى تتعلق بكيفية ما يراه المهدي والترابي حول مستقبلهما السياسي في السودان. فالمهدي إذ يرى أن ظروف السودان تتطلب فعلاً الحل السياسي يفكر بتقديرات أخرى من بينها إقناع الجيش بقبول فكرة إنشاء ميليشيات مسلحة تكون (عمقاً شعبياً ومدنياً) لمعركة الجيش في الجنوب، [وهذا ما فعله البشير لاحقاً] وبالطبع فإن للجيش السوداني (محاذيره) تجاه هذه الفكرة ويملك تقييماً خاصاً حول دوافعها التي تتجاوز ــ في رأيه ــ مسألة العمق الشعبي والمدني، خصوصاً ما يثار حول علاقةٍ مّا بين قوات (ابن عمر) المدعومة ليبياً في غرب السودان، على

الحدود الشمالية الغربية مع تشاد، وبعض القبائل الموالية للمهدي. ومن الطبيعي أن فكرة المهدي هذه غير ممكنة التحقيق إلا إذا شعر الجيش السوداني بمدى ضعفه العسكري، وهو أمر ـ أي الضعف العسكري ـ يدركه الجيش السوداني ولكنه يبحث عن أسبابه في مثل هذه المخططات التي تثير شكوكه. وعليه يطلب الجيش بإلحاح ألا يكون الضعف المفروض عليه معبراً لإيجاد قوى أخرى ذات ولاء معين، ومن هنا يتداخل الذاتي مع الموضوعي في هذا الأمر الخطير.

إذن، فالمستقبل السياسي للمهدي ـ فيما يقدره البعض ـ يرتبط بإيجاد قوى (موازية) للجيش، وهذا أمر لن تقبل به حكومة الإنقاذ الوطني التي طلبها الجيش، فإلى أي مدى يستطيع المهدي أن يوفق بين الذاتي والموضوعي؟

مثل هذا التوفيق يعتمد على رغبة الشريك الآخر في الائتلاف الحكومي، أي الجبهة الإسلامية بزعامة الترابي، فموضوعياً يرى الترابي ضرورة الوصول إلى حل سلمي، ولكن ذاتياً لا يرى الترابي أن يمتد هذا الحل للتأثير على قوانين التشريع التي سنها نميري عام ١٩٨٣ والتي كان يجري تعديلها للتكون أكثر إسلامية. وفي مثل هذا الوضع لن يجد الترابي سوى أحد حلين: أما الحسم العسكري لقضية الجنوب، حيث يتطلب الأمر مدداً عربياً ودولياً غير متوفر، وأما فصل الجنوب، أما الخيار الثالث الذي يعتمد على الحلول التوفيقية الوسط مع الجنوب فإن أدنى شروطه هو التخلي عن قوانين ١٩٨٣ المعدلة في عام ١٩٨٩.

فإذا تم القبول بالحالة الثالثة تكون الجبهة الإسلامية قد فقدت (المشروعية العقائدية) لوجودها في الساحة السودانية. وهذا ما تضمنته الإتفاقات السابقة المشار إليها.

إذن، قد وضعت مذكرة الجيش الجميع أمام وضع صعب، حكومة المهدي والترابي، ومعارضة الميرغني، ولكن المذكرة تضع الجيش نفسه أيضاً في موضع صعب. فالعسكريون السودانيون يريدون القيام بانقلاب عسكري، ولم يتطلع أحدهم إلى لعب دور المنقذ، بل يتحاشون السلطة، إذ لديهم كافة العبر بما كانت عليه تجربة الفريق إبراهيم عبود (١٩٦٤/٥٨) وتجربة نميري (١٩٨٥/٦٩)، ثم إنهم يدركون أن مشكلات السودان أكبر بكثير من حجم سلطة عسكرية، فكل ما كان يريده العسكريون السودانيون وقتها هو إجبار السلطة على الأخذ بالحلول الموضوعية لمعركة الجنوب خارج أسر المواقف الذاتية، ويرون إمكانية الحل في قيام حكومة إنقاذ وطني تستوي على قوائم الحياة الديمقراطية.

بقول مختصر فإن موقف العسكريين السودانيين ـ اعتمد وقتها ـ على التوازن ما بين الرغبة في الإبقاء على الحياة الديمقراطية من جهة والتأثير في اتخاذ القرار من جهة أخرى، غير أن هذه الرغبة لن تستوفي قدرتها العملية على التحقق في الواقع ما لم يقبل المهدي والترابي ثم الميرغني المعارض. وكانت المحاذير تشير ـ فيما طرحناه حول الفارق بين الاختيارات الذاتية والموضوعية ـ إلى احتمال ألا يقبل المهدي والترابي

والميرغني بذلك، أي أن تصل إلى حالة فرض الجيش لسطوته على الجميع، وبانقلاب (جماعي).

في هذه الحالة قدر البعض بأن الجيش سيأخذ بخيار (ديمقراطية الدولة) كبديل عن (ديمقراطية المجتمع)، والمقصود هو إيجاد نظام (ثنائي) بين الدولة والمجتمع، فبقبض الجيش على ناصية (السلطة) استناداً إلى المادة (١٥) من الدستور السوداني والتي تنص على مسؤولية الجيش في حماية الوطن وأمنه، وهي عين المادة التي استخدمت في المذكرة، ثم يلحق الجيش مؤسسات الدولة بالسلطة مع إعطاء الاستقلالية للخدمة المدنية والقضاء والجامعات ومكتب المراجع العام وكذلك الصحف ومنابر الرأي. ثم يتم النظر في (الهيكل الدستوري النيابي) بما يحفظ للقوى السودانية الأخرى المختلفة من إقليمية ونقابية وسياسية توازناتها في إطار الدولة.

وتبعاً لهذا التوازن ككل كان يفترض أن يتم تحديد الأوجه الأخرى لمعضلات السودان، فالجيش لن يأتي ببرنامج محدد لأنه لم يتم تحديد هذا البرنامج أصلاً، ولكنه سيأتي ـ ضمن حرصه على مبدأ ديمقراطية الدولة ـ بمتاحات وضع هذا البرنامج.

كانت كافة العوامل تتجه بالنظام إلى حتفه التاريخي، وهي عوامل فاعله دوماً ـ حيث تترابط ببعضها ـ لإحداث المنعطف. وقد فعلت نفس هذه العوامل حين أسقطت نظام عبود، ثم حين كررت نفسها فأسقطت

نظام نميري، إنها الجنوب في ثورته، والنقابات في اضطراباتها، والجيش في انحيازه والجيل الجديد في توتره.

وقد تكاملت هذه العوامل بوجه النظام النيابي في أيامه الأخيرة، وأدرك الجميع أن تغييراً مماثلاً لتغيير أكتوبر ١٩٦٤ وإبريل ١٩٨٥ سيحدث، وضد الحكم النيابي هذه المرة وليس ضد حكم عسكري.

وعاجلهم البشير بإمارة الغلبة:



الرئيس عمر البشير

كانت أجواء الخرطوم حبلى بالتغيير، فالمواقف المتناقضة كانت آخذة بالفرز عبر العديد من المناورات. فمن بعد اتفاق الميرغني/ قرنق في نوفمبر/ تشرين ثاني ١٩٨٨ والذي قضى بتجميد قوانين نميري الإسلامية، من بعد مذكرة رئاسة القوات المسلحة في فبراير/ شباط ١٩٨٩، ومن بعد تطلع السودانيين لانعقاد المؤتمر الدستوري في سبتمبر أيلول ١٩٨٩، كانت مختلف القوى السياسية تعيد ترتيب أوراقها.

فمن ناحية كان انعقاد المؤتمر الدستوري نفسه أمراً مشكوكاً فيه فحركة قرنق وحتى من بعد وفاقها مع الميرغني كانت تتطلع لضغط باتجاه فرض شروط أخرى تسبق انعقاد المؤتمر الدستوري، ومن بينها رفع حالة الطوارئ وإلغاء جميع الإتفاقات العسكرية مع دول الجوار وكعادة الحركة أن تأتي دوماً بشروط جديدة في موازاة ضعف الخرطوم.

ومن ناحية أخرى كانت نتائج المؤتمر ـــ في حال انعقاده ـــ ستأتي نقيضاً للجبهة الإسلامية كمشروع ديني في النظام السياسي الذي سيتجه بالضرورة نحو ديمقراطية علمانية ليبرالية آخذة بالتعددية والمواطنية المتكافئة.

فأقل المحاذير أن تفقد الجبهة الإسلامية مشروعية وجودها في بناء دستوري بديل تكون حركة تحرير شعب السودان طرفاً أساسياً فيه وفق برنامجها (المانغستو) ووفق (إعلان كوكادام). ولم يستدرك أحد من السياسيين خطورة الفرز الذي لا يتيح للجبهة الإسلامية سوى خيار واحد (الانقلاب العسكري).

أما الصادق المهدي ـــ رئيس الوزراء ـــ فقد كان فاقداً للتوازن يعاني من (التوتر الجدلي). وجاء البشير على رأس انقلابه تحت اسم (ثورة الإنقاذ) في ٢٩ يونيو/ حزيران ١٩٨٩، وبقوة عسكرية ضئيلة العدد.

واستقبل الشارع السوداني الانقلاب (بترقب مسبق)، إذ كانت التقديرات أن رئاسة الجيش هي التي قامت بالانقلاب طبقاً لمذكرتها في فبراير/ شباط ١٩٨٩. وقد كان عين هذا الترقب المسبق في تقدير القاهرة التي سارعت بتأييد الانقلاب، ظناً منها أنه يصب في حساباتها على حسب ما توهمته الاستخبارات المصرية في السودان أو أوهمت به من قبل الانقلابيين أنفسهم.

كانت الجبهة الإسلامية التي دعمت الانقلاب بكامل كوادرها — وإن لم تعلنه باسمها — هي (آخر العنقود) في المسار التاريخي لحركة السودان السياسية والفكرية، فقد جرب كل من سبقهم حظه: (الختمية — الميرغني) — و(الأنصار — المهدي) — و(الاتحاديون — أزهري) والشيوعيون المنشقون عن الأمين العام والقوميون في بدايات مايو/ آيار ١٩٦٩.

كان الانقلاب بالنسبة للجبهة الإسلامية (خياراً مصيرياً)، فهو يعني استمرارية الوجود في الساحة السياسية السودانية. وقد تم الإعداد له على عجل وحتى دون وضع برامج للحكم وكيفية معالجة الأزمات. فقد ترك كل شيء إلى ما بعد الوصول السريع إلى السلطة، وهذا يفسر إلى حد كبير تناقض القرارات غير المدروسة، فما أن يبدأ النظام بإحكام الرقابة على النقد إلى

حد تنفيذ أحكام الإعدام حتى ينعطف إلى مبادئ السوق الحر، وكأن شيئاً لم يكن.

غير أن انقلاب البشير يختلف عن نوعية أي انقلاب سابق من ناحية طبيعته الإيديولوجية. فهو إذ يماثل النظام المايوي الاشتراكي (سابقاً) في شموليته وفي أساليبه إلا أنه يختلف عنه في (مشروعيته). فالشمولية الاشتراكية تستند إلى مشروعية (اجتماعية) كتعبير عن مصالح طبقات وفئات معينة، أما شمولية انقلاب يونيو فإنها تستند إلى (مشروعية دينية).

الأزمة الجزائرية

التعددية السياسية

قبل الولوج في تحليل التغيرات الداخلية والخارجية في الجزائر، فإنه من المهم فهم طبيعة النظام السياسي الذي حكم هناك منذ العام ١٩٦٢ وحتى العام ١٩٨٨، حيث أحداث تشرين الأول التي عجلت بعملية التحول وأعطتها زخماً غير مسبوق.

ويعتبر النظام السلطوي أقرب أنماط النظام السياسي لحالة الجزائر منذ حصولها على الإستقلال.

وقد اعتمد هذا النظام على ركيزتين أساسيتين هما:

أ- شخصية السلطة

عرف العديد من الأنظمة السياسية في العالم الثالث هذه الظاهرة التي تميزت بتمتع الرئيس بجاذبية خاصة «كارزمية»، حيث تسمح الظروف بانفراد شخص واحد بميزات خاصة تجعله في مركز الصدارة في النظام السياسي. والجزائر عرفت هذا النوع من السلطة بعض الفترات،

خصوصاً في عهد بن بلة الذي جمع بين يديه مناصب عديدة، رئيس الدولة ورئيس الحكومة والأمين العام للحزب الحاكم «جبهة التحرير الوطني» فضلاً عن وزارة الداخلية والمالية والإعلام. واستمر هذا الدور في عهد الرئيسين بومدين وبن جديد. وهنا تكون العلاقة بين الرئيس والشعب من أقوى وسائل الاتصال والتوجه الجماهيري من ناحية، وأهم أدوات التعبئة من ناحية أخرى.

ب- الحزب الواحد

هو المتمثل في جبهة التحرير الوطني التي اعتبرها الميثاق الوطني المؤسسة الرسمية الأولى، فهي تتصدر بقية المؤسسات، لا بل هي الدولة بعينها، فهي التعبير المادي للدولة، والأخيرة ليست إلا التعبير المعنوي للقطر، إلا أن دور الجبهة ظل محدداً بما يقرره الرئيس منذ مرحلة البناء الأولى وحتى بداية التحول إلى التعددية. وهو ما اتسق تماماً مع أهداف الثورة الجزائرية ونمط التنمية المعتمد، والذي خصّص ٤٠ بالمائة من الدخل النفطي في مشاريع صناعية ضخمة أضرت بالاقتصاد الجزائري على المدى البعيد بسبب تأثرها بانخفاض سعر النفط وبتفاقم المشاكل الاقتصادية، لتعجز بالأخير الخطط الاقتصادية عن تحقيق معدل نمو اقتصادي يزيد على معدل النمو السكاني.

ولم تكن الأحداث التي مرّت بها الجزائر عام ١٩٨٨ إلا محصلة وتعبيراً عن الأزمات التي عانى من تبعاتها النظام السياسي، وهي الأزمات التي تبلورت منذ

فترة ليست قصيرة في شكل عدد من الضغوط المتوالية أوجبت على النظام السياسي مواجهتها عبر عمليات التكيّف المتعددة، واستيعابها من خلال تعديل بناه ومؤسساته أو زيادة تأثيره في حصر المتغيرات المجتمعية والتي تعج بها بيئة النظام ذاته.

ولكن الأحداث بضخامتها وتواليها أثبتت عجز النظام عن القيام بمثل هذه العمليات، الأمر الذي أفسح المجال واسعاً لسفور هذه الأزمات بتجلياتها المؤثرة. ويمكننا رصد عدد من هذه الأزمات:

أ- أزمة التوزيع

وقد تمثلت بوادرها في ضعف قدرة النظام السياسي الجزائري على التوفيق بين الاعتبارات الاقتصادية الفنية في التوزيع وبين الاعتبارات الاجتماعية التي تفترض العدالة، وإذا كان بعضهم يرد بعض فرص تلك الأزمة وأسبابها إلى ما واجهه النظام من أعباء بسبب انخفاض عائدات النفط، فإن بعضهم الآخر يردها إلى سوء الإدارة والتخطيط وغياب القيادة الميدانية للقطاعات الإنتاجية التي أهدرت بموجبها جهود التنمية طوال الفترة المنصرمة.

ب- أزمة المشاركة

وقد تمثلت بعجز المؤسسات عن استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع الجزائري والراغبة في المشاركة في العملية السياسية، كما تمثلت

بعدم رغبة النخبات الحاكمة في اشتراك هذه القوى. فالبيئة السياسية في الجزائر اتسمت منذ الاستقلال بسيطرة مؤسسة الرئاسة على مقدرات الحياة السياسية في البلاد من خلال سيطرتها على الحزب والجيش وقيامها بالدور التشريعي إلى جانب المجلس الشعبي الوطني، مثلما سيطرت على وسائل الإعلام التي سخرت لنشر إيديولوجية الحزب الواحد. ومن هنا فلم يعد النظام السياسي الجزائري، طول تلك الفترة، بقادر على استيعاب القوى السياسية التي ظهرت على الساحة عقب الأحداث التي شهدها عام ١٩٨٨ لغياب التراث والتقاليد السياسية المعينة في هذا المجال، الأمر الذي خلق نوعاً من التصادم بين ما اعتاد عليه النظام والأوضاع الجديدة.

ج- أزمة الهوية

تبدو الهوية من أخطر الأزمات التي واجهها المجتمع الجزائري نظراً إلى انقسامه بين اتجاهات متعددة، حيث أخذ بعضهم يتمسك بالاتجاه العروبي، وآخر يرى في الإسلام بديلاً ومحققاً لذلك التوازن المقصود في الشخصية القومية. وقد كانت فرص نجاح رؤى الرأي الأخير أكبر بناء على ما قدمه الإسلام من إطار وهوية للشخصية الجزائرية، في حين ارتبط بعضهم الآخر بالهوية الإفريقية البربرية. وقد استفاد التيار الإسلامي من هذا التشتت والانقسام، فضلاً عمّا يمثله من قاعدة مشتركة بين العرب والبربر ليؤطر فعله ويصعّد من نشاطه الذي كان

سبباً في انهيار شرعية النخبات والمؤسسات الحاكمة لتكتسب أزمة الهوية بّعداٍ آخر تبعاً لارتباطها بأزمة الشرعية.

د- أزمة الشرعية

ظلت الجزائر كدولة تستمد شرعيتها من الشرعية التاريخية المتحققة لجبهة التحرير التي ارتكزت بدورها على المقاومة الوطنية ضد الإستعمار الفرنسي. وظلت هذه الشرعية من القوة بحيث كوّنت لها أسبقيات مطلقة ضد أية قوة سياسية طامحة، مثلما سببت تداخلاً، عملاً ورؤى، بين الدولة والجبهة لما يقرب من الإندماج. وبقدر ما أفاد ذلك الجزائر، حيث تأطير شرعية الدولة، بقدر ما سبب لها من أزمة ظهرت بوادرها حال تراجع نفوذ الجبهة والدولة بعد الإنفصام الذي ألحق بفعلها وما ناله من تناقض داخلي أجهز على فعاليته، لتتراكم بوادر تلك الأزمة، حتى فقد النظام شرعيته تجاه الجماهير، الأمر الذي جعل الطريق سالكاً أمام بروز الجيش كقوة صاعدة.

١- المتغيرات الداخلية

على الرغم من إدراك الجميع أن الخروج بنتائج جازمة وقطعية بشأن تجربة التعددية في الجزائر أمر غير وارد، أو غير ممكن، وفقاً لآليات العلاج القائمة، وعلى الرغم من تعدد الرؤى المفسرة لحقيقة التحول كظاهرة مجتمعية، إلا أن دراسة التجربة تبدو قاصرة من دون تجذير لمسببات الدفع الداخلية نحوها. فالسياق التاريخي يؤكد وجود تنوع في

الطبيعة الجزائرية تدخلت ضمنه نتائج الغزو الاستعماري لتضفي عليه حالة من التعدد، وكأنها حالة طبيعية في تركيبة المجتمع الجزائري الذي ظلّ يناضل حتى الآن من أجل إثبات هويته وتأكيد وحدته الوطنية.

وعلى الرغم من تتويج إكمال عناصر الدولة الجزائرية بالاستقلال، إلا أن المخاض الذي مرّت به الدولة الجزائرية بعد الاستقلال حمل إلينا اضطراباً في الرؤى لحقيقة العمل المطلوب، فاتجاه يرى ضرورة ترجيح استمرار الثورة على بناء الدولة، وأخر يذهب إلى ضرورة نفخ روح جديدة في دور الدولة. ولكن كلا الاتجاهين أكدا ضرورة تجنيد الشعب وتوعيته لتلافي ذلك القصور الذي جاء به الواقع الجزائري، حيث الافتقار إلى التراث السياسي لبناء الدولة ولتدمج مهمة نجاح الثورة عبر إزالة آثار السيطرة الاستعمارية ببناء المؤسسات الوطنية المرتبطة بالدولة ذاتها. إلا أن تلك المهمة لم تلاقِ أية درجة من النجاح في تحويل المؤسسات الثورية إلى مؤسسات دستورية. وإزاء ذلك سرعان ما وجدت الثورة نفسها أمام نقيض يخرج من جوفها. وقد خرج هذا النقيض من:

أ- صفوف النخبات القديمة المزاحمة للسلطة أو من فروعها وإمداداتها والتي لم تنل نصيباً منها. وسبب ذلك يكمن في التحلل الذي أصاب التماسك الذي تميزت به النخبات القيادية في الحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني) والذي بدأ معه النظام السياسي يدفع ثمن أخطائه

في مراحل سابقة. فالمنافسون لحزب جبهة التحرير كانوا يوماً أعضاء فيه. ونتيجة للصراعات داخل الحزب أصبح عدد الحزبيين خارجه أكثر منهم في داخله، إضافة إلى تعرض الحزب إلى آثار الشيخوخة وعدم تجديد دمائه بالعناصر الشابة خلال المرحلة الماضية، ذلك لضعف تأثيره في الجماهير والتقاطع الحاصل بين أفكار قياداته وقواعده، بل وبين تطلعات الجماهير الشابة في المجتمع الجزائري التي راحت تبحث عن الخلاص من الأزمات خارج جهاز حزب جبهة التحرير.

ب- صفوف النخبات الجديدة التي أفرزتها عمليات التطور المتلاحقة؛ تلك النخبات، ولا سيما الدينية منها التي ترفع شعار الإسلام هو الحل، تطالب بالانتقال بالنضال الوطني من مجرد العمل السياسي السلم المدني إلى حيث المواجهة والصدام والكفاح المسلح، وربما العنيف، لاعتقادها بأنه الأسلوب الوحيد لتدعيم مكانتها وشرعيتها، والتي تتمكن من خلالها من مزاحمة النخبات الحاكمة التي لم تجد بداً لمواجهة مطالب تلك النخبات إلا الإمعان في القمع الذي لم تعد الشعارات الوطنية تبرره.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة والمواقف المؤثرة التي أبدتها تلك النخبات، إلا أن المطالب الشعبية لا تزال قائمة، وتنتظر المزيد من الدفع لتسهيل عملية التحول إلى التعددية. وسبب ذلك لا يعود إلى ما يمارس النظام الحاكم من تعنت، بل لأن تلك النخبات نفسها ظلت حبيسة

النظرة الدستورية التي أسسها النظام ذاته، فضلاً عن تصورها طرقاً وآلات لممارسة السلطة ديمقراطياً، الأمر الذي فسح المجال للنظام الحاكم بفرض إصلاحاته التي لم تكن لتهدف إلا لتأصيل دور جبهة التحرر الوطني وإعادتها إلى الصيغة الأولى المتبناة، إبان الكفاح المسلح (١٩٥٤- ١٩٦٢).

وإذا كان المتغير التاريخي قد حمل لنا بعض فروض التفسير للعوامل الدافعة، فإن فشل الدولة في مشروعها التحديثي قد حمل لنا حزمة أخرى من العوامل المفسرة، فقد أدّى ذلك إلى فشل سلسلة من التطورات الاجتماعية التي كانت لها نتائج عكسية تماماً أثرت بصورة بالغة في التوازنات التقليدية التي تسود المجتمع الجزائري، وقد أشرنا، إلى بروز طبقتين متناقضتين: إحداهما غنية للغاية تتحكم في إدارة البلاد من خلال مواقعها في الحزب والجيش والمؤسسات، وأخرى فقيرة، حيث فئة العاطلين عن العمل والنازحين من الريف والمناطق المحرومة على أطراف المدن. كما أشرنا، إلى تزايد مشاعر الإحباط وخيبة الأمل وانعدام الثقة لدى الجماهير في قدرة النظام على تجاوز أية أزمة أو تلبية طموحاتها لتعبر تلك الجماهير عن يأسها بصورة صارخة خلال سلسلة من المظاهرات طوال عقد الثمانينيات كان آخرها عام ١٩٨٨. وقد كان لذلك التزايد في المشاعر دور كبير في تهيئة الجماهير لتقبل الدعوة الأصولية الإسلامية كجزء من تلهفها إلى المشروع البديل للعدالة

والطهارة والمساواة الاجتماعية. وقد تدخلت عوامل كثيرة في تثبيت مصداقية ذلك التوجه، فضلاً عن العامل الاقتصادي، فيها:

أ- حاجة المجتمع الجزائري الذي يتمتع بحيوية هائلة إلى تأطير فعله السياسي داخل حركة سياسية يمكنها تلبية طموحاته والتعبير بصدق عن واقعه، ولا سيما بعد الجمود الذي أصاب مؤسسات النظام. فعلى الرغم من التطورات التي طرأت على المجتمع الجزائري عبر أكثر من ٢٥ عاماً من الاستقلال، إلا أن النظام السياسي ظل بلا تطور يذكر. فجبهة التحرير الوطني استمرت تحتكر التمثيل السياسي وتسيطر على النقابات والاتحادات المهنية، وعلى عملية انتخابات المجلس الشعبي، وكذلك على المحليات، بل المؤسسات الاقتصادية، وظلت النخبة الحاكمة بلا تغير يعكس تغيّر الوزن النسبي لشرائح المجتمع. كما بقيت الوسائل التي اعتمدها النظام في مواجهة هذه الأحداث كما هي. لذا لم تخطئ تلك المجموعة من الأساتذة الجزائريين عندما وصفت الأزمة بأنها أزمة في المؤسسات السياسية قبل أي شيء، وأنها ناجمة كذلك عن أسباب اقتصادية وعن وضع عام، الأمر الذي جعل المجتمع يقتنع، بما في ذلك النظام السياسي بأن «تطبيق الديمقراطية هو الرد الصحيح لمواجهة مشاكل الجزائر». كما أن جمود حزب جبهة التحرير وعدم تحوله إلى حزب طليعي ولّد تعددية أو سمح بوجودها في التركيبة الاجتماعية للشعب الجزائري.

ب- لعب تشتت المجتمع الجزائري بين هويات عدة دوراً كبيراً في انتشار الحركات الإسلامية على اعتبار أن الإسلام، كعقيدة سماوية راسخة في الوجدان الجزائري، يمكنه حسم مثل هذا التشتت. بيد أن مثل هذا التشتت تعمق بصيغة الانقسام بين هويتين أو اتجاهين، اتجاه عروبي يدعو إلى الهوية الإسلامية، واتجاه متفرنس يدعو إلى أفريكانية الجزائر، والذي يمثل الآن قوة لا بأس بها (٣٥ بالمائة من إجمالي السكان) ويحمل توجساً كبيراً من جراء تصاعد قوة الاتجاه العروبي الإسلامي تبعاً لما يلحق به من أضرار مادية ومعنوية ضخمة.

بالمقابل، عجز النظام السياسي وقنواته عن استقبال التطورات الاجتماعية وامتصاصها والتعبير عنها. وهكذا تولّدت مع التناقض آنفاً أزمة سباق بين النظام وبين قدرته على احتواء التطورات الاجتماعية، الأمر الذي أدى في النهاية إلى نمو حركات الرفض السياسي والاجتماعي، سواء كانت سلفية دينية أو اتخذت من الخصوصية الثقافية للبربر ملجأ من هذا النظام الذي بدأ الجميع يشعر بالاغتراب عنه.

ج- تحفز الطبقة الوسطى التي لم تجد أية فرصة حقيقية في الصعود السياسي والإداري في ظل نظام التعبئة السياسية الذي قاده حزب جبهة التحرير الجزائري مستنداً إلى معايير الولاء السياسي والأمني لا على معايير الكفاءة أو الموهبة.

د- غياب القيادات ذات الوزن التاريخي الكارزمي.

هـ- غلبة السمات الشبابية على طبيعة التكوين «الجيلي» الجزائري من حيث مستويات السن وشرائحه، إذ تبلغ نسبة الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ عاماً ٧٠ بالمائة من السكان، والذين تقل أعمارهم عن ١٤ عاماً ٤٤ بالمائة من السكان، وهي فئات لم تعش مرحلة حرب التحرير الوطني. وهذه التركيبة العمرية هي التي تعاملت في الجزائر مع البيروقراطية وقمع أجهزة الأمن السياسي واستشراء الفساد الإداري وهول أزمة الهوية.

يضاف إلى ذلك، وكمتغير داخلي، أن الجزائر وقبل التحول إلى التعددية الحزبية في حزيران/ يونيو ١٩٨٩ لم تكن تمتلك أية تقاليد أو ميراثاً يفصح عن مشاركة سياسية حقيقية. فالمفهوم السائد هو التعبئة وليس المشاركة، كما أن الساحة السياسية كانت مغلقة تماماً أمام الجبهة التي تسيطر عليها العناصر العسكرية المتعددة والتكنوقراط. وعلى الرغم من التطور الذي شهدته الجزائر في تكوين الجمعيات خلال السبعينات، إلا أن النظام السياسي بقي مفتقداً ذلك النضج المؤسسي الذي يجعل من الديمقراطية قيمة عليا تحكم حياة المجتمع. ولم يبدأ النظام الجديد بالتحول إلا متأخراً، حيث سعى إلى إعلان قانون رقم ٥ لعام ١٩٨٧ الذي أفسح المجال لإنشاء الجمعيات، والذي عدّل بمرسوم ٦٦ في شباط/ فبراير ١٩٨٨ ونصّ على دراسة طلب الجمعية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع مع السماح للسلطة في إبداء التحفظات على برامجها إذا كانت تتعارض مع القوانين المعمول بها.

على صعيد آخر، وعلى الرغم من الإجراءات المتأخرة، لم يكن هناك تطور ملموس على صعيد الخطاب الرسمي الذي ألقاه بن جديد، والذي ردّ فيه أحداث تشرين الأول/ أكتوبر إلى أوساط محدودة يسهل حصرها، تحن إلى الماضي وهمها ربط التطور الاقتصادي والثقافي والسياسي للبلاد بالتيارات الأجنبية؛ شباب غير مسؤول هو أداة ساذجة في أيدي عناصر تحريضية معادية لعملية الإصلاح. كما حدد بن جديد مفهومه للحوار بألا يكون حاوياً أراء تكون خارج المبادئ الأساسية الواردة في الميثاق الوطني الذي صادق عليه الجزائريون بأغلبية ساحقة.

وعلى الرغم من أهمية العوامل السابقة، كمتغيرات دافعة، في تشخيص أزمة النظام في الجزائر، إلا أنه لا يمكن إغفال المعضلة الاقتصادية التي تزامنت في تعقيداتها مع تنامي عدد من المظاهر الاجتماعية السلبية في الجزائر. ولا نبالغ في القول إن العامل الاقتصادي مثل البيئة الأساسية لنمو الأزمة. فالجزائر التي عاشت حتى عام ١٩٨٩ في إطار نظام الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني الجزائري)، وما ارتبط به من استراتيجيات وإجراءات سياسية حالت دون نشوء أية قوة سياسية جديدة طالما بقي الريع النفطي قادراً على تسيير العملية الاقتصادية وسد الثغرات في الإدارة والاقتصاد. ولكن الوضع تغير مع تطور الأزمة، وإن كانت ملامح التغير سابق عليها. وهنا اختلف الجميع في رد مسببات ذلك التغير وتأثيراته في تعظيم الأزمة. فبعضهم يصر على

ردّها إلى قدم الإختلالات الهيكلية التي أصابت الاقتصاد الجزائري. فعلى الرغم من كل عمليات التصنيع التي تمت بقي أغلب المشاريع الاقتصادية مفتقراً إلى الأسس الصحيحة في التكوين، الأمر الذي أدّى إلى انخفاض كفاءة تلك القطاعات وإلحاق خسائر كبيرة بها ضاعف منها سوء الإدارة في العديد من وحدات القطاع العام شبه المسيطر عليه من قبل الدولة والتي اتبعت منذ استقلالها منهج رأسمالية الدولة ضمن توجهها الاشتراكي، حيث السيطرة على القطاع الصناعي وتحديثه وعلى التجارة الخارجية. لكن مع انخفاض ما تمتلكه من عملات أجنبية بشكل حاد بسبب انخفاض سعر النفط في الأسواق العالمية، واجهت الدولة صعاباً عديدة عجزت الجزائر عن لم آثارها المجتمعية اللّهم إلا فنياً، حيث عمدت إلى تخفيض عملتها الوطنية إلى النصف (٤٠,١٧ بالمائة) ووقف استيراد السلع الكمالية لتوفير المزيد من العملة الأجنبية التي هي في أشد الحاجة أليها، كجزء من القيود في إطار التجارة الخارجية التي أعلنتها الحكومة الجزائرية في أكثر من مناسبة لاحتواء خطر الانهيار الاقتصادي. كما اتجهت إلى الاقتراض ولا سيما من صندوق النقد الدولي الذي ترافق مع فرض شروط مقلقة ومجحفة، حيث هناك ضرورة لإجراء إصلاحات عميقة لتحرير اقتصادها، لا بل اتجهت إلى بيع امتيازات استخراج النفط من بعض حقوله في الشمال لصالح بعض الشركات الأجنبية.

كما سعت لدى الصندوق لإعادة جدولة ديونها وللحصول على المزيد من القروض.

بينما ردّ بعضهم الأمر ومسببات ذلك إلى عوامل مختلفة منها:

أ- عدم استطاعة التنمية التخلص النسبي من التعبئة التي توضحت في اعتبارين:

الأول التبعية المالية نتيجة اللجوء إلى المديونية، والثاني نتيجة الإعتماد على الدول المتقدمة تقنياً في قطاعات الصناعات الثقيلة التي تجعل الرأسمالية العالمية مسيطرة على توريد قطع الغيار والخبرات للصيانة، وما إلى ذلك ، بحيث تصبح الصناعات الكبرى موضعاً للالتقاء مع الرأسمالية العالمية أكثر منها للبناء الإشتراكي.

ب- استراتيجية التصنيع الثقيل وتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وكبر حجم القطاع العام التي أدت إلى دعم رأسمالية الدولة، وبروز واسع لفئات التكنوقراط والإداريين لتكوّن طبقة برجوازية تمثل مع النخبة السياسية قمة الهرم الإجتماعي، في حين تبقى قاعدته الطبقة العريضة من الشباب العاطل عن العمل من العمال اليوميين الذين يتكدسون على هوامش المدن بانتظار فرصة لتحسين أوضاعهم، مكونين بذلك تربة خصبة لعدم الإستقرار السياسي عند وجود الفرصة المناسبة.

ج- تزايد معدلات النمو السكاني لدرجة عجزت الدولة معها عن تغطية احتياجات تلك الأعداد المتزايدة. فقد بلغت معدلات ذلك النمو نحو ٣,٢ بالمائة مترافقة مع هجرة سكان الريف والمناطق الداخلية إلى المدن الساحلية حيث تتركز فرص العمل. وقد أدّى ذلك إلى تدني قدرة القطاع الزراعي، وقصور برامج الخدمات بصورة حادة إلى درجة أن أحياء بكاملها في الجزائر العاصمة تشكو من انقطاع المياه لأسابيع طويلة، وصاحب ذلك تدهور في مستوى المعيشة وانتشار البطالة، ولا سيما بين المجموعات الشبابية التي وصلت نسبتها إلى ٢٥ بالمائة، وتتضح خطورة هذا الواقع إذا ما تبيّن لنا اقتراب نسبة من هم دون الثلاثين من العمر في الجزائر من نحو ٧٥ بالمائة. وهذا يعني تطابق أزمة البطالة مع هذه العناصر الشبابية التي تمثل أكثر القوى حيوية في المجتمع الجزائري.

د- انخفاض سعر النفط (الذي شكل ٩٧ بالمائة من دخل الجزائر في التجارة الخارجية والمعين الأكبر لمصادر دخل الجزائر)، الأمر الذي سبّب عجزاً لدى الدولة في استيراد السلع الأساسية من الخارج (والتي ازدادت في مجال السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية عام ١٩٩٢ إلى ٨ مليارات دولار)، ولا سيما بعد أن انخفض الدخل القومي من ٥٢ مليار دولار عام ١٩٨٧ إلى ٣٠ مليار دولار عام ١٩٩٢ كما انخفض متوسط الدخل الفردي من ٢٥٠٠ دولار إلى ١٥٠٠ دولار، الأمر الذي يعني معه أن الأزمة قد انتقلت إلى المواطن العادي مباشرة وبدأ يحسّ بتدني مستويات المعيشة مقارنة بجيرانه.

هـ- تزايد حجم الديون الخارجية التي بلغت نحو ٢٦,٨ مليار دولار، ٧١,٦٠ بالمائة منها مستحقة للبنوك التجارية.

و- استشراء ملامح الفساد الإداري في الجهاز الحكومي. ففي هذا الإطار، برزت أعمال فساد قادها التكنوقراط بصيغة عمولات ونهب للمال العام، والتي بلغت بحسب مصادر موثوق بها نحو ٢٦ مليار دولار.

ز- ثقل إجراءات التقشف ورفع الأسعار ودعوة النقابات إلى تأييدها. فقبل يوم واحد من انفجار تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨ دعا بن جديد إلى تأييد إجراءاته والقبول بها.

٢- المتغيرات الخارجية

من جانب آخر، لعبت المتغيرات الخارجية دوراً فعالاً، لا بل مؤثراً في صياغة فعل التحول الجزائري. فقد تزامنت الأحداث الابتدائية لعملية التحول مع ما شهده النظام السياسي الدولي المعاصر من تطورات سريعة لاحت بفعاليتها في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي ترك آثاراً عميقة في مجمل التفاعلات السياسية الدولية المعاصرة. والتي شكلت بدورها ضغوطاً كبيرة على صنّاع القرار دول العالم الثالث ولا سيما الراديكالية منها. وكان من الطبيعي أن تتأثر الجزائر، تبعاً لعوامل عديدة، بالظروف الإقليمية والدولية المحيطة بها. وبتتبع بسيط لتوالي الأحداث التي شهدتها منذ تشرين الأول/ أكتوبر

١٩٨٨ تبين لنا تأثرها الواضح برياح التغيير الدولية والتي جاءت بنسقين متناقضين: أعباء الهوية الأصلية والتعبير عنها سياسياً والانجذاب نحو القيم المنفعية والاقتصادية الغربية.

وهكذا وبناء على ما يتميز به العالم المعاصر من تداخل متشابك وتغير سريع، لم تعد الجزائر بمنأى عن المتغيرات الخارجية كنتيجة حتمية لتأثرها بالمعطيات التي ستأتي بها الحركة الدولية الدائمة. ومن هنا لا يخطئ من يقول أن النموذج الجزائري في التحول إلى التعددية يعكس بوضوح جدلية العالمية والخصوصية التي يثيرها مفهوم الديمقراطية، حيث ترتبط عالمية هذا المفهوم، كما هو معروف، بممارسات الديمقراطية الليبرالية وما تفرضه من تعددية حزبية كأحد أبعادها.

وفي هذا السياق يمكننا الإشارة إلى نوعين من المتغيرات:

أ- المتغيرات الإقليمية

هي تلك التي جاء بها النظام الإقليمي العربي والنظام الفرعي للمغرب العربي، وربما بعض الدول الإسلامية. وقد كان لهذين النظامين تأثيراتهما الخاصة في الجزائر بحكم ارتباطاتها المتعددة والمتميزة. فقد شهد النظام العربي، منذ فترة ليست قصيرة تقلّص دور الدول الراديكالية فيه لصالح الدول المحافظة التي بدأ نفوذها يتصاعد ويؤثر في مجمل تفاعلات النظام. كما كان للموقع الذي تحتله الجزائر في منطقة

المغرب العربي سبباً في زيادة تأثرها بالتطورات التي شهدتها تلك المنطقة، والتي جاءت ضخامتها بحاجة ملحة لتوفير وفاق جزائري ــ مغاربي في جميع المجالات، وذلك لا يتم من دون إصلاحات داخلية تتماثل لدى الجميع. ومن هنا يرى بعضهم أن اتحاد المغرب العربي لم يكن ليتم لولا التماثل الذي شهدته أقطاره بخصوص الفعل الداخل والذي أقرّ التوجّه نحو التعددية.

من جانب آخر، تأثرت الجزائر، وتبعاً لارتباطاتها المتميزة، بالعديد من تجارب الدول الإسلامية، ولا سيما تلك التي سبقتها في تبني الانفتاح باتجاه فسح المجال للقوى الإسلامية. فبالنسبة إلى إيران حاولت التأثير في التجربة الجزائرية من خلال مد جسور العلاقة مع التيارات والتنظيمات الإسلامية، وخصوصاً مع جبهة الإنقاذ الإسلامية. وقد تنبهت الحكومة الجزائرية إلى هذا التحرك، وإن جاء متأخراً، فوجهت تحذيراً إلى الحكومة الإيرانية، ثم اضطرت في ما بعد إلى تجميد العلاقات الدبلوماسية، ثم قطعها بشكل تام بعد أن تبين تورط إيران في تجاوزاتها من خلال الانتخابات التي أجريت في الجزائر عام ١٩٩١ والتي رغبت من ورائها في خلق نموذج مشابه لنموذجها المعروف في الجزائر.

ومن جانب آخر، تشير الأنباء إلى تدخل باكستاني لمد يد العون للاتجاهات الإسلامية. وكذلك إلى تصاعد نشاطات الجماعات الأفغانية المسلحة الممولة من

قبل جهات عربية، الأمر الذي دعا الحكومة إلى توجيه التحذير الشديد إلى تلك الدول.

ب ـ المتغيرات الدولية:

لا غرابة في أن تفرض التغيرات الدولية تأثيراتها في الجزائر، حيث مرغوبية التحول إلى التعددية الحزبية، التي أثرت بدورها في موقف الدول الفاعلة في النظام الدولي من الجزائر ونتائج عملية تحولها إلى التعددية، بما جاءت بها من حقائق اعتبرتها تلك الدول عناصر خطرة لمصالحها يتوجب تقويضها.

ويتصل ذلك التأثير، في العموم، مع مسعى الغرب الذي دأب منذ فترة ليست بقصيرة إلى إضعاف النظام العربي وأقطاره وتعجيزه عن تطويق أية أزمة يمر بها، خصوصاً تلك التي تتعلق بفكرتي العروبة والإسلام، حيث يفرض على العرب ألا يؤمنوا أو يتصرفوا كأمة أو ككتلة أو كجماعة، كما عليهم أن ينجذبوا صوب القيم الغربية التي تعني لهم مقدماً تحطيم نظامهم القومي.

ومع تطور ظاهرة الإحياء الإسلامي في الأقطار العربية، اتخذ الغرب، وبصورة مباشرة، موقفه المعروف والمناقض لتلك الظاهرة. فانبرت مؤسسات وأقلام همها تشويه الإسلام كعقيدة وكفكر وكدين، واعتبروا ذلك خطراً يهدد مصالحهم، وربما ثقافتهم. وقد بانت آثار ذلك المسعى بتحد في المجتمع العربي المهيأ أساساً لتقبل أية فكرة

للاستبدال السياسي. وهنا كرست أمريكا جهدها المساند للحكومة الجزائرية التي شرعت بعدم الاعتراف بنتائج فوز جبهة الإنقاذ.

أما بخصوص فرنسا، فقد حاولت جهد الإمكان إبقاء الجزائر في وضع غير مستقر كي تبقى بحاجة إلى المساعدة الفرنسية وتجبرها على إدامة علاقتها معها، الأمر الذي يتيح لفرنسا نوعاً من السيطرة والتحكم في الشؤون الداخلية للجزائر ولا سيما أن فرنسا لم ولن تنسى هزيمتها التاريخية في الجزائر التي كانت تعتبرها جزءاً من التراب الفرنسي. لذلك حاولت فرنسا استغلال ظاهرة التعددية في الجزائر لتقوم باحتضان التيارات البربرية تحت واجهة إحياء الثقافة البربرية أو تجسيد الشخصية البربرية أو غير ذلك من المسميات التي تهدف في المحصلة إلى زعزعة الوحدة الوطنية للشعب الجزائري تمهيداً لجعل تدخلها أمراً مقبولاً من قبل بعض الفئات الجزائرية. ولم يقتصر الاهتمام الفرنسي على المتغير التاريخي، بل ارتبط أساساً بوضعها الداخلي، حيث بوادر الإقحام القومي المتطرف، كذلك همها في ضبط اتجاهات الرأي لدى الجاليات العربية والإسلامية القاطنة فيها.

خارطة القوى السياسية الفاعلة

ليس من السهولة بمكان حصر تداعيات الأزمة السياسية في الجزائر من دون أن نتطرق بشيء من التفصيل إلى تشكيل الخارطة السياسية وما تحويه من قوى فاعلة، لا لغرض معرفة آليات فعلها وخواص فكرها، بل لنسلط الضوء على حقيقة الأزمة عبر قراءتنا لأهم مطالب تلك القوى وأفكارها وتشابك المصالح بينها.

ومن هذا المنطلق، سنحاول تقسيم تلك القوى إلى قسمين تبعاً لحقيقة اتجاهاتها السياسية العملية، حيث:

أ ـ القوى الفاعلة الرسمية التي تشكل جزءاً من النظام القائم.

ب ـ القوى السياسية المعارضة، وعبر اتجاهين فكريين: أحدهما الإسلامي، والثاني العلماني، مع التركيز بعض الشيء على التنظيمات والتجمعات الأخرى التي احتوتها الساحة الجزائرية.

ج ـ القوى الفاعلة (الرسمية).

١ ـ الرئاسة

لعل من أولى المؤسسات السياسية التي كان لها دور مؤثر في عملية التحول التي شهدتها الجزائر، هي مؤسسة الرئاسة التي ظلت لوقت

طويل تحتل مركز الموجه والمسيطر على مختلف نشاطات النظام، لا تبعاً للصلاحيات المعطاة لرئيس الجمهورية وفقاً لما جاء بها دستور ١٩٧٦، المطابقة نصاً لما جاءت به المادة ١٦ من دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة فحسب، بل لتمتع الرؤساء الذين تعاقبوا على الجزائر بالروح الثورية (كونهم من رموز الثورة) والتي استغلت بحذق لدعم الدولة والحكومة. كما أن ضعف دور الحزب ودور الجيش المباشر في تسيير دفة الحياة في الجزائر جعل من مؤسسة الرئاسة المدعومة دستوراً أقوى مؤسسة سياسية في البلاد، ويتوقف على قوتها مستقبل الكثير من الاتجاهات والتطبيقات والآراء في الجزائر كونها تمثل كنه العلاقة المباشرة بين الشعب والرئيس الذي طرح نفسه كضامن للتلاحم والوحدة الوطنية. وظلت هذه العلاقة بفروضها ماثلة وقوية طالما ظلت سلطة الرئيس منيعة ومحصنة ضد أي اخترق. وحال غياب تلك السلطة تفجرت التناقضات والاضطرابات متمثلة بزيادة الضغوط الناجمة عن مطالب الشعب على الحكومة الممثلة لجبهة التحرير.

ومهما قيل بشأن مسؤولية بن جديد في تفجر تلك التناقضات وقصور نشاطه إزائها، إلا أن مؤسسة الرئاسة ظلت وحتى استقالة بن جديد تحتفظ بعنصر المبادرة، يدفعها في ذلك حرصها على الاحتفاظ بسموها إزاء الخطوب المتوالية. واستجابة للضغوط الكثيرة ورغبة من الرئاسة في السيطرة عليها، أعلن بن جديد، وبعد يوم واحد من الاضطرابات، مستغلاً ما يتمتع به من شرعية قانونية، اعتزامه على

القيام بإصلاحات جذرية وشاملة وتحقيق الديمقراطية والمشاركة السياسية والإصلاح الاقتصادي، والتي جاءت مترادفة مع عزمه على تقوية وجوده بوجه خصومه من رموز التشدد، الذين يتمتعون بقواعد مساندة مستقلة في مؤسسات الدولة، وكذلك ضباط الجيش. كما لم يكتف بن جديد بذلك الإعلان، بل أعلن في اليوم التالي في بيان أصدرته الرئاسة عن تثبيت حقيقة مهمة تؤكد ضرورة الفصل بين الحزب والدولة منهياً بذلك احتكار حزب (جبهة التحرير) للسلطة والمؤسسات. كما أكد البيان الذي تضمن ١٢ بنداً، ضرورة الابتعاد عن المفاهيم المكتسبة والحقوق الممنوحة سابقاً وعن مفهوم الحزب المسيطر. أما في ما يتعلق بالتعددية الحزبية، فقد أكد البيان بالنص: «إن السعي لتأصيل جبهة التحرير الوطني لا يرفض أن يؤدي تطور العمل السياسي في القاعدة إلى تعددية سياسية.. ومن ثم لا يمكن بأي حال من الأحوال إقامة التعددية من البداية مع أوساط تطمح في السلطة وفي الحصول على امتيازات ديمقراطية مظهرية تغذيها مزايدة ديماغوجية واعتبارات فئوية». وقد استطاع بن جديد عبر ذلك أن يستوعب ولو قليلاً التناقضات والاضطرابات، على الرغم من درجة العنف الذي أتت به، مثلما استطاع رصد اتجاهاتها بالشكل المرغوب متفادياً أي قصور محتمل يمكن أن ينتاب فعل النظام إزاء ثقل الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن السياسة.

أما في ما يتعلق بالإصلاحات، فقد أعلن عن:

أ ـ تعديلات دستورية تساهم في توفير مناخ افضل للتقدم نحو التعددية السياسية، وعكست هذه التعديلات:

ـ تركيز السلطة التنفيذية في يد رئيس وزراء يعنيه رئيس الجمهورية.

ـ تركيز السلطة التشريعية في يد المجلس وجعل الحكومة مسؤولة أمامه وربط التمثيل في المجلس بالهيئة الناخبة وليس بجبهة التحرير الوطني.

ـ لم تعط التعديلات أي دور لجبهة التحرير الوطني في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية أو التشريعية.

ـ استحداث بنود إيجابية عدة في مجالات الحريات الأساسية والديمقراطية باعتبارها جوهر الإستقلال الوطني وأداة للتنمية الإقتصادية.

ـ إنشاء مجلس دستوري يتولى العمل على احترام الدستور وتامين الإلتزام بالقواعد القانونية لعمليات الإستفتاء والإنتخابات الدستورية.

ـ إبعاد الجيش عن الحياة السياسية، حيث يصبح مكلفاً فقط بالدفاع عن وحدة أراضي البلاد وسلامتها. كما تم إلغاء النص الذي كان يعطيه دوراً في بناء المجتمع الإشتراكي.

ـ حق الرئيس (الذي تنازل عن منصب الأمين العام لحزب جبهة التحرير نتيجة لفصل الحزب عن الدولة) في اللجوء إلى الشعب مباشرة في استفتاء عام حول الأمور المهمة. وفعلاً طرحت تلك التعديلات للاستفتاءين، الأول في

تشرين الثاني/ نوفمبر والذي جاءت نتائجه داعمة توجه بن جديد للقيام بالإصلاحات السياسية في تركيبة النظام السياسي الجزائري، والآخر في ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٨٩ الذي ثبت مصداقية الرئاسة في حتمية إجراء التعديلات الدستورية.

ب ـ الإعلان عن قانون للأحزاب يؤطر العمل السياسي ويتناول عبر أبوابه الخمسة تمديد الإجراءات التي تحكم إنشاء الأحزاب السياسية الجديدة وأهدافها وممارساتها وترتيباتها المالية، وكذلك العقوبات والإجراءات الممكن توجيهها إلى الحزب حال مخالفته القانون حفاظاً على الإستقلال الوطني والوحدة الوطنية وهوية الجزائر العربية والإسلامية، والوقوف بحزم أمام الممارسات الطائفية المخالفة للسلوك الجزائري والخلق الإسلامي. كما يوجب على كل حزب استخدام اللغة العربية في ممارساته الرسمية. كما منع القانون ـ لأول مرة ـ أعضاء الجيش من الإنخراط في العمل الحزبي.

الجزائر ـ تعديل قانون الإعلام الذي أتاح للأحزاب ممارسة حقها في الدعاية والتعبير شرط ألا يكون ذلك ماساً للدولة أو تجريحاً للإسلام أو إفشاء لأية أسرار عسكرية.

د ـ تعديل قانون الإنتخابات الذي حدد إمكانية المواطن بالإقتراع لنفسه أو نيابة عن زوجته.

وقد كانت المحصلة الأخيرة لهذه الإصلاحات والتعديلات هي زيادة دور الرئاسة ودفع جبهة التحرير إلى القيام بدور حزبي فقط، وليس دوراً إشرافياً أو رقابياً، وهو الأمر الأقرب إلى طبيعة النظام التعددي. كما أفرزت هذه التعديلات حقيقة الرئيس ورغبته في حشد المعارضة خلفه وبما يقوي مركزه إزاء معارضيه.

وعلى الرغم مما جاءت به تلك الأفعال من قوة لديمومة بقاء بن جديد، إلا أن ضخامة التحديات وتداخلها أجبرته على الإستقالة وتولي المجلس الأعلى للأمن سلطاته الدستورية كاملة وفقاً للمادة ١٦٢ من دستور عام ١٩٨٩. وحال تولي المجلس السلطة شرع العمل بالتأكيد على حقيقتين تبدوان وكأنهما متناقضتان!

أ ـ حاجة النظام السياسي الجزائري إلى الإصلاحات الضرورية للسير بالمؤسسات والنظام الدستوري.

ب ـ استحالة مواصلة المسار الإنتخابي حتى تتوفر الشروط الضرورية للسير العادي بالمؤسسات.

وللتوفيق بين هاتين الحقيقتين، وإسباغاً للشرعية من جديد على نظام تداعت فيه أقوى مؤسساته، عاد المجلس ليعين بوضياف رئيساً للجزائر معتمداً على مكانته التاريخية والعسكرية. إلا أن بوضياف سرعان ما انقلب على المجلس الذي يمثل خيار القيادة العسكرية طامعاً باستقلالية عنها، وقطع السبيل على من

يتهمونه بالتواطؤ مع الجيش، ولإثبات ذلك سعى بوضياف لتأكيد رغبته في تأسيس ما أسماه بـ «المجتمع المدني» لا يكون للسلطة العسكرية (التي حجمها) أو التيار الإسلامي (الذي حل بجبهته «الإنقاذ») فيه أي تأثير في خيارات النظام وحركته. وفي سبيل ذلك سعى بوضياف لإعادة تشكيل جبهة التحرير، بحيث تكون قادرة على ملء الفراغ السياسي، وتصعيد حملات الإعتقال ضد تيارات جبهة الإنقاذ، ومساندة تشكيل حركة التضامن الإسلامي (إلا أن ضعفها خذله)، والإعلان عن سعيه لإقامة تجمع وطني مفتوح يضم كل الأحزاب والمنظمات المهنية والنقابية، وأخيراً إعلانه حملة شعواء ضد الفساد السياسي. يبدو أن عملية الصراع على السلطة لم تمهله حتى انتهت باغتياله ووأد برنامجه لتدفع مؤسسة الرئاسة أولى اكبر الكلف في عملية استنزاف القوى.

وبعد الفراغ الدستوري الذي خلفه اغتيال بوضياف عاد المجلس الأعلى ليعين علي كافي رئيساً للجزائر. إلا أن الأمر لم يشكل تغيراً في نمط النهج السياسي القائم، وبقيت ملامح الحال مستمرة معتمدة على حقيقة الإعلان عن الإصلاحات والتعديلات من دون تفعيل، وكان من جراء ذلك أن أستشرت فروض الفوضى والتشتت في البلاد ووصلت التجربة الديمقراطية إلى طريق مسدود، لم تنفع معها محاولات كافي بالإحتماء بالشرعية الثورية، أو تأكيد الإستمرار على خط بوضياف وحملته الشعواء ضد الفساد السياسي، أو تنوع أساليبه في مواجهة مختلف القوى السياسية. وبقيت الجزائر تشهد أعمال عنف واسعة النطاق شكلت مآزق كبيرة أثارت البلبلة حتى في التفكير لصياغة بديل

للخروج من الأزمة. وهذا ما كشفت عنه ندوة الحوار الوطني التي دعا إليها كافي وبحرص شديد.

وبعد انتهاء المدة الإنتقالية المحددة وتبعاً لتأثير الجيش، جدد المجلس الأعلى للأمن ثقته برئيس الجمهورية، ولكن هذه المرة لليمين زروال الذي أعلن عن استعداده لإيجاد سبيل غير العمل العسكري الصارم للازمة والعنف في البلاد مقدماً الدلائل على نواياه الحسنة بهذا الخصوص. وفي الوقت نفسه أكد «أن مقاومة العنف مسألة لا رجعة فيها».


يمين زروال

وعلى الرغم مما تؤكده الدلائل بأن زروال رجل حوار وحزم ومؤهل لبدء الحوار مع جميع الأطراف المتصارعة، ولا سيما مع جبهة الإنقاذ التي رحبت بمساعي السلطة بهذا الخصوص، إلا أن أفعال زروال الأخيرة باعتماده على الجيش وعناصره كمستشارين له (وعلى الرغم من حقه الموصوف في هذا الجانب لتأمين الرئاسة كي لا يتكرر معه ما حصل لبوضياف) ظلت مدعاة للشك. فلا غرابة أن تحسم القيادة والحل، وبمرور الوقت، للجيش لتتراجع رسمياً مؤسسة

الرئاسة التي طالما ظلت تناصب الجيش، المتطلع دوماً إليها، العداء. وتلك برأينا ثاني الكلف التي ستجنيها عملية التحول إلى التعددية في الجزائر.

٢ ـ الحكومة

منذ إعلان بن جديد عن الإصلاحات والتعديلات الدستورية، التي جاءت على أساس فصل الحزب عن الدولة وتركيز السلطة التنفيذية بيد رئيس الوزراء، بدأت ملامح فعل الحكومة بالإتساع حتى استطاعت بالتواطؤ مع الجيش إجبار الرئاسة على الإستقالة (الإنقلاب الأبيض) مقدمة نفسها كقوة جديدة في توازنات القوى. وقد تبلورهم الحكومة منذ ذلك الوقت في ضرورة أداء دور متميز ومستقل عن جبهة التحرير وصراعاتها، ومؤثر حيال جبهة الإنقاذ وتعطيل مسيرتها نحو السلطة من خلال إقصائها عن مواقعها المكتسبة، ولوقف الإتجاه الذي جاء به بن جديد في مسيرتها في إطار قواعد اللعبة الديمقراطية. وقد أدركت الحكومة أن فعلها ذاك يتطلب القوة والحزم عبر:

أ ـ ترك ذلك الإرتباك الذي طبع تعاملها مع الجبهة (الإنقاذ) لصالح الإيمان بالصدام معها ومواجهتها، حيث توجه أمنية شديدة لنزع شرعية وجودها ما لم تغير من مواقعها.

ب ـ الإستنجاد بالجيش الضامن الفعلي الذي يمكنه أن يحول الحكومة من مجرد هيئة استشارية مشكلة لأداء وظائف إدارية إلى قوة فاعلة، الأمر الذي

يفسر لنا ثقل الإهتمام الذي أبدته الحكومة بهذا الخصوص لتشكيل ائتلاف بينها وبين الجيش (كما توضح ذلك مع ائتلاف الغزالي مع الجيش).

ولكن الحكومة (التي أغلب عناصرها من التكنوقراط) لم تكتف بذلك، بل عملت تحت غطاء المشروع السياسي القائم بينها وبين الجيش على تقوية اهتزاز صورة الجيش لدى الشعب الجزائري من جراء اشتراكه في مواجهات دامية ضد الجماهير الجزائرية ولتهويل تجاوزه على الدستور الذي حدد دوره بحفظ النظام وحمايته لا الولوج في اللعبة السياسية. إلا أن فشل الحكومة في مواجهة الإنقاذ وعجزها المزدوج في التحكم بمجريات الأحداث ومواجهة الأزمات الإقتصادية، صعد من قوة الجيش حيالها لا في تحرك خيوط اللعبة السياسية، بل لأنه يمثل (وإزاء الفشل المتصور عن الحكومة) البديل الموفق للحد من التدهور المتزايد. وقد استغل الجيش اغتيال بوضياف ليزيد من مأزق الحكومة ويقلل من فرص بروزها كطرف في توازنات القوى.

ولكن الأمر سرعان ما تبدل، في إطار لعبة الأدوار، حتى عادت الحكومة إلى دورها بعد أن أعلن علي كافي عن إصراره في استلهام مبادئ الثورة الجزائرية في حل المشكلات الجزائرية. وتلك المهمة تقع أساساً على عاتق الحكومة. وقد تلقفت حكومة بلعيد عبد السلام تلك الفرصة لتعلن عن خططها في توسيع نطاق سلطاتها لتشمل عدداً من المجالس المحلية والإقليمية والشركات التجارية والجمعيات الخيرية والثقافية والحركات العمالية التي يعتمد عليها الإسلاميون، وفي إنشاء محاكم استثنائية وإيقاع العقوبات الجزائية. وأصدرت بهذا الخصوص

قانوناً مستقلاً لمكافحة الإرهاب، كما أعلنت عن قيامها بإجراءات حاسمة لمعالجة الوضع الإقتصادي المتردي. وقد سعت الحكومة لتقوية دورها أيضاً بفتح باب الحوار مع جهات خارجية، كالمجموعة الأوروبية وصندوق النقد الدولي لتسهيل مهمتها الآنفة الذكر.

إلا أن ضخامة التحدي الذي واجه الحكومة على صعيد علاقتها بالإنقاذ، التي صعدت من أفعالها العنيفة على الصعد الإقتصادية والإجتماعية، أجبر الحكومة مجدداً على إفراغ الساحة للجيش الذي سيطر على مجريات الأمور ولتكون هي الواجهة التي تنتظر الإسناد للقيام بمهامها ولا سيما الخارجية منها بعد أن تصاعدت المطالب بابتعاد الجيش عن إدارة الصراع الدائر في الجزائر. وهنا تكمن ثالثة الكلف التي تدفعها الجزائر في إطار تحولها إلى التعددية، حيث مشروطية الفعل المميز للحكومة في إدارة الأزمة بالمساعدات الخارجية السياسية والإقتصادية.

وعلى العموم يمكننا حصر المهمة المنتظرة للحكومة بنجاحها بالإستجابة للمتغيرات المتلاحقة على الساحة الجزائرية، ومواجهتها للإنقاذ، ومعالجتها الظروف الإقتصادية ودورها في حلقة الحوار التي أعلنتها الرئاسة للقوى السياسية الفاعلة. هل تستطيع الحكومة تحمل كل تبعات تلك المهام؟ تلك حقيقة يغزوها الشك في أكثر من جانب.

٣ ـ الجيش

اكتسب الجيش في الجزائر هيبته وقوته كمؤسسة من تاريخه الطويل الذي يمتد منذ الإستقلال، ومن طبيعته كجيش غير محترف. وظل، على الرغم من كل محاولات الإستيعاب التي انتهجها النظام السياسي في إطار مسعاه في التعبئة السياسية، يمثل مركز قوة للنظام ولشبكات المصالح السياسية والإقتصادية. الأمر الذي زاد من أثر تلك القوة، ارتباطها بشبكة واسعة من العلاقات مع الصفوة الإستراتيجية للنظام (الرئيس وأركان الحكم) حتى نجح في صياغة التوازنات بينهما، لا بل نجح في الفترة الأخيرة من حكم بن جديد في أن يمسك بالمبادرة كاملة، وأصبح فعل النظام معتمداً على ما يقوم به الجيش الذي استفاد كثيراً من ذلك التداخل بينه وبين مؤسسة الرئاسة التي ما إن أعلنت عن الإصلاحات عقب أحداث تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨ حتى أكدت جهاراً أن تلك الإصلاحات المشار إليها لن تكون على حساب المؤسسة العسكرية التي استخدمت بعد ثلاثة أيام لإعادة النظام وهيبته.

ورغبة من النظام السياسي في تقنين الأدوار لمؤسساته، فقد أشار صراحة على أن يكون دستور ١٩٨٩ متضمناً إشارة إلى حظر العمل على الجيش في المجال السياسي وفرض عليه الإرتباط بالنظام الذي حدد مهامه بالحفاظ على الوحدة الوطنية والمكاسب الديمقراطية التي تحققت، إلا أن تراكم الأحداث والإضطرابات (بصيغة الصدام العنيف) والنازع الحاصل بين مختلف القوى السياسية الذي زاد من هشاشة التوازن بينهما أغرى الجيش بالتداخل منتفضاً في

داخله. وما إن رأت الحكومة هذه المرة قوة الجيش وتخلخل العلاقة بينه وبين الرئاسة سارعت إلى كسبه إلى جانبها للانتفاض على مؤسسة الرئاسة التي بدأت تعاني نقاط ضعف كثيرة، علاوة على احتكار بن جديد الملكات السياسية الأساسية التي تتيح له الإنفراد بالسلطة وإعادة رسم توازنات القوى. وهذا ما حصل بالفعل، حيث ساند الجيش حكومة غزالي إلى درجة كبيرة في مواجهتها تنامي قوة التيار الإسلامي، ولا سيما فعل جبهة الإنقاذ متجاوزاً كل محاولات التدجين المفروضة عليه. ونجح مرة أخرى في فرض رأيه في المشاركة في التحكيم بالخيارات السياسية بعد أن صفّى معارضيه في جبهة التحرير الوطني أيضاً. إلا أن ذلك التآلف سرعان ما انفكت عراه (كما بيّنا سابقاً)، الأمر الذي أعاد فروض ذلك التساؤل الذي يتعلق بمدى استعداد المؤسسة العسكرية للحفاظ على المكاسب الديمقراطية أو خضوعها للعبة الديمقراطية.

وإزاء شغور منصب الرئاسة عاد العسكريون ليفرضوا رأيهم عبر المجلس الأعلى للأمن وليختاروا بوضياف الذي عمد إلى تقليص دور الجيش، إلا انه فشل بعد إحساس المؤسسة العسكرية بخطره، ولتصر على إشغال موقعها الحالي كمكانة راسخة في خريطة القوى السياسية تضمن لها الهيمنة على مجريات الأمور بطرق مختلفة، وظلت المؤسسة العسكرية على الرغم مما تعانيه من تصدع داخلي هي المسيطرة والممسكة بزمام الأمور، سواء في عهد علي كافي أو اليمين زروال الذي أعطاها وتبعاً لخلفياته العسكرية، دوراً متعاظماً لا فقط كمؤسسة مستقلة، بل كمؤسسة شريكة للرئاسة في التصرف عبر تقريب قيادتها إليه، الأمر الذي يثبت بأن عصمة الحل بيدها. وتلك ظاهرة تشير إلى ضخامة كلفة

ما سيؤول إليه الوضع المتفجر لا بتحديات داخلية، بل بتحديات ذاتية صرفة، حيث موقف جميع القوى السياسية المعارض لسلطة الجيش.

٤ ـ جبهة التحرير الوطني الجزائري

على الرغم مما شهدته الساحة الجزائرية من صراعات وتصفيات سياسية عديدة، ظلت، ولوقت قريب، جبهة التحرير الأداة التي قادت الجزائر إلى الإستقلال وصاحبة الشرعية التاريخية باستنادها إلى ما قامت به من دور في الحركة الوطنية ضد الإستعمار الفرنسي، ظلت تلعب دوراً سياسياً تعبوياً في الداخل، حيث تأكيد الهوية الوطنية للشعب الجزائري تبعاً لتوجيهاتها الراديكالية، والمساهمة في تدعيم البناء الإشتراكي، وتسويغ الدور الدولي الذي تضطلع به الجزائر في إطار تبنيها نظام الحزب الواحد وما يرتبط به من استراتيجيات وإجراءات سياسية تحول دون نشوء أية قوة سياسية جديدة.

وقد رصدت الجبهة لنفسها منذ الإستقلال مهام عديدة كونها القوة السياسية الوحيدة التي انضوت تحتها فئات الشعب الجزائري، منها إحياء الدولة الجزائرية التي ستكون دولة ذات سيادة ديمقراطية واشتراكية ومتمسكة بالمبادئ الإسلامية. إلا أن حوادث التاريخ من الإستقلال حتى عام ١٩٨٨ جاءت بأعراض أزمات مزمنة نالت من الجبهة وشككت في مصداقيتها، وفتحت الباب على مصراعيه رغبة في التغيير وإعادة تشكيل التوازنات السياسية واستحداث مواقع جيدة لقوى ناشئة على الخريطة السياسية. وقد تضافرت هذه الأزمات

(الشرعية، الهوية، العسر الإقتصادي) لتقود إلى انزواء حكم الحزب الواحد، وإن لم تنه رغبته في الهيمنة على توازن القوى حتى بعد إقرار التعددية.

ولعلنا لا نجافي الحقيقة في رد بعض فروض ذلك الانزواء إلى فشل الجبهة في استيعاب أحداث ١٩٨٨ العنيفة التي هزت كيانها، وعجزها عن إعادة هيكلها وكوادرها من جراء تلك الهزة لتبدو عليها إمارات الركود والترهل، ولا سيما بعد تصفية العناصر ذات التوجه الغربي. كما استشرى الفساد الوظيفي والإداري بين عناصرها القيادية لتنقطع عنها الجماهير ولتتعرض لانتقادات شتى منها ومن مؤسسات النظام ذاته. ولا تخطئ البصيرة في رصد أولى تلك الإنتقادات الموجهة إليها، حيث كانت من الرئيس بن جديد امينها العام قبل ١٠/١٠/١٩٨٨ متهماً إياها بالضعف واللافعالية، الأمر الذي سوغ للصحافة الجزائرية بدء حملة مضادة عليها.

وكجزء من مهمته في إعادة الهيبة، أشار البيان السياسي للمؤتمر السادس للحزب مخاطر توجه كهذا، وقلب الصورة، حتى إنه أعلن عن الخطر الذي يشكله تجاوز الجبهة بهذا الشكل وتعدد الأحزاب على الوحدة القومية والخيارات الأساسية للبلاد، والتي لم يكن همها (الأحزاب) إلا السلطة والإمتيازات التي تحققها الديمقراطية المظهرية التي تغذيها المزايدات السياسية. والتي ستتحول تدريجياً إلى مجموعات ضغط سياسي توفر الظروف اللازمة الشاملة. وعلى الرغم من تأكيد البيان على وحدانية الجبهة إلا أنه لم يغفل عن اتهام عناصرها بالانزلاق التدريجي نحو الطابع الإداري على حساب العمل

السياسي، كما لم يخف الصراعات التي بدأت تنخر في جسدها. وأوضح في نهايته على أن البديل الأسلم (الذي لم يكن منه بد) ينبغي أن يتم في إطار الجبهة التي تحوي أحزاباً عديدة، شرط الإيمان بمبادئها الأساسية مع هامش للحوار الديمقراطي وحرية احتكاك الآراء.

ولم تنفع محاولات التوقيع في جسد الجبهة حتى انزوت تدريجياً مفرغة الساحة لقوى جديدة صعدت من عملها الذي اتسم بالعنف، مثلما تعسفت بمطالبها، الأمر الذي جعل النظام مضطراً إلى بعث الروح في الجبهة من جديد التي جاءت هذه المرة بموقف متشدد من القضايا والإشكاليات التي تمر بها الساحة الجزائرية في إطار عملية الإنتقال إلى التعددية، ولتحقيق موازنة في عمليات تبادل الأدوار. إلا أن صعود المؤسسة العسكرية وتزايد دورها، فضلاً عن إصرار مؤسسة الرئاسة في عهد علي كافي على تجاوز الجبهة، قد أرغمتها مرة أخرى على التراجع لحين فسح المجال أمام جميع القوى السياسية للحوار.

وأعلنت الجبهة شروطها لبدء الحوار الذي وجدت فيه قيادتها فرصة مناسبة لتوجيه اللوم إلى النظام السياسي (السلطة) والتي وصفها عبد الحميد المهري: «إن السلطة التي تعيش حراسة مشددة خوفاً من الشعب لا تمثل الأمل المنتظر». كما وجه اتهاماً مماثلاً إلى الجيش بأنه «فعل ما لم يفعله الجيش الإسرائيلي بالشعب الفلسطيني». كما انتقد دعوة الحوار لان غايته مازالت غير واضحة، كما أن الحلول المطروحة فيه لم تكن متكاملة ولا منسجمة. وطالب بالعودة إلى دستور ١٩٨٩، وحذر من إجراء تعديلات عليه. كما اتفق المهري

مع الطرح الـذي قدمـه حسـين آيـت احمـد بشأن الفترة الإنتقالية، وشـكك في نجاعتهـا كأسلوب مهدئ. كمـا حـذر عبـد الحميـد المهري وبعد تسليم اليمـين زروال السـلطة من نية الحكومة بإعادة هيكلية حزب جبهـة التحريـر الوطـني بالإعتمـاد علـى العنـاصر القديمة فيها لتشكيل بديل منها بقولـه: «إن الجبهة أعلنت القطيعة مع ممارسات الحزب الواحد، ولن تقوم بإقراض مناضليهـا للسلطة القائمة، كما ينبغي على الحكومة أن لا تنظر إلى جبهـة الإنقـاذ كوضـع استثنائي، بل ينبغي أن تتعامل معها كقوة سياسية».



٥- القوى السياسية المعارضة

لقد أشارت تداعيات الأزمة السياسية التي مرت بها الجزائر إلى ضخامة قوى المعارضة وقوة تنظيمها في صفوف الشعب وإصرارهـا علـى نيـل مطالبهـا. كمـا أثارت الإنتباه إلى الوسائل العنيفة التي اسـتخدمتها تلـك القـوى. ويمكننـا رصـد اتجاهات تلك القوى عبر:

١ ـ الإتجاه الإسلامي

من الممكن تلمس جذور تنظيماته في فترة الإسـتعمار الفرنسـي، حيـث ظهـر الشيخ بن باديس، ومن ثـم تلميـذه البشـير الإبراهيمـي اللـذان نـذرا نفسيهما

لترصين الموقف الوطني (الشعبي) باتجاه مقاومة الآثار الحضارية للاستعمار الفرنسي وتعبئة الرأي العام من اجل حماية الدين واللغة العربية من الممارسات المنافية لهما وللانتماء الوطني. واستمرت الجماعات الإسلامية في نشاطاتها المعارضة بعد الإستقلال، وهذه المرة ضد المفاهيم الإشتراكية وتفسير القيادات السياسية (المبتسر) للدين الإسلامي تحت حجة مفادها أن المذهب الفلسفي للقرآن ، والذي كان الأداة المعارضة الأساسية لفعل التفرنس، من الممكن أن يكون الوعاء السياسي والثقافي، لا بل الحل النموذجي الذي تجد فيه الشخصية القومية توازنها وروحها.

لكن على الرغم من إصرار قيادة الثورة، ومنذ البداية، على ضرورة تعبئة العامل الديني لخدمة سياسة التجديد، استثماراً لذلك التواؤم بين الإسلام والفكرة القومية، وعلى الرغم من حرصها على استرضاء الجماهير الشعبية والمطالبة باحترام المبادئ والأسس والتعاليم الدينية التي مارسها الشعب والتشبث فيها، استمرت الجماعات الإسلامية في موقفها المتزمت (كما هو الحال مع مجموعة القيم ١٩٦٦ والتي حظر نشاطها عام ١٩٧٠ ، والحركة الإسلامية التي تزعمها الضابط مصطفى أبو علي والذي لقي حتفه عام ١٩٨٧ بعد قيامه بسلسلة من الهجمات على المنشآت الحكومية)، الأمر الذي جعل الحكومة تتزمت هي الأخرى بموقفها من المؤسسات الدينية التقليدية وإصرارها على تجريدها من النفوذ السياسي واستعمال قوتها الفكرية والسياسية المستمدة من الإسلام في خدمة السياسة الجدية للدولة. وتقنيناً لذلك أنشئت الأخيرة مجلساً للإسلام يترأسه عضو من الحكومة مهمته الرقابة الخاصة على نشاط تلك

الجماعات وتحجيمه، فيما وقف زعماء الحركة الوطنية والجماعات الأخرى موقف الإحتراز من القوة الدينية وبنوا موقفهم على أساس التفريق بين الإسلام كدين والإسلام كمؤسسة. وهكذا ظل النشاط الإسلامي مسيطراً عليه حتى عام ١٩٨٨، حيث النكوص الذي أصاب الإيديولوجيا التعبوية الإشتراكية وتهيكل أركان جبهة التحرير الوطني واستعار الصراعات الداخلية فيها، والتي أثرت في مكانتها في النفوس وما رافق من إمارات تدهور وتوقع. ثم عاود المشروع الإسلامي السلفي تحركه من جديد معتمداً على جذره التاريخي في الهوية الجزائرية وقوته في استثمار الحال المضطرب والأجواء المحيطة التي هيأته (لدى الداخل) كبديل منتظر للنظام المتداعي. علاوة على التزايد الهائل لأتباعه ولا سيما الموجودين منهم في مؤسسات المجتمع المدني وقطاعاته. ومن هنا غدت الجماعات الإسلامية التي اتسم فعلها بالعنف المفرط من اكثر الحركات المعارضة نشاطاً وتأثيراً في الساحة الجزائرية. وقد تميزت هذه الجماعات بخصائص مشتركة من الممكن إجمالها في التالي:

أ ـ سعيها العام والمشترك بضرورة إعادة الإعتبار لدور الدين الإسلامي في إدارة المجتمع والدعوة إلى إحياء العقيدة، وحث الناس على الإلتزام بأداء الشعائر والسلوكيات والأخلاق الإسلامية.

ب ـ دعوتها الهادفة إلى إقامة دولة إسلامية تعمل على تطبيق مبادئ الدين وأحكامه. ويشكل هذا الهدف غاية اغلب الجماعات الإسلامية وأكثرها حضوراً وفعلاً في الصراعات الجارية.

جـ ـ القبول بمنطق التعايش في إطار التعددية والشورى، وإن رفضت الديمقراطية بمفهومها الغربي الذي يؤكد سيادة الشعب، في حين أن الحاكمية لله في الفكر الإسلامي.

ومع ذلك تظل كل جماعة تحمل خصوصية فعلها ورؤاها للحال الذي ينبغي أن يكون، ومن بين تلك الجماعات:

أ- جبهة الإنقاذ الإسلامية:

وهي عماد التنظيمات الإسلامية، نشأت كحزب سياسي في آذار/ مارس ١٩٨٩. وتبدي هذه الجبهة أقصى درجات التشدد في التعبير عن جوهر دعاوى الإتجاه الإسلامي كما أن لها قوة فعل منظمة فهي مسيطرة على غالبية المساجد في المدن والقرى (٨ آلاف مسجد من أصل ١٠ آلاف مسجد من عموم الجزائر)، وتضم تحت لوائها ما يقارب ٣,٥ مليون عضو. وتعتمد الجبهة الجماعية في تصريف الأمور، كذلك مبدأ الشورى. ولها مجلس يتألف من ١٤ عضواً يتزعمه عباس مدني. وقد استبدل بعد فوز الجبهة بالإنتخابات عام ١٩٩٠ بمجلس شورى هو بمثابة الإدارة العليا أو المكتب السياسي ويتكون من ٦٠ شخصاً. وقد استفادت القيادة الجماعية من خبرتها في العمل السياسي السري قبل الإعلان عن التعددية في أحكام التنظيم والتعبئة الجماهيرية، وحسن توظيف الأحداث واستغلال المعطيات الجارية، حتى أصبحت الجبهة تمثل اكبر القوى اتساعاً وتنظيماً. وتمثل جريدة المنقذ لسان حالها، وهي أكثر الصحف

توزيعاً، وتبشر بالحل الإسلامي من خلال قيام دولة إسلامية، كما إنها تثبت طروحات الجبهة لحل المشكلات التي يعانيها المجتمع الجزائري.

وتعكس الجبهة منطلقات فكرية لتيارات متنوعة وعددية تجمع بينها بحسب وزن كل تيار وتأثيره وفاعليته داخل الجبهة. فهناك التيار المتشدد الذي يتزعمه علي بلحاج، وهو الإتجاه الغالب، ولا سيما في قطاع الشباب. وقد كان لهذا التيار الصوت العالي منذ ظهور جبهة الإنقاذ، إذ استطاع تحريك الشارع الجزائري حاجباً بقية التيارات. إلا أن هذا الوضع تغير بعد اعتقال قيادات الجبهة عام ١٩٩١ حيث اخذ هذا التيار بالإنحسار لصالح التيار الإسلامي الذي عرف عنه الإعتدال والتدرج بزعامة عباس مدني. وهناك تيار ثالث يعرف بتيار الجزأرة الذي عُني بحصر نشاطه على النطاق الجزائري، وينتمي اغلب أعضائه إلى شريحة النخبة المثقفة بقيادة محمد سعيد وعبد القادر حشاني. ويرى هذا التيار ضرورة بناء دولة إسلامية تتماشى مع البيئة الجزائرية التي تختلف عن غيرها من الدول الإسلامية في المشرق أو المغرب.

وتنصب قوة جبهة الإنقاذ الإسلامية من كون رسالتها الدينية أداة للتعبير عن المظالم الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي تعانيها الجماهير، على الرغم من أن الجبهة لا تؤمن بالديمقراطية بمفهومها الغربي، إلا أنها ظلت تؤمن بالتعددية شرط أن تكون بلغة إسلامية. ومن هنا جاء رفضها معظم التعديلات الدستورية التي قام بها النظام، وقد دعت إلى الإمتناع عن التصويت عليها ووصفتها بأنها مليئة بالتناقضات. ولم تكتف الجبهة بذلك، بل قدمت برنامجاً يدعو إلى إحلال

الإسلام، محل الأيديولوجيات المستوردة والعمل من اجل وحدة الصف والمحافظة على مرتكزات الأمة وتخليص الإنسان من نزعته الأنانية حتى لو كلفها ذلك الصدام بعنف مع الدولة. كما أعلنت بأنها تريد أن تدخل في صراعات مع الآخرين، وخصوصاً رابطة الدعوة الإسلامية لتهذيب الطرح الإسلامي والقضاء على ما يعتريه على يد بعضهم من شوائب. وفي سبيل تفعيل رؤاها آنفاً، سعت إلى صياغة إطار حركي (على الرغم من الضربات التي نالتها من قبل قيادات النظام وأجهزته) يعوض من افتقادها التراث السياسي نتيجة لحداثة نشأته، كما يعوض الخوف الذي يشعر به قادة الجبهة، حيث الفشل في تطبيق المشروع الإسلامي نتيجة لخلطهم بين مدى نجاحها وفشلها وطبيعة المشروع الإسلامي نفسه. وقد تضمن ذلك الإطار خطوات تدريجية تمحورت اغلبها في مواجهة السلطة. منها:

أ ـ ممارسة عدد من الضغوط على الحكومة لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، ولا سيما بعد الإضطرابات التي تدخل الجيش لفضها في حزيران/ يونيو ١٩٩٠.

ب ـ تبني خيار المرونة والمناورة. فعلى الرغم من رفضها الآلية الإنتخابية كبناء للدولة الإسلامية في البداية، إلا أنها ارتضت لعبة التعددية.

جـ ـ التزام الهدوء وضبط النفس والتمسك بمشروعيتها، ولا سيما بعد استقالة بن جديد، الأمر الذي وفر لها فرصة لضبط أداء حركتها في مواجهة

محاولات النظام الإستفزازية منذ تحالف الجيش مع حكومة غزالي حتى تمكنت من القوى السياسية (المضادة) كافة لإلغاء نتائج الدورة الأولى.

إلا أن الجبهة ما لبثت بعد صدور قرار حلها بحكم المادة ٣٣ من قانون الجمعيات السياسية الصادرة سنة ١٩٨٩، والتي خولت وزير الداخلية حق استصدار حكم بإيقاف نشاط هذه الجمعيات في حالة تمثيلها أي خطر على النظام العام، إن غيرت تكتيكها السياسي عبر:

أ ـ بلورة أساليب جديدة للتعامل مع السلطات بعد أن فقد تنظيمها المشروعية وتحولها إلى العمل السري من خلال معارضة غير قانونية تمارس خارج القواعد المباحة. وقد غلب على تلك الأساليب طابع العنف والمواجهة.

ب ـ السعي لتنظيم حركتها من الخارج في محاولة لإقامة حكومة منفى، ولا سيما بعد مغادرة عدد من قيادات الجبهة الجزائر إلى السودان وبعض الدول الأوروبية بعد أن استطاعت السلطات الجزائرية تفكيك هرمية قيادتها من الداخل واعتقال عدد كبير منهم.

جـ ـ لم تسع جبهة الإنقاذ إلى اتخاذ موقف معاد من الجيش، بل أشادت قيادات الجبهة بالمؤسسة العسكرية واستعدادها (كان إعلان ذلك سراً) التوصل إلى صيغة من التعامل بينهما.

وعلى الرغم من التحجيم المتعمد لنشاطات الجبهة وتراجع مكانتها القانونية، إلا أنها بقيت تحمل معها شروط وجودها، حيث الأهمية الخاصة للإسلام الذي

يمثل جل مكونات الثقافة التقليدية الجزائرية، والتوجه الطبيعي للشعب الجزائري نحو الإسلام، والإخفاقات التي تعرضت لها «التجربة الإشتراكية» والتي سمحت لها أن تعلن أن لا طريق أمام الجزائر سوى تطبيق الشريعة الإسلامية، وتزايد مشاعر الحرمان الإقتصادي، وتصاعد معدلات البطالة وإلغاء، ونقص السلع الأساسية، وانتشار أشكال الإنحراف، وبروز طبقة طفيلية مستفيدة. كما لعبت عوامل عديدة دورها في ترصيف قوة فعل جبهة الإنقاذ، منها: بيئة الغضب الإجتماع والسياسي، وتزايد أعداد الشباب التي فقدت ثقتها بالنظام (الأمر الذي سهل للجبهة تجنيدها وتعبئتها سياسياً)، والخطاب الديني الذي تسانده الدولة عبر وسائل الإعلام والتعليم، وبما يسهل عليها تطويعه لصالح خطاب خاص بها، وأخيراً الأقدمية والأغلبية التي تتمتع بها.

كما لم تكتف الجبهة بما يقدمه الواقع من مسوغات الوجود، بل سعت إلى المحافظة المنظمة لوجودها، على الرغم من حظرها، عبر المحافظة على موقعها في إطار توازن القوى القائم نتيجة لحسن توظيف الرموز الإسلامية للدعاية السياسية، ويأتي على رأسها المسجد والجمع والأعياد والمناسبات، كما أنها أحسنت استغلال المشاعر داخل الشارع الجزائري، فضلاً عن إعطاء فعلها بُعداً واهتماماً خارجيين، الأمر الذي حدا بعلي كافي الذي طمح في احتواء قوة الإنقاذ إلى طرح مفهوم المصالحة الوطنية، ليس بين الحكومة وجبهة الإنقاذ، بل بين القوى الوطنية كافة. وفعلاً شكل المجلس الأعلى للدولة ومنذ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ لجنة للحوار الوطني من ثمانية أشخاص، من بينهم ثلاثة من العسكريين لتقوم بالإتصال بالأحزاب والمنظمات السياسية. كما وضع مشروعاً

يشكل أرضية للحوار، وكذلك خطة تهدئة للأوضاع، الهدف منها خلق ظروف مؤاتية لاسترضاء الجماعات الإسلامية المسلحة، ومنها جبهة الإنقاذ التي تم تجاهلها، الأمر الذي اضطر معه رابح كبير المتحد باسم جبهة الإنقاذ إعلان رفض الجبهة بدء الحوار مع الحكومة الجزائرية لمجرد إفراجها عن بضع مئات من أعضاء الجبهة. كما أعلنت غالبية الأصوات التي تنتمي إلى الجبهة في الداخل رفضها الحوار مع السلطات الجزائرية أو الدخول في هدنة معها بالموت، بل توعدت تلك الأصوات بالموت للساسة الذين يؤيدون الحوار مع السلطات الجزائرية للخروج من دوامة العنف الدامية التي يعيشها الشعب الجزائري، إذ لا خيار تقبله غير إقامة الدولة الإسلامية. وهذا يعني استمرار المواجهة العنيفة مع السلطة وبوتائر عالية. وبعد حين تراجعت الجبهة عن رفضها القاطع لبدء الحوار، وأعلنت عبر مذكرة وجهها علي بلحاج إلى لجنة الحوار الوطني علق فيها اشتراك الجبهة في الحوار على شروط معينة ومسبقة لبدء الحوار، ومنها:

(١) الإفراج عن السجناء السياسيين من أعضاء الجبهة بمن فيهم عباس مدني.

(٢) إلغاء القوانين التي صدرت في ظل حالة الطوارئ.

(٣) محاكمة من ارتكبوا أعمال قمع ضد الجماعات المعارضة.

(٤) أن تعقد السلطات الجزائرية محادثات منفصلة ومباشرة مع جبهة الإنقاذ، لأن الأخيرة لا تؤمن بصيغة جماعية للحوار يراد منها خلق وهم بوجود حياة سياسية، وذلك لإرضاء الدول الأجنبية التي تلح من أجل تطبيق الإصلاحات .

وبعد تعيين اليمن زروال رئيساً للجزائر، بدأت جهود مكثفة تتجه إلى إقامة صلات مع جبهة الإنقاذ المحظورة لإيجاد مخرج من الأزمة السياسية التي تعانيها البلاد ضمن إطار ندوة الوفاق الوطني التي اعترف المتحدث باسمها «أن الإتصالات قد جرت بالفعل، وأن الجبهة على ما يبدو أعلنت مقدماً، وعبر بيان قيادتها في الخارج، عن حسن نواياها ورفضها العنف، مما جسد تطوراً إيجابياً في مسيرة الحوار لحل مختلف الصراعات القائمة مع السلطة».

ب ـ حركة المجتمع الإسلامي (حماس):

ترجع جذور هذه الحركة إلى كونها امتداداً لحركة الإخوان المسلمين في الجزائر التي بدأت العمل سراً عام ١٩٦٣، وأصبحت تمتلك فاعلية كبيرة أدى بها إلى الصدام مع النظام الذي حظر نشاطها، واعتقل قائدها محفوظ نحناح في عام ١٩٧٦ لمدة ١٥ عاماً لمعارضتها دستور البلاد. وبدأت الحركة بالعمل تحت اسم «جمعية الإرشاد



الشيخ محفوظ نحناح

والإصلاح» إلى أن تم الإعلان عن وجودها كحزب سياسي في أيار / مايو ١٩٩١ بعد مؤتمرها التأسيسي المنعقد في ١٩٩١/٥/٢٩. وقد لاقى إعلانها كحزب اهتماماً كبيراً نظراً إلى ما تقدمه من بديل مواز من جبهة الإنقاذ، فضلاً عن تغلغلها وانتشارها الكبير في الإتحاد الإسلامي للنقابات (إحسان). وبناء على ذلك، غدت حماس ثاني اكبر قوة إسلامية، وإن كانت حتى الآن لا تزال حركة نخبوية قاصرة عن اجتذاب قاعدة جماهيرية عريضة بسبب وحدة المنطلقات الفكرية والنسق التربوي الموحد لكوادر الحركة. وقد اتبعت الحركة في منهجها رؤى زعيمها نحناح الذي أكد:

(١) العمل الإصلاحي الإسلامي. فالعقل السياسي لدى حماس يتم على أساس من المرحلية وعدم التعجيل أو القفز حيث ضرورة العمل على تجسير العلاقات مع فئات المجتمع كافة والسلطة كجزء من السعي نحو إقامة أسس الدولة الإسلامية وإرسائها.

(٢) سلوك طريق الحوار باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق الوحدة بين الإسلاميين والعلمانيين وتجنب الصدام مع السلطة، إلى جانب التنسيق مع القوى والفعاليات الإسلامية كافة كجزء من اعتقادها بضرورة التجمع لا تفتيت الصف الإسلامي. فقد جاء ضمن توصيات مؤتمرها التأسيسي «ضرورة دعم المسيرة الديمقراطية لإقرار الأمن والإستقرار والحفاظ على مكسب التعددية الحزبية في نطاق الثوابت والتنافس الأخلاقي من اجل مصلحة الأمة والوطن».

وفي الوقت الذي هللت الحكومة لوجودها كطرف وسط بينها وبين جبهة الإنقاذ، ولا سيما قبل تدخل الجيش، وهو الدور الذي تقبله نحناح برحابة صدر وشوق، كاد المجتمع الجزائري أن يتمزق إرباً إرباً، ثم كان من الممكن في حال استمرار انفجار الوضع الجزائري أن تتدخل قوة خارجية، اعتبرتها جبهة الإنقاذ حركة عميلة ينبغي أن تصفى. وفي هذا السبيل شنت جبهة الإنقاذ حرباً شعواء ضد حماس. ورفعت شعارات معادية لها: «لا نهضة لا حماس، الجبهة هي الأساس»، «لا إله إلا ا لله الموت لنحناح»، كما حاولت تطويق نفوذ حماس في إحسان فانشئت النقابة الإسلامية كبديل عن إحسان. والحقيقة أن موقف جبهة الإنقاذ يحوي بعض الصحة، حيث أن حماس بموقفها الوسط فسح المجال أمام النظام السياسي لاستخدامها كأداة في معركته ضد الإنقاذ. فقد قام بن جديد بتوظيف نمط من الخطابات الإسلامية الإعتدالية نسبياً مستمداً من المصادر الإخوانية لمواجهة الأصولية الراديكالية للتأكيد على هوية وهيبة النظام والمجتمع في الإطار الإسلامي كجزء من برنامجه التطويقي المخالف لنهج بومدين الإشتراكي التعبوي. وجن جنون قادة جبهة الإنقاذ عندما أيدت حماس تدخل الجيش. فنحناح أكد:«من هنا قلت وما زلت أقول إن تدخل الجيش كان حكيماً لولا بعض التجاوزات من بعض أفراده الذين لا علاقة لهم بالإنقاذ، ونحن نؤمن اليوم بالقانون والدستور الجزائري ولا بد أن يحترمهما الجميع».

لكن موقف حماس الوسط لم يمنعها من مهاجمة النظام، فبعد ظهور قانون الانتخابات في ١٩٩١/٣/٢٦، ولم تكن قد أتمت وجودها الرسمي، هاجمت القانون ووصفته بالمجحف«لأنه صيغ من جانب النظام

ولخدمته، ومع ذلك نحن مستعدون لخوض المعركة». وفعلاً طرحت حماس قوتها في الانتخابات، ورشحت في ٣٦٦ دائرة من أصل ٥٢٩ دائرة، وقامت بإصدار برنامج انتخابي من ٣٢ ورقة يحدد مواقفها ويطرح البديل الإسلامي للتعاطي مع المشكلات، ويحدد موقفها من السياسة الخارجية وقضايا الوطن العربي والقوى السياسية في الساحة الجزائرية، مثل رابطة الدعوة الإسلامية وحزب النهضة الإسلامية التي دأبت حماس على توثيق الصلات معهما. كما أكدت ضرورة فتح الحوار مع السلطة، لذا تراها من أولى القوى التي شاركت في ندوة الحوار الوطني عام ١٩٩٣ بالاتساق مع موقفها حيال دعوة بوضياف إلى إقامة تجمع وطني مفتوح.

ج ـ رابطة الدعوة الإسلامية:

وقد تشكلت هذه الرابطة تحت قيادة أحمد سحنون، (التي أصبحت في عام ١٩٩٢ تحمل اسم حركة التضامن الإسلامي الجزائري نتيجة لائتلافها مع حزب الجزائر المسلمة والمعاصرة بقيادة يوسف بن حنة). وتدعو الرابطة، في العموم، إلى تدعيم الإسلام وتكريسه نظاماً في الجزائر مستغلة الفراغ الناجم من جراء فقدان جبهة الإنقاذ مشروعيتها وشغل الفراغ الروحي الناجم عن حل جبهة الإنقاذ بعد حين. كما تركز نشاط الرابطة في مجال توجيه عدد من البرامج المتنوعة حيث الحفاظ على وحدة الأمة ومقوماتها، وصياغة مشروع حضاري إسلامي

متكامل إلى جانب المحافظة على ترشيد العمل السياسي وحمايته من الانحراف، فضلا عن توجيه البرامج التربوية والثقافية والإعلامية والاقتصادية وفق مقاصد الشريعة الإسلامية.

ويتمثل الإطار الذي تسير عليه الرابطة بأنه اعتدال حركي، حيث اتخذت موقف التأييد للتعديلات الدستورية الأخيرة، معتبرة إياها خطوة مهمة تنطوي على إيجابية في الكثير من المجالات. وأصدر قادة الرابطة بياناً اقترحوا فيه إضافة بنود أخرى تؤكد دور الإسلام مع النص بصورة واضحة على أن الإسلام هو المصدر الوحيد للتشريع.

د ـ حركة النهضة:

تنتمي بقيادة عبد الله جاب الله إلى التيار الإسلامي المعتدل الذي لا يتطلع إلى الحكم، بل ظلت الحركة التي هي امتداد لجناح عدنان سعد الدين المنشق عن الإخوان المسلين في سوريا، ومصرة على أن تكون في المعارضة وتعمل مع بقية الأحزاب في إطار تعددية سياسية إسلامية. وبهذا الصدد، دعت حركة النهضة إلى الحوار بين الأحزاب ذاتها وبينها وبين السلطة، إلا أنها سرعان ما غيرت خطابها مع تطور الأحداث، فهاجمت جبهة الإنقاذ والنظام معاً بسبب رفضها الحوار ووضع حد للأزمة التي تلف بمساوئها وكوارثها المجتمع الجزائري.

هـ ـ حزب الأمة:

تزعمه يوسف بن خده، ويدعو هذا الحزب في برنامجه إلى تطبيق الشريعة الإسلامية من دون إكراه وتدريجياً محاولاً المزج بين العصرية والقيمية الإسلامية. وقد دان هذا الحزب النظام ورأى أنه وراء تصعيد الموقف الذي كان من الممكن خلاله أن تقود جبهةِ الإنقاذ عملها سلمياً لولا تدخل الجيش الذي تسبب في سفك الدماء من أجل حماية النظام تحت ذريعة حماية الديمقراطية. وحاجج هذا الحزب الحكومة بخصوص حق الإضراب واعتبره مشروعاً كجزء من حالة التعبير المشروعة عن الرأي شرط أن يكون سلمياً. وعلى الرغم من مواقفه الوسطى، إلا أن هذا الحزب بقي من دون تأثير في الساحة.

٢ ـ الإتجاه العلماني

إذا كان الرصد التاريخي قد حقق لنا بغيتنا في فهم أصل الإتجاه الإسلامي وجذوره وما ولده من أحزاب، فإن رصد الأحداث الميداني ومنذ الإستقلال سيعيننا حتماً على تجذير أصول التوالد للأحزاب العلمانية التي ازداد عددها بإفراط تبعاً لهشاشة البنية السياسية وعدم ارتكازها على قاعدة اجتماعية راسخة، علاوة على ما أظهرته الأحزاب الدينية من فشل في تخطي صعاب المواجهة. ويبدو أن الحاجة إلى أحزاب كهذه قديمة نسبياً قدم الحاجة إلى تأطير مؤسسي للمؤسسات الثورية المتزامن أصلاً مع الحاجة إلى التخلص من الهياكل السياسية الرجعية المضادة للإسلام، وذلك بخلق قوى موازنة حقيقية، فضلاً عن الحاجة الملحة إلى تلبية المطامح القومية للبربر، إلا أن فروض هذه الحاجة المتعددة

الإتكاءات حجمت من قبل جبهة التحرير الوطني تحت حجة الأخذ بنظام الحزب الواحد لتنطلق مجدداً بالتساوق مع انطلاق الأحزاب الدينية. وإذا كانت الأحزاب الدينية، ولا سيما جبهة الإنقاذ، قد حظيت بهامش حركي متسع، فإن الأحزاب العلمانية ارتضت بحيز متواضع على خريطة المعارضة السياسية، ولكنها مثلت خصماً عنيداً للنظام الحاكم. وقد ظهر جلياً في موقفها من التعديلات الدستورية، ومن قانون الإنتخاب، ومن نمط المشاركة الذي جاء به النظام، وأخيراً من نتائج الإنتخابات في دورتها الأولى، ومن الحوار، ومن الفترة الإنتقالية.

ومن بين أهم تلك الأحزاب:

أ- جبهة القوى الإشتراكية (بقيادة حسين آيت أحمد):

دأبت هذه الجبهة (التي تعتبر اليوم من أكثر القوى السياسية الفاعلة في البلاد) منذ ولادتها عام ١٩٦٢ على تعبئة القوى العلمانية والإشتراكية تحت عباءتها، على الرغم من ركيزتها البربرية التي تخوفت كثيراً من احتمال وصول جبهة الإنقاذ إلى السلطة بما يعنيه من إجحاف لحقوقها الثقافية. فقد استطاعت الجبهة استقطاب القوى من حولها مستغلة المعارضة المتعاظمة لجبهة الإنقاذ، وموظفة لذلك الخوف البربري، كما استغلت الخطاب العلماني في الدفاع عن حقوق الإنسان والذي ترادف مع الإهتمام الغربي به، ولا سيما فرنسا (حتى غدت الجبهة تعرف بحزب فرنسا) لصالح بروزها كقوة مهابة، فضلاً عن هيبة قيادتها.

وعلى الرغم من حصول الجبهة على ٢٦ مقعداً في البرلمان في انتخابات عام ١٩٩١ بعد جبهة الإنقاذ متقدمة على جبهة التحرير، إلا أنها رفضت الإعتراف بالفوز الذي حققته جبهة الإنقاذ، كما رفضت فكرة تسلمها الحكم لاعتقادها بأن الحل الإسلامي ليس هو الحل المطلوب (نحن لسنا مع أي إسلامي، فالجزائر دولة متقدمة ليست كالسودان أو إيران)، كما أن الأصوليين أساءوا كثيراً استغلال الفرصة، حيث تسنى في الوقت نفسه للمطرودين والمنبوذين من قبل الحكومة إيجاد ملجأ في الجوامع، وقد أساءوا استغلال الدين لصالحهم. وقد أدانت الجبهة الإنقلاب العسكري الذي أطاح بابن جديد، كما انتقدت عدم دستورية بعض الهيئات التي سعت إلى الحلول محل بن جديد أو المجلس الشعبي. وقد وقفت الجبهة موقفاً مضاداً من الجيش ووصفته بأنه عنصر مهم من عناصر فساد الحياة السياسية في الجزائر، كما اعترضت على اعتلاء بوضياف الحكم لأنه جاء عن طريق انقلاب أبيض. ولكنها من جانب أخر، رفضت أية فكرة لإلغاء نتائج الإنتخابات مؤكدة على ضرورة التمسك باستكمال المسلسل الديمقراطي.

ولم تكتف الجبهة بانتقاداتها أعلاه، بل صوبت حزمة أخرى إلى النظام الحاكم الذي مارس شتى أنواع القمع ضد القوى الديمقراطية في البلاد، ووضع نفسه أمام الرأي العام العالمي كبديل وحيد للأصوليين، متناسياً أن هذا النظام تنقصه كل عناصر التجديد وعناصر تسلم الحكم. إن أقطابه لا يريدون سوى السلطة، ويستخدمون استراتيجيا ما يشير إلى أن الأصوليين هم السبب في تعريض الأمن الإجتماعي للخطر. ولهذا السبب قاطعت الجبهة الإنتخابات المحلية وقوانينها

لأنها مفصلة على قياس جبهة التحرير، كما رفضت السياسة التسامحية التي نادى بها بن جديد.

وعلى الرغم مما لقيته هذه الجبهة من اهتمام من قبل الأوساط الغربية، إلا أن عوامل كثيرة حالت دون بروزها كقوة سياسية مؤثرة، منها الإثنية (ففي الوقت الذي تدافع الجبهة عن ثلث سكان الجزائر «البربر ٣٥ بالمئة»، إلا أن إيغالها بذلك جعلها تدافع عن مصالح قبلية وعرقية في ظل غياب مشروع وطني من الممكن أن يجتذب إليه المزيد من المتعاطفين)، والخطاب السياسي القومي حول الهوية الجزائرية والذي حرّف لصالح البربر، وتخوف الجزائريين من مشاريع حسين آيت أحمد التي اشتملت على رهانات استراتيجية، منها رهانة فرنسا التي لم تمانع في إنشاء دولة بربرية إلى جانب دولة عربية إسلامية في الجزائر، وأخيراً فشلها في الموازنة مع جبهة الإنقاذ.

أما بصدد موقفها من الحوار، فقد حدد حسين آيت أحمد منذ البداية شروطاً علق عليها اشتراك حزبه في الحوار، هي، العودة إلى المسار الديمقراطي، وتوقف إراقة الدماء والقمع، ورفع حالة الطوارئ، وتنديد لجنة الحوار علناً بالتعذيب، والتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين الأطراف المتصارعة، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وأخيراً إلغاء المحاكم الخاصة.

وقد وصف حسين آيت أحمد ندوة الحوار الوطني بأنها صورية ومهزلة وتم استغلالها منذ البداية، حيث كان كل شيء معد سلفاً من خلال الأشخاص الذين يريدون الإبقاء على أنفسهم في السلطة، ودعا، كبديل من الندوة، إلى إجراء

مصالحة جادة وخطوات نحو الديمقراطية من اجل تمكين الأحزاب العلمانية والإسلامية المعتدلة من الدخول إلى حوار سياسي لا إلى تهيئة الأجواء للانتقال بالبلاد من فترة تحول استبدادية إلى فترة تحول أكثر استبدادية من التي سبقتها.

وفي تصريح متأخر لصحيفة الوطن الجزائرية دعا حسين آيت أحمد إلى إنشاء تجمع ديمقراطي من أجل الخروج من الأزمة السياسية في الجزائر، حيث أكد «أن أفضل طريقة للخروج من الأزمة اليوم وأفضل ضمانة سياسية دستورية لانتقال تدريجي ديمقراطي هي تشكيل هذا التجمع».

ب ـ حزب الحركة من أجل الديمقراطية:

بزعامة بن بله، ويهدف هذا الحزب إلى العودة إلى الرئاسة ضمن إطار مسعاه لتوحيد الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة الجزائرية في إطار موحد. يقوم هذا الحزب على أساس نبذ العنف واستخدام السلاح (هنا وجه هذا الحزب العديد من الإنتقادات بهذا الخصوص إلى جبهة الإنقاذ وأسلوبها في التعامل مع الحكومة) ومحاربة الفساد الحكومي، وتعديل قانون الإنتخاب بحيث يكون الإقتراع أحاديا وعلى دورتين، وحصر التوكيلات بـ ٢ فقط مع إشارة إليهما في بطاقة الناخب لأغراض الرقابة. وطالب بأن تلتزم العناصر المشرفة على الإنتخابات بالحياد التام.

ج ـ حزب الطليعة الإشتراكية:

جاء على أنقاض الحزب الشيوعي الجزائري ويتزعمه الهاشمي شريف. كما يلعب عبد الحميد بن الزين دوراً كبيراً في قيادته نظراً إلى ما يتمتع به من سمعة طيبة في صفوف المثقفين. وعن موقفه من المسار الديمقراطي في الجزائر أكد زعيمه الهاشمي شريف: «إننا نستطيع أن نصف ذلك بالديمقراطي واللاديمقراطي في الوقت نفسه، ديمقراطي لأنه مسار يضمن الحريات الأساسية وحرية التعبير، وغير ديمقراطي لأنه يفسح المجال أمام قوى غير ديمقراطية للوصول إلى الحكم». وقد انتقد الهاشمي الشريف التيار الإسلامي بقوله: «لا يمكن اعتبار اغتصاب السلطة وتنصيب حكم الخلافة عملاً دستورياً». كما أبدى هذا التيار أيضاً تأييده التغيرات التي حصلت عام ١٩٩٢ ومساندة البلاغ الذي أصدرته وزارة الخارجية الجزائرية بخصوص القيادة الجديدة للبلاد التي تشكل بها مجلس الدولة الإنتقالي.

كما دعا هذا الحزب إلى إقامة الدولة العصرية الديمقراطية عبر القضاء على القوى البلوريتارية، وضرورة تعزيز الوحدة الوطنية. وعلى الرغم مما يحظى به هذا الحزب من تأييد من الطلبة والمثقفين إلا أن دوره بقي ضعيفاً.

د ـ حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية:



بزعامة د. سعيد سعدي، وله لجنة تنفيذية تتكون من ١٠ أعضاء، كما أن له مجلس إدارة يتكون من ١٠٥ أعضاء. ومن الممكن تحديد موقعه في خارطة الأحزاب السياسية الجزائرية بأنه حزب يقف على يسار الأصوليين، منتقداً جبهة الإنقاذ، ويدعو إلى التظاهر والإضراب لمواجهتها، ويشكك بنتائج الإنتخابات الأولى التي اكتسحتها جبهة الإنقاذ ولم يفز فيها بأي مقعد، وعلى يمين حزب الطليعة الإشتراكية، حيث دعا إلى حشد القوى لإيقاف اللعبة الديمقراطية وإن كان لا بد منها. فذلك لا يتم إلا بعدم السماح لجبهة الإنقاذ بالإشتراك فيها أو بتدخل الجيش، وبشكل علني، للقيام بانقلاب عسكري لمنع الجبهة من الوصول إلى الحكم. من جانب آخر، أيد زعيمه التعديلات الدستورية التي جاءت بها الحكومة ودعا الشعب إلى الموافقة عليها.

ويؤخذ على هذا الحزب تذبذب موقفه من الديمقراطية على الرغم من ادعائه بالإلتزام بها، كما يؤخذ عليه أيضاً إنكاره الهوية العربية للشعب الجزائري.

وضمن هذا التيار نستطيع أن نرصد العديد من الأحزاب الصغيرة التي تحظى بثقل يذكر على خريطة الأحزاب السياسة في الجزائر، والتي تحمل أسماء تشير إلى

الإشتراكية والديمقراطية، مثل حركة الشبيبة الديمقراطية، وحزب العمال الإشتراكي الديمقراطي، والحزب الديمقراطي الإجتماعي، والحركة الجزائرية من أجل العدالة والتنمية، وحركة التجديد الجزائرية، وغيرها.

٣ ـ التنظيمات الأخرى

يعقب القوى الإسلامية والقوى العلمانية (اليسارية) مجموعة أخرى من التنظيمات والتي ظل دورها محدوداً في عملية صنع السياسة، على الرغم من الوضوح الذي تتميز به، حيث تتبنى خطاً سياسياً يعبر عن مطامحها وبرامجها الديمقراطية. ولعل من أهمها وأكثرها فاعلية من حيث النطاق الحركي جمعيتا حقوق الإنسان: الأولى التي أسسها المحامي علي عبد النور، وهو وزير سابق في عهد بن بله، وتعتبر هذه الجمعية منظمة سياسية معارضة للنظام، على الرغم مما يثار حولها من أنها تركز على الدفاع عن حقوق أصحاب النزعة البربرية. أما الجمعية الثانية فهي الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، والتي تضم عناصر مثقفة، مثل رشيد بو جدرة أمينها العام وأحمد راشدي ومولود الإبراهيمي. وسعت هذه الجمعية للدفاع عن المعتقلين، كما عارضت التجاوزات التي ارتكبت خلال أحداث تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٨. وقد توجت هذه الرابطة نشاطها عام ١٩٨٩ بدعوتها منظمات حقوق الإنسان في تونس والمغرب وموريتانيا للاشتراك في مؤتمر مشترك في الجزائر في ١٣ شباط /فبراير ١٩٨٩؟ وقد نتج من هذا المؤتمر تشكيل اتحاد في ما بينها تطالب في أولى بياناته الإفراج عن المعتقلين السياسيين.

كما شهدت الساحة الجزائرية أيضاً تشكيل العديد من النقابات العمالية واتحادات الطلبة، منها اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر التي أسسها الإتحاد العام الجزائري للشغل، والتي انضمت إليها تنظيمات متعددة تمثل أصحاب العمل والمديرين من الشركات الحكومية والخاصة، وبعض العناصر من جماعات حقوق الإنسان.

أما في ما يتعلق بمطالب الجماعات السياسية الناشطة من البربر فقد تمحورت على مستويين: الأول حيث المطالب ذات الطابع اللغوي والثقافي والإعتراف الرسمي بحق الأقلية في الإحتفاظ بلغتها وثقافتها الخاصتين، والثاني حيث المطالب ذات الطبيعة السياسية وضرورة تبني مفهوم الديمقراطية الثقافية والسياسية ووضعها موضع التطبيق العملي في سياسة الدولة وممارستها اليومية.

وعلى العموم، فقد برزت على السطح، وفي أعقاب الأحداث التي تفجرت نهاية الثمانينيات، العديد من التنظيمات البربرية. فقد أعلن في باريس عن قيام منظمة جبهة تحرير البربر التي ترى ضرورة إنشاء دولة مستقلة لها في شمال أفريقيا، وأعلنت أنها ستتبنى صيغة الكفاح انطلاقاً من الجزائر أولاً لإنشاء هذه الدولة. كما توجد هناك تنظيمات بربرية، مثل اللجنة الطلابية الجزائرية في فرنسا، والرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان التي اقتصرت حتى الآن عضويتها على البربر، على الرغم من أن نظامها الأساسي يشير إلى فتح عضويتها لأي مواطن جزائري.

خامسا: نتائج التحول إلى التعددية

لم تعد الأزمة الجزائرية مجرد أزمة تحول عابرة حتمها تبدل المزاج الجماهيري، بل كانت في الأساس أزمة تحول شاملة لفت جميع الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية تجاه حال جديد (غاب فيه نظام ضبط شمولي بديل) فتح معه الباب واسعاً أمام تداعيات خطيرة نالت من كنه المسار الخاص الذي اتبعته الجزائر منذ الاستقلال، الأمر الذي كون منذ بداية الأزمة رأياً مفاده أنها ستطول وتفرز معها تداعيات ومضاعفات خطيرة تغذيها المطالب الشعبية الراغبة في التحول (ليس أقل من تبديل النظام وآلياته)، وزاد من سخونتها ذلك البون الشاسع بين أفكار التحول التي عقدتها الجماهير حول فعلها وبين النتائج الفعلية المتحققة.

وكما شكلت عوامل الاضطراب والهياج الشعبي عوامل دفع باتجاه الأزمة، شكلت نتائج الانتخابات الأولى، ورفض النظام التسليم بها، عوامل مضافة إلى استعار ذلك الاضطراب والهياج، ليدخل الجميع في عملية استنزاف قوى متصاعدة خطيرة للغاية بانت مكلفة منذ الوهلة الأولى. فالنظام بدأ يفقد رويداً شرعيته وإلزامية فعله، وعجز عن ضبط إيقاع التطور الداخلي للأزمة وآثارها الخارجية، كما عجزت القوى السياسية الصاعدة عن العثوز على أسلوب آخر، وهو العنف، للتعبير عن مطالبها، لا بل فقد بعضهم شرعيته كجزء من الحرب التي شنها

النظام عليه (ولا سيما جبهة الإنقاذ)، ولترتبط الأزمة من جديد بتضحيات مستمرة أثقلت كاهل الجميع وجعلتهم يتعسفون في مطالبهم وأفعالهم على حد سواء.

ولعل أولى النتائج الدالة على خطورة الأزمة تتمثل في:

أ ـ تزايد حجم التدخل الخارجي فيها.

ب ـ تزايد كلفة العثور، علاوة على صعوبته، على بديل توفيقي بين الأطراف التي دخلت مرحلة تصفية بعضها لبعضها الآخر.

ج ـ تزايد فرص الارتداد عن مسار التحول.

ويمكننا حصر تلك النتائج على الصعد الآتية:

١ ـ داخليا

على الرغم مما أسفرت عنه عملية التحول من إقرار بالإصلاحات السياسية، عبر الإقرار بقانون التنظيمات السياسية الذي أصبح حجر الأساس للنظام المطلوب للتعددية والشرط الأساسي للانتقال إليه، وبالصلاحيات الواسعة للبرلمان الذي ستجعل منه قوة أكثر فاعلية، وتصاعد دور الجيش في الحياة السياسية، وأخيراً تطويق سلطة الجبهة (التحرير الوطني) على أجهزة الدولة السياسية والاقتصادية من خلال أتباع سياسات من شأنها تقليص حدة البطالة والتضخم وارتفاع

الأسعار، ومعالجة الخلل الحاصل في موازين المدفوعات، واتباع أساليب من شأنها تحقيق عدالة في التوزيع بين الجماهير من شأنها تقليل الفوارق الطبقية، والتي فتحت الباب واسعاً أمام البدء والسير في تعددية سياسية غير مسبوقة، إلا أن الحال ما زال متخماً بسلبيات كثيرة، حيث ما زالت العملية الديمقراطية تمر في مرحلة طفولة وفوضى، وظلت النخبات التقليدية والعصرية عاجزة عن الولوج في المجتمع المدني، كما أثبتت الأحداث ضعف قدرتها على تحويل الجانب المعرفي إلى ممارسة داخل المجتمع المدني المتخم بالمؤسسات حيث المسجد، والأوقاف، النقابات، والجمعيات، والأحزاب. عاضد ذلك عجز الدولة عن القيام بدورها المقرر كما حصل بعد عملية التحديث، الأمر الذي أعطى مبرراً لاستمرار السلفية الإسلامية في تأثيرها على الرغم من محاولات الدولة سلب المشروعية عن مؤسساتها، كما أثار، من جانب آخر فروض الإشكالية التي تطرح الآن بقوة على الساحة الجزائرية، وهي هل أن الدولة ستكون علمانية أم دينية؟

كما أن حداثة التجربة الديمقراطية في الجزائر وحداثة التعددية فيها قد خلقت حالة من عدم الاستقرار لا بد من أن تتبلور من خلال الانتخابات البلدية والقروية، والانتخابات التشريعية التي تلعب فيها الجماهير دوراً أساسياً في تحقيق المشاركة في السلطة وإبراز القوى الحقيقة في المجتمع، سواء كانت هذه القوى حزب جبهة التحرير الذي اعتراه الضعف بسبب عدم تمكنه من تحديث أساليبه، أو العثور على

وسائل ناجحة لتقوية قنوات التأثير في الجماهير الشابة، الأمر الذي أسفر عن انقطاع تام بين القيادة والقواعد، بل بين تطلعات الجماهير الشابة التي راحت تبحث عن الخلاص من الأزمات خارجها. وهكذا كان ضعف الجبهة أحد العوامل الكبرى التي ستصيب الاستقلال والوحدة الوطنية بمخاطر كبيرة، ولا سيما بعد التدني الملحوظ الذي أصاب شرعيتها، فضلا عن احتزام الصراع داخلها، والذي اثر سلبياً حتى في علاقاتها بالنظام الذي سعى لنفض الشراكة معها بأساليب متلوية (كما حصل إبان عهد بوضياف) وأصبح همها الوحيد ينصب حول الكيفية التي ستواجه بها الاضطرابات الداخلية، ولا سيما بعد سيطرة عناصر التكنوقراط على مجريات الأمور فيها بدلاً من فعلها القيادي لمؤسسات الدولة. وقد ظهرت ملامح ذلك الحال جلية بعد حادثة تازولت الشهيرة التي أثبتت ضعف أجهزة الحماية الحكومية، وربما تواطؤها.

وقد عين بن جديد هذا الحال في خطاب استقالته بقوله: «إن الديمقراطية التي نقلت إلى أرض الواقع جعلت الجزائر تعيش ممارسة ديمقراطية تعددية تتسم بتجاوزات كثيرة وسط محيط تديره قيادات متصارعة. وهكذا فإن الإجراءات المتخذة والمناهج والمطالب باستعمالها لتسوية مشاكلنا قد أصبحت اليوم حداً لا يمكن تجاوزه من دون المساس الخطير والوشيك بالانسجام الوطني والحفاظ على النظام العام والوحدة الوطنية»، الأمر الذي استدعى لاحقاً تعيين مجلس أعلى للدولة يقوم

بمهام محددة لتوحيد الصف الوطني والعبور بالجزائر من الموقف الدقيق الذي تمر به، والحيلولة أيضاً دون استلام جبهة الإنقاذ الإسلامية السلطة. إلا أن قيام ذلك المجلس لم يغير من الأمر شيئاً. فالبلاد دخلت في حالة من الفوضى والتشتت، والتجربة الديمقراطية وصلت إلى طريق مسدود، الأمر الذي أفسح المجال لبروز دعوات تحث على إعادة النظر في القوانين التي تنظم التعددية الحزبية وفقاً لشروط جديدة تركز على التطبيق الصارم لقانون الجمعيات ذات الطابع السياسي (وهذا ما حصل عندما اعتمد بوضياف على بعض مواده لتبرير حله جبهة الإنقاذ). وهذا سيؤدي بالضرورة إلى وقف الأحزاب والجمعيات ذات الطابع الديني والطائفي والجهوي والعرقي والثقافي واللغوي والإلحادي.

وفي هذه الحالة، فإن من الطبيعي أن يصل الأمر إلى حل الهيئات التي أفرزتها التعددية الحزبية، وفي مقدمتها المجالس البلدية، كما سيكون من الطبيعي أن يعاد النظر بقانون الإعلام وضوابط حرية التعبير.

بيد أن تزمت بوضياف بموقفه الدستوري الصلب معتمداً على رؤيته الشاملة للحل التي تنطوي على ركيزتين أساسيتين هما:

أ ـ إن الإسلام دين الجميع ولا يمكن أن تحتكره أية جماعة نفسها.

ب ـ إن جبهة التحرير الوطني قد ماتت عام ١٩٦٢.

فتصاعدت حالة العنف بشكل كبير حتى نالت من بوضياف نفسه.

وقد كان من الطبيعي أن تنعكس تلك الأوضاع على مختلف القوى الفاعلة في الساحة، حيث وضعت:

أ ــ خيار التعددية على المحك من قبل الفرد الجزائري نفسه. فالمسألة تكمن في صلب العلاقة بين الفرد والنظام السياسي، ولم تعد ترتبط بخيار التعددية فحسب. وهذا الأمر أثر في العلاقة بين الفرد والنظام السياسي الذي رأى في الأخير غير قادر على تحقيق متطلباته وخياراته الأساسية، وخصوصاً بالنسبة إلى الشباب الذي يعاني التهميش بسبب خياراته الثقافية والحضارية. من ناحية أخرى، أثرت التعددية في الفرد الجزائري باعتبارها السبيل الأفضل للتعبير عن استيائه من خلال حزب سياسي يعارض توجهات النظام السياسي والطعن في شرعيته. وهنا مثلت الأحزاب الدينية المتنفس المطلوب، والتي يمكن من خلالها للفرد أن يعبر عن آرائه والطعن في شرعية النظام.

ب ــ خيار التعددية على المحك من قبل القوى السياسية الفاعلة. ففي الوقت الذي استطاع فيه النظام السياسي في الجزائر بعد الاستقلال خلق عملية موازنة بين عمل النظام السياسي والعقيدة الدينية بالشكل الذي لم نلاحظ فيه حركة احتجاج ذات طابع ديني، جاءت التعددية لتنفي ذلك التوازن، لا لأنها سبب في الإخلال به، بل بقدر ما رافقها من تفاقم للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وصلت إلى حد الأزمة بين المجتمع بمؤسساته وبين النظام السياسي ومؤسساته أيضاً. كما يمكننا رد

سبب ذلك الإخلال إلى تباين ثقل الفاعلين على الساحة. فبعضهم جذبهم بريق التعددية، بينما استولى على بعضهم الآخر هاجس السيطرة على السلطة، في حين لم تر فئات أخرى بديلا من المشروع الحضاري الإسلامي، الأمر الذي لم يجعل للنظام، وحال التباين هذه، من خيار إلا العودة إلى المركزية الشديدة، وربما موقتاً إلى حين العثور على بديل جماعي محتمل.

ج ـ خيار التعددية وجهاً لوجه مع الجيش المتحفز لدور مناسب بعد أن ارتضى لسنين معدودة بالدور المقيد. ولكن مع الأعاصير التي هزت الرئاسة والغزل اليومي للمعارضة معه لكسبه لصالحها في مواجهة الأولى، تلقف الجيش المبادرة ليضع نفسه في مواجهة الجميع.

٢ ـ خارجياً

لم يكن الصعيد الخارجي أقل استنزافاً للقوى «المجتمعة» التي تمتلكها الجزائر.

فقرار التحول (الذي اعتبره بعضهم تاريخاً لبدء العد التنازلي للشرعية) قد أفصح عن آثار خطيرة لفت أسس التعامل الخارجي الجزائري، كما أثقله بمهام وتبعات من الصعوبة بمكان تجاوزها عبر أية عملية إصلاحية ترصد الحل الشامل للأزمة. فالتداخل بين الظروف الداخلية والخارجية أصبح سمة من سمات الأزمة.

أ ـ إقليمياً

لم تعد الجزائر مشغولة بما تقدمه الأزمة من مضاعفات وآثار داخلية، بل إمارات الاهتمام الإقليمي تشغلها وتجعلها أكثر حرصاً وسرعة للتوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف، تبعاً لانعكاساتها المتوالدة على بقية الأقطار المحيطة التي ترى باستمرار الأزمة رياحاً (فاسدة) تعكر صفو بنائها الداخلي المتداعي وربما المهيأ لـ «النمذجة» على غرار ما يحصل الآن في الجزائر التي بدأت تتعرض لضغوط إقليمية كبيرة لحصر آثار أزمتها داخل حدود التراب الجزائري.

وعلى العموم، فقد مثلت الأزمة الجزائرية عاملاً مركزياً من عوامل تحريك عدم الاستقرار الهيكلي وآلياته في المغرب العربي بحكم موقع الجزائر منها، فضلاً عن وزنها السياسي كمحور للاستقرار في المنطقة. ففي تونس، وبعد ما جاءت به تراكمات سنوات الأزمة، حيث الأضداد وسيطرة حالة اليأس والخوف والحيرة والفوضى والتناقض الحاصل في التحولات الاجتماعية الداخلية التي تناقلت فروضها بسرعة، وبين النظام السياسي الذي لم يبذل جهداً كبيراً في استيعاب تلك التحولات وتلبية طموحات الشعب ومشاغله وتحويلها إلى إصلاحات هيكلية وقرارات سياسية مناسبة، حتى جاء الانفراج بعد تحول عام ١٩٨٧. وعلى الرغم مما تتطلبه عملية التحول كمخاض من تراكم تضحيات ونضال للأفراد والجماعات، إلا أن التجربة الحية أثبتت أنه «لا»

ديمقراطية إلا حيث توجد قوى متوازنة. وهذا ما دأبت على تأسيسه حركة النهضة الإسلامية برئاسة راشد الغنوشي الذي جهد نفسه باتجاه توازن مع الآخرين، والذي أثار الحكومة التونسية ضده، فحجمت فعله الذي تم اعتباره تحدياً سياسياً كبيراً لا تغفل مسبباته من تأثير الأوضاع التي جاء بها الحال في الجزائر، وربما تخوفها من بروز حركة النهضة كما هو حال جبهة الإنقاذ. وعلى الرغم من بعض الصحة في هذا التبرير، إلا أن ذلك لا يعطي الحكومة التونسية مبرراً ولا يزودها بدافع لتفعيل القمع والحظر على الحوار مع المعارضة حتى لا تجد الأخيرة من ملجأ لها سوى أن تتجه إلى التطرف العنيف، الأمر الذي يجعل الحوار معها صعباً للغاية.

وقد أدرت حركة النهضة ذلك وتقدمت بالعديد من الحجج المطمئنة للنظام: «إن التكوين الفكري المتنوع للقائمين على الظاهرة الإسلامية في تونس هيأهم للتفاعل الإيجابي مع المطالب الديمقراطية المتصاعدة» إلا أن الحكومة صمّت آذانها وفي ذهنها تجربة الإنقاذ متجاوزة فعل الحركة والفاعل في انضاج الظروف لإنهاء حكم بورقيبة.

ولا يخرج الحال في المغرب عن تلك التطورات. فعلى الرغم من عمق التجربة الديمقراطية في المغرب نسبياً مقارنة بالجزائر وتونس، إلا أن الحكومة المغربية ظلت ثابتة في رأيها بخصوص جماعة «العدل والإحسان» و«الشبيبة الإسلامية» اللتين تميزتا بمطالبهما الشاملة بإصلاح الدستور،

نتيجة لاقتناعها بأن السبيل الوحيد لتحييد أي تأثير للحال في الجزائر في الوضع المغربي يكمن في صلابة موقفها من تلك الجمعيات.

وإزاء حال كهذا، توافقت مطالب النظم السياسية في الأقطار الثلاثة: الجزائر وتونس والمغرب، لتتوصل إلى رؤية مشتركة بينها قائمة على أساس:

أ ـ ضرورة تجريد الحركات الدينية من النفوذ السياسي حتى لو أمن ذلك استعمال القوة الفكرية والسياسية، وربما المادية التي تتمثل في جعل الإسلام في خدمة السياسة.

ب ـ التوصل إلى اتفاق جماعي يبيح للجميع التصدي لخطر الأصولية، ويحيد بصورة ملموسة فرص بروزها جدياً على المسرح السياسي.

كما اكتسبت حالة الأزمة مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ أهمية خاصة، حيث دورها المؤثر في التفاعلات السياسية في منطقة المشرق العربي بالنظر إلى الإرتباطات الايديولوجية والسياسية والتنظيمية لها مع حركة الإخوان المسلمين في مصر والسودان.

من جانب آخر، أفسحت مظاهر الأزمة الجزائرية المجال واسعاً أمام قوى إسلامية للتدخل، كما هو حال إيران، التي دأبت على دعم الاتجاه الإسلامي في الجزائر، الأمر الذي قاد إلى قطع العلاقات بين البلدين على

الرغم من أن العديد من القادة المؤسسين للجبهة الإسلامية أكدوا أن اختلاف منهج الإنقاذ الإسلامية عن منهج الثورة الإسلامية وإيران يجعل من غير الممكن أن تتحول الجزائر إلى إيران ثانية.

ويبدو أن دور إيران في الجزائر، فضلا عن السودان ومصر وعموم المغرب، يقتصر على التمويل بقصد صعود التيار الإسلامي إلى الحكم في تلك البلدان.

كما أشارت بعض المصادر إلى الدور الباكستاني الذي تعاظمت حظوظه بسبب الانتماءات المذهبية.

ب ـ دوليا

لم تقتصر آثار الأزمة السياسية التي تمر بها الجزائر على الكلف الباهظة التي نالتها على الصعيد الداخلي، بل تسربت إلى علاقة الجزائر الخارجية لتنال من هيبتها وفاعلية دورها، ولتعميق حقيقة انكشافها الأمني أمام التحديات الخارجية، لا بل أثارت لديها قضايا وإشكاليات كانت لزمن قريب من الأمور الثانوية في علاقة العرب والإسلام عموماً بالغرب الذي بدأ يتحسب لا للأفعال الصادرة من الأقطار العربية فقط، بل لتلك التي تمارسها الجاليات العربية المتوطنة في بلدانه، وقد تبلورت تلك التحديات في:

(١) تصاعد وتأثر الصدام الإسلامي ـ الغربي:

لم يقتصر تأثير الفعل الداخلي الجزائري على مفردات تداوله المحلية والإقليمية، بل سينطلق في تأثيره ليشمل دواعي الصراع الأزلي الذي دبّ بين العالم الإسلامي والغرب الذي ينتظر الفرصة لفتح جبهة إضافية ضد الإسلام والمسلمين. فالغرب اعتبر تطورات الأحداث في الجزائر وما رافقتها من بوادر تقرير صعود للإسلام الراديكالي أو الأصولي (العدو المحتمل استراتيجياً وثقافياً والعدو الأكبر والمنافس للديمقراطية الغربية) خطراً كبيراً عليه يتوجب معه التحسب منه والعمل بكل قوة على وأده. فقد أكد بلا تنر «أن الإسلام الأصولي حتى الآن يعد أكبر منافس للديمقراطية أو هو البديل الأكثر حيوية لها في أي مكان من العالم»، كما يعتبر أرنست غلينر الصراع الحالي بين العالم الإسلامي والغرب بأنه صراع ضد العصرية والتحديث بكل ما تعنيه كلمة صراع من معان. كما طلب ريتشارد نيكسون من صناع القرار في أمريكا أن يأخذوا حذرهم من خطر الإسلام، وأن تتفرغ أمريكا له بعد أن فرغت من العدو الشيوعي، كما حذرت لجنة العمل الأمريكية ـ الإسرائيلية (إيباك) مما أسمته بالخطر الإسلامي والتهديد للحضارة الغربية. كما أعلن حاييم هرتزوغ خلال زيارته بولندا في أيار/ مايو ١٩٩٢ في معرض تعليقه على حجم الفعل الإسلامي الممتد قائلاً بأنه ينبغي أن يتأكد الجميع بأن الأصولية الإسلامية تهدد الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط.

(٢) تزايد بوادر الفعل الداخلي الأوروبي:

ترافقت بداية الأزمة مع بوادر الاهتمام الأوروبي بها كجزء من الاهتمام تبعاً لمستدعيات الاستقرار السياسي في جنوب المتوسط، وعلى أساس أن هذه المنطقة ما زالت تمثل هامشاً حيوياً لسياسات الدول الأوروبية ومصالحها ونفوذها.

ومع تطور الأحداث العنيفة في منطقة ثقافية فرانكفونية بدأت فرنسا وأسبانيا وإيطاليا وبريطانيا تنظر إلى تلك التحولات، ولا سيما بعد تصاعد تأثير التيار الإسلامي ووصوله إلى السلطة، حسبما قررته نتائج الانتخابات. ونتيجة لإدراكها ما يحمله ذلك التيار من نظرة معادية لها ولتطلعاتها ومصالحها. نظرة اهتمام وريبة وحسبته أمراً من صميم أمنها القومي الذي ينبغي أن يصان. ولم يقتصر فعلها على الانتباه والحذر والدعوة إلى التحسب، بل سعت وبتتبع شغف إلى التدخل لضبط تصاعد الأحداث ولتحييد أية مضاعفات من الممكن أن يجرفها صعود ذلك التيار حيث يكون أثره:

أ ـ المباشر في وضع الجاليات الجزائرية ـ المغاربية عموماً ـ في فرنسا.

ب ـ السيئ في مستقبل المصالح الاقتصادية المالية الغربية في الجزائر، وانعكاس ذلك في أوضاعها على استقرار المنطقة ككل.

وفي سبيل تحييد الخطر المتوقع سعت الدول الأوروبية إلى:

أ ـ التنسيق في ما بينها إزاء الأحداث التي تمر بها الجزائر ولا سيما في مجال تبادل المعلومات، واعتبار ذلك من المهام الأمنية البالغة الأهمية، والتي تضفي ضرورة منع وصول الإسلاميين إلى سدة الحكم.

ب ـ التشاور مع بعض أصدقائهم في المنطقة العربية وإسرائيل حول السبل الكفيلة بكبح جماح التيار الإسلامي وتعزيز الأنظمة العلمانية وعدم السماح للاتجاهات الدينية للمشاركة في المسار الديمقراطي.

ج ـ دعم الجزائر سياسياً واقتصادياً. فقد عملت فرنسا على دفع المزيد من المساعدات الاقتصادية إلى الجزائر على شكل هبات أو قروض. كذلك قدمت إيطاليا العديد من التسهيلات الائتمانية، القصيرة أو متوسطة الأجل بالطريقة نفسها التي قدمت فيها أمريكا قروضاً طويلة الأجل، كما دفع صندوق النقد الدولي إلى تقديم المساعدات والمنح إلى الجزائر، كان آخرها منحة بمليار دولار لمساعدتها على إصلاح أوضاعها الاقتصادية وتعزيز جهودها في تبني اقتصاد السوق. وفي الاتجاه ذاته سعت أمريكا إلى سحب اتهامات كانت قد وجهتها إلى الجزائر نتيجة لموقفها من أزمة الخليج.

د ـ التأكيد الأوروبي على مساندة الحكومة وأفعالها، ولا سيما بعد تزايد عمليات العنف ضد الرعايا الأجانب في الجزائر، بل تجاوزت تلك العمليات لتنال الأجانب المقيمين فيها والذين قتل منهم حتى الآن نحو ٣٣ ضحية وهرب منها عدد كبير. وفي الوقت الذي يشير فيه هذا

الفعل إلى فقدان سيطرة الحكومة على مجريات الأمن في الجزائر، فإن ذلك سيكون مدعاة لتطويقها وعزلتها، ولا سيما بعد أن أعلنت أكثر من دولة عن تخفيض عدد رعاياها في الجزائر. كما سيزيد أيضاً من ضغط المطالب الغربية على الحكومة في إقرار حل تقبله تلك الدول. وفعلاً أبرقت الحكومة الفرنسية حال تسليم اليمين زروال السلطة برسالة إلى الحكومة الجزائرية، والرئيس زروال على وجه الخصوص، تحثه على وجه السرعة على البدء بحوار حقيقي واسع النطاق لتحقيق مصالحة وطنية في البلاد. وذكرت متحدثة رسمية باسم وزارة الخارجية الفرنسية قائلة: «نأمل أن يبدأ الرئيس الجديد، وعلى وجه السرعة حواراً حقيقياً وواسع النطاق لإعادة الجزائر إلى طريق الديمقراطية والمصالحة الوطنية، وأن فرنسا تود أن تؤدي المحادثات مع صندوق النقد الدولي إلى اتفاق قريباً».

هـ ـ تزايد الدور المؤثر الذي يؤديه صندوق النقد الدولي. وبقدر ما كانت الأزمة بأحداثياتها المتواترة قد فرضت على الجزائر استثمار المساعدات الاقتصادية لحاجتها إلى الإصلاح الاقتصادي، فإنها أذعنت للشروط التي وضعها الصندوق، سواء بعد تقديمه المساعدات الجديدة أو مساعدتها في تخفيف أعباء ديونها، الأمر الذي جعلها، وعبر ما قدمته من إصلاحات، تتنكر للإنجازات التي حققتها في تنشيط القطاع العام أو بناء الاشتراكية.

سادسا: في مستقبل التحول إلى التعددية

ترتبط قراءة مستقبل التحول إلى التعددية في الجزائر، على الرغم من صعوبتها كعملية، بالموقع المأمول للديمقراطية وممارستها من قبل جميع القوى السياسية العاملة على الساحة. فالوضع السياسي الذي تعيشه الجزائر الآن يبقى وضعاً انتقالياً، فإما أن يؤول الأمر إلى الاعتراف بصيغة التعددية السياسية الحقيقة، وإما أن تكون هناك عودة إلى حكم شبيه بحكم بومدين، وهذه مسألة لم تعد تتلاءم والمتغيرات التي تعيشها الجزائر أو مع التطورات الدولية، أو يصار إلى صيغة توفيقية للتأطير العمل السياسي ضمن أحزاب سياسية تؤمن بالعملية الديمقراطية في ظل أجواء تحمل معوقات ربما تحد من تفضيل أحدهما على الآخر.

وقد اختلف الجميع في رد تلك الإشكالية إلى مسبباتها. فهناك من يرى بتلك الإشكالية حقيقة شاخصة ومجسدة لما يمر به المجتمع الجزائري الآن من أزمة كلية تعيق بأحداثياتها المتواترة الانتقال الطبيعي للديمقراطية بشكل يتناسب والتحولات العميقة التي تجري فيه أو من حوله. ولعل من أولى ملامح تلك الأزمة ذلك الاحتدام الذي يصل في أحيان كثيرة إلى التناقض والمعبر عنه بصيغة الاختلاف الحاد في الرؤى والآليات، حيث التوق العارم في الحركة الاجتماعية والسياسية إلى الديمقراطية والتعددية كنظام حياة وآليات للعمل المؤسسي اليومي، وبين طبيعية التكوين الفكري والخبراتي للفاعلين السياسيين اللذين انقسموا

بين تأكيد أو رفض للشعارات الليبرالية التعددية والاحتكام إلى صندوق اقتراع أو القفز عليها. بينما يشير الملمح الثاني للأزمة إلى تلك الإشكالية بين النظام الدولي والإسلام السياسي كنهج دولة، وبما تفرض من فروض مواجهة بين المجتمع المحلي والغرب الذي يهمه رعاية حالة الأمر الواقع، واحتواء كل محاولة لتعديلها تجاه إقرار صيغة مخالفة لمطالبه، ولا سيما بعد تيقنه من عودة التيار الإسلامي إلى صف المواجهة. كما بقيت الأزمة التي يمر بها المجتمع الجزائري تحمل في ثناياها ملامح توتر واضطراب ناتجة أساساً من ذلك الترسيخ الذي أصاب البنى السياسية والاجتماعية، فئوية كانت أم عسكرية، والمتطلعة إلى مكانة أفضل، فضلا عن اهتمامها بتأمين مصالحها المرتبطة والراسخة مع مصالح السلطة أو على هوامشها، وعن الانتشار المتزايد لآليات وتقنيات القمع الحديثة التي توفر للجهات المستخدمة لها قوة إضافية تمنعها من التفكير ببديل آخر، أو ربما تجعلها أكثر قدرة على تقديم تنازلات أو تضحيات إصلاح الحال العام.

بينما أحال رهط آخر مسببات تلك الإشكالية إلى غياب الرؤية الشاملة للعلاج، ولا سيما من قبل النظام السياسي، أو ربما تهاونه في تفعيل الآليات الناجعة للوصول إلى تلك الرؤية. وقد رصد دعاة هذا الرهط العديد من الواجبات التي ينبغي على النظام السياسي القيام بها، ولسان حالهم يقول إن الوقت حان «لا» إلى إعادة طرح السؤال الابتدائي: من المسؤول؟ وإنما للإجابة عن سؤال جديد مفاده: ما

المطلوب؟ طالما أن فروض الأزمة ما زالت تعتمل فيما بينها، لا بل تسود بعواقبها أكثر فأكثر. ولم ينتظر هؤلاء الإجابة عن سؤالهم، بل سارعوا إلى البوح بها وحددوا لها عناصر معينة، منها:

أ ــ ضرورة أن يبدأ النظام بالشروع لتعديل حاسم ومقبول في حصص السلطة، وبما يوفر، ولو قدراً قليلاً نسبياً، من فرص المشاركة السياسية الحقيقية.

ب ــ ضرورة أن يقوم النظام بالترويج لإرساء استراتيجية عمل جماعية للتغيير الديمقراطي تسهم في صوغها القوى الحقيقية في الساحة الجزائرية، باعتبار ذلك السبيل الأنجح لإرساء تعابير بناء الثقة بين النظام ومؤسساته والقوى السياسية الفاعلة، ولإعادة بناء ما دمرته مراحل القمع التي زادت من تراكم السلبيات المؤثرة في حقيقة التعامل بين النظام والقوى السياسية الأخرى. ولا ينسى هذا الرهط إشادته بقرار النظام بفتح باب الحوار الداخلي، وقد اعتبره خطوة مهمة ستأتي حتماً بنتائج كبيرة لصالح نزع صاعق الإثارة من الأزمة التي يمر بها المجتمع الجزائري.

ج ــ ضرورة الالتزام باحترام الأسلوب الديمقراطي الحضاري في التغيير وتداول السلطة ونبذ العنف أياً كان مصدره ومبرره، لا عن طريق ديمقراطية التقسيط والجرعات المحسوبة أو ديمقراطية تعيين المجالس

الذي تسلكه السلطة لاحتواء مطالب التغيير الديمقراطي الحقيقي، بل عن طريق التسليم بالنتائج التي ستأتي بها صناديق الاقتراع.

ويؤخذ على هذا الرهط إنكاره التأثيرات التي ستأتي بها القوى الإقليمية والدولية واهتمامه المركز على الداخل الجزائري، على عكس دعاة الرهط الأول الذين أعطوا اهتماماً بالغاً لفهم ميكانيكية التبادل بين التأثير الداخلي لصالح زيادة الاهتمام للثاني.

وعلى الرغم من الجهد الفكري المبذول أعلاه، إلا أن الصعوبة ما زالت تكتنف قراءة المستقبل لأسباب عدة، منها:

أ ـ على الرغم من تشدق الكثير من القوى السياسية بضرورة الديمقراطية والتعددية كأحد أبعاد الديمقراطية الليبرالية، كونها أصبحت مطلباً جماهيرياً أصلاً، بقيت عناصر كثيرة أخرى غير متحمسة لممارستها ضمن أطر موحدة أو بديلة. فجبهة التحرير نفسها ما زالت غير متحمسة للممارسة الديمقراطية في إطار الحزب الواحد، أو في إطار البدائل الأخرى التي طرحتها، والتي لم تبتعد كثيراً عن الصيغة الواحدية. كما أن بعض الأحزاب العلمانية ردد مقولات مناقضة للفكر الديمقراطي تمثلت برفضها نتائج الانتخابات التي فازت بها جبهة الإنقاذ الإسلامي بأغلبية الأصوات من خلال قواعد اللعبة الديمقراطية. أما الواقع الأكثر خطورة، فقد تجسد في حث بعض هذه الأحزاب الجيش على ضرورة التدخل العسكري، وهو ما يمثل بديلاً غير

ديمقراطي، لا بل إنه البديل الأسوأ الذي يهز أركان الفكر الديمقراطي الذي ينادون به.

ب ـ عدم وجود قاسم مشترك للاجماع حول أسلوب الديمقراطية. ففيما يتعلق بجبهة الإنقاذ عارضت صراحة وعلى لسان قياداتها بلحاج ومدني الإطار الديمقراطي الغربي الذي رأت فيه تعارضاً شديداً مع الإطار الديني الذي تروج له، والذي يقوم على أساس وجود تعددية ومعارضة وفقاً لمستدعيات نظام الشورى: «نحن لسنا طلاب حكم أبدي والتغيير ضروري».

ج ـ اختلاف القوى السياسية العاملة في الساحة الجزائرية بخصوص ما ستجنيه من أتباع الديمقراطية الغربية في الجزائر، الأمر الذي زاد من المشكوكية في نجاعته كأسلوب مطلوب، ربما منقذ.

وإزاء هذه الصعاب يبرز لنا السؤال الحقيقي الذي ينعقد من جراء هول الأزمة وتشابك عناصرها، حول الكيفية التي تم من خلالها خروج الجزائر من أزمتها الحضارية في إطار البدائل النابعة من التأكيد على خصوصية الهوية الجزائرية، من دون تلمس سبل النجاة في الانسلاخ من الواقع الجزائري والركون إلى المفردات التي يأتي بها المفهوم الغربي «المجرد» للديمقراطية. وقد زادت أهمية سؤال كهذا وحاجته بعد اتساقه مع التشويه الذي لحق برصد مقدمات الأزمة وأسبابها، كما اتسق مع مسعى الدول الغربية لتشجيع الممارسات الاقتصادية إلى الجزائر في إطار

تصور خاطئ ومغلوط قائم على رد مسببات الأزمة الجزائرية إلى العسر الاقتصادي وضرورة استحداث نمط جديد للتنمية، في حين تنص أغلب مفردات الأزمة على الحاجة إلى تدعيم الهوية الجزائرية بشكلها الإسلامي والعربي.

وللإجابة عن السؤال الحقيقي آنفاً رصدت الكتابات والبحوث التي تناولت الأزمة في الجزائر، وربما البرامج الحزبية، العديد من المشاهد المفعلة والمؤطرة لكيفية الخروج منها عبر العديد من السيناريوهات (المشاهد):

أ ـ المشهد الأول: الذي يركز على ضرورة استمرار سيطرة النظام الحاكم على مقاليد الأمور إلى حين توفر البديل الجماعي الملائم طالما أن الأحداث أثبتت، وبما لا يقبل الشك الحاجة الملحة إلى الدولة وقدرتها على ضبط المتغيرات الحاصلة بغية جعل عملية التحول تمر بأسلوب سلمي، فضلاً عن كونها الوحيدة القادرة على تحمل زمام المبادرة بعد أن فشل الجميع بترصين ردهم والتكيف في مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية. ويبدو أن فرص هذا الخيار ما زالت قوية في ضوء تدهور الأوضاع السياسية داخل الجزائر. فقد أعلن الرئيس اليمين زروال عن نية الحكومة بتبني هذا الخيار، وربما فرضه على الجميع عبر اعتمادها النظام الثلاثي لمواجهة الأزمة الجزائرية. فقد صرح بأن مكافحة الإرهاب ستكون من مهمة رجال الأمن والجيش (الذي تداخل في

المسؤولية مع مؤسسة الرئاسة) من جهة، ومهمة الاقتصاد تتكفل بها حكومة رضا مالك (من بعدها حكومة مقداد سيفي) من جهة ثانية ومهمة الحوار الوطني يديرها رئيس الدولة ومستشاره من جهة ثالثة. وعلى الرغم من مقبولية هذا الخيار كما يتبدى للمتتبع لأول وهلة، إلا أن ما تعانيه الدولة الجزائرية من فقدان لشرعيتها المستمدة من الثورة الجزائرية، فضلاً عما سيأتي به الوقت من زيادة تأثير لمؤسسة الجيش، علاوة على عدم الثقة بمسعى الحكومة المقترن بالتعسف، ولا سيما بعد حل جبهة الإنقاذ، جعل الجميع ينفض يديه من الدعوة إلى مثل هذا الخيار، على الرغم من استمرار مفعوله.

ب ـ **المشهد الثاني:** الذي تركز على ضرورة إيجاد صيغة توفيقية بين الحكومة والمعارضة. فقد أثبتت الأحداث، وبما لا يقبل اللبس، عدم استعداد الحكومة التي عملت كل جهدها من أجل تهدئة الأوضاع عبر السيطرة على جبهة الإنقاذ وتحييد بعض القوى العلمانية وتطويع مفردات الأزمة لصالح كسب التأييد العربي والغربي المتزايد لها، للتنازل من عليائها لصالح المعارضة التي هي بدورها وتبعاً لضخامة جهدها (٧١ جمعية شعبية، و٤٨ حزباً، و٢٠ منظمة اجتماعية مهنية وثقافية) أكدت عدم استعدادها للتفاعل والحوار مع الحكومة من دون شروط مسبقة (كما مر بنا). لذا وإزاء هذا التعنت المتبادل وجب ابتكار أسلوب توفيقي بينهما قائم على الحوار المبني على درجة من التفاهم وتقسيم المسؤوليات، حيث التزم النظام بتبني سياسة أكثر ديمقراطية حيال

المعارضة التي ينبغي عليها أن تنبذ العنف وتقدم التسهيلات الممكنة إلى النظام من أجل سيادة تفاهم أكبر لمطالبها، لا التعنت والتعسف، إلا أن فرص نجاح كهذا بدت قليلة، لا بل معدومة، بسبب احتفاظ المعارضة، ولاسيما جبهة الإنقاذ بمواقفها السابقة، وخوف بقية الأحزاب من الاستيعاب في إطار المصالحة الوطنية التي تنظر إليها كأحد أشكال الحزب الواحد، فضلاً عن تزمت الحكومة بمواقفها والتي ما زالت مصرة «على استلهام مبادئ الثورة لحل المشاكل الجزائرية»، وتخوفها من أن أي عمل تقدم عليه في اتجاه المعارضة سيكون له من دون شك، أثر كبير في المستوى الإقليمي والدولي الذي يرجح عدم إرساء نظام إسلامي في الجزائر، الأمر الذي جعلها تنظر إلى أية محاولة من قبل المعارضة للخروج بالأزمة بنتائجها الكلية لا بدواعيها الواقعية.

ج ـ **المشهد الثالث:** الذي يركز في حالة فشل دواعي الخيارين السابقين على احتمال اندلاع حرب أهلية. وقد اعتمد مروّجو هذا المشهد على جملة من الأمور، وإن لم تنضج بعد، منها أن الحكومة ستسقط عاجلاً أم آجلاً لعدم وجود قواعد متينة، لها، ولا سيما بعد افتقادها المتواتر للشرعية التاريخية التي قامت عليها منذ الاستقلال. كما روجوا تزايد نفوذ جبهة الإنقاذ، على الرغم من جهود النظام لتفتيتها واكتساب فعلها المزيد من العنف المدعوم من قبل طبقة الشباب العاطل والعمال الذين يعيشون على هوامش المدن في انتظار تحسن الأوضاع وهرباً من الريف، حيث لا أمل مطلق لهم في تحسين حالهم، فضلاً عن

فشل الحكومة في إيجاد كيان إسلامي بديل منها لملء الفراغ الروحي الناجم عن عدم الوجود القانوني لجبهة الإنقاذ على خريطة القوى السياسية في الجزائر، الأمر الذي يقوي من توجهها العنيف المعتمد على كل ما اكتنزه تاريخ الجزائر منذ استقلالها عن فرنسا.

من جانب آخر، رصد دعاة هذا المشهد حقيقة مؤداها أن تراكم السلبيات التي جاءت بها المبادلات بين النظام والأحزاب المعارضة ستجعل الأخيرة مضطرة إلى فقد صبرها وإلى فتح جبهة مواجهة، على الأغلب عنيفة، ضد النظام، ولا سيما عندما تدرك جيداً تزايد درجات القمع والتفنن بآلياته المتبعة. كما عوّل دعاة هذا البديل في تعداد تحذيراتهم على ضرورة التحسب للصراع الداخلي الذي إذا ما استمر فإنه سيؤدي لا محالة إلى حرب أهلية تستند أطرافه المتصارعة إلى جهات مختلفة لها مطامحها بالسيطرة على السلطة استغلالاً لظروف سائبة. وهنا يصعب الكلام على المطالبة ببديل جماعي طالما أن الصراع سيشمل حتى صفوف المعارضة. وعلى الرغم من ورود فرص هذا البديل، إلا أن الجميع مدركون مسؤولياتهم حيال الأزمة، التي من غير الممكن معها دفع الأمور باتجاه اشتعال الحرب الأهلية التي لن يعرف أحد نهايتها إلا بعد الطوفان.

مراجع الملف

الأيام الأخيرة للسادات	عادل حمودة
الاتصالات السياسية	غالب العياشي
الإختراق	موشي دايان
التاريخ السري لليمن	اللواء عبد ا لله جزيلان
التوازن الإستراتيجي	بسام العسلي
أتحدى وأتهم	سامي الجندي
الثورة والديمقراطية والوحدة اليمنية	محمد علي الشهادي
الحرب الإيرانية العراقية	انطوني كردسمان
الحكم الأسود في العراق	غالب فرحان
الحكومات الكويتية	كمال المنوفي
الحكومة السورية في ثلاثين سنة	مطبعة الحكومة
السادات طريق السلام	حموئيل سيجيف

أسرار الإنفصال	سامي عصاصة
السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر	أحمد صالح العياد
السودان موت حلم	غراهام ف توماس
السوريون في مصر	الياس زاخور
الصراع على سوريا	باتريك سيل
العراق الثائر	الفرع العسكري
العراق الجمهوري	مجيد خدوري
العراق بين الأمس واليوم	محمد الجمالي
العراق بين انقلابين	محمد اليافي
المغرب في عهد الدولة السعدية	عبد الكريم كريم
المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل	محمد حسنين هيكل
الملوك الهاشميون	جميس موريس
الموسوعة العسكرية	
الوثائق الفلسطينية	جورج خوري
تاريخ المغرب العربي	جلال يحيى
تاريخ الحركة الوطنية بالسودان	محمد بشير

التاريخ الإسلامي	محمود شاكر
تاريخ الحياة النيابية في الأردن	هاني حوراني
ثورة الحرية	عدنان العطار
ثورة ٢٣ يولو	أحمد حمروش
جذور المشكلة اليمنية	د. سليمان المدني
جمال عبد الناصر من حصار الفالوجة حتى الإستقالة المستحيلة	جاك دومال
حقيقة الإنقلاب الأخير في مصر	راشد البرادي
حكومة بغداد منذ تأسيسها حتى العصر الجمهوري	وزارة الإرشاد
حياتي	جولدامائير
خفايا وأسرار ٨ آذار	د. سليمان المدني
خمسة أعوام من عمر الثورة	وزارة الإعلام في سوريا
سنوات الغليان	محمد حسنين هيكل
سوريا	جورج جبور
سوريا صراع الإستقطاب	ناجي عبد طيب

سوريا المستقلة	منير أشرفي
سوريا المعاصرة	خالد محمد حسين
سوريا من الاستقلال إلى الوحدة	علي رضا
سوريا ولبنان	محمد جميل بيهم
سوريا ١٩١٨-١٩٥٨	وليد المعلم
صالح العلي	حامد حسن
ضفاضع وعقارب	دورين كاي
عام الحمامة	ايتان هابر - زئيف شيف
عبد الناصر	عادل حمودة
عبد الناصر وتجربة الوحدة	صلاح نصر
لعبة الأمم	مايلز كوبلاند
مأساة فلسطين	محمد دروزة
محاكمة رجالات الإنفصال	د. سليمان المدني
مدافع آية الله	حسنين هيكل
مذكرات خالد العظم	خالد العظم
مذكراتي	عبد الكريم زهر الدين

مرآة حياتي «العقد الثاني»	العماد مصطفى طلاس
مصر السادات	سليمان الحكيم
مصر ١٠ سنوات بعد عبد الناصر	البر فرحات
مصر وإسرائيل خمس سنوات من التطبيع	محسن عوض
موسوعة السياسة	عبد الوهاب الكيالي
هؤلاء حكموا سوريا	د. سليمان المدني
وثائق صنعاء	خالد القاسمي

فهرس الجزء التاسع

فهرس الجزء العاشر